

مناظرة لدهيانه
و
مناظرة دلهي
و
أسئلة ثلاثة لمسيحي
والرد عليها



حضرة مرزا غلام أحمد القادياني

المسيح الموعود والإمام المهدي عليه السلام

الخزائن الروحانية

مناظرة لدهيانه
و
مناظرة دلهي
و
أسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها

حضرة مرزا غلام أحمد القادياني
المسيح الموعود والإمام المهدي عليه السلام

ترجمة: عبد المجيد عامر

اسم الكتاب: مناظرة لدهيانة ومناظرة دلهي وأسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها

الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ /٢٠١٥م

Al-Ḥaqq Mubāḥathah Ludhiana,
Al-Ḥaqq Mubāḥathah Delhi and
Eik 'Īsā'ī Kei Tīn Sawāl Aur Unkei Jawābāt
(The Ludhiana Debate, the Delhi Debate and
Three Questions by a Christian and their Answers)
(Arabic translation)
Written by:
Ḥaḍrat Mirza Ghulam Ahmad (on whom be peace),
the Promised Messiah and Mahdi,
Founder of the Aḥmadiyya Muslim Jamā'at

Translated from Urdu by: Abdul Majeed Amir

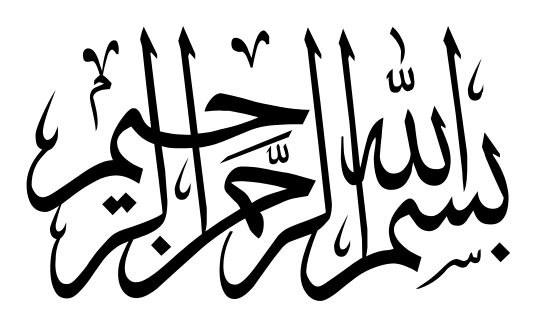
First Published in UK in 2015

Published by:
Islam International Publications Ltd.
Islamabad, Sheephatch Lane
Tilford, Surrey, GU10 2AQ
United Kingdom

Printed in the UK at:
Raqeem Press
Tilford

For further information please contact:
Phone: +44 1252 784970
Fax: +44 1252 781692
www.islamahmadiyya.net

ISBN: 978-1-84880-446-3


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي على رسوله الكريم
وعلى عبده المسيح الموعود

مقدمة رقم ١

من مولانا جلال الدين شمس رضي الله عنه

... انعقدت مناظرة لدهيانه في يوليو/تموز ١٨٩١م بين المسيح الموعود عليه السلام والمولوي محمد حسين البطالوي، أما مناظرة دلهي فقد عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول بين المسيح الموعود عليه السلام والمولوي محمد بشير السهسواني ثم البهوبالي.

المراسلة التي تمت في نوفمبر/تشرين الثاني عام١٨٩١م بين المولوي محمد أحسن الأمروهي المحترم والمولوي محمد بشير البهوبالي عن هذه المناظرة منشورة في مجلة "الحق" وقد ألحقناها بالمناظرة الأصلية لعلاقتها القوية مع المناظرة ولكي يطّلع القراء الكرام جيدا على أسلوب المناظرة الذي كان يتبعه المشايخ في ذلك العصر واعتصامهم بالعلوم الدنيوية وبُعدهم وعدم رغبتهم في علوم القرآن....

الكتاب الثالث هو "أسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها" فيعود تاريخه إلى أيار أو حزيران عام ١٨٨٩م.

المناظرات والنقاشات

إذا كانت المناظرات مبنية على إخلاص النية وبعيدة عن الأهواء النفسانية وفكرة الغلبة والهزيمة بل كانت بهدف إحقاق الحق وإماطة اللثام عن وجه الباطل، واختار المرء الحق وترك الباطل فلن تكون هذه المناظرات مفيدة فقط، بل هي ضرورية جدا لتقدم الإنسان العلمي. يتبين من القرآن الكريم أن الأنبياء والمبعوثين من الله أيضا اضطروا في كثير من الأحيان للخوض في المناظرات مع معارضيهم. فقد ذُكرت في القرآن الكريم مناظرة إبراهيم عليه السلام مع قومه في سورة المائدة والأنبياء والصافات، ومع ملك قوي في سورة البقرة، ومع عمه

في سورة مريم، كذلك مناظرة موسى عليه السلام مع فرعون والسحرة، ومناظرة نوح عليه السلام مع قومة مذكورة في عدة أماكن في القرآن الكريم. فبحسب سنة الأنبياء والمعبوثين من الله هذه فقد خاض المسيح الموعود عليه السلام في المناظرات مع معارضيه. فقد نُشرت في هذا المجلد اثنتان من مناظراته المعروفة وهما مناظرة لدهيانه ومناظرة دلهي.

مناظرة لدهيانه

كانت مناسبة هذه المناظرة أن المولوي محمد حسين البطالوي بعث إلى المسيح الموعود عليه السلام رسالة في يناير/ كانون الثاني عام ١٨٩١م قال فيها: "حين كان كتابك "فتح الإسلام" قيد الطبع في أمرتسر طلبت مسودته من مطبعة "رياض الهند ورأيتها وطلبت من أحد أن يقرأها علي". ثم نقل من الكتاب المذكور عبارة واستفسر قائلا: إنك ادّعيت فيه ما يلي: المسيح الموعود الذي وعد الله في كلامه المجيد إشارةً بمجيئه قبل القيامة، ووعد بذلك رسول الله ﷺ في كلامه المذكور في الصحاح صراحةً، هو أنت الذي يسمَّى مثيل المسيح ابن مريم، وليس المسيح ابن مريم الذي يحسبه عامة المسلمين مسيحا موعودا، وأن عامة المسلمين أخطأوا وانخدعوا في فهمهم المسيح ابن مريم مسيحا موعودا و لم يمعنوا النظر في الأحاديث التي وردت في الصحاح عن المسيح الموعود".

ثم كتب: "هل هذا ما تقصده من هذا الادعاء؟ أجبْ بنعم أو لا".

فكتب المسيح الموعود عليه السلام ردًّا عليه بتاريخ ١٨٩١/٢/٥م: "أرى أن في القول "نعم" كفاية في الرد على استفسارك". (مكتوبات أحمد المجلد١، مكتوب رقم: ٥، صفحة ٣١١، طبعة ٢٠٠٨م)

ثم كتب المولوي محمد حسين البطالوي في ١١ شباط/فبراير ردا على الرسالة:

"إن كنتَ مضطرا إلى هذا الادعاء مثل الخضر عليه السلام فأنا مضطر إلى إنكاره ومعارضته مثل موسى عليه السلام. وإن كتبك مثل "توضيح المرام" و"إزالة الأوهام"

لن تكون عائقا في معارضتي. وإنني على يقين أنك وحوارييك لن تقدروا على إثبات كونك المسيح الموعود بالأدلة العقلية والنقلية".

فكتب المسيح الموعود عليه السلام ردا على هذه الرسالة:

"إن مَثل موسى عليه السلام الذي أوردته يتبين منه إشارةً من النص أنه لا يجوز فعْل ما فعله موسى. الهدف من بيان هذه القصة في القرآن الكريم هو أن يبقى الباحثون عن الحق في المستقبل مشتاقين لانكشاف معارف روحانية وعجائب خافية ولا يتسرعوا مثل موسى عليه السلام".

وفي رسالته المحررة في ١٨٩١/٢/١٦م، ذكر المولوي محمد حسين البطالوي استلام كتاب "توضيح المرام": "لقد دعم هذا الكتاب رأيي المعارض، ومن مقتضى القياس أن يكون "إزالة الأوهام" أيضا كذلك".

فرد عليها المسيح الموعود عليه السلام في ١٨٩١/٢/٢١م وذكر رؤياه المسجلة في مذكرته الخطية المؤرخة في ١٨٨٨/١/٥م فقال:

"لقد رأيت في المنام أن المولوي محمد حسين نشر عبارة معارضة في أمر ما، واستخدم في عنوانها العريض كلمة "لئيم" بحقي. لا أدري ما المراد منها غير أنني قلتُ بعد قراءة هذه العبارة: كنتُ قد منعتك من ذلك فلماذا نشرتَ مثل هذه العبارة إذن؟ "**هذا ما رأيتُ والله أعلم بتأويله**". (رسائل أحمدية المجلد١، رسالة رقم: ٧، صفحة ٣١٣، طبعة ٢٠٠٨م)

"وما دام السعي لتحقيق الرؤيا من السُنَّة، لذا أمنعك وأقول أن تتراجع عن إرادتك هذه، والله أعلم أني صادق في ادعائي، وإن لم أكن صادقا فستواجه تهديد "إن يك كاذبا" قريبا". (رسائل أحمدية المجلد١، رسالة رقم: ٥، صفحة ٣١١، طبعة ٢٠٠٨م)

ثم كتب المولوي محمد حسين البطالوي في رسالته المحررة في ١٨٩١/٢/٢٢م:

"وفي الأخير أنصحك (كما نصحتَني) أن تسحبَ ادعاءك أنك المسيح الموعود وأن عيسى بن مريم ليس موعودا. هذا الأمر ليس سماويا ولا إلهاما من الرحمن. إن كنت صادقا في هذا الادعاء لكان الصحيحان وكتب الصحاح الأخرى لغوا ولذهبت سدى، بل ستذهب معظم أصول الإسلام وأمهات المسائل أدراج الرياح".

لم يرُدّ المسيح الموعود على هذه الرسالة وسافر من قاديان إلى لدهيانه بتاريخ ٣١ آذار/مارس. ثم كتب المولوي المذكور رسالة إلى المسيح الموعود قال فيها: "كتب الحافظ محمد يوسف أنك ستأتي إلى لاهور وتتحدث في مجلس المشايخ بتاريخ ١٨٩١/٣/٨م. ولكن تبين لي اليوم بأنك تريد أن تعقد اجتماعا في شهر أبريل/نيسان. إنني أخبرك أني سأكون في الهند في شهر أبريل فإن كنت تريد النقاش فافعل الآن، وإلا قد أخبرناك بما ننويه".

لقد ردّ المسيح الموعود عليه السلام على هذه الرسالة من لدهيانه بتاريخ ١٨٩١/٣/٨م، وقال بأنه لا يرى فائدة في الظاهر في النقاش، وحرّر بعض الشروط لعقد اجتماع المشايخ منها؛ ألا يقتصر هذا المجلس على بعض المشايخ فقط، وأن يكون النقاش لإظهار الحق فقط، وأن يحضر مجمع البحث حزب هؤلاء الملهَمين أيضا حتما الذين عدّوني بناء على إلهاماتهم جهنميا وكافرا لا يمكن أن يهتدي، ثم طلبوا المباهلة. والذي يحسِبني كافرا وملحدا بناء على الإلهام فهو ميان عبد الرحمن من لكهوكي، ومَن يعُدّني من أهل النار فهو ميان عبد الحق الغزنوي، ويصدِّق إلهاماته ويتبعها ميان المولوي عبد الجبار، لذا إن حضور هؤلاء الثلاثة في الجلسة ضروري ليُبَتَّ في قضية المباهلة أيضا في الوقت نفسه، وهلمّ جرًّا.

إذا كنتَ عازما على السفر إلى الهند فمدينة لدهيانه تقع في الطريق، أفليس من الأفضل أن يُعقد هذا المجلس في لدهيانه نفسها؟ وإلا يمكنني أن أحضر في

أي مكان يرى الغزنويان (اللذين يكفرانني ويحسبانني ملحدا) عقد الاجتماع فيه مناسبا.

لقد تقرّر أن يكون تاريخ الجلسة ١٨٩١/٣/٢٣م وتقرر أن تكون مدينة أمرتسر مكان إقامة الجلسة.

ثم كتب المولوي محمد حسين بتاريخ ١٨٩١/٣/٩م:

"لم أكن أنا الدافع وراء اقتراح عقد اجتماع المشايخ وبالتالي لست مسؤولا عن شروط لا تتعلق بشخصي بوجه خاص".

لقد ظلت سلسلة هذه المراسلة جارية إلى ٣٠ آذار/مارس. وقال المولوي محمد حسين:

"وصلتني بتاريخ ١٨٩١/٣/٢٩م رسالة من لدهيانه لم تكن مكتوبة بخط يد المرزا المحترم، ولم تحمل توقيعه. ووصل معها إعلان للمرزا المحترم الذي نشره بتاريخ ١٨٩١/٣/٢٦م".

فأعاد المولوي المذكور هذه الرسالة بعد أن كتب عليها: "هذه الرسالة ليست موقَّعة من قبل المرزا المحترم فأعيدها".

كتب المسيح الموعود عليه السلام عليها في ١ أبريل/نيسان: "أنا موافق عليها" وأعادها إلى المولوي محمد حسين. فكتب المولوي في الجواب:

"بواسطة هذه الرسالة وهذا الإعلان (المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس) قطعتَ علاقات الصداقة والأخوة، وأحكمتَ أساس مناظرة خصومية. فأنا أيضا لا أريد نقاشا ودّيا أو أخويا بل لا أريد لقاءك الشخصي أيضا وإنما جاهز ومستعد للمناظرة الخصومية".[1]

ثم كتب المولوي المحترم في مجلته "إشاعة السنة" أن المجلة ستنشر من الآن فصاعدا الردود فقط على دعاواه عليه السلام وتسعى جاهدة لتفريق شمل جماعته، وأنه

[1] إشاعة السنة، مجلد١٢، رقم ١٣

لو لم يجعلك التعليق المنشور في "إشاعة السنة" وليا أو ملهَما من حيث الإمكان لكنتَ عديم الاعتبار في نظر المسلمين كلهم، وأنه أي المولوي هو الذي جعلك حاميا للإسلام، ثم قال: "لذا كان واجبا عليها (أي مجلة إشاعة السنة) وكان دَينا عليها أنها كما رفعته إلى السماء بناء على دعواه القديمة كذلك ستُسقطه على الأرض نتيجة دعواه الجديدة، وبذلك تعوض ما فات، وألا تتعرض لأيِّ موضوع آخر إلا لضرورة قصوى ما لم يُعَوَّض ذلك".[1]

النقاش مع الخليفة الأول رضي الله عنه

بعد ذلك وصل المولوي الحكيم نور الدين رضي الله عنه إلى لاهور بتاريخ ١٣ أبريل/نيسان نزولا عند رغبة بعض الإخوة ونزل في بيت منشي أمير الدين المحترم. وفي صباح ١٤ أبريل/نيسان دُعي المولوي محمد حسين البطالوي أيضا. عندما جاء المولوي المحترم قال له السيد محمد يوسف: "لقد دُعيتَ لتناقش الحكيم المحترم في قضية المرزا المحترم".

فقال المولوي محمد حسين: قبل ذلك أريدكم أن تقبلوا بعض الشروط قبل النقاش المقصود، فدار الحديث حول تلك الشروط. بعد هذا الحوار سمع الإخوة من حضرته رضي الله عنه بعض الأمور حول وفاة المسيح وحياته، وأنه لم يمت على الصليب، وما شابهه من أمور. ولما كانت عودته ضرورية استأذن حضرته ممن دعَوه إلى لاهور وسافر إلى لدهيانه. (التقرير المفصل حول هذا الموضوع مذكور في ضميمة بنجاب غازيت عدد ١٨٩١/٤/٢٥م)

وفي ١٥ نيسان/أبريل أرسل المولوي محمد حسين برقية إلى المسيح الموعود عليه السلام تتضمن ما يلي:

[1] إشاعة السنة، مجلد١٣، رقم١، صفحة ٤.

"لقد بدأ حواريك، نور الدين المناظرة ثم هرب، فيجب أن تعيده أو تأتي بنفسك وإلا سيُفهَم أنك مُنيتَ بالهزيمة".[1]

وردّا على هذه البرقية بعث المسيح الموعود عليه السلام رسالة في ١٦ نيسان/أبريل وأوصلها إلى المولوي محمد حسين بيد شخص موثوق به. وقال عليه السلام في رسالته:

"يا عزيزي، الفتح أو الهزيمة في يد الله يرزق من يشاء فتحا ويمني من يشاء بالهزيمة. مَن يعرف مَن الفاتح في الحقيقة ومن المهزوم؟ ما تقرر في السماء هو الذي سيحدث في الأرض ولو بشيء من التأخير."[2] (رسائل أحمدية، مجلد١، رسالة رقم: ١٢، صفحة ٣٢٣، طبعة ٢٠٠٨م)

ثم كتب عليه السلام عن النقاش في لاهور:

"الحقيقة هي أن الحافظ محمد يوسف المحترم كتب إلى المولوي نور الدين المحترم أن المولوي عبد الرحمن موجود هنا وقد طلبنا منه أن يمكث لبضعة أيام لنرفع شبهاتنا أمامه شفهيا. وكتب أيضا بأننا سندعو المولوي محمد حسين أيضا في هذا المجلس. فلما وصل إلى لاهور نتيجة الإصرار من الحافظ المحترم نزل في بيت منشي أمير الدين وبهذه المناسبة دعاك أيضا الحافظ المحترم من تلقاء نفسه. ولكن المولوي عبد الرحمن خرج من المجلس في وسط النقاش تماما، والذين دعَوك قالوا للمولوي نور الدين: "لم يُعجبنا أسلوب نقاش المولوي محمد حسين. هذه السلسلة قد لا تنتهي إلى عامين، فعليك أن تردّ على أسئلتنا ولا نرى حاجة إلى مجيء المولوي محمد ولم يدعُك هو أصلا. فما طرحوا على المولوي نور الدين من الأسئلة ردّ عليها ردودا مقنعة".[3]

---

[1] إشاعة السنة، رقم ٢، مجلد١٣، صفحة ٤٦.

[2] إشاعة السنة، رقم٢، مجلد ١٣، الصفحة ٤٧.

[3] (رسائل أحمدية، مجلد١، رسالة رقم: ١٢، صفحة ٣٢٤، الطبعة الحديثة عام ٢٠٠٨م)

ثم قال السادة الحافظ محمد يوسف، وقريشي عبد الحق ومنشي إلهي بخش ومنشي أمير الدين ومرزا أمان الله بصدور منشرحة بأهم مقتنعون تماما وشكروه، وقالوا تستطيع أن تسافر قرير العين. عندها قال الداعون بأننا لا نريد أن ندعو المولوي محمد حسين ونحن مقتنعون بكلامك فلا حاجة أن تستأذننا". (ملخصا)

فإن كنت ترغب في النقاش كما قلت في مجلتك فعلى رأسي وعيني، أنا مستعد لذلك. ولكن يجب أن يكون النقاش خطيا فقط. وسيكون هناك بيانان فقط ويكون موضوع البحث بأني مثيل المسيح وأن المسيح الناصري عليه السلام ميت. (ملخصا)

قبِل المولوي محمد حسين كلا الشرطين وأضاف شرطين آخرين من عنده، وهما: "أنني سأذكر تمهيدا لبعض المبادئ قبل المناظرة وسأطلب منك أن تقبلها". وأن تبعث لي بجملة الأدلة على ادعائك الجديد.

كتب المسيح الموعود عليه السلام جوابا مفصلا ومدعوما بالأدلة على هذه الرسالة ولكن لم تُعقَد هذه المناظرة المزمعة أيضا.[1]

ثم نشر المسيح الموعود عليه السلام إعلانا في ٣ مايو/أيار دعا فيه المشايخ للمناظرة وخاطب فيه المولوي محمد حسن زعيم لدهيانه أيضا وقال بأنك إذا أردتَ أن تشترك فيها بنفسك فلك ذلك وإلا يمكنك أن تعين المولوي أبا سعيد محمد حسين وكيلا عنك للمناظرة.

مناظرة لدهيانه

بعد نشر هذا الإعلان تمت المراسلة بين المولوي محمد حسن زعيم لدهيانه والمسيح الموعود عليه السلام في موضوع المناظرة. فقال المسيح الموعود عليه السلام عن موضوع المناظرة:

---

[1] إشاعة السنة رقم ٣، مجلد١٣، صفحة ١٠٠.

"سيكون موضوع البحث هو وفاة المسيح وحياته لأن هذا هو أساس ادعائي، وإذا بطل الأساس بطل الادعاء تلقائيا". (رسائل أحمدية، مجلد١، رسالة رقم: ١٥، صفحة ٣٣١، الطبعة الحديثة عام ٢٠٠٨م)

ردّ عليه المولوي محمد حسن بالتشاور مع الشيخ محمد حسين البطالوي:

"إعلانك يتضمن ادعاء وفاة المسيح وأنك المسيح الموعود، لذا أريد أن نتباحث أولا في كونك المسيح الموعود ثم نتباحث في وفاة ابن مريم".

قال المسيح الموعود في الجواب: الأمر الأصلي في هذا البحث هو وفاة المسيح ابن مريم أو حياته وقد حُدِّد هذا الأصل نفسه في إلهامي أيضا، لأن الإلهام هو: "لقد مات المسيح ابن مريم رسول الله وجئتَ أنت بصفاته بحسب الوعد."

"فالأمر الأول والأصل في الإلهام هو أن المسيح ابن مريم مات. من المعلوم أنكم إذا أثبتُّم أن المسيح لا يزال حيا ستبطل الجملة الأولى من الإلهام وستبطل الجملة الثانية تلقائيا لأن الله جعل وفاة المسيح شرطا لصحة ادّعائي".

"أقرّ وأقول حلفا بالله أنكم إذا أثبتُّم حياة المسيح من كلام الله سأسحب ادعائي وسأحسب إلهامي من الشيطان، وسأتوب."[1] (رسائل أحمدية، مجلد١، رسالة رقم: ١٦، صفحة ٣٣٢، الطبعة الحديثة عام ٢٠٠٨م)

ظلت المراسلة جارية بعد ذلك أيضا حول تحديد الشروط، وأكّد المولوي محمد حسين البطالوي على شرط آخر أيضا وهو أنه سيجعل الفريق الثاني يقبل بعض الأصول قبل المناظرة.

فبدأت المناظرة بتاريخ ١٨٩١/٧/٢٠م واستمرت إلى ١٢ يوما. كان من المقرر أن يقرأ المسيح الموعود عليه السلام مقاله الأخير بتاريخ ٢٩ تموز يوليو وقد

[1] إشاعة السنة، مجلد١٣، رقم٣، صفحة ٨٤.

أُطلع المولوي محمد حسين البطالوي على ذلك ولكنه قُرئ بناء على طلبه بتاريخ ٣١ تموز.

موضوع المناظرة

ظلت المناظرة جارية حول أمور تمهيدية كان المولوي محمد حسين يؤكد عليها، وظل يطيل النقاش حول الأمور التمهيدية تحاشيا للخوض في الموضوع الحقيقي وهو حياة المسيح الناصري أو وفاته. فكان الموضوع قيد البحث: هل كانت مرتبة الأحاديث مثل القرآن من حيث كونها حجة شرعية أم لا؟ وهل أحاديث الصحيحين كلها صحيحة أم لا، وهل العمل بها واجب مثل القرآن أم لا؟ لقد ردّ المسيح الموعود عليه السلام مرة بعد أخرى بأن مذهبه هو أن كتاب الله مقدَّم وإمام. وإذا كان معنى الحديث في موضوع معين لا يخالف القرآن الكريم سيُقبل ذلك المعنى حجةً شرعية. ولكن المعنى الذي ينافي نصوص القرآن البيّنة فسوف نسعى جاهدين للتوفيق بينه وبين القرآن وإن لم نستطع ذلك سوف نترك ذلك الحديث. ويجب أن يكون مذهب كل مؤمن أن يعُدّ كتاب الله حجة شرعية بدون أيّ شرط ويَعُدّ الحديث حجة مشروطة.

يجب أن يكون مذهبنا أن نعرض كل حديث وقول على القرآن الكريم لأن القرآن هو القول الفصل والفرقان والميزان والإمام والنور، لذا هو أداة لرفع جميع الخلافات، وأن الأحاديث لا تبلغ مبلغ القرآن الكريم. إن أكثر ما تفيد معظم الأحاديث هو الظن الغالب، وإذا كان هناك حديث على مرتبة التواتر أيضا فمع ذلك لا يساوي تواتر القرآن الكريم مطلقا.

والأحاديث نوعان، النوع الأول يشمل الأعمال وفرائض الدين مثل الصلاة والحج والزكاة وغيرها. هذه الأعمال لا تحمل صبغة العادة بل إن سلسلة تواتر العمل تجعلها يقينية. فالأحاديث التي تدعمها سلسلة تواتر العمل تُحسَب حائزة على مرتبة اليقين، أما التي تحتوي على قصص الماضي أو الأحداث المستقبلية فلن تُعَد أكثر من كونها على مرتبة الظن. وليست لتلك

الأحاديث علاقة مع تواتر العمل لا من قريب ولا من بعيد. فإذا كان هناك حديث من هذه الفئة يخالف القرآن الكريم أو يعارضه فهو ردٌّ.

ولكن المولوي محمد حسين ظل يرفض هذا الموقف مصرا على أنه عليه السلام لم يرد على سؤاله، وقدّم مذهبه أن جميع الأحاديث الواردة في الصحيحين قطعية وصحيحة، وأن الاعتقاد بها والعمل بها واجب دون تأخير وشرط وتفصيل، وأن إيمان المسلمين بالقرآن يعلِّمهم أنه إذا ثبتت صحة حديث سندًا فقد وجب العمل به مثل العمل بالقرآن. وأضاف (البطالوي) وقال بأنه ما دام الحديث الصحيح خادم القرآن ومفسِّره والعمل به واجب مثل القرآن فكيف يمكن أن يكون القرآن الكريم معيارا ومحكا لاختبار صحته؟ فالسُنَّة قاضية على القرآن وليس العكس.

ولكن المسيح الموعود عليه السلام أعلن: "القرآن يحمل على رأسه تاج: ﴿اليوم أكملتُ لكم دينكم﴾ إلى الأبد، وهو متربع على عرش: ﴿تبيانا لكل شيء﴾ الواسع والمرصَّع". (الحق مناظرة لدهيانه، الخزائن الروحانية، مجلد٤، صفحة ١٠٦)

كتب المسيح الموعود عليه السلام في بيانه الأخير أن المولوي محمد حسين المحترم يهرب من الموضوع الأصلي للمباهلة وهو حياة المسيح الناصري ووفاته ويهدر الوقت في أمور بسيطة وعديمة الصلة بالموضوع، والإسهاب في هذه الأمور التمهيدية ليس مناسبا قط، أما إذا كان المولوي المحترم يريد أن يناظرني حول ادّعائي الأصلي فأنا جاهز لذلك. فقال المسيح الموعود عليه السلام:

"أنا مستعد للتحاكم معهم على أن يُحدَّد أربعون يوما يطلب من الله فيها كل فريق لنفسه خصوصية من السماء عاملا بـــ ﴿اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾. والفريق الذي يثبت صدقه بعد ذلك ويحالفه تأييد الله تعالى في إظهار الغيوب ينبغي أن يُعَدّ هو الصادق حصرا.

فيا أيها الحشد الكريم، أصغوا إليّ الآن وصوِّبوا إليّ آذانكم، أقول حلفا بالله جلّ شأنه بأنه لو توجّه المولوي محمد حسين إلى الله تعالى بحذائي أربعين يوما واستطاع إظهار آيات سماوية وأسرارا غيبية أريها أنا، فأقبل أن تذبحوني بأي سلاح أردتم، وافرضوا علي غرامة قدر ما شئتم. "جاء نذير في الدنيا، فأنكروه أهلها وما قبلوه، ولكن الله يقبله، ويُظهر صدقه بصولٍ قويٍّ شديدٍ صول بعد صولٍ". (الحق، مناظرة لدهيانه، الخزائن الروحانية، مجلد٤، الصفحة ١٢٤)

وهنا انتهت المناظرة.

بيعة المولوي نظام الدين المحترم

عندما جاء المولوي محمد حسين البطالوي إلى لدهيانه للمناظرة قال له المولوي نظام الدين المحترم ذات يوم: هل توجد آية واحدة في القرآن الكريم تدل على حياة المسيح الناصري عليه السلام؟ قال المولوي: توجد في القرآن عشرون آية. قال المولوي نظام الدين: فهل أذهب إلى المرزا المحترم وأناقشه؟ قال: نعم، اذهب. فقال للمسيح الموعود عليه السلام: إذا وُجدت في القرآن الكريم آية تدل على حياة المسيح الناصري فهل ستقبلها؟ قال المسيح الموعود: نعم، سأقبل. قال: لن آتي بآية أو آيتين بل سأتي لك بعشرين آية دالة على حياة المسيح الناصري. قال المسيح الموعود عليه السلام: وإن أتيتَ بآية واحدة لأقبلنها وأعترفن بها وسأسحب ادعائي بأني المسيح الموعود وأتوب، ولكن اعلمْ أنك لن تجد ولا آية واحدة تدل على حياة عيسى عليه السلام. ذهب المولوي إلى المولوي محمد حسين البطالوي وذكر ما جرى وقال: لقد هزمتُ المرزا وقد جعلتُه يعترف بأنه إذا قدمتُ له الآيات التي تدل على حياة المسيح سوف يتوب، فأرجو أن تستخرج لي فورا تلك الآيات العشرين. قال المولوي البطالوي: ألم تقدِّم الأحاديث؟ قال: لا حاجة لذكر الأحاديث لأن القرآن مقدَّم عليها. فقام المولوي البطالوي فزعا وخلع العامة من رأسه وقال راميا بها: "لم تهزم المرزا بل قد هزمتني أنا وأخجلتني. كنت أجذب المرزا منذ مدة إلى الأحاديث وهو يجذبني إلى القرآن،

لو كان في القرآن آية تدل على حياة المسيح لقدّمتها منذ مدة طويلة. لذا أنا أركِّز على الأحاديث. لا يمكننا أن ننال الدعم من القرآن بل القرآن يدعم ادعاء المرزا".[1]

عندها قال المولوي محمد حسين البطالوي لشيخ كان يرافقه: إن نظام الدين هذا قليل العقل، أخرِجْ له رواية أبي هريرة. قال المولوي نظام الدين: لا أريد رواية أبي هريرة ولن أقبل إلا آية الله المحضة. فقال المولويان: أيها الساذج، إنها آية الله وفسّرها أبو هريرة. قال المولوي نظام الدين: لا أريد التفسير، المرزا المحترم يطلب آية قرآنية، فأنا أريد آية قرآنية صريحة على حياة المسيح الناصري عليه السلام. عندئذ تيقن المولوي محمد حسين أن هذا الشخص يكاد يفلت من يده. في تلك الأيام كان المولوي نظام الدين يأكل عند المولوي محمد حسن زعيم لدهيانه لذا قال المولوي محمد حسين البطالوي مخاطبا الأخير: عليك أن تقطع عليه طعامه. قام المولوي نظام الدين فورا بعد سماعه هذا الكلام وقال مازحا: "أيها المولوي المحترم، أنا أترك القرآن فلا تقطع علي الطعام." وبذلك أصيب المولوي البطالوي بخجل لا مزيد عليه، وجاء المولوي نظام الدين إلى المسيح الموعود عليه السلام وقص عليه القصة وقال: أنا مع القرآن حيثما كان. ثم بايع على يد المسيح الموعود عليه السلام.[2]

مناظرة دلهي

في ظل هذه الظروف حين كان المشايخ يثيرون الناس ويحرِّضونهم في كل مكان ضد المسيح الموعود عليه السلام، كان حضرته يريد أن تُعقد بينه وبين شيخ من المشايخ البارزين وذوي النفوذ مناظرة حول حياة المسيح ووفاته وحول ادعائه

---

[1] تذكرة المهدي، تأليف: بير سراج الحق نعماني رضي الله عنه.

[2] تذكرة المهدي، تأليف: بير سراج الحق نعماني رضي الله عنه.

ليجد عامة الناس فرصة للتمييز بين الحق والباطل. فلهذا الغرض دعا المسيح الموعود ؑ بواسطة إعلان منشور جميع المشايخ للمناظرة.

المولوي رشيد أحمد الكنكوهي: كان المولوي رشيد أحمد الكنكوهي معروفا في محافظة سهارنبور كعالم جليل وفقيه ومحدِّث كبير. وكان يحتل في حزب المقلّدين مقاما ومرتبة كان يحتلها المولوي نذير حسين بين حزب أهل الحديث. فظل هذا المولوي أيضا يتحاشى مناظرة المسيح الموعود. كان السيد بير سراج الحق نعماني مريدا مخلصا لسيدنا المسيح الموعود ؑ وكان موجودا عند حضرته في لدهيانه وكان عديلا للشيخ رشيد أحمد الكنكوهي أيضا، فقال للمسيح الموعود: هل لي أن أكتب إلى المولوي رشيد أحمد الكنكوهي للمناظرة إذا سمحتُم لي؟ فجرت المراسلة بينه وبين المولوي رشيد أحمد ولكنه أيضا لم يكن جاهزا للمناظرة حول حياة المسيح الناصري ووفاته بل قال بأن موضوع المناظرة سيكون "نزول المسيح" وألا تكون المناظرة خطية بل ستكون شفهية ولن يُسمح لأحد أن يكتب ولا كلمة واحدة. وسيكون مسموحا لكل واحد من الحضور أن يتكلم كما يحلو له لرفع شبهاته، وأن المناظرة ستُعقد في مدينة سهارنبور. قبِل المسيح الموعود الذهاب إلى سهارنبور أيضا وكتب إليه أن يدبر موضوع المحافظة على الأمن بتنسيق من الحكومة على أن يشرف على ذلك ضابط أوروبي. ثم قال بأن عليك أن تكتب إلي بعد اتخاذ هذه الإجراءات وسأحضر في التاريخ المحدد. أما قضية المناظرة الخطية فسيُحسم فيها برأي أغلبية الحضور. أما إذا كنتَ أنت جاهزا للمجيء إلى هنا فسأتحمل مسئولية نفقاتك وتوفير الأمن لك أيضا على مستوى الحكومة. فقال المولوي رشيد أحمد في الجواب بأنه ليس مسئولا عن توفير الأمن. ثم بُعثت إلى المولوي بضع رسائل أخرى ولكنه لم يرد عليها.

دعوة شيخ الكل للمناظرة في دلهي

بعد ذلك عاد عليه السلام من لدهيانه إلى قاديان. عندما لم يستعد مشايخ البنجاب للمناظرة بما يمكِّن عامة الناس من أن يميزوا بين الحق والباطل عزم حضرته على السفر إلى دلهي، لأنها كانت تحتل مكانة مركز علمي من حيث علوم الدين، وكان يقطنها مشايخ معروفون مثل المولوي سيد نذير حسين الذي كان يسَّمى شيخ الكل وأستاذا لعلماء الحديث، والمدعو شمس العلماء المولوي عبد الحق مؤلف تفسير الحقاني. كان في بال المسيح الموعود عليه السلام أنْ يجد هناك فرصة لإتمام الحجة ويجد الناس فرصة للاطلاع على الحق. فسافر حضرته من قاديان إلى لدهيانه وأقام هنالك أسبوعا ثم عزم إلى دلهي مع أصحابه المخلصين، ونزل في بيت "نواب لوهارو" سوق بِلِّي ماران. ونشر في ١٨٩١/١٠/٢م إعلانا بعنوان:

"إعلان من مسافر ضعيف لانتباه جميع المسلمين العادلين والعلماء الكرام"

كتب المسيح الموعود عليه السلام في هذا الإعلان معتقداته ثم ذكر مسألة حياة المسيح الناصري ووفاته وقال:

"إذا كان المولوي محمد نذير حسين أو المولوي أبو محمد عبد الحق يعُدّاني مخطئا في مسألة وفاة المسيح أو يعُدّانني ملحدا ويحسبانني ألجأ إلى التأويلات ويزعمون كلامي خلاف ما قال الله وقال الرسول ﷺ فيجب عليهما أن يناظراني في هذا الموضوع في هذه المدينة "دلهي" نفسها لإنقاذ خلق الله من الفتنة. وسيكون هناك ثلاثة شروط فقط للمناظرة". (مجموعة الإعلانات، مجلد١، صفحة ٢١٧، الطبعة الحديثة)

أولا: أن يدبّروا على مستوى الحكومة للمحافظة على الأمن، أي أن يحضر مجلس المناظرة ضابط إنجليزي.

ثانيا: أن تكون المناظرة بين الفريقين خطية، وليكتب كل فريق السؤال في جلسة المناظرة.

ثالثا: الشرط الثالث هو أن تكون المناظرة حول وفاة المسيح وحياته، وألا يخرج أحد عن القرآن الكريم وكتب الأحاديث. ولكن يجب أن يقدَّم الصحيحان على كتب الأحاديث. (ملخصا)

وقال عليه السلام أيضا: "أقرّ حلفا بالله بأني إن ثبت خطئي في وفاة عيسى فسوف أتخلى عن إعلاني الآخر تلقائيا... فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون... سأنتظر جوابا صائبا من المشايخ المذكورين إلى أسبوع بعد نشر هذا الإعلان". (مجموعة الإعلانات، مجلد١، صفحة ٢١٧- ٢١٨، الطبعة الحديثة)

بعد نشر هذا الإعلان اعتذر المولوي أبو محمد أبو الحق عن مقابلة المسيح الموعود عليه السلام قائلا بأنه منـــزو في زاوية الخمول ويكره بطبيعته مثل هذه الاجتماعات التي يُخشى فيها نفاق العوام وشقاقهم. ولما كان المولوي محمد حسين البطالوي أيضا قد وصل إلى دلهي وكان يعلن بكل افتخار واعتزاز علوّ كعبه وفضله العلمي، وقال في أحد إعلاناته عن المسيح الموعود عليه السلام:

"هو صيد لي، ولسوء حظه وقع في قبضتي مرة أخرى في دلهي، وأنا سعيد الحظ إذ وجدتُ فريستي".

وظل يحرّض الناس ضده عليه السلام؛ فنشر المسيح الموعود عليه السلام إعلانا آخر بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر بعنوان: الإعلان مقابل المولوي سيد نذير حسين زعيم فئة أهل الحديث كتب فيه عليه السلام غاضا الطرف عن المولوي عبد الحق، وذكر المولوي سيد نذير حسين وتلميذه المولوي البطالوي وقال: "إذا كانا على الحق في عدّهما المسيح ابن مريم حيا ويستطيعان أن يثبتا حياته من القرآن والأحاديث فليناظراني بالالتزام بالشروط المذكورة في إعلان ١٨٩١/١٠/٢م". (مجموعة الإعلانات، مجلد١، صفحة ٢٢٠، الطبعة الحديثة)

وكتب حضرته أيضا إتماما للحجة أنه إذا فشل المولوي سيد نذير حسين في استقدام ضابط إنجليزي لتوفير الأمن في الجلسة فليقل حالفا بالله في إعلان أنه سيكون مسئولا عن توفير الأمن، وإذا تفوّه أحد بكلمة تنافي مقتضى التحضر

والأدب سيُخرجه من المجلس فورا. ففي هذه الحالة أيضا سيحضر حضرته مسجد المولوي من أجل المناظرة. بعد نشر هذا الإعلان الصادر بتاريخ ٦ تشرين الأول عيّن تلاميذ المولوي تاريخا من عند أنفسهم ونشروا إعلانا قالوا فيه بأن المناظرة ستُعقد بتاريخ كذا دون أن يخبروا المسيح الموعود عليه السلام به، ثم أرسلوا إلى حضرته شخصا في وقت محدّد للمناظرة طالبين منه عليه السلام أن يأتي للمناظرة وأن المولوي سيد نذير حسين ينتظرك. ومن جانب ثانٍ أثاروا الناس ضده عليه السلام بشدة وكان هدفه من استدعائه عليه السلام للمناظرة أن يثيروا فسادا ويؤذوه. من المعروف أنه لم يكن لحضرته أن يخوض في المناظرة في ظل هذه الظروف دون تحديد الشروط، فأشاعوا في الناس أن المرزا المحترم لم يحضر المناظرة وهرب وخاف شيخَ الكل! فعلى ذلك نشر المسيح الموعود عليه السلام إعلانا بتاريخ ١٨٩١/١٠/١٧م بعنوان: "طلب مقرون بالمناشدة بالله جلّ شأنه إلى المولوي سيد محمد نذير حسين للمناظرة في حياة المسيح ابن مريم ومماته".

وقال فيه مجيبا على تهمة هروبه المزعوم: "مع أن حضور الجلسة المقترحة من جانب واحد لم يكن واجبا علي لأنها لم تُقتَرح بموافقتي، ولم أعِدْ بالحضور في يوم معين ومع ذلك كنت قد جهّزت نفسي لها. ولكن هجمات العوام المفاجئة والمثيرة للفساد حالت دون حضوري في ذلك اليوم. إن مئات الناس شاهدون على أنه قد اجتمع المفسدون والرعاع بكثرة حول بيتي في وقت الجلسة تماما حتى انتقلتُ نظرا إلى توحُّشهم إلى الطابق العلوي الخاص بالنساء. ولكنهم جاءوا إلى ذلك الجانب وجعلوا يكسرون الأبواب حتى اقتحم بعضهم الجناح الخاص بالنساء بينما كان هناك جمعٌ غفير في الزقاق وكانوا يكيلون الشتائم ويُخرجون كل ما في جُعبتهم من بذاءة اللسان بحماس شديد. فتخلّصتُ بفضل الله تعالى بصعوبة بالغة... فمن ناحية حرضوا العوام بخطابات مثيرة ليجتمعوا حول بيتي، ومن ناحية ثانية دعوني للمناظرة ثم أثاروا الضوضاء على عدم حضوري بسبب الموانع التي ذكرتها وأذاعوا بأنه هرب وانتصروا".

"الآن قد دبّرتُ حماية نفسي بفضل الله تعالى وأنا مستعد للمناظرة. ومقيم هنا لمناظرتك فقط يا شيخ الكل، بعد أن تجشمت معاناة السفر وتحملت شتائم أهل دلهي ولعنهم وطعنهم كل يوم". (مجموعة الإعلانات، مجلد١، صفحة ٢٢٤ إلى ٢٢٦ الطبعة الحديثة)

" فيا صاحبي، تعال للمناظرة وأنا جاهز لها، ثم أقول لك مستحلفا إياك بالله تعالى بأني سأحضر حيثما طلبتَني. ولكن ستكون المناظرة خطية." (ملخّصا)

لقد أثار عليه السلام غيرة شيخ الكل للمناظرة بعدة طرق، وقال بأنه عليه السلام سيعطيه ٢٥ روبية مقابل كل آية أو حديث يقدِّمه دليلا على الصعود بالجسد المادي.

بعد ذلك تقرر أن يكون عقد المجلس في المسجد الجامع في دلهي بتاريخ ٢٠ تشرين الأول، وتوفّرت الشرطة أيضا للمحافظة على الأمن. فحضر عليه السلام في اليوم المحدد في محراب المسجد الجامع مع ١٢ من أصحابه. كان الازدحام في ذلك اليوم كبيرا في المسجد وقد حضر قرابة ١٠٠ من رجال الشرطة ومعهم ضابط أوروبي أيضا. ثم جاء المولوي سيد نذير حسين برفقة المولوي البطالوي وغيره وأجلسهم تلاميذهم في باحة. عندئذ أرسل المسيح الموعود ورقة إلى شيخ الكل أن يناظره بحسب إعلان ١٧ تشرين الأول أو يحلف أن رفع عيسى إلى السماء حيا بجسده المادي ثابت من القرآن الكريم بواسطة نصوص القرآن والحديث الصريحة والقطعية والبيّنة. وإذا سلم المولوي من تأثير هذا اليمين الغموس إلى سنة فسأتوب على يده، ولكن شيخ الكل لم يقبل أيّا من الطريقين ورفض المناظرة حول حياة المسيح ووفاته رفضا باتا وأرسل إلى حاكم المدينة بواسطة رجاله أن هذا الشخص منحرف عن معتقدات الإسلام، وما لم يُتبّ في معتقداته معنا لن نناقش حول وفاة المسيح وحياته أبدا، لأنه كافر فماذا نناقش مع الكفار؟ كان في الجلسة الخواجة محمد يوسف الزعيم والمحامي وحاكم الشرف في مدينة عليغره فقال لحضرته عليه السلام أنه إذا كانت معتقدات كذا وكذا تُنسب إليك افتراء فاكتبْ لي عن هذه الأمور كلها على ورقة. فكتب المسيح

الموعود عليه السلام بيانا حول معتقداته وسلّمها إلى الخواجة المحترم الذي بدوره قرأها على مسامع ضابط الشرطة وسمعها جميع الحضور المحترمين الذين كانوا بالقرب منه.

على أية حال، لم يمتنع شيخ الكل عن تعنته وظل يرفض النقاش حول حياة المسيح ووفاته. فتضايق ضابط الشرطة من هذا الشدّ والجذب وتوصّل إلى نتيجة نظرا إلى حالة الناس الهمجية وكثرة الناس بأن الانتظار أكثر من ذلك ليس جيدا، فأمر العوام بالانصراف، وقال بأن المناظرة لن تُعقد. عندها خرج أولا المولوي سيد نذير حسين من المسجد مع رفقائه ثم خرج بعده المسيح الموعود عليه السلام وأصحابُه. يقول حضرته في إعلانه المنشور في ١٨٩١/١٠/٢٣م في ذكر جلسة النقاش هذه:

"يا أسفا عليك يا مدينة دلهي، لم تضربي مَثلا حسنا".

المناظرة مع المولوي محمد بشير المحترم

عندما تبيّن على الناس جميعا أن شيخ الكل وغيره من العلماء يرفضون المناظرة حول حياة المسيح الناصري ووفاته دعا أهل دلهي للمناظرة المولوي محمد بشير السهسواني الذي كان في تلك الأيام موظفا في مدينة بهوبال الذي قبِل المناظرة حول وفاة المسيح وحياته على عكس رغبة شيخ الكل والمولوي محمد حسين البطالوي، فقالوا بصراحة بأن هزيمة المولوي محمد بشير لن تُمثِّل هزيمتهم.

قدّم المولوي محمد بشير أربع آيات لإثبات حياة المسيح ولكن قال بكل صراحة في بيانه ذي الرقم ٢:

"إن دليلي الحقيقي على حياة المسيح عليه السلام هو الآية الأولى (أيْ: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) وأرى أنها قاطعة الدلالة على هذا المطلوب، أما الآيات الأخرى فقد نقلتها تأييدا لها. يجب على الميرزا المحترم أن يركّز بحثه على الآية الأولى". (الحق، مناظرة دلهي، الخزائن الروحاني، مجلد٤، الصفحة: ١٧٠)

وبيّن وجه الاستدال أن النون في صيغة "ليؤمنن" تفيد التأكيد وتحول المضارع إلى مستقبل خالص. وقال بأنه لو قدِّمت آية أو حديث ينافي هذه القاعدة تفيد فيه نون التأكيد الحالَ أو الماضي بصورة يقينية أو ورد في أيّ كتاب لعلم النحو ما يناقض ذلك لقبِلتُ بطلان قضيتي.

فأبطل المسيح الموعود عليه السلام أساس استدلاله بتقديمه عدة آيات من القرآن الكريم، وقال بأنه لو أقررنا بصحة هذا الاستدلال أيضا جدلا فمع ذلك يمكن أن يُستنبط من الآية معنيان في صيغة الاستقبال وهما أكثر معقولية مما ذهب إليه المولوي محمد بشير، وهما:

١- ما من أهل الكتاب إلى ليؤمنن بالمسيح قبل موته.. أي قبل موت الكتابيّ.

٢- سيأتي زمان حين يؤمن أهل الكتاب الموجودون حينذاك بخاتم الأنبياء قبل موهم.

لقد أثبت المسيح الموعود عليه السلام صحة هذين الاستدلالين من كتب التفسير وقال بأن الآية قطعية الدلالة هي التي لا تحتمل تفسيرا آخر قط، فبناء على ذلك لم يتحقق كون هذه الآية أيضا قطعية الدلالة.

وفي هذا السياق أرى من المناسب أن أذكر مناظرتي أيضا. لقد عُقدت مناظرة حول وفاة المسيح وحياته بيني وبين المولوي عبد الله- الحائز على أعلى شهادة في العربية في القارة الهندية- من مدينة فتح غره بتاريخ ١٩٢٠/٨/٣١م في مدينة سارجور محافظة أمرتسر، وقد نُشرت أيضا فيما بعد. لقد قدّم المناظر غير الأحمدي الآية نفسها دليلا، فوجَّهتُ إلى المعنى الذي ذهب إليه عدة اعتراضات، ولتفنيد قوله بأن النون في "ليؤمنن" هي نون التوكيد، وأنها تفيد زمن الاستقبال فقط، استدللتُ بالآية التالية من القرآن الكريم إذ وردت فيها نون التوكيد مرتين وتفيد معنى الحال:

﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا * وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ (النساء ٧٣-٧٤)

وقد ترجمها مولانا الشاه رفيع الدين المحدّث الدهلوي في صيغة الحال كما يلي: "أي بعض منكم يتأخرون في الخروج... وإذا أصابكم فضل من الله يقول كأنه لم تكن بينكم وبينه مودة".

(مناظرة "سارجور" صفحة ٣٣، ٣٤، الطبعة الثانية تحت إشراف محمد يامين تاجر الكتب، قاديان دار الأمان)

أي قد تُرجمت الكلمات "لَيُبطِّئن" و"ليقولنّ" في صيغة الحال.

كذلك أوردت في المناظرة حديثا جاء فيه أن أمير المؤمنين سيدنا عمر ﷺ حين كان موشكا على الموت أرسل ابنه عبد الله إلى عائشة رضي الله عنها لتسمح له بأن يُدفن قرب ضريح النبي ﷺ وأبي بكر ﷺ .... عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّه بْنَ عُمَرَ اذْهَبْ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمنينَ عَائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فَقُلْ يَقْرَأُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّاب عَلَيْك السَّلَامَ ثُمَّ سَلْهَا أَنْ أُدْفَنَ مَعَ صَاحِبَيَّ قَالَتْ كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي فَلَأُوثِرَنَّهُ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي.

وفي رواية أن الإذن طُلب منها بعد وفاة عمر. ففي هذه الرواية أيضا يُستنبط معنى الحال مع وجود النون الثقيلة التي تفيد التأكيد.

باختصار، من قرأ مناظرة دلهي بإمعان تبين له بكل جلاء أنه ليس لدى المشايخ أيّ دليل قاطع على حياة المسيح الناصري عليه السلام، ولا آية ولا حديث. فكانت هذه المناظرة سببا لهداية كثير من الناس بفضل الله تعالى....

جلال الدين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي على رسوله الكريم

مقدمة رقم ٢

أسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها

في شهر أيار/مايو أو يونيو/حزيران عام ١٨٨٩م الموافق لـــ ١٣٠٩هـــ بعث مسيحي اسمه "عبد الله جيمز" ثلاثة أسئلة عن الإسلام إلى "أنجمن حماية الإسلام بلاهور"، طالبا الرد عليها، فبعثت الأنجمن بدورها تلك الأسئلة إلى المسيح الموعود عليه السلام والحكيم مولانا نور الدين والمولوي غلام نبي الأمرتسري.

ثم نشرت الأنجمن حماية الإسلام بلاهور الردود الثلاثة بعنوان: أسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها". والردود التي كتبها المسيح الموعود عليه السلام نشرها المولوي يعقوب علي عرفاني فيما بعد في "رسائل أحمدية، المجلد٣، الصفحة ٣٤ إلى ٧٩ بصورة منفصلة بعنوان: "تصديق النبي صلى الله عليه وسلم".

هذا المقال لم يُنشر في سلسلة الخزائن الروحانية من قبل، وننشره الآن في الطبعة الحالية بإذن من سيدنا الخليفة الخامس أيده الله تعالى بنصره العزيز.

سيد عبد الحي
(ناظر النشر والإشاعة)

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي على رسوله الكريم

مقدمة رقم ٣

أسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها

لقد بشّر النبي ﷺ بتجديد الإسلام في الزمن الأخير وبعثة المسيح الموعود لغلبة هذه الأمة، وبيّن أيضا أن من مهماته الأساسية أنه: "يكسر الصليب ويقتل الخنــزير" (صحيح البخاري، كتاب الأنبياء). كان المراد من كسره الصليب أنه سيمزق قوة معتقدات المسيحية الباطلة وسيجعل معتقدات الإسلام الحقة غالبة وسيزيل كل نوع من القذارة من ذوي الصفات الخنــزيرية ويطهّرهم ويزكّيهم. ففي هذا الحديث بُشِّر ببعثة المسيح الموعود وأُشير أيضا أن المسيحية ستنتشر على نطاق واسع في الزمن الأخير لدرجة تحيط بالعالم كله.

وكانت حالة المسلمين متدهورة بشدة لدرجة كان كل مواسٍ للإسلام مضطربا وقلقا بالنظر إليها. كان الآريون والقسس المسيحيون ودعاتهم يشنون هجمات شعواء ضد الإسلام في القارة الهندية، وكانت الهجمات شديدة الوطأة لدرجة كان المشايخ مذعورين بسببها ولم يملكوا جوابا عليها. فقد سقط بعض المسلمين في حضن المسيحية واحدا بعد الآخر. فلم يهب في هذا الوقت العصيب لمبارزة صولات المسيحية والأديان الأخرى إلا سيدنا مرزا غلام أحمد جري الله في حلل الأنبياء وحارب تلك الأديان كلها وحده.

لقد أرسل مسيحي يُدعى عبد الله جيمز إلى "أنجمن حماية الإسلام" ثلاثة أسئلة حول الإسلام طالبا الرد عليها. وإضافة إلى ذلك أرسل الأسئلة نفسها إلى سيدنا المسيح الموعود عليه السلام وإلى مولانا نور الدين رضي الله عنه أيضا. ونشرت "أنجمن حماية الإسلام" هذه الأجوبة في عام ١٣٩٠هـــ بعنوان: "أسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها". (ثم نُشر هذا الكتاب في قاديان بعنوان: "تصديق النبي"، ونُشر فيه ما ردّ به المسيح الموعود عليه السلام فقط)

قالت "أنجمن حماية الإسلام" في مقدمة الكتاب المذكور:

إن أتباع الإسلام المخلصين الذين كانوا- بناء على التزامهم بالدين إلى أقصى الدرجات ومؤهلاتهم وفضيلتهم وحسن أخلاقهم وغيرها من المزايا- أساتذة لقوى تدّعي اليوم أنها معدن العلم، ولكن صارت أجيالهم اليوم جاهلين تماما وفاقدي المواهب وبعيدين عن المبادئ المقدسة لدينهم الحق أيما بُعد. بسبب جهلهم يقوم اليوم عبدة الأصنام الذين ليس لديهم أدنى دليل من حيث العقل أو النقل على صدق دينهم لدحض الإسلام علنا، أما نحن فليست عندنا شجاعة أن نردّ عليهم بسبب ضحالة علمنا وقلة حيلتنا."

لقد ردّ المسيح الموعود عليه السلام بالتفصيل وفيما يلي نقدم بعض المقتبسات منه حيث قال عليه السلام:

"فيا طلاب الحق، ويا عطاشى الآيات الصادقة والظامئين لها، انظروا الآن بنظر الإنصاف، وتأملوا بعيون طاهرة ما أعلى وأسمى الآيات التي ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم! وكيف هي مشهودة ومحسوسة في كل زمن! لم يبق لمعجزات الأنبياء السابقين أيّ أثر الآن، فلم تعد إلا قصصا وحكايات، والله وحده أعلم بمدى حقيقتها، ولا سيما معجزات المسيح المذكورة في الأناجيل والتي تقع عليها ظلال الشكوك والشبهات لكونها قصصا وحكايات، وما يوجد فيها من مبالغات كثيرة لدرجة يتعذر تنـــزيهها منها كاملا".

ثم قال عليه السلام: "باختصار، إن حالة من الحماس سائدة في بلاد أميركا وأوروبا في هذه الأيام، وإن معتقدات الأناجيل التي تناقض الحقيقة أوقعت أهلها في قلق واضطراب شديد لدرجة أن البعض أظهروا رأيهم بأنه لم يولَد في الحقيقة شخص اسمه المسيح أو عيسى بل المراد منه هو الشمس، والمراد من الحواريين الاثني عشر هو اثنا عشر برجا.

ثم تتضح حقيقة هذه الديانة أكثر من أن العلامات التي حدّدها المسيح عليه السلام للمؤمنين لا توجد فيهم ولا واحدة منها. فقال المسيح عليه السلام بأنكم لو اتبعتموني لصرتم مثلي تماما في كل البركات والقبول، وستُعطَون المعجزات وآيات

القبول، وستكون علامة إيمانكم أنكم ستقدرون على إراءة أصناف الآيات وسيكون لكم ما أردتم، ولن يبقى شيء مستحيل أمامكم. ولكن ليس في أيدي المسيحيين شيء من هذه البركات. فهم يجهلون تماما الإله الذي يسمع أدعية عباده الخواص، ويجيب عليهم وجها لوجه رحمة ورأفة منه، ويُري من أجلهم أمورا عجيبة.

وأضاف عليه السلام وقال: " وليكن معلوما الآن أن درجة المحبوبية والقبول والولاية الحقة التي بينتُ علاماتها بإيجاز لا تُنال دون اتّباع النبي ﷺ قط. ولو أراد أحد من المسيحيين أو الآريين أو اليهود أن يُري علامات القبول وأنواره مقابل متّبع كامل للنبي ﷺ لما أمكن له ذلك مطلقا. والطريق الأمثل للاختبار هو أنه لو هبّ أحد من المسيحيين أو غيرهم لمواجهة مسلم صالح وصادق يتّبع النبي ﷺ بصدق، وقال بأنه بقدر ما ستظهر لك آية من السماء، أو بقدر ما ستُكشف لك الأسرار الغيبية، أو بقدر ما تُنصَر بإجابة الدعاء أو كما يظهر لك نموذج القدرة إظهارًا لمكرمتك وشرفك، أو إذا وُعدتَ بالإنعامات الخاصة بصورة نبوءة، أو إذا أُنبئ بنـــزول التنبيه على معارضك المؤذي، فسأُري أنا أيضا كل ما سيظهر على يدك وكل ما ستُريه أنت، لما استطاع أيّ معارض على هذه المواجهة، بل لن يبرزوا في الميدان أصلا، لأن قلوبهم تشهد على أنهم كذابون ولا علاقة لهم قط بالإلـــه الحق الذي هو نصير الصادقين وولّي الصديقين، كما ذكرنا آنفا بالإيجاز. **وهذا آخر كلامنا، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، هو مولانا نعم المولى ونعم الوكيل**".

ناظر النشر والإشاعة

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي على رسوله الكريم

مقدمة الناشر

نقدِّم إلى القراء الكرام من المجلد الرابع من الخزائن الروحانية لحضرة مرزا غلام أحمد الإمام المهدي والمسيح الموعود عليه السلام الترجمةَ العربية للكتب التالية: مناظرة لدهيانه، مناظرة دلهي، وأسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها.

جرت مناظرةُ لدهيانه في تموز عام ١٨٩١م، وكانت بين المسيح الموعود عليه السلام والمولوي محمد حسين البطالوي، وكان الاتفاقُ أن يكون موضوع النقاش مسألةَ وفاة المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، ولكن المولوي البطالوي طلب تناوُلَ بعض الأمور التمهيدية بدايةً، فوافق المسيح الموعود عليه السلام على هذا الطلب. فشَرَعَ المولوي يناقش في منهج المسيح الموعود عليه السلام في الحديث الشريف وموقفه من الصحيحَين، وكانت تلك حيلةٌ من المولوي البطالوي كي يتهرب من النقاش، لإدراكه أنه ليس بيده دليلٌ على حياة المسيح في السماء؛ لا من القرآن ولا من الحديث.

كان سؤال المولوي البطالوي المكرر يتعلق بموقف المسيح الموعود عليه السلام من البخاري ومسلم خاصة والأحاديث عامة. فردَّ حضرته مرارا إنه يعتبر البخاري ومسلم صحيحيْن على الظن؛ أي أنه يجب اعتبارهما صحيحيْن بداية، ولكن لا بد من عرض أحاديثهما على القرآن، فما وافق القرآن يؤخذ، وما لم يوافق فلا بد من السعي إلى تأويله بما يوافق ما استطعنا، أما ما استحال توفيقه فلا بد أن يُترك، لأنه يستحيل أن يناقض كلام النبي صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم. كما بيَّن حضرته أن هذه العقيدة في اعتبار كل ما في الصحيحين صحيحا قطعا لا أصل لها، واستدل بعدد من أقوال كبار العلماء.

وبيَّن حضرته أن الحديث عموما ينقسم إلى قسمين رئيسين؛ الأول هو السنن التي تذكر وصفا لأفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي نُقلت بتواتر العمل، وأن هذه الأحاديث من هذا النوع لا حاجة لردها إلى القرآن، لأن ثبوتها بالتواتر يؤكد قطعيتها،

وهي تكتسب قوتها من تواتر العمل، وإنْ كان ثبوتها أدنى من القرآن الكريم الذي يتميّز بالثبوت القطعي. وهذه الأحاديث لا حاجة لردها إلى القرآن الكريم لأنها في الواقع نابعة منه؛ لأن النبي ﷺ هو القرآن العملي، فهي من القرآن وإنْ لم يتمكن الباحثُ من العثور على أصلها في القرآن الكريم.

أما النوعُ الثاني من الأحاديث فهو ما يتعلق بالأخبار والأنباء وليس السنن العملية المتواترة، وبيَّن أن هذه هي التي ينبغي أن يُطلق عليها الأحاديث، وهي التي يجب أن ترد إلى القرآن، وبلا شك، فإن الأخبار التي تعارض القرآن الكريم صراحة لا تُقبل.

وقد حاول المولوي البطالوي أن يوحي بأن عقيدة أهل السنة هي اعتبار كل ما في البخاري ومسلم صحيحا، فأكد المسيح الموعود عليه السلام بأن هذه العقيدة ما أنزل الله بها من سلطان، ولم تكن يوما عقيدة أهل السنة، وبيَّن بأن أبا حنيفة والشافعي ومالكًا لا يقبلون الحديث بحال إذا لم يوافق القرآن. وحاول المولوي البطالوي أن يوحي بأن المسيح الموعود عليه السلام لا يؤمن بالحديث، فبيَّن حضرته أن عقيدته في الحديث هي أكثر ليونة من عقيدة الأحناف لأنه لا يرد الأحاديث التي تثبت بتواتر العمل إلى القرآن، والشافعية الذين يتركون الحديث المتواتر إن ظنوا أنه يعارض القرآن، والمالكية الذين يقدمون الاجتهاد على حديث الآحاد.

والخلاصة أن المولوي البطالوي حاول المراوغة، وفي كل مرة كان يجيب المسيح الموعود عليه السلام على سؤاله وهو يدَّعي أنه لم يجب! وكانت النتيجة أنه أسدى معروفا بغير قصد منه بأن دفَع المسيح الموعود عليه السلام إلى توضيح مسألة الحديث من جوانب عديدة، فأجاب على أشهر المسائل، وأحاط بها إحاطة كاملة لا زيادة عليها. ثم انتهت المناظرة دون أن يدخل المولوي في المسألة الأساس وهي وفاة المسيح عليه السلام التي من أجلها كان عقد المناظرة.

أما مناظرة دلهي، فقد جرت في تشرين الأول في العام نفسه ١٨٩١م بين المسيح الموعود عليه السلام والمولوي محمد بشير البهوبالي، وتناولت قضية وفاة المسيح

عيسى بن مريم عليه السلام مباشرة. كان المولوي البهوبالي قد تقدَّم للمناظرة ممثلا لأهل الحديث الذين كان على رأسهم المولوي نذير حسين الدهلوي والذين كان ينتمي إليهم المولوي البطالوي، وكانا قد حذراه من تناول مسألة وفاة المسيح عليه السلام، وذلك لإدراكهما أنه لا دليل بأيديهما على حياته، كما طلب المولوي نذير حسين منه أن يصطحب المولوي البطالوي فيها، فأصرَّ المولوي على المناظرة مدعيا أن لديه الدليل على ذلك، فأعلنا براءهما من هذه المناظرة، وأن هزيمته فيها لن تُعتبر هزيمة لفرقتهم. وهذا الإعلان يُعتبر إقرارا ضمنيا بألا جدوى من الإصرار على النقاش.

وعلى كل حال، قدَّم المولوي دليلا واحدا أساسيا، وادعى أنه دليل قطعي على حياة المسيح عليه السلام، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ (النساء: ١٦٠) وادَّعى أن نون التوكيد الثقيلة المتصلة بالمضارع تحوِّل الزمن إلى المستقبل حصرا، واستشهد بأقوال بعض النحاة على ذلك، وادَّعى أن هذا يجعل معنى الآية حصرا هو أن المسيح حيٌّ في السماء، وأنه سيترل في آخر الزمان، وأنه سيؤمن به حينها كلُّ أهل الكتاب، واعتبر أن هذا هو المعنى القطعي للآية ولا معنى سواه!

فردَّ عليه المسيح الموعود عليه السلام بأن ادعاءه أن هذا دليلٌ قطعي على حياة المسيح في السماء ينقضه قول كبار المفسرين الذين فسروا الآية على وجهيْن: الأول أن الضمير في "موته" يعود على الكتابي وليس على عيسى عليه السلام؛ أي أن الكتابي قبيل موته ستُكشف له حقيقة المسيح، والثاني هو أن الضمير في "به" يعود على النبي ﷺ، أي أن الكتابي سيُكشف له قبل موته صدق النبي ﷺ. فكيف يمكن اعتبار الآية تقدِّم دليلا قطعيا على مذهب المولوي في حياة المسيح عليه السلام في السماء؟ ثم، لو كان الضمير في "به" يعود جدلا على المسيح عليه السلام، فكيف يمكن اعتباره دليلا على حياته في السماء أصلا؟ فالإيمان بالمسيح قبل الموت لا

يسلتزم بقاءه حيا ونزوله في آخر الزمان، بل هذا متحقق ضمنا لو كُشف على الكتابي صدق النبي ﷺ الذي يصدِّق المسيح ويبين حقيقته.

ثم قدَّم حضرته عددا كبيرا من الآيات التي وردت فيها نون التوكيد الثقيلة متصلة بالفعل المضارع، وأفادت الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، وأن تفسير كبار المفسرين لهذه الآية ولغيرها يُثبت بطلان هذه القاعدة أو قصورها. فلو كانت هذه القاعدة صحيحة ومسلَّمًا بها فكيف يمكن لكبار المفسرين أن يفسروا بخلافها؟

وقد أُلحق بالمناظرة مراسلات بين المولوي محمد بشير والصحابي السيد محمد أحسن الأمروهي ؓ، الذي كان عالما جليلا، أوضح فيها كيف خالف المولوي الذي يتبجح بالعلوم التقليدية في المناظرة كل هذه العلوم من نحو وتفسير ومنطق وغيرها، وبيَّن له بأن قاعدته التي يقدمها هي قاعدة بسيطة وردت في كتب الطلاب المبتدئين، بينما يقول كبار النحاة بأن اتصال لام التوكيد مع نون التوكيد الثقيلة مع الفعل المضارع تجعل المعنى في أغلب الأحيان يشير إلى الدوام التجددي، أو ما يمكن أن نسمية بالمضارع المستمر، وهذا لأن لام التوكيد تفيد المضارع غالبا، ونون التوكيد الثقيلة تفيد المستقبل غالبا، واجتماعهما يؤدي الدوام التجددي غالبا.

وقد تضمنت المناظرتان كثيرا من البحوث القيمة والمعارف الهامة.

أما كتاب "أسئلة ثلاثة لمسيحي والرد عليها"، فيتضمن إجابة على أسئلة طرحها أحد المسيحيين حول الإسلام، وأرسلها إلى "أنجمن حماية الإسلام بلاهور"، فأُرسلتْ إلى حضرته، فأجاب عليها إجابة شافية رائعة.

نرجو من القراء الكرام أن يتنبهوا إلى ما يلي:

(١) ثمة هوامش وضعها سيدنا أحمد ؑ بنفسه، وكَتَبَ - عمومًا - عند نهايتها: "مِنه"، أي: من المؤلف.

(٢) كما أن هناك عددًا من الحواشي التوضيحية من المترجم أيضا ومُيِّزت عن الهوامش الأصلية *بالخط المائل*.

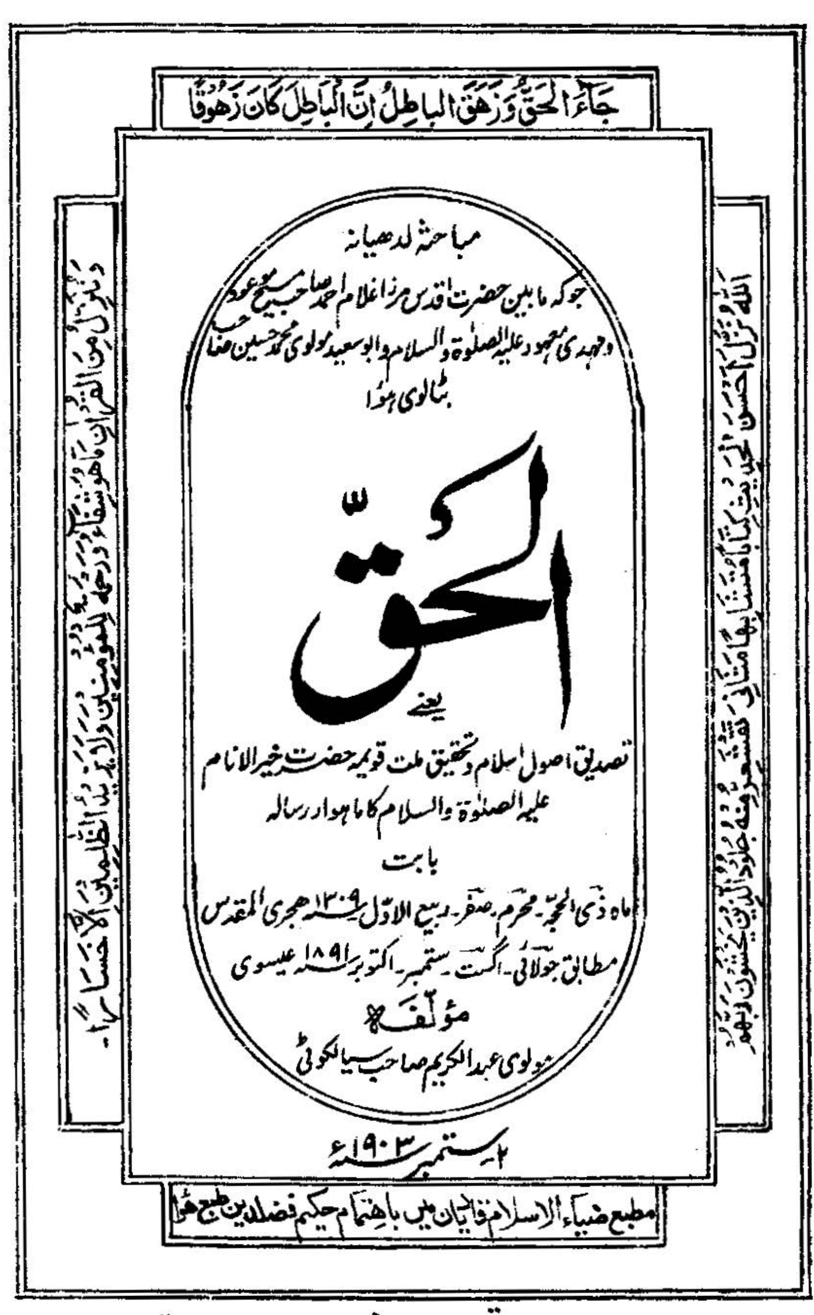
(٣) كل ما هو بخط مائل فليس من أصل النص، بل هو من إضافة المترجم للضرورة، وذلك مثل عبارة "ترجمة الأبيات" ليعرف القارئ أن الموضوع أصله شعر لا نثر، وكذلك ترجمة الإلهامات الأردية إلى العربية ليعرف القارئ أنها مترجمة وليست نصًّا.

(٤) كان المسيح الموعود عليه السلام يقتبس من طبعات كتب الحديث الشائعة في الهند، وأحيانا يكون هناك اختلاف بسيط بينها وبين ما هو موجود في نسخ كتب الحديث الشائعة في البلاد العربية، وأحيانا تكون كلمة زائدة أو ناقصة، وقد حافظنا على النصّ كما كتبه حضرته عليه السلام.

لقد كان شرف ترجمة هذا المجلد في نصيب الداعية السيد عبد المجيد عامر، كما ساهم في مراجعته وإخراجه كل من الأستاذة الكرام: مرزا محمد الدين ناز، منير أحمد بسمل، تصور أحمد خان، خواجه أياز أحمد، نويد أحمد سعيد، فهيم أحمد خالد، محمد يوسف شاهد، الحافظ مظفر أحمد، رفيق أحمد ناصر، مير أنجم برويز، شيخ مسعود أحمد، رانا نيّر أحمد، سيد مبشر أحمد أياز، د. وسام البراقي، د. علي البراقي، خالد عزام، غسان النقيب، حسام النقيب، سامح مصطفى، معتز القزق، محمود كعكي، هبة الرحمن الجابي، لبنى أمة الخبير الجابي، بشرى عودة، ربى الزايد، تميم أبو دقة، هاني طاهر، محمد أحمد نعيم، عبد المؤمن طاهر، ومحمد طاهر نديم، فجزاهم الله أحسن الجزاء.

نسأل الله تعالى أن يوفق القارئ الكريم للاستفادة من هذا المجلد وما يحويه من علوم ومعارف، وأن يجعله سببا لهداية الباحثين عن صراط الله المستقيم، آمين.

الناشر


جَآءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ اِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوْقًا

اللّٰهُ نَزَّلَ اَحْسَنَ الْحَدِيْثِ كِتٰبًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُوْدُ الَّذِيْنَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ

وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْاٰنِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَّرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِيْنَ وَلَا يَزِيْدُ الظّٰلِمِيْنَ اِلَّا خَسَارًا

مباحثہ لدھیانہ

جو کہ مابین حضرت اقدس مرزا غلام احمد صاحب مسیح موعود و مہدی معہود علیہ الصلوٰۃ والسلام و ابوسعید مولوی محمد حسین صاحب بٹالوی ہوا

الحق

یعنی

تصدیق اصول اسلام و تحقیق ملت قویمہ حضرت خیر الانام علیہ الصلوٰۃ والسلام کا ماہوار رسالہ

بابت

ماہ ذی الحجہ۔ محرم۔ صفر۔ ربیع الاول ۱۳۰۹ھ ہجری المقدس

مطابق جولائی۔ اگست۔ ستمبر۔ اکتوبر ۱۸۹۱ء عیسوی

مؤلفہ

مولوی عبدالکریم صاحب سیالکوٹی

۲ ستمبر ۱۹۰۳ء

مطبع ضیاء الاسلام قادیان میں باہتمام حکیم فضل دین طبع ہوا

بار دوم — قیمت ۸ر علاوہ محصول — تعداد ۴۰۰

صورة غلاف الطبعة الأولى لهذا الكتاب

ترجمة صفحة الغلاف

جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا
وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا

اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ

مناظرة لدهيانه التي عُقدت بين سيدنا مرزا غلام أحمد، المسيح الموعود والمهدي المعهود عليه الصلاة والسلام وأبي سعيد محمد حسين البطالوي

الحَقّ

أي المجلة الشهرية

لتصديق أصول الإسلام وتحقيق الملة القويمة لسيدنا خير الأنام عليه الصلاة والسلام

للأشهر ذي الحجة، ومحرم، وصفر، وربيع الأول عام ١٣٠٩ للهجرة المقدسة

الموافق: تموز، وآب، وأيلول، وتشرين الأول ١٨٩١م

تدوين: المولوي عبد الكريم السيالكوتي

١٩٠٣/٩/٢م

طُبعت في مطبعة ضياء الإسلام بقاديان تحت إشراف حكيم فضل دين

الطبعة الثانية. الثمن: نصف روبية علاوة على نفقات البريد

عدد النسخ: ٤٠٠

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمي الشفيع المشفَّع المطاع المكين وعلى آله وأصحابه أجمعين

النقاشات والمناظرات جدّ مفيدة في حد ذاها، وعليها يتوقف تقدّم فطرة الإنسان التي تَكره التقليد الأعمى بطبيعتها، وتعكف على بحوث جديدة في كل حين وآن. لقد أُودعت فطرة الإنسان عواطف وأنواع حماسٍ بحيث يرى الانقياد لأوامر غيره من بني جنسه مجلبة للعار عليه. كان سادة العرب، أكثر الناس حميّة وكفرا، كانوا يفتخرون في أيام الجاهلية- أي في فترة الكفر في الاصطلاح الإسلامي وهي الفترة ما قبل بعثة هادينا الكامل وشمس الحق والصدق سيدنا محمد المصطفى ﷺ- بأهم لا يعرفون الإذعان والرضوخ لأحد. الحق أن هذا سرٌّ أودعه الحكيمُ الحميد فطرةَ الإنسان لحكمة عظيمة. والهدف من وراء ذلك هو ألا يبقى الإنسان أصمَّ وأبكم كالبهائم ومقلّدا محضا، بل يجب أن يكون كلام أحد دافعا ومحرِّضا قويا لآخر يملك طبيعة تحب التجديد والاختراع. فلو كان من سنة الله أن يقول أحد شيئا وينقاد له الآخر فورا وطوعا لما كان هذا العالم الزاخر بأسباب الزينة والعجائب أكثر من قفر صامت وخراب موحش. ولكن الله الحكيم قدّر لإظهار جلاله، أن يرافق الشرُّ أيضا كل شيء، فلا شيء إلا وله زوج أو هو ذو وجهين، إلا ما شذ وندر. ولكن رذيلة التعنت بغير حق والعناد والتعصب للمسلّمات القومية الوهمية الفارغة والأهواء النفسانية المعادية للحق قد حطَّت فضيلةَ التجديد والاختراع الجديرةَ بالاعتزاز من مرتبتها السامية وأوصلتها إلى حضيض الأخلاق السوقية المتدنّية، وجعلتها غير جديرة بالثقة في هذا العالم. ثم لم تترك الأمر يقتصر على فقداها الثقةَ فقط، بل جعلتها شيئا مهولا ودمويا. وبذلك قد أفسد تطاولُ الإنسان غيرُ

المبرَّر هذا الأصلَ القويم والمهم، وشوّه سمعتَه حتى اعتُبرت وسيلة التقدم والإصلاح هذه مصدرا للمفاسد والشرور والمساوئ في المجتمع والحضارة. ولسوء الحظ كلّما عقد بنو آدم الطالحون مجلسا للنقاش والمناظرة حوّلوه في لمح البصر إلى حلبة شجار ومصارعة مخيفة تذكِّر بالأزمنة الحالكة الظلام. اتركوا التاريخ العامّ جانبا وخذوا التاريخ المقدس، أيْ كتب السِّيَر، ترون أن المناظرات كانت تُعقد بين الصحابة أيضا في الشؤون اليومية والمسائل المهمة التي فيها نوع من الإشكال والإبهام، ولكن لم يرفع عنه اللمعانُ النوراني للكتاب والسنّة لثامَ الظلام، وكان يجتمع كبار أهل العلم والفقهاء وكانوا يجتازون الأمور المتنازع فيها بالصلح واللطف، لأنهم كانوا متنوّرين بالنور الصادق، ولكونهم قضوا على أهوائهم النفسانية في سبيل الحق. ولله درّ من قال ما تعريبه: "كانوا يخاصمون ولكن لم يكن في خصامهم شائبة من الشر، وكان خلافهم أكثر أمنا من الصلح".

كان للسيدة المطهرة عائشة الصديقة رضي الله عنها باع طويل في المناظرة، فكثيرا ما كان الصحابة يرجعون إليها ويختارون مذهبها بعد المناظرة.

إذن، إن المناظرة ليست ببدعة وليست مدعاة للفساد في حد ذاتها، ولكن التصرفات الشائنة للمتنازعين من ذوي الطبائع البهيمية سريعي الغضب جعلتها أسوأ من البدعة والطغيان.

قبل فترة ادّعى الميرزا غلام أحمد القادياني بإلقاء من الرب الجليل وإعلامه ما يلي:

(١) المسيح الإسرائيلي صاحبُ الإنجيل قد مات مثل بقية إخوته، أي الأنبياء عليهم السلام، وأن القرآن يشهد على موته شهادة قاطعة وجازمة.

(٢) المراد من ابن مريم الآتي إلى الدنيا هو مثيل المسيح وليس المسيح الحقيقي.

(٣) وأنه هو المسيح الموعود الذي جاء في العالم لإصلاح الخلق بناء على البشارات الإلهية.

وبحسب سنة الله التي تتجلى في سيرة الأنبياء والمحدَّثين دعا حضرة الميرزا الناس كافة بصوت عالٍ ونداء عامٍ إلى دعاويه هذه ولا سيما الإدعاءان المذكوران آنفا. فهبّ من أهل البنجاب بحكم الآية الكريمة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ...﴾[1] المولوي أبو سعيد محمد حسين من مشايخ بطاله لدحض هذه الدعوة. بحسبما يظن الناس، إن هذه الدعاوى الجديدة أثارت ضجة غير عادية في عالَم معتقدات الناس القديمة. فبدت حتى لكل ناظر بنظرة عابرة أيضا أن أمواج السيل الجارف تكتسح المَباني المؤسَّسَة على الرمل. إن حبَّ المعتقد المألوف منذ القِدم أجال نظرات الشوق في كل مكان بحثا عمّن يحميه وينصره؛ فرأوا في شخص المولوي محمد حسين حاميا مغتنما وخصما عزيزا. الاعتقاد المخلص والقوي بالمولوي أبي سعيد محمد حسين حدا بالجميع أن يقطعوا كل الصلات، ويعُدّوه مرجعا لهم في كل شيء. لقد اتخذ معظم أئمة الجوامع- الذين يعتبرون أنفسهم محققين وغير مقلّدين في الظاهر- المولوي البطالوي محمد حسينَ محاميا لهم بصوت واحد وبكل اعتزاز. أولا وقبل كل شيء فإنّ جماعة مخلصة من لاهور، والتي أثبت أتباعها في حياقم العملية إلى اليوم أنهم ناصحون أمناء للإسلام ومحبون صادقون للحق، قد دعت شيخي وصديقي المخلص المولوي نور الدين إلى لاهور بكل إخلاص وإصرار وإلحاح، حيث كان عند مرشده الميرزا غلام أحمد في لدهيانه، ليحل لهم تلك المسائل المعقَّدة. وعند مجيء المولوي نور الدين توجهوا إلى المولوي محمد حسين الذي يدّعي بطلان تلك الدعاوى ليقابله في مبارزة حتى يجدوا الحق من خلال المناظرة بينهما بأسلوب إسلامي على غرار الصحابة. ولكن من المؤسف حقا أن

---

[1] الحج: ٥٣

المولوي أبا سعيد لم يسلك في المناظرة مقابل مولويٍّ حليم ومتواضع ومسكين الطبع مسلك الصحابة كما توقّع أصحابه، فترك أساس الادعاء الأصلي خلاف أمنية أرواح المشتاقين المضطربة وقدّم كومة من الأصول الموضوعة من عنده وبذلك قتل أماني الحضور والمشتاقين الولهين وهدر وقتهم الثمين وبقي الأمر على ما كان عليه.

بعد ذلك بدأت الكتب والكتيبات تُنشر واحدة بعد أخرى في تأييد دعاوى الميرزا المحترم وبدأ الناس الباحثون عن الحق يدخلون في جماعته الروحانية والطاهرة أفواجا. أما المعارضون المقاومون فبدأوا كالمعتاد بإصدار فتاوى التكفير ونشرها في كل حدب وصوب، بدلا من أن يؤيدوا اعتقادهم القديم عن حياة المسيح عليه السلام بالاستدلال من القرآن الكريم والحديث الصحيح والصريح ويثبتوا للناس ضعف الادعاء الجديد، ولكنْ سرعان ما ذهبت فتاواهم أدراج الرياح وتفرّق شملها وتمزّقت حتى تلاشت أمام رياح الحق والصدق العاتية. وبعد فترة من الزمن غيّر المولوي محمد حسين موقفه مرة أخرى نتيجة تحريض شديد من قِبل بعض رفقائه الأقوياء وتخجيلهم إياه بالتكرار حتى دُفع بشدة ليصل إلى لدهيانه كرها. ومن هنا بدأت جذور المناظرة المنشورة في أربعة أعداد في مجلة: "الحق" تتكوّن رويدا رويدا.

تعليق وجيز على مناظرة لدهيانه

لا ننوي أن نتطرق هنا لا إجمالا ولا تفصيلا إلى وقائع المناظرة أو إلى أمور أخرى تتعلق بها، فقد ألقى عليها الضوء المستفيض صديقُنا المحترم "منشي غلام قادر فصيح" في ملحق جريدته الموقرة "بنجاب غازيت" بتاريخ ١٢ آب/أغسطس، وما يهمنا هو الهدف الحقيقي والغاية المتوخاة من هذه المناظرة ونتيجتها النهائية.

باختصار، جيء بالمولوي أبي سعيد إلى لدهيانه، وبدأت الحركة والنشاط من جديد في الجماعات الإسلامية، فصعد كل واحد هضبة أفكاره المفضلة وجعل يترقب نتيجة هذه الحرب المقدسة بمنظار التصور والشوق.

بدأت المناظرة أخيرا وطالت إلى اثني عشر يوما. ولكن من المؤسف حقا أن أهل لدهيانه أيضا أخذوا حظا كاملا من نصيب إخوتهم من أهل لاهور من حيث النتيجة، إذ طرح المولوي محمد حسين هذه المرة أيضا الأصول الموضوعة نفسها. بينما كان ضروريا أن يغلق فورا باب الفتنة التي كانت تضر بالإسلام والمسلمين ضررا شديدا بحسب زعمه، أيْ إذا كان على بصيرة وثقة كاملة بكونه على الحق والصدق فكان من واجبه أن يغض الطرف عن كل شيء آخر غير معني بالمناظرة.. أي أن يدخل في صلب الموضوع مباشرة ويناقش أساس ادّعاء الميرزا المحترم وهو موت المسيح عليه السلام. معلوم أن الخروج هنا وهناك ومحاولة التخبط خبط عشواء دفاعا عن النفس ومحاولة التشبث بالقشة هي من شيمة الضعيف عديم الحيلة. كان واجبا عليه أن يقدم فورا آية من القرآن الكريم تدل على حياة المسيح عليه السلام أو يناقش معاني الآيات التي قدّمها الميرزا المحترم على موت المسيح وينقض بالقرآن والحديث الصريح والصحيح أدلة أخرى قدمها على موت المسيح. ولكن شعوره القلبي بعدم تسلّحه رغّبه في أن يصرف

كأس الممات هذه من أمام فمه بطريقة أو بأخرى، ولكنها لم تُصرف، حتى أصاب المولوي موتُ الذلة والهوان! فاعتبروا يا أولي الأبصار!!

والآن، يُتوقَّع أنه لن ينهض في هذا العالم كما هو القانون العام. فعدّتْه جماعة لاهور المختارة ميّتًا وخاطبتْ غيره من المشايخ الأحياء ظاهريًا، وصلّت عليه صلاة الغائب من حيث هذا المطلب. نحن أيضا نعتبره ميتًا روحيا ونتأسف على موته، إنا لله وإنا إليه راجعون.

إن عامة المسلمين محتارون، لماذا تحاشى المولوي أبو سعيد العودةَ إلى القرآن الكريم في هذا النقاش وفي الذي سبقه أيضا ولماذا لم يتشجَّع؟ بل قد تحاشى عمدا الحديث بصراحة حول قضية موت المسيح وحياته في ضوء القرآن الكريم؟ الحقيقة أن القرآن الكريم يؤيد الميرزا المحترم بجيش نصوصه البينة والقاطعة العرمرم التي لا تُعدّ ولا تُحصى، إذ تدل على موت المسيح عليه السلام بصراحة تامة ما تقارب مئتَي آية. ولم يُرد المولوي أبو سعيد- ولو شاء ذلك لبُتّ في الأمر سريعا- أن يجعل القرآن حَكَما وقاضيا في هذا النـــزاع مباشرة ودون واسطة لأنه كان يعرف جيدا أن القرآن الكريم كله يؤيد الميرزا المحترم ولو فعل ذلك لتعرّض للخجل والحرج. ولكنه بدأ يشيع سلفا في كل مكان أن الميرزا لا يؤمن بالحديث، والعياذ بالله. نترك الحكم في ذلك للقراء الباحثين والمحققين فسيرون ويعرفون جيدا مِن اعتراف الميرزا المحترم في كل مكان أنه هو الذي أعطى للأحاديث احتراما لائقا وحقيقيا وصادقا. فهو يقول بأنه يجب أن يُستنبَط من الحديث معنى لا يتناقض مع كتاب الله العزيز بأيّ حال. بل كلما وُجد في الحديث جانب يبدو معارضا للقرآن في الظاهر سعى الميرزا المحترم سعيا بالغا دائما بعون الله- بُغية إقامة شرف الحديث- ليوفِّقه مع القرآن الكريم. وإذا كان الحديث المتعلق بالقصص والأيام والأخبار يناقض القرآن الكريم تناقضا شديدا فإنه ينكر صحته مضطرا معتبرا القرآن الكريم واجب الأدب والتعظيم والتفضيل من كل الوجوه. ويعمل تماما بحسب ما عملت به السيدة عائشة الصديقة رضي

الله عنها إذ ردّت الرواية: "إن الميِّتَ يعذَّب ببكاء أهله" لتعارضها مع آية في القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[1]. إن الميرزا المحترم- الذي مهمته الحقيقية وواجب منصبه هو إقامة عظمة القرآن الكريم في الدنيا ونشر تعليمه- أيضا يردّ بلا خوف لومة لائم مثل هذه الأحاديث التي تعارض القرآن الكريم، إن وُجدت، وفي أيّ كتاب وردت.

أيها القراء الأفاضل، ويا عشاق كتاب ربّ العالمين، فكِّروا بالله عليكم، أيّ ضير في هذا الاعتقاد؟ وما هذه الضجة غير المبررة التي يثيرها أبناء الدنيا على هذا الاعتقاد؟ يقول الناس: لم يتم البتُّ في القضية. مع أن المسائل المتنازع فيها لم تُناقَش بصراحة حتى يمكن القول بأنه قد حُكِم فيها حُكما واضحا بيِّنا، ولكن سوف يتبين بكل وضوح لِمَن يقرأون ردود الميرزا المحترم أنه قد حكم في الحقيقة في الأمر المتنازع فيه حكما قاطعا بتقسيم الأحاديث إلى قسمين، وبردّه من القسم الثاني منها؛ أي التي ليست مدعومة بقوة تواتر العمل وتعارض القرآن الكريم، كأنه وضّح تماما أن القرآن الكريم يخبر بموت المسيح عليه السلام بصراحة متناهية، وهذا هو الأمر الواقع. والآن، إذا كان هناك حديث يُنبئ عن نزول ابن مريم فسوف يُفهَم منه لا محالة أنه يُنبئ عن مثيل المسيح. وإذا وُجد فيه جانب لا يمكن توفيقه مع القرآن الكريم بوجه من الأوجه لرُدّ حتما.

باختصار، ظل القرآن الكريم وحده بارزا بلا منازع في ميدان إثبات ادّعائه. والحق الصراح أنْ يُثبت القرآن الكريم وحده صدق نصوصه ولا ينافسه في هذه المزية كتاب آخر، فلا يسع كتابا ولا سِفرا ولا مجموعة أخرى أن تدّعي نقض دعاويه. وهذا ما يهدف إليه الميرزا المحترم. فالحق أنه قد حَكم في الموضوع وأصدر قراره. كان بودّنا أن نرد على أمور وردت في إعلان لدهيانه الذي نشره المولوي أبو سعيد بتاريخ ١ آب/أغسطس، وقد اقترح علينا مديرُ

[1] فاطر: ١٩

"بنجاب غازيت" المحترم في ملحقه أن نرد عليها. ولكننا وجدنا في هذه الأثناء من خلال تجربتنا الواسعة أن النبلاء من المسلمين وذوي الفطنة يستخفّون بذلك الإعلان الذي لا أساس له من الصحة أصلا، ومن شأن عدم توجّهنا إليه أن يرميه في غيابة الجب.

وفي الأخير نقول بالأسف الشديد إنه لو كان المولوي أبو سعيد سعيدا بالمعنى الحقيقي لتذكّر ما كتبه في تقريظه لـــ "البراهين الأحمدية"، وهو ما يلي:

"إن مؤلف البراهين الأحمدية قد تربّى في حضن الألوهية وصار محطّ الإلهامات الغيبية والعلوم اللدنية." ثم يقول: "هل يملك الشيطان أيضا- في رأي مسلم يتبع القرآن الكريم- القوة القدسية حتى يطّلع على الغيب من الله مثل الأنبياء والملائكة، ولا يخلو شيء من كلامه من الغيب والصدق؟" وهذا يعني أن الميرزا المحترم يملك القوة القدسية، والله تعالى يُطلِعه على الغيب.

فمع هذا التصديق والاعتراف السابق لم يكن مناسبا أن تخرج من القلم نفسه لاحقا كلمات مثل "الكاذب" و"المفتري" و "التابع للمذهب الطبيعي"، و"المخادع" وغيرها. ربنا إن هي إلا فتنتك، تضل بها من تشاء.

لا يخفيَنّ على المستمعين الكرام أن مجلة "الحق" ستنشر في المستقبل بإذن الله مقالات بحسب تخطيطها المسبق. وستُبيِّن بكل وضوح نشاطات سيدنا الميرزا المحترم المبنية على الصدق والصلاح تماما بُغية حمايتها قدر الإمكان من سوء الفهم والطعن الباطل المحتمل. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكّلتُ وإليه أنيب.

عبد الكريم

المنـــاظـــرة

بين سيدنا حضرة مرزا غلام أحمد القادياني المسيح الموعود والمولوي أبي سعيد محمد حسين البطالوي المحترم

السؤال الأول

المولوي المحترم: أريد أن أناقش بعض معتقداتك ومقالاتك، ولكن لا بد من بيان بعض المبادئ تمهيدا، فلو سمحتَ لي بذلك لقدمّتُها.

التوقيع: أبو سعيد محمد حسين، ٢٠-٧-١٨٩١م

الميرزا المحترم: يمكن لك ذلك، فقدِّمها بكل سرور، ولو رأيتُه مناسبًا لاستفسرتُ منك أيضا بعض المبادئ التمهيدية.

التوقيع: غلام أحمد، ٢٠-٧-١٨٩١م

السؤال الثاني

المولوي المحترم: المبادئ التي ذكرهَا في العدد الأول مجلد ١٢ قد اعترف بها حواريُّك الحكيم نور الدين، فهل تسلِّم بها أنت أيضا، أو لديك عذر في قبول أيّ منها؟

التوقيع: أبو سعيد محمد حسين، ٢٠-٧-١٨٩١م

الميرزا المحترم: لستُ مطّلعا على تلك المبادئ، عليك أن تخبرني بها أولا ثم يمكنني أن أقول شيئا في أمرها.

التوقيع: غلام أحمد، ٢٠-٧-١٨٩١م

البيان الأول

المولوي المحترم: سأقرأ تلك المبادئ في هذا المقال، وعليك أن تحدِّد المبدأ الذي تقبله والذي ترفضه. وما دام المقال مطبوعا فلا حاجة إلى كتابتها من جديد. وعليك أن تتحدث عن كل مبدأ واحدا بعد الآخر.

التوقيع: أبو سعيد محمد حسين، ٢٠-٧-١٨٩١م

الميرزا المحترم: إن مذهبي في حُجّيّة الكتاب والسنة هو أن كتاب الله مقدَّم وإمامٌ. المعاني التي تُستنبَط في قضية ما من الأحاديث النبوية ولا تخالف كتاب الله ستُقبل حجةً شرعية، أما المعاني التي تعارض نصوص القرآن البينة فلن نقبلها أبدا، بل سنستنبط من الحديث، قدر استطاعتنا، معانيَ توافق وتطابق نصًّا بيِّنا في كتاب الله. ولو وجدنا حديثا يخالف نص القرآن الكريم ولم نقدر على تفسيره فسنعتبره موضوعًا، لأن الله جلّ شأنه يقول: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾[1]. ففي هذه الآية إشارة صريحة إلى أنه إذا حكم القرآن الكريم في أمر ما حكما قاطعا ويقينيا دون أن يبقى فيه أدنى شك وتبيَّن المقصود تماما فلا يليق بالمؤمن أن يؤمن بحديث يعارضه صراحة. ثم يقول الله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[2]، ولهاتين الآيتين معنى واحد فلا حاجة إلى شرحه أكثر. فمن منطلق الآيتين المذكورتين يجب أن يكون مذهب كل مؤمن هو الإيمان بكتاب الله حجةً شرعية بدون أيّ شرط، وأن يؤمن بالحديث حجةً شرعية مشروطة، وهذا هو مذهبي.

(٢) ولا أرى حاجة إلى الرد منفصلا على أمر ثانٍ مذكور في الصفحة ١٩ من "إشاعة السنة"، لأن هذا الرد يتضمن الرد على ذلكً أيضا، أيْ أنّ ما ذُكر في

---

[1] *الجاثية: ٧*

[2] *الأعراف: ١٨٦*

الأحاديث منسوبا إلى النبي ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا سوف نختبره أيضا بالمحك نفسه، وسنرى من منطلق الآية: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ إذا كان ذلك الحديث المبني على القول أو الفعل أو التقرير يعارض آيةً من آيات القرآن الصريحة والبينة أم لا. فإن لم يكن معارضا فسنقبله على الرأس والعين، ولكن إذا كان معارضا في الظاهر فسنحاول قدر المستطاع لتوفيقه، وإن لم ننجح في ذلك مع بذل الجهود المضنية ووجدناه معارضا للقرآن الكريم بصراحة تامة فلسوف نردّ ذلك الحديث متأسفين لأن مكانة الحديث لا تبلغ مكانة القرآن الكريم. القرآن وحيٌ متلُوٌّ، وقد اهتُمَّ بجمعه وحفظه اهتماما بالغا بحيث لا مجال للمقارنة بينه وبين الاهتمام بحفظ الأحاديث. إن غاية ما يفيده كثير من الأحاديث هو الظن ويؤدي إلى نتيجة ظنية. وإن كان هناك حديث يحظى بمرتبة التواتر فإنه مع ذلك لا يساوي تواتر القرآن الكريم قط. فأكتفي بكتابة هذا القدر.

التوقيع: غلام أحمد، ٢٠-٧-١٨٩١م

البيان الثاني

المولوي المحترم: لا يوجد في كلامك جواب صريح وقاطع على سؤالي[1]. لقد ذكرت شرطا لقبول الحديث أو السنّة وكونهما حجة ولكن لم توضّح هل يتحقق هذا الشرط أم لا في حالة حديث أو سنّة توجد في كتب الحديث وخاصة في الصحيحين كما ذُكر في المبدأ الثالث. وعلى ذلك هل يُعتبَر هذا الحديث أو السنّة المذكورة في تلك الكتب حجة شرعية أم لا؟ وإضافة إلى ذلك إن شرط القبول أو الحجّة الذي ذكرتَه في هذا الكلام، هو شرط لقانون الدراية وليس لقانون الرواية. والآن عليك أن توضِّح هل كتب الحديث وخصوصا الصحيحان اللذان ذُكرا في المبدأ الثالث صحيحة روايةً أم لا؟ وهل الأحاديث الواردة في هذين الكتابين واجبة العمل والاعتقاد بها دون توقف أو شرط أم لا؟ أم أن في هذين الكتابين أحاديث لا يجوز العمل أو الاعتقاد بها دون التحقيق في صحتها بحسب أصول الرواية؟

أبو سعيد محمد حسين، ٢٠-٧-١٨٩١م

الميرزا المحترم:

أقول بعد سماع جواب المولوي المحترم بأن بياني يتلخص في أننا نقبل كل حديث بمعناه المعين-ودلالته سواء أوَرد في صحيح البخاري أو مسلم- بشرط أن يكون مطابقا وموافقا لبيان القرآن الكريم من حيث الدلالة والمعنى المراد. والآن علمتُ من بيانك الشفهي أنك تريد أن تعلم: "هل كتب الحديث،

---

[1] *نحن نستغرب من فهم المولوي المحترم. لقد رد سيدنا الميرزا المحترم ردا صريحا وقاطعا، فلماذا يريد المولوي أن يوقع الناس في مغالطة لحاجة خافية في نفسه؟ يقول الميرزا المحترم بصراحة تامة: "... أمرا مبنيا على القول أو الفعل أو التقرير... إلخ سواء أوَردتْ تلك الأحاديث في الصحيحين أم في غيرهما". (المحرر)*

وخاصة الصحيحان، تُثبت السنّة النبوية بحسب أصول الرواية أم لا؟ وهل الأحاديث الواردة فيها واجبة العمل والاعتقاد بها بدون توقف أم فيها أحاديث لا يجوز العمل أو الاعتقاد بها؟"

إن جوابي على ذلك هو أنه ما دامت الأحاديث لم تُجمع بصورة قطعية ويقينية لا تقبل الجرح والقدح بحال من الأحوال، وأن الإيمان بها لا يحتل المرتبة والمنـــزلة التي يحتلها الإيمان بالقرآن الكريم، لذا ليس مذهبنا قط أن نضع الحديث من حيث الرواية أيضا في المرتبة اليقينية نفسها التي نعتقدها للقرآن الكريم.[1] ولقد قلتُ من قبل بأن غاية ما تفيده الأحاديث هو الظن، وما دامت تفيد الظن فأنّى لنا أن ننـــزلها من حيث الرواية أيضا منـــزلة القرآن الكريم؟ وبمجرد إلقاء النظر على أسلوب جمع الأحاديث، يُدرك كل عاقل أنه لا يسعنا أن نؤمن بصحة روايتها بحال من الأحوال باليقين نفسه الذي نؤمن به بالقرآن الكريم. فمثلا إذا عارض حديث في الصحيحين منطوق القرآن الكريم البيّن، أفليس واجبا علينا أن نقدم عليه القرآن الكريم بناء على ثبوته؟ فإن قولك بأن الأحاديث جديرة بالقبول من حيث أصول الرواية قول مخادع لأنه يجب أن نرى هل ترتقي الأحاديث درجة اليقين الذي يتمتع به القرآنُ الكريم أم لا؟ فلو ثبت أن تلك المرتبة تعادِل مرتبة ثبوت القرآن الكريم لوجب علينا أن نعتبر الأحاديث أيضا على المرتَبة نفسها دون أدنى شك، ولكن هذا ما لا يعتقد به أحد، بل يعتقد المسلمون جميعا أن معظم الأحاديث تفيد الظن. **والظن لا يغني من الحق شيئا**. فمثلا لو حلف أحد أن جميع كلماتِ حديثٍ معين هي كلمات النبي ﷺ ومبنيةٌ كلها على وحي من الله تعالى لكانَ كاذباً في حلفه هذا. وإن التعارض الموجود بين الأحاديث يدل في حد ذاته بوضوح تام على أنها ليست

[1] *ملحوظة: تفضّل يا أيها المولوي المحترم، فقد بُتَّ في القضية، فهل تريد جوابا أوضح من ذلك؟ نأمل أنك لن تشكو بعد الآن. (المحرر)*

بريئة من التحريف. فأنّى لمؤمن في هذه الحالة أنْ يعتقد أنّ الأحاديث تساوي القرآنَ الكريم ثبوتًا؟ وهل لك ولأي شيخ مثلك أن يقول إن الأحاديث أيضا تحتل المرتبة نفسها التي يحتلها القرآن الكريم من حيث الصحة والثبوت؟ فما دمت تعتقد بنفسك أن الأحاديث ساقطة عن الدرجة العليا من حيث صحة روايتها وثبوتها، وغاية فائدتها الظن، فلماذا إذن تشدِّد على أنه يجب اعتبارها على المرتبة نفسها من اليقين التي يحتلّها القرآن الكريم؟ فالطريق الأسلم والأصوب هو أنه يجب أن نؤمن بالأحاديث على مرتبة الظن فقط ما دامت لا تتعدى مرتبة الظن، ما عدا بضعة منها. ويستطيع كل مؤمن أن يدرك بنفسه أن بحث الأحاديث لا يخلو من النقد في الرواية، لأن البحث في سيرة رواتها الذين توسَّطوا سلسلة الرواة لم يتم على وجه كامل، وكان مستحيلا أصلا ألا يبقى أيّ شك في هذا المجال. ولقد كتبتَ بنفسك في مجلتك "إشاعة السنّة"، أن مذهب بعض الأكابر عن الأحاديث هو: "إن الملهم يستطيع أن يحكم بكون الحديث الصحيح موضوعا ويصحح الحديث الموضوع بناء على إلهام من الله." والآن، أسألك: إذا كان اعتبار حديث ورد في صحيح البخاري أو مسلم موضوعا بواسطة الكشف جائزا فأنّى لنا أن نعتبر أن مثل هذه الأحاديث تساوي القرآنَ الكريم؟ إننا نؤمن بلا شك أن الأحاديث في الصحيحين قد جُمعت باهتمام شديد بحسب ظن مدوّنيهما ويغلب أن يكون معظمها صحيحا، ولكن أنّى لنا أن نحلف على أنها صحيحة كلها دون أدنى شك؟ ثم ما دامت صحيحةً على سبيل الظن فقط وليس على وجه اليقين فكيف يمكننا أن نحكم بصحتها يقينا؟

باختصار، إن مذهبي هو أن أحاديث الصحيحين صحيحة من حيث الظن، ولكن ما خالف منها القرآنَ الكريم وعارضه صراحة سقط من مرتبة الصحة، إذ لم ينـــزل الوحي على الإمام البخاري ومسلم على أية حال، بل إن التأمل في أسلوبهما لجمع الأحاديث يوحي أنه كان أسلوبا ظنيا دون أدنى شك، وأن

ادّعاء أنه يقيني ادّعاء باطل. إنّ جميع فِرق المسلمين الموجودة في العالم والتي يعارض بعضها بعضا، ولا سيما أئمة المذاهب الأربعة قد شهدوا بعملهم أن الأحاديث ظنية. ولا شك أن معظمها قد وصلتهم ولكنها لم تكن كلها صحيحة بحسب رأيهم. فقل لي الآن، لو أنكر أحد صحة حديث ورد في البخاري- كما يفعل معظم المقلدين- هل سيصبح كافرا عندك؟ فما دام لا يصبح كافرا فكيف تَعتبِر الأحاديث يقينية بمجرد صحة السند؟ إذا لم تكن يقينية ووجدنا حديثا يعارض القرآن الكريم ورأينا بكل وضوح أنه يخالف القرآن بصراحة تامة و لم نقدر على التوفيق بينهما فهل سنعتبر آية القرآن الكريم ساقطة الاعتبار؟ أو سنشك في كونها كلام الله؟ أو كيف يجب أن نتصرف؟ لا يسعنا في هذه الحالة إلا أن نعتبره موضوعا- إن لم نتمكن من التوفيق مع القرآن الكريم بحال من الأحوال، دون أن نخاف زيدًا أو عمرًا. لا شك أن نور قلبك[1] يشهد أن الأحاديث لا تساوي القرآن الكريم بحال من الأحوال من حيث صحة روايتها. لذا لا يمكننا أن نقرأ الأحاديث في الصلاة بدلا من القرآن، وإنْ كان بعضها يحتوي على وحي من الله. وهناك إشكال آخر في الأحاديث وهو أن بعضا منها قاله النبي ﷺ اجتهادا، لذا قد تطرق إليها التناقض أيضا، وذلك كالتعارض الواضح جدا بين الأحاديث التي تصف "ابن صياد" بأنه الدجال الموعود، والأحاديث التي تتحدث عن خروجه من الكنيسة والتي رواها تميم الداري. فأيّا من هذين الحديثينِ نعتبره صحيحا، مع أن كلَيهما ورد في صحيح الإمام مسلم؟ والمعلوم أن كون "ابن صياد" الدجال الموعود كان أمرا موثوقا به لدرجة أن سيدنا عمر رضي الله عنه قال بحضور النبي ﷺ حالفا بالله إن ابن صياد هو الدجال الموعود وسكت النبي ﷺ على ذلك و لم ينكر كلامه. والمعلوم أيضا أن سكوت النبي عند الحلف بمنـــزلة حلفه هو ﷺ. لقد ورد في حديث ابن عمر

---

[1] *إذا كان موجودا أصلا، ولم تحجبه حُجُب اتّباع الهوى. (المحرر)*

بكلمات صريحة وواضحة أنه قال حالفا إن ابن صياد هو الدجال الموعود، وكذلك قال جابر حالفا عن ابن صياد إنه هو الدجال الموعود. وقد قال النبي ﷺ أيضا بأنه يخاف على أمته أن يكون ابن صياد هو الدجال الموعود. كذلك ورد في حديث مسلم أن الصحابة كانوا متفقين على أن ابن صياد هو الدجال الموعود. ولكن حديث فاطمة برواية تميم الداري الوارد في صحيح مسلم يعارضه معارضة صريحة. الآن، أيًّا منهما نعتبره الدجال الحقيقي؟ إن السيد صديق حسن يرجّح في كتابه "آثار القيامة"- كما قال أحد أصدقائنا- حديثا يذكر أنّ ابن صياد هو الدجال، ويضعِّف حديث تميم الداري.

على أية حال، أليس مأساةً أن يوجد في صحيح مسلم وحده حديثان متعارضان، وهو الذي يُعَدُّ أصح الكتب بعد صحيح البخاري؟ وإذا اعتبرنا أحدهما صحيحا لا بد من اعتبار الثاني باطلا. وإضافة إلى ذلك فقد ورد في حديث تميم الداري بكلمات صريحة أن الدجال الذي رآه تميم الداري هو الذي سيخرج في وقت من الأوقات. أما الأحاديث الثلاثة الواردة في صحيح مسلم نفسه فتؤكد على أنه لا تَأْتِي مِائَةُ سَنَة وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ، بل قال النبي ﷺ في الحديث الأول حالفاً بالله إنه "لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ".

والآن، إذا كان ابن صياد والدجالُ الذي سيخرج من الكنيسة نفسَينِ منفوستَينِ ومخلوقَين فلا بد أن يكونا قد ماتا. وهذه مصيبة أخرى نواجهها عند اعتبار كِلا الحديثين صحيحا.

فقل لي الآن[1]، كيف نعتبر كِلا الحديثين صحيحا مع هذا التناقض الكبير بينهما؟ فهل من سبيل آخر إلا أن نعتبر أحدهما غير صحيحٍ؟ حتّامَ أسهب في

[1] *يا أيها المولوي المحترم، يجب ألا تغض الطرف الآن، بل عليك أن تُثبت علوّ كعبك في علم الحديث. (المحرر)*

هذا الموضوع؟ فإن بيان التناقض الموجود بين بعض الأحاديث بحاجة إلى كتاب منفصل، ولكني أكتفي بهذا القدر حاليا. ومعلوم أنه لو كانت الأحاديث كلها قطعية الثبوت لما طرأت كل هذه المشاكل. والآن أرى أنني قد أجبتُ على سؤالك على الوجه الأكمل. فلما ثبت أن الأحاديث ليست على مرتبة اليقين الكامل بسبب التعارض بينها وظَنِّيِّــتِها ولأسباب أخرى، لذا لا تفيد حجةً شرعية دون شهادة القرآن وموافقته عليها وعدم معارضتها له. وبناء على قانون الرواية لا يمكن اعتبار مرتبتها كمرتبة القرآن الكريم قط. فأكتفي بهذا القدر.

(التوقيع: مرزا غلام أحمد، ٢٠-٧-١٨٩١م)

البيان الثالث

المولوي المحترم:

ملحوظة: بعد ذلك أدلى المولوي محمد حسين ببيان سخيفٍ يحتوي على بضعة أسطر وأعاد فيه بيانه السابق وملخصه أنّ سؤالي لم يُجَب عليه إلى الآن. ولما كان ذلك البيان وجيزا جدا لا يتعدى بضعة أسطر فربما بقي في يده أو ضاع. على أية حال فيما يلي ردٌّ مفصَّل على بيانه. ومن الجواب سيتبين مضمون بيان المولوي المحترم أيضا. ومن المؤسف حقا أن شكواه بعدم الردّ على سؤاله ظلت على حالها. فليفكّر القراء بأنفسهم. (المحرر)

الميرزا المحترم:

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي

لقد اتّهمتني مرة أخرى بأنني ما أجبتُ على سؤالك بوضوح. إنني محتار بأية كلمات أرد عليك وبأيّ أسلوب أقدم لك التماسي حتى تعتبره جوابا فعلا؟[1] إن سؤالك، كما يُفهم من عبارتك هذه وما سبقها، هو أنه هل الأحاديث الواردة في كتب الحديث ولا سيما في صحيح البخاري وصحيح مسلم صحيحة واجبة العمل أو هي غير صحيحة وغير قابلة للعمل بها؟ ويبدو أنك تريد أن تكرهني على القول والإقرار بأن تلك الكتب كلها صحيحة

---

[1] ملحوظة: *فدتك نفسي يا سيدي، لماذا تتحمل عناء الحيرة فإن المولوي لن يتوقف عن الكلام الفارغ الذي لا معنى له ما لم تقل ما يدور بداخله، أو بالأصح ما لم تجبْ بما يخالف الصدق والسداد. إن أهل البصيرة قد أقرّوا أنك قد أجبتَ إجابة واضحة ومسكتة مدعومة بالأدلة وأجبتَ أكثر من مرة. لقد مزّقتَ لحمه وبكّته. وهذا الشعور الداخلي لدى المولوي المذكور يجعله مضطربا فيقول كلاما ينمُّ عن الجنون. فليعلم أن وقت مخادعته قد ولّى. (المحرر)*

وواجبة العمل. وإذا قلتُ ذلك فلعلك تُسَرُّ وتقول: نعم، الآن جاء الجواب على سؤالي. ولكنني أفكّر أنه بناء على أيّ قانون تشريعي يمكنني اعتبار كل الأحاديث صحيحة وواجبة العمل دون تحقيق وتمحيص؟ إن التقوى تقتضي ألا يُصدَر الحكم بإثبات شيء أو عدم إثباته ما لم تتسنّ الفراسة الكاملة والبصيرة الصحيحة. يقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[1]. فلو تجرَّأتُ وتدخّلتُ في هذا الأمر وقلتُ إن ما بحثه المحدثون وخاصة الشيخان في نقد الأحاديث، وكل ما أوردوه في صحاحهم من الأحاديث كلها صحيحة دون الحاجة إلى تمحيصها، لما كان كلامي هذا مبنيا على أوجهٍ وأدلةٍ شرعية. أنت تعلم جيدا أن هؤلاء الأئمة قد اجتهدوا في جمع الأحاديث، والمجتهد يخطئ ويصيب. عندما أفكّر بأيّ قانون قاطع ويقيني يعتبر إخوتنا الموحدون جميع الأحاديث واجبة العمل يشهد نور قلبي أن السبب الوحيد لاعتبارها واجبة العمل هو الظن أنها لا تعارض آية من آيات القرآن الكريم المحكمة والبينة، وأن معظم الأحاديث التي تتعلق بأحكام الشريعة قد بلغت درجة القطعية واليقين التام نتيجة تواتر العمل، إضافة إلى التحقيق الخاص الذي قام به أئمة الحديث في نقدها. وإلا لو غُضَّ الطرفُ عن هذين الأمرين لما وُجد سببٌ لكونها قطعية الثبوت. وقد يقدَّم بهذا الشأن سببٌ آخر أنه قد تم الإجماع على هذا الأمر. ولكنك بنفسك كتبتَ عن الإجماع في التعليق على "البراهين الأحمدية" الصفحة ٣٣٠ بأن الإجماع ليس دليلا متفقًا عليه، فقد كتبتَ:

"الاختلاف الأول في الإجماع هو: هل هناك إمكانية الإجماع أصلا أم لا؟ لأن البعض لا يقبلون إمكانية الإجماع أصلا. ثم هناك اختلاف بين الذين يقبلون إمكانيته أي هل يمكن الاطلاع عليه أم لا؛ فهناك جماعة ينكرون إمكانية

---

[1] الإسراء: ٣٧

الاطلاع عليه. فقد بيّن الإمام فخر الدين الرازي هذا الاختلاف في كتابه: "المحصول" ثم قال: "الإنصاف أنه لا طريق لنا إلى معرفة حصول الإجماع إلا في زمان الصحابة؛ حيث كان المؤمنون قليلين يمكن معرفتهم بأسْرهم على التفصيل".

كذلك ورد في كتاب: "حصول المأمول" وهو تلخيص لكتاب: "إرشاد الفحول" للشوكاني ما مفاده: "ومن ادعى أنه يمكن معرفة كلّ من يُعتدّ به من علماء العالم في مسألة نُقل أنّه حدث فيها إجماع فقد أسرف في الدعوى وجازف في القول".

ورحم الله الإمام أحمد بن حنبل فإنه قال بصراحة أنه من ادعى الإجماع فهو كاذب.

هنا أسألك: كيف يمكن الادّعاء بصحة الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين؟ مع أنك تقول بنفسك بأنه لا يمكن أن يكون الإجماع حجة بعد الصحابة. بل تقدم قول الإمام أحمد بن حنبل بصراحة: "مَن ادّعى الإجماع فهو كاذب"، فتبين من ذلك جيدا أنه لم يتم الإجماع على صحة صحيح البخاري ومسلم قط. والحق أن كثيرا من فرق المسلمين لا يعتبرون كثيرا من أحاديث البخاري ومسلم صحيحة. فما دام هذا هو حال الأحاديث فكيف يجوز القول بأنها قطعية الصحة وواجبة العمل دون أيّ شرط؟ أيّ دليل شرعي يدعم هذه الفكرة؟ هل في القرآن الكريم آية تأمر بأن عليكم أن تعتبروا أحاديث الصحيحين قطعية الثبوت، ولا تعترضوا على أيّ حديث ورد فيهما؟ أو هل هناك وصية خطية لرسول الله ﷺ قيل فيها بأن العمل بهذين الكتابين واجب دون أيّ شرط أو اختبارهما على محك كلام الله؟ فلو تدبّرنا: لماذا يعتبَر العمل بهذين الكتابين واجبا سنرى أن مَثل هذا الوجوب كمثل وجوب العمل بكافة اجتهادات الإمام الأعظم، أي المذهب الحنفي، عند الأحناف. ولكن للعاقل أن يفهم أنه ليس واجبا شرعيا بل قد اختُلق منذ زمن قصير بتأثير من بعض

الأفكار. إنكم تعترضون على المذهب الحنفي بأنهم يتمسكون بالاجتهادات التي لا أصل لها ويقلِّدون شخصا واحدا بغير حق تاركين النصوص الشرعية البينة، أَفلا يقع الاعتراض نفسه عليكم بأنكم تشددون على التقليد دون مبرر؟ لماذا لا تطلبون البصيرة والمعرفة الحقيقية؟ تقولون دائما بأنه يجب العملُ بحديث ثبت صحته وتركُ غير الصحيح. فلماذا إذًا اعتبرت جميع الأحاديث صحيحة بلا شرط كالمقلدين؟ أيّ دليل شرعي عندك على ذلك؟ من أين ثبتت عصمة الإمام محمد بن إسماعيل والإمام مسلم؟ ألا تستطيع أن تفهم أن الذي يهبه الله تعالى علم القرآن الكريم بفضله ورحمته ويحظى بتفهيم من الله تعالى ويُكشف عليه أن حديثا ما يعارض آية قرآنية ما، ويبلغ علمه هذا مبلغ القطعية واليقين الكامل يتحتّم عليه أن يؤوّل الحديث أولا سالكا مسلك الأدب ويحاول توفيقه مع القرآن الكريم قدر الإمكان، وإذا كان التوفيق من المحالات ولا يكاد يتحقق بحال من الأحوال فيقول بعدم صحة الحديث مضطرا، لأنه من الأفضل لنا أن نتوجّه إلى تأويل الحديث في حالة معارضته للقرآن الكريم. ولكن من الإلحاد السافر والكفر الصارخ أن نترك القرآن من أجل الأحاديث التي وصلت على أيدي الناس. وإن اختلاط أقوال الناس ليس محتملا فقط بل يقين.

إنني أؤكد لك أن التفهيم من الله تعالى يحالفني دائما، وهو- عزّ اسمه- يكشف عليّ بعض المعارف القرآنية متى يشاء ويكشف المضمون الحقيقي لبعض الآيات مع الأدلة ويغرُزه في قلبي كمسمار حديدي. فأنّى لي أن أترك هذه النعمة الإلهية وأنكر رحمة الله التي تنـــزل عليّ كالمطر الغزير؟

أما سؤالك: هل اعتبرت إلى الآن أيّ حديث من أحاديث الصحيحين موضوعا أم لا؟ فأقول لك بكل أدب بأني في كتابي لم أقل إلى الآن بوضع أيّ حديث من أحاديث البخاري أو مسلم. بل إذا وجدتُ حديثا يعارض القرآن

الكريم فتح الله تعالى عليّ باب التأويل[1]. وأما ما سألتني: من هو إمامك من السلف الصالح في اختبار صحة الحديث؟ فأقول في الجواب بأن مسؤولية إثبات ذلك لا تقع عليّ، بل أرى أنّ كلَّ من يؤمن بالقرآن الكريم- سواء أكان من السابقين أو المعاصرين- ملتزم باعتقاد أن القرآن الكريم ميزان ومعيار ومحك لصحة الأحاديث، لأنه ما دام القرآن الكريم بنفسه نصّبَ نفسه في هذا المنصب ويقول: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[2]، ويقول: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى﴾[3]، ويقول أيضاً: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا﴾[4] ثم يقول: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى﴾[5]، ويقول أيضا: ﴿أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾[6]، ويقول: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾[7]﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[8]، فهل من مؤمن لا يجعل القرآن الكريم حَكَما على الأحاديث؟ وما دام الله تعالى يقول بنفسه بأن كلامه حَكَمٌ وقولٌ فصلٌ وفرقانٌ للتمييز بين الحق والباطل وميزانٌ، فهل من الأمانة ألا نؤمن

---

[1] *أي يفتح الله تعالى باب المعنى الصحيح والحقيقي. إن عامة الناس الذين يجهلون علم الله يعتبرون التأويل مرادفا ومساويًا للتحريف والتسويل، ولكن هذا يعود إلى قصر فهمهم، بل عليهم أن يتعلموا معنى ذلك من القرآن نفسه حيث يقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾ (آل عمران: ٨)، ويقول أيضا: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ (الأعراف: ٥٤). يقصد المسيح الموعود عليه السلام أنه حيثما ورد حديث يبدو في الظاهر مخالفا للقرآن الكريم كشف الله تعالى عليه معناه الحقيقي إلهاما. (المحرر)*

[2] *الأعراف:* ١٨٦

[3] *البقرة:* ١٢١

[4] *آل عمران:* ١٠٤

[5] *البقرة:* ١٨٦

[6] *الشورى:* ١٨

[7] *الطارق:* ١٤

[8] *البقرة:* ٣

بكلام الله تعالى هذا؟ وإذا كنا نؤمن به فلا بد أن يكون مذهبنا أن نعرض كل حديث وقول على القرآن الكريم حتى نعلم على وجه اليقين هل يستمد النور في الحقيقة من مشكاة الوحي نفسه الذي خرج منه القرآن الكريم أو يعارضه؟ فلما كان واجبا على كل مؤمن أن يجعل القرآن الكريم حَكَما على الأحاديث فإن مسؤولية إثبات أن السلف الصالح لم يحكِّموه تقع عليك وليس عليّ.

وأقول في هذا المقام بأسف شديد بأنكم لا تساوون مرتبة القرآن الكريم حتى بالبخاري ومسلم، لأنكم إذا وجدتم حديثا في كتاب آخر يخالف حديثا ورد في البخاري أو مسلم واستحال التوفيق بينهما تقولون فورا إن هذا الحديث ليس بصحيح، ولكن مع الأسف الشديد لا تذهبون هذا المذهب مع القرآن الكريم!

أما سؤالك إيايّ عن الإجماع، فقد قلتُ من قبل إن ابن صياد الذي أسلم قال بأن الناس يقولون لي كذا وكذا، ولا مجال للشك في شهادته. فيُفهَم من ذلك أن الصحابة كانوا يعتقدون بشكل عام أن ابن صياد هو الدجال الموعود حصرا. وبالإضافة إلى ذلك يتبين من التدبر في الأحاديث أن بعض الصحابة كانوا قد تبنَّوا مذهبا أن ابن صياد هو الدجال الموعود، وسكوت الصحابة الآخرين على ذلك يشكّل دليلا قاطعا على تبنِّيهم أيضا هذا المذهب. ولو عارضه أحد منهم أو أنكر لظهر ذلك الإنكار للعيان حتما. فهذا يكفي لتحقق إجماع الصحابة. وخاصة إن حلف عمر ﵁ بحضور النبي ﷺ على أن ابن صياد هو الدجال الموعود في الحقيقية يشكّل دليلا قاطعا على الإجماع، لأنه من الواضح تماما أن النبي ﷺ ما كان ينفصل عن جماعة الصحابة في معظم الأحيان، فيغلب الظن أن تكون معه ﷺ جماعة كبيرة من الصحابة حين حلف عمر ﵁. لذا فإن سكوتهم على ذلك دليل صريح على الإجماع.

ثم قلتَ: لا يوجد في "شرح السنة" قول للنبي ﷺ، بل قد أظهر فيه صحابيٌّ رأيه الشخصي فقط. فيكفي أن أقول ردًّا على ذلك: إنكم تعتبرون قول

الصحابي أيضا حديثا وإن كان منقطعا. ومن الواضح تماما أنه لا يمكن أن يفتري الصحابي على النبي ﷺ بحال من الأحوال. أما فيما يتعلق بالخوف فما كان لصحابي أن يفتريه على النبي ﷺ من عنده ما لم يبيِّنه ﷺ بنفسه إشارة أو صراحة. فلا شك أن الصحابي يكون قد سمعه من النبي ﷺ ثم رواه كما سمع. فمع أنه لم يروِه بألفاظ النبي ﷺ، ولكن الطفل الصغير أيضا يستطيع أن يدرك أنه يكون قد سمعه من النبي ﷺ لا محالة ثم قاله. فمن الواضح أنه ليس افتراء بل بيان حقيقةً. ألا تحسن الظن بالصحابي؟ وتزعم أنه قال ذلك دون أن يسمع؟ تقول: إن الصحابي أظهر رأيه الشخصي، ولكنني أقول: كيف علم الصحابي ما في خلد النبي ﷺ ما لم يبيّنه النبي ﷺ إشارة أو صراحة؟

الراقم: العبد الضعيف، غلام أحمد عفي عنه (التوقيع) ٢١-٧-١٨٩١م

ثم تقول: "لقد نقلتُ في "إشاعة السنة" قول محيي الدين بن عربي وقلتُ في نهايته: إننا لا نعتبر الإلهام حجة ودليلا." فأقول بكل أدب في جوابه بأنك لو كنتَ تعارض هذا القول لما أوردتَه بغير حق ودون مبرر، لأن ذلك كان سيؤدي إلى التناقض في كلامك في نهاية المطاف، إذ قد قبلت مِن قبلُ أن الإلهام إنما هو بمنـــزلة حجة شرعية للملهَم. وكذلك قد قبِلت بكل صراحة، بل صرّحتَ مشيرا إلى حديث في صحيح البخاري أن إلهام المحدَّث يُنـــزَّه من تدخُّل الشيطان. ومع ذلك لا أُكرهك على أن تعتبر الإلهام حجة شرعية، ولكنك اعترفتَ بنفسك في تعليقك أن الإلهام يكون حجة للملهَم. فإن ادّعائي ثابت من هذا القدر غير أنني لا أريد أن أُكرهك.

(التوقيع) غلام أحمد

البيان الرابع

المولوي المحترم: مع كل هذه الإطالة ما رددتَ على سؤالي بوضوح[1]، وما زال كلامك متسما بالاضطراب والاختلاف نفسه الذي كان في كلامك السابق. عليك أن تردّ في كلمتين- واضعا في الاعتبار شرط الصحة بحسب رأيك- هل الأحاديث وكتبها، وخاصة صحيح البخاري ومسلم صحيحة ويجب العمل بها دون تفصيل، أم هي غير صحيحة وغير جديرة بالعمل بها دون تفصيل، بمعنى أن بعض الأحاديث فيها صحيحة وبعضها غير صحيحة وموضوعة. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن توضح أيضا هل اعتبرت في كتبك حديثا من صحيح البخاري ومسلم غير صحيح وموضوعا أم لا؟

(٢) الإجابة التي أعطيتها على سؤالي: من هو إمامك من السلف الصالح؟ ليست إجابة على سؤالي. لم أطرح السؤال عن ابن صياد بل سألتُك عن اعتقادك أن محك صحة الأحاديث هو القرآن، وأن الحديث الذي لا يوافق القرآن فهو موضوع.. فقل الآن- إذا لم يكن اعتقادك مثل فرقة مذهب الطبيعية الضالة- مَن إمامك من السلف الصالح في اعتبار موافقة الأحاديث مع القرآن معيارا لإثبات صحتها؟

(٣) في أيّ كتاب من كتب الأصول وغيرها ورد ما قلته عن الإجماع؟ مَن مِن علماء الإسلام يعتبر موافقة ثلاثة أو أربعة من الصحابة إجماعا؟

(٤) الحديث الذي نقلتَه من "شرح السنَّة" لا يتضمن قول النبي ﷺ بل إن صحابيا ذكر رأيه الشخصي كما فهمه. أليس اعتبار قول صحابي كلامَ النبي افتراء عليه ﷺ؟

---

[1] *يا أيها المولوي المحترم، متى ستتوقف عن هذا الكلام؟ عليك أن تطهِّر ذهنك من شدة البغض والعناد، فستعرف جيدًا أنه قد رُدّ على سؤالك بكل وضوح وبما فيه الكفاية. (المحرر)*

(٥) وقول محيي الدين بن عربي الذي نقلتُه في "إشاعة السنّة"، ألم أقل عنه في نهاية التقريظ- الصفحة ٣٤٥- بأني لا أوافقه في ذلك؟ ألا توجد هذه العبارة في تلك الصفحة؟ هذا ما كنتُ أنوي توضيحه تحت ذلك البند الثالث، ولا أقول بأني أرى الإلهام المذكور سابقا حجة ودليلا، أو أرى واجبا على غير مُلهَمٍ أن يعمل بإلهام مُلهَم (غير نبيٍّ)، كلا، ثم كلا، ثم كلا.

نحن نتبع كتاب الله والسُنَّة فقط، ونراهما وحدهما حجةً ودستورًا للعمل ومسلكا عاما. لستُ ملهَما ولستُ متَّبِعا أو مقلِّدا لصاحب كشوفٍ ومُلهمٍ غير نبي (سواء أكان من المتقدِّمين أو المتأخرين)، أليس اعتباري- والحالة هذه- موافقا من حيث الإمكانية قول ابن عربي المذكور من قبل افتراء عليّ؟ والآيات القرآنية التي نقلتَها ليست لها علاقة بالأمر المتنازَع فيه. وسأتناول ذكر هذا الأمر في جوابي المفصَّل بعد أن أتلقّى جوابا على أسئلتي.

(أبو سعيد)

الميرزا المحترم: أكرر وأقول: إن الأسلوب الذي يميّز به الأئمةُ الأحاديثَ الصحيحة من غيرها، والمبدأ في النقد الذي وضعوه لاختبار صحتها من عدمها واضح جليٌّ للجميع؛ وهو النظر إلى أحوال الرواة بعد فحص صدقهم أو كذبهم وسلامة فهمهم وعدمه، ونظرا إلى قوة ذاكرتهم أو عدمها، وغيرها من الأمور التي ذِكْرُها هنا مدعاة للإطالة. ولكن قولهم بصحة حديثٍ لا يعني أنه بالغٌ مرتبة الثبوت الكامل من كل الوجوه، ولا إمكانية للخطأ فيه، بل ما يهدفون إليه من اعتباره صحيحا هو أنه منــزَّهٌ- بحسب رأيهم- من العيوب والمشاكل التي توجد في الأحاديث غير الصحيحة. ومن الممكن ألا يكون الحديث صحيحا في الواقع والحقيقة مع أنه يُعتبَر صحيحا بشكل عام.

باختصار، إن علم الحديث علمٌ ظنّيٌّ، ويفيد الظن فقط. وإن اعترض أحد هنا أنه إذا كانت الأحاديث مقتصرة على مرتبة الظن فقط فهذا يستلزم أن تكون كافة الأعمال التي عُلم عنها مفصَّلا بواسطة الأحاديث فقط مثل الصوم

والصلاة والحج والزكاة وغيرها ظنية كلها. فجوابه أنه من الخديعة الكبيرة الظنُّ أن هذه الأعمال كلها قد استُنبِطت من الروايات فقط، بل الحق أن وجه اليقين فيها هو أن سلسلة تواتر العمل بها ظلت جارية دائما. وإذا افترضنا جدلا عدم وجود علم الحديث في الدنيا لعُلِمت مع ذلك على وجه اليقين كلُّ هذه الأعمال والفرائض الدينية نتيجة تواتر العمل. وهنا يجدر الانتباه إلى أمرٍ، ألم يكن الناس يحجون، أوَلم يكونوا يصلّون، أوَلم يؤدُّوا الزكاة قبل زمن جمع الأحاديث؟ أما لو كان الناس قد تخلّوا عن جميع هذه الأحكام والأعمال دفعةً واحدة، ثم جُمعت من خلال الروايات لما حظيَتْ هذه الأحكام، دون أدنى شك، بدرجة اليقين والثبوت التام الذي تحظى بها الآن. فمن الخديعة الظنُّ أن تفاصيل الصوم والصلاة وغيرها قد عُلِمت بواسطة الأحاديث فقط. بل الحق أنها ظلت معلومة نتيجة تواتر العمل بها. والحق أنه لا علاقة لسلسلة تواتر العمل بعلم الحديث، بل إنها تلازم كل دين بصورة طبيعية. وليس مذهبي في حديث من أحاديث صحيح البخاري ومسلم أن أعتبره موضوعا جزافا دون مبرر. بل أرى عرض كل حديث على القرآن الكريم واجبا، وإن لم تعارضه آيةٌ من آيات القرآن بوضوح فإني أقبله على الرأس والعين. بل حتى لو وُجد بينهما تعارضٌ لبذلت جهدي لرفعه، وإن لم يزُل بحال من الأحوال لقلتُ إن تغيُّرًا ما يكون قد تطرق إلى كلمات ذلك الحديث أو أسلوب بيانه. أو من المحتمل أن الكلمات التي رواها الصحابي لم يحفظها التابعي أو غيره في ذاكرته بالتمام والكمال. ولكن لم يتفق لي إلى الآن أن أجد حديثا من الصحيحين يعارض القرآن الكريم صراحة ولم أستطع التوفيق بينهما بل الله تعالى يعينني على رفع ما يوجد في بعض الأحاديث من تعارض. ولكن لا أدّعي أنني قادر على إزالة التعارض كله فإن كان هناك تعارض حقيقي فأنّى لي أن أزيله أو يزيله شخص آخر؟

أما ما سألتني عمن يوافقني الرأي فيما يتعلق بالتعارض بين الحديث الذي عن ابن صياد والحديث الذي يتناول ذكر دجال الدَّيْر، فإني مستغرب من

سؤالك هذا؛ لأني قد أثبتُّ ذلك التعارض بأدلة قاطعة وبصورة مقبولة، فما حاجتي إلى أن أرى تقليد أحد من الأسلاف ضروريا مع البصيرة التي وهبنيها الله تعالى؟ ولقد أقررتَ أنت أيضا في الصفحة ٣١٠ من تقريظك على "البراهين الأحمدية" أن الاستدلال دون تقليد الآخرين ليس ممنوعا. فقد قلتَ في الصفحة المذكورة: "إن معاصرينا المعتادين على التقليد- مع ادعائهم ترك التقليد- لا يستدلون بآية أو حديث دون واسطة السابقين، والذين يستدلون بآية أو حديث دون واسطة السابقين ينظرون إليهم باستغراب."

أما قولك: "من أي لفظ من كلامي فهمتَ أنني أعتبر مرتبة صحة الأحاديث متساوية مع مرتبة صحة القرآن"؟ فهذا ما خطر ببالي نظرا إلى فحوى كلامك. وإذا كنت لا تقصد ذلك بل ترى- مثلي- مرتبة صحة الأحاديث دون مرتبة صحة القرآن الكريم وتعدّ القرآن إماما ومحكا لاختبار صحة الأحاديث، فأكون أخطأت في هذا الفهم. وإذا كنتَ ترى مرتبة القرآن الكريم أعلى وأرفع في الحقيقة وتعدّه محكًّا لاختبار صحة الحديث ولا تقبل حديثا يخالفه فأنت توافقني الرأي، ولا جدوى من إطالة النـــزاع.

وأما سؤالك: ما المراد من اجتهاد النبي ﷺ؟ فأقول في الجواب: إن قصدي من الاجتهاد هنا هو الاجتهاد في الوحي؛ لأنه من الثابت، وقد تكون على علم أيضا، أن النبي ﷺ كان يجتهد في الوحي المجمل. وفي معظم الأحيان كان تفسيره وشرحه صائبا وصحيحا تماما، ولكن في بعض الأحيان صدر الخطأ أيضا. هناك أمثلة كثيرة على ذلك في الصحيحين. ويشهد على ذلك حديث "فذهب وهلي". وكذلك سفر النبي ﷺ مع عدد كبير من أصحابه من المدينة إلى مكة المعظمة عازما الطواف بالكعبة أيضا كان بناء على خطأ في الاجتهاد. ولا حاجة إلى الإسهاب في ذلك.

ثم سألتني: أين إجماع الصحابة على أن ابن صياد هو الدجال الموعود؟ أقول في الجواب: هذا الإجماع ثابت من حديث في صحيح مسلم رواه أبو سعيد

الخدري يتساءل فيه ابن صياد لماذا يدعوه الناسُ بالدجّال المعهود؟ والمعلوم أن الذين كانوا يسمونه بالدجال حينذاك كانوا هم الصحابة دون غيرهم. إن هذا الحديث يوضح بجلاء أن الصحابة كانوا مجمِعين على أن ابن صياد هو الدجال الموعود. والمعلوم أيضا أن الصحابة ما كانوا جماعة كبيرة حينذاك حتى يستحيل الاطلاع على إجماعهم. بل الاطلاع على إجماعهم كان سهلا جدا بسبب أنهم جماعة متحدة. ثم إنّ حلْفَ ثلاثة من الصحابة على أن ابن صياد هو الدجال الموعود في الحقيقة يدل بوضوح تام على الإجماع، لأنه لم يُذكر شيءٌ خلاف ذلك قط.

ثم سألتَني: ما حقيقة الإجماع؟ لا أفهم ماذا تقصد من هذا السؤال. إن حقيقة الإجماع هي قبول جماعة أمرا بالاتفاق، وكان تحققُه في الصحابة سهلا وإن لم يتحقق في غيرهم.

أما ما سألتَ: أين الحديث الذي جاء فيه أن النبي ﷺ كان يتخوَّف أن يكون ابن صياد هو الدجال؟ فليكن واضحا أن هذا الحديث مذكور في "المشكاة" نقلا عن "شرح السنّة" ونصه: "فلم يزل رسول الله ﷺ مشفقا أنه هو الدجال".

وسألتَ أيضا: أين قول بعض الأكابر في "إشاعة السنة" الذي جاء فيه أنه يمكن تصحيح بعض الأحاديث الموضوعة بواسطة الكشف، والعكس صحيح؟ فهذا القول مذكور في الصفحة ٣٤٠ من تقريظك على "البراهين الأحمدية" حيث نقلتَ تأييدا لموقفك قول الشيخ ابن عربي: "نطلب من النبي ﷺ تصحيح الأحاديث بهذه الطريقة. فهناك أحاديث كثيرة صحيحة عند المحدِّثين ولكنها ليست صحيحة عندنا. وهناك أحاديث كثيرة أخرى موضوعة عندهم ولكن تَثبُت صحتها بقول النبي ﷺ في الكشف." بيد أنني لا أُصرُّ على أنك تعتقد بهذا إيمانا، غير أنني أفهم ذلك من فحوى بيانك. بل يستطيع أن يفهم كل متدبّر أنك تعتنق هذا الاعتقاد حتما من حيث الإمكانية. لأنه إذا كان ذلك بعيدا عن اعتقادك كليًّا لكان ذكرك إياه لغوا، وهذا مما يُستبعَد منك. عندما ينقل المرء قول أحد أو مذهبه في تعليقه فإنه إما يورده تأييدا لادعائه أو دعما لما يؤيد

ادّعاءه أو ينقله بُغية دحضه. ولكن من الواضح تماما أنك أوردت قوله ضمن ما يؤيد ادّعاءك. وإلى جانب ذلك أوردتَ حديثا أيضا من صحيح البخاري معناه أن إلهام المحدَّث يُعصَم من تدخّل الشيطان. بل قد كشفتَ حينها بكل وضوح أنك توافق قطعا على أن هذا القول ممكن، وإن لم يكن ذلك من حيث الإيمان. وهذا يكفيني لأن موقفي هو أن الأحاديث- وإن كانت صحيحة- فإن مرتبة صحتها لا تفوق الظن أو أغلب الظن. إذًا، **فإن القرآن الكريم هو المحك لاختبار صحتها** على وجه الحقيقة. وإن الإمعان فيما يذكره القرآن الكريم من محامده وكمالاته يوحي بجلاء أنه جعل نفسه محكا لتصحيح ما سواه، وبيّن هداه على أنه هو الأكمل والأعلى. حيث يقول بحقه: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾[1]، ﴿فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ﴾[2] ﴿يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[3]، ﴿وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾[4]، ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى﴾[5]، ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾[6]، ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾[7]، ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾[8]، ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[9]، ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾[1]، ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾[2]، ﴿حِكْمَةٌ

---

[1] *البينة: ٤*
[2] *الأعراف: ٥٣*
[3] *المائدة: ١٧*
[4] *البقرة: ١٥٢*
[5] *البقرة: ١٢١*
[6] *طه: ١٢٤*
[7] *فصلت: ٤٣*
[8] *البقرة: ٢٥٧*
[9] *الإسراء: ١٠*

﴿حكْمَةٌ بَالغَةٌ﴾[3]، ﴿تبْيَانًا لكُلِّ شَيْءٍ﴾[4]﴿رُوحًا منْ أَمْرِنَا﴾[5]، ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾[6]، ﴿أَنْزَلَ الْكتَابَ بالْحَقِّ وَالْميزَانَ﴾[7]، ﴿هُدًى للنَّاس وَبَيِّنَات منَ الْهُدَى والفُرْقَان﴾[8] ﴿إنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[9] ﴿في كتَاب مَكْنُون﴾[10]، أي أنه منقول في صحيفة الفطرة أي أن يقينه محفور في الفطرة، كما يقول: ﴿فطْرَةَ الله الَّتي فطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[11] ﴿فَصَّلْنَاهُ عَلَى علْمٍ﴾[12]، ﴿إنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾[13]، ﴿لَا رَيْبَ فيه﴾[14] ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكتَابَ إلَّا لتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذي اخْتَلَفُوا فيه وَهُدًى وَرَحْمَةً لقَوْمٍ يُؤْمنُونَ﴾[15]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُس منْ رَبِّكَ بالْحَقِّ ليُثَبِّتَ الَّذينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى للْمُسْلمينَ﴾[16]، ﴿هَذَا بَيَانٌ للنَّاس وَهُدًى وَمَوْعظَةٌ

---

[1] *الأنبياء:* ١٠٧

[2] *الحاقة:* ٥٢

[3] *القمر:* ٦

[4] *النحل:* ٩٠

[5] *الشورى:* ٥٣

[6] *النور:* ٣٦

[7] *الشورى:* ١٨

[8] *البقرة:* ١٨٦

[9] *الواقعة:* ٧٨

[10] *الواقعة:* ٧٩

[11] *الروم:* ٣١

[12] *الأعراف:* ٥٣

[13] *الطارق:* ١٤

[14] *البقرة:* ٣

[15] *النحل:* ٦٥

[16] *النحل:* ١٠٣

لِلْمُتَّقِينَ﴾[1]، ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[2]، ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾[3]، ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى﴾.[4]

فالمعلوم أن الله تعالى قد بيّن في هذه الآيات أنواعا عديدة من ميزات القرآن الكريم وحقائقه، من جملتها أنه يشمل الحقائق كلها. (٢) هو كتاب مفصّل. (٣) هو يهدي الذين يبتغون مرضاة الله ودارَ السلام. (٤) يُخرج من الظلمات إلى النور ويعلّم ما هو غير معلوم. (٥) إن هدايته هي الهداية الحقيقية. (٦) لا يتطرق إليه الباطل من أيّ وجه. (٧) من استمسك به فقد اعتصم بالعروة الوثقى. (٨) هو يهدي إلى الطريق الأقوم. (٩) هو حق اليقين ولا مجال للظن والشك فيه. (١٠) هو حكمة بالغة وفيه بيان كل شيء. (١١) هو حق وميزان الحق، أي هو صدقٌ بنفسه ومحك أيضا لمعرفة الصدق. (١٢) هو هدى للناس وفيه تفصيل الهدى ويميز بين الحق والباطل. (١٣) قرآن كريم في كتاب مكنون، ومعناه أنه منقوش في الفطرة، أي أن اليقين به من مقتضى الفطرة، كما قال تعالى: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[5]. (١٤) هو قول فصلٌ ولا شك فيه قط. (١٥) لقد أُنزل لرفع الخلافات. (١٦) هو هدى وشفاء للمؤمنين. قل الآن أين ذُكرت للأحاديث هذه العظمة والمحاسن التي ذُكرت للقرآن الكريم؟

فليس مذهبي كأصحاب المذهب الطبيعي الضالين حتى أرجّح العقل وأنقد ما قاله الله ورسوله. إنني أرى الطاعنين مثلهم ملحدين وخارجين عن دائرة الإسلام.

---

[1] *آل عمران:* ١٣٩

[2] *الإسراء:* ١٠٦

[3] *فصلت:* ٤٥

[4] *يوسف:* ١١٢

[5] *الروم:* ٣١

بل إنني أؤمن بكل ما بلّغنا النبي الأكرم ﷺ من الله تعالى، غير أنني أقول بكل تواضع إن القرآن الكريم مقدَّم على الأحاديث من كل الوجوه، وهو محك لاختبار صحة الأحاديث أو عدمها. ولقد أمرني الله تعالى بنشر القرآن الكريم لكي أكشف للناس منطوقه بدقة متناهية. وإذا اعترض عليّ المشايخ المعاصرون على تأديتي هذه الخدمة ونسبوني إلى فرقة المذهب الطبيعي الضالة فلا أتأسف عليهم بل أرجو من الله أن يهبهم البصيرة التي وهبنيها. أنا العدو الأول لأتباع "مذهب الطبيعة".

والحق أنه كان ضروريا أن يعارضني المشايخ لأنه يتبيّن من بعض الأحاديث أنه عندما يأتي المسيح الموعود سيعارضه المشايخ. وهذا ما أشار إليه المولوي المرحوم "صدِّيق حسن" في "آثار القيامة". وكذلك قال المجدد "السرهندي" في الصفحة ١٠٧ من كتابه ما مفاده: حين يأتي المسيح الموعود سيسمِّيه علماء عصره "أهلَ الرأي" أي سيظنون أنه يترك الأحاديث ويتمسك بالقرآن فقط، فيهبُّون لمعارضته.

والسلام على من اتبع الهدى.

غلام أحمد القادياني، ٢١-٧-١٨٩١م

البيان الخامس

المولوي المحترم: أقول متأسفا بأنك ما أجبتَ إلى الآن على سؤالي بكلمات واضحة[1]. لقد قلتَ بأني أريد منك أن تسلّم بصحة هذه الكتب. ولكنك لا ترى هذا التسليم صحيحا، بل تراه مبدأ خاطئا ومبنيا على إجماع مفترض. فلماذا لا تقول إذًا بكلمات صريحة إن جميع الأحاديث الواردة في الصحيحينِ ليست واجبة التسليم بها أو صحيحة دون توقف عندها والنظر فيها بل توجد فيها أحاديث موضوعة وغير صحيحة أيضا، أو هناك إمكانية لوجودها؟ لن تُعتبَر إجابتك على هذا السؤال كافية ما لم تذكر هذا المطلب بكلمات صريحة وإن أمضيتَ في ذلك سنوات طويلة. عليك أن تتنبه إلى حديث: "إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" ولا تتعرض لأمور خارجة عن السؤال، وأجِبْ بكلمتَين فقط: هل الأحاديث في الصحيحَينِ كلُّها صحيحة أو موضوعة أم مختلَطة؟

(٢) لقد قلتَ: لم أعتبر في كتابي أي حديث من أحاديث الصحيحين موضوعا. (علما أن كلمة "الموضوع" وردت في كلامك بمعنى "غير صحيح") ومن الغريب حقا أن يقول مدّعي الإلهام مثلك ما يخالف الواقع. لقد قلتَ في كتابك "إزالة الأوهام" الصفحة ٢٢٠ عن حديث يتناول ذكر دمشق: "هذا الحديث أورده الإمام مسلم في صحيحه، ولكن قد تركه رئيس المحدِّثين الإمام محمد إسماعيل البخاري معتبرا إياه ضعيفا." فقل الآن عدلا وإنصافا: هل اعتبرت هذا الحديث الذي أورده الإمام مسلم في صحيحه ضعيفا أم لا؟ وإذا

[1] *ملحوظة: يا سبحان الله، ما هذه العيون المفتوحة وما هذه الآذان الصاغية وما هذا الذكاء إذ أُعْتَبَرُ مَكَّارا في عيون الناس!! إن تأسفك هذا لا يكاد ينتهي. ولعل التخلص منه محال حتى الموت (أي بعد نهاية المناظرة) فلنر. (المحرر)*

قلتَ بأنك لستَ إلا ناقل كلام الإمام البخاري وهو الذي عدّه ضعيفا، فعليك أن تنقل تصحيح الكلام بلفظ البخاري وتقول بوضوح بأن الإمام البخاري عدّه ضعيفا في كتاب كذا وكذا، أو يجب أن تنقل من إمام محدِّث غيره أنه نقل من الإمام البخاري تضعيف هذا الحديث، وإلا لن تبرّئ ساحتك من تهمة أنك ضعَّفت حديث صحيح مسلم ثم أنكرتَ ذلك في بيانك هذا.

ثم قلتَ في الصفحة ٢٢٦ في "إزالة الأوهام": "المشكلة العويصة التي تواجهنا هنا هي أنه إذا اعتبرنا الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ومسلم التي تتحدث عن خروج الدجال في الزمن الأخير صحيحةً فلا مندوحة لنا من اعتبار تلك الأحاديث موضوعةً، والعكس صحيح. ولو لم ترد هذه الأحاديث المتعارضة والمتناقضة في الصحيحَينِ بل وردت في كتب الصحاح الأخرى فلربما اعتبرناها موضوعة مراعاة لأهمية الصحيحين مقارنة مع غيرهما، ولكن المعضلة أن الأحاديث من كِلا النوعين موجودة في الصحيحَينِ نفسهما. والحق أننا ندخل دوامة الحيرة بالنظر إلى الأحاديث من كِلا النوعين ولا ندري أيهما نعتبره صحيحا وأيهما نعتبره موضوعا. عندها يوجهنا العقل الذي رَزَقَنا الله إيّاه إلى حُكم سليم، وهو أن نصحِّح منها ما لا يقع عليه اعتراض عقلا وشرعا."

ثم في الصفحة ٢٢٤ من "إزالة الأوهام" شطبتَ حديث مسلم: "الدَّجَّالُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ك ف ر"، المروي في البخاري أيضا قائلا بأنه يعارض حديثا آخر في صحيح مسلم جاء فيه أن هذا الدجال كان قد أسلم. وكذلك شطبتَ أحاديث الصحيحينِ التي تتناول خوارق الدجال مثل أن الجنة والنار تتبعانه، وأن الأرض القاحلة تخضرّ بأمره وهلمّ جرًّا. أفلا يخالف واقعَ الأمر قولُك في هذا المقام بأنك ما اعتبرتَ أي حديث من أحاديث الصحيحين موضوعا أو غير صحيح، وأن الله يعينك على بيان معنى صحيح لتلك الأحاديث؟

إنك تعتبر أحاديث الصحيحين موضوعة وتعدّها ساقطة الاعتبار، ثم تخفي اعتقادك هذا بخطابات طويلة وتمويه ولا تفكر بأن الكتب التي طبعتَها من قبل لا يمكن أن تخفيها.

(٣) تقول بأنك لستَ مسؤولا عن ذكر اسم قدوتك في اعتبار القرآن محكا لاختبار صحة الأحاديث، ثم تدّعي بأن كل مسلم يعتبر القرآن معيارا لتصحيح الأحاديث. فأنا أرفض ادّعاءك هذا أيضا. ويمكنني القول بأنه ما من مسلم- يمكن الاستناد إلى أقواله- يقول بذلك. سَمِّ لي مسلما واحدا من علماء السلف يوافقك الرأي في ذلك. وإذا لم تكن مسؤولية الإثبات عليك مع كل هذه الادّعاءات، فقل لمنصف- سواء أكان مسلما أو غيره- ليسلِّم بهذا الأمر. الآيات التي أوردتَها في هذا الباب لا تمت لادّعاءاتك بصلة. وسأتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في جوابي المفصّل بإذن الله.

(٤) لم تُجبْ على أيّ سؤال من أسئلتي في باب الإجماع، فأرجو أن تعيد النظر في سؤالي وتجيب على الأمور التالية: في أيّ كتاب ورد تعريف الإجماع الذي نقلتَه؟ ومَن يعدّ اتفاقَ بعض الصحابة إجماعا؟ إن سكوت الجميع الذي ادّعيتَه أيضا يفتقر إلى نقل النص والإثبات. عليك أن تثبت بنقل النصوص أن سيدنا عمر رضي الله عنه وغيره حين أطلقوا "الدجال" على ابن صياد، كان جميع الصحابة أو فلان وفلان منهم موجودين، وقد سكتوا على ذلك، أو أنّ الصحابة الذين بلغهم هذا القول لم ينكروه. وهذا لا يثبت من كلمات مثل: "ربما" أو "قد يكون". إن مثل هذه الادّعاءات العظيمة بحاجة إلى أن يُنقل إثباتها من الأئمة ولا تكفي مجرد الاقتراحات العقلية. كل ما نُقل من الأئمة في باب الإجماع مذكور في مقالك. ولكن من الغريب أنك ما انتبهتَ إلى ذلك بل حاولت إنجاز المهمة تخمينا فقط.

(٥) لقد ادّعيتَ بكل قوة في مضمون الحديث في "شرح السنَّة" بأن النبي ﷺ قال إنه يخشى أن يكون ابن صياد هو الدجال. ثم قلتَ في الصفحة ٢٢٤ في

"إزالة الأوهام" بأن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه وقال له بأني أشك فيه.. أي أخشى أنه هو الدجال، وقد جزمتَ بأنّ النبي ﷺ قائل هذا الكلام. وأما الآن فتقول إن الصحابي قد يكون سمعه من النبي ﷺ فنسب إليه أنه ﷺ لم يزل مشفقا أنه هو الدجال. قل بإنصاف وصدق وأمانة: هل الإمكانية والاحتمال يفيدان اليقين؟ أليس ممكنا أن تصرفات النبي ﷺ التي ظهرت منه مرارا بشأن ابن صياد مثل امتحانه والاطلاع على أحواله سرًّا وغيرهما المذكورة في الصحيحين تكون قد أدّتْ بالصحابي إلى الظن أنه ﷺ كان يعتبره الدجال؟ ففي حالة هذه الإمكانية والاحتمال المبني على حسن الظن بالصحابي، هل يمكن القول على وجه اليقين إن الصحابي سمع من النبي ﷺ هذا الكلام الذي نسبتَه إليه ﷺ على عكس واقع الأمر؟ وهل يجوز اعتبار النبي ﷺ قائل هذه الأقوال دون يقين، والقولُ دون تردد بأنه قاله؟ وهل صدر هذا الأمر من السلف؟ فأرجو أن تسمِّي لي مسلما واحدا على الأقل تجاسر على ذلك.

(٦) قلتَ عني: لو كنتَ تعارض قول ابن عربي لما نقلتَه بغير حق لأن نقل كلامه يؤدي إلى التناقض في كلامك. ولكن فهمك هذا يخالف منطوق عبارتي الواضحة التي نقلتها فلا يجدر بالاعتبار والالتفات، ولا يبرِّئك هذا من تهمة الافتراء، كما لا تبرِّئك من هذه التهمة تصريحاتي التي صرّحتُ بها عن المحدَّث. لا يوجد في أيٍّ من إفاداتي أو كلامي تصديقٌ أو تأييد لقول ابن عربي. وإن قولي الواضح "أنني لا أعُدُّ إلهام غير الأنبياء حجةً، وأنني أتّبع الكتاب والسنَّة ولا أقلِّد صاحب كشفٍ وإلهام"؛ يدلّ بوضوح تام أنك افتريتَ عليّ. أما تهمة التعارض والإفادة خلاف المعتقد، فإن جوابها موجود في الصفحة نفسها في "إشاعة السنة"، وهو أني نقلتُ أقوال ابن عربي وغيره لأبرهن على أن صاحب "البراهين الأحمدية" لا ينفرد في اعتبار الإلهام حجةً، وأن هذه المسألة ليست ببدعة أو فريدة لم يقل بها أحد من قبل. فيتبين من ذلك أني أردتُ من نقل تلك

الأقوال إنقاذ صاحب "البراهين الأحمدية" من الانفراد، وما نويتُ البيانَ بأني أرى مثل هذه الإلهامات حجة.[1]

يتخلل عباراتك كثير من الأمور الإضافية والخارجة عن نطاق البحث فلم أتعرض لها قاصدا، غير أنني سأتعرض لها في الرد المفصل الذي سأخُطّه بعد إنهاء الأمور المستفسَر عنها. والآن أوجّهك مرة أخرى إلى أن ترد من فضلك على أسئلتي السابقة بوضوح وإيجاز شديد محافظةً على وقت الفريقينِ، فلا تتوجه إلى أمور إضافية. وألخّص أسئلتي مرة أخرى دفعا للضير عنك.

يتلخص السؤال الأول في أن تقول بصراحة: هل جميع الأحاديث في الصحيحين صحيحة والعمل بها واجب، أو كلها غير صحيحة وموضوعة أو مختلَطة، أو أنك لم تعتبر إلى الآن أيّ حديث من الصحيحينِ موضوعا أو ضعيفا.

ثانيا: هل المسلمون جميعا أو أحد من الأئمة السلف يوافقك الرأي في اعتبار القرآن الكريم معيارا لصحة الأحاديث؟

ثالثا: عرِّف الإجماعَ، وهل اتفاق بعض الصحابة يعدُّ إجماعا شرعيا؟ وهل جميع الصحابة كانوا موجودين أو مَن كان منهم موجودا حين قال عمر رضي الله عنه إن ابن صياد هو الدجال؟ وسكتوا على ذلك جميعا، ومَن مِن أئمة الحديث نقل هذا السكوت.

رابعا: إن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما كانوا ينسبون إليه حُكما أو فكرة ما لم يسمعوها منه، وما كانوا ينسبون إليه شيئا باستنباطهم من وقائعه وقضاياه،

---

[1] *ملحوظة: أرجو من القراء ذوي البصيرة أن يتوقفوا هنا وقفة تأملية وجيزة. إذا لم يكن سيدنا الميرزا المحترم فريدا في ادّعائه فلا اعتراض عليه أصلا. على أية حال، لا شك أن المولوي المحترم قد أنقذ الميرزا المحترم من تهمة الانفراد بجهد جهيد. وهذا هو المقصود، فافهمْ. (المحرر)*

كما نُقل من بعض الصحابة: "فيض يا شفعت للجار"[١]، أو كانوا ينسبون إليه ﷺ شيئا نتيجة تفكيرهم واستنباطهم أنه ﷺ قال كذا وكذا.

خامسا: وبحسب رأيي المذكور إن المفهوم الذي استنبطتَه أنت جدير بالقبول، وبناء عليه أنا أصدّق ابنَ عربي، وأنك صادق في هذا الادعاء.[٢]

الراقم: أبو سعيد محمد حسين، ٢١-٧-١٨٩١م

الميرزا المحترم:

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي على رسوله الكريم

يا حضرة المولوي، شكوتَ للمرة الثالثة وقلتَ بأنني ما أجبتُ على سؤالك بكلمات صريحة. فقلتَ: "يجب أن تقول بكلمات واضحة إن كافة الأحاديث في الصحيحينِ ليست صحيحة وواجبة التسليم بها دون توقف أو نظر، بل فيها أحاديث موضوعة وغير صحيحة، أو هناك إمكانية لوجودها". ثم سألتني: "هل الأحاديث في الصحيحين كلها صحيحة أو موضوعة أو مختلَطة"؟

أما الجواب، فليكن واضحا أن الأحاديث على قسمين. القسم الأول هو الذي حظي بحماية كاملة من خلال تواتر العمل، أيْ الأحاديث التي دعمتْها سلسلة تواتر العمل الـــمُحكَمةُ والقوية والتي لا ريب فيها، فأوصلتها إلى مرتبة اليقين، وهي تشمل جميع ضرورات الدين والعبادات والعقود والمعاملات وأحكام الشرع المتين. فالأحاديث من هذا النوع بالغة مبلغ اليقين والثبوت الكامل دون شك. والقوة التي حازتها هذه الأحاديث ليست نتيجة علم الحديث، كذلك هي ليست قوة ذاتية لتلك الأحاديث المنقولة ولم تنشأ نتيجة الثقة بالرواة والاعتماد عليهم، بل فضلُها يعود إلى تواتر العمل بها. إنني أسلِّم

---

[1] *هكذا ورد في الأصل ولسنا مخولين لتصحيحه. (المحرر)*

[2] *يبدو أن هناك نقصا في العبارات، فالبطالوي يقول إنه سيسأل خمسة أسئلة، ولكن الرابع والخامس لا يبدوان أسئلة. (المترجم)*

بأن تلك الأحاديث تحتل مرتبة من اليقين بتواتر العمل بها. أما القسم الثاني منها الذي لا علاقة له بتواتر العمل بها ولا تمت إليه بصلة بل قُبلتْ بالاستناد إلى الرواة واعتمادا على صدقهم فلا أراها تفوق مرتبة الظن، وهي تفيد الظن على أكثر تقدير، لأن الأسلوب المتَّبع في الحصول عليها ليس يقينيا وقطعيَّ الثبوت، بل هناك إمكانية كبيرة لوجود التعارض فيها. والسبب في ذلك أن صحة تلك الأحاديث تعتمد على صدق جميع الرواة وحسن سيرتهم وسلامة فهمهم وذاكرتهم وتقواهم وطهارتهم وغيرها من شروط. وإن تحقُّق كل هذه الأمور إلى درجة الاطمئنان كما هو حقها ووصولها إلى درجة الإثبات الكامل الذي هو في حُكم الرؤية مستحيل تماما. ولا يسع أحدا أن يقدّم إثباتا كاملا من هذه الناحية بحق هذه الأحاديث. فهل لك أن تقول حالفا بالله عن حديث من هذه الفئة إنك حائز على اطمئنان كامل وسكينة كاملة عن مضمونه وصحته؟ ولو استعددتَ للحلف لقلتُ بأنك تشجّعتَ على ذلك متأثِّرا بفكرة وعادة قديمة، وإلا لا تقدر على وجه البصيرة على أن تقدّم أدلة مقنعة يقتنع بها الناس من أمم أخرى أيضا بصورة قاطعة ويقينية بصحة كل كلمة من ذلك الحديث. فما دام الحال على هذا المنوال فالأحاديث التي تحظى ببركة تواتر العمل بها قد بلغت مرتبة اليقين على قدر استفاضتها من هذا التواتر. أما بقية الأحاديث فلا تفوق مرتبة الظن. وإن غاية ما تصل إليه بعض الأحاديث إنما هو مرتبة الظن الغالب. لذا فإن مذهبي بشأن البخاري ومسلم وغيرهما من كتب الأحاديث هو المذهب نفسه الذي ذكرتُه من قبل، وهو أن تلك الأحاديث كلها ليست متساوية من حيث مرتبة الصحة. فبعضها بلغ مرتبة اليقين نتيجة تواتر العمل بها، وبعضها في مرتبة الظن لحرمانها من ذلك. ولكن لا أعتبر أيّ حديث موضوعا ما لم يعارض القرآن الكريم معارضة صريحة. وأشهد بصدق القلب أنه ليس عندنا محك أفضل من القرآن الكريم لاختبار صحة الأحاديث. مع أن المحدثين قد اعتبروا حالة الرواة معيارا- بحسب طريقتهم- لاختبار صحة الحديث أو

عدمها، ولكنهم لم يدّعوا قط أن هذا المعيار كامل ويُغني عن القرآن الكريم. يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[1]. فلما استحال اعتبار أحد معصوما عن الخطأ ما عدا الأنبياء، ولما كان صدور الكذب وغيره من الذنوب من كل شخص إلا الأنبياء ممكنا كانت هناك حاجة ماسة إلى البحث والتحقيق الكامل في أحوال الرواة من حيث الصدق والكذب والأمانة والخيانة ليوصل الأحاديث إلى مرتبة اليقين الكامل، ولكن هذا التحقيق لم يتسن لهم. ومع أن أحوال الصحابة كانت واضحة جلية وكذلك أحوال الذين بلّغوا الأحاديث إلى الأئمة، ولكن الذين توسّطوا هذه السلسلة و لم يرَهم الصحابةُ و لم يطّلع أئمة الحديث أيضا على أحوالهم الحقيقية بصورة يقينية، فكيف كان بإمكانهم أن يطلعوا على صدقهم أو كذبهم بالقطع واليقين؟

فيضطر كل منصف ومؤمن إلى الاعتقاد أن كل الأحاديث- ما عدا تلك التي ظلت مستنيرة بنور شمس تواتر العمل- تسودها الظلمة إلى حد ما. ولا يليق بتقيٍّ عند بيان حالتها الحقيقية أن يدّعي بصحتها كصحة الأمور قطعية الثبوت أو ما رآه بأم عينيه. بل عليه أن يحسبها صحيحة مبدئيا ثم يقول: والله أعلم. والذي لا يقول بصدد هذه الأحاديث: والله أعلم بالصواب ويدّعي بإحاطتها التامة فهو كاذب دون أدنى شك. والله لا يحب أن يدّعي الإنسان العلم التام قبل حيازته. بل ينبغي أن يدّعي المرء بقدر علمه، وإذا سئل فوق ذلك فليقل: والله أعلم بالصواب. فأقول لك بكل وضوح بأني لا أستطيع القول أبدا عن الأحاديث من القسم الثاني- سواء وردت في صحيح البخاري أو مسلم- بأنها قطعية الثبوت عندي. وإن قلتُه فماذا عسى أن يكون جوابي

---

[1] الحجرات: ٧

عند الله؟ أما لو لم يكن هذا النوع من الحديث معارضا للقرآن الكريم لاعتقدتُ بصحته الكاملة.

أما قولك: لماذا تجعل القرآن محكا لاختبار صحة الأحاديث؟ فسأكرر جوابي مرة بعد أخرى بأن القرآن مهيمن وإمام وميزان وقولٌ فصلٌ وهاد، فإن لم أعتبره محكا فما الذي أعتبره كذلك؟ ألا يجب علينا أن نؤمن بمنـــزلة القرآن الكريم التي يحددها لنفسه؟ انظروا، فإنه يقول بوضوح تام: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[1]. هل المراد من الحبل هنا هو الأحاديث؟ فما دام القرآن الكريم يأمر ويؤكد بشدة على الاعتصام بهذا الحبل أفلا يعني ذلك أن نرجع إلى القرآن الكريم وحده عند كل اختلاف؟ ثم يقول: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾[2]... أي من أعرض عن أمري ومال إلى ما يعارضه. المراد من ضنك المعيشة هو أن صاحبه محروم من الحقائق والمعارف وسيُحشَر يوم القيامة أعمى. الآن، لو وجدنا حديثا يعارض القرآن الكريم بصراحة تامة وقبلناه في حالة معارضته أيضا دون أن نعير للمعارضة أدنى اهتمام فكأننا رضينا بأن نبقى محرومين من المعارف الحقة وأن نُحشر يوم القيامة عميانا. ثم يقول الله تعالى: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾[3]، ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ[4]﴾. أي استمسكوا بالقرآن سندا في كل شيء. إن شرفكم جميعا يكمن في أن تستمسكوا بالقرآن سندا وقدّموه على كل شيء. فلو لم نستمسك بالقرآن سندا في حالة الاختلاف بين القرآن والحديث فكأننا رضينا أن نظل محرومين من الشرف الذي وُعدنا به. ثم يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ

[1] آل عمران: ١٠٤

[2] طه: ١٢٥

[3] الزخرف: ٤٤

[4] الزخرف: ٤٥

ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾[1]، أي من يعرض عن القرآن الكريم ويميل إلى ما يخالفه صراحة نسلّط عليه شيطانا يوسوس في قلبه دائما ويصرفه عن الحق ويزيّن له العمى ولا ينفصل عنه لحظة واحدة. فلو قبلنا حديثا يعارض القرآن الكريم بصراحة فكأننا نريد أن يكون الشيطان قريننا ليل نهار، ويوسوس في قلوبنا وأن يسودنا العمى ونُحرم من الحق. ثم يقول تعالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيث كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾[2]. "أي أنّ ذلك الكتاب كتاب متشابه يشبه بعضه بعضا ليس فيه تناقض ولا اختلاف مُثَنَّى فيه كل ذِكْرٍ ليكون بعض الذكر تفسيرا لبعضه. تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم؛ يعني يستولي جلاله وهيبته على قلوب العشاق، لتقشعر جلودهم من كمال الخشية والخوف. يجاهدون في طاعة الله ليلا ونهارا بتحريك تأثيرات جلالية وتنبيهات قهرية من القرآن. ثم يبدل الله حالتهم من التألم إلى التلذذ فيصير الطاعة جزو طبيعتهم وخاصّة فطرتهم، فتلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله. يعني ليسيل الذكر في قلوبهم كسيلان الماء ويصدر منهم كل أمر في طاعة الله بكمال السهولة والصفاء ليس فيه ثقل ولا تكلُّف ولا ضيق في صدورهم بل يتلذذون بامتثال أمر إلههم ويجدون لذة وحلاوة في طاعة مولاهم، وهذا هو المنتهى الذي ينتهي إليه أمر العابدين والمطيعين فيبدل الله آلامهم باللذّات".

يتبين بكل صراحة ونصوعٍ من هذه المحامد كلها التي ذكرها القرآن الكريم في حق ذاته أنه يفسر مقاصده العظيمة بنفسه، وأن بعض آياته تفسر بعضها الأخرى، فهو ليس بحاجة إلى الأحاديث لتفسيره. إن الأمور التي كانت بحاجة إلى تواتر العمل قد حُوِّلت إلى هذه السلسلة. أما ما عداها من الأمور كافة فإن

[1] *الزخرف: ٣٧*
[2] *الزمر: ٢٤*

تفسيرها موجود في القرآن الكريم. وصحيح أيضا أنه مع وجود هذا التفسير قد زيدتْ هذه الأمور إيضاحا وتفصيلا في الأحاديث لتفهيم عامة الناس الذين يدخلون في فئة: ﴿لاَ يَــمَسُّهُ﴾. أما حزب: ﴿إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ من هذه الأمة فيستفيدون بصورة أكمل مما يفسره القرآن نفسه بنفسه، فلا أرى حاجة إلى الإسهاب في هذا الموضوع. المهم هنا أنه يجب أن يُعرض كل حديث على القرآن الكريم في حالة معارضته له. فقد حُسمت هذه القضية جيدا بحسب مبتغانا من خلال الحديث التالي الوارد في المشكاة:

"وعن الحارث الأعور قال مررتُ في المسجد فإذا الناس يخوضون في الأحاديث فدخلتُ على علي ﵁ فأخبرته فقال أَوَ قد فعلوها؟ قلت: نعم. قال: أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول ألا إنها ستكون فتنة. قلت: ما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله، فيه خبر ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل. من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله وهو حبل الله المتين... مَن قال به صدق ومَن عمل به أُجر ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم.". أي يقول الحارث الأعور بأنه وجد الناس خائضين في أحاديث أخرى تاركين القرآن الكريم، فذهب إلى عليّ ﵁ وأخبره بذلك، فقال: هل فعلوا ذلك فعلا؟ قال: أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول ألا إنها ستكون فتنة أي سيخطئ الناس في الأمور الدينية وستقع الخلافات وسيفهمون الأمور على أهوائهم. رواه الترمذي والدارمي.

من الواضح أنه قد أُخبر في هذا الحديث بمنتهى الصراحة أنه ستكون هناك فتنة في ذلك الوقت فيختلق الناس أنواعا من الهداية، ويقعون في أنواع الخلافات. عندها سيكون القرآن الكريم وحده هو الدليل للنجاة من الفتن. من اتّخذه محكا ومعيارا وميزانا نجا، ومن لم يعتبره كذلك هلك. فالآن، أرجو من المستمعين الكرام أن يُنصفوا، ألا يعلن هذا الحديث بأعلى صوته بأن

الاختلافات التي توجد في الأحاديث وغيرها يجب البتُّ فيها بواسطة القرآن الكريم؟ وإلا من الواضح أن الإسلام قد افترق إلى ما يقارب ٧٣ فِرقة وكل فرقة تقدم الأحاديث بحسب رأيها ويعتبرون أحاديثَ غيرهم ضعيفة أو موضوعة. فمثلا للأحناف أيضا كلام في منهج البخاري ومسلم في تحقيق الأحاديث. فمَن سيحكم في هذه الحالة؟ القرآن الكريم هو الوحيد الذي ينقذ العباد المخلصين من هذه الدوامة. وبالتمسك بهذه العروة الوثقى وحدها يجتنب الطلاب الصادقون الهلاكَ.

أما سؤالك: هل هناك مَن يوافقك الرأي في هذا المذهب؟ فجوابه أن كافة الناس الذين يؤمنون بأن القرآن الكريم في الحقيقة حَكَم وهادٍ وإمام ومهيمن وفرقان وميزان كلهم معي. وإذا كنتَ تؤمن بعظمة القرآن الكريم المذكورة آنفا فأنت أيضا تشاركني الرأي. ويشاركني الرأي مَن روى عن النبي ﷺ الحديث: إنها ستكون فتنة ولا مخرج منها إلا بالقرآن. ويشاركني الرأي سيدنا عمر الفاروق الذي قال: حسبنا كتاب الله. إضافة إلى كثير من الأكابر الذين يحتاج ذكرهم إلى دفتر، فأذكر بعضهم على سبيل المثال لا الحصر.

لقد ورد في تفسير حسيني تحت الآية: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[1] ما مفاده: نُقل عن المولوي محمد بن أسلم الطوسي في كتاب: "التيسير" أنه بلغه حديث قال النبي ﷺ فيه: كل ما ترוונه عني اعرضوه على كتاب الله أولا. فإذا كان متوافقا مع القرآن الكريم فهو مني وإلا فلا. فأردت أن أوفق الحديث: "من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر" مع القرآن، وظللت أفكر في ذلك إلى ثلاثين عاما حتى وجدتُ آية: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

[1] *الروم:* ٣٢

لقد طلبتَ مني أن أسمّي واحدا من الأسلاف الذي يعتبر القرآن محكا، فقد أثبتُّ ذلك بالنص المذكور آنفا. الآن عليك أن تتخلى عن التعنت والتعصب وتقبله[1]. ومعلوم أنه ليست كل الأحاديث مدعومة بتواتر العمل، وإنما تحتل مرتبة الظن أو الشك فقط، وإن البحوث والتحقيقات في علم الحديث لا توصلها إلى مرتبة الثبوت الكامل. ففي هذه الحالة لو لم نستعِن بهذا المحك المقدس بُغية تصحيحها لكان معنى ذلك أننا لا نرضى على الإطلاق أن تبلغ تلك الأحاديث مبلغ الصحة الكاملة.

إنني أستغرب ما الذي يمنعك من اعتبار القرآن الكريم محكا ومعيارا لاختبار مثل هذه الأحاديث! هل أنت مرتاب في محاسن القرآن الكريم وميزاته التي تؤهله لِيُعَدَّ محكا ومعيارا وميزانا؟ أنت تؤكد على أن هناك إجماعا على صحة البخاري ومسلم، لذا علينا أن نسلّم بصحتهما مغمضي العينين، ولكني لا أفهم من هم هؤلاء الذين أجمعوا على ذلك؟ وكيف صار العمل به واجبا؟ إن عدد الأحناف في العالم يقارب مئة وخمسين مليونا، وهم يُنكرون هذا الإجماع. بالإضافة إلى ذلك أنتم الذين تقولون بأنه يجب قبول الحديث بشرط صحته، أما القرآن فيجب الإيمان به دون أيّ شرط. فمع إيماننا بوجوب العمل بالحديث الذي ثبتت صحته لكن كيف لنا أن نقبل بوجوب العمل بكل حديث ورد في البخاري أو مسلم دون أي شك أو شبهة؟ أيّ نصٍّ شرعي يوجب ذلك؟ ليتك أوردتَ شيئا في هذا.

لقد ورد في تفسير "فتح العزيز" تحت آية: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، ما تعريبه: "كما أن عبادة غير الله شرك وكفر محض، كذلك إن طاعة غير الله بالاستقلال أيضا كفر. ومعنى طاعة غير الله بالاستقلال هو أن

[1] *القلب يؤثر في مرآة حديدية أيضا، ولكنك لا تسمع الكلام يا أيها الظالم، فما هذه القسوة. (ترجمة بيت فارسي) (المحرر)*

يضع المرء ربقة تقليد غير الله في العنق، ويحسب طاعته واجبا عليه وإن كان أمره يخالف أمر الله تعالى".

لقد ذكر المرحوم المولوي عبد الله الغزنوي أيضا في رسالته الموجّهة إليك- وقد أعطيتَني إياها في حديقة الدوَّار في لاهور- بعض الشروط بحق القرآن الكريم حول هذا الأمر ومفادها: كان طبعي منذ البداية ميّالا إلى كلام الله العزيز، وكنتُ أدعو دائما أنِ افتحْ عليّ يا إله العالمين أبوابَ كلامك. ظلّت السنوات تمضي والمشاكل تتفاقم لدرجة حيثما ذهبتُ واجهتُ مشكلةً وضقتُ ذرعا. فأُلقي عليّ فجأة: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾[1]. بعد ذلك توجّهتُ إلى القرآن الكريم والآيات التي أُلقيتْ عليّ نتيجة التوجُّه إلى القرآن مثل: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾[2] وغيرها من أمثالها حتى رأيت يوما أن القرآن وُضع أمامي وأُلقي عليّ: هذا كتابي وهذا عبادي، فاقرؤوا كتابي على عبادي.

فالآية: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ التي نقلها المولوي المحترم وقال بأنها قد ألقيت عليه، تحكم في الأمر بكل جلاء إذ يثبت منها بكل وضوح أن على المؤمن أن يتوجه إلى القرآن الكريم أولا وقبل كل شيء. ثم إذا وجد حديثا أو قولا "من دونه"، فليعرض عنه.

ثم سألتني بل اتهمتني بأني اعتبرتُ حديث مسلم ضعيفا لأن البخاري لم يأخذ به. فأقول في الجواب إن كون الحديث موضوعا شيء وكونه ضعيفا شيء آخر. لقد أورد الإمام البخاري أحاديث ذات صلة بحديث يتناول ذكر دمشق ولكنه ترك هذا الحديث الطويل، ولا مجال للشك قط في أن الإمام البخاري لم يطلع على مضمونه، وذلك لما له من صلة خاصة بهذا الحديث

---

[1] *البقرة: ١٤٥*

[2] *الأعراف: ٤*

وأحاديث أخرى، بل يخطر بالبال تلقائيا أنه قد اعتبره ضعيفا. فهذا اجتهادي الشخصي، وكذلك أرى. لا علاقة له بكونه موضوعا. وما دام هذا البحث خارجا عن النقاش الأساسي لذا لا أريد أن أسهب فيه، ولك الخيار أن تتبنّى رأيك كما تشاء والقراء سيحكمون بأنفسهم في رأيي ورأيك، ولا يقع عليّ في ذلك أيّ اعتراض.

ثم اقتبستَ ما ورد في الصفحة ٢٢٦ من كتابي "إزالة الأوهام"، وأطنبتَ فيه الكلام بغير حق، مع أنه ليس معنى كلامي المشار إليه قط أني حكمتُ بكون حديث من أحاديث البخاري أو مسلم ضعيفا بل كل ما أهدف إليه هو الإشارة إلى تناقض، وإن لم يُرفع التناقض لما وسعنا إلا أن نعتبر أحد الحديثين موضوعا. فلا يتضمن بياني ذلك حُكما قاطعا في أن أحد هذين الحديثين موضوع بلا ريب، بل إن مذهبي منذ البداية هو أنه لو لم يتم التوفيق بين حديث والقرآن الكريم بحال من الأحوال لاعتُبر الحديث موضوعا. كذلك إذا وُجدت أحاديث تخالف أحاديث أخرى متواترة ومدعومة بتواتر العمل الذي ترافقه الكثرة والقوة كيفًا وكمًّا فستُعتبَر الأحاديث من الفئة الأولى موضوعةً. فلو اعتبرتُ حديثا مخالفا للقرآن الكريم واستطعتَ أنتَ التوفيق بينهما لتراجعت عن موقفي عند تطابقهما وإن كنتُ قد اعتبرتُه موضوعا على سبيل الافتراض. كل ما أهدف إليه هو أن يكون الحديث مطابقا للقرآن الكريم. أما لو بدا أن مضمون حديث يتضمن تواترا عمليا ينافي ظاهريا حكمًا معينا في القرآن الكريم فأستطيع أن أقبله أيضا، لأن تواتر العمل حجة قوية. فأرى من الأنسب أن تترك هذه الأمور جانبا وتتوجه إلى أمر هام وضروري وهو: ما الذي يجب علينا فعله إذا وُجد الحديث معارضا للقرآن الكريم بصراحة تامة وكان خارجا عن نطاق تواتر العمل أيضا؟ لقد وضّحتُ لك اعتقادي في ذلك مرارا أنني لا أستطيع أن أعتبر أحاديث صحيح البخاري أو مسلم ضعيفة أو موضوعة هكذا دون مبرر، بل أحسن بها الظن. أما إذا وُجد حديث يعارض القرآن الكريم و لم

يتم التوفيق بينهما بشكل من الأشكال فلن أوقن أبدا بأنه قول النبي ﷺ ما لم يفهِّمني أحد بالأدلة أنه ليس هناك من تعارض حقيقي، غير أن الأحاديث المدعومة بتواتر العمل استثناءٌ من هذه القائمة.

ثم قلتَ: "هل من أحد من علماء السلف يوافقك الرأي في اعتبار القرآن الكريم معيارا لصحة الأحاديث"؟ فقد أوردت في ذلك نصا، والآن لك الخيار سواء أقبلته أم لم تقبله.

ثم سألتني عن تعريف الإجماع. وقد بيّنتُ لك أن كلمة الإجماع تنطبق على حالة حين يشيع مشاهير الصحابة رأيهم الموحَّد ثم يطلع عليه الصحابة الآخرون ولا يخالفونه. مما لا شك فيه أن صحابيا- وهو أمير المؤمنين- أظهر رأيه المقرون بالحلف أمام النبي ﷺ أن ابن صياد هو الدجال الموعود، ولم يرفضه النبي ولا أحد من الصحابة. ثم حلف بالأمر نفسه ابن عمر وجابر، كما أبدى الرأي نفسه كثير من الصحابة الآخرين أيضا، والواضح أن هذا الأمر لم يعد خافيا على الصحابة الآخرين. هذا هو الإجماع عندي. أيّ تعريف آخر للإجماع تريد أن تعرفه مني؟ وإذا لم يكن هذا إجماعا في رأيك فعليك أن تقدم الشهادات من كِلا النوعين أيْ بقدر ما بينه الصحابة- حالفين أو شهدوا بذلك بدون حلف- أن ابن صياد ليس هو الدجال الموعود. وإن لم تستطع تقديمها لقامت عليك الحجة من كل الوجوه أنه قد عُقد الإجماع حتما. ولو حلف الصحابة على عكس ذلك لذُكرت أحلافهم لا محالة. إن سكوت النبي ﷺ على سماعه الحلف أقوى من ألف إجماع، وأكمل من شهادة الصحابة كلهم. فماذا عسى أن يسمَّى موقفك تجاه ذلك إن لم نسمِّه مماحكة عابثة!

ثم قلتَ: متى أظهر النبي ﷺ تخوفه بلسانه أن ابن صياد هو الدجال؟ أقول: لا يثبت كل شيء بالتصريح فقط بل بعضها يثبت بالإشارة أيضا. فما دام الصحابي قد قال: "لم يزل رسول الله ﷺ مشفقا أنه هو الدجال". أي ظل متخوفا- ما دام حيا بعد رؤية ابن صياد- أنه هو الدجال، وهذا ما يتبين من

قوله: "لم يزل". فهل لعاقل أن يفهم، والحال هذه، أن هذا الخوف الممتد إلى هذه المدة الطويلة كان مبنيا على الاحتمال فقط وأنه ﷺ لم يذكره بلسانه أثناء تلك المدة الطويلة؟ ما دام النبي ﷺ قد قال بنفسه بأن كل نبي أنذر أمتَه الدجالَ وأنا أُنذركموه أيضا فكيف يُعقل ألا يُظهر ﷺ على أيّ من الصحابة ذلك الخوف الكامن في قلبه على مدى تلك المدة الطويلة؟ فما دام المرء يُعَدّ قائلا لما يُفهم منه مستخدما كلمة "قال" فقط، كذلك لو أدّى ذلك المفهومَ بإشاراته وإيماءاته وأحواله لاعتُبر أيضا قائله، فما أهمية هذا الأمر حتى تعتبرني مفتريا بناء عليه؟ عليك بالخوف والخشية. فمن اتهم أخاه دونما سبب كان جديرا عند الله بأن يوجّه إليه غيرُه التهمة نفسها. والله أعلم أني موقن بشدة أنه إذا كان القول: "لم يزل" الوارد في الحديث قد جاء في محله ومنسجما مع الواقع تماما فلا يمكن أبدا أن يكون المراد منه مجرد مراقبة الظروف. فمثلا إذا قال أحد بأني أرى زيدا ينوي السفر إلى دلهي منذ عشر سنوات، فهل يُفهم من ذلك أن زيدا لم يُظهر إرادته للسفر بلسانه قط على مدى عشر سنوات؟ أما إذا كان هذا الأمر من قبيل الاحتمال فقط على سبيل الافتراض فمن المحتمل أيضا أن يكون قد قاله بلسانه، كما أن هناك احتمالا لعدم قوله ذلك، غير أن القول: "لم يزل" يزيل هذا الاحتمال. إن بقاء الإنسان إلى مدة طويلة في حالة يجب إظهارها باللسان يشكل دليلا قاطعا على أنه يكون قد قال ذلك بلسانه أيضا في وقت من الأوقات أثناء تلك المدة الطويلة.

ثم قلتَ: إن قولك بأني إذا كنت أخالف رأي ابن عربي فلماذا نقلتُه بغير حق؟ قول باطل، لأنه يخالف صراحة منطوق إفاداتي.

أقول: يتبين منطوقُ كلامك بمنتهى الصراحة من بيانك الابتدائي أنك تؤيد ابن عربي. فإذا كنت مؤيده فلماذا نقلتَ حديثا من صحيح البخاري جاء فيه أن المحدَّث أيضا مرسَل كنبيٍّ؟ ولماذا نقلتَ قول محمد بن إسماعيل أن وحي المحدَّث يُنــزَّه من تدخّل الشيطان مثل وحي النبي؟ وإذا كنت لا تقبل حديث

البخاري فهيهات لما فات، ولتعترف الآن بأنك لا ترى وحي المحدَّث منـــزَّها عن تدخّل الشيطان.

إنني أستغرب لأنك من جانبٍ تردّد اسم صحيح البخاري كثيرا وتركّز عليه بشدة، ومن جانب آخر تعملُ على عكس ما فيه. فما دمتَ تؤمن بأن جميع الأحاديث الواردة فيه صحيحة تماما فلا بد أن توافق رأي ابن عربي لأنه لو كُشف لمحدَّث أن حديثا ما موضوع وثُبِّت على ذلك بالوحي المتكرر، أفلا تعتقد بحسب منطوق البخاري أنه يجب على المحدَّث أن يعتبر ذلك الحديث موضوعا؟ وما دمتَ تعتنق هذا الاعتقاد فأيّ افتراء افتريتُه عليك؟

يا أيها المولوي المسكين، لماذا تستعمل مثل هذه الكلمات؟ ولماذا لا يرسخ في قلبك مضمون "اتقوا الله"؟ إن المفترين ملعونون وخارجون عن الدين. إن فهم الأمر بطريقة معينة بناء على الاجتهاد وإن كان خاطئا شيء، والقولُ بخلاف الواقع معلوم الحقيقة أمر آخر تماما.

(١) جوابي على ملخص أسئلتك هو أنني لا أؤمن بالصحيحين كما يؤمن الأحناف بالإمام الأعظم تقليدا محضا، بل أعتبرهما صحيحين على سبيل الظن وأقول: الغيب عند الله، ولا علم لي بهما علم اليقين. إذا وجدتُ حديثا يعارض كتاب الله فلن أعتبره قول رسول الله أبدا دون التوفيق والبتّ فيه، مع أن الحديث الصحيح هو مذهبي. وقد شرحت من قبل موقفي بالتفصيل في اعتبار القرآن معيارا، ولا حاجة إلى الإعادة.

ميرزا غلام أحمد، ٢٢-٧-١٨٩١م

البيان السادس

المولوي المحترم: من المؤسف أنك ما أجبتَ هذه المرة أيضا إجابة واضحة وقاطعة على سؤالي الأساسي[1] و لم تقل هل أحاديث الصحيحين كلها صحيحة

---

[1] لقد سمع أحد زعماء لدهيانه ردود الميرزا المحترم على أسئلتي وحكى حادثا شهده بأم عينه، فلا يخلو ذكره هنا من المتعة. قال الزعيم كان أحد الأوروبيين قائد كتيبة في الجيش وكان يعقد جلسة عامة لساعتين كل مساء يسمع أثناءها حكايات وأحداثا يومية من ضباط كتيبته. ففُقدت ذات يوم ناقة أحد الضباط. وعندما علم القائد بذلك قال في الجلسة المسائية لصاحب الناقة: عليك أن تجيبني على ثلاثة أمور تتعلق بالحادث ولا تقل شيئا ما عدا ذلك- لأن القائد كان يعرف أن الضابط ثرثار فلن يرد على المطلوب بسهولة- والأمور الثلاثة هي: في أيّ منـــزل فُقدت الناقة، وفي أي وقت وأي تاريخ؟ فبدأ الضابط بسرد حكاية تمهيدية طويلة فقال: يا سيدي، كنت قد اشتريتها بـــ ٣٥٠ روبية، وقد طُلب ٥٠٠ روبية ثمنا لها. قال القائد: لم أسألك هذا السؤال، فأجِب على ما سألتك فقط. قال الضابط: كنت قد اشتريتها من سوق مدينة "بيكانير". قال القائد مرة أخرى: هذا ليس بالرد على سؤالي، عليك أن تجيب على سؤالي فقط. قال الضابط: نعم يا سيدي سأرد على ذلك، كانت الناقة تمشي مئة فرسخ كل يوم. قال القائد مرة أخرى: يا أيها الضابط لا تكلِّف نفسك بهذه الأشياء بل أجبْ على أسئلتي فقط. ولكن الضابط لم يرد على أيّ من أسئلته الثلاثة بل بدأ يعدِّد وقائع الناقة وأحداثها حتى انتهى وقت الجلسة و لم يرد على الأسئلة الثلاثة. (أبو سعيد)

حاشية على الحاشية: *لا نريد أن نقول شيئا على حكاية المولوي التي قد تكون نتاج قريحته هو أو من صنع قائد مفترض إلا أن القارئ اللبيب سوف يحكم بنفسه في مدى مصداقية الحكاية وكونها في محلها. ونحن على يقين بأن تأسفه بغير حق لن يخلق مواسيا حقيقيا له. إنه ينال أسباب الشبع ولكنه مع ذلك يستمر في التأسف والشكوى كناكر الجميل وغير الصبور. لا ندري ما الذي يريد أن يثبت بكونه كفورا مبينا بهذه الطريقة؟ أيها المولوي المسكين، إنك تتلقى أجوبة واضحة ومسكتة بحيث إن قوتها وسطوتها قد أدّت إلى الاختلال في حواسك. وإلا يمكنك أن تفهم بالتدبر في جملة كتبتَها في بداية*

(١) أو موضوعة أو مختلَطة، أي بعضها صحيحة وبعضها موضوعة؟ مع أنك نقلتَ سؤالي في بداية المقال، وبذلك زال الشك في عدم فهمك مغزى السؤال جيدا. مع أنك قد بينتَ بصراحة تامة بأنك إذا وجدت حديثا في صحيح البخاري أو مسلم لا يتوافق مع كتاب الله فستعتبره موضوعا ولن تعتبره كلام رسول الله ﷺ. (٢) ولقد قلت في بيانك رقم ٤ بكل وضوح إن الأماكن في هذين الكتابينِ التي فيها تعارض لا تخلو من التحريف. ولكنك ما صرّحت هل في صحيح البخاري أو مسلم حديثٌ تعتبره موضوعا بشهادة هذا المبدأ. والأغرب من ذلك أنك اعتبرتَ بعض الأحاديث من الصحيحينِ موضوعة في المقتبسات من "إزالة الأوهام" التي نُقلت في بياني رقم ٧. ولكنك ترفض ذلك في بيانك رقم ٨ وتقول بأن كلّ ما قلتَه هناك فقد قلتَه مشروطا بشرط، بمعنى أنك ستعتبر تلك الأحاديث موضوعة بشرط تعارضها وعدم موافقتها ومطابقتها، وأن ذلك ليس قرارك القاطع. ومع أنك لم تضع هذا الشرط في تلك الأماكن بل أثبتَّ التعارض بين تلك الأحاديث بكل قوة وشدة ثم اعتبرتَها موضوعة. إن السبب وراء تحاشيك الرد على سؤالي بوضوح وإنكارك تصريحاتك الواردة في "إزالة الأوهام" المذكورة في البيان رقم ٧ يعود إلى أنك تواجه مشكلة لدى تبنِّيك كِلا الشقَّين للجواب على هذا السؤال، ولا تستطيع أن تختار أيًّا منهما بالقطع واليقين. فلو تبنَّيتَ جوابا أن جميع تلك الأحاديث صحيحة لواجهتَ مشكلة عويصة، لأن أحاديث صحيح البخاري ومسلم تعارض بكل صراحة عقائدك المستحدَثة والجديدة. وبقبولك تلك الأحاديث لا تثبت ولا تبقى لعقيدة من عقائدك الجديدة قائمة. لذلك قد سلكتَ مسلكا أن قبول صحة أحاديث الصحيحينِ دون النظر فيها عمًى وتقليد بلا دليل. أما إذا

مقالك بأن الميرزا المحترم قد ردّ عليك بالجواب الصواب. وقد قلت في جملتك المشار إليها: "مع أنك بيّنتَ بصراحة تامة.... إلخ. (المحرر)

تبنَّيتَ أن جميع الأحاديث في الصحيحين موضوعة أو بعضها صحيحة وبعضها موضوعة فسوف يصدر المسلمون وخاصة أهل الحديث- الذين وقع بعض من عامتهم في شراكك- الفتوى بإلحادك أو كفرك أو فسقك أو بدعتك. لهذا[١] السبب لا ترد على سؤالي ردًّا صريحا بل تقول كشرط: "لو لم أجد أحاديث البخاري ومسلم مطابقةً للقرآن الكريم لاعتبرتُها موضوعة، غير أنني أحسن الظن بالبخاري ومسلم ولا أرى ضروريا أن أعتبر أحاديثهما موضوعة دون مبرر أي قبل الأوان ودون ضرورة. وإذا عَنَّت الحاجة أيْ لم يتم التوفيق بينها وبين القرآن الكريم لاعتبرتُها موضوعة."

مع أنه يحق لي أن أطلب منك الجواب على هذا السؤال مع وجود جملتك الشرطية هذه، ولكن قد انقطع أملي الآن بأنك سترد عليه. ولقد علمتُ أنه لو طلبتُ منك ذلك لأعدتَ في ٢٦ صفحة أو ضعفها أي في ٥٢ صفحة الأمور التافهة والسخيفة نفسها التي رقمتَها مرتين بل ثلاث مرات. وستستفيد من ذلك أن مريديك من الحاضرين في المجلس سيقولون- كما هم قائلون فعلا[٢]:

---

[1] *إن سرعة فهم المولوي لجديرة بالانتباه، فبحسب رأيه ما اختار الميرزا المحترم الشق الثاني للجواب ظنا منه أن المسلمين وخاصة أهل الحديث في هذه الحالة سيصدرون ضده فتاوى التكفير. ولكن من الغريب حقا أن حضرته، مع ذلك، لم يسلم من لسان المولوي ناري الطبع. ما كان من الممكن أن يخطر ببال سائر أهل الحديث على اختيار الميرزا المحترم الشق الثاني للجواب، قد أصدر المولوي فتاواه ضد المسيح الموعود عليه السلام سلفا واضعا في الحسبان كأن هذا قد حدث. وبذلك وضع عن ظهر أهل الحديث وزرَ فرضِ كفايةٍ، يا سبحان الله. يقول مثل فارسي ما مفاده: لو أتممت أنت هذه المهمة فماذا بقي للآخرين؟ (المحرر)*

[2] *الله الله، لم يعد لبغض المولوي وعناده حدود إذ يستشيط غضبا وعنادا لأتفه الأمور. فيا أيها القراء الكرام! نحن نكشف هذا السر فاصغوا له واعدلوا. حين ألقى سيدنا الميرزا المحترم البيان رقم ٥ تصاعدت من المستمعين أصوات "سبحان الله، سبحان الله" عفويا لأن كلام العارف بالله والملهَم والمؤيَّد منه تعالى يملك تأثيرا طبيعيا. وكان يبدو من ملامح*

"سبحان الله"- ما أسهب مقالات مسيحنا المقدس! وكم من أوراق يملؤها!! ينقل عشرات الآيات القرآنية!! هذه هي الفائدة الوحيدة التي ترجوها من وراء هذه العبارات. ولكن هذا يضيِّع وقتي، إذ لديّ أشغال هامة أخرى كثيرة غير هذه المناظرة. لذا لن أطلب منك جوابا على هذا السؤال الآن بل سأكتفي بالكشف للمستمعين والحضور نتائج عباراتك الطويلة التي لِكشفها ظللتُ أنقد إجابتك إلى الآن. ولو لم أهدف إلى ذلك- وقد رددتُ على بيانك رقم ٣ أنك ذكرتَ شرطا لقبول الحديث دون أن تذكر هل هذا الشرط متحقق في أحاديث الصحيحينِ أم لا؟- لأكرهتك بناء عليه على أن ترد هل تلك الأحاديث صحيحة أم لا؟ ولاقتصرتُ على ذلك ولما سمعتُ منك شيئا آخر، لأن كلّ من لديه أدنى إلمام بفن المناظرة يفهم جيدا أن كلَّ من يريد أن يُكره مناظِره أو مخاطَبه على قبول مبدأ يقدم مبدأ أولا ثم يسأله هل يقبله أم لا؟ ولا يتحتّم على خصمه إلا أن يقبله أو يرفضه، ولا يجب عليه أن يبيّن السبب وراء قبول المبدأ أو عدم القبول. وهذا يحدث حين يدّعي خصمه، صاحب التمهيد، بما يخالف التسليم به أو عدمه، ويقدم أدلة على أصوله الممهَّدَة.

لم تبيّن بصورة قاطعة قبولك أو عدم القبول بمبادئي، ولكن استعددتَ لإثبات ما يخالفها. وذلك أيضا بالخوض في أمور عابثة لا تتعلق بالسؤال الأساسي قط. ففي هذه الحالة ما كان واجبا عليّ أن أرد على أيّ شيء من كلامك أو أطرح سؤالا. ولكنني ظللتُ أُظهر تحفظاتي وأطرح أسئلتي لهدف وحيد هو أن تتبين من كلامك نتائج وددتُ كشفها لعامة المسلمين. فلهذا

وجوه الحضور أن حالة من الوجد والرقة مستولية عليهم نتيجة هذا التأثير الطيب. وقد شقّ المشهد على هذا المولوي المتنسّك. إن القول بأن الحضور كانوا جماعة من مريديه أمر سهل، ولكن ذلك لا يحط من عظمة وضعها الله تعالى في مقالاته ولا يقلل من شأنها. المقالات ما زالت موجودة، والناس سوف يحكمون في الموضوع. (المحرر)

الغرض أنقد الآن بالتفصيل عباراتك السابقة والحالية كما وعدتُ من قبل في مقالاتي. إن هذا النقد موجّه بوجه خاص إلى بيانك رقم ٥، ولكنه يتضمن جوابا على عباراتك السابقة كلها، بحول الله وقوته.

قلتَ: الأحاديث قسمان، القسم الأول هو الذي ظل معمولا به ويتضمن جميع ضرورات الدين والعبادات والمعاملات وأحكام الشرع، فهذا القسم منها صحيح بلا شك، ولكن صحته تعتمد على تواتر عمل الأمة وليس على سندها. والقسم الثاني يتضمن الأحاديث التي لم تحظ بتواتر العمل، فإن هذا القسم ليس صحيحا على وجه اليقين، لأن مدار صحتها على السند فقط. وإن السند لا يكفي لإثبات صحة الرواية والقناعة التامة. غير أنه لو ثبت توافق هذا القسم مع القرآن الكريم لاعتُبر صحيحا على وجه اليقين.

يتبين من هذا الكلام- وهذا ما أريد إثباته هنا- أنك تجهل تماما علم الحديث روايةً ودرايةً، وكذلك تجهل المسائل الإسلامية.

إنك لا تدري ما المراد من المعلوم من الدين بالضرورة في مصطلح علماء الإسلام، وما حقيقة تواتر العمل، وما علاقته مع جميع الأحاديث المتعلقة بالمعاملات والأحكام، وما هي أصول تصحيح الرواية عند المسلمين.

فأريد أن أُطلعك على كل ذلك، وكذلك المستمعين غير الملمين، وأقول إن كلَّ ما قلتَه مبني على عدم الإلمام بالأمور وليس جوابا على سؤالي.

فليكن معلوما أن المراد من المعلوم من الدين بالضرورة هي الأمور التي تُعرف من الدين بالضرورة أي بالبداهة دون تفكير، وليست بالتي يحتاج إليها الدين. وإذا كان المراد من الضرورة هو الأمور المتعلقة بالحاجة فلا يُستثنَى منها أيّ حديث من أحاديث النبي ﷺ لأن كلّ ما قاله ﷺ في الدين يتعلق بضرورة دينية. ففي هذه الحالة فإن القسم الثاني من الأحاديث التي لا تعتبرها صحيحة على وجه اليقين تُصنَّف تحت المعلوم من الدين بالضرورة.

ولو قلتَ بأن قصدي من المعلوم من الدين بالضرورة هو كما بيَّنته أنت لكان ضمُّ جميع أحكام المعاملات والعقود إلى المعلوم من الدين بالضرورة خطأ.

إن الأحكام المتعلقة بالمعاملات بل العبادات كلها ليست مما يثبت من الدين بداهةً بل المراد من عمل الأمة بالتواتر بأمر أو حكمٍ هو أن يعمل به عامة الناس. يمكن أن نعُد مثال ذلك – من أحكام الشرع– الأمور المتفق عليها فقط التي ظل المسلمون جميعا عاملين بها على سبيل الاشتراك، مثل الصلاة أو الحج أو الصوم فهي أركان متفق عليها، دون التقيد بالتفاصيل؛ بمعنى أنه هل يجب رفع اليدين في الصلاة أم لا، أو هل تُربط اليدان على الصدر أو تحت السُّرّة أم ترسلان، وهلم جرا. لو تمت مراعاة هذه القيود والخصوصيات لكان ادّعاء تواتر العمل بها خطأ. ولا يسع فريقا أن يدّعي أن مسلكنا ثابت بعمل عامة المسلمين المتواتر والعام. لو كان تواتر العمل بكل هذه الأمور عاما لما ظهر فيها أيّ اختلاف، الأمر الذي يشكل دليلا على عدم صحة الحديث وكونه موضوعًا عندك. لذا فإن قولك بأن قسم الأحاديث المتعلق بالعبادات والمعاملات ثابت بتواتر العمل مبني على قصور الفهم فقط.

أما إذا كنت تقصد أن المراد من تواتر العمل هو عمل فِرق معينة أو مدن معينة أو أناس، وتراه دليلا قاطعا على صحة الحديث فستواجه مشكلة عويصة، لأن هذا العمل المتواتر يختلف في كل قوم وفي كل مدينة وفي كل فرِقة. إذا كان ذلك مدعاة لليقين بصحتها فلا بد أن تكون جميع الأحاديث المختلف فيها التي عُمل بها كما ذُكر آنفا يقينيةً وصحيحةً. وهذا لا يخالف تماما مذهبك فقط بل يعارض الحقَّ والموضوع قيد البحث أيضا. ليست أصول تصحيح الرواية عند المحققين المسلمين كما تراه أنت، أي توافُق الحديثِ مع القرآن أو عمل الأمة به بالتواتر، بل الأصول هي شروط الصحة التي مدارها على أربعة أمور وهي: العدل، الضبط، عدم الشذوذ وعدم العلة. لقد أدخلتَ فيها شرطا آخر أي سلامة فهم الراوي فهذا أيضا يدل على قصور فهمك فنونَ علم الحديث. إن

فهم المعنى ليس شرطا لرواية كل حديث بل هو شرط بوجه خاص لرواية حديث يحتوي على حكاية بالمعنى. أما الحديث الذي ينقله الرواي بالكلمات بعينها فلا يرى أحد فهمَ الراوي لمعناه شرطا لصحته. انظر كتب أصول الحديث مثل "شرح النخبة" وغيره.

قد تقول ردّا على ذلك بأن الأحاديث كلها تُروى بالمعنى، كما قال قدوتك سيد أحمد خان (الذي اعتبرتَ القرآن معيارا لإثبات صحة الحديث تقليدا له، كما سيتبين لاحقا) فسيعتبرك كافة أهل الحديث الملمّون بعلم الحديث عديمَ الفهم تماما.

لقد روى السلف الأحاديثَ بنصّها. لهذا السبب شكّ الرواة في بعض الروايات. لو كانت في الصحابة وغيرهم من الرواة الأسلاف عادة الرواية بالمعنى لما رُويت كلمتان تعطيان المعنى نفسه مثل "مؤمن" و "مسلم" بناء على الشك. وهذا البحث موجود في كتب أصول الفقه وأصول الحديث. ويمكن أن تطلع على ذلك في مؤلفاتي مثل: "إشاعة السنة" وغيرها.

إنك تعتبر شروط صحة الحديث وتحقيقها وثبوتها أمرا مشكوكا فيه، وبناء عليه لا تعتبر أصول الرواية وحدها كافية لإثبات صحة الحديث. وهذا أيضا يدل على عدم إلمامك بعلم الحديث. يا صاحبي، لقد قام المحدثون بالبحث والتحقيق في تحقيق الشروط والإثبات بما يؤدي إلى علم مقنع.

لقد بحث المحدثون في أحوال كل راوٍ، مثل مكان ولادته وزمانها، والأسفار التي قام بها من أجل نوال الحديث، وممن سمعه ومَن سمعه منه، وأيّ حديث انفرد به، أو شك فيه. ومَن اعتبر حديثه صحيحا من حيث تحقق الشروط، ومن ضعّفه.. وهلم جرا، وقد ألَّفوا مجلدات كثيرة تتناول كل هذه البحوث. وبناء عليه فإن الأحاديث التي صححها أئمة الحديث ولاسيما الإمامان الهمامان البخاري ومسلم، وقبِله عامة المسلمين أيضا يغلب الظن بصحتها. بل يرى ابن صلاح وغيره من أئمة الحديث أن الحديث الذي اتفق عليه الشيخان و لم ينقده

أحد يفيد اليقين. سواء أقبلتَ اليقين أم لم تقبله ولكن لا تستطيع أن ترفض الظن الغالب لأنك أقررت ذلك في مقالاتك.

إن الاعتراض الذي أثرتَه مستدلا بآية: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[1] أيضا مبني على عدم علمك بأصول الدين. يا صاحبي، إن "الظن الغالب" جدير بالاعتبار في الأمور العملية، أما الآية المذكورة والآيات القرآنية الأخرى التي مُنع فيها عن اتباع الظن فقد أُريدَ بها الظن في العقائد. ألا تعلم و لم تسمع من عالم بأنه لو نسي المصلي في الصلاة وشكّ إذا كان قد صلّى ركعة واحدة أو ركعتين فليتحرّ وليعمل بحسب الظن الغالب. أو إذا ارتاب في نقض وضوئه فليعمل بحسب الظن الغالب. لهذا السبب يتفق علماء الإسلام جميعا سواء أكانوا أحنافا أو شوافع أو أهل الحديث أو الفقهاء على أنه يجب العمل بالخبر الواحد إذا كان صحيحا، مع أن الخبر الواحد يوجب الظن عند الجميع ولا يفيد اليقين. لذا اتفق علماء الإسلام بمن فيهم المقلدون والمجتهدون والفقهاء والمحدثون على أن العمل بأحاديث الصحيحين واجبٌ. وقد قال الإمام ابن صلاح أن الأحاديث التي اتفقا عليها تفيد اليقين لذا يجب الاعتقاد بمضامينها أيضا. وقال أكابر الأئمة: "لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابَي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ، لما لزمته الطلاق ولا حنثته."

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم:

"اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهم الأمة بالقبول. وكتاب البخاري أصحهما صحيحا وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة. وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث. وهذا

[1] *النجم: ٢٩*

الذي ذكرنا من ترجيح كتاب البخاري، هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث."

يقول شيخ الإسلام "الحافظ الذهبي" في تاريخ الإسلام: "أما جامع البخاري الصحيح فأجلّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله. وهو أعلى في وقتنا يعني سنة ثالث عشر بعد سبع مائة ومن ثلاثين سنة يفرحون العلماء بعلو سماعه فكيف اليوم فلو رحل شخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته."

وقال القسطلاني في شرح البخاري:

"وأما تأليفه يعني البخاري فإنها سارت مسير الشمس ودارت في الدنيا فما جحد فضلها إلا الذي يتخبطه الشيطان من المس وأجلّها وأعظمها الجامع الصحيح."

قال الشيخ الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية:

"وكتابه الصحيح يُسْتَسقى بقراءته الغمام وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام."

يقول الشاه ولي الله في "حجة الله البالغة":

"أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما وإنه كل من يهوّن أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين."

وقال صاحب "الدراسات": "وكونهما أصح كتاب في الصحيح المجرد تحت أديم السماء وأنهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز بإجماع من عليه التعويل في هذا العلم الشريف قاطبة في كل عصر، وإجماع كل فقيه مخالف وموافق."

وقال الإمام ابن الصلاح: "وهذا القسم يعني المتفق عليه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافا لقول من نفى ذلك محتجًا بأنه لا يفيد إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن. والظن قد يخطئ.

وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح، لأن الظنَّ مَن هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، لهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعة بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك."

ويقول الإمام النووي في شرح مسلم:

"قد قال إمام الحرمين لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما لزمته الطلاق ولا حنثته، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما."[1]

والأقوال بهذا الموضوع كثيرة ونقلها يتسبب في الإطالة. وإن قولك مقابل ذلك بأن مئة وخمسين مليونا من الأحناف لا يعتبرون البخاري صحيحا قول سطحي فقط. لقد ذكرتَ عدد عامة الناس من أوراق الإحصائيات، أما القول بأنهم لا يعتبرون البخاري صحيحا فلا يعتدّ به. إن العلماء الأحناف لا ينكرون صحة البخاري. فإذا كنت صادقا في ادّعائك هذا فسَمِّ لي عالما واحدا من المتقدمين أو المتأخرين عدّ أحاديث الصحيحين غير صحيحة أو موضوعة. أما

[1] *يبدو أن العجلة وشدة الغضب والغيظ لا تترك للشيخ المحترم مجالا ليتأمل في تناقضات بياناته، ويفكر أن التهمة التي يوجهها إلى خصمه تقع عليه في الحقيقة. يشكو في كل مكان أن الميرزا المحترم يسهب في الكلام دون مبرر ويطيله بنقله الآيات القرآنية الكثيرة، مع أنه بنفسه أطنب كثيرا في مدح الصحيحين ولاسيما في الثناء غير المبرر على صحيح البخاري. ولكن لماذا؟ لعله يريد أن يجد سبيلا لخداع من يوافقونه الرأي من عامة الناس، وليثيرهم أن الميرزا المحترم لا يؤمن بالبخاري. فاسمع يا أيها المولوي المحترم، لقد أطلقتَ بنفسك كلمة: "الظن الغالب" على الأحاديث التي اتفق الصحيحان على صحتها. وهذا ما يقوله الميرزا المحترم أيضا. فيقول في بيانه رقم ٦، وهو البيان الأخير: إن مذهبنا هو أننا نعتبر البخاري ومسلم صحيحينِ على سبيل "الظن الغالب." فقل الآن، هل بقي من نزاع؟ لا، بل قد حسم الأمر. (المحرر)*

قولك بأن الإمام الأعظم رحمة الله عليه ترك أحاديث البخاري بعد الاطلاع عليها فقول سطحي أيضا. لا تعلم متى عاش الإمام الأعظم ومتى أُلِّف صحيح البخاري. فيا صاحبي، إن الإمام الأعظم مات في عام ١٥٠ بعد الهجرة ودخل الفردوس، أما صحيح البخاري فقد دُوِّن بعد عام ٢٠٠ من الهجرة[١]. لو دُوِّن البخاري في زمن الإمام الأعظم لوضعه على الرأس والعين. يقول الإمام الشعراني في الصفحة ٧٢ وغيرها من "الميزان الكبرى":

"اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة ﷺ بقرينة ما رويناه آنفا عنه من ذم الرأي والتبري منه ومن تقديمه النص على القياس أنه لو عاش حتى دونت أحاديث الشريعة بعد رحيل الحفاظ في جمعها من البلاد والثغور والظَّفَر بها لأخَذ بها وترك كل قياس كان قاسه. وكان القياس قلّ في مذهبه كما قلّ في مذهب غيره بالنسبة إليه. لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين في المدائن والقرى والثغور كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى من الأئمة ضرورة لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الأئمة. فإن الحفاظ قد رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم

---

[1] *يبدو أن المولوي المحترم قد صار لشدة البُغض مصداقا لـــ "وهو عليهم عمًى". من المؤسف أن عينيه مفتوحتان ولكنه لا يرى. أين اعتبر الميرزا المحترم الإمام البخاري معاصرا للإمام الأعظم أو قال إنه عاش قبله حتى يُستنبَط منه أن جامعه كان موجودا في عصر الإمام الأعظم. نعم يمكن أن يقال بأن الأحاديث التي دُوِّنت في صحيح البخاري، كانت موجودة متفرقة في زمن الإمام الأعظم وقبله أيضا، وهذا صحيح تماما. فليسأل منصفٌ المولوي المحترَم- ونأمل أن المعنيين بالموضوع سيسألونه حتما لأن حقيقة كونه عالما بكل شيء قد افتضحت الآن وفي هذا الميدان، غير أنه كان متربعا من قبل داخل جدران بيته معتبرا نفسه مصارعا عظيما- ما الذي يفيدك في هذا التطاول؟ إذا كان البناء واهيًا أصلا فكلّ ما سيتفرع عنه سيكون باطلا وعبثًا. إلى أيّ بيان من بيانات الميرزا المحترم توجِّه هذا النقد؟ فافهم. (المحرر)*

من المدائن والقرى ودوّنوها فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضا. فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقِلّته في مذاهب غيره، انتهى."

إن ملخص هذه العبارة أن كتب الأحاديث دوّنت بعد الإمام أبي حنيفة، فلو وجدها لقبلها حتما. ويقول قبل العبارة المذكورة: "فلو أن الإمام أبا حنيفة ظفر بحديث: "مَن مسَّ فرجه فليتوضأ، لأخذ بها." ليكن معلوما أن هذا الحديث ليس في البخاري بل في كتب السنن وهي أقل منه درجة. سيتبين لك أيضا من هذا البحث أن اعتبار أهل الحديث الصحيحين واجب العمل دون التوقف والنظر فيهما ليس تقليدا دون دليل بل في ذلك اتباع للأدلة والأصول التي رُوعيت في تصحيح الحديث. إن إجماع المخالفين والموافقين الذي ينقله المخالفون والموافقون دليل ساطع على صحة تلك الأحاديث. فإذا كنت ترهب لفظ "الإجماع" فاقبلْ بدلا منه كلمات أخرى مثل: التلقي، وتداول الأمة فإنهما مرادفان لتواتر العمل والتوارث. وسلِّمْ يقينا بأن كافة فِرق أهل السنة ظلوا يعملون ويستدلون بالصحيحين.

أما سؤالك على ذلك بأنه إذا كان البخاري ومسلم مسلَّمًا بهما بين المسلمين جميعا فلماذا خالف بعض العلماءِ الأحناف وغيرهم تلك الأحاديث، ولماذا لم يختر الجميع مذهبا بحسبهما؟ فالجواب على ذلك أن هذا الخلاف مبني على الاختلاف في فهم المعاني أو في بعض أوجه الترجيح، إنك لست مطلعا على كتب أصول الإسلام وفروعه. فاقرأ يوما أو يومين كتاب "فتح القدير"، وهو كتاب موثوق به لدى المذهب الحنفي، أو "البرهان" شرح مواهب الرحمن الذي يُنظر إليه باحترام وإجلال في العرب والعجم. فسترى كيف استُدِلّ فيهما بكل أدب واحترام بأحاديث الصحيحين. هل الحديث الذي اختُلف فيه كان باعتباره ضعيفا؟ أو اختُلف في معانيه أو رُجِّحت عليه أحاديث أخرى لأسباب خارجية؟

تقول: ليس عندنا معيار أفضل من القرآن الكريم لاختبار صحة الأحاديث. مع أن المحدثين اعتبروا صحة الإسناد معيارا لصحة الحديث ولكنهم لم يعتبروه معيارا كاملا و لم يحسبوه يُغني عن القرآن الكريم. وأوردتَ تأييدا لهذا الادعاء آيات كثيرة في عبارات عديدة منها محامد القرآن العالية وفضائله السَنِيّة المسلَّم بها عند المسلمين.

يا صاحبي، ما من مسلم باحث حنفيا كان أم شافعيا، مقلدا أو غير مقلد- دع عنك المحدثين- يعتبر القرآن الكريم معيارا لتصحيح روايات الحديث، ولا يقول بأنه إذا أريدَ اختبار صحة حديث فيجب اعتباره صحيحا أو غير صحيح بناء على موافقته القرآن أو معارضته. بل يعتبرون قوانين الرواية التي قد ذكرت بعضها بالإيجاز هي المعيار للتصحيح. والسبب في ذلك لا يعود- والعياذ بالله، ثم عياذا بالله- أن القرآن ليس حَكما ومهيمنا على المسلمين، أو ليس إماما وحبلا متينا. فلا يعتنق هذا الاعتقاد أي مسلم يؤمن بالقرآن الكريم. ولو اعتقد ذلك لكان كافرا أشد الكفر وكان أخا أكبر لأبي جهل وليس أصغر منه، لأن أبا جهل لم يؤمن بالقرآن الكريم أما هذا الكافر فيؤمن به ثم لا يتبنّاه ولا يعُدّه حَكما. إن شخصا مثله لا يؤمن بالقرآن في الحقيقة وإن كان يدّعي الإيمان به في الظاهر[1]. لقد قدّمتَ بغير حق في الرد على سؤالي الآيات القرآنية التي

---

[1] *ينطبق على إيمان المولوي المحترم بالقرآن مثل بنجابي معناه: كل ما يقول المنصفون صحيح تماما وعلى رأسي وعيني ولكني لن أحيد عن موقفي قيد شعرة.*

ما الفائدة من الإيمان باللسان ما دام العمل خلاف ذلك. سبحان الله، إنه لزمن قرب القيامة، فكان ضروريا أن يأتي المسيح الموعود في هذا الزمن بالذات. يبدأ الناس ينفرون حتى من اسم القرآن. والذين كانوا يسمُّون غيرهم مشركين بكل تجاسر وفي كل خطوة، أصيبوا الآن بأنفسهم بمرض الشرك بالقرآن. كان الأجدر بهم ومن مقتضى الأدب أن يقفوا أدبا للقرآن على سماعهم بأن القرآن هو المعيار لاختبار صحة الأحاديث. ما الذي يثيره ويؤذيه حتى شّمر عن ساعده للإساءة إلى كلام الله القرآن تأييدا لكتب غير محفوظة

تشتمل على محامده العليا، وبنقلها بغير ضرورة قتلتَ وقتك ووقتنا. وفي هذا الباب هناك سببان للرجوع إلى أصول الرواية.

الأول: الأحاديث التي صحّت بحسب أصول الرواية هذه تطابق القرآن تلقائيا ولا تعارضه قطعا. القرآن إمام والأحاديث خادمة له، وتفسّر وتبيّن أوجهه، وتحكم في أوجه معاني القرآن التي تبدو متعارضة في رأي البله وقاصري الفهم ما دام الحديث الصحيح لا يعارض حديثا صحيحا آخر، بل إنّ التوفيق بينهما ممكن- وقد نقل عن إمام الأئمة ابن خزيمة: "لا أعرف أنه رُوي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادَينِ صحيحَين متضادين. فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما"- فكيف يمكن إذًا أن يعارض حديث صحيح القرآنَ؟ والذي يرى حديثا صحيحا معارضا للقرآن فهو قاصر الفهم، ولقلة فهمه يصف الحديث معارضا للقرآن الكريم. المحققون المسلمون والمحدثون والفقهاء لا يعتبرون الحديث معارضا للقرآن وبالتالي ليسوا بحاجة إلى أن يفحصوا معارضته أو موافقته على محك القرآن. لهذا السبب يثبت علماء الإسلام قاطبةً صحة الحديث من خلال قواعد صحة السند، وبعد التسليم بصحته والتفرغ من ذلك يوفِّقونه مع القرآن. وفي هذه الحالة أيضا يعتبرون القرآن إماما والأحاديث خادمة ومفسرة له وحاكمة في وجوه الاختلاف عند قاصري النظر.

دوّنتها أيدي الإنسان. يا ويلاه! وامصيبتاه!! ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ (مريم: ٩١) لم يعد هناك مجال للشكوى من عامة المقلدين الذين يقولون بأن مجرد ترجمة معاني القرآن والعمل به يؤدي إلى ضياع الإيمان. أيها المولوي، ليتك خرجت من قوقعتك واطلعت على علوم الدنيا الجديدة وأديان العالم واعتراضاتهم على الإسلام حتى تعلم أنك بسبب مبدئك بتأخير القرآن عن الأحاديث تُحدث فسادا كبيرا في الإسلام وتجعله عرضة لاعتراضات يستحيل الرد عليها. يا مسكين، إن القرآن وحده الذي به يمكننا مواجهة أديان العالم الباطلة. ندعو الله تعالى أن ينقذنا من الأصدقاء الأغبياء. (المحرر)

والسبب الثاني هو: لو كان مجرد توافق مضمون الحديث مع القرآن هو المعيار لصحته لاستلزم ذلك اعتبار الأحاديث الموضوعة صحيحة إذا كانت مضامينها صحيحة ومطابقة للقرآن الكريم، وهذا ما لا يعتقد به أيّ مسلم. أما ما قلتَ مقابل ذلك بأن القرآن يفسر بعضه بعضا ولا تفسره الأحاديثُ فهذا أيضا يدلّ على عدم إلمامك بأصول مسائل الإسلام. لقد اعتبر القرآنُ بنفسه الأحاديثَ خادمة له ومفسرة له. لقد بين الله تعالى بعض الأحكام في القرآن بحيث لا يفهمها المخاطَب بالقرآن دون أن يفصّلها صاحب الحديث ﷺ، ولا يمكن اعتبارها دستورا للعمل. فخذ الصلاة مثلا، فقد ورد عنها في القرآن: "أقيموا الصلاة" ولم يُذكر تفصيل إقامتها. ثم بيّن صاحب الحديث ﷺ (بأبي هو وأمي) بشهادة قوله وفعله كيفية أدائها، وعندها فُهم حكم القرآن وعُمل به. قد تقول: إن كيفية الصلاة معروفة وثابتة بتواتر عمل الأمة. فيُطرح على ذلك سؤال: متى بدأ تواتر العمل هذا؟ ومن بيّن كيفية تواتر العمل؟ لا بد أن تقول في جوابه: الحديثُ أو صاحب الحديث. والسؤال الثاني هو: بأية أمور عُمل بالتواتر؟ أبالأمور المتفق عليها أو المختلف فيها؟ ولو حصرتَه في الأمور المتفق عليها لتعذرَت عليك الصلاة أيضا. ولو ادّعيتَ تواتر العمل بالأمور المختلف فيها لكان الاختلاف مدعاة للتساقط، أو سيُحكَم في الاختلاف في نهاية المطاف بواسطة الأحاديث الصحيحة التي يمكن التوفيق بينها.

والآن أقدم مثالا أو مثالين لا تشك في تواتر العمل بهما. لقد حرم القرآن الكريم بعض الدواب مثل الخنــزير والمنخنقة وذكر حرمتها وحلّل ما سواها من الدواب. فاقرأ الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾[1]، والآية: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا

[1] *الأنعام: ١٤٦*

فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[1]. وسلّم بيان حرمة بعض الدواب الأخرى إلى خادمه أي الحديث أو صاحب الحديث ﷺ. وبذلك برهن على أن هناك دوابَّ أخرى محرمة مثل الحمار والسباع إضافة إلى ما ذُكر في القرآن. أين فسّر القرآن حرمة الحمار والسباع يا تُرى؟ وليس لك أن تدّعي تواتر العمل فيها، لأن الاعتقاد بحرمة الحمار والسباع وتركها ليس بعمل حتى يُدَّعى بتواتر العمل به أيضا. إن القرآن الكريم بنفسه وكّل إلى الحديث خدمة التفسير والحكم في أوجه القرآن. وقد بيّن صاحب الحديث ﷺ في كلامه أي في الحديث تولّي هذه الخدمة. لقد جاء في القرآن: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[2]. هناك آيات أخرى كثيرة في هذا الموضوع ولا أريد إطالة الكلام مثلك بذكرها كلها[3]. أي يا أيها المسلمون خذوا منه ﷺ سواء أكان قرآنا أو وحيا غير متلوّ

---

[1] *البقرة: ٣٠*

[2] *الحشر: ٨*

[3] *لا يورد المولوي المحترم الآيات خوف الإطالة ولكنه أورد أحاديث كثيرة ثم تفرّع فيها بحيث إن المبصر والمعتاد على الكلام في محله يمل من هذا الوضع. يا سبحان الله، فليضحك الضاحكون. لا أدري ماذا حدث بعقلية شيخنا؟ فليسأله سائل: ماذا تقصد من نقل كل هذه الأقوال، أليست هذه كلها أحاديث من سلسلة تواتر العمل؟ ألا تؤيد كل هذه الأقوال موقف الميرزا المحترم في تقسيم الأحاديث؟ أيها المولوي! إن مبلغ علمك لا يتجاوز نقل هذه الأقوال، ولو شُطبت الأقوال من مقالك قد لا يبقى نتاج قريحتك إلا بضعة أسطر. أرجو أن تتوقف عن عبث الكلام وتربّعْ أمام ولي الله الصادق- الذي آمنتَ به من قبل بصدق القلب- من أجل الاستفاضة والاستفادة. انظر بعين الإنصاف، ما أجمله من مقال كُتب بتعليم من الله وتفهيمه!، وليس نقلا عن كتاب زيد أو عمر، ولم يحطّ من شأنه بأقوال فلان وعلان. إن كنـــز هذا المجدد وثروته الأثيرة هي القرآن المجيد والفرقان الحميد، فمنه يستفيض ومنه يأخذ ثم يوزّعه على الآخرين، وينظر باستخفاف إلى علوم تعتز بها وأشياعك وما هي إلا نقل أقوال العلماء، ويقول ما مفاده: العلم الحقيقي هو ذلك الذي يرافقه نور الفراسة، فلا أريد علمًا مظلما من الخفافيش. (المحرر)*

أي الحديث، وما نهاكم عنه– إن لم يكن هذا النهي مذكورا في القرآن– فانتهوا عنه. ففي ضوء هذا الأمر القرآني اعتبر ابن مسعود وعيد اللعنة على الوشم المذكور في الحديث جزءا من القرآن. وقد اعترضت على ذلك امرأة اسمها أم يعقوب أن هذه اللعنة ليست مذكورة في القرآن، فقال: ما دامت مذكورة في الحديث فكأنها وردت في القرآن أيضا بحكم الآية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾. فقد ورد في صحيح مسلم:

"عن عبد الله قال لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات لخلق الله. قال فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب وكانت تقرأ القرآن فأتته فقالت ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله؟ فقال عبد الله ومالي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله ﷻ. فقالت امرأة: لقد قرأت ما بين لوحي المصحف فما وجدته. فقال لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه. قال الله ﷻ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا." وعن هذا الأمر القرآني قال صاحب الحديث ﷺ:

"وعن المقداد بن معدي كرب قال قال رسول الله ﷺ: ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه وإنما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله. ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي نابٍ من السباع ولا لُقَطَة معاهدٍ إلا أن يستغني عنها صاحبها. ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه. رواه أبو داوود."

وقد قال الطيبي في شرح المشكاة: "في هذا الحديث توبيخ وتقريع ينشأ من غضب عظيم على من ترك السنَّة، والعمل بالحديث استغناء عنها بالكتاب."

لقد أورد الدارمي أيضا هذا الحديث واستنبط منه: "السنة قاضية على كتاب الله". أي أن الحديث قاضٍ على أوجه الاختلافات في القرآن التي تخطر

ببال الناس بسبب معاني الكتاب المختلفة. كذلك نقل عن الإمام يحيى بن أبي كثير: قال "السنة قاضية على القرآن وليس القرآن بقاض على السنة". أي الحديث قاض على أوجه الاختلاف في القرآن وليس القرآن بقاض على أوجه الاختلاف في الحديث، وذلك لأن الخدمة من واجب الخادم وليس من واجب المخدوم. وقد نقل الدارمي عن حسان ﷺ: "قال: كان جبرئيل ينـــزل على النبي ﷺ بالسُنَّة كما ينـــزل عليه بالقرآن." أي كان ينـــزِّل عليه الأحاديثَ أيضا كما كان ينـــزِّل القرآنَ. ونقل عن سعيد بن جبير ﷺ: "إنه حدث يوما بحديث عن النبي ﷺ فقال رجل: في كتاب الله ما يخالف هذا. قال: ألا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعرض فيه بكتاب الله كان رسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله منك."

وقال الإمام الشعراني في "المنهج المبين": "اجتمعت الأمة على أن السنة قاضية على كتاب الله." إذن، فإن الحديث الذي قدّمته نقلا عن تفسير حسيني ليس جديرا بالثقة في ضوء أوامر القرآن وأقوال النبي ﷺ وآثار السلف. إن ذلك الحديث من اختلاق الزنادقة أي المرتدين المستترين. وإذا اعتبرنا ذلك الحديث صحيحا على افتراض المحال فإنه يكذّب ويبطل مضمونه بنفسه. فحين نعرض هذا الحديث نفسه أولا على القرآن بحسب منظوره نجده موضوعا بحكم الآية: ﴿وما آتاكم الرسول﴾ وغيرها. ولا أقول ذلك من تلقاء نفسي بل أجده في كتب الأئمة والمحدثين والفقهاء الأصوليين.

لقد جاء في كتاب "التلويح":

"وقد طعن فيه المحدثون بأن في رواية "يزيد بن ربيعة" وهو مجهول، وترك في إسناده واسطة بين الأشعث وثوبان فيكون منقطعا. وذكر يحيى بن معين أنه حديث وضعته الزنادقة."

يقول مولانا بحر العلوم في شرح مسلّم الثبوت:

"قال صاحب سفر السعادة إنه من أشد الموضوعات. قال الشيخ ابن حجر العسقلاني: قد جاء بطرق لا تخلو عن المقال. وقال بعضهم: قد وضعته الزنادقة وأيضا هو مخالف لقوله تعالى: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ فصحة هذا الحديث ليستلزم وضعه ورده فهو ضعيف مردود."

يقول ابن طاهر الحنفي صاحب "مجمع البحار: في تذكرة:

"وما أورده الأصوليون في قوله إذا روي عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه وإن خالفه ردوه. قال الخطابي: وضعته الزنادقة ويدفعه حديث إني أوتيت الكتاب وما يعدله ويروى ومثله. وكذا قال الصغاني. وهو كما قال. انتهى".

ينقل القاضي محمد بن علي الشوكاني في "الفوائد المجموعة" حديثا:

"إذا روي عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فإذا وافقه فاقبلوه وإن خالفه فردوه. قال الخطابي وضعته الزناقدة ويدفعه "أني أوتيت القرآن ومثله معه". وكذا قال الصغاني. قلت: وقد سبقهما إلى نسبته إلى الزنادقة ابن معين كما حكاه الذهبي على أن في هذا الحديث الموضوع نفسه ما يدل على رده، لأنّا إذا عرضناه على كتاب الله خالفه. ففي كتاب الله ﷻ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ ونحوه من الآيات. انتهى".

وحديث الحارث الأعور الذي قدمتَه ليس صحيحا أولا، لأن كتاب "المشكاة" الذي نقلته منه قد ورد فيه نقدٌ عليه ولم تذكره سرقةً وخيانةً، فقد جاء فيه:

"قال الترمذي: هذا حديث إسناده مجهول وفي الحارث مقال". كذلك قيل في "تقريب التهذيب" أيضا أن الحارث الأعور مجهول. وإذا أردتُ إيراد تفصيل ما جاء عن الحارث في كتب أسماء الرجال لاحتجتُ إلى دفتر كبير. إن هذا الأعور أيضا كان دجالا. ولو قبلنا حديثه جدلا فلا يعطي المعنى الذي استنبطتَه تحريفا. بل معناه أنه قد ترك الناس الأدلة الشرعية أي القرآن والحديث وخاضوا

في آرائهم، فالنجاة من هذه الفتنة ممكنة بواسطة القرآن الكريم. وقد تبين من الأحاديث وآثار السلف أن الحديث أيضا مثل القرآن. فبناء عليه يكون معنى الحديث أن النجاة من هذه الفتنة تنحصر في اتباع القرآن والحديث كليهما، وليس أن الحديث فتنة وطُلبت النجاة منها. لقد ترجمتَ كلمة "أحاديث" الواردة في هذا الحديث بـــ "الأحاديث النبوية" وخدعتَ المسلمين بشدة. ما من مسلم في الدنيا يقصد من كلمة: "أحاديث" في هذا الكلام أحاديث الرسول ﷺ. بل المراد من أحاديث هنا هو أحاديث الناس العادية بحسب معناه اللغوي، وهذا المعنى اللغوي مذكور في كثير من أحاديث النبي ﷺ منها قوله: إياك والظن، فإن الظن أكذب الحديث. وفي حديث آخر: كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع. المراد هنا هو الكلام العادي. والحديث الذي مُنع فيه من الحديث عند التبرُّز ورد فيه أيضا "يحدِّثان"، فهل المراد من "الحديث" في كل هذه المواضع هو كلام النبي ﷺ؟ كلا.

لم تتأمل عند تحريفك معنى حديث الأعور ما هو المعنى اللغوي لكلمة "الحديث"، أو خدعتَ الناس عمدا. إن قول سيدنا عمر رضي الله عنه "حسْبنا كتاب الله" الذي تمسكتَ به لا يعني الاكتفاء بكتاب الله بترك حديث مسلَّم الصحة والثبوت. بل معناه أنه حيثما لا نجد التفصيل في السنَّة النبوية الصحيحة عندها يجب أن نكتفي بالقرآن الكريم لأنه من المستحيل في هذه الحالة ألا يكون في القرآن الكريم بيانٌ كاف لذلك الأمر. لو لم يُذكر في القرآن الكريم لوُجد تفصيلُه في حديث النبي ﷺ حتما. والدليل الساطع على ذلك الذي لا يسع مسلما إنكاره هو أن عمر الفاروق قبِل طول عمره روايات من رواة أقل منه درجة ولم يكتفِ بكتاب الله مستغنيا عن تلك الروايات. وتفصيل ذلك مذكور في ملحقاتنا المنشورة في عام ١٨٧٨م، فننقل فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

(١) لقد ورد الحكم في القرآن عن وراثة البنت أنه إذا كان لأحد بنت واحدة فسترث نصف التركة. وإن أحاديث النبي ﷺ تفسر، أو قل إن شئتَ

تخصص هذا الأمر القرآني بما فيها حديث: "إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ". وبناء على ذلك لم يعط الصديق ﷺ السيدةَ فاطمة الزهراء ورثةً من تركة النبي ﷺ مع أنها طلبتها أيضا. كذلك حرَم النبيُ ﷺ من الإرث الأولادَ والبنات والورثاء الآخرين إذا قَتلوا من يرِثونه، أو إذا اختلف دين الوارث والموروث. لقد قبِل سيدنا عمر ﷺ هذه الأحاديث وعمل بها، ولم يكتف بالعمل بآية الميراث مستغنيا عن الأحاديث.

(٢) لقد ذكر القرآن الكريم النساء اللواتي حرِّم على المرء نكاحهن ثم قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾[1]. أي لقد أُحِلت لكم جميع النساء إلا اللواتي حُرِّمن عليكم في القرآن الكريم. فيقول النبي ﷺ في تفسير هذه الآية، أو قولوا إن شئتم في تخصيصه: "لا تُنكح المرأة على عمتها ولا خالتها". ولقد قبل جميع الصحابة بمن فيهم عمر ﷺ أيضا هذا الحديث ولم يكتفوا بالعمل بالقرآن مستغنين عنه ومعتبرين إياه معارضا للقرآن.

يقول فاضل القندهاري في "مغتنم الحصول": "إن الصحابة خصصوا ﴿أُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ بــــ "لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها" و﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ولا يرث القاتل ولا يتوارثان أهل الملتين ونحن معشر الأنبياء لا نرث ولا نورث."

(٣) لقد قبل عمر ﷺ حديث راوٍ أعرابي جاء فيه أن النبي ﷺ أورث امرأةً ديَةَ زوجها مع أن القرآن لا يورث المرأة ديَة زوجها لأن الدية مال الميت بعد موته، والمرأةُ لا تبقى زوجته بعد موته. فبناء عليه كان عمر يرى أن المرأة لا تستحق الورثة من ذلك المال. ولكنه حين علم بالحديث تخلى عن رأيه وقبل الحديث. كان عمر بن الخطاب يقول: الدية على العاقلة ولا ترث المرأة من دية

[1] النساء: ٢٥

زوجها شيئا حتى قال له الضحاك بن سفيان: كتب إلي رسول الله ﷺ أن ورِّثْ امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع عمر. رواه الترمذي وأبو داود.

(٤) وقبِل حديثًا عن دية الجنين برواية شخصين وشهادتهما و لم يكتف بحكم القرآن عن القصاص. "عَنْ هشَام عَنْ أَبيه أَنَّ عُمَرَ بن الخطاب نَشَدَ النَّاسَ مَنْ سَمعَ النَّبيَّ ﷺ قَضَى في السِّقْط فَقَالَ الْمُغيرَةُ أَنَا سَمعْتُهُ قَضَى فيه بغُرَّة، عَبْد أَوْ أَمَة، قَالَ ائت مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبيِّ ﷺ بمِثْلِ هَذَا" (صحيح البخاري صفحة ١٠٢٠)

وزاد أبو داود: فقال عمر بن الخطاب: الله أكبر لو لم أسمع بهذا لقضينا بغير هذا.

(٥) وقبِل حديثا عن تساوي دِيَة الأصابع كلها مع أنه كان يرى شخصيا أن الخنصر والبنصر ديتهما تسعة جِمال، وللوسطى والسبابة ١٢جملا، وللإبهام ١٥ جملا. هذا ما يقتضيه الوضع في الظاهر–نظرا إلى قوة مختلف الأصابع– بحسب العدل والإنصاف الذي أمر به القرآن الكريم. ولكنه سمع الحديث وقبله و لم يهتم بتوفيقه مع القرآن. قد جاء في البخاري في الصفحة ١٠١٨:

"عن النبي ﷺ قال هذه وهذه يعني الخنصر والإبهام سواء. وقد ورد في "فواتح الرحموت" شرح مسلَّم الثبوت: "وترك عمر رأيه في دية أصابع وكان رأيه في الخنصر والبنصر تسعا وفي الوسطى وفي المسبحة اثنا عشر وفي الإبهام خمسة عشر وكل ذلك في "التيسير". قال الشارح وكذا ذكر غيره والذي في روايته البيهقي أنه كان يرى في المسبحة اثنا عشر وفي الوسطى ثلاث عشر بخبر عمر بن حزم في كل إصبع عشر من الإبل."

هناك أمثلة كثيرة في هذا الباب، ولكننا لا نحب الإطالة مثلك. فبالنظر إلى هذه الأمثلة لن يقول أحد أيا كان– بشرط أن يكون ذا فهم وإنصاف– إن عمر أراد من قوله "حسبنا كتاب الله" بأننا لسنا بحاجة إلى أحاديث النبي بل يغنينا عنها القرآنُ. وليس المراد أيضا بأن الحديث ليس جديرا بالقبول ما لم

يشهد عليه القرآن. بل المراد هو كما بيّنتُ أنه إذا لم نجد تفصيلَ قضيةٍ ما في السنّة الصحيحة يكفينا فيها القرآن الكريم. هذا ما نفهمه بالتدبر في السبب من وراء قول الفاروق، ولكن البحث في ذلك مدعاة للإطالة لأننا نضطر إلى ذكر الخلاف بين الشيعة وأهل السنّة فيما يتعلق بهذا القول مما يؤدي إلى الخروج عن صلب الموضوع.

لقد قدمتَ دليلا على إمكانية تضعيف أحاديث الصحيحين وتوهينها أنه قد جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، وهذا أيضا يدل على قصور فهمك. إن رواة أحاديث الصحيحين برآء من تهمة الفسق، وإن عدلهم ثابت متحقق. فمن هذا المنطلق اعتُرف بصحة أحاديث هذين الكتابين باتفاق المسلمين جميعا.

يقول الإمام ابن حجر في مقدمة فتح الباري: "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مفضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما إلى ذلك من إطلاق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالإنصاف بالصحيحين، وهذا المعنى لم يحصل بغير مَن خرج عنه في الصحيحين، فهو نهاية إطباق الجمهور على تعديل مَن ذُكر فيهما. هذا إذا أخرج له في الأصول. فأما إنْ أخرج في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجاتٍ مَن أخرج له في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم. وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل للتعديل لهذا الإمام فلا يقبل إلا مُبيَّن السببِ مفتقرا بقادحٍ يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه الخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح. وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة.. يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا معتقد، وبه أقول. ولا يخرج عنه إلا لحجة ظاهرة وبيان شياف يزيد في غلبة

الظن على المعنى الذي قدمناه مِن اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين. ومن لوازم ذلك تعديل رواهما، قلتُ: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح."

وأما ما قلتَ مقابل ذلك عن إمكانية صدور الكذب وغيره من الذنوب من كل واحدٍ غير النبي فهذا دليل آخر على قلة فهمك، إذ لا تدري أن الرواية والشهادة في حكم واحد، وأن صدور الكذب فعلا يمنع قبولهما واعتبارهما وليست إمكانية صدوره. وإذا كانت إمكانية صدور الكذب مانعة في قبولها واعتبارها لما قبل الله تعالى شهادة أحد إلا النبي المعصوم، ولما ذكر عدل الشهود ولما سمح للمسلمين ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُم[1]﴾، ولما قال أيضا: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾[2]، قد قال بصراحة أن تُشهدوا النبي المعصوم في كل شيء لأن إمكانية الكذب وغيره من الذنوب- بحسب قولك- حاصلة لكل شاهد سوى النبي المعصوم. وأظن أنك أيضا لن تقول بأنه لن تُقبل شهادة أحد إلا النبي المعصوم بسبب إمكانية صدور الكذب من كل شخص سوى النبي. فكيف إذن تعُدُّ رواية الحديث غير جديرة بالاعتبار نظرا إلى إمكانية الكذب فقط؟ يبدو من أدلتك وأقاويلك هذه أنه ليس لديك أدنى إلمام بعلم الحديث، ولم تلق نظرة، ولو صدفة، على كتب الحديث. ولو قرأتَ الصفحة ٦ من صحيح مسلم، لما استدللتَ على ادّعائك بتلك الآية، لأن الآية تدل على أنه لو لم يُعرف صدق الرواة والناقلين وعدلهم الظاهري فلا تقبلوا منهم دون تحقيق، ولا تعني أنه إذا كان صدقهم وعدلهم ثابتا فلا تقبلوا منهم مع ذلك رواية بلا تحقيق جديد ظنا منكم أن صدور الكذب منهم ممكن.

---

[1] *الطلاق:* ٣

[2] *البقرة:* ٢٨٣

لقد جاء في الصفحة ٦ من صحيح مسلم: "وَاعْلَمْ وَفَّقَكَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَد عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَات وَسَقِيمِهَا وَثِقَات النَّاقِلِينَ لَهَا مِنْ الْمُتَّهَمِينَ أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِه وَالسِّتَارَةَ فِي نَاقِلِيه وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهَمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَا مِنْ هَذَا هُوَ اللَّازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ قَوْلُ اللَّه تبارك وتعالى ذكره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَة فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ الشُّهَدَاءِ﴾ وَقَالَ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِه الْآيِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِق سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُول وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْل مَرْدُودَةٌ، وَالْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَة فِي بَعْضِ الْوُجُوه فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَعْظَمِ مَعَانِيهِمَا إِذْ كَانَ خَبَرُ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ."

وقلتَ ردًّا على سؤالي: "مَن إمامك أو يوافقك الرأي في اعتبار القرآن الكريم معيارا لصحة الأحاديث"، بأن جميع فِرق المسلمين الذين يؤمنون بالقرآن الكريم ويجعلونه إماما، يوافقوني الرأي في ذلك، وخاصة يوافقني صاحب تفسير حسيني أو الشيخ محمد أسلم الطوسي الذي عرض حديث: "من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر" على القرآن بناء على ما رُوي عن النبي أن كل ما تروونه عني اعرضوه على القرآن. ثم وجده مطابقا للآية: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [1] بعد ثلاثين عاما فقبل الحديث.

لقد سبق الرد على الجزء الأول منه وهو أن اعتبار المسلمين القرآنَ إماما لا يستلزم ألا يَقبَلوا حديثًا صحيحا ما لم يعرضوه على القرآن. بل هذا الإيمان يعلّمهم أنه إذا ثبتت صحة الحديث بحسب قوانين الرواية فليقبلوه فورا ويجب

[1] *الروم:* ٣٢

أن يعتبروه جديرا بالعمل مثل القرآن، وألا يستغنوا عنه معتبرين القرآن كافيا[1].

أما الجزء الثاني حيث قلتَ: إن صاحب تفسير حسيني أو الشيخ محمد أسلم الطوسي عمل بحسب اعتقادك و لم يقبل الحديث: "من ترك الصلاة متعمدا" ما لم يجده مطابقا للآية: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، فجوابه أنك انخدعتَ من ناحيتين في بيان معنى كلامهما أو تعمّدتَ خداع المسلمين. فأولا: أنهما ما عدّا هذا الأمر مبدأ عاما مثلك أنه يجب أن تُفحص الأحاديث الصحيحة مسلّمة الصحة- بعد إثبات صحتها- وألا تُعتبر صحيحة ما لم توافق القرآن. لا يوجد في كلامهما لهذا المبدأ العام أي أثر، كما لم تنقل أنت أيضا هذا المبدأ العام من كلامهما. بل إنهما عرضا حديثا واحدا فقط: "من ترك الصلاة" على كتاب الله. وإذا كانا قد اعتبرا أحاديث أخرى أيضا صحيحة بحسب هذا الأصل فعليك أن تثبت هذا

[1] *هل للتجاسر والخبث أية حدود؟ فيا أيها المؤمنون، ويا عشاق كلام الله الرحمن، ألا تقشعر جلودكم، ألا تنخلع قلوبكم؟ أي ظلم هذا، إذ يُعتبَر القرآن غير كافٍ وغير كامل وغير جدير بالحكم؟ الكتاب الذي يدّعي جهارا أنه مهيمن كامل ويحوي جميع الحقائق والحاجات الدينية وكتاب جامع، وهو الجدير بالحكم والحكومة، انظروا إلى خبثهم أنهم يعدّونه غير كاف. فليسأل السائلون هذه الفئة المتجاسرة إذا كان القرآن بحاجة إلى تتمة أو تكملة أو ذيلٍ أو مستدرك أو ضميمة فلماذا إذن لم يتم الاهتمام الخاص والشديد والأكيد- بالإضافة إلى القرآن- في زمن صاحب الوحي ومهبط القرآن عليه الصلاة والسلام بأمره بجمع ملفوظاته وكتابتها وتدوينها؟ ولماذا لم يقل ﷺ بصراحة بأن القرآن مجمل وغير كاف (والعياذ بالله) لذا يجب أن تكتبوا الأحاديث لا محالة، وإلا سيبقى القرآن ناقصا وبلا معنىً. سبحان الله، كيف يجوز والحالة هذه، أن يُصَبّ جُلّ الاهتمام بالقرآن وحده بحيث يكون الكاتبون على أتم الاستعداد ليكتبوا الآية فور نزولها على العظام والرقّ وغيرهما وألا يكون هناك أي اهتمام بالأحاديث؟ الأسف كل الأسف أن الأمر الذي لم يدّعه ولم يتحدَّ به صاحب الحديث بنفسه لماذا يقدم عليه هؤلاء القوم؟ لقد جاء هذا الادّعاء في القرآن الكريم دون أدنى شك: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٣) أين هذا التحدي والادعاء عن الأحاديث؟ فتدبّر. (المحرر)*

الأمر بنقل النص عنهما، وإلا فالحجة قائمة عليك أنك تجعل من الحادث الجزئي قانونا عاما وتنخدع بنفسك وتؤذي المسلمين. لو أثرتَ على ذلك سؤالا أنه إذا لم يكن هذا المبدأ عاما لتصحيح الروايات عندهما فلماذا عرضا حديث: "من ترك الصلاة" على القرآن؟ فجوابه أنه قد يكون لديهما شك[1] في صحة معنى هذا الحديث ففعلا ما فعلا لرفع الشك، أو فعلا ذلك لمزيد من الاطمئنان مع التسليم بصحته وعدم الشك فيه وأرادا أن يقوّيا اعتقادهما بهذا الحديث.

وإذا قلتَ في الجواب بأن كون هذه المسألة مبدأ عاما ثابتٌ من نص الحديث نفسه، ففي هذه الحالة صار هذا مبدأ تبنّاه النبي ﷺ بنفسه. فجوابه أنه قد ثبت جيدا مما سبق أنه ليس حديث النبي ﷺ بل هو من وضع الزنادقة[2] والمنافقين المستترين لذا لا يمكن إثباته كمبدأ عام بحكم النبي ﷺ. والسبب الثاني هو أنه لا يوجد في كلام صاحب تفسير حسيني أو الشيخ محمد أسلم الطوسي تصريح أن الشيخ الطوسي ظل يعُدّه غير صحيح أو موضوعا ما لم يوفقه مع الآية: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ أو أنه لم يأخذ قرارا بصحته أو عدمها إلى ثلاثين عاما. لماذا لا يجوز القول بأنه كان موقنا بصحته ولكنه ظل يبحث عن توافقه مع

---

[1] *أرجو من القراء الكرام أن ينتبهوا جيدا إلى: "قد يكون" في كلام المولوي، لأنه قد اعترض على الميرزا المحترم بناء على "قد يكون" فقط، ولكن لا ندري كيف اعتبر الآن الكلمة نفسها في كلامه مدعاة لليقين؟ (المحرر)*

[2] *يا أيها المسلمون المساكين، ويا عباد الله المخلصين، قد سُمِيتم الزنادقة والمنافقين والكفار المستترين لسبب وحيد هو أنكم تحترمون كتاب الله وتعظمونه تعظيما لائقا به، فحين قلتم بأن الحديث الذي يخالف القرآن الكريم ليس جديرا بالاعتداد، وجعلتم القرآن معيارا لصحة الأحاديث فقد ارتكبتم ظلما عظيما! يا أيها الأحبة، إن الظالمين قد كفّروكم على هذه الجريمة، وقالوا بحقكم ما قالوا. لا، لا، بل أنتم تاج رؤوسنا لأنكم تحترمون القرآن وتحترمون حبيبنا، فتعالوا نضعكم على رأسنا وعيننا. فليقل أعداء القرآن المستترون ما يحلو لهم، ولكننا نعتبركم مسلمين صادقين. (المحرر)*

القرآن لمزيد من الاطمئنان؟ إذا كنتَ صادقا فارفع هذا الاحتمال مع الدليل واثبتْ بنقل صريح أن الشيخ الطوسي ظل يعتبر هذا الحديث غير صحيح أو موضوعا إلى ثلاثين عاما أو تردد وشكّ في صحته. وإن عدم رفع هذا الاحتمال بالأدلة وعدم إثبات ذلك بنقل صريح، ثم الاستدلال من قول الشيخ الطوسي والقول بأني قد أخبرتُ باسم شخص من الذين يوافقونني الرأي يبعث على الاستغراب فأرجو أن تترك هذا التعصب لأنه مدعاة للخجل. ثبِّت العرش ثم النقش[1]. لو أثبتَ من كلام الشيخ محمد أسلم الطوسي أن هذا العرض مبدأ عام لاختبار صحة الحديث، أو أن تردُّده إلى ثلاثين عاما كان في صحة حديث: "من ترك الصلاة" عندها يمكنك أن تعتبر إنكاري تعصبا. وإلا يجب أن تثبت صحة هذا الحديث على الأقل، وعندها لن نطلب منك أن تثبت كل هذه الأمور من الشيخ الطوسي، بل إننا- والله، ثم بالله، ثم تالله، وكفى بالله شهيدا، وكفى بالله وكيلا- سنسلِّم بهذا الحديث الذي مضمونه مبدأٌ بحد ذاته ونتراجع عن إنكارنا. وإن لم تثبت صحته أو لم تثبت الأمور المذكورة من الشيخ الطوسي بنقل كلامه الصريح، فعليك ألا تصر على أصولك المخترعة والمستحدثة[2]. ماذا يمكن أن أقول أكثر من ذلك؟

(٥) قلتَ: هل تشك في مزايا القرآن من حيث كونه محكا ومعيارا وميزانا؟ هذا خداع عجيب، إذ إن نقلك إقراري في بيانك بأني أؤمن بالقرآن إماما، ولا أعتبر الأحاديث الصحيحة متساوية مع القرآن، ثم طرحك هذا السؤال افتراء بحت أُريدَ به إيقاعُ مريديك عديمي العلم في سوء الظن بي والإظهارُ أن هذا

---

[1] *هكذا ورد في الأصل. (المترجم)*

[2] *فليكن واضحا على القراء المؤمنين والمتقين أن المولوي المحترم يعتبر مبدأ الميرزا المحترم القائل: "القرآن معيار لصحة الأحاديث" مبدأ مخترعا ومستحدثا! لا شك أنها لجريمة كبيرة ارتكبها الميرزا المحترم أنه يعتبر القرآن حَكَما عند الاختلاف! فللشيخ أن يستاء كما يشاء من هذا القول. واها لك أيها المولوي. (المحرر).*

الشخص لا يؤمن بالقرآن. لقد رددتُ على ذلك من قبل أيضا وقلتُ إن الذي لا يؤمن بالقرآن إماما وحَكما فهو كافر. وأقول مرة أخرى بأن القرآن لنا حَكَم وإمام وميزان ومعيار وقول الفصل وما إلى ذلك، ولكن على الخلافات بين الناس والنـــزاعات المبنية على الرأي. الحديث الصحيح خادم القرآن ومفسره ومثل القرآن في وجوب العمل به، ولا يخالفه ولا يعارضه ولا يختلف مسلم في قبول صحته. ففي هذه الحالة كيف يمكن أن يكون القرآن هو الحَكَم والمعيار والمحك لصحته؟ فيا خلق الله، اتقوا الله، ولا تخدعوا المسلمين. إن القرآن والحديث الصحيح شيء واحد، ويصدق بعضهما بعضا، فما معنى كون بعضهما محكا ومعيارا لبعض؟[1]

قلتَ إن كون الحديث موضوعا شيء وكونه ضعيفا شيء آخر، وقد أثبتّ أن الإمام البخاري اعتبر حديث صحيح مسلم الذي يتناول ذكر دمشق ضعيفا، وحيث إنه ترك هذه الرواية فقد علمتُ أنه ضعّفه، ولا علاقة له بأنه موضوع.

---

[1] *أرجو أن تعود إلى صوابك يا أيها المولوي المحترم، على ماذا تصرخ وتصيح؟ متى قال الميرزا المحترم بأن الحديث الصحيح يعارض القرآن. وإنما يقول بأن كل حديث صحيح يجب أن يُفحص على محك القرآن الكريم. والحديث الذي يجتاز هذا الامتحان يكون صحيحا، وسيصدّق القرآن لا محالة ويكون مضمونه متوافقا مع القرآن. فإن صراخك بهذه الطريقة لن يجديك نفعا. يقول المولوي المحترم: "كيف يمكن أن يكون القرآن معيارا وحكما على صحته؟" نقول: سيُعتبر ذلك الحديث صحيحا حين يكون متوافقا مع القرآن الكريم تماما. ولكن يجب أن تثبت صحته أولا. الأمر في غاية السهولة ولكنه يقوم باللف والدوران عبثا، وإذا تدبره المولوي فقد يفهمه. ليكن معلوما أن الحديث الذي يكون صحيحا بحسب معيار القرآن وميزانه هو الذي سيكون خادما ومفسرا له. قل لي أيها المولوي، لماذا يدفعك التعصب لهذا البحث العبثي؟ هل قيل في حق أي كتاب أو مجموعة غير القرآن أيضا: "فأتوا بسورة من مثله؟" الكلام غير المتلو الذي دار وسار بعد أن شابته أنفاس أفواه مختلفة، هل يمكن أن يكون محفوظا؟ فاترك العناد غير المبرر. (المحرر)*

لقد خدعتَ في هذا القول أولا، ثم أظهرتَ قلة علمك. أما الخداع فهو أنك تقرّ أن هناك فرقا بين الضعيف والموضوع، مع أن الحديث الذي لا يوافق القرآن موضوع عندك وليس كلام الرسول، وليس ضعيفا من أي نوع آخر. لذلك فإنك تعتبر في بياناتك مثل هذه الأحاديث موضوعة مرة، ومرة أخرى تعتبرها غير صحيحة وضعيفة، الأمر الذي يدل على أن الموضوع والضعيف شيء واحد في مصطلحك. كذلك تعتبر حديث صحيح مسلم الذي يتناول ذكر دمشق أيضا يعارض القرآن. وقد أكدتَ على وجوه تعارضه في كتابك "إزالة الأوهام" بكل قوة، فهو عندك موضوع وليس ضعيفا من نوع آخر. أما هنا فتريد أن تخدع المسلمين بإظهار معتقدك هذا.

وأما قصور علمك فهو أنك اجتهدتَ من ترك الإمام البخاري حديثَ صحيح مسلم بأنه ضعّفه، ولو اعتبره صحيحا لأورده في صحيحه حتما. ولا يقول هذا الكلامَ إلا الذي ليس لديه أدنى إلمام بعلم الحديث. فهناك أحاديث صحيحة كثيرة لم يذكرها الإمام البخاري في صحيحه وقال بأنه لم يأخذ بها خوف الإطالة[1]، فقد ورد في مقدمة صحيح البخاري: "وروي من جهات عن البخاري قال: صنفتُ كتاب الصحيح بست عشرة سنة. أخرجته من ست مائة ألف حديث وجعلته حجة بيني وبين الله. وروي عنه قال: رأيت النبي ﷺ في المنام وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه. فسألت بعض المعبرين فقال أنت تذب عنه الكذب. فهو الذي حملني على إخراج الصحيح. وروي عنه قال: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت كثيرا من الصحاح

---

[1] *أرجو من القراء الكرام أن ينتبهوا جيدا إلى ما ردّ به سيدنا الميرزا المحترم على هذه الإساءة الشنيعة إلى الإمام البخاري الهمام التي قام بها هذا الصديق الغبي. فيا شيخ، قد زعمت أن الإمام البخاري ترك جزءا كبيرا صحيحا من الدين متعمدا، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ الآية. أنقذنا الله من الأصدقاء مثله. (المحرر)*

لحال الطول."[١] ونقل عن الإمام البخاري أيضا أنه قال: "حفظتُ من الصحاح مئة ألف حديث ومن غير الصحاح مئتي ألف". مع أنه قد وردت في صحيحه أربعة آلاف حديث فقط. الأمر الذي يؤكد على أنه كان يعتبر ستة وتسعين ألف حديث آخر صحيحة لكنه لم يوردها في صحيحه. وجملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة. وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف. كذا ذكر النووي في التهذيب والحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري.

وقال الشيخ عبد الحق في مقدمة شرح المشكاة: "ونقل عن البخاري أنه قال: حفظت من الصحاح مئة ألف حديث ومن غير الصحاح مئتي ألف."

---

[1] *يا أيها المولوي المحترم، مَن سيّء الأدب ذلك الذي سيسلِّم بمنقولات لم يصدّقها الإمام البخاري مقابل تهمة شديدة ومفحمة تقع عليه- إذا قُبلت تلك العبارات أنها منقولة عنه فعلا- أنه (البخاري) ترك عمدا بسبب كسله أو خوف الإطالة فقط أكبر جزء من الدين الثابت صحته، أي كلام النبي ﷺ، الذي كان تبليغه واجبا عليه، ولكنه (الإمام البخاري) قدم عذرا واهيا أي خوف الإطالة الذي لا يستحق الانتباه مطلقا. تفكروا بتلك المشاق الهائلة والمصائب الجسيمة والأسفار الطويلة والشاقة التي تقشعر بسماع تفاصيلها قلوب الأبطال، التي تحمّلها الإمام البخاري في سبيل جمع الأحاديث. وقطع في ذلك الزمن البراري الشاقة والقاحلة التي كانت تهدد الحياة بالخطر في كل خطوة. وحين جمع عدة مئات الآلاف من الأحاديث وغربل منها مئة ألف حديث اختار منها أربعة آلاف فقط وشطب البقية أي ستة وتسعين ألف حديث دون مبرر وسبب معقول للترجيح عاملا بالمثل الفارسي القائل : اعمل حسنةً وارم بها في البحر. ينطبق على هذا الوضع مثل فارسي يقول: قال جاهل وآمن به أجهل.*

يا أيها المشايخ القساة، من علّمكم أساليب نصرة الدين هذه، إنكم تسيئون إلى الله، ورسوله المصطفى، والخدام الكرام له ﷺ، ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾. صحيح تماما أن الذين يتصدون لأهل الله يمسخ الله قلوبهم، وتصبح عقولهم مظلمة. أنقذنا يا ربّ من أن نحارب عبادك المصطفين. (المحرر)

يتبين من ذلك بجلاء أن ترْك الإمام البخاري حديثا لا يثبت أنه عدّه ضعيفا، فكيف يكون ترك الإمام البخاري حديث مسلم مدعاة لضعفه؟ كذلك لم يذكر الإمام مسلم في صحيحه أحاديث كثيرة كان يعتبرها صحيحة، حيث ورد في مقدمة شرح المشكاة: "قال مسلم: الذي أوردت في هذا الكتاب من الأحاديث صحيح ولا أقول إن ما تركت ضعيف."

وقال الإمام مسلم بنفسه في صحيحه: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، يعني في كتاب الصحيح، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه". ففكر في نفسك وقل عدلا كيف يستلزم ترك الإمام البخاري أو الإمام مسلم حديثا أنه ليس صحيحا عندهما؟ إنك تقول تخمينا وتخريصا مما يوحي بأنه ليس لديك إلمام بعلم الحديث قط. فسواء اعترفت بتهمة الخداع وعدم العلم أم لم تعترف ولكنه واضح من كلامك. ولا تنكر أنك ضعَّفتَ باجتهادك حديثا في صحيح مسلم يتناول ذكر دمشق، أكتفي هنا بهذا القدر لإظهار معتقداتك الخافية المسيئة إلى الصحيحين.

إن أهل الحديث[1] الذين وقعوا في قبضتك سيستيقنون من قولك وإقرارك هذا أنك تعتبر حديث صحيح مسلم ضعيفا، ولا يخفى على أحد الفتوى التي سيطلقونها عليك.

[1] *أيها المولوي المحترم، اترك العُجب والزهو، فإن الكبرياء رداء الله، فلن ينفعك التباهي في هذا المقام. إن علمك المزعوم قد أسقطك في غيابة الجب المظلم وبئر الكبريت. لقد ذكرتَ أكثر من مرة بتحقير أناسا مخلصين للمسيح الموعود، المجدد، المحدّث-سلمه الرحمن- فلهم الحق أن يتلوا عليك فورا: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ (البقرة: ١٤) إن قولك: "وقعوا في قبضتك" جملة مسيئة للغاية. إن أجلّة الفضلاء-مولانا رفيقي وأنيسي المولوي نور الدين، والمولوي محمد أحسن البهوبالوي، ومولانا غلام نبي الخوشابي وغيرهم الكثيرون الذين نشر المسيح الموعود عليه السلام قائمة أسمائهم في "إزالة الأوهام"-، يؤمنون به ويفدونه قلبا وروحا. إن كبار الأتقياء من عباد الله الصالحين وأصحاب الورع وخشية الله*

(٦) قلتَ بأنك لم تحكم في "إزالة الأوهام" حكما قاطعا على أحاديث صحيح البخاري ومسلم أنها موضوعة بل قلتَ واضعا شرطا بأنه لو لم يُرفع تناقضها الداخلي فلا بد من اعتبار الأحاديث من إحدى الفئتين موضوعة. ولكن هذا تحايل محض منك، إذ لم تذكر شرط التناقض في المقام الذي اعتبرت فيه تلك الأحاديث موضوعة. بل أثبتَّ أولا بكل شدة التعارض بينها ثم حكمتَ بأنها موضوعة، الأمر الذي يبرهن بجلاء أن التعارض والتناقض بينها متحقق تماما عندك، وبناء عليه إنها موضوعة عندك. صحيح أنك قد قمتَ ببعض التأويلات أيضا لتلك الأحاديث، حيث يُفهَم منها أنك تقوم بالتأويل من أجل تحقيق صحة الأحاديث المذكورة. كذلك يُفهَم من كلامك أولا بوضوح أن تلك الأحاديث ليست صحيحة حسب رأيك بل هي موضوعة، ولو اعتُبرت صحيحة افتراضًا فإنها مؤوَّلة بتأويلات عندك. وهذا المفهوم ثابت بوضوح من عباراتك المذكورة في "إزالة الأوهام" التي اقتبستُها في بياني، إذ إن اعتبارك تلك الأحاديث موضوعة دون أية شروط واضح في تلك العبارات. فإذا كنتَ تدّعي خلاف ذلك وأنت صادق في ادّعائك فعليك أن تقدّم عبارة قبلتَ فيها بصورة قطعية وواضحة أولا صحة تلك الأحاديث ثم قلتَ بعد اعترافك بصحتها كشرط إنه لو لم تُؤَوَّل لاعتُبرت موضوعة. لو أخرجتَ من كتابك عبارة

والإنابة إليه والطهارة يؤمنون به بإخلاص القلب خادما لدين الله، منهم هذا العبد الضعيف عبد الكريم أيضا الذي يعُدّه عليه السلام سيدَه ومرشده بعد الاطلاع على الكتاب والسنة على وجه البصيرة.

احذر يا أيها المولوي، فإن الاستخفاف بعباد الله يؤدي إلى عاقبة وخيمة. فاحرِق خزائن الكتب العبثية التي صارت العائق الأكبر في سبيل معرفة الحق. واحذر أن تكون من جماعة قيل عنهم: ﴿يحمل أسفارا﴾. إننا أيضا نؤمن بيوم الدين ونؤمن بأننا مسؤولون أمام الله عن أعمالنا وأفعالنا. فلا مبرر عندك حتى تنظر إلى المسلمين باستخفاف كبرا وغرورا. اتقوا الله، اتقوا الله أيها المفرطون المعتدون. (المحرر)

صريحة بهذا المعنى لبرّأتُك من تهمة أنك تعتبر أحاديث الصحيحين موضوعة. وإلا لاستيقن كل شخص أنك تعتبر أحاديث الصحيحين موضوعة. ولكنك تنكر اعتبارها موضوعة خوفا من جمهور أهل الحديث حتى لا يعدّوك منكر الأحاديث ويخرجوك من زمرة أهل السنة.

(٧) قلتَ: إن لفظ الإجماع ينطبق عندك على حالة حين ينشر مشاهير الصحابة رأيهم ولا يعارضه الآخرون مع سماعهم به. ثم قلتَ: "إن ابن عمر وجابر رضي الله عنهما اعتبرا ابن صياد دجالا وقد لا يكون هذا الأمر خافيا على الصحابة، فهذا هو الإجماع عندي، وإن لم تعتبره إجماعا فسَمِّ لي صحابيا واحدا رفض أنّ ابن صياد هو الدجال." ثم قلتَ: إن النبي ﷺ سكت حين حلف عمر رضي الله عنه على أن ابن صياد هو الدجال، وهذا أقوى من ألف إجماع. ولكنك ما أجبت على أسئلتي التالية:

(١) في أي كتاب ورد تعريف الإجماع الذي ذكرتَه؟ (٢) من يعدّ اتفاق بعض الصحابة إجماعا؟ (٣) أين شهادة النص على سكوت بقية الصحابة؟ يجب أن تنقلها ولا تكتفي بـــ "على الأغلب" و"قد يكون". ثم كررتَ أفكارك السابقة، الأمر الذي يبين بجلاء أنك لا تفهم الأسئلة العلمية، ولا تدري المسائل المتعلقة بالإجماع، أو تعرض لخداع المسلمين عمدا عن الرد على الأسئلة التي تبطل دعواك. غير أنني لن أكرر أسئلتي لأني لا أتوقع الجواب عليها[1]. وبدلا من ذلك أرد على أقوالك من عندي بما يُثبت أن ما قلتَه ناتج عن قلة علمك، وليس جوابا على أسئلتي. ففي بيانك اعتبرتَ اتفاق جماعة مكونة من ثلاثة أشخاص إجماعا، وهو خطأ محض ومبني على قلة العلم. إن علماء الإسلام

---

[1] *لقد بلغت حالة المولوي مبلغ اليأس والقنوط مُظهرا تأسفه. أيها المولوي: ﴿لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ الله﴾ و﴿لا تَيْئَسُوا مِنْ رَوْحِ الله﴾ فاصبر، فلسوف يقرأ عليك حضرته جوابا مفصَّلا يحتوي على مئة صفحة. (المحرر)*

القائلين بالإجماع يعرّفونه على أنه اتفاق جميع المجتهدين المعاصرين دون أن يخالفه أحد منهم. فقد ورد في "التوضيح":

"هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصرٍ على حكم شرعي." كذلك مصرَّحٌ في كتب الأصول أن خلاف الواحد مانع. أي إذا خالف مجتهد واحد فلن يتحقق الإجماع. وقد ورد في "مسلَّم الثبوت" وفي شرحه "فواتح الرحموت": "قيل إجماع الأكثر مع ندرة المخالف إجماع كغير ابن عباس أجمعوا ما يقول على العول وغير أبي موسى الأشعري أجمعوا على نقض النوم الوضوء وغير أبي هريرة وابن عمر أجمعوا على جواز الصوم في السفر. والمختار أنه ليس بإجماع لانتفاع الكل الذي هو مناط العصمة." وفيه أيضا:

"لا ينعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم لأنهم بعض الأمة خلافا للشيعة." وكذلك فيه: "ولا ينعقد بالخلفاء الأربعة خلافا لأحد الأئمة". لقد اعتبرتَ سكوت بقية الصحابة إجماعا، ولكن لم تُثبته بل طلبتَ مني أن أثبت خلافه إن أمكن. مع أن إثبات ذلك لم يكن واجبا عليّ. ولكني سأحسن إليك وأرفع عنك إثبات سكوت الكلِّ وأثبتَ أنا خلاف ذلك.

فليكن واضحا أن أبا سعيد الخدري لم يكن يعتبر ابن صياد دجالا موعودا وكان من الصحابة، فقد نقل عنه في صحيح مسلم: "قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ صَيَّاد إِلَى مَكَّةَ فَقَالَ لِي أَمَا قَدْ لَقِيتُ مِنْ النَّاسِ يَزْعُمُونَ أَنِّي الدَّجَّالُ أَلَسْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ إِنَّهُ لا يُولَدُ لَهُ قَالَ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَقَدْ وُلِدَ لِي أَوَلَيْسَ سَمِعْتَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ لا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ وَلَا مَكَّةَ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَقَدْ وُلِدْتُ بِالْمَدِينَة وَهَا أَنَا أُرِيدُ مَكَّةَ قَالَ ثُمَّ قَالَ لِي فِي آخِرِ قَوْلِهِ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ مَوْلِدَهُ وَمَكَانَهُ وَأَيْنَ هُوَ قَالَ فَلَبَّسَنِي."

إن كلمة "لبّسني" التي استخدمها أبو سعيد الخدري تقول بوضوح إنه لم يكن يعدّ ابن صياد دجالا موعودا مطلقا بل كان لديه "لبس" أي شبهة.

والثاني هو تميم الداري الذي رأى بأم عينه الدجال محبوسا في جزيرة. فقد جاء في صحيح مسلم: "وفي رواية فاطمة بنت قيس قالت: سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُنَادِي مُنَادِي رَسُول الله ﷺ يُنَادِي الصَّلَاةَ جَامِعَةً فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِد فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُول الله ﷺ فَكُنْتُ فِي صَفِّ النِّسَاءِ الَّذِي يَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ الله ﷺ صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمنْبَر وَهُوَ يَضْحَكُ فَقَالَ لِيَلْزَمْ كُلُّ إِنْسَان مُصَلَّاهُ ثُمَّ قَالَ أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ قَالُوا اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ إِنِّي وَالله مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَة وَلَا لِرَهْبَة وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لِأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّال حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَة بَحْرِيَّة مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا منْ لَخْمٍ وَجُذَامَ فَلَعِبَ بِهِم الْمَوْجُ شَهْرًا فِي الْبَحْر ثُمَّ رفعوا إِلَى جَزِيرَة فِي الْبَحْر حَتَّى مَغْرِب الشَّمْس فَجَلَسُوا فِي أَقْرب السَّفِينَة فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَر لَا يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ منْ دُبُره منْ كَثْرَة الشَّعَر. فَقَالُوا وَيْلَك مَا أَنْت فَقَالَتْ أَنَا الْجَسَّاسَةُ قَالُوا وَمَا الْجَسَّاسَةُ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ انْطَلِقُوا إِلَى هَذَا الرَّجُل فِي الدَّيْر فَإِنَّهُ إِلَى خَبَركُمْ بِالْأَشْوَاق قَالَ لَمَّا سَمَّتْ لَنَا رَجُلًا فَرِقْنَا منْهَا أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً قَالَ فَانْطَلَقْنَا سِرَاعًا حَتَّى دَخَلْنَا الدَّيْرَ فَإِذَا فيه أَعْظَمُ إِنْسَان رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا مَجْمُوعَةٌ يَدَاهُ إِلَى عُنُقه مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْه إِلَى كَعْبَيْه بِالْحَديد قُلْنَا وَيْلَكَ مَا أَنْتَ قَالَ قَدْ قَدَرْتُمْ عَلَى خَبَرِي فَأَخْبِرُونِي مَا أَنْتُمْ قَالُوا نَحْنُ أُنَاسٌ من الْعَرَب رَكِبْنَا فِي سَفِينَة بَحْرِيَّة فَصَادَفْنَا الْبَحْرَ حِينَ اغْتَلَمَ فَلَعِبَ بِنَا الْمَوْجُ شَهْرًا ثُمَّ أَرْفَأْنَا إِلَى جَزِيرَتكَ هَذه فَجَلَسْنَا فِي أَقْرُبهَا فَدَخَلْنَا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْنَا دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَر لَا يُدْرَى مَا قُبُلُهُ منْ دُبُره منْ كَثْرَة الشَّعَر فَقُلْنَا وَيْلَك مَا أَنْت فَقَالَتْ أَنَا الْجَسَّاسَةُ. قُلْنَا وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟ قَالَتْ اعْمدُوا إِلَى هَذَا الرَّجُل فِي الدَّيْر فَإِنَّهُ إِلَى خَبَركُمْ بِالْأَشْوَاق فَأَقْبَلْنَا إِلَيْكَ سِرَاعًا وَفَزِعْنَا منْهَا وَلَمْ نَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً فَقَالَ أَخْبِرُونِي عَنْ نَخْلِ بَيْسَانَ قُلْنَا عَنْ أَيِّ شَأْنهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قَالَ أَسْأَلُكُمْ عَنْ نَخْلهَا هَلْ يُثْمِرُ؟ قُلْنَا لَهُ نَعَمْ قَالَ أَمَا إِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ لَا تُثْمِرَ قَالَ

أَخْبِرُونِي عَنْ بُحَيْرَةِ الطَّبَرِيَّةِ قُلْنَا عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قَالَ هَلْ فِيهَا مَاءٌ؟ قَالُوا هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ قَالَ أَمَا إِنَّ مَاءَهَا يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ قَالَ أَخْبِرُونِي عَنْ عَيْنِ زُغَرَ قَالُوا عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ قَالَ هَلْ فِي الْعَيْنِ مَاءٌ وَهَلْ يَزْرَعُ أَهْلُهَا بِمَاءِ الْعَيْنِ قُلْنَا لَهُ نَعَمْ هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ وَأَهْلُهَا يَزْرَعُونَ مِنْ مَائِهَا قَالَ أَخْبِرُونِي عَنْ نَبِيِّ الْأُمِّيِّينَ مَا فَعَلَ؟ قَالُوا قَدْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَنَزَلَ يَثْرِبَ قَالَ أَقَاتَلَهُ الْعَرَبُ قُلْنَا نَعَمْ قَالَ كَيْفَ صَنَعَ بِهِمْ؟ فَأَخْبَرْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَى مَنْ يَلِيهِ مِنَ الْعَرَبِ وَأَطَاعُوهُ قَالَ لَهُمْ قَدْ كَانَ ذَلِكَ؟ قُلْنَا نَعَمْ. قَالَ أَمَا إِنَّ ذَاكَ خَيْرٌ لَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ وَإِنِّي مُخْبِرُكُمْ عَنِّي إِنِّي أَنَا الْمَسِيحُ الدَّجَّالُ وَإِنِّي أُوشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي فِي الْخُرُوجِ فَأَخْرُجَ فَأَسِيرَ فِي الْأَرْضِ فَلَا أَدَعَ قَرْيَةً إِلَّا هَبَطْتُهَا فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً غَيْرَ مَكَّةَ وَطَيْبَةَ فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السَّيْفُ صَلْتًا يَصُدُّنِي عَنْهَا وَإِنَّ عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلَائِكَةً يَحْرُسُونَهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَطَعَنَ بِمِخْصَرَتِهِ فِي الْمِنْبَرِ هَذِهِ طَيْبَةُ هَذِهِ طَيْبَةُ هَذِهِ طَيْبَةُ يَعْنِي الْمَدِينَةَ. أَلَا هَلْ كُنْتُ حَدَّثْتُكُمْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ فَإِنَّهُ أَعْجَبَنِي حَدِيثُ تَمِيمٍ أَنَّهُ وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْهُ وَعَنِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ لَا بَلْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ قَالَتْ فَحَفِظْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

يتبين من هذا الحديث بوضوح أن تميم الدراي رأى الدجال بعينه، فكيف كان ممكنا في تلك الحالة أن يعتبر ابن صياد دجالا بناء على قول ابن عمر رضي الله عنهما. لقد ذكرتَ ضعف هذا الحديث مستندا إلى كلام المرحوم نواب صدِّيق حسن خان نقلا عن صديق. وسأردّ على ذلك حين تنقل كلام المرحوم نواب صدِّيق حسن بنصه.

الفئة الثالثة هم أناس أنكروا أمام ابن عمر رضي الله عنهما أنْ يكون ابن صياد هو الدجال. فقد نُقل في الصفحة ٣٩٩ من صحيح مسلم عن ابن عمر

رضي الله عنهما: "فقلتُ لبعضهم هل تحدثون أنه هو؟ قال: لا والله. قال: قلتُ: كذبتني والله لقد أخبرني بعضكم أنه لا يموت حتى يكون أكثركم مالا وولدا فذلك هو زعم اليوم."

فهذا القول لابن عمر نص صريح على أن معاصري ابن عمر ما كانوا يعدّون ابن صياد دجالا، وكانوا يخالفونه الرأي أمامه.

ففي قول ابن عمر فقط قد ذُكر ابن صياد- الدجال الموعود- بأنه "المسيح الدجال"، ولا يوجد في قول جابر وعمر رضي الله عنهما تصريح بأنه هو الدجال الموعود بل ذكراه بكلمة: "دجال"، ويمكن أن يكون المراد من ذلك أحد الدجالين الثلاثين. وسيأتي إثبات ذلك لاحقا. وما دام الإنكار على قول ابن عمر معترفا به فأيّ تصريح تريده أكثر من ذلك على الاختلاف. إن حواريك الحكيم نور الدين اعترف بهذا الاختلاف في الرد على سؤالي رقم ٢١ وقال: هناك آراء مختلفة عن الدجال.

لقد قمتَ بما هو خطير جدا إذ ادّعيتَ بإجماع الصحابة على أن ابن صياد هو الدجال! ليتك استشرتَ حواريك أولا! أما ما ادّعيتَ بسكوت النبي ﷺ على ما قاله عمر رضي الله عنه، فجوابه: صحيح أن حلف عمر رضي الله عنه أمام النبي ﷺ على أنّ ابن صياد هو الدجال، ولكن التصريح بأن المراد منه هو ذلك الدجال الذي أنبأ النبي ﷺ بخروجه وبيّن علاماته الخاصة، والذي أنذر منه الأنبياء السابقون كلهم أقوامهم ليس صحيحا. فمن الممكن والمحتمل[1] أن يكون المراد من قول عمر أن ابن صياد أحد الدجالين الثلاثين الذين أخبر النبي ﷺ بخروجهم. ففي هذه الحالة لا يفيدك سكوته ﷺ شيئا لأن السكوت لم يكن على اعتبار ابن صياد الدجالَ الأخير، بل على اعتباره أحدا من الدجاجلة.

---

[1] **حاشية:** *إن كلمة "ممكن ومحتمل" جديرة بالانتباه هنا بوجه خاص. (المحرر)*

لقد قال الملا علي القاري في المرقاة شرح المشكاة: "قيل لعل عمر أراد بذلك أن ابن صياد من الدجالين الذين يخرجون فيدّعون النبوة ويضلون الناس ويلبسون عليهم."

لعلك تعترض على ذلك أن لام التعريف على كلمة "دجال" في قول جابر: "ابن صياد الدجال" الذي نُسب إلى عمر ﷺ أيضا، يدل على أنه أراد بذلك دجالا خاصا وليس أيّ دجال بشكل عام، وقد قال علماء المعاني والبيان: إذا كان الخبر معرّفا باللام قصر في المبتدأ. فجوابه أنه لو لم نقصد من "الدجال"، الدجالَ الأخير بل اعتبرناه أحد الدجالين الثلاثين لأمكن مع ذلك أن يشار إليه بلام التعريف. أما قضية "القصر" فجوابه أنه إذا تقدّم الخبر المعرّفُ باللام- كما في قول ابن عمر: "المسيح الدجال ابن صياد"- فيمكن "قصر" الخبر على المبتدأ بلا شك وخلاف. أما إذا تأخّر الخبر فإن قصره مختلَف فيه. وقد أنكر ذلك صاحب الكشاف في "الفائق". وكتب الفاضل عبد الحكيم السيالكوتي في هامش "المطول"، ما يلي: "قال: مالَ صاحب الكشاف إلى التفرقة بينهما حيث ذكر في "الفائق" أن قولك "الله هو الدهر" معناه أنه الجالب للحوادث لا غير الجالب. وقولك "الدهر هو الله" معناه إن الجالب للحوادث هو الله لا غيره."

فبناء على ذلك لا يثبت "القصر" من لام التعريف على "الدجال"، سواء اعتُبرت اللام للعهد أو للجنس. ومعنى قول جابر أو عمر رضي الله عنهما أن ابن صياد دجالٌ لا غيره[1]، وليس معناه أنه هو الدجال لا غيره. ولكن لفهم هذه الأمور لا بد من الإلمام بعلم البيان والأدب والمعاني. وإذا رددتَ بدليلٍ على احتمال أن عمر أراد من قوله أن ابن صياد أحد الدجاجلة الثلاثين، وأثبتَّ بكلماته الواضحة أنه أراد الدجال الأخير، فسنرد على ذلك بأن النبي ﷺ قال

[1] *انتبهوا يا أيها القراء الكرام إلى التأويلات الركيكة، ثم انتبهوا إلى ادعاء الميرزا المحترم وتحديه على ذلك. (المحرر)*

لعمر حين أراد قتل ابن صياد: إذا كان ابن صياد هو الدجال لما قدرتَ على قتله، بل سيقتله عيسى عليه السلام. فقد ورد في صحيح مسلم: "فقال عمر بن الخطاب ذرني يا رسول الله أضرب عنقه. فقال له رسول الله ﷺ: "إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله".

وقد جاء في رواية في أبي داود: "إن يكن فلستَ صاحبه إنما صاحبه عيسى بن مريم، وإن لا يكن هو فليس لك أن تقتل رجلا من أهل الذمة."

يتبين من قول رسول الله ﷺ هذا بوضوح تام أنه منع عمر من فكرة اعتباره ابن صياد هو الدجال الموعود، سواء أكان عمر قد أظهرها هذه الفكرة أو كتمها في نفسه، وبناء عليه منعه من قتله. فبوجود هذا الحديث في كتب الحديث يصبح القول إن النبي ﷺ سكت حين سمّى عمر رضي الله عنه ابنَ صياد الدجالَ الموعود أو حسِب أنه كذلك ليس إلا عمل الذي لا يفهم الأحاديث، بل لا يفهم كلام أيِّ شخص.

كذلك يتبين من هذا البيان بجلاء أن ما قلتَه في هذا الباب مبني على عدم الإلمام بعلم الحديث والفقه وعلم المعاني والبيان والأدب وغيره.

(٨) قلتَ: "إن اعتبار أحدٍ قائلَ شيء لا يتوقف على تصريحه بل يمكن ذلك بناء على بعض إشاراته أيضا إلى ذلك الأمر. وإن تخوّف النبي ﷺ إلى مدة طويلة من كون ابن صياد هو الدجال ليس مبنيا على الاحتمال فقط، بل لا بد أن يكون قد سمع الصحابي تخوفه هذا من لسانه، لذلك استخدم عبارة "لم يزل". وظل رسول الله ﷺ والأنبياء الآخرون يحذرون من الدجال. وإذا ذكر أحد استعداد شخص للسفر إلى دلهي منذ عشر سنوات فيُفهَم أنه يكون قد ذكر إرادته للسفر إلى دلهي بلسانه أيضا.

وإذا كان قد سُلِّم بهذا الاحتمال أن الصحابي فهم تخوف رسول الله ﷺ من أحواله الظاهرية، فهناك احتمال أن يكون قد سمعه من لسانه ﷺ أيضا، وإن

قوله "لم يزل" يقوّي هذا الاحتمال. وفي هذه الحالة إن اعتبارك إيايّ مفتريا في غير محله."

أقول: هذا يقوّي افتراءك السابق ويحققه أكثر من ذي قبل، ويثبت أيضا أن ما قلتَه من قبل لم تقله خطأ بل افتريتَه عمدا، وما زلتَ مصرا على ذلك، مع أننا نبّهناك إليه ولا تعترف بخطئك. لقد قال المحدثون إن الذي يُنبَّه على الخطأ في رواية حديث ثم لا يمتنع عن خطئه فيسقط عن مستوى العدل.

إن قولك بأنه يمكن اعتبار أحد قائلا بشيء بناء على إشاراته أيضا لا ينفعك إلا إذا اعتبر الصحابيُّ رسولَ الله قائلَ هذا القول كما اعتبرتَه أنتَ. ولكن الصحابي لم يقل إن رسول الله هو قائل هذا القول بل ذكر رأيه الشخصي. ففي هذه الحالة ماذا ينفعك هذا القول؟ إن عزو قول إلى النبي ﷺ لا يجوز إلا بذكر المحل والمناسبة التي قاله ﷺ فيها، فإذا قاله إشارةً فليُذكر أنه ﷺ قال إشارة، وإذا قاله صراحة فليُذكر أنه ﷺ قال صراحة. فقد قال رسول الله ﷺ: "اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم، فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار." لو درستَ كتب الأحاديث لعلمتَ أن الصحابة ما كانوا ينسبون إلى رسول الله ﷺ قولا لم يقله، ولو شكّوا في كلامه ﷺ شيئا لذكروه بكلمات تنمّ عن الشك والتردد. أما أنت فمع أنك لا تدري أن النبي ﷺ قال ذلك الكلام الذي نقلتَه- وإلى الآن ليس علمك مبنيا على يقين بل على احتمال فقط- ومع ذلك نسبتَ ذلك القول إليه ﷺ، فماذا عسى أن يكون ذلك إن لم يكن افتراء متعمدا؟

من يعتبر تخوف النبي ﷺ من أن يكون ابن صياد هو الدجال مجرد احتمال؟ بل كان الصحابة يلاحظون هذا الأمر دائما لذلك قال أحد الصحابة: "فلم يزل رسول الله ﷺ مشفقا.." إن عبارة "فلم يزل" لا تستلزم أن يقول النبي ﷺ ذلك بلسانه أيضا.

لا شك أن الأنبياء السابقين ورسول الله ﷺ قد حذّروا قومهم من الدجال الموعود، ولكن الاستنباط من ذلك أنه ﷺ أنذر أن ابن صياد هو الدجال افتراءٌ آخر عليه ﷺ. إن التحذير من الدجال ليس تحذيرا من ابن صياد، اتق الله ولا تفتر على النبي ﷺ باستمرار.

لقد خدعتَ المسلمين بضربك مَثَل سفر شخص إلى دلهي، وهو أنه إذا رأى أحد شخصا يشتري بين حين وآخر تذكرة للسفر إلى دلهي ثم يعيدها منذ عشر سنوات، وظل في هذه الحالة إلى السنة الأخيرة، فيمكن القول إنه مستعد لذلك منذ عشر سنوات وإن لم يلفظ بلفظ "استعداد" بلسانه. ولكن اسمع مني مثالا آخر. إذا كان هناك شخص يتضرع إلى الله تعالى ويدعوه في الصلوات مدة العمر ويلتزم بأحكام الشريعة ولا يغصب حقوق الله وحقوق العباد فيمكن أن يقول عنه كل شخص ويفهم – بشرط أن لا يكون مختل العقل- إنه يتقي الله، وإن لم يقل بلسانه إنه يتقي الله.

إذا وُجد احتمال آخر مقابل الاحتمال الأول فلا يصح للمدّعي أن يستدل به، بل يحق لخصمه أن يتمسك بهذا الاحتمال وينقض استدلال المدّعي من منطلق: "إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال". أنت تجهل هذا الأمر لذلك تستدل بالاحتمال مع كونك مدّعيا.

الافتراء عادتك القديمة[1]، وإضافة إلى افتراءاتك التي أثبتُّها قد نقلتَ في "إزالة الأوهام" صفحة ٢٠١ حديثا: "كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم

[1] *هل يعود تاريخها إلى الفترة التي اعتبرتَه فيها ولي الله، وملهَما، ومجددا، ومحدَّثا، ودعوتَ الله تعالى ليشاركك في أخص بركات كتابه المنقطع النظير "البراهين الأحمدية"؟ انظروا الجزء الأخير من تقريظه على البراهين الأحمدية. يا أيها المولوي إن تصرفك هذا فتور ودناءة كما يقول الشيخ سعدي (شاعر وأديب فارسي معروف) ما معناه: من الوقاحة الانحراف عن سيد قديم وإنكار نعِم طويلة الأمد نتيجة تغيّر بسيط في القلب. عليك أن تتخلّى عن هذا التعنّت يا أيها المولوي المحترم. (المحرر)*

وإمامكم منكم"، ثم افتريتَ على النبي ﷺ في السؤال والجواب الوارد فيه حين قلتَ: ما أدراكم من هو ابن مريم؟ هو إمامكم وسيكون منكم (يا أفراد أمتي). إن لم يكن ذلك افتراء متعمَّدا منك على رسول الله فأخبِرني في أيّ حديث وبأيّ أسلوب فيه ورد هذا السؤال والجواب؟

وفي الصفحة ٢١٨ من كتاب "إزالة الأوهام" ذكرتَ اختلاف العلماء في مقام نزول الدجال الموعود، وافتريتَ في ذلك على علماء الإسلام بأن بعضهم يقولون بأنه لن ينـــزل في بيت المقدس ولا في دمشق بل سينـــزل في جيش المسلمين. فإن لم تكن مفتريا في هذا القول فأخبِرني مَن قال من العلماء بأنه لن ينـــزل في بيت المقدس ولا في دمشق؟

نوقن بناء على افتراءاتك أنك لستَ صادقا في ادّعائك تلقي الإلهام قط، وكل ما نشرتَه بمجمله إنما هو افتراء.

(٩) قلتَ بالإشارة إليّ بأني أردّد اسم صحيح البخاري كثيرا، وقد نقلتَ حديث البخاري في كتابك بأن كلام المحدَّث يُعصَم من تدخّل الشيطان، وإذا كنتَ أنت أيضا تؤمن بالبخاري وتسلّم بقول ابن عربي بناء على تسليمك بهذا الحديث فأيّ افتراء افتريتُه عليك؟

ففي ذلك افتريتَ عليّ افتراء آخر وخدعتَ المسلمين. يا صاحبي، أنا أسلِّم بالبخاري، وأؤمن أيضا بالحديث الذي جاء فيه بشأن المحدَّث، ومع ذلك أعتنق اعتقادا بأن الذي يدّعي أنه محدَّث ثم يعتبر أحاديث البخاري أو مسلم موضوعة بشهادة إلهامه فهو ليس محدَّثا بل يكلِّمه الشيطان. المحدّث والملهَم الحقيقي هو ذلك الذي لا تعارض محادثته وإلهاماتُه القديمة القرآنَ والأحاديث الصحيحة. أما الذي يدّعي أنه محدَّث وملهَم ثم يقول إلى جانب ذلك بأن الملائكة أو الله تعالى ألهمه أو قال له النبي ﷺ بأن أحاديث الصحيحين موضوعة فإنني أعتبر أن الشيطان يخاطبه ويحدّثه بل أعدُّه شيطانا متجسدا. إن مَثل المحدَّث الزائف كمَثل

الذي يقول مُظهرا نفسه محدَّثا إني أُلهمت أن القرآن الكريم ليس كلام الله، وأظن أنك أيضا لن تعدَّه محدَّثا.

لهذا السبب لا يقبل ادّعاءك بالمحدَّثية المسلمون المعاصرون الذين يؤمنون بصحيح البخاري. فهل يمكن اعتبارهم منكري هذا الحديث الوارد في صحيح البخاري بسبب إنكارهم هذا؟ كلا.

اتق الله ولا تخدع المسلمين، هذا هو الجواب الوجيز على كلامك، وقد كشفَ مغالطاتك وقصور فهمك وتزويرك بجلاء.

لقد أهملتُ قصدا، خوف التطويلِ، المطالبَ الواردة في البيان الأخير وما سبقه، وجوابَها وما يترتب عليها من النتائج لأن ما قلتُه يكفي لتحقيق بُغيتي، ولا تتعلق تلك البيانات بمبتغانا الحقيقي بحيث يتعذر تحققها بدونها. بل قد ذكرتُ تلك الأمور لأنك ما رددتَ على السؤال الحقيقي، بل أعرضتَ عنه ببيان ما رددنا عليه. فلو تحاشيتَ في المستقبل في عباراتك هذا الأسلوبَ والإطالةَ وهدرَ الوقت لأوقفتُ قلمي عن هذه الأمور. ولكن لو اخترتَ الأسلوب نفسه في الجواب على بياني هذا أيضا فاعلم بأني سأعاملك بالمثل. لذا من المستحسن لك أن تغير مسلكك وترد على سؤالي بقدر السطور التي ملأها سؤالي. لا أريد في الوقت الحالي جوابا مدعوما بالأدلة بل أبغي جوابا فقط. حينما أرى حاجة إلى البحث والأدلة في مسألة معينة يمكنك أن تناقشني بالتفصيل حينذاك. إذا كنتَ موافقا على نصيحتي هذه فقل لي بإيجاز: هل أحاديث صحيح البخاري ومسلم صحيحة كلها أم موضوعة وبالتالي غير جديرة بالعمل بها، أم هي مختلطة، أي بعضها صحيحة وبعضها موضوعة؟ لو أجبتَ على هذا السؤال بحرفَين لطرحتُ أسئلة أخرى، وإذا التزمتَ الإيجاز بهذه الطريقة لانتهت المناظرة في يوم واحد بإذن الله. فكما تدين تدان.

أبو سعيد محمد حسين، ٢٦-٧-١٨٩١م

سيدنا الميرزا المحترم:

بسم الله الرحمن الرحيم   نحمده ونصلي على رسوله الكريم

أيها المولوي، أقول بأسف شديد بأن السؤال الذي رددتُ عليه مرارا تعيده بالتكرار مع أمور غير ذات صلة. يبدو لي أنك ما تأملت في مقالاتي جيدا و لم تفهم كلامي لذلك تتهمني بأمور لا أعتقد بها. لذا أرى من المناسب أن أطلعك بإيجاز مرة أخرى على عقيدتي ومذهبي عن الأحاديث.

فيا صاحبي، ليتضح عليك أني قلت في بياني الرابع والخامس بصراحة وتفصيل إن الأحاديث قسمان. قسمٌ يدخل في حماية كاملة بتواتر عمل الأمة، أيْ الأحاديث التي قوَّها سلسلة تواتر عمل الأمة الـــمُحكَمةُ والقوية التي لا ريب فيها. والقسم الثاني منها الذي لا علاقة له بتواتر عمل الأمة ولا تمت له بصلة بل قُبلتْ بالاستناد إلى الرواة واعتمادا على صدقهم. مع أنني لا أرى أحاديث الصحيحين قوية لدرجة أنْ أعتبرها صحيحة في حال معارضتها آياتِ القرآن الكريم الصريحة والبيّنة، ولكن الأحاديث التي حظيت بعمل الأمة بالتواتر لا تخضع لهذا الشرط، فقد كتبتُ بصراحة في بياني رقم ٥ بأنه لو بدا مضمون حديث من الأحاديث التي عُمل بها بالتواتر مغايرا ظاهريا لحكمٍ معين من أحكام القرآن يمكنني أن أقبله لأن الأحاديث التي عُمل بها بالتواتر حجةٌ قوية، وهي استثناء من اعتبار القرآن معيارا لصحتها. انظر بياني رقم ٥ ردا على عبارتك.

لو استعملتَ الفهم والتدبر بعد قراءة بياني رقم ٥ لما أطنبتَ في أمور سخيفة وغير ذات صلة. متى وأين أظهرتُ عقيدتي بأن السُنّة المتوارثة التي عُمل بها بالتواتر، و"الحديث" فقط كلاهما بحاجة إلى الاختبار على محك القرآن الكريم لإثبات صحتهما. بل كتبتُ في البيان المذكور بكل صراحة أن الأحاديث التي حظيت بتواتر عمل الأمة تخرج عن نقاش نحن فيه.

والآن، أكشف عليك مكررا وبصوت عال أن الأحاديث التي عملت بها الأمة بالتواتر أي السنن المتوارثة والمعمول بها بالتواتر التي كانت في عِلم العامِلين والآمِرين وظلت معمولا بها في ممارسات المسلمين الدينية على قدر مراتبها من حيث التأكيد قرنًا بعد قرن وعصرا بعد عصر ليست محل نقدي قط، ولا حاجة إلى جعل القرآن معيارا لها. وإذا أدّت إلى شيء من الإضافة إلى تعاليم القرآن فلا أنكر ذلك. مع أن مذهبي هو أن القرآن الكريم كامل في تعليمه ولم تبق حقيقة خارجه لأن الله جلّ شأنه يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[1]، ويقول أيضا: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[2]، ولكن إلى جانب ذلك أعتقد أيضا أنه ليس بوسع كل مجتهد أو شيخ أن يستخرج ويستنبط من القرآن الكريم جميع المسائل الدينية أو أن يقدر على تفسير صحيح لمجملاته بحسب مشيئة الله، بل هذه المهمة موكلة إلى الذين نُصروا بالوحي الإلهي بصورة نبوة أو ولاية عظمى. فالصراط المستقيم للذين لا يقدرون على استخراج المعارف القرآنية واستنباطها لكونهم غير ملهَمين هو أن يقبلوا دون تردد وتوقُّف التعاليم التي وصلت بواسطة السنن المتوارثة والمعمول بها دون أن يتوجَّهوا إلى استخراجها واستنباطها من القرآن. أما الذين نُوِّروا بنور وحي الولاية العظمى، ويدخلون في حزب: ﴿إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾، فقد جرت سُنَّة الله معهم بلا شك أنه ﷻ يكشف عليهم بين حين وآخر دقائق القرآن الكامنة، ويُثبت لهم أن النبيَّ ﷺ لم يُعطِ تعليما إضافيا قط، بل الأحاديث الصحيحة تتضمن تفصيلا لمجملات القرآن الكريم وإشاراته. فبعد تلقيهم هذه المعرفة ينكشف عليهم إعجاز القرآن الكريم ويتبين لهم صدق آياته البينات كما يقول الله جلّ شأنه بأنه لا يوجد شيء خارجه. مع أن علماء الظاهر أيضا يؤمنون

[1] *النحل: ٩٠*

[2] *الأنعام: ٣٩*

بهذه الآيات بشيء من الانقباض لكيلا يستلزم تكذيبها، ولكن اليقين الكامل والسكينة والطمأنينة الكاملة التي ينالها الملهَم الكامل بعد مشاهدة تطابق الأحاديث الصحيحة وموافقتها مع القرآن الكريم، وبعد الاطلاع على إحاطة القرآن التامة الحقيقية بجميع الأحاديث؛ لا ينالها علماء الظاهر بحال من الأحوال. بل بعضهم يزعمون أن القرآن الكريم ناقص وغير مكتمل، وينكرون الحقائق والمعارف غير المحدودة التي يتأسس عليها إعجاز القرآن الكامل والأبدي. ثم لا يقتصر الأمر على الإنكار فقط بل بسبب إنكارهم هذا يكذّبون جميع الآيات البيّنات التي قال الله جلّ شأنه فيها بصراحة تامة إن القرآن الكريم جامع لجميع التعاليم الدينية.

من هنا يمكن للقراء الكرام أن يدركوا أنني قد بيّنت بصراحة تامة السنن المتوارثة والمعمول بها منفصلة في بياني رقم ٤ و٥. وسيتبين من مطالعة بياني الخامس أني ما اعتبرتُ تلك السنن المتوارثة والمعمول بها على درجة واحدة من اليقين بل أعتقد بتفاوت مراتبها. وقد وردت في بياني الخامس الصفحة ٣ العبارة التالية: إن الأحاديث التي تحظى ببركة تواتر العمل بالغة مرتبة اليقين بقدر إفاضتها واستفاضتها من هذا التواتر، أيْ منها ما بلغ الدرجة الأولى من اليقين ومنها ما بلغ الدرجة الوسطى، ومنها ما بلغ الدرجة الدنيا التي تسمى الظن الغالب، ولكن كل تلك الأحاديث جديرة بالاطمئنان دون أن تُختبر على محك القرآن كونها تشمل كلتا القوتين أيْ لكونها معمولا بها بالتواتر ولصحة سندها. أما أحاديث الآحاد التي ليست من السنن المتوارثة وليست معمولا بها بالتواتر، وليست لها علاقة ملحوظة بتواتر العمل فهي دون هذه الدرجة من الصحة. والآن لكل عاقل أن يفهم بسهولة أن تلك الأحاديث إنما تحتوي على الأخبار السابقة والقصص الماضية أو المستقبلية، ولا علاقة لها بالنسخ أيضا. وقد كتبتُ بياني هذا من قبل أيضا. فلهذا السبب ما سميتُ في أيٍّ من مقالاتي الأحاديث من الفئة الثانية سننا متوارثة ومعمولا بها بل أطلقتُ عليها منذ بداية

مقالاتي كلمة: "حديث"، وقصدت من ذلك الأحداث الماضية والأخبار السابقة أو المستقبلية. والمعلوم أن الأحاديث التي تبقى خارج نطاق فرضية العمل بها كليا- بعد طرحها من قائمة السنن المتوارثة المعمول بها والأحكام المتداولة- هي الأحداث والأخبار والقصص التي تخرج من الأحاديث المعمول بها بالتواتر الأكيد. وكل قليل الفهم أيضا يستطيع أن يفهم أنني ما بدأت هذا البحث بسبب الاختلاف في الأحكام، وأؤكد للمسلمين جميعا أني لستُ على اختلاف مع المسلمين الآخرين في أيّ حُكم من الأحكام. فكما يرى جميع المسلمين العمل بأحكام القرآن الكريم البينة والأحاديث الصحيحة واجتهادات المجتهدين المسلّم بها واجبا كذلك أرى أنا أيضا. غير أنني لا أستنبط المعانيَ التي يستنبطها العلماء المعاصرون من بعض الأخبار الماضية والمستقبلية الواردة في الأحاديث، وذلك بعد الإلهام من الله الذي أجده مطابقا للقرآن الكريم تماما، لأنه في حال استنباط تلك المعاني منها تصير تلك الأحاديث معارضةً للقرآن، بل تصبح مغايرة ومتباينة مع الأحاديث الأخرى أيضا التي تعادلها من حيث صحتها. إذًا، فإن هذا البحث كله يتعلق في الحقيقة بالأخبار التي لا يقول بنسخها أحد من السلف أو الخلف. فما من عاقل يعتقد أن آيات القرآن التي تذكر موت عيسى عليه السلام قد نُسخت بالأحاديث، ولا يعتقد أن الأحاديث أقوى من آيات القرآن من حيث الصحة. فلو أنكر أحد المبدأ لما وسِعنا إلا أن نقول: قدِّموا لنا تلك الآيات فسنوفِّقها مع الأحاديث.

أرجو ألا تغضب أيها المولوي المحترم، ليتك سلكت المسلك المقصود نفسه واضعا الأمانة والصدق في الاعتبار! ألم تعلم أن الأحاديث التي ظل معمولا بها بالتواتر قد أخرجتُها من النقاش المتنازَع فيه؟ وإن كنتَ تعلم فلماذا قدمتَ حديثا يتعلق بحرمة الحمار؟ ألا يدخل تحريم الشيء أو تحليله في الأحكام؟ أو هل تخرج أحكام الأكل والشرب عمّا تواتر عليه عمل الناس؟ ثم قدمتَ حديث: "...لعنتَ الواشمات والمستوشمات" أيضا ولم تفكر أن هذه كلها أحكام ولا بد

أن يكون تواتر العمل يشهد عليها. قل صدقا وحقا، هل ضيعتَ وقتك ووقت الحضور بالخوض في هذه الأمور غير ذات الصلة أم لا؟ كان الناس ينتظرون أن يستفيدوا بسماع النقاش الحقيقي الذي أثيرت عنه ضجة في الدنيا ويسمعوا الحكم بين الحق والباطل. ولكنك خضتَ في أمور عبثية وغير ذات صلة. يمكن أن يفرح بها من ليس لديه قدرة على معرفة الغاية المتوخاة. ولكني أسمع أن العارفين بالحقيقة قد سخطوا من خطابك كثيرا، واطّلعوا أيضا على مدى قدرتك على المناظرة. على أية حال، ما دمتَ قد ألقيتَ مقالا مخادعا على الحضور في جلسة عامة لذا سوف أرد على أقوالك من مواضع مناسبة بأسلوب: "قوله: أقول" لكي يتضح على المنصفين مدى التزامك بالأمانة والصدق والتحضر ودأب المناظرة، وبالله التوفيق.

قوله: ما أجبتَ على سؤالي بوضوح وقطعية، هل الأحاديث كلها صحيحة أو كلها موضوعة أو هي مختلَطة؟

أقول: يا مسكين! لقد أجبتُ على ذلك مرارا أن القسم الثاني من الأحاديث التي تخرج عن نطاق تواتر العمل، أو قل إن شئتَ بأنها تخرج عن السنن المتوارثة والمعمول بها فهي على مرتبة الظن فقط، هذا هو مذهبي. ولما كان هذا الجزء الذي هو من نوع الأخبار السابقة أو المستقبلية ولا علاقة لها بالنسخ أيضا لذا فهي ليست جديرة بالقبول في حال تعارضها مع النصوص القرآنية البينة. فإذا عارض حديث من هذا القبيل نصَّ القرآن القطعي والبين فسيكون قابلا للتأويل أو يُعتَبر موضوعا.

قوله: هل في صحيح البخاري ومسلم حديث يمكن اعتباره موضوعا بسبب التعارض؟

أقول: لا شك أن هناك أحاديث من القسم الثاني التي فيها تعارض شديد مثل الأحاديث عن نزول ابن مريم، لأن القرآن الكريم قد أصدر قراره القاطع أن المسيح ابن مريم قد مات، كما تشهد بعض الأحاديث في الصحيحين أيضا

على هذا القرار بجلاء تام، كذلك إن جماعة من الصحابة وعلماء الأمة أيضا ظلوا يقرُّون بذلك قرنا بعد قرن، وفرقةُ الموحدين من المسيحيين واليهودُ أيضا يعتقدون بذلك. ولو لم تُؤَوَّل الأحاديث التي تعارض القرآن والأحاديث الصحيحة كما نؤوِّلها نحن لاعتُبرت موضوعة دون شك. والحق أن تلك الأحاديث بنفسها تعلن بأعلى صوتها أن كلمة ابن مريم الواردة فيها ليست محمولة على الحقيقة. ولكن يبدو أن معظم المشايخ المعاصرين- وأنت بوجه خاص- يريدون ألا يتم توفيقها مع القرآن الكريم، وإن اعتُبرت موضوعة بسبب هذا التعارض. إنك تدّعي التوفيق بينها ولكن من يهتم بادّعائك الفارغ ما لم تشرع في هذا البحث وما لم توفِّق بينها فعلا. كذلك هناك أحاديث كثيرة أخرى أيضا تتعارض إلى حد كبير. فمثلا إن حديث المعراج الوارد في صحيح البخاري صفحة ٤٥٥ برواية مالك يختلف تماما عن أحاديث أخرى وردت في البخاري نفسه. أقول على سبيل المثال فقط بأنه قد ورد في هذا الحديث أن النبي ﷺ رأى موسى في السماء السادسة، وورد في البخاري نفسه صفحة ٤٧١ برواية أبي ذر أنه ﷺ رأى إبراهيم في السماء السادسة بدلا من موسى. ثم جاء في حديث آخر ورد في البخاري في باب الصلاة، وكذلك في مسند الإمام أحمد أيضا أن المعراج كان في اليقظة، وهذا ما اتفق عليه معظم كبار الصحابة. ولكن الحديث في البخاري صفحة ٤٥٥ برواية مالك، وكذلك برواية شريك بن عبد الله يقول بمنتهى الصراحة إن ذلك الإسراء أيْ المعراج كان في حالة النوم. وهذه الأحاديث الثلاثة تذكر مكانا مختلفا لنزول جبريل. فقد جاء في حديثٍ "عند البيت" وفي حديث آخر ذُكر أن محل نزوله كان بيت النبي ﷺ. وفي حديث "شريك" وردت عبارة "قبل أن يوحى" ويُفهم منها أن المعراج كان قبل بعثة النبي ﷺ مع أن هذا الإسراء كان بعد البعثة دون أدنى شك لذلك فُرضت الصلوات. الحديث بحد ذاته أيضا يدلّ على أنه كان بعد البعثة كما يتبين من قول جبريل ردّا على بوّاب السماء: "أَبُعِثَ... نعم". ولو

قيل ردًّا لحل هذه الخلافات إن الإسراء كان أكثر من مرة لذلك رأى ﷺ موسى في السماء السادسة مرة ورأى فيها إبراهيم مرة أخرى لكان هذا التأويل ركيكا لأن الأنبياء والأولياء لا يتجاوزون مقاماتهم بعد الموت كما يتبين من القرآن الكريم.

إضافة إلى ذلك هناك فساد آخر نواجهه عند التسليم بحدوث المعراج عدة مرات، وهو أننا نضطر إلى الاعتراف، عبثا ودون مبرر، بنسخ بعض أوامر الله تعالى ذات الصبغة الدائمة وغير القابلة للتبدّل، وكذلك نضطر إلى الاعتقاد أيضا أن الله الحكيم المطلق قد ارتكب نسخا عبثيا لا مبرر له، ثم عاد متحسِّرًا إلى أمره الأول؛ لأنه إذا كان المعراج قد حدث عدة مرات- كما يقال لرفع التعارض بين الأحاديث- فلا بد من الاعتراف أن خمسين صلاة فُرضت عند المعراج الأول ثم ظل النبي ﷺ يتردد على الله تعالى وعلى موسى عليه السلام بُغية تخفيض عددها حتى نجح في تخفيضها إلى خمس. فقرّر الله تعالى أن الأمر بخمس صلوات لن يُغيَّر الآن إلى الأبد، وقد نزل القرآن أيضا آمِرا بخمس صلوات. ثم ثارت القضية نفسها عند المعراج الثاني وفرض الله تعالى خمسين صلاة مرة أخرى دون أن يراعي الأمر الوارد في القرآن الكريم من قبلُ بل نسخه! ثم تردد النبي ﷺ على الله وعلى موسى مرارا- على غرار المرة الأولى- من أجل التخفيض في الخمسين صلاة ونجح في تخفيضها إلى خمس صلوات، ووافق الله تعالى على أن تصلوا خمس صلوات إلى الأبد، وسُجل هذا الحكم غير القابل للتغير في القرآن. ولكن اشرأبّت المصيبة نفسها مرة أخرى عند المعراج الثالث وفُرضت خمسون صلاة مرة أخرى ونُسخت آيات القرآن غير القابلة للتبديل! ولكن النبي ﷺ استطاع هذه المرة أيضا تخفيض عددها من خمسين إلى خمس بعد تحمُّل معاناة كبيرة، والتردد على الله تعالى مرارا ولكن ما نزلت آية جديدة بعد الآيات التي نُسخت من قبل! هل يُعقل أن يخفض الله تعالى عدد الصلوات مرة ثم يزيدها من خمس إلى خمسين، ثم يخفضها من خمسين إلى خمس وينسخ آيات

القرآن الكريم مرارا دون أن تنـــزل آية ناسخة بحسب منطوق الآية: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[1]؟

الحق أن هذه الفكرة استهزاء بالوحي الإلهي، والذين تبنَّوها قصدوا من ورائها أن يزيلوا التعارض بأيّ شكل، ولكن زواله بمثل هذه التأويلات مستحيل تماما بل يتفاقم كمُّ الاعتراضات أكثر من ذي قبل. كذلك هناك تعارض في أحاديث عديدة أخرى أيضا.

قوله: "قلتَ: الأحاديث قسمان، القسم الأول هو الذي نُقل إلينا بتواتر العمل ويتضمن جميع ضرورات الدين والعبادات والمعاملات وأحكام الشرع. والقسم الثاني يضم أحاديث لم تحظ بتواتر العمل، فإن هذا القسم ليس صحيحا على وجه اليقين، ولكن لو لم يكن معارضا للقرآن لأمكن اعتباره صحيحا. يتبين من كلامك هذا أنك تجهل تماما علم الحديث وأصول الرواية وقوانين الدراية، وكذلك تجهل المسائل الإسلامية أيضا".

أقول: إن إثباتك هذا يثبت بحد ذاته أن لك باعا طويلا[2] في فهم الكلام أيضا إضافة إلى علم الحديث. يمكن للقراء أن يدركوا أن ما بيّنتُه في بياني رقم ٤ و٥ عبارة سهلة الفهم لإفهام عامة الناس لذا لم أهتم بمصطلحات علم الحديث، لأن المقال الذي يُقرأ في اجتماع عام يجب أن يكون على قدر فهم عامة الناس وكفاءهم قدر الإمكان وليس للتباهي والرياء بالعلم في كل كلمة مثل المشايخ. يفهم الجميع بسهولة أن الأحاديث قسمان في الحقيقة. قسم يتعلق

---

[1] *البقرة: ١٠٧*

[2] ***حاشية**: يا سيدي ومرشدي، أنا أيضا معترف بفهم المولوي الكلامَ والأدب، وتأييدا لذلك أقدم شطرا نادرا من أبياته حيث يقول ما معناه: "مَن كان نحيفا بسبب الضعف والمرض... سبحان الله! صدق من قال وهو القائل العزيز: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ (فصلت: ٦) (المحرر)*

بالأحكام والأمور ذات الصلة بتعليم الإسلام الأساسي وتواتر العمل. والقسم الثاني يتعلق بالقصص والأحداث والأخبار وليس ضروريا أن تكون لها علاقة بتواتر عمل الأمة. فقد قصدتُ من "ضرورات الدين" الأمور التي علاقتها بتواتر العمل ضرورية. ولكنك تريد أن تؤاخذني دون مبرر لإظهار علو كعبك فقط في علم الحديث على هذا الكلام المتسلسل والصريح، فأمسكتَ بكلمة "الضرورات" بغير وجه حق. ألا تعلم أن: "لكلٍّ أن يصطلح"؟ فقلتَ: "إذا كان المراد من الضرورات هي الأمور المتعلقة بالحاجة فلا يُستثنَى منها أيّ حديث من أحاديث النبي ﷺ لأن كلّ ما قاله ﷺ يتعلق بضرورة دينية." ولكن من المؤسف حقا أنك تكتم الحق قصدا، إذ تعلم جيدا أن الأخبار والقصص- وهو الأمر المتنازَع فيه- ليست ذات صلة بتواتر عمل الأمة. بل كل ما نحتاج إليه لنكون مسلمين فهو متيسر من أحكام الله تعالى ورسوله. وتلك الأحكام نفسها ظلت تصدر عصرا بعد عصر بتواتر عمل الأمة. لقد ذُكرت أكثر من مرة في الصحيحين قصص بني إسرائيل وحكايات الأنبياء والأولياء والكفار أيضا، ولا يعلمها الناس إلا الخواص منهم من المتعمقين في علم الحديث. بل الاطلاع عليها ليس ضروريا أصلا لتحقيق حقيقة الإسلام. فأُطلِقُ عليها وعلى ما شاهها من الأمور "أحاديث" مطلقا، ولا أسميها سننا متوارثة. وهي التي تخرج عن سلسلة عمل الأمة المتواتر. والحق أن المسلمين ليسوا بحاجة إليها أصلا كحاجتهم إلى الأحاديث المعمول بها بالتواتر. لو سألنا المسلمين الموجودين في هذا المجلس مثلا عن القصص في الصحيحين لوجدنا قلة قليلة منهم تعرف جميع تلك الأمور. بل قد لا يقدر على بيانها أحد إلا الذين يتعمقون في الأحاديث ليل نهار بغية زيادة علمهم. ولكن جميع المسلمين يتذكرون عمليا جميع الأحكام والفرائض التي نعدُّها من القسم الأول، لأنه لا بد لهم أن يعملوا بها دائما بصفتهم مسلمين، أو يُكرهون على ذلك في بعض الأحيان. لا شكّ أن الأحكام المتعلقة بتواتر عمل الأمة ليست على درجة واحدة من حيث ثبوتها؛

فالأمور التي ظلّ معمولا بها بالمواظبة والدوام دون انقطاع واختلاف تحتل مقام الصدارة، أما الأحكام التي دخلت دائرة تواتر العمل مصحوبة بالاختلافات فهي دون الدرجة الأولى بقدر الاختلاف. فمثلا قد عُمل برفع اليدين في الصلاة أو عدم رفعهما أيضا، فالعمل الذي ظل جاريا بكثرة منذ القرن الأول إلى يومنا هذا سيكون أعلى درجة. ومع ذلك لن نعتبر الثاني أيضا بدعةً بل سنتبنّى بُغية التوفيق بينهما موقفا أن وجود هذا الاختلاف مع تواتر العمل دليل على أن النبي ﷺ بنفسه قد وسّع في طرق أداء الصلاة- رفعا للحرج عن الأمة مثل القراءة على سبعة أحرف- وقد رخّص هذا الاختلاف قصدا حتى لا يكون على الأمة من حرج.

فباختصار، مَن له أنْ يشك في أن سلسلة تواتر عمل الأمة تقوّي الأحاديث النبوية، فتنال لقب السنن المتوارثة والمعمول بها؟ ويجدر الانتباه إلى أن سلسلة تواتر العمل بالأحكام من الدرجة الأولى محمية من الاختلاف كليّا. فلا يختلف مسلم أن فريضة الصبح ركعتان، والمغرب ثلاث ركعات، والظهر والعصر والعشاءِ أربع ركعات. كذلك لا يختلف أحد أن القيام والقعود والسجود والركوع ضروري في الصلاة ما لم يكن هناك مانع، وأن خروج المصلي من الصلاة يكون بالتسليم. كذلك أن خطبة الجمعة والعيدينِ، والعباداتِ والاعتكافَ في العشر الأواخر في رمضان والحجَ والزكاة من الأمور التي ظلت محمية ومصونة كما كانت ببركة تواتر عمل الأمة. ولا ندّعي أن تواتر عمل الأمة قد غطّى جميع أحكام النبي ﷺ وتعاليمه بدرجة واحدة؛ بيد أنّ الذي غطّاه التواتر بالكامل حالفه نور الثبوت كاملا. وإلا فبقدر ما حظي أمر من الأوامر بتواتر عمل الأمة تصبّغ بصبغة الثبوت واليقين.

قوله: لقد جعلتَ سلامة فهم الراوي شرطا وهذا يدل على قصور فهمك بعلم الحديث. إن فهم المعنى ليس شرطا لرواية كل حديث بل هو شرط بوجه خاص لرواية الحديث الذي رُوي بالمعنى.

أقول: يا مسكين! لقد جعلتُ سلامةَ الفهم شرطا وليس فهم المعاني، ندعو الله تعالى أن يرزقك سلامة الفهم[1]. إن سلامة الفهم تعني عدم الخلل في القوة المدركة وعدم الاختلال الذهني. ومن قصور فهمك تماما قولك أن رواة الأحاديث قد اهتموا بكلماتها فقط. والمعلوم أنه ما لم ينتقل ذهن السامع إلى معنى الكلمات على إثر سماعها بل حفظها دون فهم معانيها–فمثلا إذا سمع شخص جاهل بالإنجليزية تماما بضع كلماتها وحفظها– فلن يصبح من المبلغين. كان الصحابة رضي الله عنهم مبلغي أحاديث النبي ﷺ. ولا بد من أجل التبليغ، أن يكون المرء مطلعا على المعنى اللغوي لتلك العبارات على الأقل. والذي لا يملك هذا القدر من الفهم أي لا يدرك ما هي لغة الكلام الذي كلِّف بتبليغه إلى غيره، أهي العربية أو الإنجليزية أو التركية أو العبرية، وما معنى ذلك الكلام، ماذا عسى أن يؤدي شخص مثله واجب التبليغ؟ وإذا كان حال مبلّغي الأحاديث أنه لم يكن ضروريا لهم قط أن يعلموا المعنى اللغوي لتلك الكلمات فعلى هؤلاء المبلغين السلامُ[2]. ولا يخفى على أحد إلى أيّ مدى ستُحَطّ عظمة علم الأحاديث بسبب هؤلاء. كيف لمن يبلّغ رسالةً وقوةُ إدراكه محرومة تماما من فهم كلماتها أنْ يُعتبر مصونا ومحميا من حيث حفظ كلماتها أيضا؟ فمثله كمثل الذي يجهل الإنجليزية تماما فلا يستطيع أن يحفظ عباراتها وإن سمعها مرارا، بل لا يقدر على نطق لفظٍ واحدٍ بحسب لهجتها.

---

[1] *الأمل في ذلك ضئيل. والآن يجب على المولوي المتسرع أن يرى جميع العواقب والعوارض واللوازم تحل به وهي نتيجة حتمية لمعارضة جريّ الله وولي الله، الذي هو من أولي العزم ومعاداته. لله در القائل: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب. إن سلامة الطبع وسلامة الحواس وحب العقلانية قد هجرت المولوي نهائيا، وعباراته الحالية خير شاهد على ذلك. (المحرر)*

[2] *ما الذي جرى بحواس المولوي المحترم وصوابه. إنه متنكّر بعباءة صديق غبي. فليفكّر بالله عليه أنه يرفض هذا المبدأ على حين غرة منه محتجا بحماية الحديث بحسب زعمه. (المحرر)*

كذلك من العبث تماما ادّعاؤك أن الأحاديث نُقلت لفظًا ما لم يذكر الصحابي أنه رواها بالمعنى، لأنه إذا كان هذا اعتقادك لواجهت مصيبة كبيرة، ولن تقدر بحال من الأحوال على إزالة التعارض الذي ينشأ بين بعض الأحاديث بسبب الاختلاف في ألفاظها فقط. فخذ حديثين من البخاري على سبيل المثال حيث قال ﷺ بالقطع والجزم إنه رأى موسى في السماء السادسة ليلة المعراج، وجاء في حديث آخر أنه ﷺ رأى فيها إبراهيم. فإذا كان مبلّغو الأحاديث محرومين تماما- بحسب زعمك- من فهمها، أي لم يكن ضروريا لهم أن يفهموا ما يخرج من أفواههم من الكلمات، وكانت قوة الحفظ عندهم قد بلغت درجة حتى بوّأوا موسى السماء السادسة تارة وإبراهيم تارة أخرى، فما أهمية الشهادات التي أدلى بها هؤلاء المبلغون بواسطة الأحاديث؟ الحياءَ الحياءَ!!

لماذا تُلصق بغير حق بهؤلاء الكرام تهما تبعد كل البعد حتى عن مقتضيات الإنسانية البسيطة؟ من المعلوم أن الذي كانت قوة فهمه مسلوبة تماما يدخل في حكم شبه المجنون أو السكران. فهل يسع عاقلا أن يسمع من شخص مختل الحواس مثله حديثا ويعتبره واجب العمل به؟ أو تكون إضافة شيء إلى القرآن الكريم جائزةً بناءً عليه؟ من المؤسف حقا أنك لم تدرك هذا الأمر البسيط وهو أنه لو لم تكن سلامة الفهم شرطا للراوي لجاز وجود عدم سلامة الفهم فيه، وهو مرادف لفساد العقل. ففي هذه الحالة ستُعتبَر رواية المجانين والسكارى مقبولة وصحيحة دون تردد! لأن المراد من سلامة الفهم هو ألا تكون قوة الفهم باطلة أو مختلة.

لقد ذكرتَ في بيانك "العدلَ" شرطا للراوي، والمعلوم أن صفة "العدل" تابعة لسلامة الفهم، فلو اختلت سلامة الفهم وتطرق إليها الفساد لما استقام العدل في قول المرء أو فعله، لأن العدل يستلزم سلامة الفهم دائما. وإن لم تتراجع عن تعنُّتك الآن أيضا لكان من واجبك أن تنقل من كتاب موثوق به نصا يُثبت أن روايات أصحاب الفهم المختل أيضا مقبولة عند المحدثين حتى

يثبت علوّ كعبك في علم الحديث. وإلا فإن كافة الكلمات التي تذكر بها قلة علمي وقصور فهمي وتستخدمها في حقي مضطرا بسبب طبيعتك سوف تعود عليك. ولست أتكلم بصفتي تابعا للمحدثين أو تلميذا لهم حتى يتحتم عليّ الحذو حذوهم أو الالتزام بمصطلحاتهم[١]، بل أتكلم بتفهيم من الله. ولكني لا أتأسف لاستخدامك كلمات التحقير بحقي بالتكرار مثل قولك "بأنه ليس لديك أدنى إلمام بعلم الحديث" وغيرها، لأنك مضطر إلى ذلك لأن عادة الاستخفاف جزء من طبيعتك إذ لم يسلم من ازدرائك الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمة الله عليه الذي عاشر التابعين وكان بحر العلوم الدينية[٢]. فما دمتَ

[1] *هل لأحد أن يقول بأن مصطلحات المحدثين "توقيفية" وتحمل خاتَما من الشارع عليه السلام؟ لا شك أنه كما أوجد الناس بأنفسهم مصطلحات في العلوم والفنون بناء على جلائهم الذهني كذلك اخترعوا أصول هذا العلم المقدس وقواعده أيضا- الذي سادته ظلمة حالكة وشديدة بسبب امتداد الدهر واختلافات الفِرق والحروب الأهلية الناشبة بين بني عباس وبني أمية وبني فاطمة والبُغض والعناد بينهم- بجودة فهمهم وليس بناءً على إلهام من الله ووحيه. لذا ليس ضروريا قط أن يلتزم بها شخص مؤيَّد من الله والملهَم ومتلقّي الوحي. (المحرر)*

[2] *شأنه في ذلك شأن اليهود القساة القلوب الذين استمروا في ذكر المسيح عليه السلام بكلمات التحقير وإلصاق التهم المشينة به، وما هبَّ أحد من أصحاب البصيرة وحماة الغيرة لحماية شرف روح الله ومجده من أيدي هؤلاء الملحدين، حتى جاء إلى الدنيا المتعاطف الحقيقي مع بني آدم، والحامي العظيم لجميع الصادقين- اللهم صلِّ عليه وعلى آله واجعلني فداه، ووفقني لإشاعة ما جاء به ﷺ- الذي أعلن: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (آل عمران: ٤٦) واستعاد شرفه عليه السلام الغابر. لقد أساء هذا الحزب (غير المقلدين) المتكون من قساة القلوب وعديمي العقل إساءة شديدة وإهانة بغيضة وتحقيراً شنيعاً للإمام أبي حنيفة رحمه الله في كتاباتهم وخطاباتهم، وقد طعنوا كثيرا بمنتهى التجاسر في علمه وفضله وفي معرفته بالكتاب والسنّة. فجاء في النهاية خادم صادق لأحمد ومحمد ﷺ نفسه، عليه أفضل الصلوات والتسليمات، وحمى شرف ذلك العبد المختار، والمتبع الحقيقي للسنة*

قد قلتَ بأنه مع قرب المكان والزمان حرم من نوال الأحاديث النبوية واقتصر أمره على التخمينات، فلو لقّبتني بهذه الألقاب فذلك مدعاة لسروري في الحقيقة، لأنه قد ظهر منك بحقّي أيضا ما ظهر من إطالة اللسان بحق ذلك الإمام.

قوله: "قد تقول بأن الأحاديث كلها تُروى بالمعنى كما قال قدوتك سيد أحمد خان، وقد اعتبرتَ القرآن معيارا لإثبات صحة الحديث تقليدا له."

النبوية الشريفة من تطاول هؤلاء المتجاسرين والوقحين. وقد حدث ذلك بحسب قدر الله تعالى لأن هناك مماثلة كبيرة بين المسيح الموعود عليه السلام وبين الإمام الهمام أبي حنيفة لأنه رحمه الله كان يملك قدرة متميزة وموهبة إلهية خارقة على استخراج المسائل واستنباطها من القرآن الكريم. فكان يعتبر القرآن الكريم مدار ومناط المسائل الموجودة قدر الإمكان. وكان يتوجه إلى الأحاديث قليلا جدا لكونها غير مصونة ولوجود الضعف والاضطراب فيها. كذلك إن لهادينا ومرشدنا الميرزا المحترم أيضا باعا طويلا في استنباط الحقائق والمعارف والعلوم الإلهية من القرآن الكريم. وقد جاء عليه السلام لمحو الشرك الذي لا يُغتفَر. فقد ارتُكب بحق القرآن الكريم شرك كبير إذ غُصب مجده الحقيقي الذي لا يشاركه فيه أيّ كتاب وسلِّم إلى كتب غير معصومة. فقد قال عليه السلام في مجلس حاشد حضَرتُه أيضا بأنه لو رُفعت من الدنيا دفعة واحدة جميع الكتب بما فيها كتب الفقه والأحاديث وعلم الكلام وغيرها التي يعتبرها الناس ضرورية بحيث لا مندوحة منها لحضارة الإنسان أو هي ذات صلة مع حياته الاجتماعية أو السياسية، لأمكنني القول بكل تحدٍّ بأني سأسدّ هذه الحاجات المتجددة كلها باستنباطها من القرآن الكريم. سبحان الله، لقد رأينا تحقق ادّعائه، وإنني لآمل أن الذين يقرأون كتابه "البراهين الأحمدية" ثم بعده "إزالة الأوهام" لن يترددوا في تصديق هذا الادعاء. أين وفي أيّ تفسير أو كتاب آخر توجد هذه المعارف العجيبة والنكات والدقائق اللافتة التي استنبطَها من القرآن الكريم هذا المجددُ والمحدَّث وجريّ الله؟ إن التهمة أن مدح الإمام الهمام أبي حنيفة، رحمه الله، كان لإرضاء الأحناف لا تستحق إلا الإعراض لأن كل ذي عقل يدرك إلى أيّ مدى يسعى الميرزا المحترمُ لإرضاء المِلل والنِّحل بادّعاءاته السامية والصادقة. (المحرر)

أقول: إنه لافتراء محض منك إذ تزعم أن سيد أحمد خانْ قدوتي. إن قدوتي هو كلام الله جل شأنه، ثم كلام رسوله. متى قلتُ بأن كلّ الأحاديث تُروى بالمعنى؟ بل إن مذهبي هو أن الصحابة كانوا يسعون قدر استطاعتهم للاهتمام بحفظ كلمات النبي عليه السلام بعينها ليتمكّن كل شخص من التأمل في كلماته المباركة فتساعده على فهم قصده ﷺ الحقيقي. غير أن سلامة الفهم شرط لا مندوحة منه للاعتماد الكامل على رواياتهم وكذلك على روايات غيرهم، لأنه لو أصابت الفهمَ آفةٌ نتيجة التقدم في السن أو الاختلال في الدماغ فإن حفظ الكلمات وحده لا يكفي. بل في هذه الحالة يشك المرء في أن الراوي قد يكون تصرف في الكلمات المروية أيضا نتيجة الاختلال في الدماغ. ولكن لماذا تنـــزعج من اعتبار القرآن معيارا ما دام قد جاء للتمييز بين الحق والباطل؟ وإذا لم يكن القرآن معيارا فما هو المعيار إذًا؟ لا شك أن القرآن الكريم يحيط بجميع الحقائق وتوجد فيه كل العلوم الصحيحة. ولكن جميع أنواع العظمة والكمالات الموجودة في القرآن الكريم تنكشف على المطهَّرين الذين يُكرَمون بالوحي الإلهي. ولا يؤمن المرء في الحقيقة إلا حين يقرّ بصدق القلب بأن القرآن هو المعيار الحقيقي لاختبار صحة الأحاديث التي جمعها الرواة. مع أن عامة الناس لا يقدرون على فهم كيفية استخدام هذا المعيار كاملًا بل يقدر على ذلك الخواص فقط. ولكن عدم القدرة أمرٌ وكون الشيء معيارا لشيء في الواقع أمرٌ آخر.

هنا أتساءل: هل الإيمان بصفات القرآن الكريم التي بيّنها الله جلّ شأنه بنفسه واجب أم لا؟ إذا كان واجبا فأسأل: ألم يسَمِّ الله سبحانه وتعالى القرآنَ قولا فصلا، وفرقانا وميزانا وإماما وحَكَما ونورا بوجه عام؟ وهل جعله وسيلة لرفع جميع الاختلافات أم لا؟ ألم يقل إن فيه تفصيلَ كل شيء وبيانَ كل أمر؟ ألم يرِد أن أيّ حديث يعارض حُكمه ليس جديرا بالثقة؟ وإذا كان كل ذلك صحيحا، أفليس من واجب المؤمن أن يؤمن به ويقرّ به باللسان ويصدِّقه بالقلب، ويعتقد

بأن القرآن الكريم هو المعيار والحَكم والإمام في الحقيقة؟ ولكن المحجوبين لا يصِلون كنه إشارات القرآن الكريم الدقيقة وأسراره، ولا يقدرون على أن يستخرجوا منه المسائل الشرعية ويستنبطوها فينظرون إلى الأحاديث النبوية الصحيحة كأنها تضيف إلى القرآن الكريم شيئا أو تنسخ بعض أحكامه. ولكنها لا تضيف شيئا بل تشرح بعض إشارات القرآن الكريم المجملة. يقول القرآن الكريم: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[1]، فقد قال القرآن في هذه الآية بوضوح تام بأن الآية لا تُنسخ إلا بآية فقط. لذا وعد أنه لا بد من نزول آيةٍ مكانَ آيةٍ منسوخة. صحيح أن العلماء زعموا على سبيل التسامح أن بعض الأحاديث نسخت بعض الآيات، حيث يقول الفقه الحنفي أنه يمكن نسخُ آية بحديث مشهور، ولكن الإمام الشافعي لا يرى ذلك قط، بل يقول بعدم جواز نسخ القرآن حتى بحديث متواتر. وبعض المحدثين يقولون بنسخ الآية بخبر الواحد أيضا، ولكن القائلين بالنسخ لا يقصدون مطلقا أن الآية تُنسخ بحديثٍ فعلا وحقيقةً، بل يقولون بأن الحقيقة أنه لا يجوز الإضافة على القرآن ولا يجوز نسخه بالحديث. ولكن كل هذه الأمور تبدو حادثة بحسب نظرنا القاصر الذي يعجز عن استنباط المسائل من القرآن الكريم. والحق أنه لا يجوز النسخ الحقيقي ولا الإضافة الحقيقية على القرآن الكريم لأن ذلك يستلزم تكذيبه. لقد ورد في الصفحة ٩١ من "نور الأنوار" وهو كتاب أصول الفقه للأحناف:

"روي عن النبي ﷺ أنه بعث معاذا إلى اليمن قال له: بمَ تقضي يا معاذ؟ قال بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال بسنة رسول الله. قال فإن لم تجد؟ قال أجتهد برأيي. فقال: الحمد لله الذي وفّق رسول رسوله بما يرضى به رسوله. لا يقال إنه يناقض قول الله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ فكل شيء في

[1] البقرة: ١٠٧

القرآن، فكيف يقال فإن لم تجد في كتاب الله؟ لأنّا نقول إن عدم الوجدان لا يقضي عدم كونه في القرآن. ولهذا قال ﷺ: فإن لم تجد، ولم يقل فإن لم يكن في الكتاب."

فهذه العبارة تتضمن إقرارا أن كل أمر ديني مذكور في القرآن ولم يبق شيء خارجه. ولو نقلنا من كتب التفسير ما يؤيد هذا الكلام لاحتجنا إلى مجلد منفصل. فحقيقة الأمر أن ما خرج عن القرآن أو خالفه فهو مردود. والأحاديث الصحيحة لا تخرج عن القرآن، لأن جميع المسائل قد استُخرِجت واستُنبِطت من القرآن بواسطة الوحي غير المتلوِّ. غير أنه صحيح تماما أن هذا الاستخراج والاستنباط ليس بوسع كل شخص إلا رسول الله أو الذي بلغ تلك الكمالات بصورة ظلية. ولا شك في أن الذي وهبه الله تعالى -بصورة ظلية- العلم الذي وهبه لرسوله المتبوع فهو يُطلَع على حقائق القرآن ومعارفه الدقيقة كما وعد سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[1]، ووعد أيضا: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[2]. المراد من الحكمة هنا هو علم القرآن. فهؤلاء الناس يُطلَعون على العلم والبصيرة بواسطة وحي خاص، فيميزون بين الصحيح والموضوع بناء على هذا الأصل المحكم. مع أن العوام وعلماء الظاهر لا يقدرون على ذلك ولكن مع ذلك يجب أن يؤمنوا أن القرآن الكريم معيار ومحكٌّ للأحاديث المروية دون أدنى شك وإن كانوا لا يستطيعون أن يستخدموا هذا المحك بوجه عام لعدم بصيرتهم. ولكنهم يستطيعون أن يعتبروا- بل يجب أن يعتبروا لكي يستفيدوا من العلم الذي أُعطوه- محكماتِ القرآن وبيناته وأحكامه القاطعة واليقينية محكا ومعيارا بصورة واضحة لاختبار الأحاديث المروية في القسم الثاني من قسمَي الحديث اللذين ذكرتُهما من قبل

[1] الواقعة: ٨٠

[2] البقرة: ٢٧٠

والذي يحتوي على الأخبار والأحداث والقصص والوعود وغيرها التي لا يجري عليها النسخ. وذلك لأن محكمات القرآن وبيناته علمٌ يقيني وأما ما خالف القرآن الكريم فهو ظنٌّ كله. والذي يتبع الظن مع وجود العلم فإنه تحت طائلة الآية: ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾[1]، ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[2]

قوله: "الاعتراض الذي أثرتَه على الأحاديث مستدلا بآية: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[3] مبني على عدم علمك."

أقول: لماذا تفضح قصور علمك بنفسك مرة بعد أخرى؟ أنا لا أعترض على الأحاديث عموما بل أعترض على تلك التي تعارض أدلة القرآن الكريم البيّنة والقاطعة والصريحة.

قوله: "يتفق علماء الإسلام سواء أكانوا أحنافا أم شوافع أم أهل الحديث أم الفقهاء على أن العمل بخبر الواحد- إذا كان صحيحا- واجبٌ".

أقول: إن ثقافتك ومرتبتك العلمية واطلاعك الواسع بادية من كل كلمة تتفوّه بها! يا مسكين، الأحناف لا يقولون مطلقا بأن العمل بخبر الواحد واجب وإن كان يعارض القرآن الكريم، ولا يعتقد بذلك الشوافع أيضا. بل يقول الفقه الحنفي أنه إذا ثبت تواتر العمل بالحديث في معظم القرون- وإن لم يثبت في القرن الأول- ولكن ما لم يثبت تواتر العمل به بعد ذلك إلى الأخير فلا يجوز إضافة شيء إلى القرآن بناء على هذا النوع من الحديث. ومذهب الإمام الشافعي هو أنه إذا عارض الحديثُ آيةً فهو كالمعدوم وإن كان متواترا. فمن أين وممن سمعتَ أنهم جميعا يرون العمل بخبر الواحد واجبا في كل الأحوال؟ وإن

[1] الزخرف: ٢١
[2] يونس: ٦٧
[3] النجم: ٢٩

قلتَ إنك تقصد من هذا الكلام أن العمل بخبر الواحد واجب عندهم إن لم يعارض القرآن، فجوابه: متى وفي أيّ يوم تبنَّيتَ هذا الموقف؟ لو كان هذا هو موقفك لما أطنبتَ في النقاش.

قوله: لذا (لأن العمل بالخبر الواحد واجب) فقد اتفق علماء الإسلام بمن فيهم المقلدون والمحدثون على أن العمل بأحاديث الصحيحين واجبٌ، وقد أجمع عليها الموافقون والمعارضون.

أقول: لا أدري ماذا تقصد من هذا الكذب السافر. إذا كان العمل بأحاديث الصحيحين واجبا في كل الأحوال عند علماء المقلدين دون عذر النسخ وغيره لقرأوا الفاتحة خلف الإمام مثلكم ولدَوَّت مساجدهم أيضا مثل مساجدكم بضجة التأمين. ولرفعوا اليدين وعملوا ببقية الأمور أيضا بحسب تعليم البخاري ومسلم. أما قولك بأنهم يرون الحديث مسلَّما به والعمل به واجبا ويستنبطون منه معنى آخر فكذبٌ آخر منك. يا مسكين، إنهم يعتبرونه ضعيفا أو منسوخا بكل صراحة. إذا كنتَ صادقا في قولك فعليك أن تجمع العلماء كلهم من مدينة "لدهيانه" ليشهدوا على موقفك، وإلا فإن افتراءك هذا ليس مما يمكن أن يبرّئ ساحتك بأعذار واهية.

قوله: قال الإمام ابن الصلاح إن الأحاديث التي اتفق عليها الصحيحان تفيد اليقين. وقال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم: "اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان."

أقول: إن رأي شخص أو شخصينِ ليس حجة شرعية. فإذا عدَّ الإمامُ ابن الصلاح الأحاديث التي اتفق عليها الصحيحان مفيدة لليقين فهذا رأيه وليس حجة علينا. إذا اعتُبرت مثل هذه الآراء المتفق عليها حجة فيجب أن تُعتبر آراء الذين نقدوا بعض الأحاديث الواردة في الصحيحينِ حجة أيضا. فقد جاء في "التلويح"، أنه ورد في البخاري حديث: "تكثر لكم الأحاديث من بعدي، فإذا روي لكم حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافقه فاقبلوه وما خالفه

فردوه".. أيْ إذا رُوي لكم حديث بعد زمن ﴿ما آتاكم الرسول﴾ فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فاقبلوه وما خالفه فردّوه. هذا ما نقلناه من التلويح والعهدة على الراوي[1].

[1] *إن نُسخ البخاري المطبوعة التي بحثنا فيها إلى الآن لا يوجد فيها هذا الحديث بهذه الكلمات، غير أنه توجد في البخاري أحاديث مماثلة تقوّي وتدعم هذا الحديث من حيث المآل والمفهوم والمعنى. وفي صحيح مسلم: "أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، إنما هلك مَن كان قبلكم باختلافهم في الكتاب" . وفي الدارقطني: "كلامي لا ينسخ كلام الله. المراء في القرآن كفرٌ." رواه أحمد وأبو داود. وفي البخاري: "قال عمر ﷺ: حسبنا كتاب الله." ولكن عدم وجود هذا الحديث في النسخ المطبوعة بالكلمات نفسها لا يدل على أن العلامة التفتازاني كذب عمدا أو افترى لأن هناك احتمالا قويا أن العلامة التفتازاني يكون قد رأى حتما هذا الحديث في مخطوطة من مخطوطات صحيح البخاري. إن نظرة عميقة على نسخ البخاري المختلفة تُثبت أن الكلمات في بعض النسخ تختلف عن بعضها الأخرى مع بذل جهود مضنية للتصحيح والمطابقة. فأيّ غرابة في أن يكون هذا الحديث موجودا في إحدى المخطوطات القديمة التي قرأها العلامة التفتازاني. بل إن كفة اليقين راجحة إلى أنه لا بد أن يكون هذا الحديث مذكورا في إحدى المخطوطات. لا يمكن اعتبار شهادة مسلم يعَدّ من أكابر فقهاء الأحناف ساقطة الاعتبار. مَن يتجاسر، ومَن يسمح له إيمانه وإسلامه أن يتّهم علماء الإسلام الكبار والأتقياء الأفاضل مثله بالكذب والافتراء الفاحش؟ لا شك أنه إذا كانت هذه الشهادة خلافا لواقع الأمر لعُدِّل هذا المقام في "التلويح" في حياة العلامة التفتازاني ولما بقيت عبارته محفوظة إلى الآن.*

فباختصار، ما دام ثابتا من شهادة "التلويح" أن هذه العبارة كانت مكتوبة في نسخة من نسخ البخاري فلا يمكن رفض هذا الاحتمال ما لم تُفحَص كل مخطوطة من مخطوطات البخاري المنتشرة في العالم كله. وإن التسليم بوجود هذه العبارة في مخطوطة من مخطوطات البخاري أهون بكثير من إلصاق تهمة الافتراء والاختلاق بعالِم تقي. فبناء على هذا: إذا حلف أحد بطلاق امرأته بشروط وجود هذا الحديث في البخاري فقد لا يلزمه الطلاق على وجه اليقين ولكن مما لا شك فيه أنه سيلزمه كظن غالب حتما. غير أننا مأمورون بأن نحسن الظن بالمؤمن، وألا نعتبر شهادته ساقطة الاعتبار. فتدّبرْ. (المحرر)

ولقد نقد الحافظ أبو زكريا بن شرف النووي في "المنهاج" شرح صحيح مسلم، حديثَ "شريك" الذي ورد في الصحيحين وقال إن العبارة: "ذلك قبل أن يوحى إليه" باطلة بصراحة. فإن نقد العلامة النووي جدير بانتباهكم لأن مرتبة العلامة النووي في علم الحديث ليست خافية على أحد. والعلامة التفتازاني عدّ في "التلويح" حديثًا ورد في صحيح البخاري موضوعا. وإن مذهبنا هو أننا نعتقد بصحة الصحيحين على سبيل الظن الغالب، والله أعلم بالصواب.

ولقد ورد في "شرح مسلّم الثبوت": "ابن الصلاح وطائفة من الملقبين بأهل الحديث زعموا أن رواية الشيخين محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج صاحبَي الصحيحين يفيد العلم النظري؛ للإجماع على أن للصحيحين مزية على غيرهما، وتلقت الأمة بقبولهما والإجماع قطعي. وهذا بَـــهتٌ. فإن من رجع إلى وجدانه يعلم بالضرورة أن مجرد روايتهما لا يوجب اليقين البتة، وقد روي فيهما أخبار متناقضة. فلو أفادت روايتهما اليقين للزم تحقيق النقيض في الواقع. وهذا الذي ذهب إليه ابن الصلاح وأتباعه هو بخلاف ما قاله الجمهور من الفقهاء والمحدثين، لأن انعقادَ الإجماع على المزيةِ على غيرهما من مرويات ثقاة آخرين ممنوع. والإجماع على مزيتهما في أنفسهما لا يفيد لأن جلالة شأنهما وتلقي الأمة بكتابهما لو سُلّم لا يستلزم ذلك القطع والعلم، فإن القدر المسلَّم المتلَقِّى بين الأمة ليس إلا أن رجال مروياتهما جامعة للشروط التي اشترطها الجمهور لقبول روايتهم. وهذا لا يفيد إلا الظن. وأما أن مروياتهما ثابتة عن رسول الله ﷺ فلا إجماع عليها أصلا. كيف ولا إجماع على صحة جميع ما في كتابهما لأن رواتهما منهم قدريون وغيرهم من أهل البدع. وقبول رواية أهل البدع مختلَفٌ فيه. فأين الإجماع على صحة مرويات القدرية؟ غاية ما يلزم أن أحاديثهما أصح الصحيح يعني أنها مشتملة على الشروط المعتبرة عند الجمهور على الكمال. وهذا لا يفيد إلا الظن القوي. هذا هو الحق المتبع،

ولنعم ما قال الشيخ ابن الهُمام إن قولهم بتقديم مروياتهم على مرويات الأئمة الآخرين قول لا يعتد به ولا يقتدى، بل هو من تحكماتهم الصرفة البينة. كيف لا وإن الأصحيّة من تلقاء عدالة الرواة وقوة ضبطهم، وإذا كان رواة غيرهم عادلين ضابطين فهما وغيرهما على السواء لا سبيل للتحكم بمزيتها على غيرهما إلا تحكُّمًا. والتحكم لا يُلتفت إليه، فافهم."

وقد ورد في المجلد الثاني الصفحة ٩٠ من "شرح النووي" في شرح حديث صحيح مسلم: "يا أمير المؤمنين اقضِ بيني وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائن". يقول الإمام النووي ما مفاده بأننا حين نعجز عن تأويل هذه الكلمات نضطر إلى القول بأن رواتها كاذبون.

يتبين من هذا البحث كله أن المبالغة في وصف مرتبة الصحيحين بالقطعية واليقينية ليست صحيحة حتما، ولا إجماع عليه، و لم تُعتبَر جميع أحاديثهما بريئة من النقد والجرح، و لم يُعَدّ العمل بهما واجبا إجماعا في حالة معارضتها للقرآن الكريم، بل الحق أنه ما أُجمع على صحتها مطلقا.

قوله: وإن قولك بأن مئة وخمسين مليونا من[1] الأحناف لا يعتقدون بصحيح البخاري كلام ساذج فقط، بل إن علماء الأحناف لا ينكرون صحة البخاري.

أقول: لقد سبق أن أجبتُ عليه بأن العلماء الأحناف لا يتركون حُكما من أحكام القرآن لخبر الواحد سواء أكان في البخاري أو مسلم، ولا يزيدون عليه شيئا. أما الإمام الشافعي فيرى الحديث المتواتر أيضا كالمعدوم مقابل الآية. وأما الإمام مالك فيقدم القياس على خبر الواحد بشرط عدم وجود الآية. انظروا كتاب أصول الفقة "نور الأنوار" الصفحة ١٥٠.

---

[1] *سقطت هنا كلمة "علماء" في الأصل بسهو الناسخ. (المترجم)*

ففي هذه الحالة إن المكانة التي تحتلها الأحاديث في نظر الأئمة عند معارضتها القرآن واضحة، سواء أكانت الأحاديث من هذا النوع في البخاري أم في مسلم[1]. من الواضح تماما أن معظم الأحاديث في البخاري ومسلم مجموعة من الآحاد، ويرى الإمام مالك والشافعي وأبو حنيفة أن الآحاد لا تُقبل أبدا في حال معارضتها القرآنَ الكريم. فقل الآن هل يُستنبَط من ذلك أن هؤلاء الأئمة يرون العمل بهذه الأحاديث واجبا في كل الأحوال؟ فلتطلب من الأحناف والمالكيين العملَ بكل ذلك ثم تتفوه بهذا الكلام.

قوله: فإذا كنت صادقا في ادّعائك هذا فسَمِّ لي عالما واحدا من المتقدمين أو المتأخرين عدّ أحاديث الصحيحينِ غير صحيحة أو موضوعة.

أقول: الأئمة الذين ذكرتُهم لو كانوا معتقدين بوجوب العمل بأحاديث الصحيحين قطعا ويقينا لكان مذهبهم مثلك أيضا في أنّ الإضافةَ إلى القرآن الكريم بناء على خبر الواحد أو نسخَ آية هو من الواجبات. ولكني بيّنتُ من قبل أنهم لا يقبلون خبر الواحد قط في حال معارضته القرآنَ الكريم. ويتبين من هنا أنهم يقبلون آحاد الصحيحين- ومعظم الأحاديث فيهما مجموعة من الآحاد- بالاستناد إلى القرآن وبشرط موافقتها له ولا يقبلونها قط في حالة معارضتها له. لقد سمعت ما جاء في "التلويح": "إنما يُرَدُّ خبر الواحد من معارضة الكتاب". فانظر الآن، أن النـــزاع الجديد الذي أثرتَه بسبب قصور فهمك أن القرآن ليس معيارا لاختبار صحة الأحاديث قد كذّبك فيه صاحب "التلويح"، ويخالفك الأئمة الثلاثة في هذا الرأي. وكما قلتُ من قبل بأن مذهبي هو أني لن أقبل- باستثناء السنن المتوارثة والمعمول بها التي تتعلق بالأحكام والفرائض والحدودِ- الأحاديثَ من القسم الثاني التي تتعلق بالأخبار والقصص

[1] *لأنه لو كانت هذه المؤلَّفات بين ظهرانيهم لما كان عندهم مانع من إظهار عقيدتهم وهو المبدأ المسلَّم به في أحاديث تلك الكتب المتعارضة (إذا وُجدت) مع كتاب الله. (المحرر)*

والأحداث التي لا يرد عليها النسخ أيضا، إذا كانت تعارض النصوص القرآنية البينة والقاطعة وصريحة الدلالة، سواء أكان ذلك الحديث في البخاري أو في مسلم، ويعطي معنى يستلزم معارضة القرآن الكريم. إنني أعلن مذهبي هذا مرارا وتكرارا حتى لا يبقى لديك مجال لتفتري عليّ افتراء جديدا أو تتّهمني ببهتان جديد كما جرت عادتك[1]. والمعلوم أن مذهبي هذا ليّن كثيرًا تجاه الأحاديث مقارنة مع مذهب الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة والإمام مالك لأني أعتبر خبر الواحد الوارد في الصحيحين - الذي يؤكّده تواتر عمل الأمة وهو من قبيل الأحكام والحدود والفرائض وليس من القسم الثاني- جديرا بأن يضيف شيئا إلى القرآن، وهذا ليس مذهب الأئمة الثلاثة. ولكن يجب أن يكون معلوما أني لا أقول بالإضافة على وجه الحقيقة لأنني أؤمن بــــ "إنا أنزلنا الكتاب تبيانا لكل شيء"[2]. يمكنك أن تدرك من هنا أنني لستُ وحيدا في هذا المذهب بل معي ثلاثة من الأئمة الكبار على الأقل الذين يوافقونني في المعتقد بل يعتقدون ما يفوق معتقدي.

قوله: إن قولك بأن الإمام الأعظم رحمه الله ترك أحاديث البخاري قول سطحي يقوله الناس جزافا، إذ لا تدري متى كان عصر الإمام الأعظم ومتى دُوِّن صحيح البخاري.

أقول: أيها المولوي المحترم، أجِبْني بأمانة متى وأين كتبتُ أن صحيح البخاري كان موجودا في زمن الإمام الأعظم؟ إنك تهدف من هذه العبارات المفتراة والعبثية أن تهينني وتستخف بي وتُظهر أمام الناس ضحالة علمي في كل

---

[1] *مهما قمت يا مرشدنا الميرزا المحترم بإجراءات وقائية مسبقة ومهما شرحت موقفك بالتصريف، فمع ذلك لن يتوقف المولوي المتجاسر عن الافتراء. (المحرر)*

[2] *يبدو أن المسيح الموعود عليه السلام لم ينقل هنا الآية القرآنية حرفيا، بل ذكرها بالمعنى، وهي قوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، (النحل: ٩٠) وقد ذكرها حضرته في الصفحة السابقة، أو لعله سهو من الناسخ. (المترجم)*

شيء. ولكن يجب أن تعلم أنني لا أبغي المديح والثناء من الناس مثل بعض المشايخ المعاصرين، ولا أبالي باستحسان الناس أو نفورهم. كل عاقل بل كل طفل صغير أيضا يستطيع أن يفهم أن الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ليست من إيجاد الإمام محمد بن إسماعيل البخاري حتى يُعترض أنه ما لم يشهدْ أحدٌ من المتقدمين زمنَ الإمام البخاري أو لم يقرأ كتابه كان مستحيلا عليه أن يطّلع على تلك الأحاديث! بل الحق أن شيوع الأحاديث وتداولها شفويا بدأ منذ البداية أي من القرن الأول وربما لم يكن حتى جَدّ الإمام البخاري قد وُلد حينها. فهل كان مستحيلا أن تصل إلى الإمام الأعظم الأحاديثُ التي أُمر الصحابةُ بتبليغها بالتأكيد؟ بل الأقرب إلى اليقين أن تكون قد وصلته حتما لأن زمنه كان قريبا من القرن الأول. وكثير من حفاظ الحديث كانوا أحياء، وكان يعيش في البلد نفسه الذي كان مصدر الأحاديث.

ثم من الغريب حقا أن الإمام البخاري الذي ما كان له أية نسبة مع الإمام الأعظم من حيث الزمان والمكان استطاع أن يجمع مئة ألف حديث صحيح، وأتلف منها ستة وتسعين ألف حديث صحيح باعتبارها مالا رديئا، أما الإمام الأعظم فلم يصله حتى مئة حديث مع قرب زمانه ومكانه! هل يمكن أن يشهد نور قلب أحد أن يجمع مئةَ ألفِ حديثٍ صحيح شخصٌ يسكن في بخارى وهي بعيدة جدا من حدود العرب ووِلد بمئتي عام بعد النبي ﷺ، أما الشخص الصالح الفاني في سبيل الله مثل الإمام الأعظم فلم يجد بضعة أحاديث أيضا عن الصلاة مع قرب زمانه ومكانه؟ بل ظل يقدّر الأمور تقديرا بحسب زعم المولوي محمد حسين.

أيها المولوي المحترم، أرجو ألا تنـــزعج؛ لو أحسنت الظن ولو قليلا بالإمام الصالح أبي حنيفة رحمه الله، لما استخدمت بحقه كلمات الاستهزاء والاستخفاف هكذا. إنك لا تدرك عظمة الإمام المحترم الذي كان البحر الأعظم والآخرون فروعه. إن تسميته "أهل الرأي" خيانة كبرى. كان للإمام الهمام أبي حنيفة رحمه الله باع طويل في استنباط المسائل من القرآن الكريم بالإضافة إلى كماله

في علم آثار النبوة. رحم الله مجدد القرن الثاني عشر الذي قال في الصفحة ٣٠٧ من كتابه: "المكتوب" إن للإمام الأعظم مماثلة روحانية مع المسيح المقبل في استنباط المسائل من القرآن الكريم.

قوله: إن المسلم الباحث، سواء أكان حنفيا أم شافعيا أو مقلّدا أم غير مقلد لا يعتبر القرآن الكريم معيارا لتصحيح روايات الأحاديث.

أقول: لقد سبق أن أجبتُ عليه مفصلا أن علماء المذاهب الثلاثة يقبلون أحاديث الآحاد، سواء وردت في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم بشرط عدم معارضتها ومخالفتها للقرآن الكريم. لقد قرأت عليك عبارة من "التلويح" أيضا، ولعلّك تذكر أنه ما دام الأئمة الثلاثة لا يأخذون بأحاديث الآحاد التي تعارض القرآن الكريم بل يتركونها كشيء معطّل. فلو لم يعتبروا القرآن الكريم معيارا لما تركوا الأحاديث التي وجدوها تعارضه. هل المراد من اعتباره معيارا هو شيء آخر؟ ما داموا قد قبلوا كمبدأ أن خبر الواحد لا يجدر بالقبول في حال معارضته القرآن الكريم سواء أرواه البخاري أو مسلم، فهل هذا يعني أنهم مع ذلك لم يقبلوا القرآن معيارا؟ اتقوا الله ولا تغلوا.

قوله: نُقل عن إمام الأئمة ابن خزيمة قوله: "لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان. فمن كان عنده فليأتني به لأؤلّف بينهما."

أقول: لقد مات الإمام ابن خزيمة، والتحدث عن قوله الآن لا ينفع، ولكنني أذكر أنك قلت بحماس شديد عند قراءتك مقالك بأن ابن خزيمة كان إماما في عصره أما أنا فأعلن بأنني أيضا أستطيع أن أوفّق وأؤلف بين حديثين متعارضينِ إذا كانا معروفينِ بصحة الإسناد، وأستطيع أن أفعل ذلك الآن. مع أن ادّعاءك هذا قد اعتُبر كلاما فارغا حينها، ولأن التدخل في كلامك عندئذ كان ممنوعا وغير جائز بحسب شروط المناظرة، ولكن لما تجاوز إطراؤك نفسَك كل الحدود ولا يلاحَظ فيك للتواضع والانكسار والعبودية أيّ نصيب، غير إن حماس "أنا أعلم" ملحوظ فيك دائما؛ لذا رأيتُ من المناسب أن أختبر كمالاتك من منطلق ادعاءك هذا،

وبذلك سيُكشَف أيضا على الناس حقيقة نقاشي معك. أنا بالطبع أكره أن أجادل أحدا دونما سبب ولكنك ما دمتَ قد ادّعيتَ ناظرا إلى الآخرين باستخفاف وازدراء، حتى إن الإمام الأعظم رحمه الله أيضا لا يبلغ شأوك في علم الحديث بحسب زعمك، لذا، وكما قال السعدي في بيت شعر بالفارسية ما تعريبه:

"ما لم تقل شيئا لا علاقة لأحد بك، ولكن إذا قلت شيئا فأت بالدليل عليه".

أودّ أن أعرض عليك من الصحيحَين بضعة أحاديث متعـــارضة[1] بحسب رأيي واحدا تلو الآخر. ولو ألّفتَ بينها مثل الإمام ابن خزيمة لدفعتُ لك ٢٥

---

[1] *أقدم إليك أيها المولوي المحترم فيما يلي مثالا بسيطا من التعارض، وعندك فرصة سانحة لُتثبتَ علوّ كعبك للناس في علم الحديث. (١) لقد ورد في حاشية فتح الباري حديث عن المعراج برواية شريك كما يلي: "قال النووي: جاء في رواية شريك، أوهام أنكرها العلماء، من جملتها أنه قال ذلك قبل أن يوحى إليه، وهو غلط لم يوافق عليه أحد وأيضا أجمعوا على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون قبل الوحي. وقول جبريل لبوّاب السماء. إذ قال أبعث؟ قال: نعم. هو قولٌ صريح في أنه كان بعد البعث." التعارض الغريب فيه هو أنه قد ورد في بداية الحديث أن المعراج كان قبل البعث والنبوة. أما العبارات التي تليها فتقول بصراحة تامة بأن المعراج كان بعد البعث." وفي الحديث نفسه ورد ذكر فرضية الصلاة أيضا. فترى مدى التعارض في هذا الحديث!*

(٢) ثم هناك حديث في كتاب التفسير في صحيح البخاري جاء فيه: "ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه فيستهل صارخا من مس الشيطان إياه إلا مريم وابنها." وهذا الحديث يعارض حديثا آخر ورد في الصفحة ٧٧٦. ويقول شارح البخاري في حاشية الصفحة ٦٥٢ بأن للزمخشري كلاما في صحة هذا الحديث لأنه يعارض كلام الله تعالى إذ يقول: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ (الحجر: ٤١) يُفهَم من هذه الآية بوضوح أن جميع العباد المخلَصين يُحفَظون من مسّ الشيطان دون تخصيص مريم وابنها. وقال تعالى عن يحيى عليه السلام: ﴿وَسَلامٌ عليه يوم وُلد﴾ (مريم: ١٦) فإذا كان يوم الولادة هو يوم مسّ الشيطان فكيف تنطبق عليه كلمة "سلامٌ" التي تدل على السلامة؟ ثم فسّر الزمخشري الحديث وقال بأنه لو لم يُعتبَر المراد من مريم وابن مريم شخصهما بالذات بل كل مَن يملك صفة مريم وابنها اعتبرناهم مريم وابنها لصحّ معنى الحديث دون أدنى شك. ***فافهم وتدبّر.*** *(المحرر)*

روبية نقدا غرامةً، ولسوف أعترف بكمالاتك على مدى عمري، وسأقبل أيضا كوني مغلوبا ومهزوما، وسيُطبَع في القلوب كمالك في علم الحديث نتيجة دفعي غرامة الـــ ٢٥ روبية، وستُذكر في الدنيا بالخير دائما. ولكن يجب أن يُعيَّن ثلاثة منصفين بتراضي الفريقين قادرين على فهم الكلام واستيعاب الأدلة دون أن تكون لهم أدنى علاقة مع أحد الفريقين من حيث القرابة أو الدين أو الصداقة. وإذا ثبتت علاقتهم فيما بعد فسيُبطل الحكم وإلا فسيبقى ساري المفعول وتُدفع لك ٢٥ روبية في حال غلبتك. ولكن سيكون من الضروري لاختبار قدرة المنصفين أن يكتبوا حكمهم كتعليق نهائي مع ذكر أسباب مقنعة ويقرأوه على مسامع الفريقين في اجتماع عام ويبيّنوا فيه بالأدلة القاطعة غلبة الفريق الذي رأوه غالبا بحسب رأيهم. والمعلوم أن هذه الشروط ليست صعبة بل يمكن أن يتيسر بكل سهولة للحكم في القضية كثيرٌ من الناس الذين يملكون هذه القدرات وخاصة الحكام المتمرسين في أخذ مثل هذه القرارات الذين يملكون قدرة على التمييز بين الثابت المتحقق وغيره. وإذا انتابتك شبهة في حكم المنصفين مع كل ذلك فيمكنك أن تشترط لهم أن يكون حكمُهم مقرونا بالحلف. والآن، لو تحاشيتَ طلبي هذا لاعتُبرت ادعاءاتك كلها باطلة وعبثية وتُرَدّ عليك كافة أنواع الإهانة والتحقير والإساءة التي وجّهتَها إليّ بُغية إبراز نفسك. عليك أن ترد على ذلك خطيا في غضون أسبوع.

قوله: إذا كانت موافقة مضمون الحديث مع القرآن وحدها معيارا لصحته فهذا يستلزم أن تُعتبَر الأحاديث الموضوعة أيضا صحيحة إذا كان مضمونها صادقا ومنسجما مع القرآن الكريم.

أقول: يا أيها المولوي! من أيّة عبارة من كلامي استنبطتَ أنني أعتبر قانون الرواية عند المحدثين عبثا لا جدوى منه، أو أرى أنه يمكن تحويل أي قول ليس له سند إلى حديث بمجرد أنه يوافق القرآن الكريم؟ لو كان هذا مذهبي لما قلتُ بأني أوقن بصحة الصحيحين على سبيل الظن. والأحاديث التي تخالفها سلسلة

تواتر العمل قرنا بعد قرنٍ لا أعتبرها ظنية فقط بل أراها متصبغة بصبغة القطعية بقدر علاقتها مع تواتر العمل. ومع أنني أرى الأحاديث من القسم الثاني صحيحة من حيث الظن ولكن إذا شهد القرآن بصحتها لصار الظن بصحتها أقوى. ولكن إذا خالفها القرآن الكريم بصراحة و لم نجد سبيلا للتوفيق فلا أقبل الحديث الذي يدخل في القسم الثاني لأني لو قبلتُه لاضطررتُ إلى اعتبار خبر القرآن منسوخا. فمثلا قد أخبر القرآن الكريم أن سليمان كان ابن داود، وإسحاق هو ابن إبراهيم ويعقوب هو ابن إسحاق، وإذا قال حديث خلاف ذلك وأخبر أن داود كان ابن سليمان وكان إبراهيم أبتر فأنّى لي أن أقبل أن ما قاله القرآن الكريم قد نُسخ؟ كل عاقل يستطيع أن يفهم أن النسخ لا يؤثر قط في الأحداث التاريخية والأخبار وما شابهها، وإلا هذا يستلزم كذب الله. لذا لا أقول بأنه لا حاجة إلى قانون الرواية لإثبات صحة الحديث بل أقول حتما بأنه إذا سُمِّيت رواية باسم حديث النبي بعد استخدام هذا القانون- وكان ضمن الأحاديث من القسم الثاني- فيجب لإكمال صحته ألا يخالف تصريحات القرآن الكريم.

قوله: قلتَ إن القرآن يفسر بعضه بعضا ولا يفسره حديثٌ، وهذا يبين عدم إلمامك بمبادئ الإسلام.

أقول: يا أيها المولوي! لماذا عقدتَ العزم على الافتراءات هكذا؟ أين كتبتُ أن الحديث لا يفسر القرآن؟ كلّ ما قلتُه مشيرا إلى آية القرآن الكريم هو بأن المفسر الأول للقرآن الكريم هو القرآن نفسه، ثم المفسر الثاني هو الحديث. وكنت أقصد من ذلك أنه يجب عدم التغاضي عما يفسّر به القرآن نفسه عند النظر في تفسير الحديث. وإذا كانت هناك قضية تدخل في القسم الثاني من قسمَي الحديث أي كانت من الأخبار أو الأحداث أو ما شابهها التي لا يؤثر فيها النسخ ولا يُتصوَّر الإضافة عليها، ففي مثل هذه الحالة فإن التفسير الأَولى

لآية القرآن المجملة هو ذلك الذي قام به القرآن الكريم نفسه. وإذا كان تفسير الحديث يعارض تفسير القرآن فلا يجدر بالقبول.

قوله: تدل الآية ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾[1] بوضوح تام أن القرآن الكريم يحرم بضعة أشياء مذكورة فيه فقط، أما الأحاديث فقد حُرمت فيها الحميرُ والسباعُ أيضا.

أقول: أيها المولوي، لقد بدأتَ هذه القصة بغير حق. فقد كررتُ مرارا حتى أعياني التكرار بأن الأحاديث من القسم الأول التي تتعلق بأحكام الدين وتعليمه وفرائضه وحدود الإسلام وهي ذات صلة حتمية، قليلا أم كثيرا، بحضارة دينية من خلال تواتر عمل الأمة خارجةٌ عن نطاق بحثي. بل الحق أن بحثي يحيط بوجه خاص بالأمور التي لا علاقة لها بالنسخ والنقص أو الإضافة، ومثالها الأخبار، والأحداث والقصص. ولكنك لم تفهم قصدي قط بل سوّدتَ الأوراق دون وجه حق وهدرتَ النقود. مع ذلك ليس مذهبي أن القرآن ناقص ويحتاج إلى الحديث، بل الحق أن على رأسه تاج: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الذي لن يزول أبدا. وهو متربع على عرش: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ الواسع المرصَّع. لا نقص في القرآن الكريم قط، بل هو نــــزيه تماما من وصمة النقص والعيب. ولكن لا يسع كل واحد أن يبلغ أسراره السَّنِيَّة بسبب تقاصر الأفهام. ولنعم ما قيل:

وكل العلم في القرآن لكنْ　　　تَقاصرَ منه أفهامُ الرجالِ

لقد استنبط النبي ﷺ نفسه المسائل الإضافية بوحي من الله مستنبطا الأحكام القرآنية من القرآن نفسه وما دام القرآن الكريم قد حرّم الخبائث كلها بوضوح تام، فهل ترى السباع والحمير من الطيبات حتى تكون هناك حاجة إلى حديث بوجه خاص لتحريمها. لقد استنكر اللهُ جلّ شأنه الحميرَ قائلا: ﴿إِنَّ

---

[1] الأنعام: ١٤٦

أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[1]. فكيف يصبح المنكرُ والمكروهُ والذي من الخبائث في نظر الله حلالاً؟ والمعلوم أن من السباع كلها تفوح منها رائحة كريهة. اذهب مثلا إلى حديقة الحيوانات ترى كم تفوح من الأسود والذئاب والنمور رائحة كريهة حتى يتعذر على المرء أن يقف بقربها. فماذا عسى أن تكون هذه الدواب إن لم تكن من الخبائث؟ فعلى هذا المنوال أستطيع أن أردّ على كل حديث قدّمتَه عن الأحكام الإضافية، وأستطيع أن أثبت أن مصدرها هو القرآن الكريم. ولكن هذه الأمور تخرج عن نطاق بحثنا الحالي. متى قلتُ لك بأنه لا دخل للأحاديث في النسخ أو الإضافة إلى السنن المتوارثة والمعمول بها المتعلقة بالأمور الفقهية المتواترة، وذلك بالنظر الظاهر.

من المؤسف أنك أطنبتَ في هذه الأمور بغير حق وهدرتَ وقتك ووقت الناس. يا صاحبي، كان عليك أن تفهم قصدي أولا. لقد قلتُ ذلك واضعا في الحسبان مسألة وفاة المسيح وحياته. من المؤسف حقا أنه لم يخطر ببالك ما إذا كان ذلك من جملة الأخبار أو من قبيل الأحكام. عليك أن تجتنب التسرع في المستقبل، فاندمْ على تسرُّعك الذي صدر منك.

قوله: يقول الإمام الشعراني في "المنهج المبين" "اجتمعت الأمة على أن السنة قاضية على كتاب الله".

أقول: لقد علمتَ حقيقة الإجماع من قبل أن الإمام مالك يقدم القياس على خبر الواحد، دونك أن يقدَّم خبرُ الواحد على آية الله! ويقول الأحناف بأنه إذا خالفت الأحاديثُ القرآنَ فتُرَدّ كلها. أما الإمام مالك[2] فيرى أن

---

[1] *لقمان: ٢٠*

[2] *هكذا ورد في الأصل ويبدو أنه سهو من الناسخ، والصحيح: الإمام الشافعي، والله أعلم بالصواب. (المترجم)*

الحديث المتواتر أيضا مردود في حال معارضته القرآنَ. فإذا كان هذا هو قرار الأئمة الذين يُعَدّ أتباعهم بعشرات الملايين فأين الإجماعُ إذاً؟

قوله: الحديث الذي اقتبستَه من "تفسير حسيني" ليس جديرا بالاعتداد.

أقول: يا صاحبي إنه حديث صحيح البخاري بحسب قول صاحب "التلويح"[1] كما نقلتُ عبارة من التلويح من قبل. فهل صحيح البخاري أيضا مليء بالموضوعات؟ وإذا قلتَ بأنه يعارض الآية: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ﴾[2]، قلتُ: لا يعارضها قط، إذ إن حكم "ما آتاكم الرسول" ليس دون قيد أو شرط. يجب الانتباه أولا هل يدخل حديث معين في قائمة "ما آتاكم" فعلا أم لا. الحق أنه لا يُصنَّف في قائمة "ما آتاكم" إلا ما عرفنا أن الرسول ﷺ قد آتاناه فعلا. وما لم نقتنع بذلك جيدا فهل يجوز أن ندخله في قائمة "ما آتاكم" بمجرد سماع كلمة: "حديث"؟ أما هذا الحديث فموجود في صحيح البخاري بحسب "التلويح"، وإن لم يكن موجودا فمع ذلك هو يطابق منطوق القرآن الكريم. وما دام الأئمة الثلاثة قد تبنّوا مذهبهم الفقهي بحسب منطوقه تقريبا فلماذا لا نقبله؟ وإذا كان وجود "يزيد بن ربيعة" ضمن رواته يضعّفه فإن كونه مطابقا لمنطوق القرآن الكريم يزيل هذا الضعف لأن الله جلّ شأنه يقول: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ

---

[1] *لقد كتبنا في ملحوظة من قبل أن هذا الحديث ليس مذكورا بلفظه في نُسخ صحيح البخاري المطبوعة المتوفرة حاليا. فليكن كذلك، ولكن للناقد البصير أن يفهم أنه ما دامت الأحاديث الأخرى التي تؤيد هذا المعنى وتشهد عليه موجودة في الصحاح فلا ضير إن لم يوجد في صحيح البخاري بلفظه. لماذا هذا التركيز الشديد على الألفاظ فقط؟ أليس صحيحا من حيث المضمون أن موافقة الحديث أو معارضته لكتاب الله هو المعيار لقبول الحديث أو رفضه؟ ما دام القرآن الكريم يشهد على ذلك، وما دام هذا هو مذهب الأئمة الثلاثة أيضا فلا ضير إن لم يوجد قط في كتاب واحد أي في البخاري بهذه الألفاظ. (المحرر)*

[2] *الحشر: ٨*

اللهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾[1]. ففي هذه الآية ترغيب صريح في أنه يجب عرضُ كل قول وحديث على كتاب الله، وإذا كان كتاب الله قد أصدر حكما واضحا غير قابل للتغيّر والتبدّل في أمر معين فكل حديث يعارضه لن يُعتبَر صحيحا. ولكن إن لم يُصدر كتاب الله حكمًا قاطعا ومؤيَّدا لا يقبل التبديل وثبت أن ذلك الحديث صحيح بحسب قانون الرواية كان جديرا بالقبول.

فباختصار، إن القرآن الكريم ليس كتابا مجملا لا يفيد كمعيار بأيّ حال. ومن ظنّ ذلك فهو جاهل أشد الجهل، بل إيمانه في خطر.

وماذا يفيد حديث: "إني أوتيت الكتاب ومثله" موقفك؟ إنك لا تدري أن من خواص الوحي المتلو أنه يكون مصحوبا بثلاثة أشياء حتما سواء كان وحي الرسول أم وحي النبي أم المحدَّث.

الأول: المكاشفات الصحيحة التي تُظهر الأخبارَ وبيانات الوحي بصورة الكشف، كأنها تجعل الخبر كالمعاينة، كما أُرِيَ نبيُّنا الأكرم ﷺ الجنةَ والنار المذكورتين في القرآن الكريم، وقابَل الأنبياء السابقين الذين ذكرهم القرآن الكريم أيضا، كما كُشفت له أنباء كثيرة عن المعاد كي يتقوى أكثر فأكثر العلمُ الذي أُعطيَه بواسطة القرآن الكريم، ويكون مدعاة للطمأنينة والسكينة.

الثاني: ترافق الوحيَ المتلوَّ الرؤى الصالحةُ وهي بمنـزلة الوحي للنبي والرسول والمحدَّث. وتكون الحاجة إلى الرؤى مع الكشف لينكشف على متلقّي الوحي علم الاستعارات الذي يغلب على الرؤى، وليتمرسَ في علوم التعبير وليشهد الكشفُ والوحي والرؤى على بعضها بعضا بسبب كثرة طرقها، ولكي يتقدم نبي الله بسبب ذلك في الكمالات والمعارف اليقينية باستمرار.

الثالث: يرافق الوحي المتلو وحيٌ لطيف يمكن تسميته "التفهيمات الإلهية". هذا هو الوحي الذي يسمَّى الوحي غير المتلوّ، ويسميه الصوفية الوحي الخفي

---

[1] *الجاثية: ٧*

ووحي القلب أيضا. والهدف من وراء هذا الوحي هو أن تنكشف على صاحبه بعض مجملات الوحي المتلو وإشاراته. فهذه هي الأمور الثلاثة التي هي مصداق لـــ "مِثله" إلى جانب "أوتيتُ الكتاب" للنبي ﷺ. ويُعطَى كل رسول ونبي ومحدَّث هذه الأشياء الثلاثة مع وحيه بحسب مرتبته ودرجة قربه. وإن راقم هذه العبارة صاحب تجربة في هذا المجال[١]. فإن هذه المؤيِّدات الثلاثة؛ أي الكشف والرؤى والوحي الخفي ليست بأمور إضافية في الحقيقة بل تفسر وتبين الوحي المتلو الذي هو كالنص، فتدبّر.

قوله: إن حديث الحارث الأعور ليس صحيحا، فهذا الأعور أيضا أحد الدجالين.

أقول: أقول متأسفا بأن حديث هذا الدجال ما زال مكتوبا في "المشكاة" والكتب المقدسة الأخرى، و لم يشطبه أحد من "الصلحاء" مثلك! وإذا كان هذا الحديث موضوعا وراويه دجال فلماذا لا يُشطَب؟ لا أدري ما علاقة الخبيث بالطيب؟ ومع ذلك فإنّ ترْك هذا الحديث لا يضرنا بشيء. فهناك أحاديث أخرى في صحيح البخاري تقارب هذا المضمون، كما هناك حديث بكلمات مختلفة قليلا وهو: "إني تركتُ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله وسنّتي[٢]". ثم تتهمني بالسرقة مع أنني تركت قصدا جملة: "في الحارث مقال"

---

[1] *يا أيها المولوي قد شددتَ مئزرك لمواجهة ولي الله هذا. فيا أيها المولوي لا يستوي أهل الظن وصاحب اليقين. ما زالت الفرصة متاحة أمامك للتراجع. وإلا لا بد من البكاء وصرير الأسنان. (المحرر)*

[2] *من جملة الأحاديث الواردة في صحيح البخاري بهذا المعنى ما جاء في كتاب الاعتصام: "وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم فخذوا به تهتدوا." ومن جملتها حديث جاء فيه: "وكان وقّافا عند كتاب الله."(الصفحة ١٧٩). ومن جملتها أيضا: "ما عندنا شيء إلا كتاب الله." ومنها أيضا: "ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، قضاء الله أحقّ". (الصفحة: ٣٧٧). ومنها حديث: "أوصي بكتاب الله" (الصفحة ٧٥١). ومن جملتها*

معتبرا إياها نقدا سخيفا، لأن كمالات القرآن التي يشير إليها هذا الحديث مكشوفة على أهل الكشف وأهل الباطن، ولا تزال تُكشَف. وظلّت رواية الحارث تصدَّق في كل زمان. من الثابت المتحقق أن القرآن الكريم جامع الحقائق والمعارف بلا أدنى شك ويتصدى للبدعات في كل عصر. وإن صدري أنا العبد الضعيف مليء ببركاته وحِكمه التي شاهدتها بأم عيني. إن روحي تشهد بأن الحارث صادق دون شك في بيانه هذا الحديث. لا شك أننا أُعطينا القرآن الكريم لخيرنا وتقدمنا العلمي وانتصاراتنا الدائمة، وإن أسراره غير متناهية وتنكشف بعد تزكية النفس وإشراقها واستنارة الضمير. كلما شاء قدر الله أن نصطدم مع قوم انتصرنا عليهم دائما بالقرآن الكريم. فهو كما يُطَمئن قرويا أُمّيًّا كذلك يُقنع فيلسوفا تابعا لمذهب الطبيعة. فلم ينـــزل لفئة وحُرمت منه فئةٌ أخرى. لا شك في أنه قادر على مداواة كل شخص وكل زمان وكل مَلكة. إنّ مَن لم يكن مُعْوَجّ الخِلقة ولا ناقص الفطرة يؤمن بعظمة القرآن الكريم ويستفيد من أنواره. فدت نفسي وجه الحارث الذي خرج من فمه

حديث في صحيح البخاري، (الصفحة ١٧٢)، جاء فيه: "...فَلَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ وَا أَخَاهُ وَا صَاحِبَاهُ. فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: يَا صُهَيْبُ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ﷺ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ، وَاللهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِنَّ اللهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ... وَقَالَتْ حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ: ﴿لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ أي قد حلفت السيدة عائشة الصديقة رضي الله عنها مع علمها المحدود لأنه لو استُنبط من الحديث معنى أن كلّ ميِّت يعذَّب دون مبرر بسبب بكاء أهله فقط لكان الحديث معارضا ومخالفا للقرآن الكريم. والحديث الذي يعارض القرآن لا يُقبل.

"كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، (صحيح البخاري، الصفحة ١٠٠) سبحان الله! كيف قدّر النبي ﷺ القرآن واحترمه. (المحرر)

مديح القرآن الكريم. إذا كنت تعتبره دجالا فهذا شأنك. كلٌ أحد يؤخَذ من قوله ويُترَك.

أما تسميتك إياي بالسارق فإنّي أفوض أمري وأمرك إلى الله. ولو سُمِّيتُ سارقا من أجل القرآن فهذا مدعاة لسعادتي. لقد أطلقتَ "السرقة" على نقص كلمة واحدة، ولكن الله أعلم من ارتكب السرقة في الحقيقة ومن أعان على السرقة التي بسببها تُقطَع اليد ولو سُرِق درهم واحد. **فتفكر في سرّ هذا الكلام واخش الله المحاسب العلام. كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون.**

قوله: إن رواة أحاديث الصحيحين بُرآء من تهمة الفسق، لذا فإن تقديمك الآية: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ يدل على قلة علمك.

أقول: لقد قلتُ من قبلُ بأن بعض رواة الصحيحين قد اتُّهموا بأنهم من أهل البدع الذين هم في حكم الفساق، كما اقتبست العبارة من "مسلّم الثبوت" التي جاء فيها عن الصحيحينِ: "لأن رواتهما قدريون وغيرهم أهل البدع.

قل الآن يا مسكين، هل ثبتت قلة علمي أم ضحالة علمك؟ وإذا قلتَ بأن تلك الأحاديث ثابتة بطرق أخرى فعليك تقع مسؤولية إثبات مفهومها ومنطوقها الكامل من كل الوجوه بطرق الرواية الأخرى. لقد ورد في "التلويح" ما مفاده: توجد في البخاري بعض الأحاديث الموضوعة التي تبدو من وضع الزنادقة. وما قاله الإمام النووي عن حديث العباس وعليّ فقد ذكرتُه من قبل. أما قولي بأن إمكانية صدور الكذب من كل شخص سوى الأنبياء قائمة، فلا يقع عليه اعتراض أن الشهادة لا تُردّ ولا تضعَّف بناء على إمكانية الكذب، لأن الإمكانية نوعان: إحداهما مترقبة الوقوع والأخرى مستبعدة الوقوع. ومَثلها كمثل الذي يحفر أرضا، فهناك إمكانية أن تخرج منها أموال دفينة. ومثال الإمكانية المترقبة الوقوع أن كلبًا يدخل بيتًا فيه أطعمة مكشوفة من مختلف الأنواع فيمكن أن يأكل منها. وكذلك الناس نوعان. أولا: أولئك الذين

يحرَّرون من الذنوب وتُحَبَّب إليهم التقوى والإيمان. والقسم الثاني هم أولئك الذين يكسبون الحسنات تكلُّفا ويسمَّون أتقياء ولكنهم ليسوا معصومين ومحفوظين من الأهواء النفسانية، وإن زللهم عند ثورة الأهواء النفسانية يدخل في الإمكانية المترقبة، لأن الأعمال الصالحة لا تكون جزءا من طبعهم. وهذا ما يُراعى في الشهادات أيضا. لذا فإن شهادة شاهد على فريقٍ يعاديه بشدة ويسعى لإيذائه علنا، وهو من أقرباء الفريق الآخر الذي يدلي بشهادته لصالحه ومصرٌّ بشدة على نصرته تُعتبَر ضعيفة بل تُرَدُّ. ولكن لماذا تُرُدّ؟ السبب هو أن في هذه الحالة تصبح إمكانية الكذب المترقب أقوى، وبسببها لا تتسم الشهادة بأهمية تتسم بها شهادة شهود عادلين، ولا تكون جديرة بالثقة الكاملة بحال من الأحوال، ولا سيما في زمن شيوع الفسق والكذب.

والآن أتساءل، هل توجد إمكانية الكذب أم لا في شهادة الخوارج والقدريين بسبب مذاهبهم الزائغة؟ هذا ما قصدتُه.

قوله: يبدو من أدلتك وأقاويلك هذه أنه ليس لديك أدنى إلمام بعلم الحديث.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، إن الإلمام بعلم الحديث لم يعد صعبا ولاسيما في الزمن الحالي الذي تُرجم فيه الصحيحان إلى اللغة الأردية حتى يليق بك اعتزازك بنفسك بهذا الصدد. والزمن قريب بل قد جاء حين سيضحك المتعمّقون في علم الحديث في اللغة الأردية- بسبب استنارة عقولهم وقلوبهم- على بعض المشايخ دارسي اللغةَ العربية الأغبياء ويصبحون أساتذةً لهم. أنصحك لوجه الله فقط أن تقلل من دعاوى علمك والرياءِ فإن الفضل عند الله للتقوى. ما الفائدة من كيلك المديح لنفسك وتحقير الآخرين بغير وجه حق. والأغرب من ذلك أنك تتهمني بالجهل وقلة العلم ولكن الله تعالى يُنـــزِّل بك التهمة نفسها. **من أراد هتك ستر أخيه هتك الله ستره. إن الله لا يحب كل**

مختال فخور. والله بصير بالعباد، ولا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم.

قوله: إن صاحب التفسير الحسيني أو الشيخ محمد أسلم الطوسي لم يتبنّيا فيما يتعلق بعرض الحديث على القرآن مثل مبدئك بأن تُختَبَر صحة الأحاديث الصحيحة على محك القرآن بعد ثبوت صحتها أيضا، ولا تُعتبَر صحيحة ما لم تثبت صحتها على محك القرآن.

أقول: يتبين من عبارة وردت في "تفسير حسيني" أن الشيخ محمد بن أسلم الطوسي ظل يفكر إلى ثلاثين سنة ليُثبِت من القرآن الكريم مضمون الحديث "من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر". والمعلوم أنه لو كان هذا الحديث موضوعا عنده بحسب قانون الرواية لكان توجُّهُه إلى القرآن من أجل توفيقه معه عملا سخيفا وعبثا، لأنه إذا كان الحديث موضوعا كان عليه أن يَقلعه من ذهنه نهائيا. هل يُعقل أن يهدر عاقلٌ وقته إلى ثلاثين عاما لتصديق حديث يراه موضوعا؟ فما معنى محاولة تصديق حديثٍ من القرآن الكريم يعتبره موضوعا مسبقا؟ بل الحق والصدق الذي يتبين من القرائن الموجودة هو أن الشيخ محمد أسلم الطوسي كان واثقا وثوقا كاملا من صحة الحديث من ناحية، ومن ناحية ثانية كان يراه يخالف ظاهريا تعليم القرآن العام، لذا حاول توفيقه مع كتاب الله بحسب الحديث الوارد في صحيح البخاري الذي يذكر عرض الحديث على القرآن. والله وحده أعلم بمدى يقينه بصحة الحديث عن ترك الصلاة حتى ما فُتَّ في عضده من حيث البحث والطلب إلى ٢٩ عاما أو أكثر مع أنه لم يجد في القرآن الكريم آية تصدّقه حتى وجد في نهاية المطاف آية: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[1]. لم يهدف من هذا البحث إلا أنه لم يكن لديه كلام في صحة الحديث عن ترك الصلاة من ناحية، ومن ناحية ثانية كانت

[1] الروم: ٣٢

عبارته تبدو له معارضة لتعليم القرآن الكريم الظاهري. ويستطيع أن يفهم كل ذي فهم بسيط أيضا أنه إن لم ير الشيخُ المذكور ذلك الحديث معارضا للقرآن الكريم ظاهريا فلماذا ظل خائضا في هذا البحث إلى ثلاثين عاما؟ ما الذي كان فقده وكان يبحث عنه؟ كان السبب الوحيد وراء ذلك أنه لم يجد آية توافق مضمون الحديث، لذا كان يرى أن آيات القرآن تعارض هذا الحديث. أنت تقول: "لا يوجد في كلام الشيخ المذكور أدنى أثر لاعتبار القرآن الكريم معيارا". ولكن الحق أنني لا أستغرب أنا فقط بل يستغرب كل عاقل من فهمك لأنه إذا لم يكن القرآن- في رأي الشيخ- معيارا لتصديق الأحاديث التي بدت معارضة له في الظاهر فلماذا ظل يبحث في هذا الموضوع إلى ثلاثين عاما؟ إن مدة ثلاثين سنة ليست بمدة قليلة بل تكفي ليشيخ الشاب. هل يعقل أن يضيع أحد كل هذه المدة الطويلة من عمره الغالي من أجل طمأنينة إضافية دون أن يهدف إلى اجتياز مرحلة كبيرة وبغير قصده للحصول على النجاة من مشكلة عويصة؟

ثم تتساءل: هل عرض الشيخ محمد أسلم على القرآن حديثا آخر أيضا بالإضافة إلى حديث عن ترك الصلاة؟ أقول: ما أسخف هذا السؤال؟ هل عدم العلم بشيء يستلزم عدم وجوده؟ فمن الممكن أن يكون قد عرضَه و لم نعلم بذلك. من الممكن أيضا أنه لم يواجه هذه المشكلة في أحاديث أخرى، و لم يجد حديثا آخر يعارض القرآن الكريم بحيث تتضرر به تعاليم القرآن الكريم الكاملة وغير المتبدّلة. وإذا قلتَ: ماذا كان الشيخ يعتقد عن صحة حديث ترك الصلاة خلال مدة ثلاثين عاما التي لم يجد فيها آية قرآنية تصدقه؟ فجوابه أنه كان يجد في هذه المدة آثار صحته بحسب قانون الرواية ولكن كان حيران مذهولا بسبب معارضته الظاهرية للقرآن الكريم، وما كان قادرا أن يتبنّى رأيا جازما فيه وكان

يتوقع بشدة أن يجد آية. فأقول لك مرة أخرى أن تترك التعنت[1] وتستحيي من الله. لقد سألتَني عن شخص واحد يقول بعرض الأحاديث المختلف فيها على القرآن وها قد قدمتُ عديدا من الأئمة والصالحين الذين يعتنقون هذا الاعتقاد. أكرر وأقول: فلتعلم أن خوض الشيخ الطوسي في البحث عن آية إلى ثلاثين عاما يدل على مذهبه الذي كان يعتنقه عن صحة الحديث عن ترك الصلاة وضرورة تصديقه بآية من القرآن الكريم. وإن لم تفهم أنت من القرائن الموجودة فهناك كثيرون في الدنيا يفهمونها وسوف يستفيدون منها.

قوله: إني أعتبر القرآن إماما.[2]

أقول: إن قولك هذا يخالف واقع الأمر تماما. لو كنتَ تؤمن بالقرآن الإمام والهادي الأول لما بلغ إنكارك وتعنتك هذا المبلغ. تقول: "إنه لافتراء عليّ إذ قيل بأني أنكر أن القرآن إمام". ماذا أجيب على تجاسرك هذا؟ سيحكم الناس بأنفسهم.

قوله: يا خلق الله، اتقوا الله!

أقول: عليك يا صاحبي أن تتقي الله قليلا![3] ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾.[4]

---

[1] *نعم، عليك أيها المولوي أن تقبل نصيحة ناصح عارف بالله، فهذا لن يحط من شأنك شيئا بل سينظر إليك العارفون بالله كلهم بنظر التقدير والاحترام. ولكن من المؤسف حقا أن مَثل تراجع شيخ عن موقفه المعلَن كمثل ولوج الجمل في سم الخياط. والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. (المحرر)*

[2] *حسنا، ولكن السهم الذي يخرج من القوس مرة لا يعود. (المحرر)*

[3] *يا سيدي: لماذا يتقي الله هو، ليس ضروريا للمشايخ في هذا العصر أن يعملوا بما يقولونه للناس. الحق أن هذا ما أدّى إلى تفشي الفتن في خلق الله. ولدرء هذه الفتنة وإصلاح اعوجاج هؤلاء المشايخ قد أرسلك الله إلى هذه الدنيا. فالسعيد من عرفك. (المحرر)*

[4] *الصف: ٣-٤*

قوله: لن يقول بأن الإمام البخاري ترك الحديث عن دمشق حاسبا إياه ضعيفا أحدٌ إلا مَن ليس لديه أدنى إلمام بعلم الحديث.

أقول: يا مسكين! لقد ثبت من بيانك هذا أنه ليس لديك أدنى إلمام بهذا العلم. لا تدري أن شخصا مثل الإمام البخاري الذي يدّعي حيازة معلومات كاملة، وحفظ ثلاث مئة ألف حديث، يضطر المرء إلى الاعتراف بالضرورة أنه كان على علم بجميع الأحاديث المدوّنة والمكتوبة في الصحاح الستة، لأن الأحاديث الواردة في الصحاح الستة لا تبلغ السدس أيضا من معلومات البخاري. بل لو أضفنا كل هذه الأحاديث إلى معلومات الإمام البخاري لبقي مع ذلك مئتان وخمسون ألف حديث لا يشاركه أحدٌ في ضبطها وحفظها. فيبدو من هذا الدليل كظن غالب أن الإمام البخاري كان يعلم الحديث عن دمشق أيضا حتما، فكان واجبا عليه عند كتابة جميع الأحاديث عن المسيح ابن مريم والمسيح الدجال أن يكتب أيضا الحديث الذي يتناول ذكر دمشق والوارد في صحيح مسلم، وذلك لتكميل هذه القصة الناقصة التي أوصى النبي ﷺ بتبليغها أكثر من غيرها، مع أنه قد أورد في أحاديثه بعض أجزاء هذه القصة وترك بعضها الآخر. إن خلوّ صحيح البخاري من بعض القصص المعنية لا يمكن أن يُحمَل على أن الإمام البخاري لم يعلم بقية أجزائها وهو يدّعي ضبط ثلاث مئة ألف حديث. وإذا طرحنا أيضا منها أربعين ألفا فلا بد من الاعتراف بوجود مئتَين وستين ألف حديث عنده. والقرائن الموجودة التي تتبين من النظر على إحاطة البخاري بكمّ الأحاديث تدفع الباحث بكل شوق إلى القبول بأن الإمام البخاري ترك عمدا بعض الأمور المتعلقة بالقصة التي ذُكرت في حديث عن دمشق. لا يمكن التصور قط أن الإمام البخاري لم يطّلع على حديث النواس بن سمعان. كذلك لا يمكن التصور أيضا بأنه وجد أحاديث أخرى عن هذه الرواية إضافة إلى حديث النواس بن سمعان ولكنه لم يذكرها. ولكن القول بأن البخاري قد ضم هذا الحديث أيضا إلى الكنـــز المختفي في قلبه والمحتوي

على ثلاث مئة ألف حديث فكرةٌ غير مقنعة تماما لأن الدواعي الضرورية لبيان هذا الحديث كانت موجودة، وإن تكميل القصة كان يتوقف على بيان ذكر المتبقي.

فباختصار، لا يوجد جواب صائب ومقنع يليق بجلالة شأن الإمام البخاري إلا أن حديث النواس بن سمعان ما احتل في نظره مرتبة تؤهله ليُضاف إلى صحيحه. والدليل الآخر على ذلك أنه لو تأملنا في بعض الأحاديث الأخرى الواردة في صحيحه لوجدناها تخالف الحديث عن دمشق في عدة أمور. فكان هذا سببًا آخر لعدم أخذ البخاري بذلك الحديث ليُخلِّص صحيحه من التعارض والتناقض. ويبدو أن بقية الأحاديث البالغ عددها قرابة ستة وتسعين ألفا تقريبا التي كان يحفظها البخاري قد تكون- مع صحة إسنادها- تعارض نوعا ما أحاديث في صحيحه، لذا لم يوردها فيه ولا في كتاب آخر، وإلا سيقع على شخص مثل البخاري الذي كان حريصا بشدة على نشر سنة الرسول ﷺ ويحب أقوال الرسول اعتراضٌ لا يمكن دحضه أنه أتلف أحاديث رسول الله ﷺ بعد أن اقتناها. أليس مستبعدا عنه كليًّا أن يجمع مئة ألف حديث من أحاديث الرسول ﷺ بتحمل المشاق إلى ١٦ عاما ثم يضيع هذا الكنـــز الثمين نتيجة فكرة واهية أنها مدعاة لتطويل الكتاب؟

"أيّ عقل يجيز أن يجمع ويدّخر المرء إلى مئة عام ثم يحرق في لمح البصر".[1]

إن إضاعة العلم والحكمة الموهوبة من الله تعالى معصية كبيرة باتفاق الجميع. فكيف يمكن صدور هذا التصرف غير اللائق من إمام مثله؟ وأن الإمام البخاري لم يبين ذلك لسبب مكنون، أو يكون قد بيّن ولم يُحفَظ بيانه. على أية حال، هذا هو السبب الوحيد، وهذا هو العذر المشروع الذي بسببه يمكن

[1] *ترجمة بيت فارسي. (المترجم)*

تنـــزيه حرص الإمام محمد بن إسماعيل البخاري على الدين من شوائب الكسل واللامبالاة.

قوله: ما رددتَ على السؤال عن الإجماع ولم توضّح ما المراد منه، وهذا يُثبت بصراحة أنك لا تفهم الأسئلة العلمية. إن تعريف الإجماع هو أن يتفق المجتهدون كلُّهم في عصر واحد على حكم شرعي دون أن يخالف أو ينفرد منهم أحد. ولو خالف ذلك أحد من المجتهدين لما تحقق الإجماع.

أقول: إن تعريف الإجماع الوجيز مذكور في بياني البسيط والواضح. صحيح أنني ما أدليتُ ببياني على غرار أسلوب الأصوليين المصطنع والمخترَع الذي لا يخلو من التعقيد، وذلك حتى لا يُحرم عامة الناس من فهم الكلام. ولكنك ادّعيت بيان تعريف الإجماع من خلال المصطلحات ثم خُنتَ في ذلك ولم تبيّنه بالكامل. فبناء على ذلك يكون قد خطر ببالك أن الشروط التي وضعها علماء أصول الفقه لتحقيق الإجماع لا يصح بحسبها عندك أيٌّ من الإجماعات المسلَّم بها. أو لعلك تقصد كتم الأمور التي تفيدني أنا. علما أن تعريف الإجماع مع شروطه هو كما يلي:

"الإجماع اتفاق مجتهدِين صالحين من أمة محمد المصطفى ﷺ في عصر واحد. والأَولى أن يكون في كل عصر على أمرٍ قولي أو فعلي. وركنه نوعان: عزيمةٌ، وهو التكلم منهم بما يوجب الاتفاق بأن يقولوا أجمعنا على هذا إن كان ذلك الشيء من باب القول، أو شروعهم في الفعل إن كان ذلك الشيء من باب الفعل. والنوع الثاني منه رخصةٌ؛ وهو أن يتكلم أو يفعل البعض من المجمعين دون البعض. أي يتفق بعضهم على قول أو فعل ويسكت الباقون منهم ولا يردون عليهم إلى ثلاثة أيام أو إلى مدة يُعلم منها عادةً أنه لو كان هناك مخالف لأظهر الخلاف، ويسمى هذا إجماعا سكوتيا. ولا بد فيه من اتفاق الكل خلافا للبعض وتمسكا بحديث رسول الله ﷺ. وذهب بعضهم إلى كفاية قول العوام في انعقاد الإجماع كالباقلاني، وكون المجمعين من الصحابة أو من العترة

لا يشترط. وقال بعضهم لا إجماع إلا للصحابة، وبعضهم حصر الإجماع في أهل قرابة رسول الله. وعند البعض كونهم من أهل المدينة يعني مدينة رسول الله شرط ضروري. وعند بعضهم انقراض عصرهم شرط لتحقق الإجماع. وقال الشافعي يشترط فيه انقراض العصر ووفاة جميع المجتهدين فلا يكون إجماعهم حجة ما لم يموتوا لأن الرجوع قبله محتمل. ومع الاحتمال لا يثبت الاستقراء. ولا بد لنقل الإجماع من الإجماع، والإجماع اللاحق جائز مع الاختلاف السابق. والأَولى في الإجماع أن يبقى في كل عصر. وقال بعض المعتزلة: ينعقد الإجماع باتفاق الأكثر بدليل من شَذَّ شُذَّ في النار. قال بعضهم: إن الإجماع ليس بشيء ولا يتحقق لجمع شرائط." (انظر كتب أصول الفقه للأئمة الأربعة)

إذًا، يتبين من هذا البحث كله أن العلماء ليسوا مُجمعين على هذا التعريف للإجماع أيضا بل إن أبواب الإنكار والتسليم مفتوحة في آنٍ معا. لذا فقد أثبتُّ الإجماع السكوتي دون أدنى شك من خلال بعض الأقوال على كون ابن صياد هو الدجال الموعود. لم يُنكر أبو سعيد قط أن ابن صياد هو الدجال الموعود، إلا أن اشتباه الأمر على شخص شيء وإنكاره إياه شيء آخر. ولا يثبت إنكار تميم الداري أيضا لأنه لم يُظهِر يقينه عن الدجال المحبوس في الكنيسة، بل اكتفى بإدلاء خبر فقط. وإن مجرد الإدلاء بالخبر لا يستلزم الإنكار. علما أن ذلك الخبر أيضا لا يخلو من النقد لأن تميم الداري يقول بأن ذلك الدجال سرد الأخبار الغيبية والأنباء المستقبلية بكل صراحة، وهذا يعارض القرآن الكريم إذ يقول الله جلّ شأنه: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾[1]. أي أن

---

[1] الجن: ٢٧-٢٨

الله تعالى لا يُطلع على غيبه أحدا إلا الذين يبعثهم الله مع وحي الرسالة أو وحي الولاية، ولكن الدجال سرد أخبار الغيب اليقينية[1].

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من أي قسم من الرسل كان الدجال؟ هل كان يحتل منصب الرسالة فعلا أم كان نبيا أم محدَّثا؟ إذ لا يمكن أن تشوب كلام الله شائبة الكذب. ثم حين صدّق النبيُّ ﷺ قولَ تميم الداري فهذا في الحقيقة ليس تصديق شخص معين كان في ذهن تميم الداري بل هو تصديق الأحداث التي كان يذكرها النبي ﷺ بأن الدجال سيخرج ولكن لن يدخل المدينة ومكة. ولا يثبت هنا من أية كلمة أنه ﷺ صدّق تميم الداري نتيجة وحي من الله تعالى. بل صدّق بعض الأحداث بوجه عام كعادة البشر دون أن تكون لها أية خصوصية. يتبين من كلمات الحديث أن النبي ﷺ لم يصدّق كلمات تميم الداري حين قال بأن الدجال كان محبوسا في جزيرة بل أنكر ذلك نوعا ما، إذ قد ورد في الحديث: "ألا أنه في بحر اليمن، لا بل من قبل المشرق ما هو، وأومأ بيده إلى المشرق." فقد أشار النبي ﷺ بقوله "ما هو" بأنه لن يخرج بذاته بل سيخرج مثيله. كان تميم الداري من قوم النصارى، والنصارى كانوا يسافرون

---

[1] *عليكم أن تستحيوا من تسميتكم أنفسكم موحدين. فلما حصلت للمخلوق (ولا سيما الدجال الكافر، يا للعجب) قدرات الألوهية وصفاتها فهل بقي من فرق بين الخالق والمخلوق؟ من المؤسف حقا أن هؤلاء القوم ذوي العقلية الجافة والمتمسكين بظاهر الألفاظ لا يفكرون في كلام الله قط، وكأنه لا علاقة لهم ولا أنس مع كلام الله قط. يرددون "التوحيد، التوحيد" بلسانهم ولكنهم متورطون في الشرك بشدة، إذ يؤمنون بعبد ضعيف- المسيح عليه السلام- خالقا وشافيا ومحييا وحيا وقيوما!! والأدهى والأمرّ من ذلك أن يسوغ لهم ألا يلقّبوا فِرق المسلمين الأخرى إلا بالمبتدعين والمشركين. فطوبى للمسيح الموعود العبد المختار عند الله الذي كشف للدنيا سر التوحيد الحقيقي، وحذّر المسلمين من أنواع الشرك الخفي، ونـزّه وطهّر-مستنيرا بنور القرآن الكريم- ينبوع صفات الله تعالى من شوائب الشرك. يا ربّي، ويا مولاي أدخلني في خدامه ووفقني للاستفاضة من بركاته، آمين. (المحرر)*

إلى بلاد الشام دائما. فدحض النبي ﷺ رأي تميم الداري أنه رأى الدجال في جزيرة في بحر الشام. وقال بأن الدجال سيخرج من جانب المشرق بما فيه بلاد الهند.

واعلموا أيضا أنه يمكن أن يصدر الخطأ في الاجتهاد من النبي أيضا حين يصدّق شيئا بوجه عام بغير الوحي، كما صدّق النبي ﷺ أن قيصر الروم ينوي غزو النبي ﷺ، وبناء على هذا التصديق قام بالسفر الطويل في الصيف شديد الحرارة، ولكن ثبت بعد ذلك أن الخبر كان غير صحيح. هذا وتوجد في سوانح الصحابة أمثال كثيرة للأخبار من هذا القبيل التي أُبلغت إلى النبي ﷺ واهتمّ بها النبي ﷺ ولكن ثبت أنها باطلة أخيرا. من المعلوم أن النبي ﷺ خرج إلى الروم دون أدنى توقف في جيش من الصحابة في الصيف الحار جدا على إثر سماع خبر غزو قيصر، فلو وجد نور فراسته ﷺ أدنى آثار الصحة في خبر تميم الداري لخرج حتما إلى تلك الجزيرة لرؤية هذا الدجال العجيب ليرى بأم عينيه ضخامة ذلك الدجال النادر الوجود. وما دام قد ذهب ﷺ لرؤية ابن صياد فلماذا لم يسافر لرؤية ذلك الدجال ذي الخلقة النادرة؟ بل الحق أن سفره لهذا الغرض كان ضروريا لتُسوَّى هذه القضية كَليًّا نتيجة مشاهدة النبي ﷺ إياها بأم عينيه.

فلتتذكر أيضا أنه لا يثبت تصديق الدجال المحبوس في الكنيسة قط بالدرجة نفسها التي ثبت بها كون ابن صياد هو الدجال من خلال حلْف عمر وغيره من الصحابة ﷺ. مَن صدّق بالحلف أن المحبوس في الكنيسة هو الدجال الذي قدّمتُ تعريف الإجماع بصدده؟ ألا يثبت أنّ هناك إجماعا بشأن ابن صياد حسب تعريف الإجماع من الأقوال المختلفة الواردة في أصول الفقه؟ نعم، يثبت بلا شك، وإن نقضك باطل وعبث.

لم يثبت رجوع عمر رضي الله عنه عن موقفه إلى الأخير. أما حديث أبي سعيد فيثبت منه على الأقل أن جماعة من الصحابة كانت تعتقد بأن ابن صياد دجال. وإن بقي أحدهم خارجا عن ذلك الاعتقاد على سبيل الافتراض فهذا لا يُحدث

أيّ خلل في الإجماع كما بيّنتُ من قبل. أما ما قلتَه عن لفظ "الدجال" فهو لغو وباطل كله. إنك لا تدري أن كلمة "الدجال" صارت اسما خاصا بالدجال الموعود. (انظر صحيح البخاري، الصفحة ١٠٥٥) ولو أثبتَّ إطلاق "الدجال" في صحيح البخاري على غير الدجال الموعود لقدَّمتُ لك خمس روبيات. وإلا عليك أيها المولوي المحترم أن تتوقف عن التعنت العبثي!! ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[1].

وإذا كنتَ تملك قدرة على فهم الأحاديث فعليك أن تثبت من الصحيحينِ إطلاق كلمة "الدجال" على غير الدجال الموعود. وإلا فالكلام من هذا القبيل بحسب قولك عمل شخص لا يفهم الأحاديث بل لا يفهم كلام أيّ شخص. فهذا ما قلتَه أنت، لذا أرجو ألا تنـــزعج. هذا حجر ضربتَ به رأسي من قبل، *كما يقول مثل فارسي.*

قوله: إن عذرك بأن اعتبار أحدٍ- نظرا إلى أمارات القول- أنه هو قائله ليس افتراء، يدلّ على افترائك أكثر.

أقول: إذا كان الأمر كذلك فلماذا يُسمَّى أمر النبي ﷺ الفعلي حديثا؟ ولماذا قال الإمام البخاري بأنه جمع ثلاث مئة ألف حديث للنبي ﷺ؟ من المعلوم أن الحديث يُطلق بوجه عام على الكلام أو القول. فالأحاديث لا تتضمن أقوال النبي ﷺ فقط بل تشمل أقواله[2] أيضا، فلماذا سمَّيتَ تلك الأفعال أقوالا؟ أليس هذا افتراء؟ وإذا قلتَ بأن هذا المصطلح رائج في علم الحديث على سبيل التسامح، فلتعلم أن الإنسان يقول أشياء كثيرة تسامحا على هذا المنوال ولا يُسمَّى افتراء. فلو أمر أحد غيره بالجلوس مشيرا بيده فقط لأمكن لناقل هذا الأمر أن يقول بأنه "قال" لي أن أجلس. فمثلًا يقول أحد لغيره "أنت أسد"ـــ

---

[1] *الإسراء: ٣٧*

[2] *هكذا ورد في الأصل، ويبدو أنه سهو، والصحيح: أفعاله، والله أعلم. (المترجم)*

فلا يعترض أحد على ذلك ولا يتهمه بالافتراء، ولا يقول بأنه إذا كان أسدا فأين له جلد كجلد الأسد؟ وأين مخالبه وذنَبه كما للأسد؟ كذلك يحق لكل شخص أن يتبع اجتهاده. فالذي يرى الأمر الظنيّ يقينيا بناء على الاجتهاد لا يُعتبر مفتريا، وإن سُمِّي باسم آخر. إن بياني وبيانك سوف يُعرض على الملأ فسيحكم الناس بأنفسهم. إن حذر رواة الأحاديث كان لأن قولهم كان يُعتبر حديثا. ولكن قولي ليس حديثا، بل أقول بمنتهى الصراحة بأنه اجتهادي الشخصي. وأقول بناء على اجتهادي أن النبي ﷺ أظهر تخوّفه حتمًا من أن ابن صياد دجال. وقد استنبطتُّ من القرائن الموجودة أن إظهار هذا التخوّف يكون بواسطة الكلام. والسكوت أيضا يدخل في حكم الكلام بحسب أصول الفقه. ويتبين من كلام النبي ﷺ الصريح الوارد في صحيح مسلم أنه ﷺ كان يخاف حتما أن ابن صياد دجال. فاقرأ روايات أخرى في صحيح مسلم بتدبر ليقع عليك نور الحق.

قوله: من افترائك أنك خلطتَ عبارة من عندك في كتابك "إزالة الأوهام" الصفحة ٢٠١، مع ترجمة الحديث "وإمامكم منكم".

أقول: هذا قصور فهمك، أو افتراء في حالة فهمك الأمر لأن من عادتي أنني لا أترجم النصوص حرفيا بل أترجمها بنيّة التفسير، ولكن لا أقول شيئا من عند نفسي بل أوضح ما ورد في النص. لا شك أن حرف "الواو" في العبارة: "وإمامكم منكم" يفسر جملة سبقت. عندما أخوض معك في هذا البحث سوف أفهّمك من منطلق قواعد النحو. فاصبر قليلا واقرأ كتابي "البراهين الأحمدية" ترى أني أترجم بأسلوب تفسيري دائما. من المؤسف أنك لم تعترض على تلك التراجم مع تعليقك على الكتاب، ولم تطلق عليها "افتراء" في أي موضع منه. فلا أرى لذلك سببا إلا أنك تملك الآن عينينِ غير اللتين ملكتهما حينذاك. أدعو الله تعالى أن يهبك بصيرتك السابقة، وهو على كل شيء قدير.

فلتعلم أنني ذكرتُ أيضا نزول عيسى في بيت المقدس أو في دمشق من باب التفسير فقط وليس ترجمةً حرفية.

قوله: لقد اتهمتني بأني أؤمن بأحاديث صحيح البخاري، ثم استنتجتَ منه افتراء أنني أؤمن بالملهَم أيضا الذي يعُدّ حديثا من أحاديث الصحيحينِ موضوعا.

أقول: لا شك أنك لم تعتبر في مجلتك "إشاعة السنة"- الملهَم الذي يعُدّ الحديث الصحيح موضوعا أو العكس بناء على كشفه- مخاطَب الشيطان. فقولك هذا افتراء بحت منك أو كإطلاق السهم بعد الحرب؛ إذ تقول الآن بأنك ترى محدَّثا مثله مخاطَب الشيطان، وأن الذي يعتبر الحديث الصحيح الوارد في الصحيحينِ موضوعا لا يخاطبه الشيطان فقط بل هو شيطان متجسد. ما أطلقتَ الشيطان المتجسد قط في "إشاعة السنة" على الصلحاء الذين ذكروا مكاشفاتهم من هذا القبيل أو ذكروا اعتقادهم هذا. بل أوردتَ ذكرهم في محل المدح والثناء. فمثلا نقلتَ قول ابن عربي تأييدا لي ونقلت من "الفتوحات المكية" أنه يُعلَم بواسطة الكشف عن بعض الأحاديث أنها موضوعة. قل بصدق وحق ماذا قصدتَ من ذلك حينئذ؟ هل كنت تقصد أن ابن عربي كافر وشيطان متجسد، والعياذ بالله؟ هل كلمة "الأكابر" الواردة هنالك تدل على أن هؤلاء كانوا أكابر الكفر؟ لقد سمَّيتَ محيي الدين بن عربي رئيس المتصوفين في إحدى رسائلك وأدخلته في زمرة أولياء الله. تلك الرسالة ليست معي الآن ولكن عندي رسالة أخرى كتبتَها إلى المولوي المرحوم عبد الله الغزنوي تعطي المعنى نفسه. وقد ورد فيها ما تعريبه: "العلم نوعان، الأول: الظاهري الذي يُنال بالكسب والاكتساب والفكر والاستدلال. والثاني: العلم الباطني الذي يتأتّى من خلال علم الغيب. فيناله الأنبياء عليهم السلام ومن بعدهم الأولياء الكرام، كما قال الشيخ محيي الدين بن عربي في الفتوحات: "وقع لي أولا....إلخ." قل الآن لماذا ذكرتَ محيي الدين بن عربي في محل كان من

المفروض أن تورد فيه كلام أولياء الله؟ وإذا كان ذلك الصالح شيطانا متجسدا- والعياذ بالله- بحسب ذهنك المتحرر، فهل كنت تقصد أن تذكر شيطانا في رسالتك التي كتبتها إلى مرشدك؟ وبالإضافة إلى ذلك إن مجلتك "إشاعة السنة" ما زالت موجودة، فأنا أقبل دفع مئة روبية غرامةً مني إذا حكم المنصفون بعد قراءتها أنك اعتبرت الأولياء الذين أظهروا رأيهم هذا كفارا وشياطين، وأدخلتَ إلهاماتهم ضمن مخاطبات الشيطان. ففي هذه الحالة سأدفع لك مبلغ مئة روبية فورا. الحق أنك تريد أن تتهرب من تعليقك المنشور[1]، وتمارس التحريف على غرار قوم خلَوا، وأنّى لكم ذلك، ولات حين مناص.

قوله: نصل إلى يقين كامل نظرا إلى افتراءاتك الحالية أنك لست صادقا في أيّ من دعاوى إلهاماتك، وكل ما نسجتَه بمجمله فهو افتراء كله.

أقول: أنا لا أتضايق قط من كلامك من هذا القبيل ولا أنزعج، لأن الذين عارضوا الحق ظنوا بأصحاب الحق وأهل الله بل بالأنبياء أيضا هذه الظنون دائما. لقد سُمِّي موسى عليه السلام مفتريا، وعُدَّ عيسى عليه السلام أيضا مفتريا وكذلك سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم. وقد سمِّي كثير من الأولياء أيضا مفترين، فلو سمَّيتني مفتريا فلا داعي للانزعاج، ﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِيْنَ﴾. أقول لك صدقا وحقا بأني لستُ مفتريا، والله تعالى الذي يراعي مصلحة العباد دائما بعثني حقا وعدلا. وهو يعلم جيدا ويسمعني الآن أيضا أنه أرسلني فعلا لتُصلَح على يدي المفاسدُ التي شاعت في الأمة المحمدية نتيجة فهم المشايخ المعوج، ولتنمو وتزدهر في المسلمين من جديد بذرة الإيمان الصادق. فأنا صادق بفضله ورحمته تعالى وجئت لتأييد الحق. وكان ضروريا أن أُرفَض لأنه قد جاء في البراهين الأحمدية بحقي إلهام: "جاء نذير في الدنيا، فأنكروه أهلها وما قبلوه، ولكن الله يقبله،

[1] *تارة تقوم بالتحريف وتارة أخرى تخترع عذرا واهيا أنه قد صدر منك خطأ من قبل، وبذلك تفضح نفسك على الملأ. هذه هي نتيجة عداوة ولي الله. (المحرر)*

ويُظهر صدقه بصولٍ قويٍّ شديدِ صول بعد صول." فأعلم جيدا بأن ربّي سيحقق ذلك حتماً. لا يمكن أن أفنى بنفخات فم أحد لأن الذي بعثني هو معي، ولينصرنّني وليحمينّني حتما. إن صدقي واضح على الذين يرون آيات سماوية ظهرت على يدي، وإن لم يكن واضحا عليك. فهناك كثيرون في هذا المجلس أيضا يستطيعون أن يقولوا حلفا بالله أنهم رأوا على يدي آيات سماوية. يستطيع المولوي مهر علي زعيم هوشيار بور أيضا أن يشهد حلفا بالله أنني أخبرتُه بحلول البلاء عليه قبل حلوله بستة أشهر. كذلك حين حُكم عليه بالإعدام شنقًا أخبرتُه بالنجاة والعاقبة الحسنة بعد أن استجيب دعائي بحقه. لقد سمعتُ أن هذا الخبر انتشر في مدينة هوشيار بور وفي هذه المحافظة أيضا على نطاق واسع، ويشهد عليه آلاف الناس. ثم أطلعتُ بلساني مئات الناس قبل الأوان على نبوءة عن فشل "دليب سنغ" وعدم تمكنه من دخول الهند، ونشرت إعلانا أيضا. كما أنبأت قبل الأوان بموت البانديت ديانند في غضون ثلاثة أشهر. والله جلّ شأنه يعلم جيدا أن قرابة ثلاثة آلاف أمر من هذا القبيل ظهر عليّ وتحقق بالتمام والكمال. لا أدّعي أنه لا يحصل خطأ في كشوفي بسبب الخطأ في فهمي لأن الخطأ في الفهم يصدر أحيانا في كشوف الأنبياء أيضا. لا شك أن كثيرا من الناس يذكرون الحديث الوارد في صحيح البخاري: "ذهب وهلي..." أما نبوءة المسيح عليه السلام الخاطئة بحق يهوذا الإسخريوطي أنه سيملك الكرسي الثاني عشر فلم تثبت صحتها إلى الآن بتفسير معقول. ولكن يجب أن ينظر الإنسان إلى الكثرة. إن الذين يحسبونني مفتريا ويزعمون أنفسهم أطهارا وأتقياء فأنا مستعد للتحاكم معهم على أن تُحدَّد أربعون يوما يطلب من الله فيها كل فريق لنفسه خصوصية من السماء عاملا بـــ ﴿اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ

إنِّي عَامِلٌ﴾[1]. والفريق الذي يثبت صدقه بعد ذلك ويحالفه تأييد الله تعالى في إظهار الغيوب ينبغي أن يُعَدّ هو الصادق حصرا.

فيا أيها الحشد الكريم، أصغوا إليّ الآن وصوِّبوا إليّ آذانكم، أقول حلفا بالله جلّ شأنه بأنه لو توجّه المولوي محمد حسين إلى الله تعالى بحذائي أربعين يوما واستطاع إظهار آيات سماوية وأسرارا غيبية أريها أنا، فأقبل أن تذبحوني بأي سلاح أردتم، وافرضوا عليّ غرامة قدر ما شئتم. "جاء نذير في الدنيا، فأنكروه أهلها وما قبلوه، ولكن الله يقبله، ويُظهر صدقه بصولٍ قويٍّ شديدٍ صول بعد صول."

أقول في الأخير[2] بأنني قد أنهيت هذا النقاش، وإذا كان لدى المولوي المحترم اعتراض على قبول أمر من الأمور المذكورة فله أن ينشره في مجلته منفصلا، والإسهاب في هذه الأمور التمهيدية هنا ليس مناسبا قط. إذا كان المولوي المحترم يريد أن يناظرني بتقديم أدلة مقابل مضمون ادّعائي الذي أدّعيه فأنا جاهز لذلك. أما إذا أحب النقاش في أمور معينة ذُكرت في هذا المقال فأنا مستعد للخوض فيها أيضا. ولسوف تُطبع هذه الأوراق بإذن الله وسيجد عامة الناس فرصة لإظهار رأيهم على ما اعتبر المولوي المحترم الحقَ باطلا بسلاطة لسانه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الراقم: العبد الضعيف غلام أحمد، ٢٩-٧-١٨٩١م [3]

---

[1] *الأنعام: ١٣٦*

[2] *يا أيها القراء الباحثون عن الحق تأملوا لوجه الله واقرأوا هذه الجملة والتي تليها أعني: "في هذه الأمور التمهيدية هنا"...إلخ، ثم قارنوها مع إعلان المولوي محمد حسين الذي نشره في لدهيانه، وقد اعتبر فيه بكل تجاسر أن سيدنا الميرزا المحترم هرب من النقاش في المستقبل. إن سيدنا الميرزا يقصد شيئا ولكن المولوي يحرفه ويصوغه في قالب آخر تماما: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف: ٦) (المحرر)*

[3] *كُتب هذا المقال بتاريخ ٢٩-٧-١٨٩١م وأُخبِر المولوي محمد حسين بذلك، ولكنه أجّل سماعه إلى ٣١-٧-١٨٩١م لذا قُرئ في هذا التاريخ. (الناشر)*

طلب بإخلاص للبحث والتحقيق من مشاهير المسلمين من لاهور إلى:

المولوي محمد اللكهوكي، المولوي عبد الرحمن اللكهوكي، المولوي عبيد الله التِبَّتي، المولوي رشيد أحمد الكنكوهي، المولوي غلام دستغير القصوري، المولوي عبد الجبار الأمرتسري، المولوي سيد محمد نذير حسين الدهلوي، المولوي عبد العزيز اللدهيانوي، المولوي أحمد الله الأمرتسري، المولوي محمد سعيد البنارسي، المولوي عبد الله التونكي. من مسلمي لاهور وخاصة الحافظ محمد يوسف، والخواجه أمير الدين، ومنشي عبد الحق، ومحمد شَتُّو، ومنشي شمس الدين السكرتير العام لمنظمة حماية الإسلام، والسيد الميرزا جار الخواجة أمير الدين، ومنشي كرم إلهي، وغيرهم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن ادّعاءات الميرزا غلام أحمد القادياني عن وفاة المسيح على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وأنه هو المسيح الموعود بنفسه ليست خافية عليكم. وغني عن البيان أيضا مدى التردد والقلق الذي أوقع فيه المسلمين انتشارُ دعاواه وسكوت أئمة ديننا. مع أن معارضة جمهور العلماء المعاصرين العديمة الجدوى ومعتقداتِ المسلمين القديمة لم تسمح بنشر تأثير دعاواه بوجه عام ولكن المرء يجرؤ على البيان دون مخافة التكذيب أن زلزالا كبيرا قد حدث في معتقد المسلمين القديم حول حياة عيسى بن مريم ونزوله. لو طال سكوت زعماء ديننا وخطاباتهم وكتاباتهم الخارجة عن الموضوع أكثر فلن يقتصر الأمر على الإمكانية بل يمكن القول باليقين الكامل أن عامة المسلمين سيتخلّون عن اعتقادهم القديم والمعروف بوجه عام. وفي هذه الحالة سيواجه حماة الدين المتين صعوبة عويصة.

نحن الذين نقدم هذا الطلب بكمال حسن النية من أجل طمأنة نفوسنا خاصة ولفائدة عامة المسلمين عموما؛ قد أقنعْنا المولوي أبا سعيد محمد حسين البطالوي بجهد جهيد لمناظرة المولوي الحكيم نور الدين الذي هو من مريدي الميرزا المحترم المخلصين حول ادّعاء الميرزا المحترم. ولكننا دُهشنا بشدة، ومن سوء حظنا أن المولوي أبا سعيد المحترم بدأ النقاش- على عكس مبتغانا- في أمور غير مفيدة ضاربا عرض الحائط بموضوع النقاش الحقيقي، وهو دعاوى الميرزا المحترم، الأمر الذي أدّى إلى تقوية شبهات المترددين في الموضوع فاحتاروا في أمرهم أكثر من ذي قبل. ثم صادف أن ناظر المولوي أبو سعيد في لدهيانه الميرزا المحترمَ، وطال النقاش إلى ثلاثة عشر يوما وأدّى بحسب رأينا إلى النتيجة نفسها التي أدّى إليها النقاش في لاهور بل كانت أكثر منها ضررا لأن المولوي أبا سعيد لم يتطرق هذه المرة أيضا إلى مناقشة ادّعاء الميرزا المحترم الحقيقي. وقد سمعنا- بل بلغ هذا الخبر مبلغ الثبوت- أن الميرزا المحترم سعى جاهدا أثناء النقاش أيضا أن يوجّه المولوي المحترم إلى ادّعاءاته. فما دام سكوت العلماء المعاصرين وبعض خطاباتهم وكتاباتهم العديمة الجدوى قد أوقعت المسلمين في حيرة واضطراب بوجه عام ولا يجدون في أيديهم حيلة إلا أن يتوجهوا إلى أئمة دينهم، لذا نتقدم بالطلب إليكم بكل أدب واحترام وبنية مصلحة إخواننا المسلمين فقط، أن تبرزوا في الميدان في وقت الفتنة والفساد هذا، وأن تستخدموا نعمة العلم والفضل التي مَنّ اللهُ بها عليكم. نناشدكم بالله أن تناظروا الميرزا المحترم في دعاواه وأن تسعوا لإخراج المسلمين من دوامة التذبذب لتنالوا الشكر من الناس والأجر عند الله. نريد منكم- الذين يثق بهم المسلمون- أن تناظروا الميرزا المحترم في لاهور خطيا ووجها لوجه في دعاواه بوجه خاص. وأن تطلبوا منه إثبات دعاواه من كتاب الله وسنة الرسول ﷺ أو تدحضوها بالأدلة البينة من النوع نفسه. ولا نرى لإقناع المسلمين وإزالة تذبذبهم سبيلا أفضل من هذا. فإذا قبلتم هذا الطريق للبحث- ونأمل أنكم ستقبلونه حتما ابتغاء وجه الله

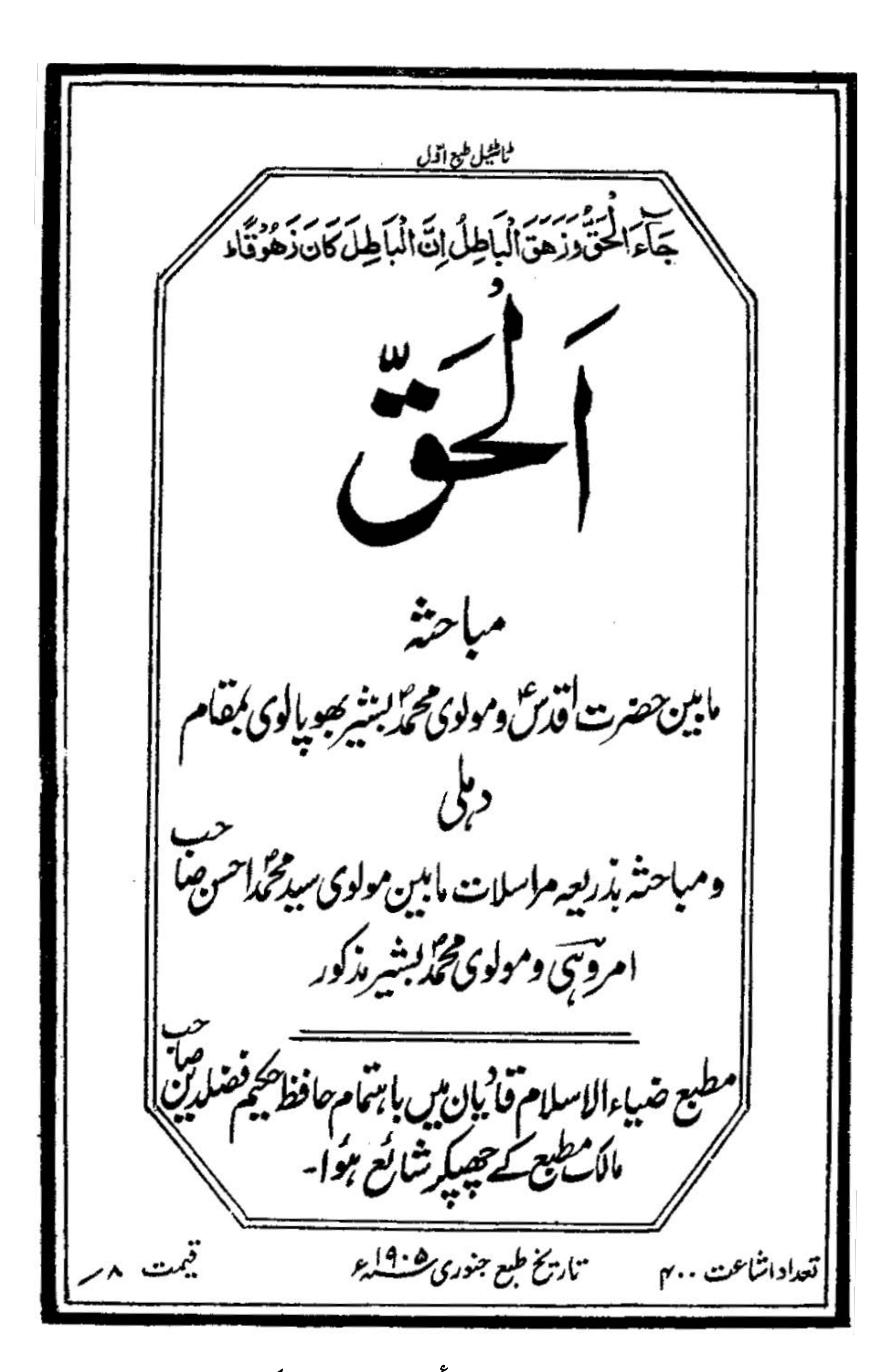
وهداية خلق الله معتبرين إياه واجبا يفرضه عليكم منصبكم وموقنين بأنه فريضة دينية- فأخبرونا من فضلكم لكي نتفق في هذا الأمر مع الميرزا المحترم أيضا ونحدد التاريخ ونطلب منكم جميعا القدوم إلى لاهور. وسنحمل نحن مسؤولية تدبير الأمور المتعلقة بالسكن والأمن وغيرها. ولن تواجهوا أية مشكلة أو عبء بإذن الله. نرجو الردّ سريعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

****

ملحوظة: *لقد وصلنا طلب طويل آخر من المسلمين في لدهيانه أيضا مسجَّل فيه أسماء مئة وتسعة أشخاص، وجّهوه إلى مشاهير العلماء للغرض نفسه. وترافقه نسخة من المعاهدة التي عقدها الميرزا المحترم مع أصحاب الطلب وتتلخص في أن الميرزا المحترم مستعد بحسب طلبهم للمناظرة ظاهرا وباطنا مع كبار العلماء ومشاهيرهم ويفضّل أن تكون مدينة لاهور مكانا للمناظرة. لقد جاء أيضا في الطلب المذكور أنه إذا لم يبرز للمناظرة العلماء الذين خوطبوا في الطلب إلى مدة شهر فسيعترف مقدمو الطلب بصحة دعاوى الميرزا المحترم ويصدّقونها دون تذبذب وتردد وسيعلنون على الملأ تهرب المشايخ. ولما كان مضمون هذا الطلب يطابق مضمون الطلب المذكور آنفا لذا ما ارتأينا نقله هنا. (المحرر)*

تمّت



ٹائٹل طبع اوّل

جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا

اَلْحَقّ

مباحثہ

مابین حضرت اقدسؑ و مولوی محمدؐ بشیر بھوپالوی بمقام

دہلی

و مباحثہ بذریعہ مراسلات مابین مولوی سید محمد احسن صاحب

امروہی و مولوی محمدؐ بشیر مذکور

مطبع ضیاء الاسلام قادیان میں باہتمام حافظ حکیم فضل دین صاحب

مالک مطبع کے چھپکر شائع ہوا۔

تعداد اشاعت ۴۰۰   تاریخ طبع جنوری ۱۹۰۵ء   قیمت ۸ ر

صورة غلاف الطبعة الأولى لهذا الكتاب

ترجمة صفحة الغلاف للطبعة الثانية:

جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا

الــحَـــــقّ

المنــــاظـــرة

التي عقدت في دلهي بين سيدنا المسيح الموعود عليه السلام والمولوي محمد بشير البهوبالوي

والمناظرة الخطية بين المولوي سيد محمد أحسن الأمروهي والمولوي محمد بشير المذكور أعلاه

طُبعت في مطبعة ضياء الإسلام بقاديان تحت إشراف الحافظ حكيم فضل دين صاحب المطبعة

عدد النسخ: ٤٠٠ تاريخ الطبع: يناير ١٩٠٥م الثمن: نصف روبية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم،
والصلاةُ والسلام على النبي الأمي الصادق المصدوق المطاع الأمين

لقد تأخر نشر مناظرة دلهي أكثر مما كنا نتوقع، وفي هذه الأثناء اضطر المنتظرون المشتاقون إلى أن يكونوا أسرى بطبيعة الحال في براثن الظنون والشبهات المتنوعة نتيجة الحيرة المفرطة. ولكن نشكر الله تعالى على أن هذا التأخير والإرجاء أدّى إلى تحقق مصالح عظيمة وهي تلمع الآن في الدنيا مع تجلٍّ كامل كالشمس في كبد السماء. فكان العالَـــم يترقب دون أدنى شك أن يهبّ أحد من علماء الإسلام المعروفين والمسلَّم بهم وفضلائهم في وجه الادّعاء الجليل والمهيب الذي أعلنه المرسَل الإلهي والإمام الرباني حضرة الميرزا غلام أحمد القادياني. وكان المسلمون كلهم متطلّعين إلى ألا يتركوا الاعتقاد الذي تأبطوه منذ القِدم ما لم يثبت زيفه على محك المبارزة القوية. إن مناظرة لدهيانه التي كانت بعيدة تماما عن ادّعاء المسيح الموعود الأساسي لم يجد فيها المسلمون قطرة ماء لإخماد عطشهم. مع أنه قد ثبت من خلالها لمحلل باحث صادق كون حضرة الميرزا مؤيدا من الله تعالى بكل وضوح ولكن عامة الناس الذين لا يتجاوز نظرهم الأمور السطحية ولا يصل إلى دقائق الأهداف كانوا يتطلّعون إلى إثبات واضح وحجة بينة. فالله الرحيم الكريم الذي يمدّ الإنسان بسراج الهداية رحمة منه في وقت ظلمات التذبذب والحيرة المتراكمة، اقتضت رحمته بحسب سنته المستمرة في هذا الوقت أيضا أن يُري سبل مرضاته ويُظهر أمرا خارقا وفارقا بين الحق والباطل لذوي الفطرة السعيدة الذين وقعت عليهم حجب آنية لأسباب معينة، والذين يجدون في نفوسهم حنينا حقيقيا لقبول الحق، ولكنهم يحبون أن يؤمنوا بعد رؤية أمر خارق ودليل باهر على عكس إيمان الصدّيق رضي الله عنه. فألقى الله تعالى الحكيم الحميد في قلب المسيح الموعود عليه السلام الرغبة في السفر إلى دلهي ليحقق عز وجل حكمته الكاملة وليُري سبل مرضاته

ويُظهر أمرا خاصا وفارقا بين الحق والباطل. فوصل عليه السلام إلى دلهي مع أهله بخير وعافية بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر. كانت أعين أهل البنجاب بل الهند كلهم مركَّزة بفارغ الصبر على الأنشطة في دلهي. كانوا يعتقدون كابرا عن كابر أن مدينة دلهي هي مسكن العلماء الكبار والأولياء الأجلّاء ومأواهم لذا سوف يتحقق فيها الحق ويبطل الباطل كما ينبغي. ولكنهم لم يعرفوا مع الأسف الشديد أن الذين هم الدافع وراء حسن اعتقادهم- والذين تنوب مؤلفاتهم القيّمة المقدسة عن شخصهم الجليل بحق في كل مكان وتترك في قلوب قارئيها آلاف الحسرات- راقدون اليوم في القبور. والذين يمشون اليوم مشية الخيلاء واطئين صدورهم هم أولئك الذين ينطبق عليهم تماما: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾. لا شك أنه لا زال هناك بعض ممن ليس من المبالغة تسميتهم ذكريات صادقة للأسلاف المقدسين.

فباختصار، سافر سيدنا الميرزا المحترم-كما سافر سيده ومولاه ومقتداه والهادي الكامل محمد ﷺ إلى مدينة خضرة ومتحضرة أي الطائف لعله يجد فيها طالب حق بعد تحمله المعاناة في مكة- إلى مدينة هندية متحضرة "دلهي". ولكن ألا يكرهنا الحزن في قلبنا على القول: لعلّ أهل دلهي- إلا ما شاء الله ومن شاء عصمه- يعيدون تاريخ أهل الطائف فلم يحبوا معتمدين على نخوتهم المتعنتة ورعونتهم أن يتخلّفوا خطوة واحدة عن أعداء الحق الذين سبقوهم في المعاملة السيئة تجاه عبد من عباد الله. فقالوا وفعلوا ما استطاعوا، وقاموا بالمعارضة قدر ما استطاعوا في كنف حكومة مسالمة ورحيمة ومتحضرة وحيادية وفي عصر سطوتها وعهدها المهيب. ولكن لم ينطفئ نور الله بمحاولاتهم المتفق عليها. بل جعل الله تعالى أيديهم ومساعيهم مدعاة لتطوُّر هذا النور في نهاية المطاف. ولكنهم لم يفهموا الأمر لغفلتهم الشديدة، ولعلّ الكثير يفهمون الآن.

لا نرى ضروريا هنا أن نتحمل عناء كتابة وقائع مناظرة دلهي بكل جزئياتها وتفاصيلها، إذ قد نشرها بالتفصيل والصدق أخونا المنشي غلام قادر فصيح

المحترم في ضميمة "بنجاب غازيت" بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. بل ينوب مناب المقال المفصلِ القولُ وحده بأنهم لم يراعوا حقا من حقوق العباد في المعاملة مع إنسان مسلم. ولكن كان مقدرا عند الله أن تتم عليهم الحجة من كل الوجوه. مع أن ميانْ نذير حسين وجنوده وضعوا قصدا في سبيل إتمام الحجة عراقيل مثل الجبال وأخرجوا كل ما كان في جعبتهم لئلا تهلك جنوده ببيّنة وأن تزول عنهم تلك الكأس بأية طريقة ممكنة ولكن الله تعالى أرسل المولوي محمد بشير البهوبالي عدوا لهم في لباس الصديق. ليس من الخطأ القول بأن بعضا من مريدي ميانْ نذير حسين المذكور كانوا قد دعَوا المولوي محمد بشير من دلهي بكل شوق بعد أن يئسوا من شدة هرمه كما يئسوا من المشايخ الآخرين لفقدان مؤهلاتهم. وصحيح تماما أيضا أن المولوي محمد بشير كان ينوي بنفسه لشتى الأغراض أن يناظر حضرته عليه السلام. على أية حال لم يتنبّه هذا المولوي ذو القلب البسيط إلى التماس ميان نذير حسين وأتباعه المثير للرحمة كما لم يسمع تحذيرهم الشديد أيضا بل ادّعى حياة المسيح عليه السلام بكل تجاسر. ولكن كيف أدّى حقّ دعواه، هذا ما سيكتشفه القراء بعد قراءة هذا المقال. أيا كانت نيّة المولوي محمد بشير عند ولوجه هذا الميدان ولكننا نهنئه إذ قدّم نفسه فداء من قبل علماء البنجاب والهند، فكان فعلا كفارة عظيمة عن زملائه في المهنة. فأقامه الله تعالى كعَلَمٍ في الصحراء القفراء التي لا طريق فيها ولا أثر قدمِ مارٍّ يهتدي به المسافرون مع أن ذلك العَلَم (الأثر) لا يدرَك مقدار ما يمثّله من فائدة. ولكننا نأمل لعل الله الشاكر العليم يهبه فهما مستقيما بسبب كونه دالا على الخير ليؤمن طوعا بهذا المرسَل منه عز وجل. كنت عاقدا العزم على أن أعلّق كالمعتاد على هذه المقالات بالإيجاز ولكن صديقي الحميم -بل سيدي العظيم- المولوي سيد محمد أحسن أعفاني من هذا الواجب. وقد أدّى هذه الخدمة على خير ما يرام فكان أداؤها من نصيب عالم جليل وفاضل أجلّ مثله، فجزاه الله أحسن الجزاء. إنني على يقين بأن إنجاز هذا العمل الطيب بيده يكفي وحده

لرفع درجاته عند الله. غير أننا نأمل بأنه سوف يوفَّق مؤيَّدا بروح القدس لإنجاز أعمال مفيدة وعظيمة أخرى أيضا يثاب عليها.

فباختصار، نحسب وجود المولوي محمد بشير مُغتَنَما إذ ترك المباحث غير الضرورية وتنحّى عن الأصول الموضوعة وطرح الأصل الحقيقي على بساط البحث على عكس ما فعله شيخ بنجابي وبذلك رفع عن خلقٍ كثير عبء الانتظار المميت. مع أنه لا يسعنا إلا أن نقول هنا أيضا بأن الهداية من الله، والهادي الحقيقي يجذب إلى نفسه السعداء منذ الأزل بواسطة أسباب غير معروفة. ويمكن القول بأن السبيل صار واضحا وأن حجة البحث حول مضمون حياة المسيح ومماته قد تم قطعا وحُكما.

أرى من الواجب أن أقول لأهل دلهي نصحا لهم وبناء على الأخوة الإسلامية بأن يتركوا تعنتا بغير حق ويؤمنوا بمبعوث من الله وإلا يُخشى عليهم سوء العاقبة. لا أتمالك نفسي من القول لهم بقلب مرتجف بأن جمعهم ستة أو سبعة آلاف شخص في المسجد الجامع في دلهي ضد المسيح الموعود عليه السلام وارتكابهم أعمالا غير مناسبة ذكّرني بحادث عن الشاه عبد العزيز رحمه الله وهو مسجل في كتاب: "كمالات العزيز" المنشور في دلهي كما يلي: "كلما ذهب السيد مولانا شاه عبد العزيز إلى المسجد الجامع لأداء صلاة الجمعة وضع العمامة على عينيه. فسأله ذات مرة المدعو "فصيح الدين" الذي كان يرافقه في معظم الأوقات عن سبب ذلك. فخلع السيد عبد العزيز عمامته ووضعها على رأسه فأغمِي عليه دفعة واحدة. وحين استفاق بعد بُرهة قال: ملامح مئة أو مئة وربع مئة شخص كانت ملامح البشر، والبقية كان منهم من يشبه الدبّ ومنهم من يشبه القرد ومنهم من كان بشكل الخنـــزير بينما كان في المسجد حينذاك خمسة أو ستة آلاف شخص. قال (السيد عبد العزيز) إلى مَن أنظر؟ لهذا السبب لا أنظر".

فاعتبروا من هذا الحادث يا أهل دلهي بالله عليكم. إنني أخشى أنكم أيضا أثبتُّم بعملكم أن الأقلية القليلة منكم على صورة الإنسان الحقيقية، رحمكم الله.

يا أهل البنجاب، ما زالت الفرصة سانحة أمامكم أن تعتبروا بما حصل لأهل دلهي، والسعيد من وُعظ بغيره. اتركوا هؤلاء المشايخ المكفرين ليحترقوا في نار غضبهم وحسدهم المضطرمة. هل أخلص للحق مرة هؤلاء الناس ذوو القلوب القاسية والمتجسدون حقدا وأهل الهوى حتى يخلصوا الآن. فيا سكان لاهور، أرض أهل العلم، انتبهوا أن منطقتكم هذه جليلة الشأن مرجع أهل البنجاب كلهم. حذار أن يصبح الحجر الذي أزلتموه من طريقكم حجر عثرة لكم مرة أخرى. تعرفون جيدا من أيّ أصل تفرّع هذا الغصن وفي أية أرض نما وازدهر. انتبهوا، ثم انتبهوا، يجب ألا تُسقى بأيديكم ولو خطأ، حتى لا تحيط بكم نحوسة دلهي مرة أخرى.

فيا أيها العقلاء لماذا تُفتنون بألاعيب الأوراق هذه؟ أليست فتاوى التكفير مما كتبته أيادٍ غير معصومة ونتاج قلوب ظالمة؟ ألم يستغث أصحاب الأعمال السوداء هؤلاء أيضا أنهم كُفِّروا بغير وجه حق؟ فهل يستحق هؤلاء الكفار على الدوام أن يكفّروا أحدا؟ هذا كله خديعة من هؤلاء المشايخ. فيا طلاب الحق ذوي القلوب الطيبة تسوَّروا هذا الجدار وتقدَّموا وانظروا أن الذي يريد هؤلاء الحساد أن يثبتوه غولا أسود ويريدون أن يعرضوه نتيجة تعنتهم على الناس كأنه وثن مخيف إنما هو ملاك ونور عظيم في الحقيقة. فيا ربي، يا مالك الهدى وفِّق هؤلاء الناس ليعرفوا عبدك.

وفي الأخير، أريد أن أنقل إليكم قصيدة رائعة رأيتُ نشرها ضروريا ومفيدا وهي من نظم صديقنا الحميم الذي نحسب وجوده بيننا نعمة عظيمة من الله تعالى. ولسوف نكتب سوانحه أيضا في وقت مناسب بشرط الضرورة. ونأمل أنكم

ستجدون القصيدة ممتعة. ففيما يلي ننقل لهؤلاء المكفرين بعضا من أبيات الإمام ابن القيّم لعل أحدا من الذين يخشون الله يصل إلى حقيقة الموضوع ويخشى الله.

(١) وَمِنَ العَجَائِــب أَنَّكُــمْ كَفَّــرْتُمُ — أَهْلَ الحَــدِيْث وَشــيْعَةَ الْقُــرْآن

(٢) الْكُفْــرُ حَــقُّ الله ثمَّ رَسُــوْله — بالنَّصِّ يَثْبُــتُ لاَ بقَــوْل فُــلاَن

(٣) مَنْ كَانَ رَبُّ الْعَــالَمِيْنَ وَعَبْــدُهُ — قَدْ كَفَّــرَاهُ فَــذَاكَ ذُو الكُفْــرَان

(٤) فَهَلُمَّ وَيْحَكُمُ نُحَاكِمْكُمْ إِلَى النَّــ — ــصَّين مِنْ وَحْــيٍ وَمِــنْ قُــرْآن

(٥) وَهُنَاكَ يُعْلَمُ أيُّ حِزْبَيْن عَلَى الْــ — ــكُفْرَان حَقًّا أَوْ عَلَى الإيْمَــان!

(٦) فَلْيَهْنكُمْ تَكْفِيْرُ مَنْ حَكَمَتْ بإِسْــ — ــلاَمِ وَإِيْمَــان لَــهُ النَّــصَّان

(٧) إنْ كَانَ ذَاكَ مُكَفِّرًا يَا أُمَّةَ الْــ — ــعُدْوَانِ مَنْ هَذَا عَلَــى الإيْمَــان

(٨) كَفَّرْتُمُ وَالله مَنْ شَــهِدَ الرَّسُــوْ — لُ بأَنَّــهُ حقًّــا عَلَــى الإيْمَــان

(٩) كَمْ ذَا التَّلاَعُبُ مِنْكُمُ بِالدِّيْنِ وَالْــ — إِيْمَان مِثْلَ تَلاَعُب الــصِّبْيَان

(١٠) خُسِفَتْ قُلُوْبُكُمُ كَمَا خُسِفَتْ عُقُو — لُكُمُ فَلاَ تَزْكُو عَلَى القُــرْآن

(١١) يَا قَوْمُ فَانْتَبِهُوْا لأَنفُسِكُمْ وَخَلْــ — لُوا الْجَهْلَ وَالدَّعْوَى بِلاَ بُرْهَان

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على السيد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد الكريم

القصيدة

يتشرف المنظوم بلثم كف الإمام الجليل والهام النبيل المجدِّد الممجَّد ميرزا غلام أحمد القادياني أدام الله تعالى ظِلَّه

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) إلى كم تمادى الهجر يلعب بالصَّبِّ ... وحتّامَ يَبْلوه الزّمان بذا النَكبِ

(٢) فهل للمعنّى زورة ينطفي بها ... تباريحُ وَجْدٍ توقد النّارَ في الجنبِ

(٣) ألا هل علمتم ما حملت بحبّكم ... وأوزاره من بعدكم أنقضت صُلبي

(٤) أبيتُ على جمر الغضا متقرّعًا ... ودمعي طويل الليل يشرح لِلغربِ

(٥) حرامٌ على جفني الكرى فاسألوا به ... نجوم الدُّجى والهدبُ يجفو عن الهدبِ

(٦) كذا حال مسلوب القرار متيّمٍ ... عديم اصطبارٍ وامق في الهوى صلبِ

(٧) حليف الضنى مستوحشٍ ذي كآبةٍ ... طويل اغترابٍ نازح الأهل والحبِ

(٨) هل العيش إلاّ في وصال أحبّةٍ ... نأت دارهم لكن عن الجسم لا القلبِ

(٩) فإن بعدوا عني فإن حديثهم ... يخفف أشجاني وينهى عن النَّحْبِ

(١٠) بلاني الليالي ويلها من صروفها ... بما صرت فيه حائر الفكر واللُّبِ

(١١) وألهى عن الإنشاء والشعر بعدما ... تعوّدت شعرًا والكتابة من طلبي

(١٢) كأني ما كنت امرأ ذا فطانة ... ولا ورثت نفسي الفصاحة من كعبِ

(١٣) هموم وتنكيدٌ وأسرٌ وغربة ... وفي سفهاء الناس دارٌ وهم كَرْبي

(١٤) فقدت سروري مذ فقدت أحبتي ... كرام أُناسٍ خلّفوا الهَمَّ في العَقْبِ

(١٥) حفالتهم أبقيتُ فِيْهَا إذَا مَضَوْا ... فأمسيت أُحيى بالطغام وبالقحبِ

(١٦) بُليتُ بأهل الجهل ويل لأُمّهم ... مضرهم أدهى من الذئب والكلبِ

(١٧) يعادون أهل العلم والعلم كله ... لما همّهم في لذة الفرج والشربِ

(١٨) أقاسي الأذى من جهلهم ومرائهم ... وشدهم بالسبع كالطعن والخلب

(١٩) على غربة فيها هموم وكربة ... وأنواع أسقام وفقد أخي الحب

(٢٠) وما لاقني في ذي البلاد مواسِيًا ... ولم يتيسّر آسيًا من فتىً نَدب

(٢١) وحيد وأصناف الخُطوب ينوبني ... تعددت البلوى على عادم الصحب

(٢٢) أراني مع الأوغاد يستصحبونني أُعَلّم غير الأهل كالْقرد والدُّبّ
(٢٣) لقد ضاق صدري بالإقامة عندهم وسُوء جوار العابس الوجه ذي قطبِ
(٢٤) إلى الله أشكو قارعات تصيبني من الدهر قد ضاقت بها سَعَة اللَّحْبِ
(٢٥) ومن مفترٍ يرمي بأنواع تهمة وتلبيس مُعتابٍ ومستهزءٍ سبِّ
(٢٦) وعلماء[١] السُّوْءِ يدعون أسوة على فرط جهلٍ بالحقائق والكتب
(٢٧) عمائم والجبات والقمص واللحى بها فخرهم لكنها الجهل لا تخبي
(٢٨) يبكم سمع اليلمحيّ حديثهم ورؤيتهم تقذى بها عين ذي لبِّ
(٢٩) فوالله إني ما هجرت خلاطهم لغير جفاء ليس من شيمة النُّخْبِ
(٣٠) وجهلهم الــمُزري بعلمي ولومهم ورغبتهم فيما يناسب بالوغبِ
(٣١) يلومونني أني أعاف لقاءهم وكيف أُلاقي جاهلا ليس من حزبي
(٣٢) فكم بين ذي لبّ أديب وجاهل وشتان بين الماجد الحرّ والوشب
(٣٣) من الجهل أن تلقى وتكرم جاهلا للحيته أو جبة أو عظم السبِّ
(٣٤) عذيري من الأيام من جور أهلها أقاموا جبال الفادحات على قلبي
(٣٥) شرقت بإيذاء اللئام وشرّهم وفتنتهم لا بالملام ولا العَتْب
(٣٦) لعمري هذي النائبات أخفها أشد على الإنسان من وقعة القضب
(٣٧) رعى الله طيفًا قد أتاني بفرحة تكاد بها أنجو من الهم والنّصب
(٣٨) فإني بليل بين هدءٍ ورقدةٍ إذا شيم برق الشرق في أسرع الوثب
(٣٩) أضاءت به الآفاق والأرض كلها وحار البرايا فيه خوفا من الخطب
(٤٠) ففاهوا بما شاءوا ولم يتفكّروا لفرط اختباط بالضجيج وبالصّخب
(٤١) وكم مدّعٍ للعلم من فرط جهله تأوّله بالهرج والطعن والضرب
(٤٢) تأنّقتُ فيه غير يوم وليلة أراقب ما يبدي الزمان من العَجْب
(٤٣) وقد اجتلى آثار خير ورحمة من الجانب الشرقي مستوطن الخصب
(٤٤) وانشق من ريح الصبا كل سُحرةٍ روايح تروي القلب كالغصن الرطب
(٤٥) وتُهدى له من نفحةٍ عنبريّةٍ فحنَّ لذكر الشرق شوقا إلى القرب
(٤٦) وأُلقي فيه أنّ بالشرق قدوة تفوّح أنفاس له موجب الجذب

---

[١] سقط هنا الحرف "من" بسهو الكاتب، والصحيح: "ومن علماء السوء". (شمس)

(٤٧) فقد جاءنا من قاديانَ مُبشِرٌ | بخير إمام انتظرناه مذ حقب
(٤٨) وأخبر أن أضحى غلامٌ لأحمدٍ | خليفته فينا ومنا بلا ذبّ
(٤٩) إمامٌ همامٌ نائب الشرع مُلْهَمٌ | من الله رب العرش عافٍ عن الذنْب
(٥٠) مجدد دين الله في أمّةٍ غَوَت | وصاحب هذا العصر حقا بلا كذب
(٥١) جليل جميل أحسن الناس كُلِّهِم | كريم المحيّا أسمر اللون ذو الرعب
(٥٢) وقور حليم ربعة رب وفرةٍ | له شعر سبط كما قال من نبي
(٥٣) سميٌّ صفيٌّ بيِّن الوصف ماجدٌ | حميد السجايا وافر العلم واللب
(٥٤) هو الحجة البيضاء لله في الورى | كشمس الضحى قد ضاء شرقا إلى غرب
(٥٥) عليم بأسرار الشريعة عاملٌ | بموجبها في محكم الفرض والندب
(٥٦) بشير بفوز بالـــمُنى لمن اقتدى | نذير لمن ولى من البؤس والكرب
(٥٧) قوي مهيب أشجع القوم باسلٌ | شديد على الكفار كالصارم العضب
(٥٨) محب لمن ود الرسول وصحبه | عدو لأهل الغي والجبت والنصب
(٥٩) عفيف تقيّ أودع الناس خيرهم | وأصدقهم فيما يقول وما يُنْبي
(٦٠) حييٌّ ستير ذو المروة والوفا | عفوّ صبورٌ هيّن ليّن القلب
(٦١) وضيىءٌ طليق الوجه برٌّ مبارك | كريم رحيب الباع ذو المترل الرّحب
(٦٢) سريع إلى الحسنى نفور عن الخنا | بعيد من الإيذاء والزجر والسبّ
(٦٣) أمين على حقٍّ مطاع **مُحَدَّثٌ** | بكل الذي يُقضى ويسطر في الكتب
(٦٤) يعين بني الآمال بالمال والعطا | ويغني ذوي الإفلاس بالجود والوهب
(٦٥) يضيف مساءً وافديه وغدوةً | ويدعى أبا الأضياف في الخصب والجدب
(٦٦) تسير[1] إليه الوفد من كل وجهة | ويقصده الرّكبان ركبًا على ركب
(٦٧) حليف التقى يهدي الأنام إلى التقى | ويسعى لمرضاة المهيمن والقرب
(٦٨) طبيب بأمراض القلوب مُبَصرٌ | ينقي من الأهواء والدرن والثلب
(٦٩) مشيد قصر الدين من بعدما وهت | أساطينه فينا عن الثلم والشعب
(٧٠) تصدى لإصلاح المفاسد في الورى | بمنفعةٍ تدعو إلى السلم لا الحرب
(٧١) وأذن أني قد بعثت مؤيَّدًا | بإرشاد من في الحضر منهم وفي السَّهْب

---

[1] *هكذا في الأصل. (المترجم)*

(٧٢) يصنف في هذا رسايل جمّة ويرسلها جهرًا إلى العُجْم والعُرْب
(٧٣) وأعلن في الآفاق دعوة بيعة فشدوا إليه الرحل حزبا على حزب
(٧٤) يزفون من بَدْوٍ إليه وحضرة ثباتًا وأشتاتًا من الشِيبِ والشبّ
(٧٥) يبايعه من كل حزبٍ عريفه على طاعة الرحمن في السهل والصّعْب
(٧٦) تراهم خضوعًا خاشعين لربّهم قلوبهم ملأى من الشوق والحُبّ
(٧٧) نفوع يفيد الناس من نفثاته ويسبي قلوب الخلق من خلقه العذب
(٧٨) رحيم بهم كالوالد البر مشفِقٌ ينفس عنهم كربة الجهل والعُجب
(٧٩) وبحر علوم يقذف الدرّ موجه إلى الناس طرًا لا يذود عن النَهْب
(٨٠) يحلق أهل العلم والفضل عنده صباحًا مساءً وهو كالبدر في الشهب
(٨١) قعودًا لديه تسقط الطير فوقهم كأنهم استولت عليهم يد الرُّهب
(٨٢) يدورون في أخذ المكارم حوله مثال النجوم الدايرات على القطب
(٨٣) وكم من كتاب جاءنا منه معجب له درجات عاليات على الكتب
(٨٤) براهينه تهدي البرايا وكحله يجلي عيون الشك والجهل والعَصْب
(٨٥) وتوضيحه تجلو ظلام غواية وما الفتح إلا مفتح الفتح والغلب
(٨٦) وكم معجزات النظم قد تبهر النهى تغادر من باراه أحير من ضبّ
(٨٧) يروق عيونا حسنها ونظامها وتكسو نفوسًا كلها نشوة الشرب
(٨٨) قصائد فيها النور والصدق والهدى تدل على الإحسان والفوز بالقرب
(٨٩) تكاد النجوم الزاهرات من السما تخر إليها ساجداتٍ على التُرب
(٩٠) يلذ على الأسماع حر كلامه ولطف معان فيه ألبَابَنَا يَسْبِي
(٩١) نفيس أرانا من نفايس سرّه دقايق علم لا ينال عن الكسب
(٩٢) وأعجز من إعجاز أنفاسه العدى وقد باء من أحداه[1] بالخسر والتَّب
(٩٣) شياطين إنس منه فرّوا وجنّةٍ كأن لهم أنفاسه شهب الثقب
(٩٤) أقر له الأعداء بالفضل والعلى وذل لديه كل ذي العزل والنصب
(٩٥) دعا أمة من هاهنا ثم هاهنا فقال سويداء القلوب لها لَبّي

[1] *يبدو أنه سهو الكاتب ولعل الصحيح: حدّاه. (شمس)*

(٩٦) يؤثر في أتباعه ما يقوله ويكثرهم يومًا فيومًا ولا يكبي[1]
(٩٧) ويحمده من شط منه ومن دَنا سوى من يرى في الدين غير أولي الإرب
(٩٨) وكم من كبير القوم أصغى وإنَّما حذارًا على الدنيا نأى عنه بالجنب
(٩٩) فلم يبق إلا من تعدّى بجهله يماري مراء عن غوايته يُنبي
(١٠٠) إذا قيل برز وَاختبره مناظرًا يفر ويهذي بالوقاحة والجهب
(١٠١) وأكبر من أغراه نشوة جَهله بإنكاره من يدعي العلم عن كذب
(١٠٢) يميل إلى الطاغوت طورًا وتارة إلى الرفض ثم إلى النيجر الكفر كالصَّب[2]
(١٠٣) ومتبع طورًا ووقتًا مقلد وعبد النصارى مرة ناصر الصلب
(١٠٤) تزيا بزي الكفر يشري به الهدى ويبغي رضى الكفار في سخط الرب
(١٠٥) وما هاجه شيءٌ سوى حسد له وذلك داء لا يعالج بالطب
(١٠٦) إذا بهت المرتاب عند حجاجه تبادر للبهتان والشتم والقشب
(١٠٧) ولم يدر أن الله ينصر عبده على الجاهل المرتاب والمبطل الخب
(١٠٨) ومن يخذل المبعوث يخذله ربّه ويجعله في خلقه عالي الكعب
(١٠٩) ومن لم يعاونه سيبكي تأَسفا ويلق أثامًا بالمذلّة والكب
(١١٠) هلموا عباد الله واستمعوا له وقوموا جميعًا قومة الجحفل اللجب
(١١١) أعينوه بالأموال وافدوه بالنفوس تنجوا من الآفات في الخلف والشجب
(١١٢) عليكم عليكم باتباع إمامكم فنعم إمام جاء فيكم من الرب
(١١٣) يقودكم نحو الهدى فاقتدوا به ووالوه بالإخلاص والصدق والرغب
(١١٤) أتاكم ببرهان وما فيه مرية فلا تبطلوه بالمماراة والشغب
(١١٥) هو النعمة العظمى من الله فاشكروا ولا تكفروها بالتمرد والنكب
(١١٦) هو الغيث فيكم فاقدروا حق قدره يروي البرايا كالصبيب من السحب
(١١٧) هو النور بين الرشد والغي في الورى به تنجلي سود الإساءة والذنب
(١١٨) ولله عينا من رآه فإنه على شرف أعلى وقد فاز بالحِسب
(١١٩) عجبت لمن لم يستبن بعد أمره وقد بلغ الأبكار في الخدر والحجب

---

[1] *يقال: كبا وأكبى الزَّنْدُ أي لم يُورِ. (شمس)*
[2] *أو كالضَبِّ. (شمس)*

(١٢٠) ويا عجبي ممن أساء ظنونه ... به وهو يهديهم إلى خالص الحب
(١٢١) أبى الله إلا أن يزيد اعتلاءَه ... ومن يتحى ما شاء للمحو والقلب
(١٢٢) أبى الله إلا أن يضيءَ سراجه ... ومن ذا الذي يطفيه بالنفخ والحصب
(١٢٣) لحا الله من والاه بالبغي مدبرا ... يثير رعاع الناس بالويل والحرب
(١٢٤) لك الله قد أرسلت فينا مكرمًا ... فأهلا وسهلاً مرحبا بك يا محبي
(١٢٥) وأشقى عباد الله من صار جاحدًا ... لفضلك واستهواه إبليس في الشقب
(١٢٦) فأخزاه في الدنيا وسود وجهه ... وقدامه يوم الندامة والسَحْب
(١٢٧) دعاني إلى ذا النظم صدق مودّةٍ ... وفرط اشتياق كان مستوطن القلب
(١٢٨) فهاك إمام المؤمنين حديقة ... منضرة الأشجار مخضرة القضب
(١٢٩) ودونك مني روضة مستطابة ... سقاها الحجى سقي السحائب لا الغرب
(١٣٠) يروق عيون الناظرين ابتسامها ... إذا سرحت فيها قلوبهم يطبي
(١٣١) قوافٍ تزيد السامعين اشتياقكم ... إذا أُنشدوها نحو أعتابكم يصبي
(١٣٢) أحن إليكم والديار بعيدة ... وشوق لقاء ينجد العين بالسكب
(١٣٣) تهز النسيم القلب حين هبوبها ... كهزّ لسانٍ بالثنا دايما رَطب
(١٣٤) سقام وبعد ثم عذر ووحدة ... فكيف الحدور السهل في المرتقى العَصب
(١٣٥) وأشكو عدوًا لا يزال بمرصد ... يراقبني فيما أقول وما أُنبي
(١٣٦) مداج يهيج الشر من أي وجهة ... ويرشقني إرشاق من ريع بالسَلْب
(١٣٧) يحرق أنيابًا عليّ عداوة ... كأني أوجعت المنافق بالغَصْب
(١٣٨) بمقدمك الميمون طابت بشارة ... وأسفرت الدنيا لكل أخي لُبّ
(١٣٩) وزالت بها الأتراح عن قلب مكمدٍ ... وقام به داعي المسرّة والرّحْب
(١٤٠) فلا زلت للإسلام عونا وعزّة ... يهابك من يأباه في الشرق والغرب

المناظرة

بـــيـــن

سيدنا حضرة الميرزا غلام أحمد القادياني المسيح الموعود عليه السلام

والمولوي محمد بشير البهوبالي

في دهلي



البيان الأول

للمولوي محمد بشير المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد: فلا يخفَينّ على أصحاب العلم والدين أن ادّعاء الميرزا المحترم الحقيقي هو أنه المسيح الموعود، ولكن بسبب إصراره الشديد تقرر أن يكون موضوع المناظرة حياة المسيح عليه السلام ووفاته. وفي هذه القضية أيضا يحتل الميرزا المحترم منصب المدّعي. ولكن قد قبلتُ بناء على إصراره أيضا أن أكتب أولا أدلّة على حياة المسيح دون خلطِ بحث صعوده ونزوله وغيرهما فيها. **فأقول: بحول الله وقوته، وما توفيقي إلاّ به، عليه توكلت وإليه أنيب.** فليكن معلوما أن أدلة حياة المسيح هي خمس آيات.

الدليل الأول هو: قال الله تعالى في سورة النساء: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾[1]. ووجه الاستدلال هو أن في كلمة "ليؤمنن" نون التوكيد، وتفيد تحويل المضارع إلى المستقبل الخالص، وهي لا تُستخدم تأكيدا للماضي والحال. يقول الأزهري في "التصريح": "ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا، لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي الماضي". انتهى. ويقول في موضع آخر: "ولا يجوز تأكيده بهما إذا كان منفيا... أو كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير: لأقسم بيوم القيامة، وقول الشاعر:

يمينا لأبغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل

فأقسم في الآية وأبغض في البيت معناهما الحال لدخول اللاّم عليهما وإنما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال." انتهى.

وجاء في "الفوائد الضيائية": "تختص أي النون بالفعل المستقبل في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم. وإنما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالّة على الطلب دون الماضي والحال لأنه لا يؤكد إلا ما يكون مطلوبا." انتهى.

يقول عبد الحكيم في "التكملة": "لأن النون تخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد في كلمة واحدة."

وفي "المغني": "ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا، وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بهما وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوبا في نحو: "تالله لأكيدن أصنامكم". انتهى.

يقول شيخ زاده في حاشية البيضاوي: "واعلم، الأصل في نون التوكيد أن تلحق بآخر فعل مستقبل فيه معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والتمني

---

[1] *النساء:* ١٦٠

والعرض، نحو "أضربن زيدا" و"لا تضربنّ"، و"هل تضربنه"؟ و"ليتك تضربن" مثقلة ومخففة. واختص بما فيه معنى الطلب لأن وضعه للتأكيد، والتأكيدُ إنما يليق بما يطلب حتى يوجد ويحصل فيغتنم هو بوجدان المطلوب ولا يليق بالخبر المحض لأنه قد وجد وحصل فلا يناسبه التأكيد. واختص بالمستقبل لأن الطلب إنما يتعلق بما لم يحصل بعد ليحصل وهو المستقبل بخلاف الحال والماضي لحصولهما والمستقبل الذي هو خبر محض لا تلحق نون التأكيد بآخره إلا بعد أن يدخل على أول الفعل ما يدل على التأكيد كـــ "لام القسم" وإن لم يكن فيه معنى الطلب لأن الغالب أن المتكلم يقسم على مطلوبه. انتهى." وهكذا ورد في جميع كتب النحو بلا خلاف. كذلك جاءت النون في عدة مواضع في القرآن الكريم والسنة المطهرة للمستقبل بوجه خاص، ولم ترد للماضي أو الحال في أيّ مكان. فأنقل هنا بعض الآيات. ففي سورة البقرة: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١].

وجاء فيها: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾[٢].

وفيها أيضا: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾[٣].

وفي سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[٤].

وكذلك ورد: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾[٥].

---

[1] البقرة: ٣٩

[2] البقرة: ١٤٥

[3] البقرة: ١٥٦

[4] آل عمران: ٨٢

[5] آل عمران: ١٨٧

وكذلك: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ﴾[1].

﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّات تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[2].

وفي سورة النساء: ﴿وَلأُضِلَّنَّهُمْ وَلأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الأَنْعَامِ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ﴾[3].

وفي سورة المائدة: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾[4].

وفي السورة نفسها:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ﴾[5].

وفي سورة الأنعام: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[6].

وفي سورة الأعراف: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ * فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ﴾[7] وفي السورة نفسها: ﴿لأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ثُمَّ لأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾[8].

وفي السورة نفسها أيضا: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾[9].

---

[1] آل عمران: ١٨٨

[2] آل عمران: ١٩٦

[3] النساء: ١٢٠

[4] المائدة: ٨٣

[5] المائدة: ٩٥

[6] الأنعام: ١٣

[7] الأَعراف: ٧-٨

[8] الأَعراف: ١٢٥

[9] الأَعراف: ١٦٨

وفي سورة إبراهيم: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا﴾[١].

وفي السورة نفسها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ* وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾[٢].

في سورة النحل: ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[٣].

وفي السورة نفسها: ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٤].

وفي السورة نفسها أيضا: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾[٥].

وفي سورة الإسراء: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[٦].

وفي سورة الحج: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[٧].

وفي سورة النور: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾[٨].

وفي سورة النمل: ﴿لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾[١].

---

[1] إبراهيم: ١٣

[2] إبراهيم: ١٤-١٥

[3] النحل: ٩٣

[4] النحل: ٩٤

[5] النحل: ٩٨

[6] الإسراء: ٥

[7] الحج: ٤١

[8] النور: ٥٦

وفي سورة العنكبوت: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[٢].

وفي سورة محمد: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[٣].

وفي سورة التغابن: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾[٤]

وفي سورة الانشقاق: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[٥]

لو استطاع الميرزا المحترم أن يقدم آية واحدة أو حديثا واحدا أو كلاما من العرب العرباء حيث جاءت نون التوكيد للحال أو الماضي باليقين، أو قدّم عبارة من كتاب معترف به في علم النحو مع تصريح الأمر المذكور، لقبلت عدم صحة مقدمتي هذه.

وأقول بعد هذا التمهيد بأن الترجمة الحرفية لهذه الآية هي أنه لن يكون أحد من أهل الكتاب إلا وسيؤمن بعيسى قبل موت عيسى. وحصيلة الترجمة هي أنه سيأتي في المستقبل زمان سيؤمن فيه أهل الكتاب جميعا بعيسى عليه السلام قبل موت عيسى عليه السلام. وهذا هو المعنى الوحيد الصحيح للآية بحسب كلام العرب وقواعد النحو وأسلوب الكتاب والسنة. وكل المعاني سواه خاطئة وباطلة لأن كلمة ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾ لا تفيد الاستقبال الخالص بحسب أيّ معنى آخر. وهي أربعة معان، أولا: المذكور في التفاسير عامة أيْ أن الضمير في "موته" يعود إلى الكتابيّ فيكون المعنى أنه ما من أهل الكتاب إلا ويؤمن بعيسى قبل موته هو *(أي موت الكتابيّ)* عند قبض روحه. وبحسب هذا التقدير إن عدم ثبوت ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾ للاستقبال الخالص واضح، لذا فإن هذا المعنى باطل. والمعنى الثاني هو المعنى الكشفي الذي سجله الميرزا المحترم في الصفحة ٣٧٢ من كتابه "إزالة

---

[1] النمل: ٢٢

[2] العنْكبوت: ٧٠

[3] محمد: ٣١

[4] التغابن: ٨

[5] الانْشقاق: ٢٠

الأوهام"، ويتلخص في أن كل واحد من أهل الكتاب يؤمن ببياننا المذكور- الذي ذكرناه عن أفكار أهل الكتاب- قبل إيمانه أن المسيح مات موتا طبيعيا. وهذا المعنى أيضا باطل لأن تقدير ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾ لا يفيد بحسبه أيضا معنى المستقبل الخالص. وهناك أوجُه أخرى أيضا لإبطال هذا المعنى الكشفي ولكن لا علاقة لها بنقاشنا الحالي لذا لا أذكرها هنا بل سأتناولها بالشرح والتفصيل عند الرد على "إزالة الأوهام" بإذن الله.

والمعنى الثالث هو ذلك الذي أورده الميرزا المحترم في الصفحة ٣٨٥ من "إزالة الأوهام"، وهو أن هذه الأفكار المبنية على الشكوك والشبهات وُجدت في اليهود والنصارى منذ فترة قبل وفاة المسيح. وهذا المعنى أيضا باطل للسبب نفسه أن ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾ بحسب هذا التقدير أيضا لا يفيد الاستقبال الخالص بل يفيد الماضي. والمعنى الرابع هو ما كتبه المولوي أبو يوسف محمد مبارك علي السيالكوتي المريد المخلص للسيد الميرزا في الصفحة ٢٨ من كتابه: "القول الجميل"، وهو أنه ضروري لكلٍّ من أهل الكتاب أن يسلِّم بهذا الأمر قبل موته. فإذا كانت هذه العبارة تعني أنه من واجب أهل الكتاب أن يسلِّم بهذا الأمر قبل موته، بمعنى أنها جملة إنشائية كما يفيد بعض من عبارات "القول الجميل" قرينةً على ذلك، فإن سبب بطلان هذا المعنى هو أنه قد صدر من صاحب "القول الجميل" خطأ فاحش في هذا المقام إذ حسِب اللام في ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾ مكسورةً أي للأمر، مع أن الأطفال الصغار الذين يقرأون القرآن، أيضا يعرفون أن اللام المفتوحة في القرآن الكريم تفيد التوكيد. وإذا كان المعنى أن كلَّ واحد من أهل الكتاب يعترف بهذا الأمر قبل موته هو، أي أن هذه الجملة جملة خبرية لما أفادت الكلمة: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾ للمستقبل الخالص. لذا كان هذا المعنى أيضا باطلا. وقد ذهبت جماعة كبيرة من السلف إلى المعنى الذي بيّنته من قبل. منهم أبو هريرة وابن عباس وأبو مالك والحسن البصري وقتادة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم. فقد جاء في تفسير القرآن العظيم لابن كثير:

"حدثنا ابن بشار، حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي حسين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قال: قبل موت عيسى بن مريم عليه السلام. وقال العوفي عن ابن عباس مثل ذلك. قال أبو مالك في قوله: ﴿إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قال: ذلك عند نزول عيسى بن مريم عليه السلام. لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا آمن به. وقال الضحاك عن ابن عباس ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ يعني اليهود خاصة. وقال الحسن البصري: يعني النجاشي وأصحابه. رواهما ابن أبي حاتم.

وقال ابن جرير: حدثني يعقوب حدثنا ابن علية حدثنا أبو رجاء عن الحسن ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قال: قبل موت عيسى، وإنه لحيٌّ الآن عند الله. ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون.

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا علي بن عثمان اللاحقي حدثنا جريرية بن بشير قال: سمعت رجلا قال للحسن: يا أبا سعيد قول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، قال: قبل موت عيسى، إن الله رفع إليه عيسى، وهو باعثه قبل يوم القيامة مقامًا يؤمن به البرّ والفاجر. وكذا قال قتادة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغير واحد. وهذا القول هو الحق كما سنبينه بعد بالدليل القاطع إن شاء الله وبه الثقة وعليه التكلان."انتهى.

وإن ذهاب أبي هريرة رضي الله عنه إلى ذلك واضح من حديث الصحيحين. ولا يخفينّ أن الميرزا المحترم وجّه في الصفحة ٣٦٨ و٣٦٩[١] من كتابه "إزالة الأوهام" أربعة اعتراضات إلى المعنى الذي اعتبرتُه صحيحا وحقا. وعندي جواب مسكتٌ عليها جميعا بفضل الله تعالى.

---

[1] *لا تشير هذه الأرقام إلى أرقام الصفحات في طبعة الترجمة العربية بل إلى صفحات الكتاب المنشور بالأردية ضمن الطبعة المعروفة بالخزائن الروحانية. (المترجم)*

الاعتراض الأول هو أن الآية المذكورة آنفا تفيد العموم بكل وضوح ويتبين من ذلك أن المراد من ﴿أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ هم أهل الكتاب جميعا الذين كانوا في زمن المسيح أو سيأتون بعده باستمرار، ولا توجد في الآية كلمة واحدة تحددها في زمن خاص ومحدد.

وجوابه على وجهين. أولا: لقد وردت في الآية نون التوكيد الثقيلة، وتجعل الآية خاصة بزمن المستقبل فقط. ثانيا: بحسب هذا التعميم بَطُل المعنى الأول الذي ذكرتَه في إزالة الأوهام، لأن عبارة ﴿أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ في الآية المذكورة تشمل- بحسب رأيك- كافة أهل الكتاب الذين كانوا موجودين في زمن المسيح قبل تعليقه على الصليب، مع أنه لا يُتصوّر إيمانهم بالبيان المذكور قبل أن يؤمنوا بموت المسيح موتا طبيعيا. كذلك يبطل معناك الثاني أيضا، وهذا غير خفيّ على من له أدنى تأمل.

الاعتراض الثاني: تعلن الأحاديث الصحيحة بأعلى صوتها بأن كافة المنكرين سواءً أكانوا من أهل الكتاب أو غيرهم سيموتون في حالة الكفر بنَفَس المسيح. وجوابه أيضا على وجهين. أولا: لم يرد في الآية المذكورة تصريح أن كافة أهل الكتاب سيؤمنون بالمسيح فور مجيئه بل تقول الآية بأنه سيأتي قبل موت المسيح زمان يؤمن فيه جميع أهل الكتاب بالمسيح. فمن الممكن أن يؤمن جميع أهل الكتاب بعد موت الكافرين الذين كان موتهم مقدَّرا في حالة الكفر بنَفَس المسيح في علم الله تعالى. ثانيا: يمكن أيضا أن يكون المراد من الإيمان هو اليقين وليس الإيمان الشرعي، كما يتبين أن المراد من الإيمان ليس الإيمان الشرعي بل المراد هو اليقين بحسب كِلَا المعنيين اللذين استنبطْتَهما.

الاعتراض الثالث: من معتقدات المسلمين المسلَّم بها أن الدجال أيضا سيكون من أهل الكتاب، ويعتقدون أيضا أنه لن يؤمن بالمسيح. فجوابه أيضا على وجهين ذكرتُهما في جواب الاعتراض الثاني ولا حاجة للإعادة.

الاعتراض الرابع: لقد ورد في صحيح مسلم أنه سيبقى الأشرار بعد المسيح، ثم تقوم القيامة، فإذا لم يبق كافر فمن أين سيأتي هؤلاء؟ هذا الاعتراض لا يليق بمقام الميرزا المحترم مطلقا. ألا يعلم الميرزا المحترم أنه كان في الدنيا حتما زمن في البداية لم يكن فيه كافر. فمن أين أتى الكفار الموجودون إلى الآن؟ فكما وُجد هؤلاء الكفار كذلك سيكونون بعد عيسى عليه السلام أيضا.

والدليل الثاني هو آية سورة آل عمران: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾[1]. لقد استدل العلماء من هذه الآية بحياة المسيح، فقد جاء في تفسير أبي السعود: "وبه استدل على أنه عليه السلام سينـــزل من السماء. لما أنه عليه السلام رفع قبل التكهل، قال ابن عباس رضي الله عنه: أرسله الله تعالى وهو ابن ثلاثين سنة، ومكث في رسالته ثلاثين شهرا ثم رفعه الله تعالى إليه."

في التفسير الكبير: "قال الحسين بن الفضل: وفي هذه الآية نصّ في أنه عليه الصلاة والسلام سينـــزل إلى الأرض." وفي البيضاوي: "وبه استدل على أنه سينـــزل فإنه رفع قبل أن اكتهل". وفي الجلالين: "يفيد نزوله قبل الساعة لأنه رفع قبل الكهولة". وفي المعالم: "وقيل للحسين بن الفضل: هل تجد نزول عيسى في القرآن؟ قال: نعم، قوله ﴿وَكَهْلًا﴾ وهو لم يكتهل في الدنيا وإنما معناه: وكهلا بعد نزوله من السماء." انتهى.

مع أن هذه الآية ليست قطعية الدلالة على حياة المسيح في حد ذاتها ولكنها تصبح قطعية الدلالة بانضمامها إلى آية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾. وبناء على ذلك ينشأ في هذه الآية جمال آخر أنه كما أن الكلام في المهد آية ومعجزة، كذلك يصبح الكلام في الكهولة معجزة لأن بقاء الجسم حيا إلى هذه المدة الطويلة دون الطعام والشراب ودون حدوث أيّ تغيّر فيه أمر خارق

[1] آل عمران: ٤٧

للعادة، وإلا فالمسنُّون كلهم يتكلمون في الكهولة فما خصوصية المسيح في ذلك التي بينها الله تعالى في قائمة النِعم الجليلة؟

الدليل الثالث: لقد جاء في سورة النساء: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا * بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[1]. مع أن هذه الآية أيضا ليست قطعية الدلالة في حد ذاتها على حياة المسيح ولكن الواضح منها أن الروح رُفعت مع الجسد لأن مرجع الضمير المنصوب في الأول، أي ﴿ما قتلوه﴾ وفي الثاني أي: ﴿ما صلبوه﴾ هو الروح مع الجسد على وجه القطعية. فهذا الأمر يدل على أن مرجع ضمير المنصوب "رَفَعَه" هو الروح مع الجسد. فهذه الآية أيضا تصبح قطعية الدلالة خاصة إذا ضُمَّت إليها آية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِه﴾.

الدليل الرابع: لقد جاء في سورة الزخرف: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾[2]. هذه الآية أيضا ليست قطعية الدلالة في نفسها على حياة المسيح، ولكن هذا ما يتضح منها لأن إرجاع ضمير ﴿إِنَّه﴾ إلى القرآن الكريم ينافي السياق والسباق أيما منافاة، فلا شك أن المرجع هو عيسى عليه السلام حتما.

والآن، هناك ثلاثة احتمالات في ذلك، إما أن يُعتبر الحدوث مقدرا أو إرادة المعجزات والنــزول. الأول باطل لأن مجيء نبينا الأكرم ﷺ من علامات قرب القيامة كما جاء في الحديث الصحيح: "بُعثتُ أنا والساعة كهاتين". إذًا، فلا سبب لتخصيص عيسى عليه السلام. كذلك الاحتمال الثاني أيضا باطل، لأن المعجزات كلها سيان من حيث الدلالة على قدرة الله، فما سبب تخصيص معجزات عيسى؟ فتقرر أن المراد هو النــزول، ولاسيما إذا كانت الآية ﴿وَإِنْ

[1] *النساء: ١٥٨ – ١٥٩*

[2] *الزخرف: ٦٢*

مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ قطعية الدلالة وتفسرها الأحاديثُ الصحيحة في الصحيحين فمن هذا المنطلق صارت هذه الآية أيضا قطعية الدلالة على حياة المسيح.

الدليل الخامس هو الآية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1]. فبحسب هذه الآية عندما نعود إلى الأحاديث الصحيحة نرى أن هناك أحاديث صحيحة كثيرة في هذا الباب وقد اعترف الميرزا المحترم بتواترها في الصفحة ٥٥٧ من كتابه: "إزالة الأوهام". منها الحديث المتفق عليه برواية أبي هريرة ﵁: "قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِه لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنْ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ فاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ الآية." المراد الحقيقي من "ابن مريم" هو عيسى بن مريم وليست هناك قرينة صارفة. بل الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ تحدد هذا المعنى. وبذلك قد تقرر نزول عيسى ؏. وهذا يؤكد أنه حيٌّ. وقد جاء في تفسير ابن كثير: "وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا أحمد بن عبد الرحمن حدثنا عبد الله بن جعفر عن أبيه حدثنا الربيع بن أنس عن الحسن أنه قال في قوله تعالى: ﴿إني متوفيك﴾ يعني وفاة المنام: رفعه الله في منامه. قال الحسن: قال رسول الله ﷺ لليهود: إن عيسى لم يمت وإنه راجع إليكم قبل يوم القيامة."

مع أن هذا الحديث مرسل ولكن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ تؤيد صحته. مع أن أيّا من الآيات الأربعة الأخيرة لا تدل بنفسها دلالة قطعية على حياة المسيح ولكنها قوية الدلالة على حياته مقابل ثلاثين آية كتبها الميرزا المحترم في كتابه "إزالة الأوهام" لإثبات وفاة المسيح.

[1] الحشر: ٨

أما كتابة الميرزا المحترم ثلاثين آية لإثبات وفاة المسيح فجوابها الإجمالي هو أن تلك الآيات من ثلاثة أنواع. أولا: تلك التي ورد فيها لفظ "التوفي" بحق المسيح عليه السلام بوجه خاص. ثانيا: الآيات التي تدل على وفاة جميع الأنبياء السابقين بوجه عام. ثالثا: الآيات التي لا تشمل ذكر وفاة المسيح بوجه خاص ولا عام. بل قد استنبط منها الميرزا المحترم الوفاة بمحض الاجتهاد. جواب القسم الأول هو أنه لو افترضنا وسلّمنا أن معنى "التوفي" هو الموت الحقيقي وقبض الروح، والمعنى الآخر هو المعنى المجازي، لقلتُ بأنه لما ثبتت حياة المسيح بالآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ القطعية الثبوت والدلالة فصارت هذه الآية صارفة الآيات التي وردت فيها كلمة "التوفي" عن معناها الحقيقي لذا ستُحمَل تلك الآيات محمل المجاز. وأن المعنى المجازي الذي يمكن استنباطه هنا هو "أخذٌ تامٌ وقبض". وإن استخدام التوفي بمعنى الأخذ التام والقبض ثابت في اللغة. فقد جاء في القاموس: "وأوفى عليه: أشرف. وفلانا حقه، أعطاه وافيا. توفَّاه وأوفاه فاستوفاه وتوفّاه." وفي الصحاح: "أوفاه حقه ووفّاه بمعنى أي أعطاه حقه وافيا واستوفى حقه وتوفّاه بمعنًى." وجاء في المصباح المنير: "وتوفّيته، واستوفيته بمعنًى." وجاء في مجمع البحار: "واستوفيتُ حقي أي أخذتُه تاما." وفي الصراح ما معناه: إيفاء أحدٍ حقه بالتمام، "ويقال منه أوفاه حقه، ووفّاه استيفاء". توفّي: أخذ الحق بالتمام. وفي القسطلاني: "التوفي: أخذ الشيء وافيا، والموت نوع منه". انتهى.

والمعنى الثاني المجازي هو الإنامة. وإن معنى التوفي بمعنى الإنامة ثابت من القرآن الكريم، فيقول الله تعالى في سورة الزمر: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى﴾[1].

[1] الزمر: ٤٣

وقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿هُوَ الَّذي يَتوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُسَمًّى﴾[1].

وجواب القسم الثاني بعد تسليم العموم هو أن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ التي هي قطعية الثبوت وقطعية الدلالة تخصص تلك الآيات.

وجواب القسم الثالث هو أنه لو قبلنا جدلا أن الكلمات تحتمل المعاني التي بيّنها الميرزا المحترم ولكن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ التي هي قطعية الثبوت وقطعية الدلالة تدحض تلك الاحتمالات كلها، وبالتالي بطُلت تلك المعاني. والمعاني الصحيحة لهذه الآيات هي تلك التي ذُكرت في التفاسير المعترف بها. وهي تطابق الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾. أما الآيات التي سجّلها الميرزا المحترم إثباتا لوفاة المسيح سوف أتناول الرد عليها بالشرح والتفصيل في الرد على "إزالة الأوهام" بإذن الله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم.

١٩ ربيع الأول ١٣٠٩هـ يوم الجمعة

محمد بشير عفي عنه

[1] الأنعام: ٦١

بيان سيدنا الميرزا المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي على رسوله الكريم

﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾[1]. أما بعد فلما بدأ المولوي محمد بشير المحترم المناظرة معي وكتب بيانا طويلا بُغية إثبات حياة المسيح ابن مريم عليه السلام، وجب عليّ أيضا أن أكتب الرد على ذلك بُغية إحقاق الحق.

فأولا وقبل كل شيء أرى من المناسب أن أكتفي بالقول من أجل إيضاح البيان بأنه ليس صحيحا على الإطلاق القول بأن مسؤولية الإثبات في قضية وفاة المسيح وحياته تقع عليّ كما يزعم المولوي المحترم. من المسلَّم به أن إثبات الادّعاء يكون مسئولية المدّعي. ومن المعلوم أيضا أنه إذا كان النـــزاع حول وفاة أحد أو حياته فالذي يدّعي ادّعاء جديدا تاركا الأمور المسلّم بها لدى الفريقين سيُعتبَر هو المدعي. فمثلا من المسلَّم به لدى الفريقين أن سنة الله الجارية عموما هي أن يموت كل إنسان في غضون مدة العمر الطبيعي المحدد للإنسان. وهذا ما بينه الله تعالى أيضا في آيات عديدة في القرآن الكريم كما يقول: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾[2]. أي تطرأ عليكم حالتان اثنتان فقط، أُولاهما أن بعضكم يموتون قبل الهرم، والبعض يبلغون أرذل العمر فلا يعلمون من بعد علمهم شيئا. الآن، لو أُعلن عن أحد على النقيض من النص الصريح أنه قد مضت عليه مئات أضعاف العمر الطبيعي ولكنه لم يمت ولم يبلغ أرذل العمر ولم يؤثر فيه امتداد الدهر قيد ذرة، فالمعلوم أن مسؤولية إثبات كل هذه الأمور تقع على الذي

---

1 الأعراف: ٩٠

2 الحج: ٦

يدّعيها أو يعتنق هذه العقيدة لأن القرآن الكريم لم يذكر عن الإنسان قط أن بعض الناس ينالون عمرا أطول بمئات الأضعاف من عمر البشر الطبيعي، ولا يردّهم الدهر إلى أرذل العمر نتيجة تأثيره فيهم ولا يجعلهم مصداقا لـــ ﴿نُنَكِّسْهُ فِي الخَلْق﴾. فلما كان هذا الاعتقاد يخالف تماما تعليم سيدنا ومولانا ﷺ فالذي يدّعي هذا الاعتقاد فإن مسؤولية الإثبات تقع عليه. فالموت في أثناء العمر الطبيعي بحسب تعليم القرآن الكريم، وحدوث التغيرات المختلفة في فترات العمر المختلفة بسبب تأثير الدهر لدرجة الوصول إلى أرذل العمر بشرط البقاء على قيد الحياة أمر طبيعي وحقيقي يلازم طبيعة الإنسان، والقرآن الكريم زاخر بهذا البيان. فالذي يدّعي عن أحد عكس هذا الأمر الواقع فإن مسؤولية إثبات ادّعائه تقع عليه. فمثلا إذا كان زيدٌ مفقود الخبر منذ ٣٠٠ عام، ثم إذا جرى النقاش عنه بين شخصين في المحكمة وقال أحدهما بأنه قد مات، وقال الآخر بأنه مازال حيا. فمن الواضح أن القاضي سيطلب الإثبات من الذي يقول بحياته الخارقة للعادة. وإن لم يكن الأمر كذلك فلسوف ينقلب نظام المحاكم الشرعية رأسا على عقب. فيتبين من بياني هذا أنه ليس واجبا عليّ أن أثبت الوفاة التي هي أمر طبيعي لكل شخص بحسب حدود حدَّدها السنن الكونية بل إن هذه المسؤولية تقع على خصمنا لِيُثبت أن شخصا معينا لم يمت إلى أجل مسمًّى حددته سنة الله بل لا يزال حيا و لم يؤثر فيه مرور الزمن إلى مئات السنين شيئا. من الواضح أن القرآن الكريم ذكر عديدا من الأنبياء وغيرهم دون أن يذكر موهم، فهل يثبت من ذلك أهم مازالوا أحياء إلى الآن؟ بل ستثبت حياة أحدهم إذا أُثبتت بوجه خاص، وإلا فإن إهمال ذكر الموت والحياة سيُثبت موته فقط.

أما الآن، وقد تقرر أنه ليست عليّ مسؤولية الإثبات أنه لماذا مات المسيح ابن مريم- الذي كان إنسانا مثل بقية الناس- ضمن حدود الموت الطبيعي مثلهم؟ بل تقع على المولوي المحترم مسؤولية الإثبات أن المسيح ابن مريم ما زال ناجيًا من الموت إلى الآن على عكس منطوق النصوص من القرآن والحديث

وسنن الكون مع أنه إنسان ويملك خواص عامة الناس، وأن الدهر لم يبلّغه أرذل العمر بتأثيره فيه، فلنر الآن ما هو الدليل الذي قدمه المولوي المحترم في هذا الصدد، وما هي الآيات القطعية الدلالة والأحاديث الصحيحة المتصلة المرفوعة التي بحسب منطوقها البيّن بلغ هذا الإعلان العظيم مبلغ الثبوت؟

فليكن واضحا أن **الدليل الأول** الذي قدّمه المولوي المحترم قبل غيره هو أن الآية الكريمة من سورة النساء: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ تشهد بكل جلاء ووضوح على حياة المسيح ابن مريم الجسدية. ولما كانت الشبهة تخالج قلب المولوي المحترم بأن هذه الآية حمّالة أوجه، وقد استنبط منها المفسرون معاني مختلفة عديدة و لم يحدَّد لها معنى واحد في أي تفسير مفصّل، فبذل قصارى جهده ليجعلها قطعية الدلالة وأخرج بهذا الصدد كل ما كان في جعبته، ولكن من المؤسف جدا أنه فشل في قصده هذا و لم يستطع أن يجعلها قطعية الدلالة بل أنشأ فيها شبهات أخرى.

لقد بيّن المولوي المحترم قاعدة جديدة آملا النجاح في جعل الآية المذكورة قطعية الدلالة بطريقة ما، فقال إن كلمة ﴿لَيُؤمِنَنَّ﴾ في الآية تحمل نون التوكيد التي تحوّل الفعل المضارع إلى المستقبل الخالص. فلإثبات هذا الهدف اقتبس كلمات كثيرة من القرآن تحوّل المضارعُ بسببها إلى المستقبل بحسب زعمه. ولكنني أقول متأسفا بأنه هدر وقته بغير حق في هذا البحث والتفتيش لأننا لو قبلنا على سبيل الافتراض أن كلمة: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾ تفيد الاستقبال فقط في الآية المذكورة فمع ذلك كيف يمكن أن تكون الآية قطعية الدلالة على حياة المسيح؟ ألا يمكن أن يُستنبط منها معنى آخر أيضا من حيث المستقبل أنه ليس من أهل الكتاب أحد لن يؤمن بالمسيح قبل موته[1] فهذا أيضا مستقبل خالص لأن الآية تخبر عن زمن يأتي بعد نزولها. بل الآية صريحة الدلالة على هذا المعنى وذلك لأنه

---

[1] *أيْ قبل موت الكتابي. (المترجم)*

جاء في قراءتها الثانية التي وردت في تفسير البيضاوي وغيره: "إلا ليؤمنن به قبل موتهم". أيْ أن أهل الكتاب سيؤمنون بالمسيح ابن مريم قبل موتهم. فانظر الآن أن الضمير في "قبل موته" الذي كنتَ تصرفه إلى المسيح عليه السلام قد تبين من القراءة الثانية أنه يرجع إلى فئة أهل الكتاب لا إلى المسيح عليه السلام. إنك تعرف أن القراءة غير المتواترة أيضا في حكم حديث الآحاد. وإن معنى الآيات الذي لا يخالف القراءة الثانية أحق بالقبول. فقل الآن بالعدل والإنصاف كيف تُعتبَر هذه الآية قطعية الدلالة مع أن قراءتها الثانية تُبطل فكرتَك كليا؟

وإضافة إلى ذلك إن القاعدة عن نون التوكيد الثقيلة التي قدمتَها هي باطلة تماما. يا صاحبي إن الفعل المضارع لا يتحول إلى المستقبل دائما بإضافة نون التوكيد الثقيلة إليه. أمثال القرآن الكريم تكفي للقرآن الكريم. صحيح أنه عندما أُضيفت نون التوكيد الثقيلة إلى أفعال المضارع في بعض الآيات في القرآن الكريم جاءت بمعنى الاستقبال، ومع ذلك هناك بعض الأماكن حيث بقي معنى زمن الحال على حاله، بل أريدَ منها معنى الحال أو المستقبل بل الماضي أيضا على سبيل الاشتراك كسلسلة متصلة ممتدة. أي أن سلسلة بدأت بالحال أو الماضي وامتدت إلى نهاية المستقبل دون انقطاع. إن مثال الآيات من الفئة الأولى هو قوله تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[1]. من الواضح أن المراد هنا هو الحال لأنه بمجرد نزول الآية أُمر باستقبال الكعبة دون التأخير أو التراخي لدرجة وُلِّيَت الوجوه إلى الكعبة أثناء الصلاة. فإذا لم يكن هذا حالا فما معنى الحال إذًا؟ كان ممكنا أن يُعتبر ذلك استقبالا إذا كان هناك فاصل زمني بين الخبر وتحققه. فإن الآية تعني أننا نولّيك قبلة ترضاها، فولِّ وجهك إلى المسجد الحرام. وكذلك الآية: ﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ

[1] *البقرة: ١٤٥*

عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ...﴾[1]. لم يُقصَد الاستقبال في هذه الآية أيضا لأن وجود البُعد الزمني إلى حد ما بين الحال والاستقبال ضروري. فمثلا إذا قال أحد لغيره: لأعطينَّك عشر روبيات فخذها مني، فلن يثبت من ذلك أنه وعد بذلك في المستقبل بل يقال بأن الأمر كله قد تم في الحال.

وفيما يلي أقدم نظير الآيات التي تشمل الحال والمستقبل كسلسلة متصلة ممتدة على سبيل الاشتراك.

(١) ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[2] أي نريهم سبلنا الآن، وسنريهم في المستقبل أيضا. من المعلوم أنه لو كان المراد هنا الاستقبال فقط لفسد المعنى تماما واضطررنا إلى القول بأن هذا الوعد يتعلق بالمستقبل فقط، والذين يجاهدون الآن، أو جاهدوا من قبل محرومون من سبل الله تماما. بل الحق أن في هذه الآية بيان الأزمنة الثلاثة كعادة جارية مستمرة. والمراد هو أن من سنتنا أن الذين يجاهدون فينا نهديهم سبلنا. وهذا الأمر لا يخص زمنا دون غيره بل هو بيان سنة مستمرة دائرة وسائرة ولا يخرج عن دائرها أيّ زمن.

(٢) ﴿كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[3]. هذه الآية أيضا تبين سنة الله المستمرة والجارية في كل زمان، وليس المراد أنه سيكون هناك أنبياء في المستقبل وسيجعلهم الله تعالى غالبين في المستقبل بل معناه أن سنة الله المستمرة هي أن الرسل يكونون هم الغالبين دائما سواء كان الزمن زمن الحال والمستقبل أو الماضي.

---

1 *طه: ٩٨*

2 *العنكبوت: ٧٠*

3 *المجادلة: ٢٢*

(٣) ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1]. أي هذه هي عادتنا وسنتنا. فلو رُبطت هذه الآية بالمستقبل فقط لكان المعنى بأن الذين يعملون الصالحات لا نجزيهم في زمن الحال ولم نجزهم في الماضي أيضا بل سنجزيهم في المستقبل فقط. فمن منطلق هذا المعنى نضطر إلى الإقرار بأن الله تعالى لم يرزق أحدا حياة طيبة قبل نزول هذه الآية، بل كان ذلك وعدا للمستقبل فقط. ولا يخفى على عاقل الفساد الذي يحتوي عليه هذا المعنى.

(٤) ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[2]. انظر الآن يا صاحبي، فقد جاءت هنا أيضا نون التوكيد الثقيلة في نهاية: ﴿لَيَنْصُرَنَّ﴾، ولو استنبطنا منها معنى أن الله تعالى يقول هنا بأنه لو نصرَنا أحد في المستقبل لنصرناه، لكان هذا المعنى فاسدا تماما ومنافيا لسنة الله المستمرة لأن من سننه جلّ شأنه المستمرة منذ خلق بني آدم هي أنه ينصر الناصرين. كيف يمكن القول بأنه تعالى لم يلتزم بهذه السنة في الماضي ولكنه سيلتزم بها في المستقبل المجهول، وكان هذا وعدا بحتا إلى يومنا هذا ولم يُعمل به إلى الآن؟ سبحانه، هذا بهتان عظيم.

(٥) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾[3]. أي من سنتنا المستمرة منذ الأزل أن الذين يؤمنون ويعملون الصالحات نُدخلهم في الصالحين. فانظر أيها المولوي المحترم أن النون الثقيلة موجودة في ﴿لَنُدْخِلَنَّهُم﴾أيضا. ولكن لو استُنبط هنا معنى تبتغيه لاستلزم ذلك فسادا كبيرا لا يخفى على أحد لأننا نضطر إلى الإقرار في هذه الحالة أن هذه القاعدة سُنَّت للمستقبل فقط ولم يُدخَل إلى الآن أحد في الصالحين مع كسبه الأعمال

---

[1] *النحل: ٩٨*
[2] *الحج: ٤١*
[3] *العنكبوت: ١٠*

الصالحة. وكأن توبة المذنبين مقبولة في المستقبل وكان بابها مغلقا من قبل. فعليك أن تفكر جيدا في مدى الفساد الذي يستلزمه هذا المعنى؟

فيا صاحبي، هناك أمثلة كثيرة في القرآن الكريم لاستخدام نون التوكيد الثقيلة مع المضارع وقد أُريدَ بها الأزمنة الثلاثة. وآمل أنك لن تطيل النـــزاع بإنكار ذلك لأنه من أجلى البديهيات ولا مجال للإنكار.

لقد نقضتُ قاعدتك القائلة بأنه كلما دخلت نون التوكيد الثقيلة على الفعل المضارع أفادت حتما معنى الاستقبال الخالص دائما. وتعرف أيضا أن جميع المفسرين القدامى منهم والجدد بمن فيهم العرب أيضا يستنبطون من ﴿ليؤمننّ﴾ معنى الحال أيضا. لا يخفى عليك التفاسير مثل معالم التنـــزيل وغيره فلا حاجة لذكرها هنا. فهؤلاء المفسرون أيضا كانوا يعرفون القواعد ومطلعين على علم الأدب وأساليب اللغة المتداولة والمستخدمة. فهل ظلوا يجهلون قاعدتك الجديدة هذه؟ أما ما قلتَ مشيرا إلى تفسير ابن كثير إن عيسى سينـــزل ولن يبقى من أهل الكتاب أحد لا يؤمن به بعد نزوله، فهذا البيان لا يفيدك بشيء. أولا وقبل كل شيء مطلوب منك أن تقدم الآيات القطعية الدلالة، والأحاديث الصحيحة المتصلة المرفوعة، ثم ما علاقة هذا القول بما نحن فيه؟ كيف يُفهم من النـــزول أنه يجب أن يكون من السماء فحسب؟ يقول الله تعالى: أنزلنا الحديد[١]، وأنزلنا اللباس[٢]، وأنزلنا هذا الرسول[٣]، وأنزلنا الدواب[٤] مثل الخيول والحمير وغيرها. هل لأحد أن يُثبت أن كل هذه الأشياء قد هبطت من السماء حقيقةً؟ هل يمكن العثور على حديث صحيح مرفوع متصل يثبت

---

1 *الحديد:* ٢٦

2 ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ (الأَعراف: ٢٧)

3 ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا﴾ (الطَّلَاق: ١١-١٢)

4 ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ (الزمر: ٧)

منه أن كل هذه الأشياء نزلت من السماء حقيقة؟ نقبل أن كلمة "نزول" مذكورة في الصحيحين وغيرهما، ولكن لا أدري ماذا يمكنك أن تستفيد منها؟ فالذي يسافر من مكان إلى آخر يُسمَّى أيضا نزيلا. وليكن واضحا أنك لم تستطع أن تدحض اعتراضاتي الواردة في كتابي "إزالة الأوهام" التي ترد على المعنى الذي تستنبطه من الآيات المذكورة آنفا بل أثبتَّ اعتراضاتي أكثر بأعذارك الركيكة. لقد انكشفت حقيقة نون التوكيد الثقيلة التي قدمتَها، وبقي تعميم لفظ ﴿ليؤمننّ﴾ أيضا قائما على حاله.

والآن، لو استنبطنا من الآية على سبيل الافتراض معنى أن كافة أهل الكتاب الموجودين عند نزول عيسى سيُسلمون كما رويتَ عن أبي مالك، فأرجو أن تفهِّمني من فضلك كيف يستقيم هذا المعنى؟ لقد اعترفتَ من قبل أن آلاف الناس سيموتون بنَفَس المسيح بعد نزوله وهم كفار. فإذا كنتَ الآن تعتبر هؤلاء- الذين سيموتون على الكفر- مؤمنين، أو تعني من الإيمانِ هنا اليقينَ فما دليلك على هذا الادّعاء؟ إذ قد ورد في الحديث موهم على الكفرِ فقط، من أين استنبطتَ أهم سيموتون على الكفر ولكنهم سيكونون موقنين برسالة عيسى عليه السلام؟ ومن أيّ نص من القرآن أو الحديث علمتَ أن المراد من الإيمان هنا ليس الإيمان الحقيقي بل المراد هو اليقين؟ مع أن ظاهر اللفظ "الإيمان" يدل على الإيمان الحقيقي، ولا بد أن تكون عندك قرينة لصرفه عن الظاهر. فإذا كانت مثل هذه الشبهات موجودة في كل كلمة من كلمات الآية فكيف صارت قطعية الدلالة؟ لو استنبطتَ من "ليؤمننّ" إيمانا مجازيا بدون قرينة لكان من حق معارضك أن يستنبط منها معنى حقيقيا. عليك أن تفكر ما الفائدة من هذا الإيمان أصلا؟ وما هي خصوصية المسيح في ذلك مع أنه يحدث في زمن كل نبي أن الأشقياء ينكرونه بلساهم وهم موقنون به بالقلب. يقول الله جلّ شأنه عن

موسى عليه السلام: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾[1].أي أنهم أنكروا آيات موسى مع أن قلوبهم أيقنتها. ويقول عن سيدنا ومولانا النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ﴾[2]، فإذا كان المراد من الإيمان هو الإيمان الذي ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ فلماذا يثير المشايخ المعاصرون ضجة أن في ذلك الزمن سيسود الإسلام في كل مكان؟ لا شك أن هذا ليس ما يهدف إليه القرآن الكريم. ويبدو أيضا أنك شعرت بنفسك بركاكة تأويلك فلجأتَ إلى جواب آخر أن الآية تعني أنه سيأتي قبل موت المسيح زمان حين يؤمن به جميع أهل الكتاب الموجودين آنذاك، والذين ماتوا على الكفر قبل ذلك الزمن فقد ماتوا وهم كفار.

قل الآن، يا أيها المولوي، بصدق وحق هل ينسجم هذا المعنى مع ما استنبطته من ﴿ليؤمننّ﴾ أم يعارضه؟ لقد اعترفتَ قبل قليل أن جميع أهل الكتاب سيؤمنون بالمسيح بعد نزوله، أما الآن فقد تراجعت عن المعنى الذي قبلتَه من قبل واستنبطتَ معنى آخر أنه ليس ضروريا أن يؤمن به جميع الكفار بعد نزوله بل كثير منهم سيموتون وهم كافرون. عليك يا صاحبي، أن تفكر بنفسك هل يُدخِل حرفُ ﴿إنْ﴾ جميعَ أهل الكتاب في المؤمنين أو يُبقي بعضهم خارجا عنه أيضا؟ إنك تعرف طبعا أن حرف ﴿إنْ﴾ يفيد الحصر الكامل، بمعنى أنه إذا بقي شخص واحد خارجا لبطل الحرف وصار غير مؤثر. فأولا، قد أخرجتَ الفترة قبل النـــزول من نطاق حرف "إنْ"، ثم أنكرتَ تأثيره الكامل في الزمن بعد النـــزول أيضا. فما الفائدة من إيراد هذا الحرف أصلا؟ ومن أيّ حديث أو آية استنبطتَ هذه التأويلات؟ أو هي مما أوجدتَه بنفسك؟

---

[1] *النمل:* ١٥

[2] *الأنعام:* ٢١

فيا صاحبي، انتبه إلى الآيات التالية لعلّ الله يلقي تأثيرها في قلبك. يقول الله جلّ شأنه: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[1]. انظر الآن، فقد وعد الله تعالى في القرآن الكريم بكل صراحة ووضوح أن كلتا الفرقتين أي المتّبعين والكفار سيكونون موجودين إلى يوم القيامة، فكيف يمكن إذًا أن تتخلل فترة يتلاشى فيها الكفار من وجه الأرض كليا؟ ثم يقول جلّ شأنه: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[2] أي ستبقى العداوة بين اليهود والنصارى قائمة إلى يوم القيامة. من الواضح أنه لو انقرضت إحدى الفرقتين قبل القيامة كيف تبقى العداوة بينهم؟ يا صاحبي، إن هذه النصوص الصريحة والبينة تعلن بكل وضوح أن الكفار سيبقون إلى يوم القيامة فكيف يصح ذلك المعنى إذًا؟ فكِّر جيدا ثم أجبْ.

والدليل الثاني الذي قدمتَه أي: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾[3] وقلتَ بأن المراد من "الكهل" هو شخص متوسط العمر، ولكن هذا ليس صحيحا. فاقرأ صحيح البخاري وهو أصح الكتب بعد كتاب الله ترى أن معنى "الكهل" بحسبه هو شاب قوي. والمعنى نفسه مذكور في القاموس وتفسير الكشاف وغيره أيضا، وسياق الكلام أيضا يقتضي المعنى نفسه لأن الله جلّ شأنه يقصد من هذا الكلام أن المسيح ابن مريم عليه السلام تكلّم في الصغر وأعلن أنه نبي، وكذلك سيفعل في الشباب عند بعثه. فالمراد من الكلام هو الكلام الخاص الذي تكلّم به مع اليهود الذين كانوا يتّهمون أمه واجتمعوا وقالوا: ما هذا الذي فعلتِه يا مريم؟ فهذا هو المعنى الذي يطابق كلام الله. أما إذا كان المراد هو

---

[1] *آل عمران: ٥٦*

[2] *المائدة: ١٥*

[3] *آل عمران: ٤٧*

الكلام في الكهولة فتغدو الآية لاغية، والعياذ بالله. فكأنه سيكون المعنى أن المسيح تكلم في الصغر ثم سيتكلم قرب الهرم ولكن سيبقى صامتا في فترة وسطية. بل المراد هو أنه سيشهد على نبوته مرتين. ويكفي منصفا أن يقرأ صحيح البخاري وحده بهذا الصدد. ثم ما دمتَ تقرّ بنفسك أن هذه الآية ليست قطعية الدلالة، والآية الأخرى التي سانَدتَـــها بها ثبت أنها أيضا تخالفك، فما الذي تفيدك هذه الآية التي أقررتَ بنفسك أنها ليست قطعية الدلالة؟

الدليل الثالث الذي قدمتَه هو آية من سورة النساء: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا * بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[1]. وقد اعترفتَ أنها أيضا ليست قطعية الدلالة، ومع ذلك ترى أن المراد من الرفع هو الرفع مع الجسد، لأن مرجع الضمير في ﴿مَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ هو الروح مع الجسد. ولكن هذا خطأ كبير منك، لأن ما يقصده الله جلّ شأنه من نفي القتل والصلب هو أن الله جلّ شأنه أنقذ المسيح من الموت على الصليب. والآية: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ﴾ تشير إلى إيفاء العهد الذي جاء في آية أخرى. ولفهم معنى هذه الآية بصورة صحيحة تماما يجب قراءة الآية التي وُعد فيها الرفعُ وهي: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[2]. فيا صاحبي، إن الوعد في "رافعك إليّ" هنا هو الوعد نفسه الذي أُنجز في الآية: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ﴾. والآن، اقرأ الآية التي ورد فيها الوعد، وانظر ما هي الكلمات التي وردت قبله سوف تجد على الفور أن الكلمات التي سبقتها هي ﴿إني متوفيك﴾. وبقراءة هاتين الآيتين اللتين تحتوي إحداهما على الوعد والأخرى على إيفاء الوعد سوف ينكشف عليك بجلاء تام أن الأسلوب الذي جاء الوعد به كان من المفروض أن يتحقق أيضا بالأسلوب نفسه. كان الوعد: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ويتبين من ذلك تماما أن روحه هي التي

[1] النساء: ١٥٨- ١٥٩

[2] آل عمران: ٥٦

رُفعت لأن ما يُرفع بالموت هو الروح فقط وليس الجسد. لم يقل الله تعالى في الآية إني رافعك إلى السماء بل قال: ﴿رَافِعُكَ إِلَيَّ﴾. إن الذين يُرفعون إلى الله تعالى بعد الموت تُستخدَم في حقهم مثل هذه الكلمات، أيْ رُفعوا إلى الله أو رجعوا إليه كما يقول تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾[1]. وكما أُشير في الآية: ﴿إِنَّا لله وإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

والدليل الرابع الذي قدمتَه هو قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾[2]، وقد اعترفتَ هنا أنها أيضا ليست قطعية الدلالة بحسب مبتغاك. إنني أذكِّرك لوجه الله أنه لا علاقة لهذه الآية مع نزول المسيح ثانية ولو على سبيل الشك. الحقيقة أنه كانت في زمن المسيح عليه السلام فرقة الصدوقيين من اليهود الذين كانوا ينكرون القيامة. وقد ورد في الكتب السابقة كنبوءة أن المسيح سيولَد بغير أب من أجل تنبيههم، وجُعل ذلك آية لهم كما يقول الله جلّ شأنه في آية أخرى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾[3]. المراد من "الناس" هنا هم فرقة "الصدوقيين" الذين كانوا موجودين في ذلك الزمن بكثرة. ولأن ذكر القيامة ليس موجودا في التوراة في الظاهر لذا أنكرتْ هذه الفِرقة كليا قيام الموتى أحياءً. ولا يزال مذكورا في بعض صحف الكتاب المقدس أن المسيح قد جاء، من حيث ولادته، كعلم للساعة لهم.

فانظر الآن، ما علاقة هذه الآية مع نزول المسيح؟ وتعرف أيضا كيف استنبط المفسرون منها معانيَ شتّى. فجماعة منهم قالوا إن الضمير في "إنه" عائد إلى القرآن لأن بواسطته يحيا الأموات الروحانيون. وإذا أُريدَ منها نزول المسيح

[1] *الفجر:* ٢٨- ٣١
[2] *الزخرف:* ٦٢
[3] *مريم:* ٢٢

على سبيل التعنت والاستبداد واعتُبر النـــزول نفسه علامة القيامة للذين كانوا في زمن النبي ﷺ لكان هذا الاستدلال مدعاة للضحك إلى قيام الساعة. والذين قيل لهم بأن المسيح بنـــزوله قرب القيامة سيكون علامة القيامة فلماذا أنكرتم القيامة مع ظهور آية عظيمة كهذه، يمكنهم أن يقدموا عذرا أن الدليل ليس موجودا بعد فما أسخف القول أن آمِنوا الآن بالقيامة ولا تشكّوا فيها، إذ قد قدَّمنا الدليل على قيام القيامة.

ثم قدمتَ **الدليل الخامس** أنه قد ورد ذكر نزول المسيح في الصحيحين، وقال أبو هريرة بهذا الصدد: "فاقرءوا إن شئتم وإن من أهل الكتاب.... إلخ". فيا صاحبي، هذا ليس بدليل، إذ من ذا الذي ينكر نزول المسيح الموعود؟ وإن فَهْم أبي هريرة ليس حجة. ثم استخدم أبو هريرة ما يدل على الشك في: فاقرؤوا إن شئتم. إن أبا هريرة رضي الله عنه هو الصحابي نفسه الذي أخطأ في فهم حديث "دخول في النار"، أن الأخير منا وفاةً سيدخل النار. لقد صدرت من الأنبياء أيضا أخطاء اجتهادية في فهم معنى النبوءات، لعلك تذكر حديثا جاء فيه: "ذهب وهلي". فإذا كان الأمر كذلك فما وجه الحجة إذا أخطأ أبو هريرة في فهم معنى النبوءة؟

ثم نقلتَ من تفسير ابن كثير رواية عن الحسن أن عيسى لم يمت وأنه راجع إليكم. اعلمْ أن هذا الحديث مرسَل فكيف يكون قطعي الدلالة إذاً؟ وإضافة إلى ذلك إن هذا الحديث يعارض حديثا صحيحا مرفوعا متصلا آخر ورد في صحيح البخاري ويدل على وفاة عيسى عليه السلام، كذلك ينافي تعليم القرآن الكريم فكيف يجدر الاستناد إليه؟

ثم نقدتَ أدلتي على وفاة المسيح. ونقدك هذا يدل على عدم اهتمامك بالموضوع، ولكن لا أريد أن أسوق الأدلة على ذلك الآن، بل سأسردها بعد الحكم في أدلتك على حياة المسيح. والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا. كل شيء فانٍ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام.

البيان الثاني

للمولوي محمد بشير المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

حامدا ومصلِّيًا مسلِّمًا. اللهم انصر من نصر الحق وخَذَل الباطل واجعلنا منهم، واخذل من خذل الحق ونصر الباطل ولا تجعلنا منهم.

أما بعد: فليكن واضحا أن الميرزا المحترم لم يردّ في بيانه على أمور كثيرة. ولسوف يعرف المستمعون الكرام أن البحث الحقيقي والأمثل في بياني كان حول نون التوكيد. ولكن الميرزا المحترم لم ينقل ردًا عليه عبارة من كتب النحو ولم ينقد عبارات نقلتُها. ولا يخفينّ أيضا أن دليلي الحقيقي على حياة المسيح عليه السلام هو الآية الأولى. وأرى أنها قاطعة في الدلالة على هذا المطلوب، أما الآيات الأخرى فقد نقلتها تأييدا لها. يجب على الميرزا المحترم أن يركّز بحثه على الآية الأولى، ويعتبر الأبحاث الأخرى تابعة لها واستطرادية فقط.

قوله: ليس صحيحا قط أن مسؤولية الإثبات في مسألة وفاة المسيح أو حياته تقع علي.

أقول: في ذلك كلام لبعض الأسباب. **أولا:** ما دمتُ قد حملتُ على عاتقي مسؤولية إثبات الحياة نزولا عند رغبتك فلا جدوى من وراء هذا البحث الآن.

ثانيا: لا أفهم سبب عدم وقوع مسؤولية إثبات الوفاة عليك، لأنك قد ادّعيت في كتابك "توضيح المرام" أن المسيح عليه السلام لن يعود إلى الدنيا. والدليل الذي قدمته على ذلك يتلخص في أن المسيح قد مات. ومن مات أُدخل الجنة، ومن أُدخل الجنة لا يُخرج منها. فهذا الدليل يتضمن ثلاثة أمور، وإن مسؤولية إثبات كل أمر يتعلق بالدليل تقع على المدّعي دائما.

ثالثا: لقد كتبتَ في رسالتك رقم ١٢ الموجهة إلى المولوي محمد حسين ما يلي: "إنك تعرف جيدا أن الأصل في هذا البحث هو مسألة وفاة المسيح ابن مريم عليه السلام أو حياته. وهذا ما اعتُبر الأصلَ في إلهامي أيضا لأنه قد جاء في الإلهام أن المسيح ابن مريم رسول الله قد مات، وقد جئتَ أنت على شاكلته بحسب الوعد. فقد اعتُبر الأمر الأول والأصل في الإلهام أن المسيح ابن مريم قد مات". إذًا، فإن وفاة المسيح ابن مريم ادّعاؤك الدائم لذا فإن مسؤولية إثبات وفاته تقع عليك لسببين. أولا: لأن هذا هو ادّعاؤك في الحقيقة. وثانيا: لأنها مقدمة الدليل لادّعاء كونك المسيح الموعود.

رابعا: إذا لم تكن المسؤولية عليك فلماذا شرعتَ في هذا العمل العبثي إذ كتبتَ أدلة وفاة المسيح بالشرح والتفصيل في كتابك "توضيح المرام" و"إزالة الأوهام"؟

قوله: "لقد بيّن المولوي المحترم قاعدة جديدة آملا النجاح في جعل الآية المذكورة قطعية الدلالة بطريقة ما، فقال إن كلمة ﴿ليؤمننّ﴾ في الآية تحمل نون التوكيد التي تحوّل فعل مضارع إلى المستقبل الخالص."

أقول: إن اعتبار هذه القاعدة جديدة قول مستبعَد جدا. لو قرأ الميرزا المحترم عبارتي جيدا لعلم أن الأزهري، ومُلاّ الجامي، وعبد الحكيم، وصاحب المغني، وشيخ زادة قد صرّحوا بهذه القاعدة. وكذلك هذه القاعدة مكتوبة في كتب النحو كلها ولم يختلف فيها أحد، حتى يعرفها الأطفال الصغار الذين يقرأون كتاب "الميزان" أيضا أن نون التوكيد تحوّل معنى المضارع إلى الاستقبال.

قوله: فلإثبات هدفه هذا بحسب رأيه اقتبس كثيرا من الآيات القرآنية التي بسببها صار المضارع مستقبلا بحسب زعمه.

أقول: إن دليلي الأصلي هو إجماع الأئمة النحاة على هذه القاعدة، ولم يردّ الميرزا المحترم على ذلك قط، مع أنه قد اقتُبِستْ الآيات أيضا تأييدا لهذه

القاعدة. فيجب على الميرزا المحترم أن يقدم عبارة من أي كُتب النحو تنقض هذه القاعدة.

قوله: ألا يمكن أن يُستنبط منها معنى آخر أيضا من حيث المستقبل أنه ليس من أهل الكتاب أحد لن يؤمن بالمسيح قبل موته.

أقول: لا يخفينّ أن مناط هذا المعنى هو أنه عند الاحتضار ينكشف على كل شخص الحق الذي لم يعرفه من قبل، كما جاء في تفسير ابن كثير وغيره. وهذا الأمر يشمل الأزمنة الثلاثة من حيث المضمون، أي زمنًا قبل نزول الآية وزمن نزولها وبعد النـــزول. والآن، لو اعتبرنا الآية تخص المستقبل فقط لثارت شبهة أن هذا الأمر لا يشمل الماضي والحال، وهذا ما يخالف الحقيقة. ففي هذا الكلام عيب أنه يوهم ما يخالف الحقيقة، دون أن يكون فيه أية فائدة. وإذا قيل بأن في الآية وعيدا لأهل الكتاب وتحريضا لهم على الإيمان قبل أن يضطروا إلى ذلك كما جاء في البيضاوي وغيره، ولا ينتفع من هذا الوعيد والتحريض من أهل الكتاب إلا الذين يموتون بعد نزول الآية وليس الذين ماتوا قبلها، وليس الذين كانوا في حالة زهوق الروح عند نزولها، لذا جُعل الأمر خاصا بالمستقبل، فكان الجواب أنه لو اختيرت كلمة تشمل الأزمنة الثلاثة لكان الوعيد والتحريض نفسه موجها إلى أهل الكتاب الذين سيموتون بعد نزول الآية، ولما أوهمتْ بما يخالف الحقيقة. أي لاختيرت كلمة "يؤمن" بدلا من ﴿ليؤمننّ﴾ أي لقيل: "وإن من أهل الكتاب إلا يؤمن به قبل موته"، هذه العبارة جميلة إذ حصل فيها الوعيد والتحريض المطلوب أيضا، ولا توهم بخلاف حقيقة الأمر أيضا. ثم فيها الاختصار أيضا بمعنى أنه لا يوجد فيها اللام والنون. فمما يخالف بلاغة القرآن الكريم البالغة درجة الإعجاز أن تُترك هذه العبارة الجميلة وتُختار "ليؤمننّ" التي توهم خلاف الحقيقة وفيها إطناب بلا فائدة. وإن كل هذه الموانع تطل برأسها نتيجة حمل المعنى على الاستقبال الخالص. فحاصل الكلام في هذا المقام أن المعنى الثاني للآية باطل بحسب كل تقدير. وإذا حُمل المعنى على

الاستقبال الخالص لسقط من درجة البلاغة كلام الله الذي بلغ من البلاغة درجة الإعجاز. وإن لم يُحمَل على الاستقبال الخالص لكانت في ذلك مخالفة قاعدة أجمع عليها النحاة كلهم.

قوله: بل تدل الآية دلالة صريحة على هذا المعنى ذلك لأنه جاء في قراءتها الثانية التي وردت في تفسير البيضاوي وغيره: "إلا ليؤمننّ به قبل موتهم".

أقول: في هذا كلام للأسباب التالية: **أولا:** لا يصح المعنى الثاني بناء على هذه القراءة أيضا لأن "ليؤمننّ" إما سيُحمَل على الاستقبال الخالص، وفي هذه الحالة يسقط كلام الله البالغ درجة الإعجاز منتهاه من مستوى البلاغة، وإن لم يُحمَل على الاستقبال الخالص فهو يخالف قاعدة أجمع عليها النحاة كلهم.

ثانيا: هذه القراءة لا تخالف معنى أستنبطته، لأنها تعني أن كل واحد من أهل الكتاب سيؤمن قبل موته في المستقبل بالمسيح. وهذا المعنى يمكن أن ينسجم مع المعنى الأول إذا استنبطنا من المستقبل معنى زمن نزول عيسى عليه السلام.

ثالثا: هذه القراءة غير متواترة، والقراءة غير المتواترة لا يُحتج بها عموما إلا إذا كانت منقولة بسند صحيح متصل. أما هنا فلم ينقل الميرزا المحترم سندا متصلا صحيحا. فيجب عليه أن يورد أولا إسنادها ويوثّق جميع رجاله، ودونه خرط القتاد.

رابعا: لقد رجّع الميرزا المحترم ضمير "قبل موته" إلى عيسى عليه السلام في كتابه "توضيح المرام" و"إزالة الأوهام" اللذين هما كتابان إلهاميان، وهذه القراءة تُبطل تلك الفكرة كليًّا. فليفكر الميرزا المحترم أن المعنى الذي يسعى لتصحيحه وتصويبه وتقويته- بُغية نقض ادّعائي فقط- غير صحيح عنده في الحقيقة لأن استدلاله على موت المسيح من الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ لا يصح مطلقا بحسب هذا التقدير. هل من مقتضى العدل والأمانة أن الشيء الذي يعتبره غير صحيح في الحقيقة يجعله صحيحا لدى مواجهة الخصم. هذه ليست مناظرة بل هي مجادلة.

قوله: إن مثال الآيات الأولى هو قوله تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾من الواضح أن المراد هنا هو الحال.

أقول: ما ورد في القرآن الكريم هو ﴿فلنوليّنك﴾ وليس "ولنوليّنك". وإن إرادة الحال هنا، كما يزعم الميرزا المحترم، خطأ تماما. بل المراد هو المستقبل الخالص لأسباب تالية: أولا: لقد ورد في البيضاوي: "فولّ وجهك: اصرف وجهك شطر المسجد الحرام نحوه." ويقول عبد الحكيم تحت "اصرفْ وجهك": "و لم يجعله من المتعدي إلى المفعولين بأن يكون شطر مفعوله الثاني ترتّبه بالفاء وكونه إنجازا للوعد بأن الله تعالى يجعل النبي مستقبلا القبلة أو قريبا من سمتها بأن يأمر بالصلاة إليها. يناسبه أن يكون النبي مأمورا بصرف الوجه إليها لا بأن يجعل نفسه مستقبلا إياها أو قريبا من جهتها". انتهى.

يتبين من هذه العبارة أن الله تعالى وعد في قوله: ﴿فلنولّينك﴾ وأنجزه في ﴿فولّ وجهك﴾.

ثانيا: إذا أُريدَ هنا الحالُ لكان معنى "فلنولِّيَنَّك"، أي نصرفك. وليس المراد من الصرف قط أننا سنصرفك إلى القبلة آخذين بيدك. بل المراد هو أننا نأمركَ باستقبال القبلة. وبحسب هذا التقدير يكون قول الله ﴿فولِّ وجهك﴾ إضافيا وبلا طائل.

ثالثا: لقد ترجم كلٌّ من الشاه ولي الله، والشاه رفيع الدين، والشاه عبد القادر هذه العبارة بمعنى الاستقبال إذ يقول الشاه ولي الله ما تعريبه: سوف نولّيك إلى قبلة ترضاها، ويقول الشاه رفيع الدين ما تعريبه: سوف نوجّهك إلى قبلة تحبها، ويقول الشاه عبد القادر ما تعريبه: سوف نصرفك إلى قبلة ترضاها.

قوله: كذلك الآية: ﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾.

أقول: إن إرادة الحال في هذه الآية خطأ لسببين. أولا: لأن هذه الآية تتضمن وعيدا. والأمر الذي يأتي الوعيد فيه يتحقق فيما بعد، وبذلك تقرر معنى الاستقبال. ثانيا: معنى الاستقبال واضح من التراجم الثلاثة المذكورة آنفا. يقول

الشاه ولي الله ما تعريبه: سوف نحرقه ونُنشره. لقد فهم الميرزا المحترم معنى الحال في هاتين الآيتين، ويبدو مراده الخاطئ في ذلك من قوله بأن الاستقبال نوعان، أحدهما المستقبل القريب، والثاني المستقبل البعيد. وقد حسب الميرزا المحترم المستقبل القريب حالا لقرب زمنه، **وهذا بعيد من شأن المحصلين**.

وليكن واضحا أنك منفرد في حمل بعض الآيات المذكورة على الحال وبعضها الأخرى على الاستمرار. فهل تقول ذلك برأيك فقط أو استنبط أحد من علماء السلف والخلف من الأمة أيضا هذا المعنى؟ بيِّنوا تؤجَروا.

قوله: فيما يلي أقدم الآيات الأخرى التي تشمل سلسلة الحال والمستقبل المتصلة والممتدة كاستمرار. الآية الأولى هي: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾.

أقول: في ذلك كلام لسببين. أولا: من المسلَّم به أن من سُنَّة الله المستمرة أنه يهدي المجاهدين سبلَه، ولكن ليس المقصود هنا بيان هذه السنة بل المراد الحقيقي هو وعده. والمعلوم أن الأمر الموعود به يتحقق بعد زمن الوعد، كما أيّد الميرزا المحترم بنفسه المعنى الثاني لآية ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ واعتبر معنى الاستقبال الخالص صحيحا مع أن إيمان أهل الكتاب عند زهوق الروح أمر مستمر دون تخصيص زمن من الأزمان. ثانيا: التراجم الثلاثة أي ترجمة الشاه ولي الله، والشاه رفيع الدين، والشاه عبد القادر تحدد معنى الاستقبال. يقول الشاه ولي الله ما تعريبه: الذين جاهدوا في سبلنا سوف نرشدهم إلى سبلنا، ويقول الشاه رفيع الدين ما تعريبه: الذين جاهدوا في سبلنا سوف نُريهم سبيلنا، ويقول الشاه عبد القادر ما تعريبه: الذين جاهدوا فينا سوف نرشدهم إلى سبلنا.

قوله: الآية الثانية هي: ﴿كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾.

أقول: إن إرادة الاستمرار فيها باطلة قطعا، وتتقرر إرادة الاستقبال لسببين. أولهما: جاء في البيضاوي: "كتب الله في اللوح لأغلبن أنا ورسلي

بالحجة". والمعلوم أنه حين كُتب في اللوح ما كانت تُتصوَّر الغلبة عندئذ أو قبله لأن الغلبة تقتضي وجود الغالب والمغلوب. ولكن عندئذ ما كان هناك رسل ولا أممهم بل جاء كلهم فيما بعد. وكذلك تدل التراجم الثلاثة على الاستقبال. يقول الشاه ولي الله ما تعريبه: لقد حكم الله أني سأغلب أنا ورسلي. ويقول الشاه رفيع الدين ما تعريبه: لقد كتب الله أني سأغلب أنا ورسلي. ويقول الشاه عبد القادر ما تعريبه: لقد كتب الله: سأغلب أنا ورسلي.

قوله: الآية الثالثة هي: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

أقول: المراد في هذه الآية أيضا هو الاستقبال لأكثر من سبب. أوله أنه وعدٌ. لقد جاء في تفسير ابن كثير: "هذا وعد من الله تعالى، فمن عمل صالحا وهو العمل المتابع لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، من ذكر أو أنثى من بني آدم وقلبه مؤمن بالله ورسوله. وإن هذا العمل المأمور به مشروع من عند الله، بأن يحييه الله حياة طيبة في الدنيا وأن يجزيه بأحسن ما عمله في الدار الآخرة." انتهى.

والشيء الذي يوعَد به يأتي بعد الوعد. ثانيا: التراجم الثلاثة توحي بالاستقبال. يقول الشاه ولي الله ما تعريبه: كل من يعمل صالحا ذكرا كان أم أنثى وهو مسلم فسنحيينّه حياة طبية، ويقول الشاه رفيع الدين ما تعريبه: من يعمل عملا صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فسنحيينّه حياة طيبة. ويقول الشاه عبد القادر ما تعريبه: من عمل صالحا ذكرا كان أم أنثى وهو موقن فسنحيينّه حياة طيبة.

قوله: الآية الرابعة هي: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

أقول: المراد هنا أيضا الاستقبال لعدة أسباب. أولا: هذا الوعد هو للمهاجرين والأنصار. "قال البيضاوي: وقد أنجز وعده بأن سلّط المهاجرين والأنصار على صناديد العرب وأكاسرة العجم وقياصرهم وأورثهم أرضهم وديارهم." انتهى. والشيء الذي يوعَد به يوجد بعد زمن الوعد. ثانيا: التراجم

الثلاثة المذكورة تصرح الاستقبال. يقول الشاه ولي الله ما تعريبه: سينصر الله مَن ينوي نصرة دينه، ويقول الشاه رفيع الدين ما تعريبه: سوف ينصر الله من ينصره، ويقول الشاه عبد القادر ما تعريبه: سينصر الله مَن ينصره.

قوله: الآية الخامسة هي: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾

أقول: المراد هنا أيضا هو المستقبل لسببين. أولهما: إنه وعدٌ، والشيء الذي يوعَد به لا يكون متحققا عند الوعد بل يوجد فيما بعد. وثانيهما: التراجم الثلاثة تدل على ذلك. يقول الشاه ولي الله ما تعريبه: الذين يؤمنون ويعملون الصالحات سنُدخلهم في زمرة الصالحين، ويقول الشاه رفيع الدين ما تعريبه: الذين آمنوا وعملوا الصالحات سنُدخلهم في الصالحين، ويقول الشاه عبد القادر ما تعريبه: الذين آمنوا وعملوا الصالحات سنُدخلهم في الصالحين، ولن يستلزم المحذور الذي ذكرته إلا إذا كان ذلك بيان عادة ولكنه وعدٌ.

قوله: "لقد نقضتُ قاعدتك القائلة بأنه كلما دخلت نون التوكيد الثقيلة على فعل المضارع أفادت حتما معنى الاستقبال الخالص دائما."

أقول: لقد ثبت مما سبق آنفا أن جميع الآيات التي نقلتها تعطي معنى المستقبل فقط ولا تعطي معنى الحال أو الاستمرار.

قوله: "أنت تعلم أن جميع المفسرين القدامى منهم والجدد بمن فيهم العرب أيضا يستنبطون من ﴿ليؤمننّ﴾ معنى الحال أيضا."

أقول: لا يوجد في كلامهم تصريح زمن الحال، بل من المحتمل أن يكون مرادهم الاستقبال كما كتبتَ بنفسك آنفا: ألا يمكن أن يُستنبَط معنى آخر أيضا كاستقبال بأنه ليس من أهل الكتاب مَن لن يؤمن بالمسيح قبل موته هو؟ فانظر، هذا أيضا استقبال خالص. وإذا أثار أحد شبهة وقال: كيف يرَدّ إذاً المعنى الثاني بحسب قواعد النحاة المتفق عليها؟ فجوابه: لا شك أنه لن يرَدّ حتما بحسب القاعدة المتفق عليها بل إن ردّه يكون منوطا بأمر آخر سبق ذكره أيْ

في هذه الحالة يسقط كلام الله من درجة البلاغة العليا. فليتأمل فإنه أحرى بالتأمل.

قوله: قلتَ مشيرا إلى تفسير ابن كثير إن عيسى سينـــزل ولن يبقى من أهل الكتاب مَن لا يؤمن به بعد نزوله. إن هذا البيان لا يفيدك بشيء... إلى قوله: ما علاقة هذا القول بما نحن فيه؟

أقول: لم تتأمل جيدا في كلامي في هذا المقام. لم أقصد ما فهمتَه. ما قصدتُه من نقل العبارة من تفسير ابن كثير هو أن جماعة من السلف قد ذهبت إلى المعنى الذي استنبطتُه. وهذا مصرَّح في بياني ولا يحتاج حتى إلى تأمل سطحي.

قوله: وليكن واضحا أنك لم تستطع أن تدحض اعتراضاتي الواردة في كتابي "إزالة الأوهام" التي ترد على المعنى الذي تستنبطه من الآيات المذكورة آنفا بل أثبتَّ اعتراضاتي أكثر بأعذارك الركيكة.

أقول: لقد ثبتت قوة أدلتي، لذا إن قولك هذا ليس في محله.

قوله: لقد انكشفت حقيقة نون التوكيد الثقيلة التي قدمتَها.

أقول: كل ما قلتَه عن نون التوكيد الثقيلة فقد صار هباء منبثا.

قوله: بقي تعميم لفظ "ليؤمنن" أيضا قائما على حاله.

أقول: لما ثبت أن النون تحوِّل المضارع إلى الاستقبال خالصة فأين بقي التعميم على حاله؟

قوله: لو استنبطنا من الآية على سبيل الافتراض معنى أن كافة أهل الكتاب سيؤمنون بعيسى عند نزوله كما رويتَ عن أبي مالك، فأرجو أن تفهِّمني من فضلك كيف يستقيم هذا المعنى؟

أقول: لقد أخطأتَ قليلا في تحديد المعنى المقرَّر عندي. الآية لا تعني أن كافة أهل الكتاب سيؤمنون عند نزول عيسى عليه السلام، بل المراد هو أنه سيأتي بعد

نزول عيسى وقبل وفاته زمن حتما يُسلم فيه أهل الكتاب جميعا. وهذا هو معنى قول أبي مالك أيضا. فلتتدبر فيه.

قوله: لقد اعترفتَ.... إلى قوله: فما الفائدة من إيراد هذا الحرف أصلا؟

أقول: يا صاحبي، لم تتأمل قط في قصدي في هذا المقام أيضا، لذا أعيد الكلام آملا أنك لو تأملتَ فيه لفهمتَه وقبلته أيضا. إن ملخّص كلامي هو أن الرد على اعتراضك نوعان، أولا: لا يثبت من الآية أن كافة أهل الكتاب سيؤمنون فورا بعد نزول المسيح، بل سيأتي بعد نزول المسيح وقبل مماته زمان يؤمن فيه أهل الكتاب جميعا. فالأحاديث الصحيحة أيضا لا تعارض هذا المعنى لأن الكفار الذين قُدِّر لهم الموت بنَفَس المسيح سيموتون أولا ثم يؤمن البقية.

ثانيا: أن يكون المراد من الإيمان هو اليقين وليس الإيمان الشرعي. وبحسب هذا التقدير أيضا لا تعارض الأحاديث الصحيحة هذا المعنى للآية. فباختصار، المقصود هو دفع التعارض الذي ذكرته بين معنى الآية والأحاديث الصحيحة. لا أدري إلى أين وصلتَ في معرض الحديث، كان عليك أن تكتب الجواب بعد التدبر. فقل الآن عدلا وإنصافا بعد التدبر كم هو في غير محله قولك: "إن حرف "إنْ" يفيد الحصر الكامل، وإذا بقي شخص واحد خارجا لبطل الحرف وصار غير مؤثر" لأنه يحصر بالكامل زمنًا أُريدَ حصره بواسطته. وكذلك في غير محله قولك إذ قلتَ مشيرا إليّ: "أولا، قد أخرجتَ الفترة قبل النـــزول من نطاق حرف "إنْ"، ثم أنكرتَ تأثيره الكامل في الزمن بعد النـــزول أيضا، فما الفائدة من إيراد هذا الحرف أصلا؟" لأني لم أُخرج من تلقاء نفسي الزمنَ قبل النـــزول، كما لم أُنكر تأثيره الكامل بعد زمن النـــزول، بل هذا ما تقتضيه نون التوكيد الثقيلةُ، وكلمة: "بعد موته" الواردة في كلام الله. كذلك قولك: "إذا كنتَ الآن تعتبر هؤلاء الذين ماتوا على الكفر مؤمنين، أو تعني من الإيمانِ اليقينَ فما الدليل عندك على هذا الادّعاء؟" قول لا علاقة له بالموضوع لأني لا أدّعي في هذا المقام أهم مؤمنون ولا أدّعي أن المراد من الإيمان هو اليقين. بل

المقصود في هذا المقام هو رفع التناقض الذي ظننتَه بين الآية والأحاديث. وللحكم في هذا الأمر أحتكم إلى مريديك الخاصَين، أيْ الحكيم نور الدين، والمولوي سيد محمد أحسن الأمروهي بأنك لم تفهم المراد من كلامي قط.

قوله: يا صاحبي، انتبه إلى الآيات التالية... إلى قوله "فقد وعد الله تعالى في القرآن الكريم بكل صراحة ووضوح أن كِلتَا الفِرقتين أي المتّبعين والكفار سيكونون موجودين إلى يوم القيامة."

أقول: في قولك هذا كلامٌ لسببين. أولا: إن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ تتضمن وعدا صريحا أن كافة أهل الكتاب يؤمنون بعيسى عليه السلام قبل موته، فهذه الآية تخصص الآية: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾. وثانيا: يثبت من الأحاديث الصحيحة أن قبل القيامة سيبقى الأشرار فقط فتقوم عليهم القيامة. فتبين أن هذه الآية خاصة بالبعض فقط.

قوله: ثم يقول جلّ شأنه: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ من الواضح أنه لو انقرضت إحدى هاتين الفِرقتين قبل القيامة كيف ستقوم العداوة بينهم؟

أقول: هذه الآية أيضا عامة وقد خُصِّصت بالبعض، حيث خصَّصتها آية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾.

قوله: الآية الثانية التي قدمتَها هي: ﴿يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾.

أقول: لقد اختلف أهل اللغة فعلا في معنى "الكهل" لذلك قلتُ بأن هذه الآية ليست قطعية الدلالة لذاتها بل قلتُ بأنها قطعية الدلالة لغيرها، أي تصبح قطعيةَ الدلالة بالانضمام إلى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ التي هي قطعية الدلالة بذاتها. وبذلك قد رُفعت كلّيا الشبهة التي أثرتَـــها في كون الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ قطعية الدلالة.

قوله: فاقرأ صحيح البخاري وهو أصح الكتب بعد كتاب الله ترى أن معنى "الكهل" بحسبه هو شاب قوي.

أقول: العبارة الواردة في صحيح البخاري هي: "وقال مجاهد: الكهل، الحليم"، انتهى. والآن عليك أن تُثبت كيف يُفهَم من هنا "شاب قوي".

قوله: الوعد في ﴿رَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ هنا هو الوعد نفسه الذي أُنجز في الآية: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللّٰهُ إِلَيْه﴾.

أقول: من المسلَّم به أن الوعد الذي ذُكر في الآية: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ قد أُنجز في الآية: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللّٰهُ﴾ ولكن من غير المسلَّم به أن يكون المراد من "متوفيك" هو الموت، كما كتبتُ في البيان الأول، ولكنك لم ترد عليه.

قوله: من ينكر نزول المسيح الموعود.

أقول: إنك تنكر نزول عيسى بن مريم بعينه مع أنني كتبتُ في بياني الأول أن اللفظ "ابن مريم" موجود في الحديث ومعناه هو ابن مريم الحقيقي بعينه، ولا يوجد هنا قرينة صارفة، ولكنك ما رددتَ عليه شيئا.

قوله: فَهْم أبي هريرة ليس حجة.

أقول: لا أقول بأن فهم أبي هريرة حجة بل الاستدلال هو من كلمة ابن مريم التي وردت في الحديث.

قوله: هذا الحديث مرسل فكيف يكون قطعي الدلالة؟

أقول: ما قلتُ عن هذا الحديث بأنه قطعي الدلالة، بل نُقل للتأييد فقط.

قوله: هذا الحديث يعارض حديثا صحيحا مرفوعا متصلا ورد في صحيح البخاري ويدل على وفاة عيسى عليه السلام، وكذلك ينافي تعليم القرآن الكريم.

أقول: أخبرني عن ذلك الحديث الصحيح المرفوع المتصل حتى ننظر فيه، أما كونه منافيا لتعليم القرآن فهذا لا نسلِّم به. ومن يدّعي فعليه البيان. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين.

محمد بشير عفي عنه. في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٨٩١م

البيان الثاني

لسيدنا الميرزا المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي

﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ آمين.

أما بعد، فليتضح أن المولوي محمد بشير المحترم مع قبوله مسئولية إثبات حياة المسيح في الرد على بياني، قال لي بأن مسئولية إثبات وفاة ابن مريم عليه السلام تقع عليك لأنك تتبنّى ادّعاء مستديما بأن المسيح عليه السلام قد مات، وقد جُعل الأمر الحقيقي في إلهامك أن المسيح ابن مريم قد مات، فإن لم تكن المسؤولية عليك لماذا شرعت إذًا في هذا العمل العبثي إذ كتبتَ أدلة وفاة المسيح بالشرح والتفصيل في كتابك "توضيح المرام" و"إزالة الأوهام"؟

فأقول إن كل ذي فهم بسيط أيضا يدرك أن مسئولية إثبات أيّ أمر متنازَع فيه تقع دائما على الفريق الذي يقرّ ذلك الأمر في مناسبة وظروف ثم ينكر في مناسبة وظروف أخرى ما أقر به من قبل. فيكون مسئولا بناء على إقراره الأول، ويُصبح جديرا بالمؤاخذة بأن الأمر الذي قبِله وأقرّ به سابقا في وقت ومناسبة ما لماذا أنكره الآن وتوجّه إلى ادّعاء مستحدث وجديد؟ إذًا، فإن لفظ "المدعي" يطلَق بصورة حقيقية وواقعية على الذي ينحرف عن إقراره الأول ويتبنّى ادّعاء جديدا. لذا عليه تقع مسؤولية الإثبات لأنه يعتقد بادعاء جديد بحسب إقراره هو، بمعنى أنه يكون قد اعترف بأن ادّعاءه هذا جديد ويناقض تماما إقراره السابق الذي لا ينكره الآن أيضا. ومَثله كمَثل الذي يدّعي في المحكمة أن له على شخص ما دَينا قدره ألف روبية، ويعترف بأنه قد أقرض ذلك الشخصَ مبلغا بتاريخ كذا، ولم تكن بينهما صلة قبل ذلك اليوم، وأن

ادّعاءه هذا جديد قام منذ يوم كذا وكذا، لهذا السبب يُسمَّى مدّعيا وتقع عليه مسئولية الإثبات لأنه أقرّ أولا أن ذلك الشخص ما كان مَدينا له قبل يوم كذا، ثم يدّعي على عكس ادّعائه السابق بأن ذلك الشخص مدين له منذ يوم كذا وكذا. فالمحكمة تطلب منه الإثبات لأنه أدلى الآن ببيان يناقض بيانه السابق. وإن ادّعاءه هذا جديد يعترف به بنفسه لأنه قد أقرّ من قبل بأنه كان هناك زمن لم يكن هذا الشخص الذي اعتُبر مدينا الآن مدينا له في ذلك الزمن. فبإنكاره هذا بعد إقراره السابق يأخذ على عاتقه مسئولية الإثبات.

باختصار، إن "المدَّعي الحقيقي" هو ذلك الذي يقرّ بأمر في حالة ثم ينكر الأمر نفسه في حالة أخرى. فتقع عليه مسئولية الإثبات لأنه يؤخَذ بناء على إقراره الأول. والمحاكم كلها تفرِّق بين المدّعي والمدّعَى عليه متمسكة بهذا المبدأ بإحكام. وإن لم يؤخَذ هذا المبدأ بالاعتبار لكان القاضي كالأعمى ولن يتمكن من التمييز بين المدّعي والمدعَى عليه على وجه الحقيقة.

فملخص الكلام أن هذه هي فلسفة كون المرء مدَّعِيا كما بيّنتها هنا. والمعلوم أن مسئولية الإثبات ستقع على الذي هو المدّعي الحقيقي، أي الذي يقرّ بشيء في حالة ويقول في حالة أخرى ما يناقض إقراره.

والآن، لكل منصف أن يدرك نظرا إلى هذا المعيار هل يجب اعتباري أنا مدّعيَ وفاةِ المسيح بن مريم عليه السلام أم أن المولوي محمد بشير ومَن على شاكلته مثل المولوي سيد نذير حسين وغيرهم هم الذين يُعتبَرون مدّعي حياة المسيح ابن مريم الجسدية. والمعلوم أن تعريف المدّعي الذي بيّنته، أي يجب أن توجد في المدّعي الحقيقي حالة أن يقرّ أمرا للأبد على وجه البصيرة في حالة وينكر الأمر نفسه في حالة أخرى؛ هذا التعريف لا ينطبق عليّ قط، لأنني ما أقررتُ أولا بحياة المسيح ابن مريم غير الطبيعية ثم أنكرتها حتى تقع عليّ مسئولية الإثبات نتيجة تجدُّد الادّعاء ونقض الإقرار الأول. غير أن تعريف المدّعي هذا ينطبق تماما على المولوي محمد بشير وحزبه لأنهم يقرّون إلى الآن أن حياة المسيح التي

يدّعونها حياةٌ غير طبيعية وتنافي سنة الله الجارية في الكون بوجه عام وتعارض أيضا سننه المستمرة، ولا تخالف سنة الله فقط بل تعارض نصوص القرآن الكريم البينة والصريحة القطعية أيضا لأن ما يقوله القرآن الكريم عن الإنسان الفاني هو أنه يموت في غضون حدود عمره الطبيعي. وإن لم يمت في الشباب يأتيه الفناء عند بلوغه أرذل العمر، وأن الدهر يؤثر فيه ويُحدث فيه أنواع التغييرات ويوصله إلى أرذل العمر، أو يموت قبل ذلك. وبعد هذا الإقرار يقول المولوي المحترم وحزبه بأن المسيح ابن مريم الذي كان إنسانا وكان أحدا من الناس دون نقصان أو زيادة لم يمت إلى الآن بل ما زال حيا منذ مئات السنين ولم يبلغ الهرم، ولم يبلغ أرذل العمر ولم يؤثر فيه شيئا الدهر أيضا. فما اعترف به المولوي المحترم من قبل قد أنكره الآن، فصار مدّعيا بصورة حقيقية وواقعية بحسب المبدأ المذكور آنفا، لأني قلتُ آنفا بأن المدّعي الحقيقي هو ذلك الذي يقرّ بأمر مرة في ظروف معينة ثم ينكر الأمر نفسه في ظروف أخرى. فهل للشيخ المحترم أن يأتي بنظير من قوانين الفقه أو بالنظر إلى القضايا في محاكم دنيوية أن أحدا يُسمّى مدّعيا حقيقيا ولكنه يخرج عن نطاق هذا التعريف. وإذا كنتُ قد كتبت أدلة على وفاة المسيح ابن مريم أو سردتُ إلهامي عن وفاته فما علاقة ذلك بكون المرء مدّعيا حقيقيا. الحق أنني كتبتُ كل تلك الأدلة على سبيل التنازل فقط، كما يقدّم المدّعَى عليه في المحكمة شهادة لإثبات افتراء المدّعي ليفضح بها أمره أكثر. فهل يُعتبر في هذه الحالة أنه قد صار واجبا عليه تقديم جميع الإثباتات التي تجب على مدَّعٍ حقيقي؟

من المؤسف أن المولوي المحترم لم يمعن النظر في قضية معرفة المدعي والمدّعَى عليه، مع أنها قضية مهمة تجنِّب القضاة والحكام والعلماء الأخطاء والزلات. يبدو أن المولوي المحترم قد ادّعى أنه سيقدم آيات قطعية الدلالة على حياة المسيح ابن مريم الجسدية ولكنه ييأس من ذلك عند النقاش لذا يريد أن يتوجه الآن إلى القول بأن إثبات حياة المسيح ابن مريم الجسدية ليس مسئوليته. ولذا

يجب أن يتذكر المولوي المحترم أن من مقتضى العدالة الحقيقية والصحيحة كما بينت آنفا أن الذي يدّعي حياة المسيح ابن مريم الجسدية غير الطبيعية يجب أن يثبتها بالآيات القطعية الدلالة والأحاديث الصحيحة المرفوعة. وإن لم يستطع إثباتها لكان ذلك أول دليل على أن المسيح قد مات. لا شك في أنك أنت المدّعي الحقيقي نظرا إلى قوانين المحاكم لأنك تركتَ أمرا طبيعيا ومسلَّما به واخترتَ معتقدا يحتاج قبوله والاعتقاد به إلى دليل. أما موت أحد بعد قضاء عمره الطبيعي وعدم بقائه على قيد الحياة إلى مئات السنين فلا يحتاج إلى أيّ دليل. بل إن النواميس الطبيعية وسنة الله تعالى دليل محكَم في حد ذاته على موته.

عليك أن تفكّر أنه لو لم يُعثر على شخص مفقود الخبر لمدة ألف وثمان مئة عام إذا كان هذا الشخص قد مات أم لا؛ فهل يُفهم من ذلك أنه مازال حيًّا؟ وهل ستُصدر الشريعة المحمدية الغراء بحقه في حال النـــزاع أحكاما يجب إصدارها بحق شخص حيٍّ؟ بيّنوا تؤجروا.

ثم ركّز المولوي المحترم- بعد أن يئس من نصوص القرآن والأحاديث الصريحة والبيّنة- على نون التوكيد الثقيلة الواردة في: ﴿ليؤمنن﴾، وشدد على فكرته الخاطئة متفرّدا بها عن جمهور المفسرين والصحابة والتابعين وقال بأن هذه الآية صارت خاصة بالمستقبل الخالص بسبب وجود نون التوكيد الثقيلة، ولا تعني إلا أن كل الناس سيؤمنون به في زمن معين بعد نزوله عليه السلام. ومن أجل التشديد على هذا المعنى لم ينتبه إلى شرطه الذي تقرر بيننا من قبل بأننا لن نخرج عمّا قاله الله تعالى ورسوله. ولم يهتم أيضا بشرف أولئك الكبار ومرتبتهم الذين كانوا يملكون ناصية اللغة ويتقنون علم الصَرف والنحو أكثر منه. إن علم الصرف والنحو يجب أن يكون تابعا لأساليب كلام أصحاب اللغة دائما. وإن شهادة أهل اللغة المضادةَ تُبطل قواعد النحو والصرف المصطنعة في لمح البصر. لم يفرض الله علينا ولا رسولُه أن نتخذ قواعد الصرف والنحو التي اخترعها

الناس مرشدا لأنفسنا وأن لا نتخلى عن قاعدة الصرف والنحو وإن كُشفت علينا معاني آية بالتمام والكمال ووُجدت عليها شهادة كبار أهل اللغة المؤمنين أيضا. ما حاجتنا إلى الالتزام بهذه البدعة. ألا يكفينا أن يكشف الله ورسوله وأصحابه علينا معنى صحيحا؟ بل الحق أن قواعد الصرف والنحو اطِّرادٌ بعد الوقوع. ليس مذهبي أن هؤلاء الناس معصومون من الخطأ تماما في اختراعهم القواعد، وأن نظرهم وصل إلى أساليب كلام الله الدقيقة والعميقة لدرجة أُغلق بعدها باب البحث والتحرِّي كليا. أعلم أنك أيضا لن تعُدّهم معصومين من الخطأ. تعرف أيضا أن آية: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] أيضا موجودة في القرآن الكريم. ولكن هل لك أن تأتي بنظير من كلام العرب القديم حيث جاء "إن هذان" بدلا من "إن هذين". ولم يدّع أحد من علماء النحو إلى اليوم أنهم قد أوصلوا قواعد الصرف والنحو كمالها، ويستحيل أن يطرأ أمر جديد أو العثور على نقص في تحقيقهم.

فباختصار، إن الالتزام بقواعد الصرف والنحو المخترعة ليس من الحجج الشرعية. بل إن هذا العلم إنما هو من اطراد بعد الوقوع، ولا يوجد دليل شرعي على عصمة هؤلاء الناس. إن خواص علم اللغة كبحر لا شاطئ له. من المؤسف أنه فُتّ في عضد واضعي قواعد الصرف والنحو سريعا ولم يؤدوا حق البحث والتحقيق كما كان واجبا. ولم يعزموا- ولم يقدروا- على تدوين قواعد تامة وكاملة بنظرة عميقة ودقيقة واضعين في الاعتبار ألفاظ القرآن الكريم واسعة المفاهيم، بل تركوا هذا العمل ناقصا غير مكتمل. يجب أن يكون مقتضى إيماننا ألا نجعل القرآن الكريم تابعا لهذه القواعد بحال من الأحوال، بل ينبغي أن نعدّل قواعد النحو القديمة والناقصة كلما تنكشف خواص كلمات القرآن الكريم واسعة المفاهيم.

---

[1] *طه:* ٦٤

والجدير بالذكر أيضا أن كل لغة في تصريف دائم وستبقى هكذا. فمن زار اليوم بلاد العرب واستعرض الأمر من هذه الناحية سوف يرى إلى أيّ مدى تغيّرت اللغة مقارنة مع ما كانت عليه في الأزمنة السابقة لدرجة يقال اليوم "اُگْعُد" بدلا من "اُقعُد"، كذلك تغيرت تعابير أخرى كثيرة أيضا. لا ندري إلى أيّ مدى كان الزمن الذي دوِّنت فيه القواعد قد تغيّر مقارنة مع زمن النبي ﷺ وإلى أيّ مدى كانت أساليب الكلام وتعابيره قد تغيرت. إن علماء الصرف والنحو يقولون أيضا بأن جزءا كبيرا من الألفاظ التي تخالف القياس وتخالف الترتيب أيضا موجود على الرغم من تدوين القواعد. ولا يزال عدد مثل هذه الألفاظ التي لا تخضع إلى الآن لأية قاعدة غير معلوم.

فملخص الكلام أن الصرف والنحو الذي في أيدينا في هذه الأيام إنما هو لتعليم الأطفال قواعد بسيطة فقط. وإن اعتبارها مرشدا معصوما وبريئا من الخطأ إنما هو فعل الذين يعتبرون غير الله ورسوله أيضا معصوما. لقد أمرنا الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[1]، أي لا تحتكموا فيه إلا الله ورسوله، فكيف يمكن أن نجعل علماء الصرف والنحو ناقصِي العلم حَكما لنا من دون الله ورسوله؟ هل في أيدينا دليل على ذلك؟ من الغريب حقا أن يرجع أحد، مع اعتبار نفسه تابعا للسنة، إلى أحد سوى نبع الله الطاهر والمطهَّر.

فلتعلم أنني لا أعتنق مذهبا بأن قواعد الصرف والنحو الحالية بريئة من الخطأ أو هي كاملة وتامة من كل الوجوه. أما إذا كان هذا مذهبك فعليك أن تقدم تأييدا له آية من القرآن الكريم أو حديثا من الأحاديث الصحيحة، وإلا فإن نقاشك هذا لغو ودون جدوى وفكرة واهية تماما وليس حجة شرعية. لو كان مذهب علماء النحو في الحقيقة أن الفعل المضارع يتحوّل نتيجة نون

[1] *النساء:* ٦٠

التوكيد الثقيلة إلى معنى المستقبل الخالص ولا يحدث عكس ذلك في حال من الأحوال قط لأمكنني أن أثبت أنهم مخطئون في ذلك خطأ كبيرا. إن القرآن الكريم يُثبت خطأهم وأكابر الصحابة يشهدون على ذلك. فيا صاحبي إن جهود علماء النحو أيضا ليست بريئة من الأخطاء مثل مساعي الناس الأخرى. في أية متاهات دخلتَ تاركا القرآن الكريم والأحاديث؟ وبسبب نحوسة هذه الفكرة السخيفة اضطررت إلى إساءة الظن بجميع الأكابر بأنهم ظلوا يخطئون جميعا في تفسير آية: "ليؤمنن به". وسأثبت لك حالا بإذن الله القدير بأن الآية: "ليؤمنن به" لا يمكن أن تُعتبر قطعية الدلالة على معنى تستنبطه إلا إذا أُفتِي أن هؤلاء الصلحاء جميعا جهال على وجه القطعية، وضُمَّ إلى هذه القائمة النبي المعصوم ﷺ أيضا، والعياذ بالله. وإلا لا تستطيع أن تستفيد من القطعية أبدا ولا بحال من الأحوال. ولن يشاركك أحد من العلماء المتقين في ادّعاء القطعية هذه، وأنّى له أن يفعل! إذ ليس له أن يشاركك ما لم يعتبر كثيرا من الصلحاء والصحابة جهالا ويعترض على النبي ﷺ أيضا. سبحانه هذا بهتان عظيم.

والآن أريد أن أوضح لك هل اعتبر أكابر المفسرين هذه الآية قطعية الدلالة على نزول عيسى عليه السلام، أم أنهم كتبوا لها معنى آخر؟ فليتضح أنه قد ورد في الصفحة ١٩٩ من تفسير الكشاف تحت تفسير عبارة: ﴿ليؤمنن به﴾ ما يلي: "جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: "وإن من أهل الكتاب... أحد إلا ليؤمنن به قبل موته بعيسى وبأنه عبد الله ورسوله"، يعني إذا عاين قبل أن تزهق روحه حين لا ينفعه إيمانه لانقطاع وقت التكليف. وعن شهر بن حوشب قال لي الحجاج: آية ما قرأتها إلا تخالج في نفسي شيء منها يعني هذه الآية... إني أوتى بالأسير من اليهود والنصارى فأضرب عنقه فلا أسمع منه ذلك، فقلت: إن اليهودي إذا حضره الموت ضربت الملائكة دبره ووجهه، وقالوا: يا عدو الله أتاك عيسى نبيًا فكذبت به، فيقول: آمنت أنه عبد نبي، وتقول للنصراني: أتاك عيسى نبيًا فزعمت أنه الله أو ابن الله، فيؤمن أنه عبد الله

ورسوله .... وعن ابن عباس أنه فسره كذلك، فقال له عكرمة: فإن أتاه رجل فضرب عنقه، قال: لا تخرج نفسه حتى يحرك بها شفتيه، قال عكرمة: وإن خر من فوق بيت أو احترق أو أكله سبع، قال: يتكلم بها في الهواء ولا تخرج روحه حتى يؤمن به. وتدل عليه قراءة أُبيّ: "إلا ليؤمنن قبل موتهم" بضم النون، على معنى: وإن منهم أحد إلا سيؤمنون به قبل موتهم... وقيل الضميران لعيسى، بمعنى: وإن منهم أحد إلا ليؤمننّ، بعيسى قبل موت عيسى، وهم أهل الكتاب الذين يكونون في زمان نزوله. روي أنه ينــــزل... في آخر الزمان فلا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا يؤمن به، حتى تكون الملة واحدة وهي ملة الإسلام .... وقيل: الضمير في "به" يرجع إلى الله تعالى، وقيل: إلى محمد ﷺ."

وقال النووي: "ذهب كثيرون بل أكثرون إلى أن الضمير في آية ﴿إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ يعود إلى أهل الكتاب ويؤيد هذا أيضا قراءة من قرأ "قبل موتهم".

وجاء في تفسير مدارك التنــــزيل تحت تفسير هذه الآية: "والمعنى ما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى، وبأنه عبد الله ورسوله. وروي أن الضمير في "به" يرجع إلى الله أو إلى محمد ﷺ، والضمير الثاني إلى الكتابيّ".

وفي تفسير البيضاوي تحت تفسير الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ "والمعنى ما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن بأن عيسى عبد الله ورسوله قبل أن يموت،... ويؤيد ذلك أنه قُرئ "إلا ليؤمنن به قبل موتهم... وقيل الضميران لعيسى."

وورد في الصفحة ٧٣١ و٧٣٢ في تفسير المظهري تحت تفسير الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾:

"روي عن عكرمة أن الضمير في "به" يرجع إلى محمد ﷺ، وقيل راجعة إلى الله ﷻ، والمآل واحد. فإن الإيمان بالله لا يعتد ما لم يؤمن بجميع رسله. والإيمان بمحمد ﷺ يستلزم الإيمان بعيسى عليه السلام قبل موته، أي قبل موت ذلك الأحد من أهل الكتاب عند معاينة ملائكة العذاب عند الموت حين لا ينفعه إيمانه. هذه

رواية علي بن طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: فقيل لابن عباس: أرأيتَ إن خر من فوق بيت، قال يتكلم به في الهواء. فقيل: أرأيتَ إن ضرب عنقه، قال: تلجلج لسانه. والحاصل أنه لا يموت كتابيٌّ حتى يؤمن بالله ﷻ وحده لا شريك له وأن محمدا ﷺ عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله. قيل: يؤمن الكتابيُّ في حين من الأحيان ولو عند معاينة العذاب... وقال الضميران لعيسى. والمعنى أنه إذا نزل عليه السلام آمن به أهل الملل أجمعون، ولا يبقى أحد إلا ليؤمنن به. وهذا التأويل مروي عن أبي هريرة، لكن كونه مستفادا من هذه الآية وتأويل الآية بإرجاع الضمير الثاني إلى عيسى ممنوع إنما هو زعم من أبي هريرة ليس ذلك في شيء من الأحاديث المرفوعة. وكيف يصح هذا التأويل مع أن كلمة "إن من أهل الكتاب" شامل للموجودين في زمن النبي ﷺ البَتَّة، سواء كان هذا الحكم خاصا بهم أو لا. فإن حقيقة الكلام للحال، ولا وجه لأن يراد به فريق من أهل الكتاب يوجدون حين نزول عيسى عليه السلام. فالتأويل الصحيح هو الأول، ويؤيده قراءة أُبي بن كعب. أخرج ابن المنذر عن أبي هاشم وعروة، قالا: في مصحف أبيّ بن كعب "وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موتهم".

وقد ورد في تفسير ابن كثير، والتفسير الكبير، وفتح البيان ومعالم التنزيل وغيرها أيضا ما يقارب ذلك. انظروا الآن، هذا ما يفسر به عكرمة، وابن عباس، وعلي بن طلحة رضي الله عنهم العبارة "ليؤمنن به" أن الضمير الأول يرجع إلى محمد المصطفى ﷺ وعيسى عليه السلام، والضمير الثاني أي: "قبل موته" يرجع إلى أهل الكتاب. ويتبين أيضا كيف تثبت قراءة "قبل موتهم" بكل ثقة. ومع أن هذا التأويل ثابت من الصحابة -ولا شك أن القراءة الشاذة في حكم الحديث الصحيح- ولكنك تعرض عنها وتحسب قواعد النحو مخالفة لها بحسب زعمك، وبذلك تهجو بكل وضوح جميع الصلحاء وأكابر الأمة والصحابة وتسيء إليهم كأن الصحابة أيضا لم يعرفوا قواعد النحو التي تعرفها. وأن صحابيا جليلا مثل ابن عباس الذي دعا له النبي ﷺ لتفهيمه القرآن الكريم أيضا لم يعرف هذا المعنى

الغريب الذي تستنبطه. لقد تبيّن عليك مدى ثقة القراءة: "قبل موهم" أيضا. والآن، لو قبلنا جدلا أن ابن عباس وعلي بن طلحة وعكرمة وغيرهم من الصحابة كانوا مخطئين في فهم هذا المعنى، وأن قراءة أُبَيّ بن كعب أي "قبل موهم" أيضا لا تثبت بوجه كامل، أفلا يؤثر كل ذلك في ادّعائك بكون الآية: "ليؤمنن به" قطعية الدلالة؟ وهل ما زال الادعاء- الذي يشهد ضده الصحابة كلهم بأعلى صوهم، وتشهد ضده كافة التفاسير الكبيرة الموجودة في الدنيا متفقةً- قطعيَّ الدلالة؟ يا أخي اتّق الله، ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾[1]. وإذا أضفنا إلى هذه الروايات رواياتٍ أخرى ورد فيها معنى إني متوفيك: إني مميتك" مثل رواية ابن عباس ووهب ومحمد بن إسحاق حيث يعتقد بعضهم بموت المسيح بوجه عام، ومنهم من يقول بأنه مات إلى ثلاث ساعات، وهناك من يقول بموته إلى سبع ساعات، والآخر يعتقد بموته إلى ثلاثة أيام كما يتبين من تفسير فتح البيان ومعالم التنـــزيل والتفسير الكبير وغيرها، ففي هذه الحالة تُستأصل وبشدة أكثر الشبهة القائلة بأن أهل الكتاب أجمعين سيؤمنون بالمسيح قبل موت المسيح.

فيمكن أن يشهد نور قلبك بأن ما كتبتُه إلى الآن يكفي لنقض ادّعائك كون الآية قطعية الدلالة. المراد من قطعية الدلالة ألا تكون هناك إمكانية أخرى لها قط، ولكنك تعرف أن أكابر الصحابة وجماعة التابعين لم يقبلوا معنى ذهبتَ إليه، وأن المفسرين ذكروا تأويلك في أماكن كثيرة بكلمة "قيل" التي تدل على ضعف الرواية. والرأي العام الملحوظ في كتب التفسير هو أنه يجب أن يُستنبَط المعنى بحسب القراءة: ﴿قبل موهم﴾، ولا يعيدون الضمير "به" إلى عيسى عليه السلام فقط بل إلى نبينا الأكرم ﷺ وإلى الله جلّ شأنه أيضا. فكيف يمكن أن يبقى رأيك قاطعا والحالة هذه؟ بالله عليك لا تترك خشية الله تفلت من يدك، فهناك

[1] الإسراء: ٣٧

مئات من الناس مركِّزون أنظارهم إليك. الناس في هذا الزمن ليسوا عميانا كلهم بل سيحكمون بأنفسهم بعد نشر بيانات الفريقين. ولكن الذين سيؤثر رأيك في قلوبهم ستكون مسئولا عنهم وستؤاخَذ وتُسأل عن ذلك. لما سَمَّيتُ قاعدتك عن نون التوكيد الثقيلة قاعدة حديثة كان السبب وراء ذلك بأنه لو قُبلت قاعدتك هذه لاضطر المرء إلى أن يعتبر صحابيا مثل ابن عباس جاهلا وغبيا بحسب قولك، والعياذ بالله، وتُعتبَر القراءة "قبل موتهم" افتراء محضا دون مبرر. ونضطر أيضا إلى أن نعتبر نحاتك معصومين عن الخطأ. كنتَ تابعا لله ورسوله ﷺ كما عهدناك، فمنذ متى صرتَ تابعا لسيبويه، والخليل؟ والآن سأنقض بقية أقوالك على أسلوب قوله، وأقول.

قوله: من الاستنتاج الفاسدِ القولُ بأنه ما من أهل الكتاب إلا ويؤمن بالمسيح قبل موته أي موت أهل الكتاب لأن هذا المعنى يشمل الأزمنة الثلاثة في الحقيقة.

أقول: ما دام ابن عباس وعكرمة وعلي بن طلحة وغيرهم من الصحابة والتابعين يستنتجون هذا المعنى، ويطابقه مصحف أُبَي بن كعب أيضا فهل لقاعدتك النحوية هذه أن تعُدَّ هؤلاء الأكابر جهلاء؟ أو هل مئات المفسرين بل ألوف منهم الذين ظلوا يستنتجون هذا المعنى كانوا جهالا وغافلين عن قواعد نحوك؟ فكيف يمكن اعتبار المعنى الذي ذهبتَ إليه وتفردتَ به قاطعا ما لم تسمِّ هؤلاء الأكابر الذين يُعدُّون بالآلاف جهالا قطعا؟ هل لك أن تقدم تفسيرا مبسطًا يخلو من معنى ذهبتُ إليه أو لم يقدّمه على معانٍ أخرى؟ اِجمعْ التفاسير الموجودة منذ ١٣٠٠ عام ثم انظر هل من أحد يُبطلُ هذا المعنى مثلك؟ بل الجميع يضعّفون المعنى الذي ذهبتَ إليه.

قوله: لا يصح المعنى الثاني بحسب القراءة "قبل موتهم" أيضا. وهذه القراءة لا تخالف معنى استنبطتُه، لأن معنى هذه القراءة أن كلّ واحد مِن أهل الكتاب

سيؤمن قبل موته بالمسيح في المستقبل. وهذا المعنى يمكن أن ينسجم مع المعنى الأول، لأن المستقبل سيراد منه زمن نزول المسيح.

أقول: يا صاحبي، كيف وأين ثبتت حياة المسيح ابن مريم من هذه القراءة؟ كنت تبتغي من قبل أن تُثبت حياة المسيح من ضمير "قبل موته"، وتقول بأن الناس سيؤمنون بالمسيح قبل موته. أما الآن، حين صُرف الضمير في "قبل موته" إلى أهل الكتاب كيف وبأية كلمات تثبت حياة المسيح، ذلك الذي كنتَ تهدف إليه؟ ليس مجرد أن الإيمان هو محور النقاش بل مدار البحث هو: هل المسيح ابن مريم حيٌّ أم لا؟

قوله: إن قراءة "قبل موهم" غير متواترة.

أقول: لقد قدّمتُ إسناده من التفاسير الموثوق بها، فيوافقها ابن عباس، وظل جمهور العلماء أيضا يقدّمونها أي ظلوا يستنبطون المعنى بحسبها. فهذا القدر من الإثبات يكفي لنقض ادّعائك "قطعية الدلالة". فإذا كنتَ على حق فقدِّم لنا تفسيرا واحدا من التفاسير المتداولة منذ ١٣٠٠ عام اعترض على صحة هذا المعنى. لقد سمعتَ رأي "تفسير مظهري". والمعنى الإلهامي الذي ذكرتُه لا يعارض هذا المعنى في الحقيقة وإن كان معنى منفصلا في حد ذاته. ولأن الآية حمالة أوجه، لذا جميع المعاني جديرة بالقبول ما لم يكن هناك تعارض شديد.

قوله: ليس المراد من ﴿فلنولِّينك﴾ أننا سنصرفك إلى القبلة آخذين بيدك. بل المراد هو أننا نأمرك باستقبال القبلة. ولقد ترجم كلٌّ من الشاه ولي الله، والشاه رفيع الدين، والشاه عبد القادر هذه العبارة بمعنى المستقبل القريب.

أقول: لقد اعترفتَ على الأقل بأنه ليس المراد من ذلك هو المستقبل البعيد بل يُراد به المستقبل القريب، بل هو قريب لدرجة وكأن الأمر قد نُفِّذ على الفور بعد صدوره. فمن وجه قد قبلتَ بياني لأن زمن الحال ليس بالزمن الذي له قرار بحسب رأينا كما أن الاستقرار ليس من صفات الزمن أصلا. بل الوقت اسم آخر لمقدار غير قارٍّ فكيف إذاً يمكن أن يتحقق الحال بمعناه الحقيقي، لأنه

ما دام الدهر غير قارّ فيسود زمن الاستقبال وحده بعد زمن الماضي. ولكن حينما نذكر "الحال" فلا نعني من ذلك المعنى الحقيقي لأن إرادة المعنى الحقيقي منه محال. وفي الوقت الذي نلفظ فيه كلمة "الحال" تكون أجزاء دقيقة من الدهر قد مضت إلى ذلك الحين. فأين وكيف يمكن أن يتحقق وجود الحال إذاً؟ بل يراد من الحال -مجازا- الزمن الموجود أمام أعيننا الذي لم يُتصور في جزءٍ من أجزاء زمن آخر. ففي هذه الحالة لم يبق بيننا وبينكم إلا نزاع لفظي، بمعنى أن الزمن الذي نسميه زمن الحال، تسمِّيه زمن الاستقبال القريب. وبهذا الاتفاق في الرأي ثبت مبتغانا. أما إذا كان هناك زمن يُعتبر "الحال" أيضا بالمعنى الحقيقي بحسب رأيك فعليك أن تعرّف الوقت أولا من فضلك. وقد ظللت أسمع منذ القِدم تعريف الوقت أن: "الوقت مقدار غير قارّ". أي الوقتُ قدرٌ ليس له قرار قط. وما دام الوقت ليس له قرار فكيف كان حالا بصورة حقيقية؟ عليك أن تفكر جيدا ثم تجيب. أما ترجمة الشاه ولي الله وغيره التي ذكرتَها فلا تضرنا بشيء، لأنه كما اعترفتَ أن المراد هو المستقبل القريب كذلك يعترف به هؤلاء أيضا. وأما جوابنا عن الآية: ﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَــهِكَ﴾ فهو هذا الجواب نفسه.

قوله: إن الآية: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ لا تدل على معنى الاستمرار لأنه ليس المراد هنا هو بيان السنة المستمرة بل هو وعد فقط، والموعود به يتحقق بعد الوعد.

أقول: نقبل أنه وعدٌ، ولكن من أين يثبت أن هذا الوعد خاص بالذين سيأتون في المستقبل فقط، ومحروم منه الذين خلَوا أو الذين يجاهدون في الزمن الحالي؟ فيا صاحبي، إن هذا الوعد أيضا وعدٌ مستمر ويشمل الأزمنة الثلاثة. فعليك ألا تصر على ذلك ولا تحسب عباد الله محرومين من الهداية التي تترتب حتما على المجاهدة نتيجة سنن الله الجارية في الكون، وإلا فلا بد من اعتبار كل زمن يسمَّى زمن الحال محروما كليًّا من هذه النعمة بحسب المعنى الذي ذهبتَ إليه. فكِّر في هذه الآية مثلا، فقد مر على نزولها ١٣٠٠ عام، ولا شك أن كل

من جاهد في هذه الفترة نال نصيبه المقدَّر دائما من الوعد القائل: "لنهدينهم" ولا يزال يناله وسيناله في المستقبل أيضا بحسب مضمون هذه الآية. فكيف تُنكر إذاً المعنى الذي يفيد الاستمرار لهذه الآية التي ظلت تلقي بتأثيراتها في الأزمنة الثلاثة؟ هذا هو موقفي من الآيات الأخرى أيضا التي قدمتُها. ولا أرى حاجة إلى أن أكتب عنها منفصلا، لأن القراء بأنفسهم سيحكمون في الموضوع.

وليكن معلوما أيضا أن تلك التراجم ليست توقيفية[1]. ولا يمكن أن تنفعك نون التوكيد الثقيلة كما تبغي.

قوله: سيأتي بعد نزول عيسى عليه السلام وقبل موته زمن حتما يُسلم فيه أهل الكتاب جميعا.

أقول: لماذا تقوم بهذه التكلُّفات الركيكة؟ من سيقبل تكلّفاتك هذه؟ يشهد القرآن الكريم بأن سلسلة الكفر ستبقى قائمة إلى يوم القيامة بلا فصل، ولن يجتمع الناس كلهم على دين واحد، ولن يزول الاختلاف بين الكفر والإيمان، والبدعة والتوحيد. فقد اعتبر الله تعالى في القرآن الكريم وجود هذا الاختلاف ضروريا لفطرة الإنسان. والآيات التالية التي أوردتُها في بياني السابق أيضا صريحة الدلالة على بقاء بذرة الكفر إلى يوم القيامة حيث يقول الله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[3]. فانظر الآن كيف يبطل بهاتين الآيتين وحدهما أيضا ادّعاؤك بكون الآية: ﴿ليؤمنن به﴾ قطعية الدلالة! فالآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة لك بالمرصاد من كل جانب، ومع ذلك لا تكاد تتخلى عن هذه الأفكار. حين رأيت أن كثيرا من الناس سيموتون على الكفر بنَفَس المسيح تسلَّلتَ من ادّعائك الأول، ولكن لا يمكنك التسلُّل من

---

[1] *هنا سقطت بعض الجمل عند النسخ في الطبعة الأولى التي نشرها المولوي عبد الكريم السيالكوتي رضي الله عنه. (الناشر)*

[2] *آل عمران: ٥٦*

[3] *المائدة: ١٥*

الآيات المذكورة آنفا. وما أجبتَ به بهذا الصدد سوف يحكم فيه المنصفون بأنفسهم فلا حاجة إلى الإعادة.

قوله: عليك أن تثبت كيف يُفهم "شاب قوي" من كلمة "الحليم".

أقول: يا صاحبي، "الحليم" هو مَن كان مصداق "يبلغ الحلم"، والذي يبلغ الحلم يكون شابا قويا بطبيعة الحال، لأن أعضاء الجسم الغضة والـهشة في الصغر تنال الشدة والصلابة، فانظر القاموس. وإضافة إلى ذلك لقد وردت الكلمة نفسها في الكشاف وفي غيره أيضا للبالغ رشده.

قوله: من غير المسلَّم به أن يكون المراد من ﴿متوفيك﴾ هو الموت.

أقول: إذا كان غير مسلّم به فعليك أن تردّ على إعلاني المقرون بجائزة ألف روبية المنشور في كتابي "إزالة الأوهام". والمعلوم أن ذلك الإعلان يضمن وعد جائزة ألف روبية في حال إثبات أنه غير مسلَّم به.

قوله: تُنكر نزول عيسى بن مريم.

أقول: فلما كانت حياة عيسى بن مريم غير ثابتة وموتُه ثابت فكيف يمكن أن يراد من "عيسى" المعنى الحرفي؟ "وإطلاق اسم الشيء على ما يشابهه في أكثر خواصه وصفاته جائز حسن." (التفسير الكبير، الصفحة ٦٨٩) عندما تُثبت حياة المسيح سيُقبل نزوله أيضا، وإلا فإن في البخاري أحاديث ذُكر فيها ابن مريم وأُريدَ به مثيله.

قوله: أخبِرنا بحديث البخاري المرفوع المتصل الذي يتبين منه وفاة المسيح ابن مريم.

أقول: لقد كتبتُ ذلك الحديث في كتابي "إزالة الأوهام" وسأعيد كتابته نزولا عند رغبتك في بياني الأخير عندما أثبت وفاة المسيح. ولكني ما زلت أنتظر إلى الآن لتقدّم آية قطعية الدلالة إثباتا لحياته عليه السلام. والأسف كل الأسف أنك لم تقدم شيئا إلى الآن.

مرزا غلام أحمد

البيان الثالث

للمولوي محمد بشير المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم   حامدا مصليا مسلِّما

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾

قوله: يدرك كل ذي فهم بسيط أيضا أن مسئولية الإثبات في أيّ أمر متنازَع فيه تقع دائما على الذي يقّر ذلك الأمر مرة في مناسبة ثم ينكر الأمر الذي سلَّم به من قبل نفسه في مناسبة أخرى.

أقول: في ذلك كلام لأسباب. أولا: قد اعترفتَ بحياة المسيح في "البراهين الأحمدية" قبل ادّعائك أنك المسيح الموعود، ولكن تنكرها الآن، ففي هذه الحالة صرتَ مدّعيا بحسب تعريفك أنت. ثانيا: أسألك شيئا وأرجو أن تجيبني بأمانة، وهو: هل اعتقدتَ بوفاة المسيح بعد تلقيك الإلهام بوفاته أم قبل ذلك؟ إذا تبنَّيتَ هذا المعتقد بعد الإلهام فإن قولك بأنه لم تكن لك أية علاقة مع هذه الفكرة قبل الإلهام، وإن ادّعاءك هذا جديد نشأ حين تلقيت الإلهام يجعلك مدّعيا، وبالتالي تقع مسئولية الإثبات عليك، إذ قد أقررتَ أولا بأنه لم تكن لك علاقة بهذه الفكرة قبل الإلهام، ثم ادّعيتَ على عكس ذلك البيان بأنك تعتقد منذ تلقّي الإلهام بأن المسيح قد مات. لهذا السبب أطلب منك الدليل لأنك أدليتَ ببيان جديد يعارض بيانك الأول. وهذا ادّعاء جديد وتعترف به بنفسك. وإذا كان هذا معتقدك قبل الإلهام، فهل كنت موقنا به بناء على السنن الكونية أي سنة الله وآيات القرآن الكريم أم لا؟ إذا كان الأول هو الصحيح فلماذا لم تذكر ذلك في البراهين الأحمدية وغيره قبل الإلهام المذكور بل ظللت متمسكا بمعتقدك الباطل مع يقينك ببطلانه؟ أما إذا كان الجزء الثاني هو الصحيح فهل تسنّى لك اليقين بذلك المعتقد بعد الإلهام أم لا؟ إن لم يتسنَّ فالإصرار على أمر ظنيٍّ ومشكوك فيه ووهمي ينافي الأمانة كليا. أما إذا تسنّى

لك اليقين بعد الإلهام بهذه الوفاة الموهومة فمن الواضح أن إلهامك هو الذي كان مفيدا لليقينَ آنذاك وليست سنة الله وآيات القرآن الكريم، بينما كونك ملهَما لم يبلغ مبلغ اليقين إلى الآن. ففي هذه الحالة عليك أن تثبت كونك ملهما أولا ثم يجب أن تثبت أن كل إلهام حجة على ملهَم وغير ملهَم. ثم بعد إثبات هذين الأمرين يمكن أن تعلن وفاة المسيح وأنك أنت المسيح الموعود. وبدون ذلك فإن ادّعاءك وفاة المسيح أو كونك المسيح الموعود لا يستحق الإصغاء عند العقلاء قط.

ثالثا: سواء أكانت النصوص القرآنية تدل دلالة قاطعة أم لا على وفاة المسيح في هذا المقام، فإن اعتبارك إياها صريحة وبينة وقطعية باطل بحسب التقدير الثاني. أما بحسب التقدير الأول فيستلزم أن يكون جميع الصحابة والتابعين وتابعي التابعين والمسلمين الذين اعتقدوا بحياة المسيح إلى يومنا هذا كافرين، أعاذنا الله منه. وكذلك كنت أنت أيضا كافرا في الزمن الذي كنت تعتقد بحياة المسيح لأن منكر النصوص الصريحة البينة القطعية كافر.

رابعا: إن تعريف المدّعي الذي بيّنتَه هل أتيتَ به من رأيك أو لديك دليل عليه من الكتاب أو سنة رسول الله. وإن لم يكن الأمر كذلك فعليك أن تقدم تأييدا له قول صحابي أو تابعي أو مجتهد أو محدث أو فقيه.

خامسا: إن تعريف المدّعي الذي قدّمته يعارض التعريف الذي كتبه علماء المناظرة. فقد ورد في: "الرشيدية": "والمدعي من نصب نفسه لإثبات الحكم، أي تصدى لأن يثبت الحكم الجزئي الذي تكلم به من حيث أنه إثبات بالدليل أو التنبيه". وقال مولانا عصام الملة والدين في "شرح الرسالة العضدية": "المدعي من يفيد مطابقة النسبة للواقع". وهذان التعريفان ينطبقان عليك، وإن تعريفك يناقض كِلا هذين التعريفين.

قوله: يبدو أن المولوي المحترم قد ادّعى أنه سيقدم آيات قطعية الدلالة على حياة المسيح ابن مريم الجسدية ولكنه يئس من هذا الادّعاء عند النقاش لذا يريد أن يتوجه الآن إلى أن إثبات حياة المسيح ابن مريم الجسدية ليست مسئوليته.

أقول: هذا سوء ظنك، مع أن كل مسلم مأمور بإحسان الظن بأخيه. فما بال شخص مثلك يدّعي الإلهام والمجددية وكونه مسيحا، فأنت أحرى بإحسان الظن. لقد أظهرت حقيقة الأمر فقط وإلا قد أخذتُ على عاتقي مسئولية إثبات حياة المسيح سلفًا، وقد أثبتُّها بناء على قاعدة النحو المتفق عليها. ولكن من المؤسف أنك لم تستحي عند إنكارك هذه القاعدة المتفق عليها. والآن أقول بغض النظر عن تلك القاعدة بأن ادّعائي حياة المسيح ثابت قطعا بإقرارك أنت بفضله تعالى. وبيان ذلك أنك أقررتَ في كتابك "توضيح المرام" و"إزالة الأوهام" أن الضمير في "موته" راجع إلى عيسى عليه السلام. والآن، سواء اعترفتَ بقاعدة النحو الـمُجمَع عليها أم لا فإن ادّعائي ثابت على أية حال لأنك إما ستستنبط من "ليؤمنن" معنى الاستقبال أو بمعنى الحال أو الاستمرار أو الماضي، فإن تحقق مطلبي من حيث الشق الأول غني عن البيان. أما الشق الثاني فبديهي البطلان أصلا، وإضافة إلى ذلك إن مطلبي حاصل منه أيضا لأنه من الواضح تماما أن جميع أهل الكتاب كانوا في زمن نزول الآية يؤمنون بعيسى عليه السلام قبل موته. فثبت أنه كان حيا إلى زمن نزول الآية. وكان الرفع قبل ذلك حتما، فثبت أنه رُفع حيًّا، وهو المطلوب. وأما الشق الثالث فهو بديهي البطلان أصلا. وإضافة إلى ذلك إن ثبوت هذا الشق أوضح من الشق الأول أيضا إذ من الواضح أنه سيكون المعنى بحسب هذا التقدير أن كافة أهل الكتاب من الزمن الماضي والحال وفي المستقبل يؤمنون بعيسى عليه السلام قبل موته. فالواضح من ذلك أنه كان حيا في الزمن الماضي والحال وسيبقى حيا إلى فترة من الزمن في المستقبل أيضا، فكان حيا إلى وقت الرفع.

أما الشق الرابع فباطل لأن فعل المضارع الذي في بدايته اللامُ وفي نهايته نونُ التوكيد الثقيلةُ لم يرد بمعنى الماضي قط. ما دمت لا تعترف بقواعد النحو فعليك أن تثبت ورود مثل هذا المضارع بمعنى الماضي في القرآن أو الأحاديث الصحيحة، ودونه خرط القتاد. من المؤسف حقا أنه عندما تقام عليك الحجة بحسب قواعد النحو المجمع عليها فلا تقبلها. وعندما تقام الحجة بحسب مسلَّماتك فلا تقبلها أيضا. وهذا أول دليل على أنك لست مهتما بإحقاق الحق وإظهار الصواب.

قوله: بعد أن يئستَ من نصوص القرآن والأحاديث الصريحة والبيّنة ركّزت على نون التوكيد الثقيلة الواردة في: "ليؤمنن".

أقول: الآية ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ صريحة وبينة، واستنباط معنى الاستقبال من نون التوكيد الثقيلة لا يضعف قطعيتها.

قوله: وشدد على فكرته الخاطئة متفرّدا بها عن جمهور المفسرين والصحابة والتابعين وقال بأن هذه الآية صارت خاصة بالمستقبل الخالص بسبب ورود نون التوكيد الثقيلة.

أقول: هذا كلام خاطئ تماما، إذ لم يعتبر جمهور المفسرين والصحابةُ والتابعون هذه الآية بمعنى الحال أو الاستمرار قط. فأثبِتْ لي إن كنتَ صادقا في قولك. أما القول بأن بعض المفسرين أعادوا الضمير إلى الكتابيِّ، فهذا لا يستلزم معنى الحال أو الاستمرار قط، ولا يقول بذلك أيٌّ من أهل العلم إلا أنت. وإضافة إلى ذلك يمكن استنباط الاستقبال بحسب هذا التقدير أيضا كما اعترفتَ في بيانك الأول.

قوله: عند التشديد على هذا المعنى لم ينتبه إلى شرطه الذي تقرر بيننا من قبل بأننا لن نخرج عمّا قاله الله تعالى ورسوله.

أقول: إن إدخال قاعدة نحوية مُجمَع عليها في "قال الله"، لا يُعَدّ خروجا عما قاله الله عند أحد بل هو اجتهادك وحدك ولا تستطيع أن تثبتَ ذلك. بل

أنت الذي ارتكبت الخروج في الصفحة ٦٠٢ من كتابك إزالة الأوهام حيث قلتَ: "لا يتأملون في أن آية ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ قد سبقتها الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ اللّٰهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ...﴾. والمعلوم أن ﴿قَالَ﴾ فعل ماضٍ وقد سبقه: ﴿إِذْ﴾ الذي يدل على فعل ماض بوجه خاص" انتهى. ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾[1].

قوله: و لم تهتم أيضا بشرف أولئك الكبار ومرتبتهم الذين كانوا يملكون ناصية اللغة ويتقنون علم الصَرف والنحو أكثر منك.

أقول: إنك تريد أن تخدع الناس بكلامك هذا. كيف نقص شرف هؤلاء الكبار ومرتبتهم، والعياذ بالله، بسبب هذه القاعدة؟ أين يثبت تصريح الحال أو الاستمرار في كلامهم، بل هذا اجتهادك الشخصي، تُقحم فيه هؤلاء الصلحاء معك بغير حق.

قوله: لم يفرض الله علينا ولا رسوله أن نتخذ قواعد الصرف والنحو- التي اخترعها الناس- مرشدا لنا، وأن لا نتخلى عن قاعدة الصرف والنحو وإن كُشفت معاني آية بالتمام والكمال ووُجدت عليها شهادة أكابر المؤمنين من أهل اللغة أيضا.

أقول: إن قولك هذا أيضا مبني على مخادعة بحتة. إن تبيان معاني هذه الآية بما فيه الكفاية والكمال ووجود شهادة أكابر المؤمنين من أهل اللغة غير مسلَّم به، ووجهُه مرَّ آنفا فتذكّر.

بالإضافة إلى ذلك أنكرتَ قاعدة النحو الـمُجمَع عليها لإثبات موقفك فقط مع عدم تبيان معنى الآية، وعدم وجود شهادة أكابر المؤمنين من أصحاب اللغة، وهذا يؤدي إلى احتمال قوي بأنه حين تقام عليك الحجة من خلال علوم اللغة والصرف والنحو والمعاني وأصول الفقه وأصول الحديث التي هي خادمة

[1] البقرة: ٤٥

للقرآن الكريم والسنة الشريفة فسوف تُنكر تلك القاعدة أيضا على الفور. وهذا ينافي مرتبة علمك وأمانتك لأنه لا مندوحة لأهل العلم من هذه العلوم. ويتحتم علينا أن نفهم معاني ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف في ضوء اللغة وكلام العرب وإلا لا يمكن الاستدلال في أية قضية. ومن المستحيل في زمننا الراهن أن يسافر المرء بنفسه إلى بلاد العرب ويبحث في كل قاموس وكلام العرب وجميع قواعد الصرف والنحو والمعاني وغيرها.

فباختصار، إذا كنتَ تزمع مناظرة أحد من المسلمين فعليك أن تقبل أحد هذين الأمرين- وإن لم تقبل أيًّا منهما فسيُحمَل ذلك على تهرُّب منك- إما أن تقرّ بقبول ما أجمعت عليه المعاجم وقواعد الصرف والنحو والمعاني وأصول الفقه والحديث، أو تتوقف بالفعل عن مناظرة المسلمين جميعا وتؤلف كتابا جديدا عن العلوم المذكورة آنفا وتغيّر في هذه العلوم ما تشاء ثم تقوم بالمناظرة حتى تقام الحجة عليك بحسب مسلَّماتك، وإلا لا يسع عاقلا أن يقيم حجة على عاقل بحسب أسلوبك الذي اخترته.

قوله: تعرف أيضا أن آية: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] أيضا موجودة في القرآن الكريم.

أقول: لقد جاء جوابها في تفاسير عامة، فأنقل في هذا المقام عبارة من التفسير البيضاوي: "وهذان" اسم إن على لغة بَلْحارث بن كعب، فإنهم جعلوا الألف للتثنية، وأعربوا المثنى تقديرًا، وقيل اسمها ضمير الشأن المحذوف. وهذان لساحران خبرها، وقيل "إن" بمعنى نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر، فيهما أن اللام لا يدخل خبر المبتدأ. وقيل أصله: إنه هذان لهما ساحران، فحذف الضمير، وفيه أن المؤكد باللام لا يليق به الحذف." انتهى.

قوله: ... حيث جاء "إن هذين" بدلا من "إن هذان".

---

[1] طه: ٦٥

أقول: هذا خطأ فاحش، والصواب هو: ... حيث جاء "إن هذان" بدلا من "إن هذين".

قوله: لتعلم أنني لا أعتنق مذهبا أن قواعد الصرف والنحو الحالية بريئة من الخطأ أو هي كاملة وتامة من كل الوجوه.

أقول: إذا قيل هذا الكلام عن القواعد المختلف فيها فهو مقبول، أما عن القواعد المجمَع عليها فهو بمنـــزلة فتح باب الإلحاد وإبطال الأحكام الشرعية كلها لأنه إذا عُدّت القواعد كلها باطلة، ومن ناحية أخرى كان السفر في العصر الحاضر إلى بلاد العرب من أجل البحث والتحقيق مستحيلا لما أمكن الالتزام بالقواعد ولاستنتج كل فلان وعلان من القرآن والأحاديث معانٍ برأيه. عليك أن تعلن سريعا تسليمك بالقواعد الـــمُجمع عليها، أو تنشر كتابا يحتوي على قواعد الصرف والنحو ويطابق القرآن والحديث بحسب اجتهادك عندئذ نناقشك بناء على تلك القواعد.

قوله: إن القرآن الكريم يُثبت خطأها، وأكابر الصحابة يشهدون على ذلك.

أقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾[1].

قوله: وبسبب نحوسة هذه الفكرة السخيفة اضطررت إلى إساءة الظن بجميع الأكابر.

أقول: لم تفهم ما يقصده هؤلاء الكبار، فافهم.

قوله: سأثبت لك حالا بإذن الله القدير بأن الآية: "ليؤمنن به" لا يمكن أن تُعتبر قطعية الدلالة على معنى تستنبطه إلا إذا أُفتِي بأن هؤلاء الصلحاء جميعا جهال على وجه القطعية، وضُمَّ إليهم النبي المعصوم ﷺ أيضا، والعياذ بالله.

---

[1] النور: ١٧

أقول: يتبين من كتابك "توضيح المرام" أن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ تبين وفاة المسيح بصراحة تامة، فقد ورد في الصفحة ٨ منه: "إن القرآن الكريم لا يصرح بدخول المسيحِ الجنةَ، ولكن وفاته مذكورة في ثلاث آيات فيه". ثم نقلتَ أيضا تلك الآيات الثلاث في الحاشية بما فيها الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾. وفي الصفحة ٣٨٥ من كتابك "إزالة الأوهام": لقد ورد ذكر وفاة المسيح في ثلاثة أماكن. في الصفحة ٣٠٦[1] من إزالة الأوهام: والآية الرابعة التي تدل على موت المسيح هي: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ انتهى.

فاعلمْ أن قولك هذا ينقلب عليك بتغيير بسيط. وبيان ذلك أن العبارة: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾ لا يمكن أن تُعتبَر صريحة الدلالة على وفاة المسيح إلا إذا أُفتِي بأن هؤلاء الصلحاء جميعا جهال وضُمَّ إليهم النبي المعصوم ﷺ أيضا، والعياذ بالله. وإلا لا يمكنك أن تستفيد من دلالتها أبدا وفي أيّ حال.

قوله: أريد أن أوضح لك هل اعتبر أكابر المفسرين هذه الآية قطعية الدلالة على نزول عيسى ؑ، أو كتبوا لها معنى آخر أيضا.

أقول: هذا الطعن أيضا يمكن أن ينقلب عليك بتغيير بسيط بل سيكون أشد من طعنك أنت. فقد قلتَ بأن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ تدل على موت المسيح، ويُستنبَط من بعض عباراتك أنها صريحة الدلالة. فهل عَدّها كبار المفسرين دليلا على وفاة المسيح؟ ولا واحد منهم!

قوله: قد ورد في الصفحة ١٩٩من تفسير الكشاف تحت تفسير العبارة: ﴿ليؤمنن به﴾ ما يلي...

أقول: لا يثبت من تلك العبارة إلا أن المفسرين لم يصرحوا بأن الآية قطعية الدلالة، بل أوردوا معناها فقط. ولكن عدم تصريح المفسرين بكونها قطعية

---

[1] *هذا سهو، والصحيح ٦٠٣، (الناشر)*

الدلالة لا يُبطل قطعيتها. إن الآية: ﴿إني متوفيك﴾ و﴿فلما توفيتني﴾ قطعية الدلالة على موت عيسى عليه السلام بحسب رأيك مع أن المفسرين لا يعدونها قطعية الدلالة على موته عليه السلام بل كتبوا معنى آخر.

قوله: وقال النووي...

أقول: لا يثبت من عبارة النووي أيضا إلا أن أكثرهم رجّعوا الضمير في "موته" إلى الكتابيّ. وهذا لا يغيّر شيئا بحسب رأيك أيضا في كون الآية قطعية الدلالة، لأنك ترى ﴿إني متوفيك﴾ و﴿فلما توفيتني﴾ قطعيتَي الدلالة على موت المسيح، بينما قد ورد في تفسير ابن كثير: "وقال الأكثرون المراد بالوفاة هنا النوم." انتهى. وكذلك ترى أن في الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ دليلا صريحا على وفاة المسيح عليه السلام مع أنه لا توجد فيها رائحة من وفاة المسيح، لا بتقدير قول اعتبره النووي قول الأكثرين، ولا بتقدير قول آخر يقابله. بعد ذلك نقلتَ العبارات من مدارك التنــزيل والبيضاوي والتفسير المظهري وأضفت أوراقا فقط بترجمتها مع أنها لا تفيد شيئا جديدا إلا أن هناك اختلافا في مرجع الضمير في ﴿موته﴾. ولقد ثبت من قبل أن مجرد الاختلاف في المعاني لا ينافي القطعية والدلالة الصريحة، وإلا يجب ألا تكون الآيات: ﴿إني متوفيك﴾ و﴿فلما توفيتني﴾ و﴿إن من أهل الكتاب﴾ أدلة صريحة وقطعية الدلالة بحد ذاتها على وفاة المسيح. وهو خلاف ما ادّعيتم.

أما قول التفسير المظهري: "وكيف يصح هذا التأويل مع أن كلمة: إن من أهل الكتاب شامل للموجودين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم". أما القول: "سواء كان هذا الحكم خاصًّا بهم أم لا، فإن حقيقة الكلام للحال، ولا وجه لأن يراد به فريق من أهل الكتاب يوجدون حين نزول عيسى عليه السلام"، ففيه طعنٌ وهو ينافي التفاسير بوجه عام لأن كون الكلام حقيقة للحال يعتمد على ألا تكون هناك قرينة صارفة. بينما نون التوكيد الثقيلة جاءت صارفةً هنا. ولهذا السبب يراد من أهل الكتاب فئة معينة. فإن قول التفسير المظهري: "لا وجه" ليس جديرا

بالاعتداد. وكذلك في قول التفسير المظهري: "أخرج ابن المنذر عن أبي هاشم وعروة قال في مصحف أبي بن كعب: "وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موتهم" مطعونٌ، لأنه لم يُذكر فيه الإسناد الكامل لهذه القراءة. ولقد روى ابن كثير هذه القراءة كالتالي: حدثني إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشهيد، حدثنا عتّاب بن بشير عن خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: "وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته"، قال هي في قراءة أُبَي قبل موتهم."

وفي الراويين أي خصيف وعتّاب بن بشير لهذه الرواية طعن. وقد جاء في "التقريب" في ترجمة "خصيف": "صدوق سيّء الحفظ، خَلَطَ بآخِره ورُمِيَ بالإرجاء". وفي الميزان: "ضعّفه أحمد وقال: أبو حاتم تكلم في سوء حفظه وقال أحمد أيضا: تكلم في الإرجاء وقال عثمان بن عبد الرحمن: رأيت على خصيف ثيابا سُودا، كان على بيت المال". انتهى ملخصا.

وجاء في الميزان في ترجمة عتاب: "قال أحمد: أتى عن خصيف بمناكير أراها من قبل خصيف. قال النسائي: ليس بذاك في الحديث وقال ابن المديني: كان أصحابنا يضعّفونه. وقال عليّ: ضربنا على حديثه." انتهى ملخصا.

قوله: لا شك أن القراءة الشاذة في حكم الحديث الصحيح.

أقول: هذا ليس صحيحا بوجه عام، غير أن القراءة الشاذة مع الإسناد الصحيح المتصل والخالية عن الشذوذ والعلل الأخرى الخفية الغامضة القادحة في حكم الحديث الصحيح حقا. وقد اتضح قبل قليل بأن اثنين من رجالها مطعونٌ بهما.

قوله: لو قبلنا جدلا أن ابن عباس وعلي بن طلحة وعكرمة وغيرهم من الصحابة كانوا مخطئين في فهم هذا المعنى، وأن قراءة أُبَي بن كعب أي "قبل موتهم" أيضا لا تثبت بوجه كامل أفلا يؤثر كل ذلك على ادّعائك بكون الآية: "ليؤمنن به" قطعية الدلالة؟ وهل ما زالت الدعوى- التي يشهد ضدها الصحابة

كلهم بأعلى صوتهم، وتشهد ضدها كافة التفاسير المبسوطة الموجودة في الدنيا متفقة- قطعية الدلالة؟

أقول: لم يتفق الصحابة على هذا الخلاف ولا التفاسير كلها، غير أن هناك قولينِ فقط في مرجَع الضمير في ﴿موته﴾، وهذا لا يُضعف كونها قطعية الدلالة وصريحة الدلالة. ونظائر ذلك موجودة في الكتاب والسنة بكثرة. من شاء فليرجع إليهما. كما لا تصبح الآيات: ﴿إني متوفيك﴾ و﴿فلما توفيتني﴾ و﴿إن من أهل الكتاب﴾ قطعية الدلالة ولا صريحة الدلالة بناء على ذلك، لأن فيها أقوالا. فما هو جوابكم فهو جوابنا.

قوله: تعرف أن أكابر الصحابة وجماعة التابعين لم يقبلوا معنى ذهبتَ إليه.

أقول: هذا كذب صريح إذ قد نقلتُ في البيان الأول عبارة من تفسير ابن كثير، يثبت منها أن ابن عباس وأبا مالك والحسن البصري وقتادة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم يقبلون هذا المعنى. أما قبول أبي هريرة هذا المعنى فمصرَّح به في الصحيحين. ولقد قال ابن كثير بأن هذا المعنى ثابت بدليل قاطع. وقد جاء في تفسير ابن كثير: "أولى هذه الأقوال بالصحة القولُ الأولُ، وهو أنه لا يبقى أحد من أهل الكتاب بعد نزول عيسى عليه السلام، إلا آمن به قبل موته، أي قبل موت عيسى، عليه السلام، ولا شك أن هذا الذي قاله ابن جرير، رحمه الله، هو الصحيح لأنه المقصود من سياق الآي في تقرير بطلان ما ادعته اليهود من قتل عيسى وصلبه، وتسليم من سلم لهم من النصارى الجهلة ذلك." انتهى.

قوله: لما سمَّيتُ قاعدتك عن نون التوكيد الثقيلة قاعدة جديدة كان السبب وراء ذلك بأنه إذا قُبلت قاعدتك هذه فيضطر المرء إلى أن يعتبر صحابيا مثل ابن عباس جاهلا وغبيا بحسب قولك، والعياذ بالله.

أقول: لقد كتبتُ المعنى نفسه الذي نُقل عن جميع الصحابة والتابعين وغيرهم، وكتبت القاعدة التي ظلت معمولا بها لدى عامة المسلمين. أما بحسب

مسائلك المخترعة فيضطر المرء إلى اعتبار جميع الصحابة جهالا، فما هو جوابكم فهو جوابي. وإضافة إلى ذلك لا يوجد في كلام الصحابة تصريح لاستنباط معنى الحال. فمن الممكن أن يُحمل كلامهم محمل المستقبل أيضا كما اعترفت في بيانك الأول. أما القضية أن الذين أرجعوا الضمير إلى كتابيٍّ فقد أخطأوا في ذلك فذلك ليس مستبعدا إذ تحسب كثيرا من الصحابة مخطئين في كثير من المسائل.

قوله: وتُعتبَر القراءة "قبل موتهم" افتراء محضا دون مبرر.

أقول: ما معنى دون مبرر هنا؟ إن القراءة المذكورة ضعيفة فعلا ولا تليق بأن يُحتجّ بها كما مر بيانه آنفا.

قوله: هل لقاعدتك النحوية هذه أن تعتبر هؤلاء الأكابر جهلاء؟ أو هل مئات المفسرين بل ألوف منهم الذين ظلوا يستنتجون هذا المعنى كانوا جهالا وغافلين عن قواعد نحوك؟

أقول: هذا الكلام مبني على سوء الفهم تماما. إن المعنى المذكور ليس فاسدا لأنه يعارض قاعدة النحو بل يطابقها تماما في الحقيقة، لأن المضارع بحسب هذا المعنى استُخدم بمعنى الاستقبال بصراحة تامة. عليك أن ترد بعد التأمل.

قوله: هل لك أن تقدم تفسيرا طويلا يخلو عن معنى ذهبتُ إليه أو لم يقدّمه على معانٍ أخرى، إلى قوله:.. بل الجميع يضعِّفون معنى ذهبتَ إليه.

أقول: أقدم تفسيرين قديمين موثوق بهما أولهما تفسير ابن كثير والثاني تفسير ابن جرير، ولم يقدّما هذا المعنى، ولم يضعِّفا معنى ذهبتُ إليه بل صرّحا بصحته. فإن كذب هذا القول في هذا المقام ظاهر كالشمس في نصف النهار.

قوله: كيف تثبت حياة المسيح ابن مريم من هذه القراءة؟ وقد كنت تحاول أن تُثبت حياة المسيح من ضمير ﴿قبل موته﴾؟

أقول: هذا القول أيضا مبني على سوء الفهم، لم أقل بأن القراءة المذكورة تثبت حياة المسيح ابن مريم. ما قلته هو أن القراءة المذكورة لا تعارض معنى

ذهبتُ إليه. والمقصود بالجملة هو رفع التعارض وليس إثبات الادعاء، وبينهما فرق.

قوله: لقد قدّمتُ إسناده بواسطة التفاسير الموثوق بها.

أقول: أما أنا فقد قدمتُ الطعن الموجَّه إلى هذا الإسناد، فتذكر.

قوله: فإذا كنتَ على حق فقدِّم لي تفسيرا واحدا من التفاسير المتداولة منذ ١٣٠٠ عام اعترض على صحة هذا المعنى.

أقول: لقد اعترض عليه تفسير ابن جرير وابن كثير.

قوله: والمعنى الإلهامي الذي ذكرتُه لا يعارض هذا المعنى في الحقيقة.

أقول: هذا باطل تماما، لأن مدار المعنى الإلهامي هو على أن الضمير في ﴿موته﴾ راجع إلى عيسى عليه السلام، أما مدار المعنى المذكور فهو على أن الضمير في ﴿موته﴾ راجع إلى الكتابيِّ. فهناك تعارض وتباين بيِّن. إنني أستغرب من أمانتك كثيرا بأنك قد اعترفت في كتبك السابقة أن مرجع الضمير ﴿موته﴾ هو عيسى عليه السلام، وقلتَ بأن الآية: ﴿وإن من أهل الكتاب﴾ صريحة الدلالة على موت عيسى عليه السلام فكيف تُعرض الآن عن حق أقررتَه من قبل؟ ولا تخاف وعيد: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾[1]

قوله: إن زمن الحال ليس بالزمن الذي له قرار بحسب رأيي.

أقول: من المسلَّم به أن الزمن مقدار غير قارّ، والحال جزء من الزمن، والمعروف من حيث الحد الحقيقي للحال بحسب العُرف هو أن فعل التكلم في الزمن السابق يندرج تحت الماضي، وفعل التكلم في الزمن التالي يندرج في المستقبل وفعل التكلم من المبدأ إلى المنتهى يندرج تحت الحال. فالظاهر بناء على ذلك أن المستقبل القريب لا يمكن أن يُعتبر حالا قط. والمعلوم أيضا أن زمن

---

[1] *النمل: ١٥*

التكلم بـــ ﴿فولِّ﴾ جاء بعد زمن التكلم بـــ ﴿فلنولينّك﴾ فأيّ شك في كونه استقبالا؟

قوله: كما اعترفتَ أنه مستقبل قريب كذلك يعترف به هؤلاء أيضا.

أقول: إن عدم التفريق بين المستقبل القريب والحال لا يليق بالمحصِّلين كما لا يخفى على خبير في علم النحو بل لا يخفى على قاصر أيضا.

قوله: نقبل أنه وعدٌ، ولكن من أين يثبت أن هذا الوعد خاص بالذين سيأتون في المستقبل فقط؟

أقول: من قال بأنه خاص بالذين سيأتون في المستقبل فقط؟ بل قيل بأن هذا الوعد يمكن أن يُوفَى في المستقبل فقط وليس في زمن الحال. وما أسهبتَ الكلام فيه فليس له علاقة بموضوعنا. ولا ننكر سنة الله قط أن المجاهدين ينالون الهداية حتما. غير أن ما نتباحث فيه هو أن هذه السنة الإلهية لا تثبت من هذه الآيات الخاصة بالوعد والوعيد، بل تدل عليها آيات أخرى.

قوله: انظر الآن كيف يبطُل بهاتين الآيتين أيضا ادّعاؤك بكون الآية: ﴿ليؤمنن به﴾ قطعية الدلالة!

أقول: إن هذه الآيات لا تنافي كون "ليؤمنن به" قطعية الدلالة، بل هذه الآيةُ تجعل الآيات المذكورة مخصصة.

قوله: الحليم مَن يبلغ الحلم.

أقول: هذا الحصر غير مسلَّم به لأن هذه الصفة وردت في القرآن الكريم لغلام. يقول الله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [1]. ومعنى الغلام الطفلُ الصغير كما في الصراح. فمن المحتمل أن يكون الحليم هنا مأخوذا من الحِلم، الذي معناه البطء والتحمّل كما في الصراح. وفي القاموس: "والحلم بالكسر الإناءة

[1] الصافات: ١٠٢

والعقل، جمعه أحلام وحلوم، ومنه: أم تأمرهم أحلامهم، وهو حليم وجمعه حلماء وأحلاما."

قوله: فلما كانت حياة عيسى بن مريم غير ثابتة وموته ثابت فكيف يمكن أن يراد من عيسى المعنى الحرفي؟

أقول: هذا الكلام مشكوك فيه لسببين، أولا: يُشَكّ في أن الموت ثابت صراحةً بحسب إقرارك من الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، لأنك أقررتَ في "توضيح المرام" و"إزالة الأوهام" أن الضمير في ﴿موته﴾ راجع إلى عيسى، وهذا الإقرار يستلزم الإقرار بحياته. كما مرّ تقريره بحيث لا يحوم حوله شك.

ثانيا: في حالة الموت أيضا فإن نزول عيسى ليس مستحيلا عقلا ولا عادة. وما ليس محالا عقلا أو عادة وأنبأ به المخبر الصادق لا يجوز الانحراف عنه. وإن خبر نزول عيسى عليه السلام مذكور في الأحاديث الصحيحة بالتواتر.

قوله: عندما تثبت حياة المسيح سيُقبل نزوله أيضا.

أقول: هذان الأمران ليسا متلازمين، وفي حال اعتبار وفاته أيضا، لا يوجد سبب معقول لعدم قبول النـــزول.

قوله: وإلا فإن في البخاري أحاديث ذُكر فيها ابن مريم وأُريدَ به مثيله.

أقول: يُفهَم من هذا الكلام في ظاهر الأمر أن هناك أحاديث أخرى أيضا في البخاري ما عدا أحاديث النـــزول ذُكر فيها ابن مريم وأُريدَ به مثيله. فعليك أن تنقل هذه الأحاديث من فضلك، لكي نمعن النظر فيما إذا أُريدَ فيها المثيل أم لا.

قوله: الأسف كل الأسف أنك لم تقدم شيئا إلى الآن.

أقول: من المؤسف أنه قد ثبتت حياة المسيح صراحة بإقرارك أنت من الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ومع ذلك تقول هذا. إنا لله وإنا إليه راجعون، وإلى الله المشتكى.

إلى هنا أجبتُ أجوبة مفحمة على كل ما جاء في بيانك، والآن أعطيك جوابا عادلا وقولا فيصلا، وإذا كنتَ تدّعي العدل وتبحث عن الحق فعليك أن ترد عليه دون أن تتعرض للأجوبة المفحمة المذكورة. ولو فعلتَ لفُهم من ذلك يقينا أنك لا تريد الحكم ولا ترغب في إحقاق الحق. والجواب الذي أشرتُ إليه هو أنني، يا صاحبي الميرزا المحترم، قدمتُ إليك بحسن النية تماما جميع أدلتي التي أردت تقديمها في هذا الوقت لإحقاق الحق، وقلتُ أيضا إلى جانب ذلك بأن تمسكي بالدرجة الأولى وحجتي الأقوى هي الآية الأولى، وقدمتُ لإثبات قطعية دلالتها قواعد نحوية مجمَعا عليها. كان عليك أن تختار بحسن النية ومن منطلق البحث عن الحق أحد الأمرين: إما أن تتصدى لجميع أدلتي وأجوبتي دون أن تتحاشى الرد على أيّ منها، أو تتصدى لحجتي الحقيقية دون التصدي لأي شيء آخر. ولكنك لم تختر الأمر الأول ولا الثاني بل تصديتَ لأمور أخرى بدلا عن حجتي الحقيقية، وتركتها أيضا غير مكتملة وأرجأتَ أمورا كثيرة للمستقبل. ومقابلها أخّرتَ بيان أدلتك أيضا من صحيح البخاري وغيره للمستقبل. أما ما تطرقت إليه فقد بيّـــنتَه بأسلوب ابتعدت فيه كثيرا عن الحجة الأساسية وأدليتَ ببيانك بطريقة لينخدع بها العوام ويستاء منها الخواص. وأحد الأمثلة على ذلك خوضك في بحث أنك لستَ مدّعيا.

فيا صاحبي، ما دمتُ قد قدّمتُ الأدلة بصفتي مدّعيا فلم تكن لك حاجة إلى الخوض في هذا البحث. والمثال الثاني هو أنك ذكرتَ رأي شيخنا وشيخ الكل في غير محله وأردت أن تُظهر للناس أنك تخاطب شيخ الكل أيضا في بحثك هذا مع أنك هربت من مناظرته وجعلتَني أنا خصما فيها. لذا فإن ذكرك شيخَ الكل في الخطاب الموجَّه إلي كان غريبا وغير مناسب تماما.

والمثال الثالث هو أنك نقلتَ بعض العبارات من بعض التفاسير وأقوال الصحابة ﷺ وحاولت إقناع الناس أن جميع المفسرين وعامة الصحابة والتابعين يوافقونك الرأي ويخالفوننا في مسألة حياة المسيح ووفاته، وهذه مغالطة. والحق

أنه ما من صحابي أو تابعي أو مفسر يقول بأن المسيح ابن مريم عليه السلام ليس حيا الآن.

والمثال الرابع هو إظهارك للناس أن استنباط معنى المستقبل من نون التوكيد الثقيلة في "ليؤمنن" إنما هو بمنـــزلة اعتبار جميع الصحابة والمفسرين جهالا. وهذه أيضا مغالطتك البحتة. وقد رددتُ على أقوالك من هذا القبيل بالمكيال نفسه ثلاث مرات. ولكن لو استمررتَ في الأسلوب نفسه في المستقبل أيضا لاستفدتَ من هذا الموقف بحيث ستتمكن من تحاشي الموضوع الأساسي فتثبت في أتباعك مهارتك في كتابة الردود. ولكن يخسر المسلمون إذ لن تنكشف عليهم النتيجة ولن تنكشف عليهم حقيقتك بأنك لم تطق جوابا، وأنك مخطئ في اعتقادك بوفاة المسيح، وأنك تريد التخلص باللف والدوران. لذا أُطالبك في المستقبل، إذا كنتَ راضيا بالمناظرة وتريد أن تجتنب تهمة الفرار، أن تترك الأمور الإضافية وتركّز كلامك وبحثك ضمن حدود حجتي الأساسية. لقد أثبتُّ بقواعد النحو المجمع عليها أن مضمون الآية خاص بالمستقبل، وأثبتُّ في حال صحة التخصيص أنه خاص بزمن نـــزول المسيح، فعليك أن ترد على ذلك في كلمتين فقط في حال عدم قبولك قواعد النحو واعتبارك إياها لاغية وغير جديرة بالاعتداد، أو تُثبت خطأ هذه القاعدة بالذات وأن شخصا كذا وكذا اعتبرها خاطئة، وتقدِّم الدليل على خطئه من القرآن أو الأحاديث الصحيحة أو من أقوال العرب العرباء. وأن قاعدة كذا وكذا هي الصحيحة بدلا منها، أو أنه ما من قاعدة محددة أصلا لفهم معاني القرآن بل كل واحد يستطيع أن يستمد من القرآن الكريم معاني كيفما يشاء. ويجب أن تقول في حال التسليم بالقاعدة والتسليم بتخصيص مضمون الآية بزمن الاستقبال، إن تخصيصه بزمن نزول المسيح باطل بشهادة دليل كذا وكذا. أو الفائدة التي أُريدتْ بهذا التخصيص يمكن حصولها في حالات ومعانٍ أخرى أيضا، فإذا كان مجرد اختلاف المفسرين في تفسير الآية يمكن أن يُبطل هذًا التخصيص، وكانت مجرد أقوال المفسرين هي

الجديرة بالاستدلال والاستناد في رأيك، فيجب أن تقبل أقوال المفسرين والصحابة والتابعين الواردة في موضوع حياة المسيح أو تخبرنا بمعانيها التي تُثبت وفاته.

أقول بكل تحد إن كافة المفسرين والصحابة والتابعين معنا ولا يقول أحد منهم بأن المسيح ابن مريم ليس حيا الآن. لو أثبتَّ بإسناد صحيح من صحابي واحد أو تابعي واحد أو إمامٍ مفسرٍ أن المسيح عليه السلام ليس حيا لسحبتُ ادّعائي بحياة المسيح.

فانظرِ الآن، سوف تُسوَّى القضية بحل مسألة واحدة، ويُنال الفتح. ولكن إن لم تستطع إثباتها فاسمع منا أقوال جملة المفسرين والصحابة والتابعين التي سنوردها لاحقا. سواء أقَبِلت أم لم تقبل سوف يستفيد منها عامة القراء وسيصلون من هذه المناظرة إلى نتيجة. لا نتوقع منك العودة إلى صلب الموضوع والرد بكلمتين فقط تاركا الأمور الإضافية كما طُلب منك في هذا الجواب العدل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين.

(التوقيع) محمد بشير عفي عنه، ٢٧ تشرين الأول ١٨٩١م

البيان الثالث

للميرزا المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونصلي على رسوله الكريم

سبحانك ما أعظم شأنك، تهدي من تشاء وتضل من تشاء، وتعلّم من تشاء من لدنك علما.

أما بعد، فيا أيها المستمعون الكرام، من الواضح عليكم أن المولوي محمد بشير المحترم بدأ المناظرة الخطية معي وأخذ على عاتقه مسئولية إثبات أن عيسى بن مريم عليه السلام رُفع إلى السماء حيا بجسده المادي، ومازال موجودا حيا في السماء بجسده المادي نفسه. فأريد أن أقدم إلى حضراتكم الآن بكل بساطة ووضوح وإيجاز الأدلة التي قدّمها المولوي المحترم على ادّعائه هذا في مقالاته الثلاثة، والأدلة التي قدمتُها أنا إلى بياني الثالث على بطلان أدلته وكونها سخيفة ولاغية تماما، لكي تحكموا بأنفسكم بالعدل هل استطاع المولوي المحترم في الحقيقة أن يُثبت بآية قطعية الدلالة-كما ادّعى- أن المسيح ابن مريم عليه السلام حيٌّ بجسده المادي أم أنه فشل في تقديم أدلة قاطعة على ذلك و لم يستطع أن يقدم آية تدل على حياة المسيح الجسدية دلالة قاطعة يستحيل استنتاج معنى مخالف لها عند البحث والتحقيق.

فأريد أن أُلقي على مسامعكم أن المولوي المحترم قدّم خمس آيات على ادّعائه أن المسيح عليه السلام ما زال حيا بجسده المادي. ثم تخلى عن أربع آيات معترفا بأنها لا تُثبت حياة المسيح عليه السلام بالجسد المادي بالقطع، أي أنها حمالة أوجه وليست قطعية الدلالة. وجعل مدار ادّعائه آيةً في سورة النساء: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾. لقد اعتبر المولوي المحترم هذه الآية قطعية الدلالة على حياة عيسى عليه السلام الجسدية وقال بأنها تعني على وجه القطعية أنه ما

من أهل الكتاب إلا وسيؤمن بعيسى قبل موت عيسى. ولما لم يؤمن به إلى الآن أهل الكتاب جميعا بمن فيهم النصارى واليهود إيمانا صادقا وحقيقيا بل منهم من يؤلِّــهه ومنهم من ينكر نبوته لذا لا بد لنا من التسليم بأن يبقى عليه السلام حيا بحسب منطوق هذه الآية إلى الزمن الذي يؤمن به فيه أهل الكتاب أجمعون. إن المولوي المحترم مصرّ بشدة على أن الآية المذكورة آنفا تدل على حياة المسيح عليه السلام المادية بصورة قاطعة وهذا هو معناها الصحيح ولا احتمال لمعنى آخر قط. ويقبل أيضا أنه مع أن بعض الصحابة والتابعين والمفسرين أيضا استنبطوا منها معاني أخرى أيضا ولكن تلك المعاني ليست صحيحة، ولكن لماذا هي ليست صحيحة؟ يقول في الجواب بأن السبب في ذلك أن كلمة "ليؤمنن" تفيد المستقبل الخالص نتيجة دخول نون التوكيد الثقيلة عليها. ولا يمكن الحفاظ على الاستقبال إلا إذا قبِلنا نزوله في وقت من الأوقات في المستقبل واعتقدنا أن كافة أهل الكتاب في ذلك الزمن سيؤمنون به عليه السلام. ثم يقول إن المعنى المخالف الذي استنبطه ابن عباس وغيره من الصحابة وصَرفوا الضمير في ﴿قبل موته﴾ إلى الكتابيّ إنما يخالف قاعدته النحوية المجمَع عليها. ولماذا يخالفها؟ لأن اللفظ ﴿ليؤمنن﴾ لا يبقى خاصا بالاستقبال عند استنتاج هذا المعنى.

يبدو أن بيان المولوي المحترم كله يتلخص في أنه لما كان ابن عباس وعكرمة وأُبَي بن كعب وغيرهم من الصحابة لم يدرسوا علم النحو ولم يعرفوا قواعد النحو المتفق عليها التي يعرفها المولوي المحترم فقد وقعوا في خطأ كبير وصريح ولم يتذكروا قاعدة أجمع عليها النحاة كلهم أجمعون، بل نبذوا وراء ظهورهم الأسلوب القديم للغتهم الذي كان الالتزام به واجبا عليهم بطبيعتهم. فكِّروا أيها المستمعون الكرام لوجه الله، هل المولوي المحترم مجاز باتهام صحابي جليل مثل ابن عباس بارتكاب خطأ نحويٍّ؟ وإن لم يتَّهم المولوي المحترم ابنَ عباس بارتكاب خطأ نحويٍّ، فهل هناك سبب آخر لرفضه معنى استنتجه ابن عباس من الآية المتنازع فيها الذي تؤيده القراءة الشاذة أيضا أيْ "قبل موتهم"؟ لنفترض أن

هذه القراءة مروية في حديث ضعيف بحسب رأي المولوي المحترم، ولكنه حديث على أية حال، ولا يثبت أنه افتراء مفترٍ. أفلا يؤثّر هذا الحديث شيئا في ترجيح معنى ذهب إليه ابن عباس؟ أيّ تعنّت القولُ بأن معنى استنتجه ابن عباس يخالف قاعدة النحو وأن قراءة "قبل موهم" افتراء راوٍ! لا أفهم السبب وراء اهام ابن عباس وعكرمة بأهما كانا يجهلان قاعدة النحو. هل يحق للشيخ أو غيره أن يلصق مثل هذه التهمة بالصلحاء الذين نشأ علم النحو في بيتهم؟ بل الواجب أن يُجعل علمُ النحو وقواعده تابعة لكلامهم وفهمهم، لا أن تُعتبر قواعد النحو المخترعة محكًّا لكلامهم ومحاوراتهم.

إذا كان المولوي المحترم لا يريد التخلي عن تعنته بحال من الأحوال، ويعتبر ابن عباس وعكرمة يجهلان قاعدة النحو المجمَع عليها ويعدّ قراءة أُبَي بن كعب أي "قبل موهم" مردودة كليا وافتراء متحققا، فمن الواضح أن بهتانه يصبح جديرا بالتسليم بمجرد ادّعائه بل إذا كان يريد أن يجعل معناه قطعي الدلالة فعليه أن يأخذ القرار النهائي بين هذين الأمرين، لأنه ما دامت إمكانية صحة المعنى المخالف الذي ذهب إليه ابن عباس وعكرمة واردة، وكذلك إذا كان الحديث الذي وردت فيه هذه القراءة الشاذة يُحتمل أن يكون صحيحا وإن كان المولوي يراه ضعيفا، فأنّى لاستنباط المولوي المحترم أن يُعتبر قطعيا مع وجود هذه الاحتمالات كلها؟

يمكنكم أن تفكّروا بأنفسكم أيها المستمعون الكرام أن المعنى القطعي هو ذلك الذي لا يوجد فيه وجهٌ آخر قط، أو إذا وُجد كان باستطاعة مدّعي القطعية دحض المعنى المخالف بالأدلة الدامغة. ولكن المولوي المحترم لم يدحض إلى الآن معنى ذهب إليه ابن عباس وعكرمة و لم ينقض أيضا قراءة "قبل موهم". لأن دحضهما كان يقتصر على أمرين اثنين فقط، أولا: أن يثبت المولوي المحترم ببيان واضح أن ابن عباس وعكرمة يجهلان كليا قاعدة النحو المجمَع عليها حسب رأيه، وقد ارتكبا خطأ كبيرا إذ أهملا قاعدة النحو عند بيانهما. ثانيا:

كان واجبا على المولوي المحترم أن يثبت افتراء صريحا ارتكبه راوي القراءة الشاذة أي "قبل موهم" وأن هذا الحديث من الموضوعات، لأن مجرد اعتبار الحديث ضعيفا لا يحول دون تأثيره الكلي. ولقد رُوي عن الإمام الصالح، فخر الأئمة، الإمام أبي حنيفة قوله: "إني أترك القياس مقابل حديث ضعيف أيضا." فهل الأحاديث الواردة في الصحاح الستة التي في بعض رواهّا طعنٌ أو هي مرسلة أو منقطعة الإسناد ساقطة الاعتبار تماما وغير جديرة بالثقة مطلقا؟ وهل اعتبرها المحدثون كالموضوعات؟

انتبهوا جيدا أيها المستمعون الكرام وعوا فإنني أحكم الآن بأنه لو افترضنا جدلا أن المعنى الذي ذهب إليه ابن عباس وعكرمة ومجاهد والضحّاك وغيرهم- وهو يخالف معنى ذهب إليه المولوي المحترم- خاطئ، وقبلنا أن هؤلاء الصلحاء الكبار خرجوا عمدا أو سهوا عن قاعدة النحو المجمَع عليها عند المولوي المحترم، فمع ذلك لا يمكن أن يكون معنى استنتجه المولوي قطعي الدلالة. لماذا؟ فيما يلي أسبابه:

(١) هناك عدة أمور لا تزال جديرة بالبحث فيما ذهب إليه المولوي المحترم ولم يستطع أن يجزم فيها باليقين، ولم يستطع أن يثبت أنها قطعية الدلالة على معنى واحد.

من جملتها أن عبارة: "أهل الكتاب" كثيرا ما أُطلقت في القرآن الكريم على أهل الكتاب الذين كانوا موجودين في زمن النبي ﷺ. وقد اعتُبروا هم المصداق والسبب وراء نزول كل آية تتناول ذكرهم. فأيّ دليل قاطع يملكه المولوي المحترم- مع وجود معنى آخر ذهب إليه ابن عباس وعكرمة- على أنهم أُخرِجوا حتما عن أهل الكتاب عند ذكرهم؟ وأيّة حجة شرعية يقينية وقطعية الدلالة عنده على أن المراد من أهل الكتاب هم أهل الكتاب الذين سيؤمنون كلهم بعيسى عليه السلام في زمن مجهول؟

ومن جملتها أن المولوي المحترم لم يقدم دليلا قاطعا على تعيين مرجع الضمير في ﴿ليؤمنن به﴾، لأن في التفاسير الموثوق بها مثل معالم التنـــزيل وغيره روايةً عن عكرمة وغيره من الصحابة ﷺ أن الضمير "به" يعود إلى سيدنا خاتم الأنبياء ﷺ. وهذه الرواية قوية لأن الإيمان بالمسيح ابن مريم وحده ليس مدار النجاة، ولكن الإيمان بخاتم الأنبياء يضمن النجاة بلا شك لأن الإيمان به ﷺ يستلزم الإيمان بجميع الأنبياء. إذًا، فإن الفساد في اعتبار عيسى عليه السلام مرجعا لضمير "به" واضح جليّ. أنت تعرف أنه إذا تاب من الشرك أحد من أهل الكتاب وآمن بعيسى فقط رسولا وعبدا وأنكر نبوة سيدنا ومولانا محمد المصطفى ﷺ فهل سينال النجاة بناء على هذا الإيمان فقط؟ كلا. فكيف يمكن أن يعود ضمير ﴿به﴾ إلى عيسى عليه السلام كما زعمتَ في المعنى الذي ذهبت إليه؟ لو كان هذا الضمير للتثنية لأمكننا أن نفكر أنه يشمل عيسى عليه السلام أيضا ولكن الضمير للمفرد فلن يرجع إلا إلى شخص واحد فقط، ولو اعتبر مرجع الضمير شخص آخر غير نبينا الأكرم ﷺ، لفسد المعنى تماما. لذا لا مندوحة من القبول أن مرجعه سيدنا رسول الله ﷺ، وفي هذه الحالة سيُصرَف الضمير في ﴿موته﴾ إلى الكتابيِّ.

وإن قلتَ في هذا المقام معترضا: كيف يمكن في هذه الحالة أن تكون ﴿ليؤمنن﴾ خاصة بمعنى الاستقبال؟ قلتُ: كما كان في حالة المعنى الذي استنبطتَّه. الآن عليك أن تجلس منتبها وتستعين بالله الذي يشرح الصدور وينـــزِل نور الصدق في القلوب. اسمع يا صاحبي إنك تستنبط من هذه الآية معنى أنه سيأتي قبل موت عيسى زمن يؤمن به أهل الكتاب جميعا، الموجودون آنذاك. والمعنى بناء على رواية عكرمة وبحسب قاعدة النحو التي تتمسك بها هو أنه سيأتي زمان يؤمن فيه جميع أهل الكتاب الموجودين فيه بخاتم الأنبياء ﷺ قبل موتهم، وبفضل هذا الإيمان يوفَّقون للإيمان بالمسيح ابن مريم أيضا. قل الآن واضعا خشية الله في الاعتبار هل تلاشى نهائيا ادّعاؤك بقطعية الدلالة أم بقي له

أدنى أثر؟ وقل الآن واضعا يدك على قلبك ما هي علامة الاستقبال الخاصة التي توجد في أسلوب تأويلك ولا توجد في هذا التأويل؟

فكِّروا أنتم أيضا جيدا أيها المستمعون الكرام بالله عليكم، إن الأمر واضح جليٌّ فانتبهوا إليه. تعرفون أن المولوي المحترم كان منذ عدة أيام يناقش ويصر على أمر وحيد فقط وهو أن لفظ "ليؤمنن" أصبح خاصا بمعنى الاستقبال بسبب "اللام" ونون التوكيد الثقيلة. وكان يزعم أن الاستقبال الخالص إنما يتحقق إذا صُرف الضمير في ﴿قبل موته﴾ إلى المسيح ابن مريم فقط وآمنا بحياته. أما الآن، فقد أثبتُّ أيها الإخوة الكرام أنه ليس ضروريا لمعنى الاستقبال الخالص أن يُصرَف الضمير في ﴿قبل موته﴾ إلى عيسى عليه السلام بل الحق أنه لو صُرف هنا الضمير "به" و"قبل موته" إلى عيسى لفسد المعنى تماما لأن الإيمان بعيسى وحده لا يكفي للنجاة. فالمعنى الحقيقي والصادق هو أن يُعاد الضمير "به" إلى سيدنا ومولانا خاتم الأنبياء ﷺ ويعاد الضمير ﴿قبل موته﴾ إلى الكتابِيِّ. والمعلوم أن الإيمان بالنبي ﷺ يشمل الإيمان بجميع الأنبياء الآخرين بمن فيهم عيسى عليه السلام أيضا. يقول شاعر فارسي ما تعريبه:

"إن أحمد ﷺ اسم يشمل جميع الأنبياء، لأن عدد المئة يشمل عدد تسعة وتسعين تلقائيا بحسب رأينا".[1]

فيا أيها الإخوة الكرام فكّروا بالله عليكم، هل يتطابق تماما هذا المعنى مع ما ذهب إليه المولوي المحترم من حيث كونه خاصا بالمستقبل الخالص أم هناك اختلاف بينهما؟ فيا أيها الإخوة أقول مرة أخرى بُغية تفهيمكم إن المولوي المحترم يستنتج من الآية ﴿ليؤمنن به﴾ معنى أنه سيأتي زمان يؤمن فيه بعيسى كافة أهل الكتاب الموجودين آنذاك قبل موت عيسى. أما أنا فأستنبط على نمط المولوي المحترم تماما- بناء على رواية عكرمة رضي الله عنه كما وردت في معالم

[1] *ترجمة بيت فارسي. (المترجم)*

التنـــزيل- بأنه سيأتي زمان يؤمن فيه جميع أهل الكتاب الموجودين آنذاك بنبينا الأكرم ﷺ قبل موتهم. فيا أيها الإخوة امعنوا النظر بالله عليكم وانظروا هل هناك أيّ فرق بين تأويلي وتأويل المولوي المحترم من حيث زمن الاستقبال الخالص أم هما سيان؟ ثم انظروا بنظر العدل والإنصاف كم من مزايا يضم في طياته معنى ذهبتُ إليه مقارنة مع ما ذهب إليه المولوي المحترم! والاعتراض الذي يقع على تعيين مرجع ضمير "به" كما يحدّده المولوي لا يقع على مرجع حدّدتُه أنا إذ إن القراءة الشاذة تؤيد هذا التأويل ومع كل ذلك يبقى معنى المستقبل الخالص على حاله. فطوبى لكم أيها الحشد الكريم فقد افتضحت قصة ادّعاء المولوي عن القطعية. يجب أن تفكروا بالحيادية ودون تعصب أن المولوي المحترم حصر حياة المسيح في هذه المناظرة في خمسة أدلة، ثم تخلّى عن أربعة منها، أما الخامس فقد قضى الله تعالى عليه بتأييده الحقَ والصدق. ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[1]

فيا أيها الحضور الكريم، ويا عباد الله الأتقياء، تأملوا جيدا وأمعنوا النظر فيما ادّعاه المولوي محمد بشير. فقد ادّعى أن المعنى الصحيح والصادق للآية: ﴿ليؤمنن به﴾ هو ذلك الذي يُعتبر فيه اللفظ ﴿ليؤمنن﴾ مستقبلا خالصا، وقد كتب عدة صفحات في مقاله ليُثبت أنه لو دخلت نون التوكيد الثقيلة على فعل مضارع لجعل بمعنى الاستقبال الخالص حتما. وفي هذا الولع لم يقبل معنى بيّنه ابن عباس وقدّم عذرا أن هذا المعنى يخالف موقف النحاة المجمَع عليه. فأخّرتُ بيان المعنى الذي بيّنه ابن عباس مراعاة لخاطر المولوي المحترم، وقدمت بناء على رواية عكرمة معنى يطابق تماما ما ذهب إليه المولوي من حيث كونه مستقبلا خالصا، وهو نزيه من عيوب يحتوي عليها معنى يستنبطه المولوي. من الواضح تماما أن الإيمان بالمسيح يوجب الإيمان بسيدنا ومولانا خاتم الأنبياء ﷺ، وهذا

[1] الإسراء: ٨٢

الإيمان يتضمن الإيمان بجميع الأنبياء. فما الحاجة إلى أن يؤتى بالمسيح عليه السلام من دار السعادة السماوية إلى دار الابتلاء هذه من أجل هذا الإيمان؟ انظر مثلا أن الذين سيؤمنون بالنبي ﷺ في الزمن الأخير، بحسب قولك، أو يؤمنون به الآن هل يقتضي إيمانهم بالضرورة أن يأتي النبي ﷺ بنفسه؟ فكونوا على يقين كذلك أن الإيمان بالمسيح لا يقتضي بالضرورة أن يأتي المسيح بنفسه إلى الدنيا ثانية، فالإيمان لا يستلزم المجيء الثاني قط. وإن لم تتخلَّ عن التعنت الآن أيضا وأصررت على إعادة الضمير "ليؤمنن به" إلى عيسى عليه السلام في كل الأحوال -مع الفساد الذي يعود ضرره عليك بحسب المعنى الذي ذهبتَ إليه- فإنه لا يضر موقفنا شيئا لأن المعنى بحسب بياننا مع مراعاة المستقبل الخالص هو أنه سيأتي زمن يؤمن فيه أهل الكتاب كلهم الموجودين آنذاك بالمسيح قبل موتهم. فهذا المعنى أيضا يوافق معنى ذهبتَ إليه من حيث كونه خاصا بالمستقبل لأنه مما لا شك فيه أنه لم يأت إلى الآن ذلك الزمن الذي آمن كافة أهل الكتاب الموجودين فيه بعيسى أو بنبينا الأكرم ﷺ. فمن حيث معنى المستقبل الخالص ما زالت هذه النبوءة قائمة إلى الآن بحسب هذا المعنى. والآن، لو نقدتَ تأويلي هذا وطعنتَ فيه فسيعود الطعن على تأويلك تلقائيا ولن تستطيع التخلص منه. وقد وفَّقتُ بين هذه المعاني بناء على ما قبلتَه في بياناتك السابقة. وقد أقمتُ عليك الحجة بحسبما زعمتَ إيمان أهل الكتاب في الزمن الأخير، وقد قدّمت معنى الاستقبال مطابقا للاستقبال الخالص نفسه. وتعلم أيضا أن هذه الآية اعتُبرت حمالة أوجه منذ زمن الصحابة، فقد جاء في تفسير ابن كثير تحت هذه الآية ما يلي: "قال ابن جرير: اختلف أهل التأويل في معنى ذلك، فقال بعضهم معنى ذلك: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ يعني قبل موت عيسى. وقال آخرون: يعني بذلك: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت الكتابي. ذكر من كان يوجه ذلك إلى أنه إذا عاين علِم الحق من الباطل. قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في الآية قال: لا يموت يهودي حتى يؤمن

بعيسى، وكذا روى أبو داود الطيالسي عن شعبة عن أبي هارون الغنوي عن عكرمة عن ابن عباس، فهذه كلها أسانيد صحيحة إلى ابن عباس. وقال آخرون معنى ذلك: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بمحمد ﷺ قبل موت الكتابي."

أي هناك اختلاف بين أهل التأويل في معنى هذه الآية، فمنهم من يعيد الضمير ﴿قبل موته﴾ إلى عيسى، ومنهم من يعيده إلى كتابيٍّ، وهناك من يعيد ضمير "به" إلى عيسى وآخر يعيده إلى النبي ﷺ.

فأيًّا كان مذهب ابن جرير أو ابن كثير فقد بيّنا هذه الشهادة بكل تفصيل وجلاء أن أهل التأويل يختلفون في معنى هذه الآية. وقد أثبتُّ من قبل أن هذه الآية ليست قطعية الدلالة على الإطلاق على نزول المسيح ابن مريم وحياته، وهو المقصود.

والآن أكتب أدلة على وفاة المسيح بالإيجاز. فليكن واضحا أنه قد جاء في القرآن الكريم: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[1] ويتبين بالقطع واليقين من الإمعان في الأسلوب المتداول في القرآن الكريم أن كلمة "التوفي" قد استُخدمت فيه في كل مكان بمعنى قبض الروح عند الموت. وفي آيتين استُخدمت بمعنى قبض الروح الذي يحدث عند النوم، ولكن في هاتين الآيتين أقيمت القرينة، وقد أُفهم من ذلك أن المعنى الحقيقي للتوفِّي هو الموت. أما قبض الروح الذي يحدث عند النوم فهو أيضا لا يعارض موقفنا لأن معناه أيضا أن الإنسان ينام إلى وقت محدد وفي أثناء ذلك يقبض الله روحه، ثم يستيقظ. فهذه قضية مختلفة تماما لا يمكن أن يستفيد منها خصومنا قط. على أية حال، قد وردت كلمة التوفي في القرآن الكريم بمعنى قبض الروح فقط، وكلما استُخدمت في الأحاديث أيضا بحق الإنسان وكان الفاعل هو الله ﷻ فقد جاءت بمعنى الموت دائما، فلا شك أن هذه الكلمة صارت قطعية الدلالة على

[1] *آل عمران: ٥٦*

قبض الروح والموت. كذلك وردت في صحيح البخاري -وهو أصح الكتب بعد كتاب الله- في تفسير الآية: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾: متوفيك: مميتك. ومن الواضح أن في الموت والرفع ترتيبا طبيعيا وهو أن روح كل مؤمن تُقبض أولا ثم تُرفع. والترتيب في الآية يدل على هذا الترتيب الطبيعي إذ قال تعالى ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أولا، ثم قال ﴿رَافِعُكَ﴾. وإذا قال أحد بأن ﴿رَافِعُكَ﴾ مقدَّم و﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ متأخر أي أن ﴿رَافِعُكَ﴾ كائن على رأس الآية ثم جاء ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ بعد العبارة: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وبينهما فقرة محذوفة مثل: "ثم منـــزِّلك إلى الأرض"، فهذا تحريف كتحريف اليهود الذين لُعنوا بسببه. لأن في هذه الحالة لا بد من قلب الآية رأسا على عقب على النحو التالي: يا عيسى إني رافعك إلى السماء ومطهرك من الذين كفروا وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ثم منـــزلك إلى الأرض ومتوفيك. قل الآن، هل يمكن العثور على حديث صحيح مرفوع متصل في تأييد هذا التحريف؟ كان اليهود أيضا يقومون بمثل هذه الأعمال إذ كانوا يقدّمون بعض الكلمات ويؤخرون الأخرى عند تفسيرهم بعض الآيات برأيهم، وقد جاءت في حقهم في القرآن الكريم آية: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[1]. لم يكن تحريفهم لفظيا دائما بل كان من حيث المعنى أيضا، فعلى كل مؤمن أن يحذر هذه الأنواع من التحريف. وإذا كان هذا التحريف مباحا في حديث من الأحاديث الصحيحة فقدِّمه وسأقبله بكل سرور.

فباختصار، لو وُضع أسلوب القرآن العام في الاعتبار عند البحث في آية: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ وأُريد إنقاذ الآية من التحريف فأيّ معنى آخر يمكن استنباطه سوى معنى الموت؟

---

[1] *المائدة: ١٤*

والجدير بالانتباه أيضا أن ما ورد في الآية هو: ﴿رَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ولم يرد رافعك إلى السماء. والحكمة في ذلك أن الروح ليست شيئا يقيَّد بالمكان بل علاقاتها مجهولة الكنه. فبعد الموت تكون للروح علاقة بالقبر أيضا نوعا ما، وتنكشف على أهل الكشف عند كشف القبور فيستطيعون أن يروا أصحابَ القبور جالسين في قبورهم بل تحدث بينهم وبين أهل الكشف المكالمات والمخاطبات أيضا بوضوح. وهذا ثابت بجلاء من الأحاديث الصحيحة. كما أن الحديث "صلاة في القبر" معروف. وثابت من الأحاديث أن الأموات يسمعون صوت الأحذية الناشئ عن المشي ويردُّون على التحية أيضا، مع ذلك تكون لهم علاقة مع السماء ويُشاهَد تمثُّلهم في مكان نقطتهم النفسية، ويكون رفعهم على درجات مختلفة. فبعضهم يبقون في السماء الأولى وبعضهم يصلون إلى السماء الثانية والبعض إلى السماء الثالثة. ولكن تُرفع أرواحهم بعد الموت حتما كما يشير إليه بصراحة تامة الحديث الصحيح والآية الكريمة: ﴿لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾[1]. ولكن وجودهم في السماء أو القبور أمر مجهول الكنه. لا يصحبهم الجسد المادي حتى يستلزم وجودهم في مكان معين وحيِّز معين كالأجساد المادية، لذلك قال الله تعالى: ﴿رَافِعُكَ إِلَـيَّ﴾ ولم يقل "رافعك إلى السماء" لأن الذين يموتون لا يُنسَبون إلى مكان معين بل يكونون: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾[2] أيْ إذا كان لهم مكان خاص بهم فهو قرب الله تعالى الذي ينالونه بحسب مواهبهم. ما ورد في القرآن الكريم هو: ﴿رَافِعُكَ إِلَـيَّ﴾، وإذا استنتجنا منه رفع الجسد واجهنا إشكالا شديدا لأنه يثبت من الأحاديث الصحيحة في صحيح البخاري أن المسيح موجود في السماء الثانية مع ابن خالته. فهل الله تعالى متربع في السماء الثانية حتى يكون وجوده في السماء

[1] الأعراف: ٤١

[2] *القمر:* ٥٦

الثانية مصداق: ﴿رَافِعُكَ إِلَــيَّ﴾؟ بل الحق أن المراد منه في هذا المقام هو الرفع الروحاني الذي له علاقة خاصة مع سماء معينة على قدر مراتب المرفوع. اقرأوا في البخاري حديث المعراج وتأملوا فيه.

فزبدة الكلام أنه ثابت من كل الوجوه المذكورة آنفا أن عيسى الكلام قد مات على وجه القطعية واليقين، ولا شك أن الآية: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ قطعية الدلالة على موته . هذا ما يدل عليه الأسلوب الشائع في القرآن الكريم. وقد ورد في رواية عن ابن عباس في صحيح البخاري معنى متوفيك: مميتك. لم ينقل البخاري ولا مسلم في صحيحيهما معنى آخر فقط لـــ "متوفيك" برواية أيّ صحابي. بل من الثابت المتحقق أنه إذا كان الفاعل هو الله والمفعول به هو الإنسان فلا معنى له إلا قبض الروح على الإطلاق. فبناء على ذلك نشرتُ إعلانَ جائزةٍ قدرها ألف روبية. إذا لم تكن هذه الآية قطعية الدلالة على وفاة المسيح فيجبُ عليك أن تردّ على الأدلة المذكورة آنفا وكذلك الأدلة المذكورة مفصلا في كتابي "إزالة الأوهام"؛ فتنالَ ألف روبية وتنال أيضا صيتا علميا بين إخوتك.

والدليل الثاني على وفاة المسيح ابن مريم هو حديث رسول الله ﷺ الذي أورده الإمام البخاري في كتاب التفسير في صحيحه ليُدلِّل على أن معنى ﴿لَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ هو "لما أمَتَّني". كما أورد للغرض نفسه روايةً عن ابن عباس: متوفيك: مميتك، ليبين أن معنى ﴿لَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ هو المعنى نفسه الذي بيّنه ابن عباس لـــ ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾. ففي هذا المقام يفهم كل ذي فهم بسيط أيضا بقراءة صحيح البخاري بالتدبر أن معنى ﴿تَوَفَّيْتَنِي﴾ هو "أمَتَّني". لا شك أن نبينا الأكرم ﷺ قد توفِّي، وضريحه المبارك موجود في المدينة المنورة. فلما اختار النبي ﷺ لفظ ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ لنفسه كما جاء في البخاري، واستخدمه بحقه هو كما استُخدم بحق عيسى ، فهل بقي من شكّ في أن عيسى بن مريم قد توفِّي كما توفِّي النبي ﷺ؟ من المعلوم أن التحريف في آيات القرآن الكريم أو في

مفهومها لا يجوز بحال من الأحوال. وإن صَرف أيّ لفظ عن المعنى المراد منه ومفهومِه الحقيقي قصدا إلى معنى آخر إلحادٌ لا يجوز ارتكابه لنبي أو غيره. فكيف كان ممكنا إذاً أن يستخدم النبي المعصوم ﷺ عبارة ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ بحقه- ويرتكب التحريف والعياذ بالله- إلا إذا كانت هناك مماثلة تامة بين موته وموت المسيح التي كانت حاصلة فعلا. بل الحق أن سيدنا ومولانا إمام المعصومين وسيد المحفوظين ﷺ (روحي فداء سبيله) قد استخدم عبارة ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ بحقه بكل أمانة وصدق بالمعنى المحدد تماما كما وردت بحق عيسى عليه السلام.

فيا أيها الإخوة، إذا كان سيدنا ومولانا ﷺ قد رُفع إلى السماء بجسده المادي و لم يمت وضريحه المطهر ليس موجودا في المدينة فاشهدوا أنني أؤمن بأن عيسى أيضا يكون قد رُفع إلى السماء بجسده المادي. أما إذا كان سيدنا ومولانا وسيد الكل، خاتم المرسلين، أفضل الأولين والآخرين أول المحبوبين والمقربين قد مات في الحقيقة، فاتقوا الله، وأمعنوا النظر في العبارة: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ الطيبة التي بيّنها سيدنا ومولانا كقاسم مشترك بينه وبين ذلك العبد الصالح الذي اسمه المسيح ابن مريم. لماذا أورد البخاري آية سورة آل عمران: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ في هذا المقام؟ ولماذا روى عن ابن عباس: متوفيك: مميتك؟ لقد كتب شارح البخاري في الصفحة ٦٦٥ سببه وقال: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: مميتك، هذه الآية من سورة آل عمران، قيل وذكر ههنا لمناسبة ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾. أيْ أن معنى هذه اللفظة من سورة آل عمران الذي استنبطه البخاري روايةً عن ابن عباس:" متوفيك: مميتك"، ليشرح معنى ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾، وإلا ليس هناك سبب لإيراد هذه اللفظة من سورة آل عمران هنا. انظروا الآن، فقد قبِل شارح البخاري أيضا أن الإمام البخاري أورد عبارة "متوفيك: مميتك" استشهادا لتفسير الآية: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾. ماذا عسى أن يكون هدف الإمام البخاري من إيراد هاتين الآيتين معا من موضعينِ مختلفَين إلا أنه قد أثبت وفاة عيسى عليه السلام

بقول رسول الله ﷺ الخاص. أما الآن وقد ثبتت وفاة عيسى بحديث مرفوع متصل- كما طلبتَه من قبل- ورد في أصح الكتب بعد كتاب الله وتطابقت معه شهادة القرآن الكريم القطعية الدلالة وبيّن الصحابي الجليل ابن عباس موته عليه السلام، فهل بقيت هناك حاجة إلى أيّ إثبات بعد هذا الإثبات المضاعف؟ لا أريد أن أكتب هنا مزيدا من الأدلة إذ إن كتابي "إزالة الأوهام" موجود فاكتب الرد عليه إن استطعتَ، سيتبيّن الحق تلقائيا. لقد مات عيسى عليه السلام وليس بوسعك الآن أن تُحييه بحال من الأحوال.

فيا صاحبي، ها قد حسمتُ الموقف في الموضوع الرئيس، ولا حاجة إلى الإسهاب. إن بياناتي وبياناتك سوف تُنشر وسيحكم المنصفون بأنفسهم. بذلتَ قصارى جهدك لتجعل الآية الحمالة الأوجه التي لا يمكن تحديدها بمعنى واحد قطعيةَ الدلالة، ولكني أريتُك كالشمس في وضح النهار أن تلك الآية ليست قطعية الدلالة على حياة عيسى عليه السلام قط. ألا ترى أن الضمائر فيها معقّدة بعض الشيء؟ فهناك من يصرفها إلى مرجع ويصرفها غيره إلى مرجع آخر، ولا يستقيم معنى واحد محدودا للحال ولا للاستقبال الخالص، فكيف صارت قطعية الدلالة؟ هل المراد من قطعية الدلالة أن يصرف أحد ضميرا فيها إلى الله، ويصرفه الثاني إلى سيدنا ومولانا النبي العربي خاتم الأنبياء ﷺ، ويصرفه الآخر إلى عيسى عليه السلام؟ ويعيد أحد الضمير في "قبل موته" إلى عيسى ويعيده الثاني إلى الكتابيِّ؟ فما دام الخلاف بين تحديد المرجع قائما منذ البداية، ثم هناك فُرقة وخلاف في كلمة "أهل الكتاب" أيضا، أيْ من أيّ زمن كان أهل الكتاب هؤلاء، كذلك إن زمن المؤمنين أيضا ليس محددا ومعينا بحسب قولك، فقل الآن بالعدل والإنصاف كيف يمكن اعتبار الآية قطعية الدلالة مع كل هذه الآفات؟ يثبت من عدة آيات من القرآن الكريم أن الكفار من أهل الكتاب سيظلون موجودين إلى نهاية الدنيا، فبأي وجه إذاً يصحّ التأويل أن أهل الكتاب كلهم سيُسلمون في وقت من الأوقات قبل القيامة؟ وهل هناك آية أخرى تصدّق

بمنطوقها البين والواضح أن كافة أهل الكتاب سيُسلمون أخيرا قبل القيامة حتما؟ إن ردّ نصوص القرآن الكريم القطعية الدلالة بناء على آية واحدة ذات أوجه مختلفة ومتشابهة ليس من الأمانة في شيء. يقول الله جلّ شأنه بأن الذين يتّبعون المتشابهات في قلوبهم زيغ وليسوا ملتزمين بالصراط المستقيم. وزد إلى ذلك أن وهب ومحمد بن إسحاق وابن عباس يعتنقون مذهبا أن موته عليه السلام قد وقع، ويشهد النبي ﷺ على موته بصراحة تامة، ويبين الإمام البخاري أنه أيضا يعتنق المذهب نفسه. فكيف يمكن إذًا أن يعود ضمير ﴿قبل موته﴾ إلى عيسى عليه السلام بالقطع مع كل هذه الأدلة المعارضة؟ لقد حسمتُ بما فيه الكفاية لطالب حق في موضوع المستقبل الخالص أيضا الذي تدّعيه.

ثم تقول في نهاية بيانك: أقول بكل تحد إن كافة المفسرين والصحابة والتابعين ينكرون موت المسيح ابن مريم ويقولون بحياته المادية، فأقول في الجواب: قد يكون معك مفسر بسيط قليل العلم، وأما أنا فمعي اللهُ جلّ شأنه ورسولُه الحبيب المصطفى ﷺ. فهل عندك حديث- مقابل الحديث الذي أورده الإمام البخاري في كتاب التفسير في صحيحه ونقل في تأييده قول ابن عباس- يحتل المكانة نفسها وشَرَحَ كلماتِه المتنازع فيها صحابيٌ مثل ابن عباس؟ فإذا كان الأمر كذلك فعليك أن تنشره. عليك أن تُثبت معنى آخر أيضا لكلمة: "متوفيك": منقولا عن صحابي آخر في أصح الكتب بعد كتاب الله كما نُقل في البخاري: "متوفيك: مميتك"، برواية ابن عباس. إنك تعلم جيدا أن الإمام البخاري يحتل مقام الصدارة في النقد وقد بيّن وفاة عيسى عليه السلام، ويقول صحابي جليل ابن عم النبي ﷺ في الصفحة ٦٦٥ من صحيح البخاري، متوفيك: مميتك. ويعلم جيدا مَن كانت له عينان تبصران لماذا أورد الإمام البخاري آية من سورة آل عمران عند تفسير "فلما توفيتني" ولماذا نقل قول ابن عباس، ولماذا أورد الآية: "فلما توفيتني" في كتاب التفسير. لقد قدمتُ إليك قول النبي ﷺ فضلا عن قول صحابي، ثم قدّمتُ قول صحابي أيضا. فإن كنتَ

على حق فعليك أن تقدّم من أصح الكتب نفسها حديثا يحتل المرتبة نفسها ويُثبت حياة المسيح الجسدية. ولكن أرجو ألا تقدّم حديثا حمال أوجه ومحجوب المعنى مثل الآية: "ليؤمنن به". تعلم جيدا أنه قد ضاع شيء من وقتنا لبضعة أيام في النقاش حول الآية: "ليؤمنن به"، حتى ثبت بكل صراحة بطلان ادّعائك كونها قطعية الدلالة. والأدلة الخمسة التي اعتمدتَ عليها تلاشت هباء منثورا.

أرجوك يا صاحبي ألا تتضايق من ذلك، ولكن لو تفكرتَ مليًّا من قبل لما ضاع وقتي العزيز معك بغير حق. الآن، وقد تبيّنت في نهاية المطاف كيفية أدلتك التي كنت تحسبها على درجة عليا من القوة وقدّمتها من الكم الهائل عندك؛ أنّى لي أن أستيقن أن أدلتك الأخرى ستكون أقوى منها؟ واليوم قد انتهيتَ من كتابة ثلاثة بيانات؛ كذلك انتهيتُ منها أنا أيضا ويجب أن تُنشر هذه البيانات الستة قِبل كلَينا كما هي، فسيحكم الناس هل نقضتُ أدلتك أم لا. وهل الآية التي قدّمتَها هي قطعية الدلالة في الحقيقة أم حمالة أوجه، وهل تصبح محل اعتراض أم لا إذا استُنبط منها معنى ذهبتَ إليه؟ وما دمنا قد كتبنا البيانات بالتساوي أيْ كتبتَ ثلاثه مقالات وكتبتُ أنا أيضا ثلاثه مقالات وستُنشر كلها دون زيادة أو نقصان لن يكون من خيار أيّ منا أن يضيف إليها أو يُنقص منها شيئا سرًّا. وليكن معلوما أيضا أن بيانات الفريقين قد انتهت بنهاية هذه المقالات، وبعد نشر المقالات على الملأ تُنشر آراء عادلة من قِبل الناس ويَظهر للعيان أيضا رأيٌ صائبٌ مؤيِّدٌ للحق بواسطة الحكّام، فلك الخيار أن تناظرني خطيا في أمور أخرى أيضا لتسويتها. ولكن إقامتي وإقامتك في دلهي ليست ضرورية من أجل هذه المناظرة الخطية. وما دامت المناظرة خطية فهي ممكنة من مكان بعيد أيضا. أنا مسافر ولا يسعني أن أطيل الإقامة هنا.

*المراسلة رقم (١)
بين
المولوي محمد بشير المحترم
و
المولوي سيد محمد أحسن المحترم

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

المولوي محمد بشير المحترم

حامدا مصليا مبسملًا

إلى المولوي سيد محمد أحسن المحترم، دام مجدكم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وصلتني رسالتكم الكريمة في ٢ ربيع الثاني، وتشرّفتُ بالاطلاع على محتواها. ولكن ما دام النقاش حول حياة المسيح عليه السلام ووفاته مبنيا على الأدلة الشرعية ولا دخل فيه للإلهام، ومهما كان للسيد الميرزا باع طويل في مجال الإلهام فإنك تفوقه بحسب زعمي في العلوم التقليدية، لذا أراك أحق بالمناظرة. وإضافة إلى ذلك فإن علاقة الحب بيني وبينك كانت مُحكمة وأجلى من الشمس قبل أن تؤمن بالميرزا المحترم مسيحا موعودا وكأننا كنا مصداقَ بيتٍ:

---

* **ملحوظة:** نورد فيما يلي المراسلة التي دارت بين المولوي محمد بشير وسيد محمد أحسن حول هذه المناظرة، وهي منشورة في "الحق"، ليتبين جيدا للناس أسلوب مناظرة المشايخ المعاصرين، واعتمادهم على العلوم التقليدية وجهلهم بعلوم القرآن الكريم. (شمس)

وكنا كندماني جذيمة حقبة من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

وهذا الحب كان دينيا فقط وليس دنيويا. ثم منذ أن آمنتَ بالميرزا المحترم مسيحا موعودا صرنا مصداقَ بيتٍ آخر يقول:

فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبِتْ ليلة معا

وهذا الهجران أيضا كان للدين فقط وليس لغرض دنيوي، وليس لمرض الهجران هذا علاج بحسب رأيي، إلا أن يكون بيني وبينك مناظرة خطية حول حياة المسيح عليه السلام ووفاته إظهارا للصواب فقط لأنني أقول لك بصدق القلب بأنه إن ثبتت عندي وفاة المسيح سوف أتراجع عن موقفي بلا أدنى تردد، والله على ما أقول وكيل. كذلك أحسن بك الظن على المنوال نفسه. وآمل بشدة أن المرض سيزول بعد المناظرة بإذن الله. أما فيما يتعلق بمقتضى البشرية وظهور الفساد في البر والبحر، فلو التزمتُ أنا وأنت بالتحضر العقلي والنقلي لَسهل اجتناب هذه المفاسد والشرور. والطريق المستحسن للمناظرة في رأيي هو أن يكون أحدنا مدّعيا والثاني مجيبا. يكتب المدّعي ثلاثة مقالات ليس أقل منها ولا أكثر، ويكتب المجيب مقالين لا أكثر ولا أقل. ثم يحدث العكس؛ بمعنى أن الذي كان مجيبا في الدورة الأولى يصبح مدّعيا والمدعي مجيبا وفي هذا المقام أيضا يكتب المدّعي ثلاثة مقالات والمجيب مقالين لا أقل ولا أكثر. الفائدة في هذه الطريقة هي أنه بهذا الأسلوب سيزول النـــزاع من هو المدّعي في الحقيقة ومن هو المجيب، وسيجد كل واحد فرصة مواتية بالتساوي لبيان الدليل على ادّعائه ولدحض دليل خصمه، وتكون المقالات أيضا بعدد متساوٍ. ولك الخيار سواء أردتَ أن تكون مدّعيا في الدورة الأولى أو مجيبا. أرجو أن تجيب على هذه الرسالة سريعا. والسلام خير الختام. في ٧ ربيع الثاني ١٣٠٩ هـ

محمد بشير عفي عنه

****

المولوي سيد محمد أحسن المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

مبسملا محمدلا مصليا مسلّمًا

إلى السيد المولوي محمد بشير المحترم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد شرّفني مجيء رسالتكم الكريمة وسررت بها أيما سرور. لقد استغربتُ من طلبك المناظرة مرة ثانية إذ قد رجعتَ من معركة العلماء في دلهي نائلا "فتحا عظيما"- على حسب زعمك- وهزمتَ شخصا معروفا وذائع الصيت في العالم كله، فلماذا إذًا تطلب مناظرتي أنا العبد الضعيف وقليل العلم؟ من الـــمَثل السائر في الورى: "وكلُّ الصيد في جوف الفرا". ومن المجرَّب أن بعد الانتصار على الأعلى لا يتوجه المرء إلى الأدنى. يا ربي، أفعالَـــم الرؤيا هذا، أم عالم اليقظة؟ إذ إن طلبك مناظرة شخص ضعيف مثلي، وخاصة في جلسة الوعظ يوم الجمعة البارحة مدعاة لتشريف كبير واعتزاز وإكرام بالغ لي. فلو التزمتُ السكوت والصمت فقط مقابلك لكان ذلك أيضا من دواعي افتخاري واعتزازي إذ إن الفارَّ من الحلبة من أمام مصارع عظيم ينال تقديرا كبيرا أيضًا. يا ليت هذا الطلب جاء قبل "الفتح العظيم"؛ فلربما كان في محله. يا ربي؛ ما هذا التقدم القهقرى! هل ما أراه حلمٌ، يا ربّ، أم في يقظة؟ على أية حال، سأسرد لاحقا تأويل هذا الحلم الذي يخطر ببالي وهو خير لنا وشر لأعدائنا. والآن أكتب الرد على مكتوبك الموقر.

الالتماس الأول

حينما جاء هذا العبد المتواضع إلى جنابك في أثناء مكوثك في دلهي قلتَ- وإن كانت الألفاظ مختلفة قليلا ولكن المراد هو هو- بأن مناظرتك هذه قد عُقدت على الرغم من مولانا سيد نذير حسين ومحمد حسين وغيرهما. وقلت أيضا: بإن هؤلاء العلماء لم يُشركوك في المناظرة بل لم يُشركوك في جلسة

البحث أيضا وكتبوا إلى الميرزا المحترم سلّمه الله أن الفتح أو الهزيمة في هذه المناظرة لن تؤثر فيهم شيئا. وقد شاع هذا الخبر في دلهي كلها. صحيح أن هذا ما طلبه الفريق الثاني ولكنك أيضا كنت ترى الرأي نفسه. وقلتَ أشياء أخرى أيضا في هذا الصدد سأذكرها لاحقا. وقلت لي في الجلسة نفسها: يمكنني أن أُسمعك تلك المقالات بشرط ألا تقدح أو تنقد في عباراتي. قلتُ: آمنا وسلّمنا. ووعدتَ أنك ستأتي إلى بيتي صباح اليوم التالي وتُسمعني كل شيء في خلوة. انتظرت أنك ستأتي صباحا كما وعدتَ لأن "الكريم إذا وعد وفى"، ولكن خاب هذا الأمل. "كم من أمانٍ صارت رمادا"، كما يقول المثل الفارسي. وبدلا من ذلك جاء مكتوبك الموقر الذي كتبت فيه بعض الأمور ومنها عذر إخلافك الوعد وقولك لي بأن قراءة مقالات المناظرة في بيتك تنافي الحكمة لأنك قد تخلّصت من التهم بصعوبة بالغة، إنا لله وإنا إليه راجعون. ما الحكمة أيها المولوي المحترم في أن تكتم عني المناظرة التي عُقدت علنا في مدينة دلهي الكبيرة والتي أسمع عنها أن شيخنا نال "فتحا عظيما" معلَنا وهُزم الميرزا المحترم؟ علما أن كِلا الفريقين وقّع على المقالات ولم يعد هناك مجال للتحريف والتبديل فيها، وستطبعها وتنشرها قريبا سواء أنشرها الفريق الثاني أم لا. فما الحكمة في إخفائها وهذه الحالة؟ وكما يقول المثل الفارسي: "كيف يُكتَم سرٌّ ينشده المنشدون في المجالس"؟ وإذا كنتَ تكتب لها مقدمةً كما تناهى إلى مسامعي، فهي بمنـــزلة "ما يتذكّره المرء بعد نهاية الحرب" كما يقول المثل الفارسي، إذ لا دخل لها في أصول المناظرة أصلا، لأنها موجودة فيها وقد دُوِّنت جميع مقدماتها ومقاصدها التي هي مناط الاستدلال ومداره. ثم تقديم عذر مرة من أجل إخفائها لأن المقالات ما زالت مبعثرة فلا تستطيع إرسالها، وإخفائها لحكمة أحيانا أخرى أمرٌ لا أستطيع أن أفهمه بسبب فهمي القاصر، وخاصة حين يحسبكم هذا العبد الضعيف سيفا بتارا في بيان الحق والصواب.

فملخص الكلام؛ لما كنتُ قد أكّدت شفهيا على أنني سأبقى صامتا واجما حين تُسمعني مقالاتك، ومع قبولي هذا الشرط لم تُقرأ عليّ بعذر أن ذلك ليس من الحكمة، ثم طلبُ مناظرتي الآن؛ يناقض ما تقرر من قبل. إن تكليف شخص ضعيف مثلي بأمور متناقضة تكليف لا يطاق. ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[1]. إذا كانت المناظرة ضرورية في كل الأحوال فأرجو أن ترسل إلي أولا مقالات مناظرة دلهي المذكورة لأقرأها.

الالتماس الثاني

قبل ثمانية أشهر تقريبا دار الحديث بيني وبينك عن سيدنا الميرزا المحترم، فأشرتَ عليّ ما يتلخص مضمونه في أن الحديث العلني بهذا الموضوع ليس مناسبا لأن ذلك يؤدي إلى إثارة عامة الناس لذا من الأنسب أن نناقش الأمر في خلوة، فقبلتُ ذلك حكمةً وتقرر أن تُعقد الجلسات بهذا الشأن في بيتي أنا. فعُقدت ثلاث جلسات في الخلوة، وأقررتُ أولا مُشهدا اللهَ تعالى أن هذه الجلسات هي لوجه الله لذا أتعهد أنه إذا كان هناك أمر أراه أنا صوابا بحسب قريحتي الجامدة وفطنتي الخامدة ورويّتي الناضبة، ولكنه خطأ في الحقيقة فلتدحضنّه لوجه الله ولأقبلنّه. وعلى هذا المنوال أقررت أنت أيضا مُشهدا اللهَ بأنك أيضا ستفعل ذلك تماما دون الانحراف عنه قيد شعرة. هذا كان المراد بالضبط وإن كانت الكلمات مختلفة قليلا. والتزاما بهذا العهد بدأتُ بقراءة الجزء الأول من مسودة "إعلام الناس" عليك وكلما قلتَ شيئا في التأييد سجلتُه أيضا. وأذكر جيدا أنك لم تنقد أيّ شيء فيه بل أيدّتَ دائما. لعلك نقدتَ شيئا واحدا فشطبتُه. وأكبر دليل على ذلك أنه قد مضى على نشر الجزء الأول من "إعلام الناس" سبعة أو ثمانية أشهر تقريبا ووصلتْ نسختها إليك أيضا، و لم

---

[1] البقرة: ٢٨٧

ترفض إلى الآن ما ورد فيه مما قلتَه تأييدا لمضمونه. وإن لم تكن توافقه لنشرتَ تكذيبه حتما.

فلباب القول، عُقدت ثلاث جلسات في أوقات مختلفة، حتى بدأ الناس يتهمونك فلم تُعقَد بعدها جلسة في الخلوة. يقول المثل الفارسي: "لقد انكسرت الكأس ولم يعد الساقي موجودا." فلم يبق من الجزء الأول إلا ورقة أو ورقتان على أكثر تقدير ولم يبق من المقالات أيضا شيء إلا ما شذ وندر، وقد نُقل عند المراجعة. إذًا، فقد قُرئ عليك الجزء الأول كله، و"للأكثر حكم الكل"، فما ذنبي أنا يا أيها المولوي المحترم؟ يقول المثل الفارسي: "لا علاج لما كسبته يداك". فشجّعتني هذه الأحداث ونشرتُ الجزء الأول معتبرا إياه صدقا وحقا. أما إذا كان المقصود تدارك ما فات فقد نُشر الجزء الثاني أيضا ولعلك لم تقرأه بعد. وقد مضت مدة لا بأس بها على إرسالي لك الجزء الأول نزولا عند رغبتك. حيثما كان لك كلام في الجزأين فاكتُب الرد والجواب وسأقبله بإذن الله إذا كان حقا. كان الدافع الأكبر وراء نشر الجزء الثاني أنك قلتَ لي يوما في الطريق همسًا: "إن حياة المسيح لم تثبت في الحقيقة مع أن ذلك يخالف معتقد الجمهور ولكن عليك ألا تقول ذلك لأحد." هذا كان المفهوم بالضبط وإن كانت الألفاظ مختلفة قليلا. وعندما بدأ العوام يتألّبون عليك بالتهم من كل حدب وصوب سمَّيتَ سيدنا الميرزا المحترم دجالا وكذابا تعريضًا أو كناية. وحين انتشر خبر هذا الوعظ في مدينة "بهوبال" قال لي أحد أصدقائي ذات يوم حين كنا نمر في حارة "نظر غنج" بأن المولوي محمد بشير يعدّ الميرزا المحترم دجالا وكذابا، قلتُ: لا ثقة بالروايات الشائعة في هذه الأيام فالأحرى أن نسأل المولوي المحترم مشافهة. فحضرتُ إليك أنا وصديقي هذا فطرح صديقي عليك السؤال من عنده فقلتَ له بحضوري: ما سمَّيتُه دجالا وكذابا، غير أنني أراه مخطئا في موضوع كذا وكذا سواء أكان الخطأ في الإلهام أم في الاجتهاد أم ناتجا عن قصد. هذا كان المفهوم وإن اختلفت الألفاظ قليلا. ما كشفتُ هذه

الأمور إلى يومنا هذا. أما الآن فحين يُكرهني خدامك كثيرا لحكمة ما على المناظرة أميط اللثام عن هذه الأسرار الخفية إظهارا للصواب. فأنّى لي أن آمل من المناظرة إحقاقا للحق وإظهارا للصواب مع وجود كل هذه الأمور؟ فقل لي الآن، ما هو السبيل إلى ذلك وأنا مستعد للتنفيذ.

الالتماس الثالث

لقد أخرجتَ في رسالتك الإلهامَ من الأدلة الشرعية، فهذه القضية أيضا طويلة الذيل عند فحول العلماء، وقد أنهيتُ بحسب رأيي هذا الموضوع في بحث استدلال العلوم التقليدية في "إعلام الناس" الجزء الثاني. فيلزمك أن تعيد النظر في ذلك أيضا من منطلق القبول أو الرد.

فلباب القول بأني تفرغت من ذلك بعد تسجيل هذا البحث في "إعلام الناس". بل قد سجل سيدنا الميرزا سلّمه الله في كتابه "إزالة الأوهام" جميع الأبحاث المتعلقة بالمسائل المتنازَع فيها. وقد حكم عليه السلام في جميع المراتب المذكورة في رسالتك من قبيل جعْل المدعي مجيبا تارة والمجيب مدعيا تارة أخرى. فعليك أن تعيد النظر أولا من منطلق المناظرة في أمور تعارض رأيك سواء أوردت في "إزالة الأوهام" أم في "إعلام الناس"، إظهارا للصواب وإحقاقا للحق، وخاصة حين وعدتَ في أثناء مناظرة دلهي مرتين بل ثلاث مرات أنك سترد على "إزالة الأوهام" ردا مستفيضا ومسهبا. فأولا يجب أن تكتب ردا على تلك الكتيبات، ثم إذا قبلتُ ردودك فهو المراد، وإلا يمكنني أن أنظر فيها إظهارا للصواب، بالشروط المفيدة لأننا قد أتممنا الحجة تماما بحسب رأينا.

الالتماس الرابع

أما ما قلتَ: "مهما كان للسيد الميرزا باع طويل في مجال الإلهام فإنك تفوقه بحسب زعمي في العلوم التقليدية، لذا أراك أحق بالمناظرة"، فأقول في الجواب: إن العلماء والأولياء الذين يملكون نفوسا قدسية ولهم باع طويل في الإلهام لا يحتاجون إلى العلوم التقليدية أصلا. وهذه المسألة أيضا مسلَّم بها عند

فحول العلماء وثابتة في محلها وقد اعترفَ بها العلماء المتقشفون في كتب المنطق وحواشيها بأن النفوس القدسية لا تحتاج قط إلى فنون المنطق وغيرها من العلوم التقليدية. وتكون جميع القواعد الصحيحة والأصول الحقة لعلومها مترسخة في أذهانهم بحيث لا تصدر منهم مسألة علمية بخلاف تلك العلوم التقليدية. فلو افترضنا جدلا أن سيدنا الميرزا المحترم قليل المزاولة في العلوم التقليدية فهو ليس بحاجة إليها أصلا لطول باعه في الإلهام. لذا لا يوجد من بين العلماء مثلهم مقابلٌ ولا رديف للملهَمين وذوي النفوس القدسية. ومن المثل السائر في الورى: "ومن الرديف وقد ركبتَ غضنفرا." يقول حكيم الأمة المولوي الشاه ولي الله رحمه الله عن العلوم الحديثية وأسماء الرجال وأصول الفقه وأصول الحديث في كتابه "حجة الله": "وهذا بمنـــزلة اللب والدر عند عامة العلماء، وتصدى له المحققون من الفقهاء. هذا وإن أدق العلوم الحديثة بأسرها عندي وأعمقها محتدًا وأرفعها منارًا وأولى العلوم الشرعية عن آخرها فيما أرى، وأعلاها منـــزلة وأعظمها مقدارًا هو علم أسرار الدين الباحث عن حكم الأحكام ولمياتها وأسرار خواص الأعمال ونكاتها. فهو، والله، أحق العلوم بأن يصرف فيه من أطاقه نفائس الأوقات، ويتخذه عدة لمعاده بعد ما فرض عليه من الطاعات، إلى أن قال: ولا تتبين أسراره إلا لمن تمكنّ في العلوم الشرعية بأسرها واستبد في الفنون الإلهية عن آخرها، ولا يصفو مشربه إلا لمن شرح الله صدره لعلم لدنيّ وملأ قلبه بسر وهبي، وكان مع ذلك وقّاد الطبيعة سيّال القريحة حاذقا في التقرير والتحرير بارعا في التوجيه والتحبير إلى آخره."

لقد أحسنتَ بي الظن أكثر من المعقول وبالغتَ في إطرائي وقلتَ بأني أحق بالمناظرة من المرزا المحترم، ولكن هذا الظن الحسن يخالف واقع الأمر وينافي الحقيقة، فشتان بين الثرى والثريا. وإن هذا الظن الحسن بمنـــزلة وضعِ الشيء في غير محله. وإذا كان حسن ظنك هذا في محله بحسب رأيك فأرسِل إلي مناظرة دلهي لأقرأها بدقة وأُمعِن النظر فيها.

الالتماس الخامس

أقول لك نصيحة ضرورية بأنك قدمتَ الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ بكل قوة وشدة على أنها قطعية الدلالة على حياة المسيح عليه السلام، ولكن العلماء في دلهي بمن فيهم ميان المولوي نذير حسين مدَّ ظِلّه وغيره والمولوي محمد حسين البطالوي لا يرونها قطعية الدلالة على حياته عليه السلام. بل ذكرتَ لي أيضا هذا الأمر عند اللقاء، كذلك علمتُه بواسطة المقالات الواردة من دلهي، وقد اكتفى المولوي محمد حسين بالقول في مجلته "إشاعة السنة" أن هذه الآية تشير فقط إلى المطلوب إشارة. فما دام كل هؤلاء العلماء يخالفونك في هذا الاستدلال فالأفضل أن تناظرهم أولا لتُسوَّى الأمور بينكم لأن ثمرتها تكون عظيمة. أنا أيضا أوافق هؤلاء العلماء في هذا الأمر ما داموا على الحق. فما كان حقًا وصوابا بعد التسوية الداخلية سيصلني أيضا. وإن لم تعجبك نصيحتي هذه فأرسلْ إلي مقالات المناظرة التي عُقدت في دلهي، وسأقرأها بإمعان وتدبرٍ إحقاقا للحق بإذن الله.

الالتماس السادس

أما ما قلتَه عن علاقة الحب بيننا ثم الهجران، فأقول في الجواب بأنني لا زلت أحبك في الحقيقة كما كنت أحبك من قبل لذلك أردد كثيرا الأبيات التي كتبتَها وتغلب القلب المتواضع رقة، فأضم إليها الأبيات التالية:

ولقد ندمت على تفرق شملنا ندما أفاض الدمع من أجفاني
ونذرت إن عاد الزمان يلمنا ما عدت أذكر فُرقة بلساني
وأقول للحساد موتوا حسرة والله إني قد بلغت أماني
طفح السرور علي حتى أنه من فرط ما قد سرني أبكاني
يا عين ما بال البكا لك عادة تبكين في فرح وفي أحزاني

أما عبارتك التي تنطق بالمفهوم أنك هجرتَني منذ أن اعتنقتُ هذا الاعتقاد فيبدو خلافا للواقع، فلعلك أردتَ أن تقول ذلك جبرا لخاطري أو إرضاء للعوام بأنك تخالف هذا المعتقد منذ البداية دون انقطاع، لأنه لم يكن هناك أدنى أثر للهجران إلى اليوم الذي عُدتَ فيه من دلهي حتى أبديتَ استياءك من عدم لباقة علماء دلهي نوعا ما ومدحتَ سيدنا الميرزا على لباقته ربما مراعاة لي. ووعدتَ أيضا أنك ستأتي إلى بيتي وتُسمِعُني مقالات المناظرة. وقد بعثتَ لي رسالة من دلهي ردًّا على رسالتي وذكرتَ فيها وقائع المناظرة بالإيجاز. وقبل سفرك إلى دلهي زرتَني في بيتي مع بعض الأشخاص الأكارم والمحترمين، وذكرتَ لي رغبتك في السفر إلى دلهي من أجل المناظرة. وكأنك ودّعتني قبل السفر إلى دلهي. وقبل ذلك حين عُقدت المناظرة بينك وبين المولوي محمد حسين البطالوي حول موضوع معين وحضرتُ لزيارتك بعد ذلك فسردتَ لي كافة تفاصيل المناظرة، وقلتَ أيضا بأنك سمَّيت المولوي محمد حسين دجالا وكذابا بعد اللَّتَيَّا والَّتي. وبسماع هذا الكلام حزنتُ كثيرا وقد أبديتُ استيائي أيضا لبعض الأصدقاء قائلا بأن المولوي محمد حسين من المشايخ المعروفين وأن هذه المعاملة والمكالمة لم تكن مناسبة. هذه الأحداث كلها تشهد بأنك كنتَ ترى دعاوى الميرزا المحترم من قبيل الممكن وليس من قبيل المستحيل. فقد علمتُ أيضا من رواة ثقاة أنك قلتَ عن الجزء الأول من الكتيب "إعلام الناس" بأن الأدلة الواردة فيه قوية لإثبات الإمكانية.

فملخص الكلام أن دعاوى الميرزا المحترم كانت قبل ذلك ضمن الممكنات الشرعية بحسب رأيك وليست من الموانع الشرعية. لذلك كنتَ مترددا، وهذه الأحداث شاهدها الجميع وسمعوها. وإذا رأيتَ من الحكمة أن تُبين شيئا على عكس ما قلتُ فلا اعتراض لي على ذلك. لقد أمطْتُ اللثام عن وجه أمرٍ حقٍ إظهارا للصواب، وقد قلتُ الحقَّ مبتدأً ولنرى هل سيكون خبرُه مُرّا أم حُلوًا.

الالتماس السابع

لقد أشرتَ إلى اجتناب تأثير: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[1]، وكان ذلك متوقعا من شخصك المحبّ، ولكن كيف يُتوقّع ذلك ممن يعتقدون بك ويسترشدونك؟ تستطيع أن تتحكم في قلبك ولكن لا تستطيع أن تتحكم في الآخرين، قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن. لقد سمعت من مصادر موثوق بها أن الجلسة التي عُقدت مؤخرا قد أشار عليك فيها صديقي الصدوق مجمع البِرّ والخير والاسم على مسمًّى الشيخ خير الله وغيره أنه يجب إما أن يتوب المولوي محمد أحسن من هذا المعتقد أو يخوض في مناظرة، وإلا يجب أن تُقطع معه سلسلة السلام والكلام وكافة حقوق الإسلام، ويُطرَد من زمرة أهل الحديث. والحل الذي أوجدتَه لهذه القضية كان أن بعثتَ رسالة بمشورتهم وطلبتَ فيها المناظرة. ولكنني اجتنبتها كل الاجتناب خشية الشر والفساد. وهذا ما أُعلنَ البارحة يوم الجمعة أيضا في جلسة الوعظ. فأنّى لي أن أتوقع إظهار الصواب وإحقاق الحق مع تدخل مجمع الخير هؤلاء، وما السبيل إلى ذلك؟

الالتماس الثامن

أما تغييرك نمط المناظرة وقولك بأن يصبح المدّعي مجيبا بعد فترة والمجيبُ مدعيا فليس مستحسنا بحسب رأيي المتواضع وإن كنتَ قد اكتشفتَه بكثير من التأمل والتدبُّر، لأن هذا التغيير الجذري والتبديل يناقض آداب البحث والمناظرة تماما في رأيي البسيط، لأن المرء في هذه الحالة يضطر إلى ارتكاب غصب المنصب وهو مذموم عند علماء المناظرة. وأقول إضافة إلى ذلك بأن المناظرة هي حول حياة المسيح ومماته، وأنت تدّعي حياته فإن لم تَعُد مدعيا وانسحبتَ من

[1] الروم: ٤٢

هذا الادعاء انتهت المناظرة تلقائيا لأنك في هذه الحالة قد اعترفت بموته. وليس هناك حالة وسطية بين الموت والحياة حتى تبقى المناظرة جارية. وإن اجتماع الضدين من المحالات. فما معنى القول أنه لا تكون هناك حياة ولا ممات، ولكنه قد ورد في أهل الجحيم ﴿لاَ يَمُوتُ فِيهَا وَلاَ يَحْيَا﴾[1]. إن المنافاة بين الموت والحياة كالمنافاة بين الوجود والعدم. فلا أفهم كيف تنسحب من ادّعاء حياته عليه السلام بعد فترة ولا تؤمن بموته أيضا، ومع ذلك تبقى المناظرة جارية؟ فما هو وجه إظهار الحق والصواب الذي تهدف إليه في ذلك؟ وفي هذه الحالة لن تبقى مقالات الفريقين أيضا متساوية عددا، ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[2]. لقد سجلتَ هذه المسألة العلمية في مكتوبك بأسلوب لا أفهمه وأغلب ظني أن العلماء الآخرين أيضا لن يفهموه. إذًا، لا أستحسن هذا الأسلوب الجديد. فالأفضل الالتزام بنمط المناظرة التي انتصرتَ بسببها في دلهي لأن ذلك مما جرّبتَه. ففي هذه الحالة يجب أن ترسل إلي مناظرة دلهي نفسها، إذا كان فيها الحق سوف أقبله وإلا سأعلق عليها بعد الإمعان والتعمق بإذن الله.

الالتماس التاسع

حينما عدتَ من دلهي قلتَ لي أثناء اللقاء بأن ميان المحترم مدَّ ظِلّه، أصرّ كثيرا على أنك إذا كنتَ خائضا في المناظرة فعليك أن تستشير المولوي محمد حسين وغيره لأنَّ تلاحُق الأفكار يزيد المرء علما. فقلتَ له بأنك واثق من أدلتك ولا حاجة لك إلى الاستعانة بأحد أو استشارته قط. هذا كان المراد وإن كانت الكلمات مختلفة قليلا. منذ أن سمعتُ هذا الكلام بلسانك أنت –وإن كنتُ قد علمته من خلال الرسائل الواردة إلي أيضا– أجدني مضطربا بشدة على أنه كيف ظهرت تلك الأدلة القاطعة للعيان من غيب الغيب دفعة واحدة

---

[1] *الأعلى:* ١٤

[2] *النجم:* ٢٣

مع أنها لم تخطر ببال شيخ الكل مدَّ ظِلّه و لم تطرق مخيلة المولوي محمد حسين؟ والعجب فوق العجب أني سمعت ذلك من رواة عادلين وثقاة أنك قلتَ علنا قبل سفرك إلى دلهي ببضعة أيام بأنه لا يوجد دليل قاطع على حياة المسيح. ولو بحث أحد من الشرق إلى الغرب لما وجد دليلا كهذا. فلما جاءت تلك الأدلة القاطعة إلى حيز الوجود من غيب الغيب دفعة واحدة وقدِّمت في أثناء مناظرة دلهي وأدت إلى انتصارك وغلبتك؛ أرسل إلي تلك الأدلة القاطعة بعينها مكتوبةً. وإذا كانت تلك الأدلة قطعية الدلالة فكيف لا أقبلها. أما المقدمة التي تكتبها فبإمكانك ألا ترسلها إلي إن أردتَ ذلك لأن الهدف منها أن تكون بمنـــزلة المبادئ وليست كالأهداف وأصول المطالب لأن الأصول ومقدمات الأهداف مثلها كلها تكون قد وُضعت سلفا فلا دخل لها في أصول الأهداف.

الالتماس العاشر

تعرف أيضا أنني أعمل في المحكمة الحكومية من الساعة العاشرة صباحا إلى المساء، وأدرّس في البيت من الصباح إلى الساعة العاشرة، وإضافة إلى ذلك فرضتُ على نفسي قدرا معينا من تلاوة القرآن الكريم كنذر واجب. أما الوقت المتبقي فيُبذل في حوائج الأكل والشرب وأداء الحقوق وغيرها وبذلك تصبح الساعة العاشرة ليلا، بينما أوقاتك فارغة تماما. وإذا كانت هناك عطلة ووجدتُ ساعة فراغ أكتب فيها شيئا أحيانا أو أطالع كتابا مثلا. لقد بدأتُ بكتابة هذه الرسالة يوم الجمعة فجاءني بعض الضيوف فأرجأتُها. ولكن شاءت الصدف أن تكون اليوم السبت ١١ ربيع الثاني عطلة فأكملتُ كتابتها. ولولا هذه العطلة لما استطعتُ إنهاءها. وأنت تعرف كيفية أوقاتي وانشغالي على هذا المنوال. لذلك التمستُ على سبيل الحذر الزائد أن ترسل إلي مناظرة دلهي لأقرأها في أوقات الفراغ. ولكن أرجو ألا تستعجل في ذلك كثيرا لأني لا أرى ما يدعو إلى الاستعجال، ففي التأمل والتأني السلامةُ والخيرُ، غير أنني أستحسن كثيرا اقتراحك للمناظرة على منوال مناظرة دلهي. فحين تنسحبُ من ادّعائك

بحياة المسيح يثبت موته تلقائيا وبذلك لن تضيع الأوقاتُ كثيرا لأنه لن تبقى حاجة إلى المناظرة أصلا. فأنا أوافقك تماما في استحسان هذا الاقتراح، ولكن أضيف إلى ذلك أن ترسل إلي مقالات مناظرة دلهي بعينها لأقرأها. ولا حاجة لتغيير نمط المناظرة فهو غير مقبول.

يوم الجمعة مساء، ١٠ ربيع الثاني الموافق لــ ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٩١م.

****

نظرة عابرة

على أسلوب الاستدلال في مناظرة دلهي

حامدا ومصليا ومسلما، في رده على رسالتي المتواضعة صدّق المولوي المحترم الالتماسات العشرة المذكورة فيها، غير أنه أضاف وكتب: كلمة حق أُريد بها الباطل. وكتب بعض الأعذار الواهية لا أريد نشرها لأن الناس سيطّلعون بسببها على طبعه المتقلّب أكثر من ذي قبل. فقد غيّر في مناظرة دلهي شيئا في أسلوب الاستدلال واستدل بآية "ليؤمنن به قبل موته" فقط، وقال أيضا في الأخير بأن عنده أدلة كثيرة أخرى على حياة المسيح وسيكتبها فيما بعد. ثم كتب في النهاية كلماتٍ لا تليق به بحال من الأحوال. وقال عن أسلوب الاستدلال بأنه الأسلوب نفسه الذي اختير في مناظرة دلهي. فأعدتُ إليه رسالته الأخيرة بعينها مع ثلاث ملحوظات تالية:

ملخص الملحوظة الأولى

ليس مناسبا أن ترِد في رسالتي ولا في كلامك كلمات ساقطة عن مستوى الأدب واللياقة وإلا لن تُعقد المناظرة.

ملخص الملحوظة الثانية

يجب مقارنة هذه العبارة مع مقالات المناظرة الأصلية.

ملخص الملحوظة الثالثة

اِجمع في عبارتك أدلة على حياة المسيح فلا حاجة إلى تكرار تقديم الأدلة المتفرقة على ادّعاء واحد بين حين وآخر. غير أنه من حق الفريقين أن يكتبا بين حين وآخر ما شاءا في نقض الأدلة والطعن فيها أو في تأييدها. ولم يصلني الجواب على ذلك من المولوي المحترم إلى يومنا هذا. على أية حال، بعد انتظار

طويل أفي بوعدي الذي قطعتُه في بداية رسالتي عن تأويل الجملة القائلة: يا ربّي هل ما أراه هو في عالم الرؤيا، أم في عالم اليقظة؟

التأويل

تأويل ذلك أن المولوي المحترم لم ينل الفتح والانتصار في مناظرة دلهي كما أشاع بل كُتبت له الهزيمة، وسأثبت ذلك للقراء الكرام بعون الله تعالى وإذنه. يكون قد اتّضح لقراء مقالات المناظرة أن المولوي المحترم لم يستعن بالعلوم التقليدية التي يتوجه إليها علماء الظاهر ويبحثون في مسائلها، إلا بعلم النحو وذلك أيضا بصورة ناقصة. فمثلا إن أحد العلوم التي عليها مدار علماء المناظرة هو علم الفقه الذي لم يتوجه إليه المولوي المحترم قط، وإلا لانتهت المناظرة في بضعة أسطر. فأكتب هنا مجملا على سبيل المثال بعض الأمور مستشهدا ببعض العلوم التقليدية. وإذا ناظر المولوي المحترم مستعينا بهذه العلوم التقليدية فسأكتب عندها مفصّلا بإذن الله.

علم أصول الفقه

لم يتوجه المولوي المحترم إلى هذا العلم مطلقا. مع أنني لا أحتل منصب المدّعي ولكن أقول باختصار -ليتوجه المولوي المحترم إلى هذا العلم- إن وفاة عيسى بن مريم ثابتة من الآية: "إني متوفيك" برواية صحيح البخاري التي جاءت فيه نصًا عن ابن عباس أعني: مميتك. ولو استخدم المولوي المحترم جُلّ توغّله العلمي في علم الأصول فقد تكون نتيجته أنه سيحاول إثبات حياة عيسى بن مريم مما تشير إليه الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ولكن مكتوب في جميع الكتب: "ترجَّح العبارة على الإشارة وقت التعارض"، فيثبت الموت وتبقى الحياة ساقطة الاعتبار وتنتهي المناظرة في حينها.

الأسلوب الثاني من منطلق علم أصول الفقه

من ناحية أخرى إن الآية ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ مُحكمة في موضوع وفاة عيسى بن مريم بناء على رواية صحيح البخاري، لأن تعريف الـــمُحكم الذي جاء في

كتب أصول الفقه وما كتبه المرحوم والمغفور له النواب المحترم في "حصول المأمول" وغيره هو: "الـــمُحكَم ما له دلالة واضحة". ولو افترضنا جدلا أن اللفظ: ﴿قبل موته﴾ تدل على حياة المسيح فإن هذه الدلالة ليست واضحة لأن الضمائر فيه حمالة أوجه، وقد اختلف فيها المفسرون كثيرا روايةً ودرايةً أيضا، وهذا ما يسمَّى متشابها. فقد صارت هذه الكلمة متشابهة، وقد ورد في "حصول المأمول": "والمتشابه ما له دلالة غير واضحة". فالمعلوم أنه لا يجوز الرجوع إلى المتشابه عند وجود الـــمُحكم لقوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾[1]. كذلك إذا رجعنا إلى قواعد أخرى لعلم الأصول كان بالإمكان أن تنتهي المناظرة في بضعة أسطر. ولكن يجب ألا تعتبرني مدّعيا بناء على هذا البيان، بل قد قلتُ ذلك نقضا أو تصديا لأدلتك فقط، وهذا هو منصب السائل.

أسلوب الاستدلال من منطلق أصول الحديث

لم ينتبه المولوي المحترم إلى هذا العلم أيضا وإلا لَحُسم الأمر في بضعة سطور فقط، وبيان ذلك إجمالا هو أن أحاديث الصحيحين المذكورة في "إزالة الأوهام" تُثبت وفاة عيسى بن مريم. أما إذا أُثبتت حياته ببعض الأحاديث المرسلة والضعيفة مثلا فأنّى لعِلم أصول الحديث أن يقبلها؟ إنه يعلن بصوت عال أن الأحاديث المتّفق عليها مرجَّحة على غيرها تماما. ففي حال التعارض ستكون الأحاديث المتفق عليها مرجّحة على جميع الأحاديث الأخرى، وهو المطلوب.

الاستدلال من منطلق علم المنطق

لم يستخدم المولوي المحترم علم المنطق أيضا في المناظرة وإلا لـــحُسم الموضوع في سطرين بناء على الوجه الأول بديهي النتيجة. ولكن ينبغي أن

---

[1] آل عمران: ٨

يكون معلوما أنني لستُ مدّعيا بل أنقض الأدلة وأتعرض لها. وبيان ذلك على سبيل المثال هو: كان عيسى بن مريم نبيا من الناس ومات الناس حتى الأنبياء. أيْ كلهم ماتوا فعيسى بن مريم أيضا مات. هذه هي المقدمة الصغرى والمسلَّم بها، أما المقدمة الكبرى فمعروفة لدرجة يدرسها حتى الأطفال الصغار في المدارس في أمثلة حرف: "حتى"، فهي أيضا مسلَّم بها. وإن لم تكن مسلَّمًا بها فقد ورد في القرآن الكريم آية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[1] وغيرها من الآيات الكريمة.

تنبيه: يقرأ أئمة المساجد فيها أبياتا أردية في أثناء الخطبة تعريبها:

"أين آدم، أين حوّاء، أين مريم، وأين عيسى، أين هارون وموسى، هذا ما يُحزن الجميع".

وينشدون كذلك أبياتا تعريبها:

"لقد مات النبي آدم ودُفن تحت الثرى، كان نوح ربان سفينة العالم فمات هو أيضا

وقد مات يوسف، ويعقوب وإسماعيل وإسحاق والخليل وسليمان كلهم الذين كانوا يحملون خاتما سماويا.

لقد دعا إلى الإسلام هود وإدريس ويونس وشيث وأيوب وشعيب لبعض الوقت ثم رحلوا

وُوري الثرى النبي عيسى والنبي داود وموسى بعد أن نالوا من الله التوراة والزبور والإنجيل

والذي خُلقتْ من أجله الأرض والسماء، مات حبيب الله هذا أيضا ودخل جنة الفردوس...

إلى آخر ما قال".

[1] آل عمران: ١٤٥

الاستدلال من منطلق علم البلاغة

لم يتطرق المولوي المحترم إلى هذا العلم أيضا وإلا لـــحُسم الأمر بسهولة تامة. لقد جاء في "المطَوّل" وحواشيه: "وتقديم المسند إليه للدلالة على أنّ المطلوب إنما هو اتصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الإخبار بصدوره عنه، كقولك: "الزاهد يشرب ويعزب" دلالة على أنه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار. قال السيد السند على قول العلامة: إنما يدل عليه الفعل المضارع. قد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والتقضي بحسب المقامات. ووجه المناسبة أن الزمان المستقبل مستمر يتجدد شيئا فشيئا، فناسب أن يراد بالفعل الدال عليه معنى يتجدد على نحوه بخلاف الماضي لانقطاعه، والحال لسرعة زواله... إلى آخر العبارة."

يقول السيد السند في موضع آخر في هوامش المطوّل: "وقد يقصد في المضارع الدوام التجددي وقد سبق تحقيقه". وجاء في موضع آخر من المطول: "كما في قوله تعالى: ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾حيث لم يقل "الله مستهزئ بهم" بلفظ اسم الفاعل قصدًا إلى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت إلى قوله. وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين والبلايا النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا". انتهى. وأيضا قال: "كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت، يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي وغير ذلك من العبارات الصريحة."

ولم يُعثَر على اختلاف أحد على استخدام صيغة المستقبل للدوام التجددي فهي مسألة متفَّق عليها. فلو استنتج سيدنا الميرزا المحترم من المستقبل معنى الدوام التجددي، بحسب مقتضى القرآن الكريم فأيّ مانعٍ في ذلك؟ بيِّنوا تؤجروا. فقد انتهت المناظرة في صفحة واحدة.

علم أسماء الرجال

لم يتطرق المولوي المحترم إلى هذا العلم أيضا إلا أنه سأل سيدنا الميرزا المحترم عن التوثيق والتعديل في أسانيد رجال القراءة: "قبل موهم"، دون أن يذكر شيئا عن أحوال الرواة الذين وردت رواياهم القابلة للنقد في مقالاته في المناظرة. ثم لماذا طلب من الميرزا المحترم توثيق إسناد رواة القراءة الواردة في مصحف أُبَيّ بن كعب بعد التسليم بهذه القراءة التي وردت في التفاسير الموثوق بها؟ ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾. لكان من كماله في علم أسماء الرجال لو بيّن عن ظهر غيب مواعيد وفاة الرواة وسنين ولادهم وأعمارهم وسوانح حياهم وألقاهم وجُلّ أسباب القدح الخفية منها وغير الخفية وإلا فحواشي معظم كتب الحديث زاخرة بأسماء الرجال، ويستطيع أن ينقلها طالب بسيط أيضا، فما خصوصية المولوي في ذلك؟ أيْ لم يُبدِ المولوي المحترم علوّ كعبه في علم أسماء الرجال، فلعله أرجأه إلى وقت آخر.

علم القراءة

لم يتوجه المولوي المحترم إلى هذا العلم أيضا قط وإلا لَبُتَّ في الموضوع في بضعة أسطر. وبيان ذلك المجمل على سبيل المثال هو أنه لو قُبل أن القراءة المذكورة في مصحف أُبَي بن كعب شاذة تماما فما الضير فيها إذا كانت مفسِّرة ومُبيِّنة للقراءة المشهورة؟ هذه القضية أيضا مسلَّم بها عند القراء وغيرهم. فقد ورد في "الإتقان" وغيره: "وقال أبو عبيدة في فضائل القرآن: المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها... إلى قوله: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل، انتهى."

فلما لم يكتب المولوي المحترم شيئا عن علم القراءة لذا لم أسهب فيه أنا أيضا. وحين يقول المولوي المحترم شيئا في هذا الموضوع سأتناول هذه القراءة بوجه خاص بالتفصيل بإذن الله. وليكن واضحا أن أُبَي بن كعب صحابي جليل القدر قال عنه النبي ﷺ: "وأَقرؤكم أُبيّ. وأيضا: قال، قال رسول الله ﷺ لأبيّ بن كعب: إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال: آلله سمّاني لك؟ قال: نعم، قال: وقد ذُكرتُ عند رب العالمين؟ قال: نعم، فذرفت عيناه." متفق عليه. وهناك مصحف لأُبَي بن كعب وترتيب سُوَره مذكور في "الإتقان" وغيره.

علم التفسير

لم يتوجه المولوي المحترم إلى هذا العلم أيضا إلا أنه نقل أقوال بعضٍ من التابعين من تفسير ابن كثير ترجيحا للمعنى المختار عنده، أو نقل عن فهم أبي هريرة وقولا أو قولَين لابن عباس. لقد أقرّ المولوي في بيانه الثاني أن جماعة من الأسلاف ذهبوا إلى معنى ذهبت إليه أيْ أن الآية حمالة أوجه وتفسيرها مختلَف فيه وليس مجمَعا عليه. وأقرّ أيضا أنه لا يعتبر فهمَ صحابي حجةً. ومع ذلك لم يتطرق إلى علم التفسير قط. فمن منطلق علم التفسير لا يمكن الحكم القاطع في معنى آية تحتوي على نبوءة إلى أن تتحقق النبوءة. بل يبقى الأمر مقتصرا على الاجتهاد فقط لأن حقيقة النبوءة تدخل في ﴿لاَ عِلْمَ لَنَا﴾، على عكس مطالب ضرورية تفسيرية أخرى لأنها يمكن أن تدخل في ﴿عَلَّمْتَنَا﴾، فيمكن الحكم القاطع فيها. ومع أن المولوي المحترم يحسب أن الآية المذكورة تحتوي على نبوءة ولكنه لم يحذر قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، واستيقن قطعا في تفسير هذه الآية من أقوال رجال غير معصومين أنه سيأتي زمان بعد نزول عيسى بن مريم وقبل موته حين يؤمن به أهل الكتاب أجمعون. ولكن لما كانت الآية حمالة أوجه ومتشابهة وتحتوي على نبوءة بحسب رأي المولوي المحترم، فبناء على أيّ علم يمكنه أن يحكم على وجه القطعية واليقين؟ لقد رجّح أبو هريرة رضي الله عنه فهمَه على وجه الشك والظن فقط وليس إلا، فهل المولوي المحترم يعلم

الغيب؟ أو هل يثبت في تفسير هذه الآية من حديث صحيح مرفوع متصل أنه ليس للآية معنى سوى ما ذهب إليه المولوي المحترم؟ وزدْ إلى ذلك أنه اعترف بأنها تحتوي على نبوءة. يقول مولانا الشاه ولي الله عن مطالب تفسيرية أخرى:

"من الثابت المتحقق عندي أن كثيرا من الصحابة والتابعين كانوا يقولون: نزلت الآية في كذا وكذا. وكانوا يقصدون من ذلك أن يرسموا صورة صحيحة لتلك الآية، ويذكروا بعض الأحداث التي تشملها الآية بعمومها سواء أكانت تلك القصص قديمة أم حديثة، وسواء أكانت إسرائيلية أو جاهلية أو إسلامية، وسواء أكانت تتضمن جميع شروط الآية أو بعضها، والله أعلم. ولقد ثبت من هذا التحقيق أن للاجتهاد دخلا في هذا القسم، وللقصص المختلفة مجالا في ذلك. ومن تذكّر هذه النقطة استطاع أن يحلّ الاختلاف في أسباب النـــزول بأدنى تأمل. انتهى."[1]

صحيح أن المولوي المحترم لم يكن مخولا إلا أن يرجّح معنى ذهب إليه دون أن يقول إنه قطعي الدلالة، وألا يقول كلمة تكون مصداقا لــ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[2]، وبأن كل المعاني سواه بما فيه التي جاءت في كتب التفسير خاطئة وباطلة، فاتّق الله يا أيها المولوي المحترم. يقول شاعر فارسي ما معناه: لا تُهِن اسم الأسلاف حتى يبقى اسمك تذكارا بصيت حسن.

من المسلَّم به عند المفسرين أيضا: "فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض". فهل اعتبار المولوي المحترم المفسرين في العالم كله على الخطأ والباطل واعتبار معنى ذهب إليه وحده واعتباره حجةً هو التقوى والأمانة وإظهار الحق والصواب؟ بيّنوا تؤجَروا.

---

[1] *ترجمة نص فارسي، (المترجم)*

[2] *الكهف:٦*

علم اللغة الفارسية

لقد لفت المولوي المحترم الأنظارَ إلى ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة الفارسية التي قام بها الشاه ولي الله، ولكنه استنبط من صيغة المضارع معنى الاستقبال الخالص من عنده خلافا لقواعد الفرس. والصِيَغ المستخدمة في ترجمة الشاه ولي الله كلها تفيد المضارع وهي: سنصرفك إلى قبلة ترضاها، سنُحرقه وسننسفه، وسنهديهم إلى سبلنا، وسأغلبنّ أنا ورسلي، وسنحييه حياة طيبة، وسندخلهم في الصالحين. أيها المستمعون الكرام! يعرف أطفال المدارس الصغارُ أيضا أن صيغ الاستقبال الخالص في الفارسية هي: "خواهد، خواهند، خواهي، خواهيد، وخواهم"، وعلامة الحال الخالص هو دخول حرف "مي" على المضارع. والكلمات الواردة في الترجمة المذكورة كلها صِيغ المضارع وليست صِيَغ الاستقبال الخالص. وإضافة إلى ذلك لقد استخدم المولوي المحترم الكلمة الأردية المستخدمة في ترجمة الشاه رفيع الدين وهي "ابهى" ومعناها "حالا" واعتبرها للاستقبال الخالص. والآن يمكن للقراء الكرام أن يعدلوا هل قول المولوي المحترم عن سيدنا الميرزا عليه السلام: "هذا بعيد من شأن المحصلين" في محله؟ سبحان الله!

علم المناظرة

لم يتطرق المولوي المحترم إلى علم المناظرة أيضا إلا أنه أسرع في الاعتراض على ما كتبه سيدنا الميرزا المحترم في تعريف المدّعي وفلسفته، وقال بأن هذا التعريف يخالف تعريفا ذكره علماء المناظرة. ونقل من "الرشيدية" العبارة التالية: "المدعي مَن... نصب نفسه لإثبات الحكم، أي تصدى لأن يثبت الحكم الخبري الذي تكلم به من حيث أنه إثبات بالدليل أو التنبيه." ولم يفكر أن الميرزا المحترم قد بيّن سرّ كون المرء مدعيا بكلام مفصل، وأقام عليه دليلا عقليا قاطعا. ويُفهم جيدا هذا السر "من حيث أنه إثبات بالدليل". فقد ذُكرت في "الرشيدية" لاحقا الفائدة من هذا التقيد إذ جاء فيه: "فلا يرد ما قيل إنه يصدق هذا التعريف على الناقض بالنقض الإجمالي والمعارض وهما ليسا بمدعيين في

عرفهم لأنهما لم يتصديا لإثبات الحكم من حيث أنه إثبات بل من حيث أنه نفي لإثبات حكم تصدى بإثباته الخصم من حيث أنه معارضة لدليله." ولكن المولوي المحترم لم يتطرق إلى أي شيء سوى نون التوكيد الثقيلة التي سوف أتناولها بشيء من التفصيل في فصل "علم النحو". فلم يلتزم بما قاله هو ولم يُمعن النظر في عبارة "الرشيدية" المذكورة آنفا. أما الميرزا المحترم فحيثما أثبت في مقالاته وفاة عيسى بن مريم وعارض الأدلة المعارضة فإما نقَضَها إجمالا أو تفصيلا أو بيّن فسادا في دليل قُدِّم على حياة المسيح أو أبطل دليلا قدّمه مدّعي حياته فكيف يمكن أن يكون حضرته سلّمه اللهُ مدعيا في الموضوع بناء على بيانه المحتوي على نقض الأدلة ومعارضته إياها؟! وهذا "لأنا لا نسلّم أن الناقض والمعارض متصديان لإثبات الحكم من حيث أنه إثبات، بل من حيث أنه نفي لإثبات حكم تصدى بإثباته الخصم من حيث أنه معارضة أو نقض لدليله."

النقص في بيان المولوي من حيث علم المناظرة

إن بيان المولوي المحترم غير مكتمل كليا من حيث علم المناظرة، وبيانه بالإيجاز هو أن هدف المولوي المحترم الواضح كان الإثبات أنه سيأتي زمان بعد نزول عيسى عليه السلام وقبل وفاته حين سيؤمن أهل الكتاب جميعا أي يدخلون في الإسلام. ولكن الدليل الذي أقامه لا يحقق هذا الهدف، لأن إقراره مسجل في بيانه الثاني أنه يمكن أن يكون المراد من الإيمان هو اليقينُ فحسب وليس الإيمان الشرعي. فمن منطلق هذا الدليل لا يثبت كون جميع أهل الكتاب مؤمنين ودخولهم في الإسلام بالإيمان الشرعي، وبالتالي بقي البيان غير مكتمل. فيا أيها الناظرون، اعدلوا كيف حلّ سيدنا الميرزا عليه السلام المحترم هذه المسألة المعقدة بكل سهولة ويُسر وبأسلوب جميل بحيث يستطيع أن يفهمها كل قاصٍ ودانٍ. ولكن من المؤسف حقا أن المولوي المحترم لم يتدبّر فيها قط. إنا لله وإنا إليه راجعون.

فقه الحديث

إن فقه الحديث عند المولوي في هذه المناظرة هو أنه جعل قول أبي هريرة وفهمه المشكوك فيه والمذكور في فاقرأوا إن شئتم ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ مصداق: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾. والأغرب من ذلك إقراره بأنه لا يعُدّ فهم صحابي حجة. فيا أيها المولوي المحترم إذا لم يكن قول صحابي وفهمه حجةً فكيف صارت حجةً قاطعةً أقوالُ التابعين وغيرهم التي نقلتَها تأييدا للمعنى الذي ذهبتَ إليه؟ ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾.

لو توجّه المولوي المحترم إلى فقه الحديث لكان حسم الموقف في هذه المناظرة سهلا جدا. وبيان ذلك على سبيل المثال بالإجمال هو أن صاحب صحيح مسلم قد حكم روايةً ودرايةً أنه ليس المراد من جملة "وإمامكم منكم" الواردة في الصحيحين إمامٌ سوى ابن مريم بل جاءت هذه الجملة صفةً لابن مريم نفسه، أو هي حال للفاعل من مصدر نزل ينـــزل. وقد أثبت الإمام مسلم المراد منه بواسطة بضع روايات، فأورد رواية أولى من ابن عُينية جاء فيها: "وفي رواية ابن عُينيه إماما مقسطا حكما عدلا." ثم أورد برواية أبي هريرة: "قال رسول الله ﷺ كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم فأمّكم".

فانتبهوا أيها المستمعون الكرام فقد ورد في هذه الرواية بالتنصيص والتصريح أن ابن مريم نفسه سيكون إمامكم ولن يكون في وقته إمامكم غيره، وروي عن أبي هريرة بأسانيد مختلفة: "كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمّكم منكم." فبهذه الرواية أُزيلت شكوك المشكّكين وشبهاتهم كلها. ثم يقول بعد ذلك: "فقلت لابن أبي ذئب إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري عن نافع عن أبي هريرة: "وإمامكم منكم" قال ابن أبي ذئب: أتدري ما أمّكم منكم؟ فقلت: تخبرني. قال فأمّكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم ﷺ."

لم يبق الآن أدنى شك لم يدحضه الإمام مسلم بأن "إمامكم منكم" إما هو حال أو صفة للمسيح ابن مريم نفسه وليس لأحد سواه سواء أكان الإمام

المهدي أو غيره. أين الآن أهل الحديث الذين يدّعون أن أحاديث الصحيحين مرجّحة على غيرها، ومع ذلك يقولون بأن "إمامكم منكم" سيكون الإمام المهدي غير ابن مريم؟ فيا أيها المستمعون الكرام، هل هذا هو مصداق ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ أو الذي اعتبره المولوي المحترم بناء على فهم أبي هريرة المشكوك فيه المقرون بحرف الشك "إنْ"؟

علم النحو

لقد استعان المولوي المحترم في هذه المناظرة بعلم النحو كثيرا، وجعل مدار استدلاله ومناط كون دليله قطعي الدلالة على نون التوكيد الثقيلة وحدها، ولكن مسألة نون التوكيد الثقيلة بحسب رأيي المتواضع قضية بسيطة جدا لا يُنال بها شيء إلا الخزي والهوان. وبيان ذلك: أولا، نقل المولوي المحترم هذه المسألة من كتب يستطيع أن ينقلها كل طالب بسيط أيضا. فلم تحصل للشيخ أية خصوصية متميّزة في ذلك كما يليق به. ليته نقل بعض الأقوال من أئمة النحو الكبار مثل الزجّاج والجوهري، السيرافي، وأبي علي الفارسي، والخليل بن أحمد والأخافش الثلاثة، والأصمعي، والكسائي، وسيبويه، والمبرد، والزمخشري وغيرهم؛ لكانت المناظرة النحوية هذه مميزة من وجهة نظر المولوي المحترم خاصة، وإن كان نقل أقوال هؤلاء الأئمة الكبار أيضا لا يعني شيئا مقابل شخص مؤيَّد من الله مثل سيدنا الميرزا المحترم. عليك أن تقرأ كتب القراء، وإن لم تتيسر فاقرأ كتب مولانا الشاه ولي الله، وإن لم تتيسر تلك أيضا فاقرأ "الفوز الكبير" حيث يقول المؤلف: "لقد وقع خلل عجيب في قواعد النحو في القرآن، وهو أن حزبا اختار مذهب سيبويه، ومن لم يتفق به يؤوِّله بتأويلات، قريبة كانت أم بعيدة ولكن هذا لا يصح عندي. بل يجب أن يُتَّبَع الأقوى والأوفق بحسب السياق، سواء أكان ذلك مذهب سيبويه أو الفراء مثلما ورد في الآية: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾. قال عثمان ﵁: "ستقيمها العرب بألسنتها"، وحقيقة هذا الأمر بحسب رأيي أنا العبد الضعيف هو أن هذا يخالف

ما هو معروف بين الناس بوجه عام وينافي أساليب العرب أيضا. ولكنه كثيرا ما استُخدم فيما مضى في كلام العرب خلافا لقاعدة معروفة. فأيّ غرابة إذا استُخدم الحرف "ياء" بدلا من "واو"، أو استخدم المفرد مكان التثنية أو جاءت صيغة المؤنث بدلا من المذكّر. والثابت المتحقق هو أنه يجب أن يُقرأ ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ ولكن بمعنى المرفوع، والله أعلم."[١].

إذا كان المولوي المحترم ملتزما بقواعد النحو المسجَّلة في "شرح ملا" و"الحواشي" ولا يسعه المحيد عنها قيد شعرة، فليردّ من فضله على سؤال أنه قد ورد أيضا في هذين الكتابين: "نون التأكيد لا تؤكد إلا مطلوبا، والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا. فثبت من ذلك أن العبارة: "ليؤمنن به قبل موته" ليست جملة خبرية بل هي جملة قَسمية إنشائية. فقد اعتُبرت كلمة "والله" مقدَّرة قبل "ليؤمنن" في تفسير البيضاوي وغيره واعتُبرت الجملةُ قسميةً إنشائية. فلما كانت الجملة قسمية وإنشائية فكيف يمكن أن تكون نبوءة أي خبرا عن المستقبل. أين الجملة الخبرية من الجملة الإنشائية! انظر هذا البُعد الشاسع بين الأمرينِ!! وفي ذلك فساد آخر أيضا أن إيمان أهل الكتاب بعيسى المطلوب عند الله هو إيمانهم قبل موته لأن تقييدهم بقيد ﴿قبل موته﴾ ليس عبثا على أية حال. إقرأْ "المطول" وغيره من الكتب تر أن مراعاة القيد في جميع المقيدات ضروري بحسب قواعد علم البلاغة وإلا سيكون القيد لغوا وبلا فائدة. ليت العبارة كانت: "من قبل موته" بدلا من "قبل موته" لَـما كانت هنالك معارضة كبيرة لِـما يهدف إليه المولوي المحترم، ولكن ذلك بعيد عن قواعد علم البلاغة. أما في هذه الآية فإن ظرف الزمان لطلب الإيمان هو ﴿قبل موته﴾ وليس "من قبل موته". "قال في المطول: ومختصره ما حاصله. وأما تقييد الفعل وما يُشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق أو به، أو فيه،

---

[1] *ترجمة من نص فارسي، (المترجم)*

أو له، أو معه، ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فليترتب الفائدة، لأن الحكم كلما زاد خصوصًا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد إفادة. كما يظهر بالنظر إلى قولنا: "شيء ما موجود" و"فلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلدة كذا." إذًا، إن موت عيسى مثل بقية الأنبياء كان أفضل من حياته على هذا النحو، إذا كان في مشيئة الله أن يؤمن به أهل الكتاب كلهم أجمعون في أثناء حياته أو بعد مماته. أما الآن فلم يعد إيمانهم مطلوبا عند الله بعد مماته. إن هذا لشيء عجاب بل هو عين الفساد.

بحث الإعراب

ما محل جملة: ﴿إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ من الإعراب؟ إذا كانت صفة لـــ "أحد" المقدَّر، وكان "أحد" مبتدأ مقدَّم الخبر أي كان خبره: "من أهل الكتاب" لكان هذا المعنى أيضا فاسدا بالبداهة، لأن حصيلة المعنى هي أن الذي يؤمن بعيسى قبل موت عيسى ليس من أهل الكتاب مع أنه من الثابت المتحقق أنه ليس ضروريا أن يكون هذا المؤمن من أهل الكتاب بحسب مذهبك. وبالإضافة إلى أهل الكتاب سينضم الكفار الآخرون أيضا إلى الإسلام في عهد المسيح ابن مريم. أما إذا كان ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ في محل الخبر، وكان ﴿مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ صفة لـــ "أحد"المقدَّر وكان "أحد" مع صفته مبتدأ لكان المعنى فاسدا أيضا، لأن في هذه الحالة يوهم تخصيص أهل الكتاب وتقييدهم ألا يؤمن بعيسى عليه السلام أصحاب الملل الأخرى سوى أهل الكتاب، ولا يدخلوا في الإسلام، وهذا خلاف دعواكم.

مرجع ضمير ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾

البحث في مرجع الضمير ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ بحسب علم النحو هو أن هذه الآية ستدل على ما يهدف إليه المولوي المحترم بحسب فهم أبي هريرة رضي الله عنه- ولو على وجه الظن والشك- إذا كان واجبا وضروريا أن يكون مرجع الضمير ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ هو المسيح فقط بحسب قواعد النحو. وأن يثبت بطلان كون كتابِيٍّ

مرجعا على وجه القطعية، بينما ذلك الوجوب وهذا الامتناع لا يثبت من قواعد النحو البتة. بل قد رجّح عامة المفسرين النحويين وقدّموا بحسب قواعد النحو قولا بأن الضمير ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾راجع إلى كتابيٍّ كما يُفهم من أهل الكتاب، أو أن لفظ: "أحد" مقدَّرٌ، وأن اعتباره مقدّرا من الضرورات بسبب الاستثناء. ولو استطعتَ أن تُثبت ذلك الوجوب وهذا الامتناع لاستلزم ذلك إجماع جميع المفسرين على ما هو مستحيل في علم النحو. واللازم باطل، فالملزوم مثله. فهذا الادعاء تقوُّل على الله وفاسد بالقطع ولا يقول به إلا من رضي بتأسيس بنائه على شفا جرف هار فانهار به.

بحث سياق الآية بحسب علم النحو

في علم النحو يُهتَمُّ بسياق الكلام كثيرا، لذا إذا كان المراد من الآية في مشيئة الله النبوءة التي ذهب إليها المولوي المحترم فهو يخالف السياق تماما، لأن هناك نبوءة في آية أخرى سبقت هذه الآية: ﴿فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾، ولا كلام ولا نقاش من حيث علم النحو أيضا في كون هذه الجملة خبرية على عكس آية قدمَّها المولوي المحترم إذ قد سبق الكلامُ- في كونها جملة خبرية كما يزعم المولوي المحترم- في هوامش شرح الجامي وغيره من الكتب. فكيف يمكن أن يكون في سياق كلام الله اختلاف لا يستسيغه أيّ نحويٍّ؟ صدق الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾[1].

السياق

إن بيان السياق هو أن الآية: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا[2]﴾ أيضا تنافي المعنى الذي ذهب إليه المولوي. وبيانه المجمل هو أنه قد ثبت بكتاب الله والسنة الصحيحة أن هذه الأمة المرحومة شهيدة على جميع الأمم السابقة،

---

[1] *النساء: ٨٣*

[2] *النساء: ١٦٠*

ويكون الرسول ﷺ فداه روحي شهيدا على هذه الأمة. وقد قال الله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1]. وأخرج أحمد والبخاري والترمذي والنسائي وغيرهم، عن أبي سعيد الخدري قال، قال رسول الله ﷺ: يدعى نوح يوم القيامة فيقال له: هل بلّغت، فيقول: نعم، فيدعى قومه فيقال لهم: هل بلّغكم، فيقولون ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد، فيقال لنوح: من يشهد لك، فيقول: محمد وأمته، ذلك قوله، يعني هذه الآية فيشهدون له بالبلاغ وأشهد عليكم. هنا أتساءل كيف يمكن أن يكون عيسى عليه السلام- دون النبي ﷺ- هو الشهيد على أهل الكتاب وهم مرجع الضمير "عليهم" الذين سيؤمنون وينضمون إلى أمة رسولنا الأكرم ﷺ بعد إسلامهم؟ إن أعلى منصب يحتله عيسى عليه السلام هو أنه سيكون شهيدا على أمته فقط كما جاء في القرآن الكريم: ﴿كُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[2]. وإن قلتَ إن هذا المنصب الذي يحتله نبينا الأكرم ﷺ سينتقل إلى عيسى عليه السلام بعد نزوله فهذا يستلزم أن النبوة لم تُختَم بعد، والعياذ بالله. واللازم باطل فالملزوم مثله. وإن قلتَ إن مرجع "عليهم" هو أهل الكتاب الذين سبق ذكرهم في آيات مضت بعيدا، سألتُ: من يقبل مرجعه البعيد إلى هذا الحد، هل يقبله الفراء أو سيبويه؟ بيّنوا تؤجروا.

البحث النحوي عن زمن الحال

لقد ورد في بعض كتب النحو أن الحال ليس بالزمن الذي يمكن أن يحدث فيه عمل، وبناء على ذلك قسم المولوي المحترم زمن الاستقبال إلى قسمين: الاستقبال القريب والاستقبال البعيد. مع أن ذلك يحقق هدفنا أن ما يعتبره المولوي مستقبلا قريبا سنعتبره حالا، فلم يبق إلا نزاع لفظي. ولكني أقول

---

[1] *البقرة: ١٤٤*

[2] *المائدة: ١١٨*

إضافة إلى ذلك بأن هذا تدقيق المتكلمين، وما لنا أن نصرّ على تدقيق يعارض عُرف العرب تماما؟ لقد ورد في "المطول" وهوامشه:

"وهذا يعني الزمان الحال أمر عرفي كما يقال: زيد يصلّي، والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال. وتعيين مقدار الحال مفوض إلى العُرف بحسب الأفعال، ولا يتعين له مقدار مخصوص، فإنه يقال: زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن، ويُعَدُّ كل ذلك حالاً، ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها." ويقول السيد السند عن تدقيقات مثلها في حواشي المطول:

"والحق أنها مناقشات واهية، لأن هذه التعريفات بيّنات يفهم أهل اللغة منها ومن تلك العبارات ما هو المقصود بها، ولا يخطر ببالهم شيء مما ذكروا. أما التدقيق فيها فيستفاد من علوم أُخر يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية على الظواهر، انتهى موضع الحاجة."

بحث آخر عن مرجع الضمير ﴿قبل موته﴾

لو أرجعنا ضمير "قبل موته" إلى عيسى عليه السلام واستُنبط معنى ذهب إليه المولوي المحترم لأدى ذلك إلى فساد آخر، وهو أن عيسى عليه السلام يُعزل عن نبوته كما هو متفّق عليه وينضم إلى أمة سيدنا رسول الله ﷺ ويدعو الجميع ليُسلموا وينضموا إلى أمة سيدنا خاتم النبيين ﷺ، ولكن ما يحدث هنا هو العكس تماما، إذ لم يُذكر عن الإيمان بسيدنا خاتم النبيين ﷺ شيء بينما قد ذُكر الإيمان بشخص من الأمة. ولكن المعنى الذي يدل على الإيمان بشخص من الأمة لا يبدو جميلا وجديرا بالانتباه. وإن قلتَ بأن الإيمان بعيسى ضروري للإيمان بسيدنا رسول الله ﷺ، قلتُ: سلّمنا، ولكن هذا الإيمان في هذه الحالة كان ضمنيا وحصل نتيجة الإيمان بعيسى و لم يتسن كالإيمان الحقيقي كما هي مشيئة الله. فما الحاجة إلى ترك المقصودِ الحقيقي والتمسك بما ليس مطلوبا ويؤدي إلى شبهات عديدة في ختم النبوة؟

إن مكانة النبي ﷺ سامية لدرجة أُمر جميع الأنبياء أمرا مؤكدا، وأُخذ منهم ميثاقٌ أن يؤمنوا به ﷺ جميعا. فقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ* فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[1]. فلهذا السبب نصحك ميانْ المحترم مدَّ ظِلّه، والمولوي محمد حسين أن الآية التي قدّمتَها ليست قطعية الدلالة على ما تهدف إليه، فلا تقدِّمْها مقابل الميرزا المحترم قط، لأنهما كانا مطّلعَين جيدا على كافة مفاهيم الآية ولكنك لم تقبل نصحهما واعتمدتَ على تفسير ابن كثير. وهذا بعيد عن مرتبتك كمحقق.

بحث لام التوكيد مع نون التوكيد الثقيلة

لقد صرّح الأزهري وغيره في "التصريح" أن لام التوكيد تفيد الحال. نسلِّم أن نون التوكيد تفيد المستقبل فقط، ولكن إذا جاءت لام التوكيد في الكلمة التي تفيد الحال وجاءت نون التوكيد أيضا كما فيما نحن فيه فما سبب كونه الاستقبال الخالص فقط؟ لم يقدم المولوي المحترم دليلا على ذلك من علم النحو، وبالتالي بقيت حجته ناقصة. نقبل أن نون التوكيد وحدها تُستَخدَم للاستقبال في علم النحو، وتُستخدَم بغير لام التوكيد للأمر والنهي والاستفهام، والتمني والعرض وغيرها. ولا شك أنه يمكن أن يكون المراد منها في هذه الصيغ هو الاستقبال وحده. ولكن ما الدليل أن الصيغة التي وردت فيها لام التوكيد ونون التوكيد هي للاستقبال الخالص؟ لعل المولوي فهم ذلك من عبارة الأزهري القائلة: "لأنهما تخلصان مدخولهما للاستقبال". فنقول بأن المراد من الاستقبال هنا هو صيغة الاستقبال فقط، التي يجري عنها على ألسن الأطفال أيضا بأن صيغة الحال مثل صيغة المستقبل. وهذا ما يتبين من عبارة الأزهري أيضا أن

[1] آل عمران: ٨٢-٨٣

ذلك ينافي الماضي. لو أراد الأزهري الاستقبال الخالص لقال: وذلك ينافي الماضي والحال. ولهذا السبب لا يبقى شرط زمن المستقبل في جواب القسم المثبت بل قد ذُكر في كتب النحو كلها دخول النون لصلاحية الفعل التامة.

ولهذا السبب وحده اختار معظم النحاة لفظ "المضارع المثبت" بدلا من "المستقبل المثبت"، وكثير منهم اختاروا لفظ "الفعل المثبت" كما لا يخفى على من درس كتب النحو. لقد ورد في "شرح الملا" وهوامشه: "ولزمت أيْ نون التوكيد في مثبت القسم، أي في جوابه المثبت، لأن القسم محل التأكيد، فكرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه، وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما اتصل به، وهو النون بعد صلاحيته له، أي صلاحا تاما. واحترز عما لا يصلح أصلا، كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت وما فيه مانع كما سيجيء وعما لا يصلح صلاحا تاما كالمستقبل المنفي إلى آخر العبارة."

تفصيل الحال، جواب قَسم الفعل المثبت

بيان تفصيل الحال، جواب القسم المثبت في هذا المقام هو أنه إذا كان جواب القسم المثبت جملة فعلية يمكن أن تكون لها خمسة أقسام من حيث الزمن، إما سيكون مراد المتكلم هو الماضي الخالص، وفي هذه الحالة يأتي الجواب في معظم الحالات مع "اللام" و"قد" مثل: "والله لقد قام زيدٌ" أو يكون مراد المتكلم في جواب القسم هو الحال فقط، وفي هذه الحال ستأتي اللام فقط في جواب القسم، مثل:

يمينا لأبغضُ كل امرء   يزخرفُ قولا ولا يفعل

أو يكون مراد المتكلم الاستقبال فقط. وفي هذه الحالة لا بد أن يأتي جواب القسم مع نون التوكيد الثقيلة مثل: ﴿تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1]. وكل هذه

[1] الأنبياء: ٥٨

الأقسام مصرَّحة في كافة كتب النحو الصغيرة منها والكبيرة. يقول مولانا عبد الحكيم في "التكملة":

"**قوله:** فاللام آه لهذه اللام، لام الابتداء المفيدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين "إنّ" إلا من حيث العمل، وتفصيل الكلام في هذا المقام أن القسم الذي لغير السؤال جوابه إما جملة اسمية مثبتة فيلزمها إنّ أو اللام، وقد يجمع بينهما، وحينئذ تدخل اللام على الخبر فلا تستغني الجملة الاسمية عنهما من دون استطالةٍ إلا نادرا. وأما جملة اسمية منفية فيلزمها ما أو لا أو إنْ النافية. وأما جملة فعلية، فإن كان فعلها ماضيا غير منصرف أو منصرفا في معنى التعجب أو المدح يلزمها اللام، وإن كان ماضيا منصرفا لا في معنى التعجب أو المدح يلزمها مع اللام قد أو ما في معناه مثل ربما، وقد يقدّر "قد" يكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بـــ "قد" إلا إذا طال القسم أو كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾. وإن كان مضارعا استقباليا يلزمها اللام مع نون التأكيد وإن دخلت اللام على نفس المضارع إلا نادرا، ولا يكتفى عن اللام بالنون إلا في ضرورة الشعر. وإذا لم تدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو ﴿لَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾، وإن كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون، وأما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي ما أو لا، ولا يلزم تكرار لا ههنا، لأن الماضي منقلب في الجواب مع لا مستقبلا، وفي المضارع استقباليا كان أو حاليا ما أو لا مع النون أو بدونها.. الخ."

الآن، إذا كان مراد المتكلم في جواب القسم المثبت الفعلي هو الدوام التجددي، أو كان المراد هو الحال أو المستقبل كلاهما كما ذُكر في الحالة الرابعة والخامسة لاستُخدمت صيغة المضارع المؤكد باللام والنون للتوكيد. ولكن إن اعتبره المولوي المحترم غير صحيح فليستخرج صيغة من عبارات كبار علماء النحو تأييدا لموقفه مثلما ذكرنا من قبل وإلا فمن المستحيل ألا تكون عند العرب صيغة أو تعبير لبيان ما في الضمير من هذا النوع، بيّنوا تؤجَروا.

ملخص الكلام أن الاستقبال وحده ليس ضروريا وواجبا لجواب القسم بل يكون جواب القسم تارة بالماضي وتارة بالحال وتارة بالاستقبال والاستمرار والدوام التجددي. ولقد ثبت فيما سبق بعلم البلاغة أن صيغة المستقبل تُستعمل للاستمرار والدوام التجددي. فإذا كان جواب القسم بصيغة المستقبل مع لام التوكيد ونون التوكيد فأيّ دليل أقيم من علم النحو على استحالة كونها للدوام التجددي أو كونها بمعنى الحال والاستقبال كلَيهما مع أن لام التوكيد التي تفيد الحال أيضا موجودة فيها؟ فإذا كان ذُكر دليل من هذا القبيل أجمع عليه كبار النحاة فليُقدَّم وسنمعن النظر فيه. بل الآيات القرآنية التي استشهدتَ بها على موقفك، معظمها يمكن أن يفيد الاستمرار والدوام التجددي وزمن الحال والاستقبال كلَيهما، ولا مانع في ذلك من حيث علم النحو. ولكن لما وردت في الآية الأولى نون التوكيد وحدها دون لام التوكيد فهي تفيد الاستقبال فقط. أما الآية: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾[1] ففيها لام التوكيد مع نون التوكيد، فلا مانع في كونها للحال والاستقبال، وهكذا دواليك.

وفي الآية الثالثة: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ﴾[2] ويمكن أن يكون المراد هو الحال والاستقبال. وإن حُملت هذه الآيات على الاستقبال فقط في كتاب من كتب التفسير فلا يضر موقفنا شيئا.

وفي الآية الرابعة: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[3] يمكن أن يكون المراد الحال والاستقبال. متى قلنا بأنه يجب أن يكون المراد هو الحال دائما؟ وإذا أُريدَ الاستقبال فقط في ﴿لتنصرنَّه﴾ فلا يضر موقفنا شيئا.

---

[1] البقرة: ١٤٥

[2] البقرة: ١٥٦

[3] آل عمران: ٨٢

في الآية الخامسة: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾[1]، جاءت لام التوكيد مع نون التوكيد، ويمكن أن يكون المراد فيها هو الحال والاستقبال. أما إذا حُملت هذه الآيات على الاستقبال فقط في كتاب من كتب التفسير فلا يضر موقفنا ذلك شيئا.

الآية رقم ٤: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾[2] إذا كان الخبر بمعنى الإنشاء وكان المراد هو الاستقبال فقط فلا يضر موقفنا شيئا.

الآية السادسة: ﴿لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ﴾[3] يجوز أن يُراد فيها الحال والاستقبال كلاهما، ولا مانع في ذلك.

الآية السابعة: ﴿وَلأُدْخِلَنَّهُمْ﴾[4] توجَد فيها لام التوكيد مع نون التوكيد وأُريدَ بها الحال والاستقبال. وإلا ما معنى أن المهاجرين قُتلوا وتجشموا المعاناة في سبيل الله ولكنهم لم يدخلوا الجنة إلى الآن بل سيدخلونها بعد آلاف السنين. بل نقول بأنهم دخلوها عند نزول الآية أيضا وسيظلون يدخلون. تذكّر: "القبر روضة من رياض الجنة"...إلخ.

الآية الثامنة: ﴿وَلأُضِلَّنَّهُمْ﴾[5] لا مانع في كونها تفيد المضارع. إن إضلال الشيطان متحقق منذ دخول آدمَ الجنةَ.

الآية التاسعة: ﴿لَتَجِدَنَّ﴾[6] يمكن أن يكون المراد منها أيضا كِلا الزمنينِ. أيّ مانع في ذلك؟ بيِّنْ لنتأملَ فيها.

---

1 *آل عمران: ١٨٧*

2 *آل عمران: ١٨٨*

3 *آل عمران: ١٩٦*

4 *آل عمران: ١٩٦*

5 *النساء: ١٢٠*

6 *المائدة: ٨٣*

الآية العاشرة: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ﴾[1]ليس ضروريا أن يكون المراد فيها الاستقبال الخالص وجوبا ولزوما. ومن ادّعى فعليه البيان.

الآية الحادية عشرة: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[2] يمكن أن يكون المراد فيها أيضا كِلا الزمنين، لأن الناس يموتون باستمرار ويُجمعون وسيظل هذا الجمع جاريا إلى يوم القيامة لأن أداة "إلى" تفيد الانتهاء، وكلمة "فلنسألنّ" في الآية: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ﴾[3] هي بصيغة المضارع لأن فيها لام التوكيد مع نون التوكيد. ويمكن أن يكون المراد هو الدوام التجددي أيضا لأن السؤال بعد الموت يبدأ من البرزخ وسيكون عند حشر الأجساد أيضا إلى دخول الجنة أو النار. لقد ترجمها الشاه عبد القادر في صيغة تفيد الحال.

أما في الآية: ﴿لأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[4]فيمكن أن يراد فيها الحال والاستقبال كلاهما. ولقد ترجمها الشاه ولي الله بصيغة المضارع.

الآية: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[5] يمكن أن يراد فيها أيضا كِلا الزمنين ولا مانع في ذلك لأن العذاب بدأ بالحلول على اليهود بدءا من زمن نزول الآية أي من زمن النبي ﷺ وسيظل ينـــزل إلى يوم القيامة. لذلك ترجم الشاه ولي الله هذه الآية بصيغة المضارع. أما في الآية: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا﴾[6] فيمكن أن يكون المراد هو الحال والاستقبال كلاهما، إذ لا معنى للقول بأن الكفار آذوا الأنبياء سابقا أو يؤذون الآن، أو أن الأنبياء لم يصبروا إلى الآن بل سيصبرون في المستقبل، وهم عديمو الصبر في الزمن الحالي.

---

[1] *المائدة: ٩٥*

[2] *النساء: ٨٨*

[3] *الأعراف: ٧*

[4] *الأعراف: ١٢٥*

[5] *الأعراف: ١٦٨*

[6] *إبراهيم: ١٣*

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[1] والآية: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا﴾[2] يمكن أن يُستنبَط منها أيضا الحال والاستقبال كلاهما ولا مانع في ذلك، وخاصة إذا وُضع في الاعتبار تعريف المستقبل الذي سبق من قبل بأن الزمن الحال أمر عُرفيٌّ، ومقداره يختلف من حيث الأفعال وهو مفوَّضٌ إلى العُرف.

ثم الآية: ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[3] نقبل أن المراد فيها هو الزمن المستقبل فحسب، وذلك لا يضر موقفنا شيئا. متى قلنا بأن المراد من صِيَغ مثلها هو زمن الحال حتما؟ وهناك عبارة صارفة أيضا في الآية المذكورة لا يمكن بسببها أن يكون المراد فيها الحالُ، وتلك العبارة هي ﴿يوم القيامة﴾. ولكن الشاه ولي الله ترجم الآية بلفظ المضارع، ولعله فعل ذلك لأنه قد ورد في الحديث الصحيح: "من مات فقد قامت قيامته". فهذا البيان ساري المفعول كالاستمرار إلى يوم القيامة أي إلى حشر الأجساد. أما الآية: ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[4] فيمكن أن يكون المراد فيها هو زمن الحال والاستقبال، ولا مانع في ذلك. ولقد ترجم الشاه عبد القادر المحترم هذه الآية بصيغة الحال.

فالآيات التي كتبها المولوي المحترم إلى هنا كلها تناقض ادّعاءه وتنافي موقفه وتؤيد موقف سيدنا الميرزا المحترم. ولنعم ما قيل في بيت فارسي ما تعريبه: "العدو أيضا يصبح مدعاة للخير إذا شاء الله، فإن مواد محل الزّجاج تكون من الأحجار".

---

[1] *ص:* ٦

[2] *إبراهيم:* ١٤

[3] *النحل:* ٩٣

[4] *النحل:* ٩٤

هنا تذكّرت مثالا ضربه الله تعالى قُبيل الآية المذكورة حيث يقول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا منْ بَعْد قُوَّة أَنْكَاثًا﴾[1].

أما الآية: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾[2] فقد أُريدَ فيه الحال والاستقبال بل الاستمرار ولا مانع في ذلك. ولقد ترجمها الشاه ولي الله أيضا بصيغة المضارع، ويقول الشاه عبد القادر في شرحها: أي سنرزقهم الحياة الطيبة يوم القيامة، وفي الدنيا نزيدهم حبا لله ومتعة في الله.

والآية: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[3] إذا أُريد فيها زمن الاستقبال فقط فلا يضر موقف سيدنا الميرزا شيئا لأنه لا يقول بأنه لا يمكن أن يُراد من هذه الصِيَغ معنى الاستقبال بحال من الأحوال بل يقول بأنه يُراد في مثل هذه الصِيَغ بحسب مقتضى الأمر الدوامُ التجددي أحيانا كما نقلنا من قبل من حواشي المطول استخدام صيغة المستقبل للدوام التجددي، ويكون المراد والحال أو الاستقبال تارة والاستقبال الخالص تارة أخرى. ولكن ما دامت بعض القرائن الصارفة عن الحال موجودة في سياق هذه الآية لذا ليس المراد هنا هو الحال بل المراد هو الاستقبال الخالص. ولكن لا يوجد هنا أيضا الاستقبال الذي ذهب إليه الشيخ لأنه قد حدث الفساد في زمن بني إسرائيل الماضي مرتين قبل نزول الآية بفترة طويلة. ففي زمن الفساد الأول انتصر جالوت عقابا على الفساد الأول، وغلب نبوخذ نصر عقابا على الفساد الثاني.

---

[1] *النحل: ٩٣*
[2] *النحل: ٩٨*
[3] *الإسراء: ٥*

أما في الآية: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾[١] فقد يكون المراد فيها زمن الحال والاستقبال ولا مانع في ذلك. بل من الضروري أن يكون المراد هنا هو المضارع بل الأنسب أن يكون المراد هو الدوام التجددي لأن نصرة الله تحالف الإنسان- وإن لم يشعر بها الآخرون- منذ أن يعقد العزم على نصرة الله.

أما الآية: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ﴾[٢] فيمكن أن يكون المراد فيها الحال والاستقبال كِلاهما لأن كلمة "الاستخلاف" عامةٌ وتشمل الاستخلاف الروحاني والمادي كِليهما. علما أن الاستخلاف الروحاني بدأ منذ البعثة. إذا سلّمنا أن المراد هو الاستخلاف الظاهري والمادي وحده، أفلم يكن النبي ﷺ خليفة الله إذًا؟ بل إن إيفاء كافة الوعود المذكورة في هذه الآية قد بدأ منذ عهد النبي ﷺ. وإذا أُريدَ زمن الحال في الآية فأيّ مانع في ذلك من حيث قواعد النحو؟ وخاصة حين تبين من "المطول" وغيره أن للحال عُرفا وله مقادير مختلفة وهي مفوَّضة إلى أهل العُرف.

ويمكن أن يُراد من الآية: ﴿لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾[٣] الحال والاستقبال كِلاهما. "مقدار زمان الحال مفوَّض إلى العُرف". لذلك ترجمها الشاه ولي الله بصيغة المضارع. وإن كان المراد هو المستقبل الخالص فلا يضر موقف سيدنا الميرزا المحترم شيئا فهو لا يقول بأنه لا بد أن يكون المراد من صِيغ مثلها هو زمن الحال حتما؟

والمراد في الآية: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[٤] هو الحال والاستقبال بل الدوام التجددي والاستمرار، ولا مانع في ذلك نحويا. والآية: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾[٥]

---

[1] *الحج: ٤١*
[2] *النور: ٥٦*
[3] *النمل: ٢٢*
[4] *العنكبوت: ٧٠*
[5] *العنكبوت: ٧٠*

تدل على ذلك وتتضمن شرطا، بحيث إذا تحقق هذا الشرط في الزمن الماضي فقد تحقق جزاؤه أيضا في الماضي، وإذا تحقق الشرط في زمن الحال يتحقق جزاؤه أيضا في زمن الحال، ولو تحقق الشرط في المستقبل سوف يتحقق جزاؤه في المستقبل حتما.

فلباب الكلام أن هذه الآية بمنـــزلة القضية الشرطية والحُكم اللازم. فحين يبين المولوي المحترم بهذا الشأن بيانا منطقياً سأتناوله بالإسهاب بإذن الله. أما الآية: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[1] فيريد الله فيها زمن الحال والاستقبال، ولا لزوم لتخصيص زمن الاستقبال، لذا فقد ترجمها الشاه ولي الله بصيغة المضارع. ولو قبلنا أن المراد في الآية: ﴿لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾[2] هو الاستقبال وحده لما ألحق بسيدنا الميرزا المحترم أيّ ضرر لأن إرادة الحال ليست مفروضة وواجبة عنده. ولما أُريد الاستقبال الخالص في هذه الآية كان السبب في ذلك أن في سياق الآية قرائن صارفة عن إرادة الحال لأن الآية جواب على زعم الكفار القائل بعدم وجود البعث لذا أريدَ في الجواب أيضا الاستقبال وحده. قال الله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾[3]. فالواضح أن حرف "لن" تحوّل المضارع إلى الاستقبال الخالص. فلما كان الكفار يزعمون بعدم البعث في المستقبل لذا أُريد في الجواب والرد على زعمهم أيضا الاستقبال فقط. إذاً، فإن قرينة صارفة عن زمن الحال موجودة هنا. وإذا استُنبط أن وقت البعث يبدأ من الموت وينتهي على يوم النشور وحشر الأجساد بناء على حديث صحيح: "من مات فقد قامت قيامته" كان ممكنا أن يكون المراد منه هو زمن الحال أيضا.

---

[1] *محمد: ٣١*

[2] *التغابن: ٨*

[3] التغابن: ٨

أما في الآية: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[1] فقد جاء فيها لام التوكيد الذي يفيد الحال مع نون التوكيد الثقيلة، فالمراد فيها هو زمن الحال والاستقبال كلاهما. لا أدري لماذا استنبط المولوي المحترم معنى الاستقبال الخالص من معظم الآيات السابقة- وخاصة في هذه الآية- التي أُريد فيها زمنُ الحال والاستقبال كلاهما تارة وأُريد الدوام التجددي تارة أخرى بحسب مقتضى الأمر؟

والآن أنقل تفسير هذه الآية تلخيصا من "فتح البيان" لكي يتبين للقراء الكرام أن استنباط الاستقبال الخالص منها خطأ محض وباطل ويعارض أيضا تفسير سليل المحدثين المرحوم والمغفور له السيد نواب بهادر. ما كتبه المرحوم في تفسير هذه الآية يتلخّص في: "حالا بعد حال، قال الشعبي ومجاهد: لتركبنّ يا محمد سماءً بعد سماءٍ. قال الكلبي يعني تصعد فيها، وهذا على القراءة الأولى. وقيل درجة بعد درجة ورتبة بعد رتبة في القرب من الله ورفعة المنـــزلة. وقيل: المعنى لتركبن حالا بعد حال كل حالة منها مطابقة لأختها في الشدة. وقيل: المعنى لتركبن أيها الإنسان حالاً بعد حال من كونك نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم حيًّا وميتًا وغنيًا وفقيرًا. قال مقاتل: طبقا عن طبق يعني الموت والحياة. وقال عكرمة: رضيع ثم فطيم ثم غلام ثم شاب ثم شيخ. وعن ابن مسعود قال: يعني السماء تنفطر ثم تنشق ثم تحمر. وقيل: يعني الشدائد وأهوال الموت ثم البعث ثم العرض. وقيل: لتركبنّ سنن من كان قبلكم، كما ورد في الحديث الصحيح. انتهى حاصله وملخصه."

وفي الأخير أقول للقراء الكرام بأن المولوي المحترم قال في بيانه الثاني:

"لقد جاء في البيضاوي: كتب الله لأغلبن أنا ورسلي بالحجة." والمعلوم أنه لما كُتب في اللوح فلا تُتصوَّر الغلبة عندئذ أو قبله لأن الغلبة تقتضي غالبًا ومغلوبا. ولكن عندئذ ما كان هناك رسل ولا أمة بل جاء كلهم فيما بعد."

---

[1] *الانشقاق:* ٢٠

انتهى. وأنا أؤيد قوله وأقول بأنه قد نقل عبثا مقتبسا من البيضاوي الذي أورده تأييدا لتفسير الآية: "ليؤمنن به" والذي اعتبره المولوي باطلا محضا وخطأ تماما من قبل. فقد جاء في القرآن الكريم: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ* فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾[1] والمعلوم أن كتابة اللوح المحفوظ سبقت كل شيء. وإن زمن الماضي والحال وزمن الاستقبال أي الأزمنة الثلاثة كلها مشمولة في زمن المستقبل منذ كتابة اللوح المحفوظ، وبذلك قد انتهت القضية. وهكذا قد أنهى المولوي المحترم النـــزاع الدائر بينه وبين الميرزا المحترم حول الاستمرار والماضي والحال، ولله الحمد. لقد حُسمت القضية سواء أكان الأمر يتعلق بالماضي أو الحال.

ولما كان إقرار المولوي المحترم مذكورا تلخيصا في مقاله الثاني أن البحث الحقيقي في كافة المقالات يدور حول نون التوكيد، وحين حُسمت قضية نون التوكيد كلها فقد أجيب على المقالات الثلاثة أيضا، غير أنني سأرد فيما يلي بأسلوب "قال" و"أقول" أيضا نزولا عند رغبة بعض الأخوة.

قال: لو استطاع الميرزا المحترم... إلى قوله: لقبلت عدم صحة مقدمتي هذه.

أقول: لقد أثبت الميرزا المحترم بواسطة التفاسير الموثوق بها والآيات البينات أن: "حقيقة الكلام للحال ولا وجه لأن يراد به فريق من أهل الكتاب يوجدون حين نزول عيسى عليه السلام. وقال الزجاج: هذا القول بعيد لعموم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾. والذين يبقون يومئذ، يعني عند نزوله، شرذمة قليلة منهم. كذا في فتح البيان."

لقد ثبت ببياني بواسطة "المطول" و"الهوامش" وغيرهما أن المراد هو الدوام التجددي والحال والاستقبال بحسب مقتضى الأمر. والآن يجب على المولوي المحترم أن يعترف بمقتضى التقوى وخشية الله بخطأ مقدمته بحسب إقراره هو.

قال: حصيلة الترجمة الصحيحة هي كما يلي...

---

[1] *البروج* ٢٢-٢٣

أقول: لقد أثبت الميرزا المحترم بكل جلاء من خلال الآيات البينات أنه لن يأتي إلى يوم القيامة زمان لا تكون فيه على وجه البسيطة فِرقة من الكَفَرة الفَجَرة. غير أن غلبة المسلمين وظهورهم يبقى موجودا حتما بصورة مادية أحيانا وبصورة روحانية أحيانا أخرى أو بالبراهين الأحمدية. إن الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾[1] التي تشير إلى زمن المسيح بن مريم كما يقول المفسرون، تعلن بأعلى صوتها أن اهتداء جميع من في الأرض تتنافى مع مشيئة الله أيما منافاة. فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[2] وقال تعالى أيضا: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ* إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[3] وغير ذلك من الآيات الكثيرة المصرِّحة بذلك.

قوله: إن سبب بطلان هذا المعنى هو أنه قد صدر من صاحب "القول الجميل"- سلَّمه الله- خطأ فاحش في هذا المقام... إلى قوله: لذا كان هذا المعنى أيضا باطلا.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، لم يعتبر صاحب "القول الجميل"- سلَّمه الله- وحده هذه الجملة جملة إنشائية بل يعتبرها النحاة كلهم جملةً مصدّرةً بالقسم سواء أكان القسم مقدَّرا أو ملفوظا جملةً إنشائية. أما حصر الجملة الإنشائية في صيغة الأمر فمن اختراعك أنت وحدك. وللجملة الإنشائية أقسام أخرى أيضا بالإضافة إلى صيغة الأمر وهي مذكورة في كتب النحو كلها

---

[1] *التوبة* ٣٣

[2] *السجدة:* ١٤

[3] هود ١١٩-١٢٠

صغيرة كانت أم كبيرة. والأطفال الصغار الذين يدرسون كتب النحو الابتدائية أيضا يعرفون ذلك. لم يعتبر صاحب "القول الجميل" سلّمه، عبارة "ليؤمنن" صيغة الأمر قط بل عدّها تحريضا. وقد استنبط من الآية معنى كما ورد في البيضاوي وغيره تماما. إذاً، فإن اعتراضك على صاحب "القول الجميل" سلّمه، ليس في محله. ولقد ثبت أنه ليس ضروريا قط أن يكون المراد منه هو الاستقبال الخالص في هذا المقام بل من الضروري أيضا أن يكون المراد هنا هو زمن الحال.

قوله: منهم أبو هريرة، إلى قوله... وهذا القول هو الحق كما سنبيّنه بعد بالدليل القاطع إن شاء الله تعالى.

أقول: لقد ذكر المولوي المحترم أن التابعين ذهبوا إلى هذا المعنى ولكنه لم يورد أيّ قول لهم يُثبت أنهم يعدّون هذه الآية قطعية الدلالة على غرار المولوي المحترم. إن أبا هريرة كان بنفسه يحسب فهمه هذا مشكوكا فيه كما يدل عليه حرف "إنْ"، ودونك ذكر تابعي وغيره، فبقيت حجة المولوي ناقصة ولم تحقق هدفَه. فما محل قول المولوي ومقامه بأن جماعة كبيرة من السلف ذهبوا إلى هذا المعنى؟ أرجو من المستمعين الكرام أن ينتبهوا إلى ذلك. أما ما قاله صاحب تفسير ابن كثير: "هذا القول هو الحق...إلخ"، فنطلب منه دليلا قاطعا ونرجو أن يقدّمه، أما دليل نون التوكيد الثقيلة فقد صار خفيفا جدا.

قوله: أولا: لقد وردت في الآية نون التوكيد الثقيلة... إلى قوله: لا يُتصور.

أقول: لقد ضعفت جدا حجة النون الثقيلة نتيجة ورود لام التوكيد المفتوحة. وإن التعميم- أن تشمل الآية "ليؤمنن به" أهل الكتاب الذين كانوا موجودين عند تعليق المسيح على الصليب- ليس ضروريا. متى أريدَ في سياق الآية أهل الكتاب الذين كانوا قبل حادث الصلب حتى يُعتبَروا هم المراد في هذه

الآية أيضا؟ انظروا الآيات التي سبقت: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللهِ﴾[1] وغيرها من الآيات.

قوله: كذلك يبطل المعنى الثاني أيضا الذي تستنبطه... إلخ

أقول: فلما صارت حجة نون التوكيد الثقيلة ضعيفة جدا بسبب وجود لام التوكيد المفتوحة فكيف يبطل هذا المعنى؟ أما إذا كانت لديك أوجه بطلانه فبيِّنْ وسنفكر فيها أيضا بإذن الله.

قوله: جواب الاعتراض الثاني هو على وجهين... إلى قوله: بل المراد هو اليقين.

أقول: فما دامت الآية لم تصرح بأن كافة أهل الكتاب سيؤمنون بالمسيح فور مجيئه فلماذا نقلتَ لإثبات ادّعائك قول أبي مالك: "قال أبو مالك في قوله: ﴿إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْته﴾، قال: ذلك عند نزول عيسى بن مريم عليه السلام لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا آمن به." والنقطة الغريبة الأخرى في الأمر هي أنك نقلتَ قول الحسن أيضا للتدليل على مبتغاك: و"قال الحسن البصري: يعني النجاشي وأصحابه." فأين النجاشي وأصحابه من نزول عيسى بن مريم؟ وأين أهل الكتاب هؤلاء الذين يؤمنون بعيسى عند نزوله. انظر هذا البُعد الشاسع بين الأمرين.

ثم نقلتَ قولا آخر: وقال الضحاك عن ابن عباس: "وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته، يعني اليهود خاصة". ما هذا التناقض والاختلاف. لقد صدق الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾[2]. ثم انظر كم هو في غير محله قولك -من الممكن أن يؤمن جميع أهل الكتاب بعد موت الكفار الذين كان موتهم في حالة الكفر بنَفَس المسيح مقدَّرا في علم الله

[1] *النساء: ١٥٨*
[2] *النساء: ٨٣*

تعالى- إذ قلت على سبيل الإمكان في باب المعتقدات؟ أهكذا يجب أن تكون الأدلة القاطعة في باب المعتقدات!! ثم لما لم يكن المراد من الإيمان هو الإيمان الشرعي بل المراد هو اليقين فأين الادّعاء القائل بأنه سيأتي بعد نزول عيسى بن مريم وقبل موته زمان يدخل فيه جميع أهل الكتاب في الإسلام؟ فيا أيها المولوي المحترم: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾[1].

قوله: إن جواب الاعتراض الثالث أيضا على وجهين...إلخ

أقول: لقد تبيّن عدم وجود هذين الوجهين، فعليك أن تبيِّن سببا آخر للنون الخفيفة وغيرها.

قوله: هذا الاعتراض لا يليق بمقام الميرزا المحترم مطلقا... إلى آخر العبارة.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، هل سبق زمان لم يوجَد فيه كافر؟ إن قلتَ: كان ذلك في أوائل زمن آدم عليه السلام، قلتُ: إن إبليس، عليه اللعن، كان موجودا وهو أكبر الكافرين. وإن قصة قابيل وهابيل مذكورة في القرآن بعد وجود الأولاد. وإن قلتَ: كان ذلك الزمن قبل آدم، قلتُ: نحن لا نناقش ذلك الزمن أصلا. ولكن إذا اعتبرتَ ذلك الزمن مصداقا له جدلا وقلتَ بأن جميع الملائكة كانوا مؤمنين آنذاك. قلتُ: إن كفار الجنّ كانوا موجودين، ففي أيّ زمن لم يوجد أيّ كافر؟ قال الله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ* قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ* إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ* قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ* إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ* قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ* لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]. فيا أيها المولوي المحترم، قد وردت في: ﴿لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ نون التوكيد الثقيلة أيضا التي تركّز عليها

---

[1] النحل: ٩٣

[2] ص: ٨٠-٨٦

كثيرا، كذلك توجد القرائن مثل: "إلى يوم يُبعثون"، و"إلى يوم الوقت المعلوم" وغيرهما أيضا التي تدل على أن المراد هنا هو زمن الاستقبال الخالص!

فملخص الكلام، كيف يمكن أن يأتي خلافا لمشيئة الله تعالى زمان يهتدي فيه الناس جميعا، ولا يبقى على وجه الأرض ضال ولا كافر؟ فأرى أن التفوه بمثل هذا الكلام مستبعَد من شأنك وليس من كلام سيدنا الميرزا، فلا تترك العدل يفلت من يدك! يقول المثل السائر: الإنصاف أحسن الأوصاف.

قوله: الدليل الثاني... إلخ.

أقول: أسألك أولا: هل جاء في أيّ قاموس أن معنى "الكهل" هو الزمن الممتد على ألفَي عام أو أكثر؟ إذا كان الأمر كذلك فانقُل لي ذلك. وإلا فكيف يمكن أن يراد منه فترة ألفَي عام أو أكثر؟

ثانيا: إن كتب التفاسير التي استدللتَ بها لم يَرد في أيّ منها إثبات الرفع إلى السماء قبل التكهل بجسده المادي بواسطة آية أو حديث صحيح مرفوع متصل. فما لم يثبت رفع الجسد قبل التكهل بدليل قاطع أنّى لدليلك أن يُحقِّق هدفَك؟ لقد جاء في فتح البيان:

"وأورد على هذا عبارة المواهب مع شرح الزرقاني: وإنما يكون الوصف بالنبوة بعد بلوغ الموصوف بها أربعين سنة إذ هو سن الكمال، ولها تُبعث الرسل. ومفاد هذا الحصر الشامل لجميع الأنبياء حتى يحيى وعيسى هو الصحيح. ففي زاد المعاد للحافظ ابن القيم رحمه الله ما يذكر أن عيسى رُفع وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة لا يعرف به أثر متصل يجب المصير إليه. قال الشامي: وهو كما قال فإن ذلك إنما يروى عن النصارى، والمصرح به في الأحاديث النبوية أنه إنما رفع وهو ابن مائة وعشرين سنة. ثم قال الزرقاني: وقع للحافظ الجلال السيوطي في تكملة تفسير المحلّى وشرح النقاية وغيرهما من كتبه الجزم بأن عيسى رُفع وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة ويمكث بعد نزوله سبع

سنين. وما زلت أتعجب منه مع مزيد حفظه وإتقانه وجمعه للمعقول والمنقول، حتى رأيته في "مرقاة الصعود" رجع عن ذلك." انتهى.

أما ما نُقل عن الحسين بن الفضل: "وفي هذه الآية نصٌّ في أنه عليه الصلاة والسلام سينـــزل إلى الأرض"، فإذا كان المراد من النص هو النصُّ بعينه الذي هو مصطلح عند الأصوليين فقلْ أنتَ بنفسك كيف صار كلامه عليه السلام في الكهل نصًّا لنـــزوله من السماء بجسده العنصري؟ وإذا كان المراد من النص شيء غير ذلك فبيّنْ لنمعن النظر فيه.

ثم أقول: لقد أقررتَ وعهدتَ في مستهل المقال الأول أنه لن يُخلَط في هذه المناظرة بحث الصعود والنـــزول فلماذا نقضتَ إقرارك وعهدك هنا؟ ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾[1].

ثالثا: هل يمكن أن تتبيّن على وجه القطعية واليقين كما ينبغي حقيقة النبوءات قبل تحققها بواسطة الاجتهادات وأقوال العلماء التي أوردتَها ضمن الدليل الثاني؟ كلا، ثم كلا. لقد تذكرتُ بالمناسبة أن المولوي المحترم قد اعترف من قبل أن دليله الثاني على حياة المسيح ليس قطعي الدلالة بحد ذاته. غير أنه بقي في هذا المقام استفسار آخر وهو أنك تقول أيضا بأن هذه الآية ليست قطعية الدلالة في حد ذاها ولكنها تصبح قطعية الدلالة بانضمامها إلى آية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾. فأستفسرك هنا أن هناك مصطلحا في علم أصول الحديث وهو: صحيح لذاته، وصحيح لغيره، أو حسن لذاته وحسن لغيره، فلربما بناء عليه ذكرتَ قِسمين للدلالة القطعية، أولا: قطعية الدلالة في نفسه، والثاني قطعية الدلالة لغيره. قد يكون هذا المصطلح موجودا في علم المناظرة أو علم أصول الفقه، فأرجوك أن تنقل هذين القِسمين حيثما وردا في كتب علم المناظرة أو أصول الفقه لأني لم أعرف هذا المصطلح. إن المناظرين

---

[1] الإسراء: ٣٥

كتبوا تعريف الدليل كما يلي: "والدليل هو المركب من قضيتين للتأدي إلى مجهول نظري". وقال البعض: "ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر أو ما يلزم من التصديق بشيء آخر بطريق الاكتساب". وورد في "الرشيدية": "فإن حمل ذلك التعريف على تعريف الدليل القطعي البين الإنتاج، ومعنى الاستلزام ظاهر وإن أريد به التعميم كما هو الظاهر حمل الاستلزام على المناسبة المصححة للانتقال لا على امتناع الانفكاك." وقد كتب الأصوليون في تعريف الدليل: "هو ما يمكن التوصل لصحيح النظر في أحواله إلى مطلوب خبري كالعالم مثلا، فإنه مَن تأمل في أحواله لصحيح النظر بأن يقول إنه متغير وكل متغير حادث وصل إلى مطلوب خبري وهو قولنا: العالم حادث. فعند الأصوليين العالم دليل، وعند الحكماء مجموع العالم متغير وكل متغير حادث."

فليكن واضحا على المستمعين الكرام أن المولوي المحترم قد سمّى الدليل الأول قطعي الدلالة في نفسه، أما الأدلة الأربعة الباقية فقد سماها ظنيةً واعتبرها قطعية الدلالة لغيرها. والمراد من "غير" هو الدليل الأول نفسه. فكيف صارت هذه الأدلة الأربعة الظنيةُ قطعيةَ الدلالة بانضمامها إلى الدليل الأول؟ فإن اعتُبر الدليل الأول بمنـــزلة المقدمة لتلك الأدلة وأن "المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل أعمّ من أن يكون جزءا من الدليل أو لا". ففي هذه الحالة لم يعد الدليل الأول دليلا أصلا بل صار مقدمة الأدلة الأربعة. غير أنه بقي عليك ترتيبها، ولكن سواء أرتَّبتها أم لم ترتِّب فقد نقضناها بالتفصيل سلفا. أما إذا كان دليلا منفصلا في حد ذاته لم تعد هذه أدلة بل صارت أمارات بحسب مصطلح المناظرين "لأنه يقال للملزوم الظن أمارة لا دليل". ولكن مصطلحك هذا لا يبدو صحيحا بحسب مصطلح أصول الفقه أيضا. ولو كان صحيحا لأمكن أن يقال للخفي الذي يقابل الظاهر مثلا: ظاهر لغيره، ويقال للمُشكِل الذي يقابل النص: نصّ لغيره، ويقال للمجمل الذي يقابل المفسّر: مفسِّر لغيره، ويقال للمتشابه الذي يقابل المحكَم: محكم لغيره، وأن يعادَ إلى قسم واحد جميع أقسام

النظم في القرآن الكريم التي كتبها الأصوليون. فإذا كانت قضية من هذا القبيل مذكورة في أصول الفقه فالرجاء أن توضّحها لي حتى أفهمها. والجمال الذي أشرتَ إليه في الكلام في الكهولة بحسب المعنى الذي ذهبتَ إليه، فلا بأس في ذلك ولكن يجب إثباته في مثل هذا المقام بواسطة الكتاب والسُّنة الصحيحة، وإلا سيبقى هذا الجمال خياليا كما يرى الشعراء حسنًا وجمالا في أفكارهم ومنظوماتهم. أما الجمال الذي أثبته بالأدلة سيدُنا الميرزا المحترم عن الكلام في الكهولة فهل فيه نقص أو عيب حتى يُعَدّ ذلك الجمال الخيالي حقيقيا؟

قوله: الدليل الثالث... إلى آخر الدليل.

أقول: لقد قلتَ أيها المولوي بأن مرجع ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾[1] هو الروح مع الجسد ولكن هذا المرجع ليس موجودا إلا في ضميرك وحدك، وقد فحصتُ جيدا الآيات التي سبقتها ولم أجد الروح مع الجسد مذكورة في أية آية. ما هذه المعضلة التي أنشأتَها يا شيخنا؟ غير أن المسيح عيسى بن مريم مذكور وهو المرجع لضمير: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ وهو المرجع لآية: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ[2]﴾. والمعلوم أن الأعلام والأسماء كما تُطلَق على الروح مع الجسد كذلك تُطلَق على الروح بغير الجسد أيضا بل إن مصداق الحقيقة البشرية هي روح الإنسان نفسها. ولنِعم ما قال المولوي في بيت فارسي تعريبه: "أنت الذي تملك الجسد مع أنك لا تملكه، فلا تخف جسدا زهفت روحه".

فكان معنى الآية أن الله تعالى رفع إليه عيسى أي روحه، كما يقول في آية أخرى: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[3] إذًا، فسواء أضممتَ هذه الآية

---

[1] النساء: ١٥٨

[2] النساء: ١٥٩

[3] آل عمران: ٥٦

إلى التي سبقتها أو لم تفعل لا تتحقق بُغيتك، ويبقى دليلك ناقصا بل يثبت عكسُ مبتغاك كما بيّن سيدُنا الميرزا سلّمه الله بالتفصيل.

قوله: الدليل الرابع... إلى آخر الدليل.

أقول: يا أيها المولوي المحترم إن إقرارك مسجَّل في مستهل المقال الأول أنه لن يُخلَط في هذه المناظرة بحثُ الصعود والنـــزول، فلماذا جعلتَ النـــزول مناط الاستدلال هنا؟ ولماذا قلتَ: "فتقرر أن المراد هو النـــزول"؟ نقبل أن المراد هو النـــزول ولكن لا يوجد سببٌ وجيهٌ للاعتبار أن المراد هو النـــزول الثاني. لماذا ليس المراد هو النـــزول الأول الذي اعتبرتَه الحدوثَ؟ وإن احتمال الحدوث الذي أبطلته بأوجه قد أبطل سيدنا الميرزا المحترم تلك الأوجه بأدلة دامغة فلتقرأ المقالات، ولا حاجة لإعادتها هنا. والمراد من لفظ "النـــزول" في القرآن الكريم هو النـــزول الأول أيْ الحدوث، فلتقرأ كتاب: "إزالة الأوهام" و"إعلام الناس".

قوله: المعنى الحقيقي لابن مريم هو عيسى بن مريم نفسه وليست هناك قرينة صارفة.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، هناك عدة قرائن صارفة فضلا عن قرينة واحدة، فاذكُر: "فأمّكم منكم، وإمامكم منكم" وغيرهما مما كتبتُه من قبل بالشرح والتفصيل، وقد ذكره سيدنا الميرزا المحترم في "إزالة الأوهام" وفي هذه المقالات بكثرة فلتقرأها. إذًا، لا يوجد سبب لاستنباط المعنى الحقيقي مع وجود قرائن صارفة كثيرة. أما الحديث المرسل الذي كتبتَه: "قال الحسن، قال رسول الله ﷺ لليهود: إن عيسى لم يمت وأنه راجع إليكم قبل يوم القيامة"، فأقول أولا: عليك أن تستخرجه؛ أي في أي كتاب ورد؟

ثانيا: يجب توثيق أسانيد رجال القراءة وتعديلها.

ثالثا: بعد الجزم في هذه المراحل سيتبيّن أن هذا الحديث مرسل وساقط الاعتبار مقابل الأحاديث الصحيحة المتصلة المرفوعة المذكورة في "إزالة الأوهام وغيره".

رابعا: وإن لم يكن هناك حديث صحيح متصل مرفوع يعارض ذلك الحديث أيضا بعد اجتياز كل هذه المراحل الأربعة نتوصل إلى نتيجة أن في كون الحديث المرسَل حجة بحد ذاته كلاما. لقد جاء في كتب الأصول كلها: "فذهب الجمهور إلى ضعفه وعدم قيام الحجة". لا أدري لماذا أورد المولوي المحترم ذلك الحديث في هذا المقام الذي مطلوب فيه الدليل القاطع وهذا هو قيد البحث؟ ما دخل هذه الأقوال أو الأحاديث الضعيفة- التي وردت في بعض التفاسير وغيرها- في باب المعتقدات؟ يقول حبي في الله أخونا المعظم الحكيم نور الدين في إحدى رسائله الموجهة إلي بأن الإمام الشعراني يقول في "الطبقات الكبرى" المجلد ٢ الصفحة ٤٤: "وكان يقول إن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه رُفع كما رُفع عيسى عليه السلام وسينـــزل كما ينـــزل عيسى عليه السلام. ثم قال الشعراني: هكذا كان يقول سيدي علي الخواص رضي الله عنه". أيْ أن المعنى المراد من نزول عليّ ابن أبي طالب رضي الله عنه هو المعنى نفسه المراد من نزول عيسى بن مريم عليه السلام، فيجب أن يُفهم معنى الرفع أيضا قياسا على ذلك.

قوله: فصارت هذه الآية صارفة الآيات المذكورة عن معناها الحقيقي.

أقول: لقد ثبت على وجه التحقيق أن الآيتين: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ و﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ وغيرهما تمثل نصا صريحا ومُحكمًا لوفاة المسيح ابن مريم، أما الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِه﴾ متشابهةٌ كونها حمالة أوجه. والمعلوم أن المتشابه لا يمكن أن يكون صارف المحكم عن الإحكام بحال من الأحوال، وكذلك إن إشارة النص تسقط مقابل عبارة النص في حال التعارض بينهما. وإن معاني كلمة "التوفي" التي وردت في القواميس تتلخص في أن معناها الحقيقي هو أخذ الحق كاملا، فكيف تتحقق بُغيتك بهذا المعنى أيضا؟ ما هو حقّ الله الذي أخذه عز وجل

كاملا من عيسى عليه السلام الذي قال عنه: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾؟ إذا كان معناه: إني آخذ منك حقي كاملا، أو قال عيسى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾؟ أيْ حين أخذتَ حقك كاملا، فلا أستطيع أن أفهم هذا المعنى قط بل يبدو لي نوع من التحريف. وإذا قيل بأنه قد تُركت هنا كلمة "الحق" التي يتضمنه معنى التوفي وأن من معانيه القبض التام أيضا، وقد نقلنا من القسطلاني معناها: "أخذ الشيء وافيا" فكان المعنى هنا هو: أخذ روحَ عيسى مع الجسد، قلتُ: ما الحاجة إلى اللجوء إلى هذا التأويل الركيك في النص؟ وإضافة إلى ذلك فقد اعترف القسطلاني بنفسه: "الموت نوع منه". فتبين من هذا الإقرار بصراحة تامة أن الموت أيضا يعني القبض التام، وهذا يخالف دعواكم.

فثبت من القسطلاني أيضا أن عيسى عليه السلام قد مات، ولا يثبت الرفع مع الجسد لغويا قط. نقبل أن "التوفي" بمعنى الإنامة ثابت من القرآن الكريم، ولكن ما الذي تقصده من إثبات هذا المعنى فيما نحن فيه؟ بل الحق أن الآيات التي قدّمتَها بُغية إثبات المعنى الذي ذهبتَ إليه تعارض مبتغاك لأنه لو قبِلنا أن معنى التوفي هو الإنامة أيضا في بحثنا هذا فمع ذلك تنفي الآيات مقصودك لأنه إذا كان توفّي عيسى قد حدث بصورة الإنامة كان واجبا أن يستيقظ بعد ساعات محدودة أو بعد يوم أو يومين على أكثر تقدير ليتحقق مضمون: ﴿وَيُرْسِلُ الأُخْرَى﴾[1]. ولكن أية إنامة هذه إذ قد مضى نحو ألفَي عام ولم يتحقق مضمون ﴿وَيُرْسِلُ الأُخْرَى﴾ إلى الآن؟ يتبين من ذلك بكل صراحة أنه قد تحقق مضمون ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ فقط. فقد ذُكرت في الآية حالتان: الإرسال والإمساك. ففي حال الإنامة يحدث الإرسال، وفي حال الموت يحدث الإمساك. ولكن عندما نرى أن فترة الإمساك ما زالت جارية منذ ألفَي عام تقريبا ولم يحدث الإرسال فلا بد من القبول أن الحالة التي يحدث فيها الإمساك

---

[1] الزمر: ٤٣

هي حالة الموت وليس الإنامة. وهذا ما يثبت من آية سورة الأنعام أيضا لأن "التوفّي" المذكور في هذه الآية بصورة الإنامة يمتد إلى ليلة واحدة فقط وليس إلى ألفَي عام. بل قد صُرّح فيها أن الله يُنيم في الليل ويبعث في النهار كما يقول: ﴿وَهُوَ الَّذي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُسَمًّى﴾[1].

ولو نظرنا في الموضوع بنظر الحكماء أيضا لتبين المعنى الذي ذكرناه في تفسير هذه الآيات المذكورة آنفا. فقد ورد في حاشية البيضاوي: "قال الزعفراني ناقلا عن الإمام: النفس الإنسانية جوهر مشرق روحاني، إذا تعلّق بالبدن حصل ضوءه في جميع الأعضاء وهو الحياة. ففي وقت الوفاة ينقطع ضوؤه عن ظاهر البدن وباطنه وذلك هو الموت. وأما في وقت النوم فينقطع ضوؤه عن ظاهر البدن من بعض الوجوه ولا ينقطع عن باطنه. فثبت أن النوم والموت من جنس واحد، ولكن الموت انقطاع تام والنوم انقطاع ناقص." انتهى.

إذًا، فلو كان الانقطاع ناقصا لاستيقظ عيسى عليه السلام حتما بحكم: ﴿وَيُرْسِلُ الأُخْرَى﴾، ولكن لما لم يستيقظ منذ ألفَي عام فتبين أنه صار مصداقا للآية: ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ وحصل الانقطاع التام.

قوله: جواب القسم الثاني .... إلى قوله: تخصص تلك الآيات.

أقول: لقد تبين مضمون هذه الآية كليا، بحيث إن أقصى ما في الموضوع هو أنها متشابهة من حيث حياة المسيح، فكيف يمكن أن تكون مخصِّصة في هذه الحالة؟ وإضافة إلى ذلك لما ثبتت وفاة عيسى بن مريم على سبيل الإخبار، فكيف يمكن أن تثبت حياته بهذه الآية أو غيرها لأن ذلك يكون بمنـزلة نسخ الأخبار الماضية. والمعلوم أن نسخ الأخبار لا يجوز بحال من الأحوال بحسب

[1] *الأنعام:* ٦١

قواعد الأصول لأن هذا النوع من النسخ يستلزم الكذب الصريح في كلام الله، واللازم باطل والملزوم مثله.

قوله: والمعاني الصحيحة لهذه الآيات هي تلك التي ذُكرت في التفاسير المعترف بها... إلخ.

أقول: إن معنى هذه الآيات التي بيّنها سيدنا الميرزا المحترم مذكورة في التفاسير المعترَف بها، وتوافق أيضا العلوم التقليدية التي هي خادمة للكتاب. عندما تكتب ردّا مفصلا على كتاب: "إزالة الأوهام" وتُبطل تلك المعاني الصادقة سوف نقوم بإحقاق الحق شرحا وتفصيلا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نظرة عابرة

على المقال الثاني للمولوي محمد بشير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليّه والصلاة على نبيه. فليكن واضحا للقراء الكرام أن ما ردّ به سيدنا الميرزا المحترم في مقالاته على مقالات المولوي المحترم الثلاثة، كاف وشامل وجامعٌ ولا حاجة ليردّ عليها أحد في حال وجوده. وعندما يقرأ المستمعون الكرام ردوده بالعدل والإنصاف سيتبين لهم ذلك تلقائيا دون الحاجة إلى أن يخبرهم أو يُطلِعهم عليها أحد، كما يقول المثل الفارسي: تفوح من المسك رائحةٌ زكيةٌ تلقائيا، ولا حاجة للعطار أن يخبر بها أحدا. ولكن لما أعلن المولوي المحترم انتصاره بعد عودته إلى مدينته "بهوبال"، وفوق ذلك طلب مناظرتي بالتكرار وأعلن على دقات الطبول في مجالس الوعظ: "هل من مبارز"، صار واجبا عليّ أن ألبي طلبه وأنظر في انتصاره ليتبين هل هو انتصار في الحقيقة أم سراب فقط. وبذلك نضرب عصفورين بحجر واحد. فمن هذا المنطلق ألقي نظرة عابرة على مقاله الثاني.

قوله: فليكن واضحا أن الميرزا المحترم لم يرد على كثير مما جاء في بياني.

أقول: الحق أن سيدنا الميرزا المحترم ردّ في بيانه ردًّا جامعا وشاملا لدرجة لا يُتصوَّر أكثر منه سوى الإطالة المملة، ويستطيع المستمعون الكرام أن يحكموا بأنفسهم بالنظر إلى صورة الحال. هناك قول شائع: أصدق المقال ما نطقت به صورة الحال. إن مدار البحث الحقيقي والأساسي في مقالاتك الثلاثة كان "نون التوكيد الثقيلة"، وقد نقضه سيدنا الميرزا المحترم بما لا يُتصوَّر أكثر منه قط، لأن العلماء والطلاب جميعا يعلمون أن كافة أصول العلوم التقليدية وجميع القواعد والفنون الدراسية التي تُـمَهَّد وتُشيَّد في كتب العلوم والفنون لا شاهد على إثباتها واستحكامها أكبر من شواهد القرآن الكريم، فلا تحتل الأمثال ولا الشعر

الجاهلي ولا أقوال العرب العرباء تلك المرتبة. يقول المثل العربي: "إذا جاء نهر الله بطل نهر مَعقل". فلو شهدت آية قرآنية على قاعدة فلا حاجة إلى سيبويه ولا إلى الأخفش ولا إلى الفرا ولا إلى الزَّجّاج، بل يفرّ الجميع من ذلك المقام فرارا، وينكسر زُجاج الزَّجاج مقابلها ويبرد بحذائها قول المبرّد، وينطبق عليها القول: "الصباح يغني عن المصباح". فلما ورد في قراءة متواترة في القرآن الكريم: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾[1] بدلا من "والمقيمون الصلاة، وجاء فيه: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2] بدلا من "إن هذين لساحرين"، وجاء: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[3] بدلا من "الصابئين" لم يصح قول الفرّاء ولا قول الأخفش، بل الحق أنه كلهم يأتون بتأويلات ركيكة والأصح ما قاله حكيم الأمة الشاه ولي الله رحمه الله ما مفاده أن ما كان متداولا بين الناس فهو مقبول كخطأ شائع.

فحاصل الكلام أنك أيضا تعترف- واعترافك هذا مسجّل في بيانك الثالث- أن العلوم كلها مثل أصول الفقه والحديث خادمة للكتاب والسنة، وكتاب الله مخدوم الجميع. فما دام سيدنا الميرزا المحترم قد نقل آيات كثيرة من القرآن الكريم، وعبارات عديدة من كتب التفسير المعترف بها دحضا لحجتك عن نون التوكيد الثقيلة، فما هذه الألغاز التي تأتي بها حين تقول بأن الميرزا المحترم لم ينقل عبارة من كتب النحو أو لم ينقد عبارات نقلتُها؟ ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾.

قوله: ولا يخفينّ أيضا أن دليلي الحقيقي... إلى قوله ... أما الآيات الأخرى فقد نقلتها تأييدا لها.

---

[1] *النساء:* ١٦٣

[2] *طه:* ٦٤

[3] *المائدة:* ٧٠

أقول: إذا كانت الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قطعية الدلالة عندك فما حاجتك إلى تقديم المؤيِّدات الأخرى؟ إن تقديمك المؤيِّدات الأخرى يُثبت تلقائيا أنك لا تحسب الآية المذكورة قطعية الدلالة، وإلا فما الحاجة إلى التأييد، وهذا خُلْفٌ.

فملخص الكلام، إذا كنت تحسب الآية المذكورة قطعية الدلالة فلا حاجة إلى المؤيدات الأخرى، أما إذا أردتَ أن تؤيِّدها بآيات أخرى فلم تعد تلك الآية قطعية الدلالة في نفسها. لقد أخرجتَ طوعا أو كرها الآيات الأربعة من قائمة الأدلة، أما الآية الأولى فيعتبرها المفسرون في العالم كله متشابهة وحمالة أوجه فلا يمكن اعتبارها قطعية الدلالة على حياة المسيح بحال من الأحوال، كما مرّ شرحه. فأيّ دليل بقي في يدك على حياة المسيح؟ إذا كان فقَدِّمه!! ولأنه ليست هناك علاقة بين الحياة والممات فاتق الله وتُب عن عقيدة حياة المسيح.

قوله: في هذا القول كلام لبعض الأسباب... إلى قوله: لماذا شرعتَ في هذا العمل العبثي؟

أقول: إنا لله وإنا إليه راجعون. إذا شطب العالم الأجلّ مثلك قواعد علم المناظرة بحركة قلم واحدة ولم يهتم بها مطلقا فممن آمل أن يناقش في هذه المناظرة ملتزما بقواعدها؟ يقول المثل الفارسي: إذا بدأ الكفر بالنشوء من الكعبة أين سيبقى الإيمان؟

أيها المستمعون الكرام، من الواضح أن سيدنا الميرزا المحترم يحتل في هذه المناظرة منصب السائل والمانع، وخاصة مقابل المدّعي مثل شيخنا المحترم الذي ادّعاؤه أيضا يعارض سنة الله وفطرته. فإذا كان سيدنا الميرزا المحترم كتب في كتابه: "توضيح المرام" أن المسيح عليه السلام لن يعود إلى الدنيا لأنه مات، ثم ساق الشهادات على عدم عودته، فهل أصبح حضرته مدّعيا حقيقيا بحسب قواعد المناظرة؟ إن مهمة السائل والمانع هي أن ينقض أدلة المدّعي سواء أكان من باب المناقضة والنقض التفصيلي أم مع السند أو دونه، أو على سبيل المعارضة أو

بأسلوب النقض الإجمالي وغيره المذكور تفصيله في كتب صغيرة وكبيرة في موضوع علم المناظرة. فلو ناقش السائل بحسب طرق المناظرة وأساليب المناقشة هذه فهل سيصبح مدعيا في الحقيقة؟ كلا، ثم كلا. لقد ورد في "الرشيدية" ما تلخيصه: "السائل مَن نصب نفسه لنفي الحكم الذي ادّعاه المدعي بلا نصب دليل عليه، وقد يطلق على ما هو أعم، وهو كل من تكلم على ما تكلم به المدعي أعم من أن يكون مانعا أو ناقضا أو معارضا."

وجاء فيه أيضا: "المنع طلب الدليل على مقدمة معينة، ويسمى ذلك مناقضة ونقضا تفصيليا. والسند ما يذكر لتقوية المنع ويسمى مستندا." وفيه أيضا: "النقض إبطال الدليل بعد تمامه متمسكا بشاهد يدل على عدم استحقاقه للاستدلال به وهو استلزامه فسادا إما أعم من أن يكون تخلف المدلول عن الدليل أو فسادًا آخر مثل لزوم المحال وغيره.. إلى آخره."

إذًا، فكيف صار سيدنا الميرزا المحترم مدّعيا بتسجيله هذه الأبحاث فقط في كتبه مع أنه يحتل منصب السائل؟ وإذا قام بأداء جميع مهام منصب السائل بحسب آداب المناظرة فكيف صار عمله هذا عبثا بحسب قواعد المناظرة؟ وإذا قلتَ: من المدّعي مقابل الميرزا المحترم في كتبه حتى أصبح الميرزا المحترم سائلا ومانعا؟ فجوابه: جميع هؤلاء الذين يدّعون حياة المسيح مقابل الميرزا المحترم هم المدّعون كلهم الذين خاطبهم في تلك الكتب لأن تعريف السائل هو: "السائل من تكلم على ما تكلم به المدّعي أعم من أن يكون مانعا أو ناقضا أو معارضا."

أما ما قلتَ: إن مسؤولية إثبات وفاة المسيح تقع عليك لسببين... إلخ، فهذا لَبْس الحق بغير الحق إما قصدا منك أو لعدم إمعان النظر في قواعد المناظرة. ولو أمعنتَ النظر في قواعد المناظرة لارتفع اللبس تلقائيا. فيا أيها المولوي المحترم، إذا نقض السائلُ أو المانعُ دليلَ مدّعٍ، وكان المنع بلا سند لاكتفى بالقول: لا نسلّم، أما إذا كان سند أو شاهد مذكور مع المنع والنقض

فلا بد أن يشمل هذا السند أو الشاهد المقدمات أيضا بالضرورة. ولكن ذلك المانع أو الناقض أو المعارض لا يمكن أن يكون مدعيا حقيقيا في هذا النقاش المتنازع فيه لاشتمال هذه المقدمات. وخاصة حين كان ادّعاء المدّعي الأول يعارض سنة الله ويكون منع الخصم مطابقا لسنة الله تماما كالذي نحن فيه. لذا فإن وفاة المسيح التي تعتبرها ادّعاء سيدنا الميرزا المحترم الحقيقي ليس صحيحا بحسب آداب المناظرة. هذا ليس ادّعاءا أساسيا لأن تلك فطرة الله الحقة التي تعترف بها أنت أيضا في كل مكان. وليس لدليل سيدنا الميرزا المحترم على وفاة المسيح مقدمة معينة يحتاج إلى إثباتها لأن ما كان مطابقا لفطرة الله وسنته فهو ظاهر بديهي دائما ولا حاجة إلى إثباته. ولكنك حين أنكرتَ سنة الله تعالى في موضوع معين فبسبب إنكارك هذا صارت وفاة المسيح مقدمة جديرة بالاعتبار. فبحكم المثل الفارسي القائل: يجب ملاحقة الخصم إلى أن ينـــزوي إلى بيته، كتب سيدنا الميرزا المحترم أدلة وفاة المسيح في كتبه، وذلك أيضا على سبيل النقض والمعارضة والتخلف وغيرها لأن ذلك هو منصب السائل. عليك أن تتأمل في قواعد المناظرة ولا تخلط بين مواضيع مختلفة.

فباختصار، لا يمكن أن يكون سيدنا الميرزا المحترم مدّعيا على وجه الحقيقة بحال من الأحوال في هذه المسألة المتنازع فيها بحسب آداب المناظرة، غير أنه يدّعي أنه هو المسيح الموعود وإن مسؤولية إثبات هذا الادّعاء تقع عليه حتما، وقد بينه بالشرح والتفصيل في "إزالة الأوهام" بالبراهين، وحين ينتهي النقاش في حياة المسيح ووفاته يمكنك أن تسأله إثبات ادّعائه هذا. ولكن الخوض في هذا البحث الآن بمنـــزلة خلط الأمور. يمكن أن يناقَش معه هذا الموضوع بعد إنهاء النقاش حول حياة المسيح ووفاته، وليس قبل ذلك.

قوله: إن اعتبار هذه القاعدة جديدةً قول مستبعَد جدا... إلخ.

أقول: لقد اكتفى سيدنا الميرزا المحترم باعتبار هذه القاعدة قاعدة جديدة فقط، أما أنا فقد أثبتُّ كونها الأَجَدّ فلم يعد مجال للاستبعاد. الأطفال الصغار

الذين يدرسون "الميزان" أيضا يعرفون أنه إذا جاءت نون التوكيد الثقيلة وحدها حوَّلت المضارع إلى مستقبل خالص، أما إذا رافقتها لام التوكيد أيضا التي تفيد الحال فلا يقول ابن شيخ ولا ابن شريف بوجوب الاستقبال الخالص في مثل هذه الصِيَغ. أما ما قاله الأزهري: "لأنهما تخلصان مدخولهما للاستقبال" فالمراد هو صيغة الاستقبال وليس زمن الاستقبال. ومن المتداول على ألسنة الأطفال الصغار أيضا الذين يدرسون "الميزان" أن صيغة الحال مثل صيغة الاستقبال. والدليل الذي قدّمه الأزهري على هذه المسألة يثبت منه المطلبُ نفسه لأنه لو أراد منه الاستقبالَ لقال: ذلك ينافي الماضي والحال. أما قول الأزهري: "ولا يجوز تأكيده بهما إذا كان منفيا أو كان المضارع حالا... إلخ"، فالمراد منه بصراحة أنه إذا أُريد من المضارعِ الحالُ الخالصُ دون الاستقبال، لا بد أن ترد في هذا الحال لام التوكيد على المضارع بغير نون التوكيد. كيف ثبت من ذلك أنه إذا كان المراد هو الحال والاستقبالُ كِلاهما لا يؤكَّدُ المضارع بلام التوكيد ونون التوكيد؟ لقد صُرّح في "الفوائد الضيائية"، و"حواشي تكملة عبد الحكيم" وغيرهما أن المراد من فعل المستقبل هنا هو فعل المستقبل الاصطلاحي. انظر: هوامش شرح الجامي. وعلى هذا القياس فإن جملة العبارات التي نقلتَها من كتب النحو لا تُثبت أن الصيغة التي دخلت عليها لام التوكيد مع نون التوكيد ستفيد الاستقبال الخالص حتما. بل ما يثبت هو أنه إذا دخلت نون التوكيد على صيغة المضارع أفادت الاستقبال الخالص في معظم الحالات. فما لم تُثبت إجماع أكابر النحاة على أنه لو اجتمعت لام التوكيد مع نون التوكيد لاستحال أن تفيد الحال بل تفيد الاستقبال فقط كان دليلك ناقصا تماما. وأين يثبت هذا من تلك العبارات المنقولة؟ ثم أقول بعد ذلك بأن استخدام صيغة المستقبل بمعنى الدوام التجددي أو الاستمرار ثابت في علم البلاغة. وهذا يناقض دعواكم. أفليست قاعدتك هذه هي "الأجدّ"؟ هل هي قديمة والحالة هذه؟

قوله: إن دليلي الأصلي هو إجماع الأئمة النحاة على هذه القاعدة... إلخ.

أقول: لم تنقل قولا واحدا من أئمة النحاة- فضلا عن الإجماع أو الاتفاق- من شأنه أن يُثبت حجتك، كما مرّ شرحه. أما سيدنا الميرزا المحترم فقد أورد في هذا الأمر آيات القرآن الكريم الذي هو مصدر العلوم كلها ومأخذها، وأثبت أيضا بواسطة التفاسير الموثوق بها مثل "التفسير المظهري" وغيره أن حقيقة الكلام للحال.

قوله: اقتبستُ الآيات أيضا تأييدا لهذه القاعدة... إلخ.

أقول: أيها المستمعون الكرام، هل من قول أعظم من الآيات؟ "إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل".

قوله: لا يخفينّ.... إلخ.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، لقد أوجدتَ قاعدة جديدة أخرى في علم النحو وهي أجدُّ من سابقتها. بأية قاعدة نحوية تصبح "إلا ليؤمن" صيغة التحريض دون الإتيان بحرف التحضيض؟ ونقضتَ أيضا قاعدة النحاة المتفق عليها حيث يقولون بورود نون التوكيد وجوبا ولزوما في جواب القَسم المثبت. لقد ورد في "الفوائد الضيائية": "ولزمت أي نون التأكيد في مثبت القسم، أي في جوابه المثبت، لأن القسم محل التأكيد، فكرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه، وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به، وهو النون بعد صلاحية له. انتهى موضع الحاجة." وتقول مع نقض هذا الوجوب واللزوم النحوي: "إلا يؤمِنُ" هو الأفضل، فلم يكن جائزا أن تُختار: "إلا ليؤمنن" بترك هذه العبارة الجميلة. إن هذا لشيء عجاب.

فإذا قال قائل بأنه لا يوجد حرف التحضيض في "ليؤمنن" أيضا فلماذا اعتبره البيضاوي وغيره صيغة التحضيض؟ فجوابه: أولا، لم يعتبر البيضاوي "ليؤمنن" صيغة التحريض بل قال: كالوعيد والتحريض. ثانيا: السبب في ذلك هو أن التحضيض الموجود في المضارع المصحوب بحرف التحضيض يشمل الطلب حتما. فقد ورد في الفوائد الضيائية: "ومعناها في المضارع الحض على

الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الأمر". ونون التوكيد أيضا تؤكد على الأمر المطلوب. فقد جاء في "التكملة" وغيرها: "نون التأكيد لا يؤكد إلا مطلوبا". فمن هذا المنطلق اعتبر البيضاوي صيغة "ليؤمنن" كالوعيد والتحريض. وذلك على عكس "يؤمِن" وحدها التي لا يمكن أن تكون صيغة التحريض قط. فهذا تعنت بحت من الشيخ أنه أوجد قاعدة من عنده ثم نسب هذا المصطلح إلى القرآن الكريم. أما ما قاله في هذا السياق فهو بناء فاسد على الفاسد، وقد مرّ جوابه ثلاث مرات إظهارا للصواب، ولا حاجة إلى الإعادة.

قوله: فيه كلام لبضعة أوجه، أولا... إلخ.

أقول: تكرِّر مرة بعد أخرى الأمر نفسه الذي أبطله سيدنا الميرزا المحترم بأدلة بيّنة.

قوله: ثانيا، هذه القراءة لا تعارض معنى ذهبتُ إليه...إلخ.

أقول: أولا: إن استنباط زمن النـــزول يعارض إقرارك المذكور في مقالك الأول، حيث أقررتَ بعدم خلط بحث الصعود والنـــزول وغيره في هذا النقاش. ثانيا: ما وجه كون الآية: "ليؤمنن به قبل موته" وحدها قطعية الدلالة بحسب أسلوب استدلالك؟ إذ إن جميع آيات القرآن الكريم التي وردت فيها صِيغٌ مماثلة وتحتوي على ذكر الإيمان أو النبوءة بأمر معروف في المستقبل إنما هي قطعية الدلالة. بيان ذلك بحسب استدلالك هو أن هذا المعنى لا يعارض معنى ذهبتُ إليه، لأن المعنى في هذه الحالة هو أن كل شخص سيؤمن في المستقبل قبل موته. وهذا المعنى يمكن أن ينسجم مع المعنى الأول بحيث يُراد من زمن المستقبل زمن نزول عيسى عليه السلام. يا سبحان الله، ما أجمله من استدلال! فيا معارضي سيدنا الميرزا المحترم من أمثال المولوي محمد حسين وغيره طوبى لكم! ما أجمله من أسلوب استدلالٍ أوجده شيخنا المحترم لعلم المناظرة بناء على القواعد الجديدة المنصوص عليها وهو أن كافة آيات القرآن الكريم التي تتناول ذكر الإيمان أو تحتوي على نبوءة عن أمر معروف في المستقبل صارت قطعية الدلالة على حياة

المسيح! وستجدون في القرآن الكريم صِيغا كثيرة قطعية الدلالة على حياة المسيح بحسب أسلوب استدلال المولوي المحترم. فها قد حلّ شيخنا المحترم كافة الصعوبات التي كان يواجهها المولوي محمد حسين وأشياعه مقابل سيدنا الميرزا المحترم عند النقاش في هذا الموضوع. يا سبحان الله، ما أجمله من استدلال! مبارك، مبارك مبارك لكم هذا الفتح العظيم. يقول المثل الفارسي: ما أنجزتَه أنت يصعب على الأبطال إنجازه.

والآن أورد بضع آيات نيابة عن المولوي المحترم تدل على حياة المسيح دلالة قاطعة بحسب أسلوب استدلال المولوي المحترم. فمنها: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾[1] التي سجّلها المولوي في مقاله الأول للدلالة على الاستقبال الخالص وكأنها قطعية الدلالة على حياة المسيح. ولكن كيف تصير قطعية الدلالة؟ فبيانه أن مَن عمل صالحا ذكرا كان أم أنثى وهو مؤمن فلنحيّينه حياة طيبة... إن هذا المعنى لا يعارض معنى ذهب إليه المولوي المحترم ويمكن أن ينسجم معه إذا كان المراد من الزمن المستقبل هو زمن نزول عيسى عليه السلام. فإلى هنا قد تم دليل كونها قطعية الدلالة. وكذلك الآية: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[2] أيضا قطعية الدلالة على حياة المسيح، ولكن كيف؟ بيان ذلك أن نون التوكيد الثقيلة التي تفيد الاستقبال الخالص موجودة فيها على أية حال، لذا فإن هذه النصرة الإلهية سينالها المؤمنون الصالحون والمؤمنات الصالحات في المستقبل. وهذا المعنى يمكن أن ينسجم مع معنى ذهب إليه المولوي المحترم إذا أُريد من زمن المستقبل زمن نزول عيسى عليه السلام. وبذلك تحقق الدليل وهلمّ جرًّا! ثم الآية: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[3] التي سجلها

---

[1] النحل: ٩٨

[2] الحج: ٤١

[3] العنكبوت: ٧٠

المولوي في مقاله الأول إثباتا لقاعدة نون التوكيد الثقيلة يمكن أن تكون قطعية الدلالة بحسب أسلوب استدلاله. لقد أوردت هذه الآيات الثلاثة على سبيل المثال توضيحا لأسلوب استدلال المولوي لكي يتمكن كل طالب بسيط أيضا يدرس ترجمة القرآن الكريم من استخراج آيات كثيرة قطعية الدلالة على حياة المسيح.

قوله: ثالثا، هذه القراءة غير متواترة... إلخ.

أقول: لم يُحتجّ بقراءة غير متواترة بل قد نُقلت القراءة غير المتواترة تأييدا لمعنى القراءة المتواترة بحسب مبدأ المفسرين. فقد أورد جملة المفسرين المحققين هذه القراءة غير المتواترة تأييدا لمعنى القراءة المتواترة، كذلك أوردها سيدنا الميرزا المحترم تأييدا لمعنى القراءة المتواترة. أما جملة الروايات التي أوردتها أنتَ في مناظرتك لم تُورد شيئا من توثيق أسانيد رجالها وتعديلها. هل من واجب سيدنا الميرزا فقط وليس واجبا عليك أن تنقل في مقام التحقيقِ، التوثيقَ والتعديل لرجال الأسانيد كلهم بحسب علم أسماء الرجال، ودونه خرط القتاد. ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾[1].

قوله: رابعا: إن الميرزا المحترم... إلخ.

أقول: لما كانت الآية المذكورة آنفا حمالة أوجه لذا فقد فسّرها الميرزا المحترم من وجه آخر أيضا، أيْ قد أعاد الضمير في "قبل موته" إلى عيسى عليه السلام وفسّر الآية واستنبط منها معنى لا يقع عليه أيّ اعتراض. إن تفسير الآيات حمالة الأوجه، من أوجه مختلفة فقهٌ محمود. قال أبو الدرداء: "لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوها." ولم يعتبر الميرزا المحترم آيةً حمالة أوجه قطعية الدلالة بحصرها في وجه واحد مثلك. أما المعنى الذي استنبطتَه أنت في حال إرجاع الضمير إلى عيسى عليه السلام تقع عليه اعتراضات عديدة. فهل من مقتضى العدل

---

[1] *البقرة: ٤٥*

والأمانة أن تصر على معنى هو عرضة لأنواع الاعتراضات ولا تُسَلِّم بالمعنى الذي يخلو من الفساد تماما؟

فملخص الكلام أنه لو قبلتَ المعنى الذي كتبه سيدنا الميرزا المحترم في "إزالة الأوهام" في حال إرجاع الضمير إلى عيسى عليه السلام لزال النـــزاع كله، فنعم الوفاق، وإن كنتَ لا تقبل ذلك المعنى الخالي من الفساد لكان المعنى الذي ذهبتَ إليه عرضة لاعتراضات كثيرة، وفي تلك الحالة لا يمكن إرجاع الضمير إلى عيسى عليه السلام لفسادات مذكورة بل سيعود الضمير إلى الكتابِّي أو "أحد" مقدَّر، الأمر الذي تؤيده القراءة غير المتواترة. لم يعتبر الميرزا المحترم بعد اللَّتيَّا والَّتي إرجاع الضمير إلى الكتابِّي أو "أحد" مقدَّر خطأً في أيّ مكان. وإذا كنتَ قد وجدتَ ذلك في عبارة من عباراته فانقلها مع التصحيح.

أما القول بأن المرزا المحترم استدلّ بهذه الآية على موت المسيح، فأقول في الجواب بأنه لم يعتبر هذا الاستدلال قطعي الدلالة قط. فما دامت هذه الآية حمالة أوجه فلا يمكن أن تكون قطعية الدلالة على حياة المسيح ولا على موته. غير أن هناك أدلة قاطعة أخرى كثيرة قد ذُكرت من قبل كما هي مذكورة بالتفصيل في "إزالة الأوهام". أما اعتبار آية حمالة أوجه كهذه قطعيةَ الدلالة على حياة المسيح ليس إلا مجادلة ليست فيها رائحة المناظرة قط.

قوله: إن إرادة الحال هنا خطأ تماما. بل المراد هو المستقبل الخالص لبضعة أسباب.

أقول: لقد أتى المولوي المحترم هنا بأمر غريب حقا إذ قد خطَّأ ترتيب الآيات القرآنية أيضا -وهو بحسب المشيئة الإلهية درايةً وروايةً- لغلبة فكرة نون التوكيد الثقيلة وثقلها عليه. أما دراية فبيانه أنه لا توجد في الآية: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ نون التوكيد الثقيلة التي يركّز عليها المولوي أصلا حتى يراد بها الاستقبال الخالص دون الحال. فنقول بأن المراد من "قد نرى" هو زمن الحال. والحرف "فاء" مذكور في: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ وفائدته

الترتيب على "قد نرى" بلا مهلة. تقول قاعدة النحو المجمَع عليها: "الفاء للترتيب أيْ للجمع مع الترتيب بلا مهلة." فكان حالا لـــ ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾. وقد جاء حرف "الفاء" نفسه في: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الذي يفيد الترتيب بلا مهلة باتفاق النحاة جميعا. فتبين من ترتيب الآيات ونسقها أن الآية: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ جاءت لترتيب بلا مهلة للآية: "قد نرى". أما الآية: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ جاءت لترتيب بلا مهلة للآية: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ ولا يوجد بين هذه الآيات فاصل طويل أو قصير حتى تُعتبَر الجملة ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ للاستقبال الخالص طويلا كان أم قصيرا. فثبت درايةً أن المراد من ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ هو زمن الحال الذي مقداره مختلف ومفوَّض إلى العُرف. أما روايةً فقد ورد في حواشي البخاري كما يلي: "ثم اعلم أن الروايات اختلفت في أن التحويل هل كان خارج الصلاة بين الظهر والعصر أو في أثناء صلاة العصر. فالظاهر من حديث البراء الذي سبق في كتاب الإيمان في صفحة ١٠ أنه كان خارج الصلاة، حيث قال: إنه ﷺ صلّى أول صلاة صلّاها إلى الكعبة صلاة العصر، الحديث. قال مجاهد وغيره: نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ في مسجد بني سلمة، وقد صلى بأصحابه ركعتين من صلاة الظهر فتحوّل في الصلاة واستقبل الميزاب وحوّل الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمّي ذلك المسجد مسجد القبلتين. كذا ذكره البغوي، ثم قال: وقيل: كان التحويل خارج الصلاة بين الصلاتين. ورجّح الواقدي الأول، وقال: هذا عندنا أثبت. ذكره في المظهري. وقال فيه أيضا: فحديث البراء محمول على أن البراء لم يعلم صلاته ﷺ في مسجد بني سلمة الظهر، أو المراد أنه أول صلاة صلاها كاملا إلى الكعبة انتهى، والله أعلم". لو انتبه المولوي المحترم إلى نهاية تفسير الآية في البيضاوي الذي نقل منه عبارة وجيزة لاتضح له الأمر كله. فقد جاء فيه: "قال البيضاوي رُوي أنه ﷺ قدم المدينة فصلى نحو البيت المقدس ستة عشر شهرا، ثم وجَّه إلى الكعبة في رجب بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين. وقد صلى بأصحابه في

مسجد بني سلمة ركعتين من الظهر فتحول في الصلاة واستقبل الميزاب وتبادل الرجال والنساء صفوفهم، فسمّي المسجد مسجد القبلتين."

وكذا في فتح البيان وغيره. لقد ورد في "محشى عبد الحكيم" عن "فولِّ وجهك" أنه كان إنجاز للوعد ولكن أين قال بأن فاصلا زمنيا- طويلا كان أم قصيرا- قد حدث في إنجاز هذا الوعد. ولا ينافي إيفاءَ الوعد زمنُ الحال الذي قدره مفوَّض إلى العُرف. أما قولك بأن الجملة: "فولِّ وجهك" تصبح زائدة لا طائل من ورائها بحسب هذا التقدير، فأقول في الجواب بأن الآية: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أيضا وردت أكثر من مرة فتصبح هي أيضا زائدة لا طائل منها بحسب رأيك. فما هو جوابكم فهو أو فكذا جوابنا.

إن صيغة المضارع التي استُخدمت في ترجمة الشاه ولي الله تشمل الحال والاستقبال كِليهما. ومن كمال فهمك أنك تعتبر المضارع للاستقبال الخالص. إن صيغة الاستقبال التي استُخدمت في التراجم الأردية- والمراد منه هو الاستقبال القريب الذي تعترف به أنت أيضا- نعني منه زمن الحال. لقد ثبت من كتب علم البلاغة أن: "مقدار زمان الحال مختلف بحسب الأفعال ومفوَّض إلى العُرف."

قوله: إن إرادة الحال في هذه الآية أيضا خطأ... إلخ.

أقول:ما دمتَ تعترف بالاستقبال القريب، وقد ثبت من كتب علم البلاغة مثل "المطَوَّل" وغيره أن زمن الحال مفوَّض إلى العُرف، ومقداره يختلف بحسب الأفعال لذلك هو مفوَّض إلى العرف، فإن جدالك لم يعد إلا نزاعا لفظيا تكرره مرة بعد أخرى لا يليق بمكانتك.

إني مستغرب جدا كيف تعتبر ترجمة الشاه ولي الله الذي استُخدم فيها لفظ المضارع استقبالا خالصا دون أدنى انتباه؟ والأغرب من ذلك كيف تعتبر كلمات الشاه رفيع الدين الواردة في الترجمة الأردية وهي: "حالا" أيضا استقبالا خالصا، مع أن هذه الكلمة الأردية "اَبهي" تفيد الحال في الأردية؟ إن

هذا لشيء عجاب لأن هذا الفهم لا يليق بصبي فضلا عن الفاضل الذي هو نائب النبي!

قوله: فليتضح... إلخ.

أقول: لم ينفرد سيدنا الميرزا المحترم في استنباط هذا المعنى بل ظل جميع السلف والخلف في الأمة يحملون هذه الآيات على الحال وبعضها على الاستمرار كما مرّ تفصيله.

قوله: أولا:... إلخ.

أقول: جزاكم الله في الدارين خيرا على اعترافك أن من سنة الله المستمرة أنه يُري المجاهدين سُبله دائما. ولقد ثبت من كتب علم البلاغة أن صيغة المستقبل تُستخدَم للدوام التجددي والاستمرار بحسب مقتضى الحال. فلماذا إذاً يُستنبط من الآية معنى ناقص لا يشمل هذه السنة المستمرة مع أن كتاب الله بالغ من البلاغة درجة عليا ومنتهى الإعجاز، ويقول سيدنا النبي الأكرم ﷺ: "أوتيتُ جوامع الكلم". سلّمنا أن الآية تتضمن وعدا، ولكن الوعد لا يتنافى مع زمن الحال أو الاستمرار لأن الوعد قد يكون لزمن الحال وبصورة الاستمرار أيضا كما فصّله سيدنا الميرزا المحترم، والتعديل الذي قام به في تأييد المعنى الثاني إنّما قام به من أجلك أنت. يقول المثل الفارسي: يجب ملاحقة الخصم إلى أن ينـــزوي في بيته، فإن كلماته- التي نقلتها أيضا- دالة على ذلك فهي: ألا يمكن أن يُستنبط منها معنى آخر أيضا من حيث المستقبل وهو أنه ليس من أهل الكتاب أحد لن يؤمن بالمسيح قبل موته *(أيْ قبل موت الكتابي)*؟

قوله: ثانيا:.. إلخ.

أقول: إن اعتبار صيغة المضارع التي استخدمها الشاه ولي الله استقبالا خالصا بمنـــزلة إيجاد قاعدة جديدة في لغة الفُرس. أما فيما يتعلق ببقية الكلمات بصيغة المستقبل التي استخدمها المترجمون فأقول عنها مرة أخرى بأن استخدام صيغة المستقبل للدوام التجددي ثابت من كتب علم البلاغة.

قوله: إرادة الحال والاستمرار هنا باطل قطعا... إلخ.

أقول: أيها المولوي، قد ذكرتَ الآية: ﴿لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[1] أنها وحدها مكتوبة في لوح محفوظ مشيرا إلى البيضاوي، ولكن لم يكن هذا الذكر ضروريا لأنه قد سبق لك أن اعتبرتَ تفسير البيضاوي وغيره للآية: "ليؤمنن به قبل موته"، خاطئا وباطلا. غير أني أقول تأييدا لك بأن القرآن الكريم كله مكتوب في لوح محفوظ، كما يقول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ* فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾[2]، ولكن الأزمنة الثلاثة التي ذُكرت في القرآن الكريم فقد اعتُبرت منذ وقت نزوله، أما إذا اعتُبرت عند كتابة اللوح المحفوظ فإن الأزمنة الثلاثة أي الماضي والحال والاستقبال بل الاستمرار أيضا تدخل كلها في الاستقبال. وفي هذا الحال يذهب نقاشك الأساسي المتعلق بنون التوكيد الثقيلة كله سدى. وبناء على ذلك فإن جميع صِيغ الماضي والحال والاستمرار المذكورة في القرآن الكريم تدخل في الاستقبال فضلا عن الآيات التي اقتبسها سيدنا الميرزا المحترم، وبالتالي يصبح النـــزاع عن الحال والاستمرار عبثا ولغوا. فلو قال سيدنا الميرزا المحترم إن المراد من الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ هو الاستمرار فكان ذلك ضمن الاستقبال منذ كتابة اللوح المحفوظ. وكذلك إذا أراد من الآية: "لأغلبن أنا ورسلي" أيضا الحال أو الاستقبال فكان ذلك أيضا استقبالا منذ كتابة اللوح المحفوظ، فما معنى قولك إذاً بأن إرادة الاستمرار فيها باطل قطعا؟ إذ إن الاستقبال يدخل في الاستمرار للسبب نفسه. إنه استقبالٌ لا يخرج منه زمن من الأزمان. وإن اعتبار ترجمة الشاه ولي الله التي هي بصيغة المضارع استقبالا خالصا شأنك وحدك، أما أنا فقد تعبتُ من بيان هذه القضية بالتكرار. يقول

---

[1] *المجادلة*: ٢٢

[2] *البروج*: ٢٢- ٢٣

شاعر فارسي ما تعريبه: "لقد صرتُ ثرثارا لكثرة كلامي، وليس منهم أحد باحثٌ عن الأسرار".

يكون قد اتضح للقراء الكرام إلى الآن أن إنهاء سيدنا الميرزا المحترم النقاش بعد ثلاثة مقالات كان ضروريا جدا، وإلا فإن بذله أوقاته الثمينة مرة بعد أخرى كان بمنـزلة هدرها تماما لأنه قد رُدّ على بحث المولوي المحترم ردًّا وافيا وكافيا في المقال الأول، ثم أُتمَّت الحجة في المقال الثاني مرة أخرى، ثم رُدَّ في المقال الثالث أيضا على أجوبة مفصلة جبرا لخاطر المولوي المحترم. ولو لم يُنهِ النقاش والحالة هذه، فأودّ أن أعرف ما هو الأمر الجديد الذي قدِّم وما رُدّ عليه ثلاث مرات من قبل فقدّمه مجددا وطُلب الرد عليه. وأيضا لا شك أن حضرته عليه السلام يهتم دائما بمضمون: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"، ومع ذلك كتب في نهاية المقال الثالث: "بعد نشرها على الملأ تُنشر آراء عادلة من قِبل الناس ويَظهر للعيان أيضا رأيٌ صائبٌ مؤيِّدٌ للحق بواسطة الحكّام، فلك الخيار أن تناظر خطيا في أمور أخرى أيضا لتسويتها. ولكن إقامتك وإقامتي في دلهي ليست ضرورية من أجل هذه المناظرة الخطية. والمناظرة الخطية ممكنة من مكان بعيد أيضا. أنا مسافر ولا يسعني أن أطيل الإقامة هنا."

فيا أيها المستمعون الكرام، كم هو في غير محله إعلان المولوي المحترم أمام كل صغير وكبير وفي كل مجلس بعد عودته إلى "بهوبال" بأن الميرزا المحترم لم يستطع أن يقفَ أمامي في المناظرة في دلهي وهرب! فاعتبروا يا أولي الأبصار! أما الكلمات التي استُخدمت في الترجمتين الأخريين فيمكن أن يراد منها الدوام التجددي، كما مرّ غير مرة.

قوله: أولا: ... إلخ.

أقول: إن حرف الـــ "فاء" الذي يفيد الترتيب بلا مهلة موجود في هذه الآية. فكلما كسب أحد عملا صالحا ذكرا أو أنثى وهو مؤمن فلا بد وأن تتحقق له حياة طيبة بلا تأخير، وإلا كان حرف الـــ "فاء" لغوا. المقتبسات التي

اقتبستها من تفسير ابن كثير تفيد المعنى نفسه، إذ قد ورد فيه بصراحة تامة: "بأن يحيي الله حياة طيبة في الدنيا". غير أنه اعتبر حصول "لنجزينهم" في الآخرة نظرا إلى التأسيس لأن هناك مسألة في علم البلاغة تقول: "التأسيس خير من التأكيد". ونحن أيضا نقبل هنا أنه يفيد الاستقبال، وهذا لا يضر موقف الميرزا المحترم شيئا. والحق أن صيغة واحدة وردت في القرآن الكريم بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار تكفي لنقض قاعدتك المتعلقة بنون التوكيد الثقيلة، لأنك دائما تستنبط زمن الاستقبال من هذه الصِيغ. فالمعلوم أن نقيض "الموجبة الكلية" هو "السالبة الجزئية" وهي التي تنطبق هنا. أما سيدنا الميرزا فلا يستنبط دائما وفي كل الأحوال زمن الحال أو الاستقبال الخالص أو الاستمرار فقط من كل صيغة من هذه الصِيَغ بل يقول بأنه يمكن أن يكون المراد بحسب مقتضى الأمر أحيانا الحال أو الاستقبال أو الدوام التجددي أحيانا أخرى. فمهما نقلت من الصِيَغ لنقض هذا المسلك يكون المراد فيها الاستقبال الخاص فقط فهذا لا يضر صراط سيدنا الميرزا المحترم المستقيم شيئا لأنه لا يستنبط من هذه الصِيغ زمنا معينا دائما وفي كل مكان.

قوله: المراد هنا هو الاستقبال لأسباب... إلخ.

أقول: أولا، القاعدة المسلَّم بها عند الأصوليين هي: "لا نسلّم ذلك أولا لأن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب". فلماذا لا يمكن أن يكون المراد في هذه الآية ناصرا آخر سوى المهاجرين والأنصار؟

ثانيا: سلّمنا أن المراد هم المهاجرون والأنصار فقط ولكن حين بدأ المهاجرون والأنصار بنصرة الله ورسوله حالفتهم نصرة الله في الوقت نفسه، وإن ظهرت النصرة التامة والكاملة على عامة الناس بعد فترة من الزمن. ثالثا: سلّمنا ما قلتَ بأن الأمر الموعود به يتحقق بعد زمن الوعد، ولكن هل من الواجب أن تكون البَعدية منفصلة حتما؟ إذ من الممكن أن تكون متصلة. ولماذا لا يمكن أن يكون المراد هنا- نظرا إلى رحمة أرحم الراحمين- قضية التقدم

الذاتي والتأخر الذاتي المعروفة بين علماء المنطق؟ مع أن حركة المفتاح تحدث بعد حركة اليد ولكن لا حاجة إلى فاصل زمني طويل بين الحركتين، ومع ذلك يقال بأن حركة اليد تسبق حركة المفتاح. فإذا كنت تقصد هذا النوع من البَعدية والقَبلية فليس ذلك إلا نزاع لفظي ولا يضر موقف سيدنا الميرزا شيئا. أما كيفية التراجم الثلاثة فقد علمه القراء من قبل.

قوله: المراد هنا أيضا الاستقبال...إلخ.

أقول: لقد علمنا قصة القَبْلية والبعدية في الوعد والموعود به، وقد شرحنا كيفية التراجم الثلاثة أيضا ثلاث مرات، ولا حاجة للإعادة. وأيّ مانع في قبول هذه السنة المستمرة؟ بيِّنْ تؤجَرْ.

قوله: لقد ثبت مما سبق...

أقول: لم يثبت شيء مما سبق إلا أن قاعدة نون التوكيد الثقيلة قد بطلت.

قوله: لا يوجد في كلامهم تصريح زمن الحال... إلخ.

أقول: استخرجْ لنا صيغة واحدة من القرآن الكريم حيث صرح الله تعالى أو رسوله أنه ليس المراد منها إلا زمن الاستقبال فسوف نبحث نحن أيضا عن تصريح مثله. فيا أيها المولوي المحترم، إن صِيغ المضارع وغيرها التي يستخدمها أهل اللغة في كلامهم لا يصرحون أننا نقصد هنا زمن الحال أو الاستقبال بل يفهمه أهل اللغة من خلال التعابير المتداولة بينهم، ويفهم غير أصحاب اللغة بحسب قواعد علم النحو والبلاغة وغيرها. ولقد أثبتنا من قبل بواسطة هذه العلوم كلها بأنه يمكن أن يراد من هذه الصِيغ زمن الحال أيضا كما مرّ تصريحه في تفسير المظهري وغيره "فإن حقيقة الكلام للحال". أما استنباط سيدنا الميرزا المحترم من هذه الآية معنى الاستقبال على سبيل الإمكانية، فقد فعله لإلزام الخصوم وإفحامهم فقط.

قوله: فجوابه أن في هذه الحالة... بناء على هذه القاعدة المتفق عليها... إلخ.

أقول: لقد اعترفتَ هنا على الأقل أن في هذه الحالة لن يكون الردّ بناء على القاعدة المتفق عليها، ثم تقول بأن ردّه يكون منوطا بأمر آخر.

قوله: .. أمر آخر سبق ذكره... إلخ

أقول: لقد بُتَّ في هذا الموضوع في بياني من قبلُ.

قوله: لم أقصد ما فهمتَه...إلخ.

أقول: نقبل جبرا لخاطرك أنك لم تقصد من ذلك إلا أنه قد ذهبت جماعة من السلف إلى المعنى الذي ذهبتَ إليه. ولكن قل من فضلك، ما دامت جماعة واحدة ذهبت إليه وذهبت جماعات أخرى من الصحابة والتابعين وألوف من المفسرين المحققين إلى معنى آخر وبرهنوا على ذلك المعنى ببراهين ساطعة وبيّنوا معنى ذهبتَ إليه كمرجوح عليه، فهل يمكن أن يصبح المعنى المرجوح عليه قطعي الدلالة لمجرد اختيارك إياه حتى يكون حجة قاطعة على غيرك؟ والحق أن اختيار المعنى المرجوح عليه واعتباره حجة على الآخرين ليس إلا تعنتا محضا.

قوله: لقد ثبتت قوة أدلتي... إلخ.

أقول: لقد ثبت أنها أوهن من بيت العنكبوت، لذا فإن قولك هذا ليس في محله.

قوله: لقد قلتَ عن نون التوكيد الثقيلة... إلخ.

أقول: الآيات المحكمات التي ذُكرت عن نون التوكيد الثقيلة مع الإشارة إلى تفسيرها ستبقى قائمة إلى يوم القيامة، ومن يتصدى لها سيصبح هباء منثورا. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

قوله: ولما ثبت أن... إلخ.

---

[1] الحجر: ١٠

أقول: لما لم يثبت أن نون التوكيد الثقيلة عندما تدخل على المضارع مصحوبة بلام التوكيد تحوّله إلى زمن المستقبل الخالص، فلِمَ لا يبقى التعميم قائما؟

قوله: لقد أخطأت إلى حد ما في تحديد المعنى المتقرر عندي... إلخ.

أقول: إن هذا المعنى غير صحيح لأن المرء في هذه الحالة يضطر لتخصيص بغير مخصص لكلمة فيها العموم كله. أولا وقبل كل شيء إن عبارة ﴿أهل الكتاب﴾ عامة وتشمل أهل الكتاب في جميع الأزمنة الذين كانوا يقولون: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللهِ﴾[1] وانطبق عليهم: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ﴾ بدءاً من زمنهم إلى زمن النبي ﷺ بل إلى يوم القيامة. هذا هو النوع الأول من العموم. والنوع الثاني هو أن "من أهل الكتاب" صفة لـــ "أحد" مقدَّر، و"أحد" الذي هو نكرة محضة في محل خبر النفي، ويفيد الاستغراق. لقد ورد في "إرشاد الفحول" ما يتلخص في: "النكرة في النفي تعم، سواء دخل حرف النفي على فعلٍ نحو "ما رأيت رجلا"، أو على الاسم نحو "لا رجل في الدار". ولو لم يكن لنفي العموم لما كان قولنا: "لا إله إلا الله"، نفيا لجميع الآلهة سوى الله سبحانه. فتقرر أن المنفية بما أو لن أو لم أو ليس أو لا مفيدة للعموم. والنكرة المنفية أدلّ على العموم منها إذا كانت في سياق النفي. والصفي الهندي قدّم النكرة على الكل يعني على كل صيغة العموم."

وفيه طريق النفي والاستثناء أيضا من طرق القصر، وهو مسألة في علم البلاغة. إذًا، فالكلمة التي أراد الله تعالى فيها عموما شاملا لا يجوز تخصيصها بغير وجود مخصَّص بشرذمة قليلة من أهل الكتاب. ولو لم يكن هذا العموم هو المراد عند الله لما بيّن الكلام المجيد الذي بلغ من إعجاز البلاغة قمته هذا المعنى الخاص والمراد بكلمات عامة وعادية. وما تفسر به قول أبي مالك إنما هو تفسير

---

[1] *النساء: ١٥٨*

القول بما لا يرضى به قائله. لأن كلمات أبي مالك هي: "وذلك عند نزول عيسى بن مريم عليه السلام لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا آمن به." ففي هذا القول تصريح: "عند نزول" أيْ سيؤمن به جملة أهل الكتاب عند نزوله عليه السلام، فاقرأه بإمعان من فضلك.

قوله: إن ملخّص كلامي هو... إلخ.

أقول: لما لم يثبت من الآية في رأيك أن جميع أهل الكتاب سيؤمنون فورا بعد نزول المسيح فلماذا نقلتَ قولَ أبي مالك حجة على مبتغاك حيث جاء فيه: "وذلك عند نزول عيسى بن مريم عليه السلام"؟ علما أن كافة آيات القرآن الكريم البينات المذكورة من قبل ترفض أن يأتي زمان لن يبقى فيه أحد من الكفار على وجه البسيطة.

قوله: ثانيا... إلخ.

أقول: ما دام ليس المراد من الإيمان هو الإيمان الشرعي بل المراد هو اليقين، فأين إذًا ادّعاؤك أن جملة أهل الملل والنحل يدخلون الإسلام في وقت عيسى بن مريم. ولتعلم أن دفع التعارض يجب أن يكون بأوجه لا تناقض المقصود. وما معنى دفع التعارض أصلا إذا أدّى إلى مفاسد أخرى. من أين وإلى أين تذهب في دفع التعارض؟ عليك أن تدفعه بعد تفكير رصين.

قوله: إنه يحصر بالكامل زمنًا أُريدَ حصره... إلخ.

أقول: يا شيخنا المحترم، إن نقاشنا يدور حول أنه إذا كانت الكلمة عامة وذُكر عمومها من عدة أوجه كما مرّ بيانه فإن عمومها يشمل جميع أفرادها ما لم يكن هناك مخصِّص. أما في حال الآية التي نحن بصددها فكانت هناك نون التوكيد الثقيلة وحدها، فلو لم تصبح خفيفة لتحقق التخصيص إلى حد ما. ولكن لما تبينت كيفية كونها خفيفة فلم يعد هنا أيّ مخصِّص. إذًا، ما وجه التخصيص في هذه الحالة أن يكون المراد أهل الكتاب في زمن مجهول ويتم بيانهم بصيغة عامة جدا؟ لقد ورد في "حصول المأمول": "ولا شك أن الأصل

عدم التخصيص". فما السبب لتخصيص حيث يتعب المخاطب في التخصيص ومع ذلك يُسمَّى هذا التخصيص الكامل حصرا كاملا؟ والمعلوم أن معنى الحصر الكامل يتحقق باستغراق جميع الأفراد وليس بالتخصيص الكامل، وهذا أيضا مصطلح جديد أوجدتَه في علم أصول الفقه، إن هذا لشيء عجاب.

قوله: بل هذا ما تقتضيه نون التوكيد الثقيلةُ، وعبارة: "بعد موته" الواردة في كلام الله... إلخ.

أقول: أما الآن فلم يعد هناك قط ما يقتضي، فأنى يكون المقتضى؟ وكيف يمكن أن ترد من ناحية كلمات تفيد العموم الكامل ويكون المراد منها هو الخصوص كله؟ هذا تناقض واضح، وتعالى كلام الله عن ذلك علوًّا كبيرا. ليكن معلوما أنه قد ورد في عبارة المولوي المحترم "بعد موته" خطأ، والصحيح كما ورد في القرآن الكريم هو: "قبل موته". ولما كانت الكلمة "أحد" نكرة كاملة فإن نفيه الكامل سيأتي بحرف "إن" بحسب قواعد النحو وعلم البلاغة، الأمر الذي يعارض ما تبتغيه.

قوله: كذلك قوله.... إلخ.

أقول: من المعلوم يا أيها المولوي المحترم أن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ ليست مسوقة لحياة المسيح حتى تفيد كنصٍّ على حياته، بل لا يوجد فيها أدنى ذكر للحياة بل فيها ذكر الممات فقط. فقد يكون استدلالك من هذه الآية كإشارة فقط ليس إلا. إذًا، فإن إيمان جميع أهل الكتاب قبل موت المسيح ابن مريم مقدمة لاستدلالك، والآن تقول عن هذه المقدمة بأنك لا تدّعي إيمانهم في هذا المقام ولا تدّعي أن المراد من الإيمان هو اليقين فقط، بل المقصود هو رفع التناقض الذي زعمتَه بين الآية والأحاديث.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، كل هذه الأمور المذكورة كانت مقدمات لدليلك، والآن لما انسحبتَ عن دليلك لإثبات المقدمات فأين بقي الدليل أصلا؟ إذ إن الدليل يتوقف على إثبات المقدمات، كما جاء في المثل: "ثبت العرش ثم

انقش". وإذا كان المقصود هو رفع التناقض كان من المفروض رفعه بأوجه لا تؤدي إلى نشوء المفاسد. أما الآن، فقد نشأت مفاسد أخرى نتيجة رفعك التناقض حتى انسحبتَ بسببها عن إثبات مقدمات دليلك، فأين بقي الدليل في هذه الحالة لأن "المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل أعم من أن تكون جزء من الدليل أم لا." والآن، قل عدلا وإنصافا- ما دمتَ جاهزا لتقبلني والسيد الحكيم نور الدين حَكَما- ماذا عسانا أن نحكم في ذلك إلا ما قلتَه بنفسك ثم انسحبتَ عن مقدمة دليلك، وبالتالي لم يعد الدليل دليلا.

قوله: أولا، الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ تتضمن وعدا صريحا... إلخ.

أقول: لقد خلط المولوي المحترم بين مسألة النسخ والتخصيص، لذا أنقل فيما يلي تعريف العام والخاص مع ذكر الفرق بين التخصيص والنسخ من منطلق علم الأصول ليفهم المستمعون الكرام جيدا أنه لا يمكن أن يعمل هنا التخصيص الذي يريده المولوي المحترم. فقد جاء في "إرشاد الفحول": "وفي الاصطلاح، العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعة، والخاص هو اللفظ الدال على مسمى واحد أعم من أن يكون فردًا أو نوعًا أو صنفا، وقيل: ما دل على كثرةٍ مخصوصةٍ. ومن الفروق بين النسخ والتخصيص أن التخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد والنسخ يكون لكلها."

والثابت من الآيات البينات على سبيل الإخبار أن بعض الكافرين سيكونون موجودين إلى يوم القيامة. يقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[1]، وقال أيضا: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ* إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[2]. ولكنك تقول على الرغم من إخبار الله

[1] يوسف: ١٠٤

[2] هود: ١١٩- ١٢٠

تعالى بأن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ تتضمن وعدا صريحا أن جميع أهل الكتاب سيؤمنون قبل موت عيسى، وبأن هذه الآية جاءت مخصِّصة لتلك الآيات البينات. فلو كنت تُجيز التخصيص من أجل التوفيق بين مفاهيم مختلفة لهاتين الآيتين لكان واضحا أن المعنى الذي ذهبتَ إليه عام. والعام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له... إلخ. وإن مفهوم الآية: ﴿لا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ خاصٌّ، و"الخاص ما دلّ على كثرة مخصوصة أو كما قيل". إذًا، فبناء على الفروق المذكورة آنفا فإن مفهوم الآية: ﴿لا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ...﴾ الخاص يمكن أن يكون مخصصا لمعنى عامٍ ذهبتَ إليه وليس العكس لأن التخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد. ولكن في هذه الحالة لا تترتب على هذا التخصيص فائدة لأن هذا التخصيص يعني أن بعضا من أهل الكتاب سيؤمنون في زمن معين في المستقبل، مع أن بعضهم ظلوا مؤمنين في كل الأزمنة. وإضافة إلى ذلك ولو اعتُبر التخصيص على عكس ذلك لكان ذلك نسخا وليس تخصيصا. والمعلوم أن النسخ في الأخبار لا يجوز عند الأصوليين.

فيا أيها المستمعون الكرام، لم يتأمل المولوي المحترم في هذه المسألة جيدا لذلك حدث الاشتباه والالتباس بحيث إن الآية التي كان من الممكن أن تكون مخصصة قد عدّها عامة، والتي كانت عامة عدّها مخصوصة. فتأملوا وانظروا واعتبروا يا أولي الأبصار.

قوله: ثانيا، يثبت من الأحاديث الصحيحة... إلخ.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، إن الآية تعني أن المؤمنين والمتبعين سيكونون غالبين، والكافرين مغلوبين إلى يوم القيامة، أما مفهوم الأحاديث فهو أن القيامة ستقوم على الأشرار. لا يبدو بين هذين المفهومين تعارض حتى تكون هناك ضرورة التوفيق بينهما على سبيل التخصيص أو النسخ، لأنه من الممكن تماما أن يرفع الله تعالى إليه جملة المؤمنين المتبعين دفعة واحدة وتقوم القيامة على أشرار الناس الذين يبقون. إذ إن الرواية الصحيحة تؤيد هذه الدراية: "ثم يبعث الله

ريحا طيبة فتُوفّى كل من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، فيبقى من لا خير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم" (رواه مسلم). فيتبين من الآية المذكورة أن المؤمنين المتبعين سيبقون في الدنيا غالبين، والكفار مغلوبين إلى يوم القيامة، وحين يرفع الله تعالى إليه المؤمنين والمتبعين تقوم القيامة على الشرذمة الكافرة المتبقية. فثبت من ذلك أن الكافرين سيكونون موجودين إلى يوم القيامة وتقوم عليهم القيامة، وأن المؤمنين المتبعين أيضا سيكونون موجودين وغالبين على الكفار إلى يوم القيامة، وسيُرفع المؤمنون بريح طيبة قُبيل القيامة، فلا تناقض في ذلك.

ثانيا: سلّمنا أن الآية العامة تخص البعض، والأحاديث الصحيحة مثل: "لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق" تجعلها خاصة. ولكن الآية تشمل كافة الناس في كل الأزمنة، والحديث خاص بوقت قيام الساعة، فصارت هذه الأحاديث الخاصة مخصصة للآية العامة. ولكن ما الفائدة من هذا التخصيص؟ سلّمنا أن الآية تخص البعض ولكنها بهذا التخصيص ستشمل الناس من الأزمنة الأخرى بما فيه زمن المسيح ابن مريم أيضا. وشمولها وعمومها يكون حجة لزمن المسيح بن مريم. وقد صُرِّح بهذه المسألة في كتب الأصول. فأنقل فيما يلي مقتبسا من "حصول المأمول" للنواب صاحب بهادر المرحوم والمغفور له: "وأما إذا كان التخصيص بمبين فقد اختلفوا في ذلك على أقوال ثمانية، منها أنه حجة في الباقي، وإليه ذهب الجمهور واختاره الآمدي وابن الحاجب وغيرهما من محققي المتأخرين. وهو الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، لأن اللفظ العام كان متناولا للكل فيكون حجة على كل واحد من أقسام ذلك الكل. ونحن نعلم بالضرورة أن نسبة اللفظ إلى كل الأقسام على السوية، فإخراج البعض منها بمخصص لا يقتضي إهمال دلالة اللفظ على ما بقي ولا يرفع التعبد به. وقد ثبت عن سلف هذه الأمة ومن بعدهم الاستدلال بالعمومات المخصوصة وشاع ذلك وذاع. وقد قيل: إنه ما من عموم إلا وقد خصّ وإنه لا يوجد عام غير مخصوص. فلو

قلنا: إنه غير حجة فيما بقي للزم إبطال كل عموم. ونحن نعلم أن غالب هذه الشريعة المطهرة إنما تثبت بعمومات."

فكيف يثبت من هذا التخصيص ادّعاءٌ أن جميع أهل الملل والنِحل سيدخلون الإسلام في وقت المسيح ابن مريم؟

قوله: إن هذه الآية أيضا عامة وتخص البعض... إلخ.

أقول: بحسب قواعد أصول الفقه يكون هناك تعارض ظاهري نوعا ما في الخاص والعام، لذا يجعلون العام خاصا بالبعض من أجل التوفيق. وليكن معلوما أن هناك شرطا للتعارض أنه يجب أن يكون كِلا النوعين من الأدلة على درجة متساوية من كل الوجوه. هذه المسألة أيضا مشروحة في كتب الأصول. فأقول الآن بأنه قد تقرر أن الآية: "ليؤمنن به قبل موته" حمالة أوجه لأسباب، فكيف تكون مخصصة للآية التي ليست حمالة أوجه مثل: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[1]؟ ولو سُلِّم التخصيص بين الآيتين- وكانت الآية: "إن من أهل الكتاب" عامة، وتعترف أنت أيضا بعمومها لزمن معين، وأن مخصوص الآية: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ وغيرها خاص لأن الخاص ما دلّ على كثرة مخصوصة"، لكانت الآية الخاصة في هذه الحالة أي الآية الثانية مخصصة الآية العامة أي الآية الأولى وليس العكس لأن ذلك سيكون عكس القضية كما مرّ.

قوله: لذلك لم تُعَدَّ هذه الآية قطعية الدلالة لذاتها.

أقول: ما دمتَ لا تعُدّ الآية: ﴿تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾[2] قطعية الدلالة لذاتها لكونها حمالة أوجه، فكيف تعدُّ: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قطعية الدلالة؟ لأن الآية ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ حمالة أوجه أكثر مقارنةً مع كلمة

---

[1] المائدة: ١٥

[2] المائدة: ١١١

"كَهْل"، إذ هناك اختلاف كبير في الضمير "به" روايةً ودرايةً، ثم هناك اختلاف كثير في الضمير: "قبل موته"، ثم هناك اختلاف في لفظ "أهل الكتاب" أيضا. فكيف تكون هذه الآية قطعية الدلالة مع كل ذلك وليست تلك الآية؟ لأن هذا ترجيح بلا مرجح. ثم إنك تقسم الدليل إلى قسمين من حيث الدلالة، الأول: قطعي الدلالة في نفسه، والثاني: قطعي الدلالة لغيره، وهذا مصطلح جديد، وليس حجة على الآخرين كما مرّ غير مرة.

قوله: أقبل أن الآية: ﴿إني متوفيك﴾... إلخ.

أقول: لقد نقلتَ بنفسك من القسطلاني: "التوفي أخذ الشيء وافيا، والموت نوع منه". فثبت من ذلك أن أخذ الشيء وافيا يكون في الموت أيضا لأن الموت نوع منه.

قوله: إنك تنكر نزول عيسى بن مريم بعينه... إلخ.

أقول: أقول متأسفا بأنك دائما تعِد بأنك سوف تناظر بعد مطالعة "إزالة الأوهام" بكامله، ولكن لم تطالعه من البداية إلى النهاية بل قرأتَ بعض الأماكن من هنا وهناك بنظرة عابرة وخضتَ في المناظرة، فبالنتيجة كان بحثك في أمور كثيرة تكرارا بلا جدوى. لو قرأتَ "إزالة الأوهام" بإمعان لوجدتَ مئات القرائن الصارفة القوية التي لا يمكن بسببها أن يؤخَذ ابن مريم بمعناه الحرفي. منها ما كتبتُ من قبل مثلا أنه قد ورد في الصحيحين "إمامكم منكم" صفةً للمسيح ابن مريم هذا. كما ورد في صحيح مسلم "فأمّكم منكم" أيضا بأسانيد صحيحة، مما يقطع الاحتمالات كلها كما مرّ سابقا.

قوله: لم أقل عن هذا الحديث بأنه قطعي الدلالة، بل نقلته للتأييد فقط.

أقول: ما دامت هناك أحاديث متفق عليها تعارض هذا الحديث فسيسقط هذا الحديث بحذاء الأحاديث المتفق عليها، فما معنى نقله من أجل التأييد، وخاصة حين لا يكون حجة في حد ذاته حتى في حال عدم التعارض أيضا كما مرّ؟

قوله: أخبرني عن ذلك الحديث الصحيح المرفوع المتصل... إلخ.

أقول: عليك أن تقرأ "إزالة الأوهام" وخاصة فصل "إفادات البخاري" فيه، لتتبين معارضة كلامك تعليم القرآن الكريم أيضا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

تمت

****

نظرة عابرة

على المقال الثالث للمولوي محمد بشير المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير

أما بعد، فليتضح للقراء المنصفين أن سيدنا الميرزا المحترم قد ردّ على مقالات المولوي الثلاثة ردودا شاملة وجامعة ومفصلة إذ لا حاجة إلى الإجابة عليها لأن المولوي المحترم قد كرر في مقاله الثالث أيضا الأبحاث نفسها التي ردّ عليها سيدنا مرتين أو ثلاث مرات من قبل. ولكن لما طلب المولوي مناظرتي بالتكرار المصحوب بإقراره بأنه لو تبيّنت له حقيقة الأمر المتنازع فيه الآن أيضا لقبله حتما؛ لذا أردّ عليه مرة أخرى بل للمرة الثالثة انطلاقا من المبدأ "إذا تكرَّر تقرَّر"، ردودا جامعة وشاملة آملا أن يقبل المولوي المحترم الحق بحسب إقراره.

فأولا أريد أن أَبُتَّ بالقطع والإيجاز في بضع سطور في الأحاديث التي قدّمها بعض السائلين. وبعده سأردّ على مقاله الثالث بأسلوب: "قوله" و"أقول".

الحكم: لقد جاءت بعض الأحاديث المتفق عليها في باب نزول المسيح ابن مريم مقيَّدة بكلمة: "منكم"، فقد ورد أيضا "وإمامكم منكم"، وفي صحيح مسلم: "فأمّكم منكم"، أي أَمَّكم بكتاب الله وسنّة رسوله. الأحاديث التي جاءت مطلَقَة بغير هذا القيد- وإن كانت بالألوف- سوف تُحمَل كلُّها على هذا القيد لأن القاعدة المجمَع عليها لعلم الأصول هي أن المطلَق يُحمَل على المقيَّد. فقد جاء في "إرشاد الفحول" ما لخّصه النواب المرحوم والمغفور له بما يلي: "الثاني أن يتفقا في السبب والحكم، فيحمل أحدهما على الآخر اتفاقا، وبه قال أبو حنيفة ورجح ابن الحاجب وغيره. إن هذا الحمل هو بيان للمطلق، أي

دال على أن المراد بالمطلق هو المقيد، وقيل: إنه يكون نسخا. والأول أَولى، وظاهر إطلاقهم عدم الفرق بين أن يكون المطلق متقدما أو متأخرا أو جهل السابق فإنه يتعين الحمل."

وإذا قال أحد: لا ينطبق على المسيح ابن مريم تعريف المطلَق حتى يُطلق عليه التقيّد؟ فجوابه أن سيدنا الميرزا المحترم قد أثبت بكل جلاء في "إزالة الأوهام" وفي نهاية مقاله الثالث في هذه المناظرة أن المراد من المسيح ابن مريم المذكور في الأحاديث هو مثيل المسيح وليس عيسى بن مريم بعينه. فقد اقتبس في نهاية المقال الثالث قولا: "إطلاق اسم الشيء على ما يشابهه في أكثر خواصه وصفاته، جائز حسن". (التفسير الكبير، الصفحة ٦٨٩)

والمعلوم أنه لا شك في كون اللفظ "مثيل المسيح" مطلقا، وأنه قد ثبت تقييده بكلمة "منكم" في الأحاديث المتفق عليها. لذا فإن كافة الأحاديث المطلقة قد حُملت على هذا المقيَّد. وبذلك حسِم الموضوع.

والآن نورد رؤيا رآها شيخنا المحترم وهي بشرى فنكتبها ليطلع عليها المستمعون الكرام وليتنبّه المولوي المحترم جيدا إلى تفسيرها بصدد هذه المناظرة.

رؤيا المولوي محمد بشير المحترم

حدّثني المولوي عبد الكريم من "باتره" بتاريخ ١٦ ربيع الثاني أن المولوي محمد بشير المحترم حدثه برؤياه التالية: "رأيتني آكُل داخل البيت وليس على جسمي لباسٌ. وفي هذه الأثناء علمتُ مقدمَ المرحوم السيد "دِبْتِي إمداد علي" فأحببتُ أن أستقبله خارج البيت. وحين خرجتُ لاستقباله رأيتُ أن "دِبْتِي" قد دخل البيت من الباب الرئيس. فقصدتُ معانقته فقال: كيف أعانقك وحالتك وهيئتك صارت كالجِنّة. هـــمَمْتُ أن أردّ عليه ولكن لم أفعل احتراما له واكتفيتُ بالقول: قد صدر الخطأ مني فأرجو العفو، ثم عانقته."

لا أريد أن أفسّر هذا الحلم فعلى المولوي المحترم أن يفكر في مضمونه بنفسه. والعاقل تكفيه الإشارة.

قوله: أولا، قد اعترفتَ بحياة المسيح في "البراهين الأحمدية" قبل ادّعائك أنك المسيح الموعود... إلخ.

أقول: إن الادّعاء بكونه المسيح روحانيا مذكور في "البراهين الأحمدية" أيضا، ثم أعاد الادعاء نفسه في "إزالة الأوهام" و لم يعلن ادّعاء جديدا قط. أما إقرار حياة المسيح فلم يكتب عنها سيدنا الميرزا المحترم في البراهين الأحمدية كمنطوق، غير أنه ذكر فيه عودة المسيح، وتستلزمه حياة المسيح كمفهوم. تقول القاعدة المسلَّم بها في علم الأصول أنه ليس ضروريا أن يكون ما يلزم القول وما يلزم المذهب مذهبا، ومع ذلك فما استفدتَ منه؟ كان سيدنا الميرزا يقول بحياة المسيح ولكنه تراجع عن هذا الاعتقاد بسبب عدم وجود الدليل عليه. ولما لم تثبت الحياة ثبت الموت تلقائيا لأنه لا وسطية بين الحياة والممات. فكيف وقعت مسؤولية الإثبات على سيدنا الميرزا المحترم؟

قوله: أريد أن أطرح سؤالا آخر... إلخ.

أقول: في هذا المقام أقام المولوي المحترم أكثر من شق على غرار أصحاب المنطق، ولكنه فعل ذلك عبثا بحسب رأيي المتواضع. فأرد عليه بالإيجاز. أتناول أولا الشق الذي جاء فيه أن سيدنا الميرزا المحترم تبنّى فكرة وفاة المسيح بعد تلقيه الإلهام، وسلّمنا أنه لم تكن له علاقة بهذا المعتقد قبل الإلهام. ولكنه لا يصبح -نتيجة هذه الفكرة الجديدة- مدّعيا تقع عليه مسؤولية الإثبات. وبيان ذلك أنه لـــمّا لم يجد أيّ دليل أو إثبات على حياته عليه السلام فتراجع عنه. فلما تراجع عن حياته لم يبق شيء إلا الممات لأن اجتماع الضدين وارتفاعهما من المحالات. فبسبب هذا البيان لا تقع مسؤولية الإثبات على سيدنا الميرزا المحترم وقد ثبت موت المسيح تلقائيا.

والآن أتناول الشق الثاني القائل بأنه كان الميرزا المحترم يتبنى فكرة وفاة المسيح قبل الإلهام أيضا ولكنه ما كان واثقا منها، ثم تيقن بعد الإلهام بموت المسيح، وسلّم أيضا أن الإلهام هو الذي أفاد اليقين حينذاك وأيدته النصوص

أيضا. لهذا السبب إن كونه ملهَما من الله لم يبلغ مبلغ اليقين عند معظم الناس. والإلهام لم يكن حجة أيضا عندهم لذا أثبت سيدنا الميرزا المحترم هذا اليقين من خلال سنّة الله وآيات القرآن الكريم ليكون الإلهام أيضا حجة على المعارضين والمنكرين. والآن يجب على المعارضين إما أن يردّوا على تلك النصوص والآيات ردّا شاملا أو أن يسلِّموا بموت المسيح. وبعد تسليمهم بوفاة المسيح يمكن النقاش حول كون سيدنا مسيحا موعودا.

قوله: ثالثا: سواء أكانت النصوص القرآنية تدل دلالة قاطعة أم لا في هذا المقام... إلخ.

أقول: هنا أيضا أقام شقينِ كأهل المنطق ولكن لا جدوى من ورائهما أيضا. أتناول شقا يقول بأن نصوص القرآن تدل بالقطع على وفاة المسيح. وهنا أطرح على المولوي المحترم سؤالا واحدا تفاديا الإطالة حول ما بيّنه من الفساد بسبب هذا الشق. وما سيجيب به المولوي المحترم فليعتبره جوابا من سيدنا المحترم. والسؤال هو: هل المعوذتان تمثِّلان نصا قرآنيا بصورة قاطعة بحسب رأيك أم لا؟ ففي الحالة الثانية عليك أن تعلن أنك لا ترى المعوذتين نصا قرآنيا بالقطع واليقين. أما في حالة الشك فأولا يستلزم أن يكون الصحابة الذين أنكروا كون المعوذتين قرآنا كافرين عندك، والعياذ بالله، لأنه كافر مَن ينكر القرآن الكريم المتواتر الذي هو قطعي ويقيني. فما هو جوابكم عنه فهو جوابنا.

قوله: رابعا: إن تعريف المدّعي الذي بيّنتَه ... إلخ.

أقول: لم يبيّن سيدنا الميرزا المحترم تعريف المدّعي برأيه بل بيّنه كالسرِّ المكنون وكشرح التعريفِ وتوضيحهِ الذي بيّنه الفقهاء والمحدثون والمناظرون بحسب مصطلحاتهم، وهو مستنبَط من القرآن الكريم أيضا. وكيف لا، لله در القائل: "وكل العلم في القرآن لكن تقاصر عنه أفهام الرجال".

في هذا المقام لم يقرأ المولوي المحترم بتدبر وإمعان: كتاب الأقضية والشهادات في كتب الحديث، وكتاب الدعوى في كتب الفقه وآيات

المخاصمة وآية المداينة في القرآن الكريم، لذلك قال: "وإن لم يكن ذلك فأرجو أن تقدم تأييدا له قول صحابي أو تابعي أو مجتهد أو محدث أو فقيه." فأقول: إنا لله وإنا إليه راجعون. إذا كان المولوي المحترم يقصد من هذا الكلام أن العبارة الأردية التي بيّنها سيدنا الميرزا المحترم في تعريف المدّعي ليست مذكورة في أيّ مكان، فإن كلامه هذا في محله إلى حد ما، إذ من الصحيح تماما أن العبارة الأردية التي أوردها سيدنا في تعريف المدعي ليست مذكورة في القرآن الكريم ولا في حديث ولا في كتب الفقه العربية لأن هذه المصادر كلها بالعربية، فقد لا توجد تلك الكلمات بعينها في كتاب من كتب الفقه الأردية أيضا. فأقول في هذه الحالة بأن جميع المواعظ والنصائح التي يُسديها المولوي المحترم بالأردية ليست مذكورة أيضا في أيّ مكان وبالتالي تصبح كل هذه المواعظ والنصائح رأيه البحتُ. ما هو جوابكم فهو جوابنا. وإن لم يقصد المولوي ذلك بل كان يقصد: هل ورد هذا التعريف بالمعنى في أيّ مكان فأقدم له بالإيجاز دون الخوض في التفاصيل في هذه العجالة مقتبسا من شرح لحديث قام به حجة الله الشاه ولي الله حيث يقول: "قال ﷺ لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء رجال وأموالهم، ولكن البينة على المدَّعِي، واليمين على المدّعى عليه". فالمدَّعِي هو الذي يدّعي خلاف الظاهر ويثبت الزيادة، والمدَّعَى عليه هو مستصحب الأصل والمتمسك بالظاهر. ولا عدل من أن يعتبر فيمن يدّعي بيّنة فيمن يتمسك بالظاهر ويدرأ عن نفسه اليمين إذا لم تقم حجة الآخر. وقد أشار النبي ﷺ إلى سبب مشروعية هذا الأصل، حيث قال: لو يعطى الناس... الخ، يعني كان سببا للتظالم فلا بد من حجة، انتهى."

انظروا أيها المستمعون الكرام هل العبارة العربية التي قالها مولانا الشاه ولي الله، حكيم الأمة، في تعريف المدّعي وفلسفته تعني تماما ما قاله سيدنا الميرزا المحترم بالأردية أو تعني شيئا آخر؟ بيِّنوا تؤجَروا.

قوله: خامسا: هذا التعريف للمدّعِي... إلخ.

أقول: قد أثبتُّ من "الرشيدية" من قبل بأن العبارة: "... قيد من حيث أنه إثبات بالدليل أو التنبيه"، بيان مجمل لما شرحه سيدنا الميرزا المحترم، فتذكروا. وهذا ما يعنيه عصام الملة والدين كما ثبت من "الرشيدية". فتعريف المدّعِي الذي بيّنه الميرزا المحترم يطابق تماما تعريفا ورد في علم المناظرة. وبالإضافة إلى ذلك قد صرتَ يا أيها المولوي المحترم مدّعيا في هذه المناظرة فكيف يمكن إذًا أن يكون سيدنا الميرزا المحترم مدّعِي حياة المسيح وموته والحالة هذه؟

قوله: قد أقررتَ في "توضيح المرام" وإزالة الأوهام"... إلخ.

أقول: إذا أعاد حضرتُه الضمير في "قبل موته" إلى عيسى عليه السلام بحسب قول أبي الدرداء: "لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوها"، فسيكون تفسير الآية كما ورد في "إزالة الأوهام"، فاقرأه ثم انظر كيف يتحقق مبتغاك من كل الوجوه؟ هل من الواجب ألا يكون المعنى- في حالة إرجاع الضمير "موته" إلى عيسى عليه السلام- إلا ما ذهبتَ إليه؟ غاية ما في الأمر أن المعنى الذي تعترض عليه في هذه الحالة يمكن استنباطه كاحتمال ضعيف، فكيف يكون المعنى الذي ذهبتَ إليه قطعيا؟ يقول المثل المعروف والمقبول: "إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال." أما كلامك الآخر فقد ردّ عليه حضرته ردًّا كاملا وشاملا واستحسانه يتوقف على القراء العادلين. ولكن ماذا نفعل، إذ إنك لا تقبله ولا تردّ عليه ردا وافيا.

قوله: إن الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ... ﴾.

أقول: هذه الآية ليست صريحة على الإطلاق بل حمالة أوجه، كما مرّ بيانه.

قوله: أما القول بأن بعض المفسرين.... إلخ.

أقول: هذا لبس الحق بالباطل لأن الضمير "قبل موته" إذا كان راجعًا إلى الكتابِيّ ماذا عسى أن يكون المعنى إلا المضارع الذي يشمل كِلا الزمنينِ الحال والاستقبال؟ علما أن الضمير "قبل موته" راجع إلى الكتابِيّ بحسب كتب

التفسير كلها حتى الجلالين- فضلا عن التفاسير الأخرى- الذي هو أكثر التفاسير اختصارا إذ جاء فيه أيضا كقول مرجَّح؛ بأن الضمير في "قبل موته" راجع إلى الكتابِيّ. فهل لأحد من أهل العلم أن يقول بعد ذلك بأن استنباط معنى الحال والاستمرار هنا باطل تماما؟ وإذا قال سيدنا الميرزا المحترم بأنه من الممكن أن يكون المراد هنا هو معنى الاستقبال كيف استلزم ذلك بطلان الحال والاستمرار؟ كيف استلزم صحةُ وجهٍ بطلانَ أوجه أخرى؟

قوله: بل إن هذا الخروج ينطبق عليك بحسب قولك... إلخ.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، لم تلتزم بهذا الشرط قط، أما سيدنا الميرزا المحترم فقد التزم به تماما إذ قد أثبت استخدام نون التوكيد الثقيلة الصحيح من القرآن الكريم. أما أنت فقد توجّهتَ إلى غير كتاب الله وسنّة الرسول مقابل القرآن الكريم واستدللتَ بأقوال الرجال وأفهامهم التي ليست حجة بحسب رأيك أيضا. وما اتّهمتَ به سيدنا الميرزا المحترم مستدلا مما جاء في الصفحة ٦٦ من "إزالة الأوهام" ليس صحيحا لعدة أسباب. أولا: متى كنتَ مخاطَبا فيما ورد في "إزالة الأوهام"؟ متى تم الاتفاق بينك وبين سيدنا الميرزا عند تأليف "إزالة الأوهام" على شرط أنكما لن تخرجا عما قال الله ورسوله؟ بل قد اتُّفق على هذا الشرط معك في هذه المناظرة. إن إزالة الأوهام ردٌّ على جملة المعارضين ذوي الطبائع المختلفة، وقد أقيمت الحجة ورُدَّ على كل شخص بقدر فهمه، فلماذا هذا النقض والاعتراض في هذه المناظرة؟ أما ثانيا: فلم يستند حضرته في الصفحة ٦٠٢ من إزالة الأوهام إلى قول عالم من علماء النحو بل أثبت بالقرآن الكريم أن "قال" فعل ماض وإذا سبقه "إذْ" يعطي معنى الفعل الماضي دائما بحسب أسلوب القرآن؛ فمتى استدل حضرته بكلام غير كلام الله في الصفحة المذكورة؟ بيِّنوا تؤجَروا.

فيا أيها المولوي المحترم، هذه هي مزية سيدنا الميرزا المحترم التي لا توجد في غيره أنه يستنبط ويستخرج كل شيء من القرآن الكريم. صدق الله تعالى: ﴿وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[1].

قوله: إنك تريد أن تخدع الناس بكلامك هذا... إلخ.

أقول: هذه خديعتك أنت وليست خديعة سيدنا الميرزا وإلا فعليك أن تثبت من القرآن الكريم أو حديث صحيح أو قول صحابي تصريح معنى الاستقبال في الآيات التي استنبطتّ منها الاستقبال، ولا تنسى الآية الكريمة: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾[2].

قوله: إن قولك هذا أيضا مبني على مغالطة بحتة... إلخ.

أقول: لقد نسبتَ إلى سيدنا الميرزا المحترم بغير تأمل وتفكير المغالطةَ التي أنت مصدرها. وبيان ذلك أن العلماء العارفين بالله والمؤيَّدين منه يستطيعون أن يستنبطوا جميع العلوم من القرآن الكريم مؤيَّدين بروح القدس. قال الله تعالى: ﴿وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾، وقال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[3]. وأيضا قال الله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾[4] وهذا ليس في نصيب علماء الظاهر، إنهم بحاجة ماسة إلى العلوم التقليدية والفنون الدرسية دائما، وقد أثبتُّ هذه المسألة في محلها. إن اكتشاف معنى الآية جيدا وكاملا ووجود شهادة أكابر المؤمنين من أهل اللغة على ذلك ثابت والآن لا يسع أحدا من أهل العلم إنكاره. ولم تَذكُر قاعدة النحو المجمَع عليها التي أنكرناها. وقد علمتَ قضية نون التوكيد الثقيلة سلفا. لقد سمعنا أنك كنتَ

---

1 *الأنعام:* ٦٠

2 *البقرة:* ٤٥

3 *العنكبوت:* ٧٠

4 *الكهف:* ٦٦

فيما مضى تعلّم الطلاب بحث النون الثقيلة بكل شدة وقوة أما الآن فلم تذكر النون الثقيلة قط. يقول المثل السائر: "جولة غير الحق ساعة وجولة الحق إلى الساعة". والحق أنه ما عجز سيدنا الميرزا المحترم في أيّ مجال من العلم أمامك بل أنت الذي هُزمت في العلوم التقليدية والفنون الدرسية، كما مرّ. وما تهدف إليه من نشرك الإشاعات من هذا القبيل أن تُظهر للناس عدم إلمام سيدنا الميرزا المحترم بالعلوم المدرسية فبُغيتك هذه لن تتحقق قط، لأن جميع الناس في البنجاب يعرفون جيدا أنه قد اجتاز في أوائل عمره كافة مراحل العلوم الدرسية أيضا. والحق أنه لا مندوحة لعلماء الظاهر عن هذه العلوم فلماذا تركتَ هذه العلوم مع كونك منهم؟ فإذا كنتَ تريد مناظرة سيدنا الميرزا المحترم فعليك أن تقوم بأحد الأمرينِ قبل ذلك، ولو لم تقبل أحدهما لحُمل ذلك على ما تنسبه إلى سيدنا الميرزا المحترم. فعليك إما أن تعترف بتسليمك بالأمور المجمَع عليها في العلوم المدرسية أو يجب أن تلغي المناظرة وتؤلف كتابا لكل قاعدة مثل قاعدة نون التوكيد الثقيلة التي أوجدتها من عندك وتنشره. ويجب أن يسلّم جميع علماء الإسلام بتلك القواعد المستحدثة. وإن لم يقبلها جميعهم فما الفائدة من هذه الاختراعات؟ فالقاعدة التي أوجدتَها عن نون التوكيد الثقيلة لا يسع عاقلا أن يتهم عاقلا بناء عليها. فإذا أحدثت أنت تغييرا في علم فللآخرين أيضا حقٌّ مثله.

قوله: لقد جاء جوابها في التفاسير العامة... إلخ.

أقول: من قال بأنه ما رُدّ عليه في التفاسير العامة كتأويلات ركيكة وتفاسير ضعيفة؟ بل المراد هو أن القراءة المتواترة "إنّ هذان" تخالف قواعد النحو المذكورة في الكتب الدرسية، ونتيجتها أن قواعد العلوم تابعة للقرآن الكريم وخادمة له والقرآن متبوع ومخدوم الجميع وليس العكس. إذًا، لو خالفت قاعدةٌ من القواعدِ القرآنَ الكريم لكانت ساقطة الاعتبار كما مرّ بيانه.

قوله: هذا خطأ فاحش.

أقول: إن قولك خطأ فاحش لأن "إنَّ هذان" ليست قراءة متواترة حتى يُكتَب "إنَّ هذانِ" بدلا من "إنَّ هذينِ".

قوله: إذا قيل هذا الكلام عن القواعد المختلف فيها... إلخ.

أقول: لم يقل أحد من أئمة النحو- دع عنك الإجماع- بأنه إذا جاء فعل المضارع مصحوبا بلام التوكيد مع نون التوكيد للزم استخدامه للاستقبال الخالص دائما، ومن ادّعى الآن فعليه البيان. إن إجماع الأئمة النحاة لا يتحقق بورود هذا الكلام في حاشية "ميزان الصرف" أو غيره. لذا عليك أن تعلن فورا وتقول: بأن ما كتبتُه عن اعتبار الاستقبال الخالص بالالتزام في كل صيغة من صِيغ المضارع المؤكَّد بلام التوكيد ونون التوكيد ونسبتَه إلى إجماع أئمة النحاة كان منافيا للحقيقة وكان غير صحيح، والآن أتراجع عنه، حتى لا يفتح أحد من أتباعي باب الإلحاد.

قوله: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾.

أقول: التفاسير الموثوق بها تشهد بذلك، والله الكريم. ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[1].

قوله: لم تفهم ما يقصده هؤلاء الكبار...إلخ.

أقول: أنت الذي لم تفهم ما يقصده هؤلاء الكبار، فافهَمْ.

قوله: يتبين من كتابك "توضيح المرام"... إلخ.

أقول: أيها المستمعون الكرام، اعدِلوا واقرأوا "توضيح المرام" بتأمل وخشية الله، واقرأوا "إزالة الأوهام" أيضا ثم قولوا أين قال سيدنا الميرزا المحترم بأن الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قطعية الدلالة أو يقينية أو صريحة الدلالة على وفاة المسيح حتى يقول المولوي المحترم معارضا قوله بأن قولك هذا ينقلب عليك بتغيير بسيط... إلخ. غير أنه لو عدّ سيدنا المسيح الموعود عليه السلام آية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ

[1] الواقعة: ٧٧

قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قطعية الدلالة على موت المسيح كما اعتبرها المولوي قطعية الدلالة على حياته لوُجِّهت حتما إليه أيضا التهمة نفسها التي تقع على المولوي، وإلا فلا. أما القول بأنه قد كُشف على سيدنا الميرزا المحترم معنى آية لم يُكشف على المفسرين السابقين فلا مانع في ذلك. هناك مثلٌ معروف: "كم ترك الأول للآخر" لأنه قد ثبت في محله أن معارف القرآن الكريم وأسراره كنوز لا تنتهي، بل تنـــزل بين حين وآخر على أولياء الله والعلماء العارفين بالله. متى ادّعى المفسرون القدامى أن معارف القرآن الكريم وأسراره قد كُشفت عليهم كلها و لم يبق منها شيء للمستقبل، وخاصة تفاصيل الأنباء وتفاسيرها التي لم تتحقق إلى الآن، والتي يعترف عنها الجميع بوجه: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[1]. وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾[2]. فما دام الله تعالى قد قال ذلك عن كل شيء فما بالك بأسرار القرآن الكريم وكنوزه الذي هو أفضل الأشياء.

قوله: هذا الطعن أيضا يمكن أن ينقلب عليك بتغيير بسيط.

أقول: جوابه مرّ آنفا.

قوله: لا يثبت من تلك العبارة إلا... إلخ.

أقول: المعنى الذي تستنبطه من الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، عدّه المفسرون والمحققون جميعا سوى ابن جرير الطبري ومن تبعه قولا ضعيفا كالمرجوح. واعتبروا القول الأول والراجح أن الضمير في ﴿قبل موته﴾ راجع إلى الكتابيّ. نعترف أن كِلا الاحتمالين على درجة متساوية، ونقبل أيضا أن القول المرجوح راجح عندك والراجح مرجوح، ولكن مع كل ذلك إن اعتبار أحد القولين قطعي الدلالة باطل. إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. إن الآية

[1] *البقرة:* ٣٣

[2] *الحجر:* ٢٢

"إني متوفيك" صريحة الدلالة على وفاة المسيح حتما. أما الأقوال الأخرى التي جاءت في معنى التوفي سوى الموت فهي غير صحيحة. وإذا قلتَ بأنكم اعتبرتم الآية: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ متشابهة لكونها حمالة أوجه وذات احتمالات فلم تعد صريحة الدلالة عندكم، كذلك الآية: "متوفيك" و"فلما توفيتني" أيضا لم تعد صريحة الدلالة على وفاة المسيح لأنها أيضا حمالة أوجه لذلك قد ورد في كتب التفاسير معنى التوفّي غير الموت أيضا. فجوابه أن الاحتمال نوعان. فهناك احتمال ناشئ عن الدليل، والاحتمال الثاني غير ناشئ عن الدليل. الاحتمال الناشئ عن الدليل مقبول. والكلام الذي ينشأ فيه احتمال ناشئ عن الدليل لا يبقى قطعي الدلالة على وجه واحد بالضرورة. والاحتمال غير الناشئ عن الدليل يكون ساقط الاعتبار عند أولي الأبصار. ولو تم الاعتداد بالاحتمالات البعيدة مثلها لتعذر علينا إثبات ضرورات الدين. ولو سلّمنا بكافة الروايات الموضوعة والأقوال الركيكة الواردة في كتب التفسير لحدث في الإسلام فساد كبير. وإذا قال قائل بأن الاحتمال الثاني غير الوفاة والموت في معنى "التوفي" الذي يفيد المعارضين ناشئ عن الدليل أيضا، فجوابه أنه يجب على مدَّعٍ مثله أن يثبت هذا الاحتمال بدليل ويطلب جائزة ألف روبية أعلنها سيدنا الميرزا المحترم في "إزالة الأوهام". ثم يمكنه القول بعد اجتياز هذه المرحلة بأن الاحتمال الثاني في معنى التوفّي- سوى الوفاة والموت- ناشئ عن الدليل، ودونه خرط القتاد.

قوله: لا يثبت من عبارة النووي إلا أن... إلخ.

أقول: ما دام شارح الحديث مثل النووي قد أثبت بدليل أن معظم أئمة التفسير أعادوا ضمير "موته" إلى الكتابيّ فكيف لا يقلّل ذلك من إمكانية كون الآية قطعية الدلالة على حياة المسيح؟ أما نقدك عن كون الآية "متوفيك" وغيرها قطعية الدلالة فقد سبق جوابه بالإيجاز. وأما ما نقلتَ من تفسير ابن كثير قوله: "المراد بالوفاة ههنا النوم"، فلا يفيدك شيئا لأنه رأي مفسر واحد فقط. وغاية ما في الموضوع أنه رأي جماعة قليلة وليس حجة على غيرهم،

وخاصة إذا كان يعارض صحيح البخاري. إن نقدنا على ذلك هو أنه إذا كان المراد من التوفي هو الإنامة لكان تحقق مضمون ﴿ويرسل الأخرى﴾، واجبا أو يجب التصريح أن هذا نومٌ غير معهود. ولكن أيّ نوع من النوم هذا الذي مرّ عليه قرابة ألفَي عام دون أن يتحقق "فيرسل الأخرى" كما مرّ بيانه سابقا. ولم يكتب سيدنا الميرزا المحترم في أيّ مكان أن الآية ﴿وإن من أهل الكتاب﴾ قطعية الدلالة على وفاة المسيح. ومن ادّعى فعليه تصحيح نقل قوله.

قوله: قد أضفت أوراقا فقط بترجمتها... إلخ.

أقول: إذا كان الاختلاف مع الدليل فثبت أن ذلك ينافي القطعية. والاحتمال الثاني في معنى التوفّي في الآية: ﴿إني متوفيك﴾ و﴿فلما توفيتني﴾ ليس ناشئا عن الدليل لذا فإن ذلك الاحتمال لا يضر كونها قطعية الدلالة. وقد مرّ بضع مرات أن سيدنا الميرزا المحترم لم يعتبر الآية: "وإن من أهل الكتاب" قطعية الدلالة على موت المسيح قط.

قوله: إن تقوّل صاحب التفسير المظهري...إلخ.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، إذا كان قول صاحب التفسير المظهري تقوّلا ومجروحا ويعارض التفاسير العامة بحسب رأيك فكان من واجبك أن تثبت كونه مطعونا فيه من أيّ تفسير. إذ إن اعتبار قول المفسر الواضحَ مطعونا فيه وتقوّلا ومعارضا دون مبرر ينافي الأمانة والعدل والإنصاف. أما أن تعدّ نون التوكيد الثقيلة قرينةً صارفة عن معنى الحال فلم يعد للقرينة الصارفة وجود أصلا. وإذا قال لك طالب مشيرا إلى التفسير المظهري بأن لام التوكيد التي تفيد الحال تصرف عن معنى الاستقبال فماذا عساك أن تجيبه؟ والأغرب من ذلك أن العبارة التي جعلتها مدار مناظرتك كلها ومناطَ استدلالك كله نقلتَ فيها أيضا قولا: "وقال الحسن البصري يعني النجاشي وأصحابه رواهما ابن أبي حاتم." قل الآن عدلا وأمانة إذا كان معنى الحال باطلا عندك لماذا نقلتَ قول الحسن البصري الذي يناقض ما تهدف إليه؟ ولماذا لم تبطله بدليل؟ ما القصة أنك

تستدل بقول مناقض على المعنى الذي تتمسك به بالإلزام؟ إن هذا لشيء عجاب.

قد ضعَّفتَ رواة الأسناد لقراءة أبي بن كعب الذين ذُكروا في تفسير ابن كثير وأظهرت علوّ كعبك في علم أسماء الرجال، فأقول في ذلك بأنه قد ورد في عبارتك: "خفيف" بالفاء، و لم ترد في أي مكان في "التقريب" ترجمة "خفيف" *(أي سوانحه)*. وإذا كان المراد اسم "خصيب" بالصاد والباء كان من واجبك أن تثبت مقابل سيدنا الميرزا المحترم- الذي ليس لديه إلمام بعلم أسماء الرجال بحسب زعمك، ومن الممكن أيضا ألا يكون مهتما وراغبا في هذا العلم أصلا لأن مولانا الشاه ولي الله قد اعتبر هذا العلم قشر علم الحديث في كتابه "حجة الله"- أن هناك ثلاثة أشخاص باسم "خصيب". أما المراد هنا فهو شخص معين منهم بصيغة التصغير. وأن ترجمته تحتل المرتبة الخامسة من المراتب الاثنتي عشرة، وهذا هو حكم المرتبة الخامسة في علم الحديث، وأن الحديث المروي عنه يحتل مرتبة كذا وكذا، وهكذا دواليك. إن "عتّاب بن بشير" أيضا يحتل الدرجة الخامسة من المراتب الاثنتي عشرة. إذًا كان واجبا عليك على الأقل أن تبين من خلال علم الحديث- لأناس مثلي الذين هم كالطلاب وليس لدينا إلمام بعلم أسماء الرجال- حُكم الرواة الذين يحتلون المرتبة الخامسة حتى يُعلَم أن القراءة التي رُويت من الرواة الذين يحتلّون الدرجة الخامسة لا يصح أن نؤيد بها معنى القراءة المتواترة كما فعل جميع المفسرين والمحققين. وأقول قولا بسيطا آخر أيضا وهو أن البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي قد أخرجوا عن عتاب بن بشير كما جاء في "التقريب" أيضا، فهل "عتاب" هذا ساقط الاعتبار عندك؟ أما "خصيب" فلن أذكر الآن ما أخرج عنه المحدثون لأنه لم يرد في "التقريب" أيضا شيء في ترجمته. وسأرى ما ستردّ عن "عتاب" أم أنك ستصُب عليّ عتابا فوق عتاب.

قوله: هذا ليس صحيحا بوجه عام.

أقول: لقد بيّنتَ بنفسك العلل الظاهرية في إسناد رواهما ولكنك لم تخبر عن العلل الخفية الغامضة. لعل السبب في ذلك أنه لا يعرف عنها أحد سواك لذلك أيّد جميع المفسرين والمحققين معنى القراءة المتواترة بواسطة هذه القراءة بدون تحقيق لأنهم جهلوا هذه العلل الخفية والغامضة بينما تعرفها أنت.

قوله: هناك قولانِ مرجّحان في إرجاع الضمير في "موته"... إلخ.

أقول: لما كان هناك قولان منقولان في تفسير هذه الآية بحسب رأيك، وثبت أن القول الراجح بالأدلة في جملة التفاسير هو أن الضمير في "قبل موته" راجع إلى الكتابيّ فكيف لا تقِلّ قطعية المعنى الذي تستنبطه أنت؟ وإن قولك: ما هو جوابكم فجوابنا لا ينطبق هنا لأنه قياس مع الفارق لأن الاحتمال المخالف في الآية: "إني متوفيك" و"فلما توفيتني" غير ناشئ عن الدليل. وهذه مقارنة النص مع القول بل هو ترجيح القول على النص، وهذا هو تقليد غير جائز وقد تركتَه ونحن أيضا منذ فترة طويلة. أما في الكلام حمال الأوجه- سواء أكان كلام الله أم كلام الرسول ﷺ- فيمكن ترجيح المعنى بالقول ولكن ترجيح القول على النص لا يجوز، وهذه المسألة مؤكدة في كتب أصول الفقه مثل "مسلَّم الثبوت" وغيره. وبسبب عدم تمييزك بين الأمرين أخطأتَ في هذا المقام لذا عليك أن تفكر في الموضوع وقد ثبت أن رأيك هذا قياسٌ مع الفارق.

قوله: هذا كذب صريح.

أقول: لقد ثبت من صحيح البخاري أن ابن عباس كان يعتقد بموت المسيح. وبحكم قاعدة أصول الحديث فإن صحيح البخاري مقدّم على جميع كتب الأحاديث، وإن: "أصح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخاري" قضية مسلَّم بها. لذا فأيّ قول يخالف قول ابن عباس يسقط تلقائيا. وأقول أيضا بأن هناك بعض الأئمة الآخرين أيضا مثل ابن إسحاق ووهب وغيرهما الذين يعتقدون بموت المسيح. ومعنى الآية الذي ذهب إليه أبو مالك أيْ: "ذلك عند نزول عيسى بن مريم لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا من آمن به" فقد قلتَ

بأن هذا المعنى أي عند نزول عيسى لا يثبت من الآية. إن عزو قبول هذا المعنى إلى الحسن البصري يدعو إلى الاستغراب إذ قد نقلتَ قوله أيْ: "النجاشي وأصحابه"، وما علاقة معنى الاستقبال بهذا القول؟ بل هذا صار حالا خاصا. أما أبو هريرة فقد قبِل هذا المعنى على سبيل الشك، ولا يقول مثلك بأن هذه الآية قطعية الدلالة لذاتها في المعنى المطلوب. وما نقلتَه عن ابن كثير وقلتَ بأن هذا المعنى ثابت بدليل قاطع... إلخ. فأنا أطالبك بذكر ذلك الدليل القاطع. *يقول بيت فارسي:* ما لم تقل شيئا فلا علاقة لأحد بك، وإذا قلتَ فلا بد أن تأتي عليه بدليل.

أما اعتبار أحد قولا من الأقوال أَولى أو أصحّ فهذا أمرٌ وكونه قطعي الدلالة أمر آخر، وشتان بينهما. إذًا، فإن دليلك ناقص محض.

قوله: لقد كتبتُ المعنى نفسه الذي نُقل عن جميع الصحابة والتابعين وغيرهم... إلخ.

أقول: لقد ثبت عدم صحة نقل هذا المعنى عن جميع الصحابة والتابعين، وقد اعترفتَ بنفسك أن هناك قولانِ عن مرجع الضمير "قبل موته"، انتهى قولكم. وقولك هذا يناقض اعترافك المذكور. وإن اعتبارك المسائل المستنبَطَة من الكتاب والسنة "مختَرَعة" اختراع جديد. متى أظهر أهل اللسان الأزمنة الثلاثةَ في أثناء كلامهم؟ بل لا يقوم بمثل هذه التصريحات عند التخاطب علماء العجم وغير العلماء أيضا. بل إن الأطفال الأعاجم الذين يدرسون في المدارس عند تعلّمهم أوزانا مختلفة يرددون بكثرة أن صيغة كذا وكذا هي للمذكر الغائب أو للفعل الماضي وما إلى ذلك. والمعنى الذي استنبطه سيدنا الميرزا المحترم بتسليمه بزمن الاستقبال كان من منطلق المثل الفارسي القائل: يجب ملاحقة الخصم إلى أن ينـــزوي في بيته، ومع ذلك لا يفيد موقفك بشيء. وتقول بأن الصحابة الذين أرجعوا الضمير إلى الكتابيِّ هم مخطئون، ولكن لو قبلنا جدلا تخطئتك الصحابة لحظةً فلن يقبل كلامك سيدنا الميرزا المحترم الذي هو محب

صادق للرسول ﷺ وأصحابه بأن هؤلاء الصحابة كلهم على الخطأ والباطل تماما كما قلتَ أنت في مقالك الأول بأن جميع المعاني سوى الذي ذهبت إليه باطلة وخاطئة، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[1]، فكيف يمكن ألا يُستبعَد ذلك.

قوله: إن القراءة المذكورة ضعيفة فعلا... إلخ.

أقول: ما لم تبين الحكم في ترجمة عتّاب بن بشير، وخصيب بحسب علم أصول الحديث، وما لم تثبت أن القراءة التي رُويت عن طريق الرواة الذين يندرجون في المرتبة الخامسة لا يصح بها تأييد معنى القراءة، فلا يمكن قبول هذا القول لأن جميع المفسرين المحققين أوردوا هذه القراءة تأييدا لمعنى القراءة المتواترة.

قوله: إن المعنى المذكور ليس فاسدا بحجة أنه.... إلخ.

أقول: إن لم يكن فساد المعنى الذي يعارض معنى ذهبتَ إليه ناتجا عن معارضته لقاعدة النحو فما هو سبب الفساد إذاً؟ سلّمنا أيضا أن المعنى الذي ذهبتَ إليه يطابق قاعدة النحو تماما ولكن كيف يستلزم مع ذلك أن المعنى الآخر -وهو لا يعارض قاعدة النحو بحسب اعترافك- فاسد وباطل؟ ما هذا اللغز؟ أرجو أن توضح بعد تأمل وتأنٍ.

قوله: إن كذب هذا القول ظاهر كالشمس في نصف النهار.

أقول: لقد ثبت في محله أنه عندما يدور النقاش حول أقوال الرجال فقط تُرجَّح كفة كثرة الأقوال لا كفة القلة. فلو قدّمتَ تفسيرا واحدا أيْ تفسير ابن جرير من بين التفاسير الكثيرة جدا -وتبعه ابن كثير- كيف تحققت قطعية المعنى الذي ذهبتَ إليه؟ فهناك مفسر أو مفسران في جانب وبقية التفاسير الأخرى كلها في جانب آخر، قلْ بالعدل والإنصاف الآن أيّ الجانبين يجب

[1] *الكهف*: ٧

ترجيحه؟ فإذا قال سيدنا الميرزا المحترم بحكم المثل المشهور والمقبول: "وللأكثر حكم الكل" بأن الجميع يضعِّفون معنى ذهبتَ إليه فكيف ثبت كالشمس في نصف النهار كذب هذا الكلام؟ بل الحق أن الأمر على عكس ذلك إذ إن حكم النادر كالمعدوم وللأكثر حكم الكل. كان من الممكن أن يتحقق كلامك إن لم تعارض النصوصُ معنى تبتغيه. ولكن ما دام معناك يعارض النصوص البينة، فكيف تثبت قطعية معناك وبطلان معنى آخر بمجرد قول ابن جرير الذي تبعه ابن كثير؟ بيِّنوا تؤجَروا.

قوله: والمقصود بالجملة هو رفع التعارض وليس إثبات الادعاء.

أقول: من الغريب حقا أنه كلما يستلزم معنى ذهبتَ إليه فساد كبير تتراجع عن دعواك، ومع ذلك تقول دائما بأنه قطعي الدلالة. فيا صاحبي لو استنبطنا من القراءة المتواترة معنى يثبت من القراءة غير المتواترة فأيّ دليل بقي على ادّعائك؟ فيا شيخنا، كلما تعزم على رفع الخلاف فعليك أن تفعله بعد تأن وتأمل. فما معنى رفع الخلاف الذي يتلاشى بسببه الادّعاء نفسه؟ ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾[1].

قوله: في هذا الإسناد طعنٌ... إلخ.

أقول: لم تبيّن طعنا ثبت منه بطلان إتيان جميع المفسرين المحققين بالقراءة غير المتواترة هذه تأييدا للقراءة المتواترة، وهذا ما نطالبك به.

قوله: إن تفسير ابن جرير وابن كثير يعترضان على صحة هذا المعنى.

أقول: لقد سبق الرد على ذلك ثلاث مرات، وأنّى لتفسير ابن جرير ومن تبعه أيْ تفسير ابن كثير أن يبارزا التفاسير كلها الممتدة إلى ١٣٠٠ عام؟ وللأكثر حكم الكل والنادر كالمعدوم. وإضافة إلى ذلك إن كانت الأقوال

[1] *النحل: ٩٣*

المذكورة في تفسير ابن جرير تعارض نصوص القرآن الكريم والأحاديث الشريفة فتسقط لا محالة.

قوله: هذا خطأ محض... إلخ.

أقول: ما أجمل هذا الدليل الذي قدّمته على التعارض بين المعنيين، سبحان الله! ولكن أرجو أن توضح ما هذا التعارض؟ هل هذا تعارض عُرفي بمعنى المتعدد أو بمعنى التناقض المنطقي؟ ففي الحالة الأولى لا يضر بموقف سيدنا الميرزا بشيء إذ يمكن أن يجتمع المعنيان المتعددان، مثلا المعنى: أن أفكار الشك والشبهات عن صلب عيسى وقتله ظلت تخالج كل واحد من أهل الكتاب قبل موت عيسى بن مريم وأنهم موقنون بوجود هذه الشبهات كما ذُكر قبل هذه الآية. أما المعنى أن كلا من أهل الكتاب يوقن ويؤمن قبل موته هو بالبيان المذكور أن المسيح ابن مريم لم يمت بالصلب والقتل فليس إلا الشكوك والشبهات عن القتل أو الصلب، وهكذا دواليك. والمعاني التي ذكرها سيدنا الميرزا المحترم في كتابه "إزالة الأوهام" لكون الآية حمالة أوجه ليست متناقضة حتى يتعذر اجتماعها. وفي الحالة الثانية يجب أن تثبت التناقض بين هذين المعنيين، وإلا قول سيدنا الميرزا بأن المعنى الإلهامي لا يناقض هذا المعنى صحيح تماما وصواب كليا. فما معنى التعارض الشديد والتناقض البيّن إذًا؟ لقد أثبتنا عدم التناقض بين المعنيين في حال إرجاع الضمير إلى الكتابيّ وإلا كيف أمكن اجتماعهما؟ لأن اجتماع النقيضين محال. متى قال سيدنا الميرزا المحترم بأن الضمير "قبل موته" لا يمكن أن يرجع إلى عيسى بن مريم؟ بل كل ما قاله عليه السلام هو إن المعنى الذي تستنبطه أنت في حال إرجاع الضمير إلى عيسى بن مريم فاسد وبالتالي ليس جديرا بالقبول. ولم يكتب سيدنا الميرزا المحترم في أيّ مكان أن الآية "وإن من أهل الكتاب" يقينية أو صريحة الدلالة أو قطعية الدلالة على موت المسيح بل كتب أنها بمنــزلة إشارة النص. قُل الآن بالعدل والإنصاف أليس الإصرارُ على وجه واحد لآية حمالة أوجه- مع الاعتراف بكونها حمالة

أوجه- وإنكار الأوجه الأخرى كلها وجحودها بلا دليل وعدُّ الآية قطعية الدلالة مصداق: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾[1]؟

قوله: من المسلَّم به أن... إلخ.

أقول: هذا نزاع لفظي ولا يضر موقف سيدنا الميرزا شيئا. إن زمن البعد المتصل مع التكلُّم بكلمة هو الاستقبال القريب بحسب زعمك ولكنه زمن الحال عند العرب، وقد ثبت ذلك من "المطوّل" وهوامشه. ويتبين من العُرف ومما قاله العرب من واضعي حواشي "المطوّل" وغيره عن المناقشات من هذا القبيل بأنها مناقشات واهية.

قوله: إن عدم التفريق... إلخ.

أقول: إن هذا النوع من التفريق في الأمور المعروفة عمل مستحدَث لا جدوى من ورائه ولا طائل، وهو من جملة المناقشات الواهية، وليس من دأب المحصلين البارعين في علوم اللغة العربية وفنون البلاغة بل لا يخفى على القاصر أيضا.

قوله: بل قيل بأن هذا الوعد يمكن أن يوفَى في المستقبل... إلخ.

أقول: ما معنى أن يجاهد الناس في زمن الحال وينالوا الهداية في زمن مجهول في المستقبل. يا شيخنا إن الهداية من الله تأتي بعد المجاهدة فورا وكأنها ملتصقة ومتلازمة معها. بل الحق أن المجاهدة في الله أيضا تتحقق نتيجة الهداية. إن المجاهدة والهداية متلازمتان ومتلاصقتان مع بعض كطلوع الشمس ووجود النهار. وإذا كان لك في ذلك كلام فسأسوق لك في هذا الصدد أدلة علمية من الكتاب والسنّة. إلى هنا قد قلتُ بالإيجاز بغية التنبيه، ولكنني أستغرب كثيرا من قولك بأنك أيضا لا تنكر سنّة الله أن الهداية تترتب على المجاهدة حتما، وتقول أيضا دون داعٍ ودليل أن ذلك لا يثبت من هذه الآية. ولكني أقول بأن هذا

[1] *النمل: ١٥*

يتبين من هذه الآية بصريح العبارة، وإن كان ثابتا من الآيات الأخرى أيضا. أما قضية نون التوكيد الثقيلة فقد علمها القراء المنصفون مسبقا أنها أبطلت مبتغاك نهائيا، وليس لها أن تُنقص معناها المتكامل. فما حاجتنا إلى أن نجرِّد كلام أبلغ البلغاء من المعنى المتكامل ونحمله على معنى ناقص؟

قوله: هذه الآيات لا تنافي كون "ليؤمنن به" قطعية الدلالة... إلخ.

أقول: الآية: "ليؤمنن به" عامة بحسب رأيك، أما تلك الآيات فمفهومها خاص. ولقد سبق البيان أن الخاص يخصِّص العام وليس العكس الذي يقلب القضية رأسا على عقب، ومرّ تفصيله.

قوله: هذا الحصر غير مسلَّم به...إلخ

أقول: بل إن حصرك لمعنى الغلام حيث استنبطتّ منه "الطفل الصغير" هو غير المسلَّم به. اقرأ القاموس وغيره، فقد ورد في "منتهى الإرب" أيضا بأن الغُلام بالضم هو الطفل والرجل في متوسط العمر. وهو من الأضداد أي يُطلق منذ الولادة إلى الشباب. ففي هذه الحالة لا ينفعك ما نقلتَه من "الصراح" وغيره، ولا يضر موقف سيدنا الميرزا المحترم شيئا.

قوله: أولا، إن الآية: ﴿وإن من أهل الكتاب﴾.... إلخ

أقول: لقد قلتُ بضع مرات إن سيدنا الميرزا المحترم لا يعتبر هذه الآية قطعية الدلالة أو صريحة الدلالة على موت المسيح كما تعتبرها أنت قطعية الدلالة على حياته. وإن الضمير في "قبل موته" حمال أوجه بحسب إقرارك أنت أيضا وقد صنّف الأصوليون ضميرا ضمن المتشابهات. فإذا سلّم عليه السلام بوجه واحد وبيّن معنى صحيحا ونـــزيها عن الفساد فأنّى يستلزم ذلك بطلان الوجه الثاني وخطأه؟

قوله: في حالة الموت أيضا... إلخ.

أقول: يقول الله أصدق الصادقين: ﴿أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلاَّ بَشَرًا رَسُولاً﴾[1]. النبأ الذي أخبر به الرسول ﷺ المخبرُ الصادق وضع فيه قيدًا بحسب الأحاديث المتفق عليها للمسيح القادم فقال: "وإمامكم منكم"، و"فأَمّكم منكم"، أي أمَّكم بكتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ. فلا بد أن يكون المراد هو المقيَّد نفسه في جملة الأحاديث المطلَقَة البالغة التواتر المعنوي كما مرّ تفصيله. فثبت أن المخبر الصادق لم يُخبر بأن المراد من المسيح ابن مريم هو عيسى بن مريم النبي الإسرائيلي نفسه الذي كان نبيا ورسولا إلى بني إسرائيل بل أنبأ أن المسيح المقبل سيكون منكم وسيكون إماما بصفة كذا وكذا، وتكون إمامته لبيان معارف كتاب الله وأسراره وبيان دقائق سنّة الرسول ﷺ وحقائقها كما نوقش هذا الموضوع في صحيح مسلم.

قوله: ثانيا، في حال الموت أيضا... إلخ.

أقول: يا أيها المولوي المحترم، هناك سبب قوي ومعقول مرّ بيانه بالتفصيل، أيْ أن عيسى بن مريم عليه السلام دخل الجنة: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ﴾، ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾، ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾.

قوله: يُفهَم من هذا الكلام جليا أن هناك أحاديث أخرى إضافة إلى أحاديث النـــزول... إلخ.

أقول: انظر "إزالة الأوهام" فصل إفادات البخاري الصفحة ٩٠١ ليتبين لك أنه قد ورد في البخاري في عدة أماكن ذكر ابن مريم وأُريد منه مثيله.

قوله: من المؤسف أن .... إلخ.

[1] الإسراء: ٩٤

أقول: مع أن الآية: ﴿وإن من أهل الكتاب﴾ حمالة أوجه في حياة المسيح ومماته ومع ذلك تعتبرها قطعية الدلالة على حياته، إنا لله وإنا إليه راجعون، وإلى الله المشتكى.[1]

إلى هنا أجبتُ أجوبة مفحِمة على كل ما جاء في بيانك، والآن أعطيك جوابا عادلا وقولا فيصلا، وإذا كنتَ تدّعي العدل وتبحث عن الحق فعليك أن ترد عليه، دون أن تلجأ إلى الأجوبة المضادة، ولو فعلتَ لفُهم من ذلك يقينا أنك لا تريد الحكم ولا ترغب في إحقاق الحق. والجواب الذي أشرتُ إليه هو أني، يا صاحبي الميرزا المحترم، قدمتُ إليك بحسن النية تماما جميع أدلتي التي أردت تقديمها في هذا الوقت لإحقاق الحق، وقلتُ أيضا إلى جانب ذلك بأن تمسكي بالدرجة الأولى وحجتي الأقوى هي الآية الأولى، وقدمتُ لإثبات قطعية دلالتها قواعد نحوية مجمَعا عليها. كان عليك أن تختار بحسن النية ومن منطلق البحث عن الحق أحد الأمرين: إما أن تتصدى لجميع أدلتي وأجوبتي دون أن تتحاشى الرد على أيّ منها، أو أن تتصدى لحجتي الحقيقية دون التصدي لأي شيء آخر. ولكنك لم تختر الأمر الأول ولا الثاني بل تصديتَ لأمور أخرى أيضا بالإضافة إلى حجتي الحقيقية، وتركتها غير مكتملة وأرجأتَ أمورا كثيرة إلى المستقبل. ومقابلها أخّرتَ بيان أدلتك أيضا من صحيح البخاري وغيره إلى المستقبل. أما ما تطرقت إليه فقد بيّـنتَه بأسلوب ابتعدت فيه كثيرا عن الحجة الأساسية وأدليتَ ببيانك بطريقة لينخدع بها العوام ويستاء منها الخواص. ومثال ذلك خوضك في بحث أنك لستَ مدّعيا.

[1] العبارات التي تحتها خط هي من المولوي المحترم، والتي ليس تحتها خط فهي مني، وأرجو من القراء الكرام المنصفين أن يعدلوا بعد الإمعان فيها. فالإنصاف أحسن الأوصاف. يقول شاعر فارسي ما تعريبه: إن هذا العالم بمنـزلة الجبل، وإن فعلنا بمنـزلة النداء، فيعود إلينا صدى النداء. (سيد محمد أحسن الأمروهي).

فيا صاحبي، ما دمتَ لم تقدِّم الأدلة كمدّعٍ وظللت تقول أيضا: إني لست مدّعيا فلم تكن لك حاجة لتخوض في هذا البحث، بل كان بإمكانك أن تكتفي بتقديم الأدلة القطعية الدلالة.

والمثال الثاني هو أنك خالفتَ رأي شيخنا وشيخ الكل في غير محله، وأردت أن تُظهر للناس أن شيخ الكل أقل منك علما في هذه المناظرة مع أن هذا يناقض واقع الأمر. والأغرب من ذلك أن الخطاب موجّه إليه أيضا.. في المناظرة مع أن شيخ الكل لم يدخلها لبعض المصالح العلمية لذا إن ذكرك شيخَ الكل كان غريبا وغير مناسب تماما. ما كان ينبغي لك أن تعارض رأي شيخ الكل، وكذلك إن معارضتك المولوي محمد حسين الذي يوافقك الرأي أيضا لم يكن مناسبا. وأية حكمة اقتضت عدم إشراكه في الموضوع مع أن شيخ الكل كان قد أصلح بينك وبينه في النـــزاع الدائر بينكما؟

والمثال الثالث هو أنك نقلتَ عبارة من تفسير ابن جرير وحده فقط وأقوال الصحابة ﷺ وذلك أيضا على وجه الشك، الأمر الذي يدل عليه حرف "إنْ" وحاولت إقناع الناس أن جميع المفسرين وعامة الصحابة والتابعين الذين لا يعتبرون أن الآية: ﴿ليؤمنن به قبل موته﴾ تُثبت حياة المسيح ؏ مخطئون تماما وعلى الباطل، والعياذ بالله. ومع هذا أردتَ أن تُظهر أيضا أن هؤلاء كلهم يخالفون سيدنا الميرزا ويوافقونك، في مسألة حياة المسيح ووفاته، وهذه مغالطة. والحق أنه ما من صحابي أو تابعي أو مفسر يقول بأن هذه الآية تُثبت حياة المسيح بن مريم ؏ كدلالة قطعية. كما أن ابن جرير وابن كثير أيضا لا يقصدان ذلك. غير أنهما رجّحا رأيهما وقالا تسامحا بأن هذا الرأي ثابت بالدليل القاطع. فالآن نطالبك بذلك الدليل القاطع فبيِّن إن وُجد.

والمثال الرابع هو إظهارك للناس أن اعتبار الآية: ﴿ليؤمنن﴾ بمعنى الاستقبال مع نون التوكيد الثقيلة ومع وجود لام التوكيد إنما هو مذهب الصحابة كلهم. وهذه خديعتك ومغالطتك البحتة. وقد رددتُ على أقوالك

من هذا القبيل بالمكيال نفسه ثلاث مرات. ولكن لو شرعتَ في الأسلوب نفسه في المستقبل أيضا لاستفدتَ من هذا الموقف بحيث ستتمكّن من تحاشي الموضوع الأساسي فتثبتَ في أتباعك مهارتك في كتابة الردود. ولكن يخسر المسلمون بعدم ظهور النتيجة وعدم انكشاف حقيقتك عليهم بأنك لم تطق جوابا، وأنك مخطئ في اعتقادك بوفاة المسيح، وأنك تريد التخلص باللف والدوران. لذا أُطالبك في المستقبل، إذا كنتَ راضيا بالمناظرة وتريد أن تجتنب تهمة الفرار، أن تترك الأمور الإضافية وتركّز كلامك وبحثك ضمن حدود حجتي الأساسية. لقد أثبتُّ بقواعد النحو المجمع عليها أن مضمون الآية خاص بالمستقبل، وأثبتُّ في حال صحة التخصيص أنه خاص بنـــزول المسيح، فعليك أن ترد على ذلك في كلمتين فقط في حال عدم قبولك قواعد النحو واعتبارك إياها لاغية وغير جديرة بالاعتداد وخاصة القاعدة القائلة بأن استخدام صيغة الاستقبال للدوام التجددي خطأ، وتُثبت خطأ هذه القاعدة بأن إمام الفن كذا وكذا اعتبرها خاطئة، وأن هذا هو الدليل على خطئه من القرآن أو الأحاديث الصحيحة أو من أقوال العرب العرباء. وأن قاعدة كذا وكذا هي الصحيحة بدلا منها، أو أنه ما من قاعدة محددة أصلا لفهم القرآن، وأن كل واحد يستطيع أن يستمد من القرآن الكريم معاني كيفما يشاء. ويجب أن تقول في حال التسليم بالقاعدة والتسليم وتعميم مضمون الآية بزمن الحال والاستقبال أو الدوام التجددي، إن تخصيص المضمون بزمن نزول المسيح باطل بشهادة دليل كذا وكذا. أو الفائدة التي أُريدتْ بهذا التعميم يمكن حصولها في حالات ومعانٍ أخرى أيضا، وأن مجرد اختلاف بعض المفسرين في تفسير الآية يمكن أن يُبطِل هذا التعميم. وإذا كانت مجرد أقوال المفسرين هي الجديرة بالاستدلال والاستناد في رأيك، فيجب أن تقبل أقوال المفسرين والصحابة والتابعين الواردة في موضوع حياة المسيح لأن كون صحيح البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله أمر مسلَّم به أو تخبرنا بمعانيها التي تُثبت وفاته.

أقول بكل تحد إن كافة المفسرين والصحابة والتابعين معنا ولا يقول أحد منهم بأن حياة المسيح ابن مريم تثبت من هذه الآية كدلالة قطعية. لو أثبتَّ بإسناد صحيح من صحابي واحد أو تابعي واحد أو إمامٍ مفسرٍ أن حياة المسيح عليه السلام تثبت من هذه الآية كدلالة قطعية وهذا هو برهانه لسحبنا ادّعاءنا بوفاة المسيح. فانظرِ الآن، سوف تُسوَّى القضية بحل مسألة واحدة، ويُنال الفتح. ولكن إن لم تستطع إثباتها فاسمع منا ثلاثين آية من القرآن الكريم وأحاديث من صحيح البخاري وغيره وأقوال جملة المفسرين والصحابة والتابعين التي سنوردها لاحقا في الرد على إزالة الأوهام. سواء أقبلت أم لم تقبل سوف يستفيد منها عامة القراء وسيصلون من هذه المناظرة إلى نتيجة. لا نتوقع منك العودة إلى صلب الموضوع والرد بكلمتين فقط تاركا الأمور الإضافية كما طُلب منك في هذا الجواب العدل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين وعلى من اتبع الرشد والهدى من بعد ما تبين من الغي والطغوى.

حُرِّر في ٣ ربيع الثاني ١٣٠٩ هـ، كتبه محمد أحسن الأمروهي نزيل بهوبال.

****

المراسلة (٢)[1]

بين

منشي بوبه شاه ومنشي محمد إسحاق

وبين المولوي سيد محمد أحسن المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

من العبد الضعيف بوبه شاه ومحمد إسحاق إلى مولانا المولوي محمد أحسن زاد لطفه.

بعد التحية المسنونة والأمنية المشحونة فلعلك تذكر أنك حين أتيتَ إلى لاهور مع لفيف من مرافقي الحاكم العام "لورد ربن" تشرّف بزيارتك بضعة أشخاص ولكن ما استطعنا زيارتك بعد ذلك كما لم تحصل المراسلة أيضا. مع أننا كنا نعلم أنك مقيم في ولاية بهوبال منذ فترة، وحين تقاعد في الولاية جدّ عبد الرحمة[2].... راقم هذه السطور محمد إسحاق ذكرك بضع مرات. ولقد حمَّلناك هذا العناء في هذا المقام لأننا سمعنا أنك نشرتَ كتيبا بعنوان: "إعلام الناس" في تأييد الميرزا غلام أحمد القادياني المحترم وكتبتَ فيه بكل قوة وشدة أدلةً على ادّعائه أنه المسيح. منذ أن سمعنا هذا الكلام ونحن بشوق كبير لقراءة هذا الكتيب، مع أننا نحن الاثنين لسنا من مريدي الميرزا القادياني إلى الآن ولكن ننتظر كتيبك بشدة. فأرجو أن ترسل إلي الكتيب- إن أمكن- بالبريد وتخبرني بثمنه ورسوم البريد وسأرسل إليك المصاريف كلها المذكورة آنفا بالبريد بإذن الله. ويمكنك أيضا أن تخبرني بثمنه قبل الإرسال وسأرسله إليك سلفا. أرجو

---

[1] بقية كتيب "الحق، مناظرة دلهي". (الناشر)

[2] كانت الرسالة ممزقة من هنا لذا لم نستطع قراءتها في هذا المقام. *(الناشر)*

الرد على رسالتي هذه. العنوان للإرسال هو كما يلي: محمد إسحاق، موظف مكتب البريد، "دد ليتر آفس بلاهور".

وفيما يلي أنقل بعض الأبيات التي كتبها الميرزا القادياني في كتابه "توضيح المرام"، وأنا أشك في موضوعها. لقد شجب مولانا المولوي محمد إسماعيل رحمه الله في كتابه: "تقوية الإيمان" مثل هذه المضامين. ولما كان مولانا المرحوم مجدد القرن الثالث عشر، والميرزا يدّعي أنه مجدد القرن الرابع عشر فكيف يجوز أن يعتبر مجددٌ أمرا غير جائز ويراه إثما ويروّج مجدد آخر الأمر نفسه في كتابه؟ والأبيات هي كما يلي:

"سوى الرب الرحيم؛ من يستطيع إدراك عظمة أحمد ﷺ، فقد محى نفسه حتى سقطت "الميم" من وسط اسمه.

"لقد فنى في رفيقه الأعلى بسبب الاتحاد الكامل حتى صار وجوده صورة الرب الرحيم تماما".

إن شذى ذلك الحبيب الأزلي يفوح من وجهه الكريم، وإن ذاته مَظهرٌ لذات الله القديم.

لا أرى كقلب أحمد من عرشٍ عظيم، وإن نسبوني إلى الإلحاد والضلال".[1]

إن مضمون هذه الأبيات يدل بوضوح على عقيدة وحدة الوجود التي ينفر منها حزب الموحدين بشدة متناهية. إن مَثل المعتقدين بوحدة الوجود في المسلمين كمثل فئة "بيدانتي" في الهندوس. ومن الغريب جدا أن يكتب الميرزا في كتابه كلمات الإلحاد هذه مع ادعائه المجددية! ما هذا التجاسر؟ ولكنه يقول: "وإن نسبوني إلى الإلحاد والضلال." أي لا أبالي سواء أدعاني أحد ملحدا أو زنديقا، إذ لن يضرني شيئا. صحيح أنه لا يسع أحدا أن يضر أحدا في هذه الدنيا ولكن سوف يُكشف الأمر أمام أحكم الحاكمين يوم القيامة.

[1] ترجمة أبيات فارسية. (المترجم)

الجواب

من المولوي محمد أحسن المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

من العبد الضعيف سيد محمد أحسن إلى السيد بوبه شاه ومحمد إسحاق، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لقد وصلتني منكم رسالتان. الحق أن الكتيب: "إعلام الناس" لم يعد متوفرا بعد التوزيع مجانا. كنتُ قد استلمتُ خمسين نسخة منه وقد وُزّعت كلها. غير أنه موجود عند بعض الناس في لاهور، يمكنكما أن تشترياه منهم. والتحفظات التي ذكرتماها حول الأبيات الواردة في "توضيح المرام" ناتجة عن عدم التدبر والتأمل فيها. ففيما يلي بيانها.

"سوى الرب الرحيم؛ من يستطيع إدراك عظمة أحمد ﷺ، فقد محى نفسه لدرجة أن سقطت "الميم" من وسط اسمه".

فأولا وقبل كل شيء قد شرح حضرته هذه الأبيات في سياقها بالتفصيل بحيث لن يبقى لدى المخلصين أيّ شبهة أو اعتراض بعد قراءها. عليك أن تقرأ ذلك بالإمعان. ولكن إذا ركّزت على ﴿لا تقربوا الصلاة﴾ فقط فكيف تزول الشكوك والشبهات؟

ثانيا: ما معنى الآيات: ﴿دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[1] ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى﴾[2] ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ

---

1 *النجم: ٩-١٠*

2 *الأنفال: ١٨*

يُوحَى﴾[1] ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾[2]، وغيرها من الآيات الكثيرة؟ فالمعنى الذي تفهمه لهذه الآيات اعتبِر الأبيات المذكورة تفسيرا له.

ثالثا: لا ضير ظاهريا في البيت المذكور إذ إن المراد منه أنه لا يسع أحدا سوى الله تعالى أن يدرك مرتبة النبي ﷺ، بل لا يستطيع أحد أن يدرك مرتبة وليٍّ بسيط أيضا دع عنك مرتبة النبي ﷺ. يقول المثل الفارسي المعروف: "لا يعرف الوليَّ إلا الوليّ". لقد تخلّى النبي ﷺ عن هويته وأهوائه ورغباته بحيث لا يوجد في شخصه الكريم ﷺ شائبة من الأنانية والعُجب، وذلك ابتغاء مرضاة الله الواحد الأحد. لقد ورد عن الأولياء خدام النبي ﷺ في أصح الأحاديث: كنتُ سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها ورِجله التي يمشي بها ولسانه الذي يتكلم به...إلى آخره. ماذا تفهم من هذا الحديث؟ فاعلم أن لهذه الأبيات المعنى نفسه.

جاء في بيت آخر "لقد فنى في رفيقه الأعلى بسبب الاتحاد الكامل حتى صار وجوده صورة الرب الرحيم تماما".

ما معنى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[3]، كذلك تأمل في معنى الحديث: "خلق آدم على صورته". صحيح أن هناك اختلافا في الضمير في صورته، ولكن إذا كان الضمير في "صورته" راجعا إلى الله تعالى فمعنى ذلك هو معنى البيت.

وجاء في بيت آخر: "إن شذى ذلك الحبيب الأزلي يفوح من وجهه الكريم، وإن ذاته مَظهر لذات الله القديم". فيا صديقي العزيز إنك تسمع في

---

[1] *النجم:* ٤-٥

[2] *الفتح:* ١١

[3] *القصص:* ٨٩

الخطبة كل يوم جمعة: "السلطان ظل الله". فإذا أُجيز لسلطان بسيط أن يكون ظل الله فهل لمؤمن أن يشك في كون النبي ﷺ مظهرا لله تعالى؟

وجاء في بيت آخر: "لا أرى كقلب أحمد من عرشٍ عظيم، وإن نسبوني إلى الإلحاد والضلال." فيا صاحبي ما معنى الآية: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾[1]. يوجد الأسلوب نفسه في أبيات الإمام الشافعي وغيره من كبار المجتهدين في الأمة. فقد ورد:

"إن كان رفْضًا حُبُّ آل محمد فليشهد الثقلان أني رافض"

فالمعنى الذي يُفهم من هذه الأساليب هو المعنى المراد في هذا البيت أيضا.

رابعا: اقرأ كتاب: "منصب الإمامة" و"الصراط المستقيم" لمولانا ومقتدانا الشهيد في سبيل الله مولانا محمد إسماعيل ستراهما شرحا للمضامين المذكورة في كتب سيدنا عليه السلام. فقد جاء فيهما ما مفاده: "كذلك حين تجذب أمواج الجذب الرحماني نفسَ الطالب الكاملةَ إلى لُجج قعر البحر لله الأحد" تصدر منها أصوات: "أنا الحق وليس في جبتي سوى الله." ومثاله كلام الهداية: كنتُ سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورِجله التي يمشي بها. وفي رواية: ولسانه الذي يتكلم به. ورُوي أيضا: وإذ قال الله على لسان نبيه سمع الله لمن حمده ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء. وهذه كناية وهذا كلام دقيق وقضية دقيقة جدا. عليك أن تتأمل في ذلك جيدا وتفوّض تفاصيله إلى معنى آخر. جاء في بيت من الشعر: ووراء ذلك فلا أقول لأنه أثر لسان النطقُ عنه أخرس. ولا تستغرب من ذلك أبدا ولا تعامله بإنكار، لأنه إذا

---

[1] *الزخرف: ٨٢*

أمكن أن يصدر من الوادي صوت: ﴿إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1]، فلا غرابة لو صدر صوت "أنا الحق" من النفس الكاملة التي هي أشرف المخلوقات ونموذج ذات الله تعالى... إلخ."

فباختصار، لا يوجد لمجدد هذا الزمن كلام يعارض كلام مولانا محمد إسماعيل قط. بل كلام أحدهما يشرح كلام الآخر غير أنه قد تقاصر عنه نظر القراء وفهمهم. وإن لم تجد الكتيب "إعلام الناس" فسوف أشتريه وأرسله لك بإذن الله. أرجو أن تطمئنني عنك دائما.

المرقوم في ١٨٩١/٧/٣١م، الراقم: محمد أحسن، مدير مصارف ولاية بهوبال.

[1] *القصص:* ٣١

الجواب
من بوبه شاه ومحمد إسحاق

بسم الله الرحمن الرحيم

من بوبه شاه ومحمد إسحاق، إلى مولانا المولوي محمد أحسن المحترم دام مجدهم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لقد وصلتنا رسالتك وكشفت لنا المضامين المذكورة فيها. ولكن يبدو من قراءتها أنك لم تقرأ رسالتنا السابقة بتأمل مطلوب. فيا صاحبي إن الضير الحقيقي هو أن الميرزا المحترم أثبت لنفسه وللمسيح عليه السلام درجة يمكن تعبيرها بابن الله، مع أن ذلك لا يثبت من الكتاب والسنَّة قط. وهذا ما أدّى إلى سؤال: أية درجة بقيت الآن لسيدنا رسول الله المصطفى صلى الله عليه وسلم؟ يقول الميرزا المحترم في الجواب إن له صلى الله عليه وسلم مكانة أعلى ومرتبة أسمى خُتمت على شخصه كامل الصفات، لا يسع أحدا إدراك كيفيتها وكنهها، فضلا عن أن ينالها أحد. وفي هذا الجواب نظم الأبيات المذكورة التي يُفهم منها اتحاد شخص سيدنا رسول الله المصطفى صلى الله عليه وسلم بذات الله تعالى. ولكن ما المراد من هذا الاتحاد. هل المراد منه الوحدة المجازية أو الوحدة الظاهرية أو الوحدة الحقيقية والذاتية؟ والنوع الأول من الوحدة ثابت ومتحقق وحاصل لخدامه صلى الله عليه وسلم الأولياء أيضا الذين هم أقل بكثير من المسيح عليه السلام درجة. فاقرأ الآية: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ﴾[1]، والحديث: كنت سمعه الذي يسمع به... إلخ. فإذا كان هذا هو المراد فإن إثبات الميرزا المحترم لنفسه مرتبة البنوة والمساواة مع المسيح عليه السلام، وبيانه مقابل ذلك للنبي المصطفى صلى الله عليه وسلم مرتبة تثبت وتتحقق لمن هو

---

[1] الأنفال: ١٨

أقل درجة من المسيح عليه السلام هو تفضيل نفسه على النبي الأكرم ﷺ. وبالإضافة إلى ذلك يريد الميرزا المحترم أن يبيّن في هذا المقام أفضلية النبي المصطفى ﷺ وعلوّ شأنه وتفوّقه على المسيح عليه السلام، ولكن لا تُنال هذه الغاية بهذا الوصف العام، وبالتالي يصبح كلام الميرزا المحترم لغوا. لذا من الضروري أن يكون المراد هو المعنى من النوع الثاني، أي الوحدة الحقيقية والذاتية. وهذا كان سؤالنا أن هذه الأبيات تُثبت اتحاد "الممكن" مع "الواجب"، وهذا باطل بإجماع المسلمين. أشهد أن محمدا عبده ورسوله. ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ و﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ و﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾ أرجو أن يكون قد اتّضح لك إلى الآن أنك أنت الذي حصَرتَ نظرك على ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ ولسنا نحن.

قولكم: ما معنى الآيات: "دنى فتدلّى... إلخ؟

الجواب: فيا صاحبي إن معناها هو ذلك الذي نُقل عن السيدة عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنه، ولكنه لا يفيدك شيئا.

قولكم: "وما رميتَ إذ رميتَ... إلخ.

الجواب: أن هذا النوع من الخطاب مذكور في حق الآخرين أيضا الذين هم أقل درجة من المسيح: ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[1] ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾[2]، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ﴾[3]. و"كنتُ مرضتُ فلم تعدني". ولكن الميرزا المحترم يحاول أن يبين في بيته وصفا خُتم على شخصه ﷺ كامل

---

[1] الزمر: ٤٣

[2] يس: ١٥

[3] الأنفال: ١٨

الصفات، وثبت كمال علوّ منصبه على عكس الآية الكريمة: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ إذ ليس ذلك هو المراد منها. إذًا، لا يصحّ قياس بيت الميرزا المحترم على هذه الآية.

قولكم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى...إلخ﴾

الجواب: الخطأ الذي صدر منه ﷺ في معركة بدر ومعركة الحديبية يكون قد صدر من الله عزّ اسمه بحسب رأيك. الأسف كل الأسف، إلامَ أوصلك حبّ الميرزا المحترم، لله لقد صدق من قال: حبّك الشيء يعمي ويصمُّ.

قولكم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ...﴾.

الجواب: هذه الآية أيضا مثل الآية: "ما رميتَ إذ رميتَ"، فقد مرّ.

قولكم: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ...إلخ﴾.

الجواب: لعل هلاك شيء وفناءه واتحاده بشيء آخر يعني شيئا واحدا بحسب رأيك. فإذا كان هلاك كل شيء واتحاده بذات الله تعالى ضروريا بحسب قولك فما خصوصية النبي المصطفى ﷺ في ذلك؟ إنك تريد أن تجرّ مسألة وحدة الوجود إلى هنا ولكن سياق كلام مرشدك لا يحتمل ذلك، فعليك أن تقرأ كلام مرشدك أولا.

قولكم: "خلق آدم على صورته"... إلخ.

الجواب: ما الحاجة لأن يعاد الضمير إلى مرجع بعيد مع وجود مرجع قريب؟ ومع ذلك ليس هذا من الصفات الخاصة بالنبي الأكرم ﷺ، فتأمل.

قولكم: فيا صديقي العزيز... إلخ.

الجواب: إن الشك في كون النبي ﷺ مظهرا لله لا يليق بمؤمن فعلا. وهل من شيء ليس مظهرا لله؟ بل الحق أن كل شيء تراه إنما هو مظهره سبحانه وتعالى.

سبحان الله! يدّعي الميرزا المحترم أنه ابن الله، أما النبي الأكرم ﷺ فيقول عنه بأنه مظهر لله، الأمر الذي يشاركه فيه أدنى شخص مرتبة. واها لهذه الجرأة! فالحاصل أنه لو أُريدَت الوحدة المجازية في هذه الأبيات لثبتت أفضليته على النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام بحسب قرينة سياق كلام الميرزا المحترم. وإذا كان المراد هو الوحدة الحقيقية... فلا بد من قبول مذهب الغُلاة، وكلاهما كفرٌ بالإجماع.

قولكم: ما معنى الآية: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ...﴾؟

الجواب: يا صاحبي، لا ضير في استخدام هذا الأسلوب، بل الضير يكمن في أنه لو لم يكن مراد الميرزا المحترم ومقصوده في الأبيات المذكورة هو الوحدة الحقيقية فماذا يوجد في تلك الأبيات الذي بسببه يمكن أن ينسبه أحد إلى الكفر والإلحاد؟ بل يتبين من أبياته المذكورة آنفا أنه يريد فيها الوحدة الحقيقية لذلك ظنّ أن علماء الشرع سيعدّونه ملحدا. لذا إن سعيك لحمل كلامه على الوحدة المجازية وغيرها باطل بحسب رأي الميرزا المحترم. يقول شاعر فارسي: يا رب لا تجعل لأحد سيدا لا يرحمه.

قولكم: اقرأ الكتاب "منصب الإمامة" و"الصراط المستقيم"... إلخ.

الجواب: لعل الآية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[١] نُسخت بحسب رأيك فتنصحنا للعمل بكتاب: "منصب الإمامة" وغيره؟ ثم ما وجه ترجيح "منصب الإمامة" و"الصراط المستقيم" على "تقوية الإيمان" حتى نتركه ونختارهما؟ اقرأ الصفحة ٦٢ من "تقوية الإيمان" حيث يقول مولانا الشهيد محمد إسماعيل عليه الرحمة: "قد نسب بعض المخادعين الكذابين إلى النبي

[1] *الحشر: ٨*

ﷺ أنه قال: أنا أحمد بلا ميم. وكذلك اخترعوا عبارة عربية طويلة وجمعوا فيها خرافات مثلها وسموها "خطبة الافتخار"، ونسبوها إلى سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه. سبحانك هذا بهتان عظيم سوّد الله وجوه الكاذبين جميعا، انتهى." إن عبارة مولانا المرحوم هذه نص صريح في لفظ "أحمد" بغير ميم فلا يمكن أن تكون مضامين "منصب الإمامة" و"الصراط المستقيم" المبهمة حجة مقابلها. وقد جاء في حديث الصحيحين قول النبي ﷺ: "لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، فإنما أنا عبده فقولوا عبد الله ورسوله".

فيا صاحبي قد حمّلناك هذا العناء مرة أخرى معتبرين إياك صديقا قديما حتى تزول شبهاتنا، وإذا صدرت منا كلمة غير لائقة بحسب رأيك فاعذرنا. لولا علاقة الأمر بالدين لما كان لنا عذر في قبول ما كتبتَه ولكن ما دام الأمر يتعلق بالدين والمعتقد وإننا نسمع دائما من جميع الزعماء الدينيين أن أصحاب مذهب وحدة الوجود هم معارضو الشريعة ومخربوها، وأن هذه الفِرقة خاصة أسوأ من جميع الفِرق الإسلامية فأنّى كان لنا أن نصبر.

بوبه شاه ومحمد إسحاق في ١٨٩١/٨/٣٠م

****

جواب

المولوي سيد محمد أحسن المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

محبي في الله وأخي لله منشي محمد إسحاق ومنشي بوبه شاه المحترمان. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لقد سرّني كثيرا ورود رسالتكما الكريمة، جزاكم الله خير الجزاء. إنكما مشتاقان كثيرا للبحث والتحقيق في المسائل، وتتميزان بالإضافة إلى ذلك بأنكما تتوجهان دائما إلى الكتاب والسنّة فقط. إن أملي في أناس مثلكم لقبول الحق كبير ولا يُتوقَّع ذلك في حالة التقليد. لقد أثرتما بعض الاعتراضات في رسالتكما الحالية، ويبدو أنكما لم تقرءا رسالتي السابقة بإمعان لذا أكتب مرة أخرى.

الاعتراض الأول: لقد أثبت الميرزا المحترم لنفسه وللمسيح عليه السلام درجة يمكن تعبيرها بابن الله مع أن ذلك لا يثبت من الكتاب والسنَّة قط.

الجواب: صحيح تماما أن القرآن الكريم ينفي هذه المرتبة فضلا عن إثباتها بل هذا مذهب اليهود والنصارى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ﴾[1] وقال تعالى أيضا: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[2] ولكن يا حبيبي في الله متى قال ذلك سيدُنا الميرزا المحترم؟ بل يقول في هذا الموضوع ما تعريبه: "وقد اتخذته الطبائع الخبيثة شركًا، وعدّوا ذرةً هالكة الذات، باطلة الحقيقة؛ شريكا لله الأعلى"، انتهى كلامه. فتبين من كلامه عليه السلام بكل وضوح وصراحة أن الذين يعتقدون بالثالوث طبائعهم خبيثة، وهم مشركون. وسواء أكان عيسى بن مريم أم مثيله فليسوا إلا ذرة الإمكان

---

[1] *التوبة: ٣٠*

[2] *النساء: ١٧٢*

وجودها أو عدمها سيان. يقول شاعر فارسي: إن الذي كانت بدايته العدمُ ونهايته الفناء، فمن الخطأ عدّه باقيا وثابتا.

لذا فقد قال الله تعالى لذرة الإمكان أنها هالكة وفانية في حد ذاتها: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. ثم قال إن حقيقته باطلة محضة. ألا كل شيء ما خلا الله باطل. فما دامت حقيقة ذرة الإمكان هي أنها باطلة محضة في ذاتها فأنّى لها أن تكون شريكة ومتساوية مع الله الأعلى وواجب الوجود في صفة من صفاته؟ لقد تبين لك مذهب سيدنا الميرزا من كتابه "توضيح المرام" نفسه، وهذا هو مذهبنا ومذهبكم أيضا. والآن أكتفي بالقول بأن الحالات والظروف التي تطرأ على العارفين وأولياء الله لا نستطيع أن ندركها كاملة لأن المثل الفارسي المعروف يقول: لا يعرف الوليّ إلا الوليّ. ولكن هناك حالة طرأت على سبيل المثال عليّ وعليكم أو تطرأ على الجميع فأذكّركم بها. حين كنتم تحت تربية الوالدين في الطفولة كنتم تعتمدون عليهما مطمئنين بهما بحيث ما كان لكم همٌّ بالطعام ولا اللباس ولم تهتموا بعدوّ بل كنتم ترجعون إلى الوالدين وحدهما في جميع الأمور حتى إذا ضربتكم أمُّكم أحيانا لرجعتم إليها حتما. يقول المثل الأردي: "الأم تضرب الطفلَ ولكن الطفل مع ذلك يناديها هي وحدها". هذه كانت حالتكم أنتم. والآن انظروا إلى حالة والدَيكم فإن شفقتهما وحبهما غنيٌّ عن البيان، فإنهما يريدان لكم كل خير وحسنة في الدنيا. ولو تمكّنا من عدوكم لقتلاه. والآن أسألكم: إذا كانت حالة توكّل المؤمن على الله دون التشبيه مجازا كمثل حالتكم مع والديكم اللذينِ ربّياكم حين كنتم تعتمدون عليهما كليا فهل هذه الحالة تُعَدّ شركا أو كفرا؟ ستقولون حتما بأن هذه الحالة ليست شركا بل هي كمال مقتضى الإيمان. فلو بلغ سيدنا الميرزا المحترم هذا المبلغ من الإيمان فما الذي يخالف الكتاب والسنّة في ذلك؟ لقد قال مولانا الشاه ولي الله في "الفوز الكبير" ما مفاده: لو سلّمنا أن اللفظ "ابن الله" ورد في الأناجيل، فليكن واضحا أن معنى اللفظ "الابن" من قديم الزمان هو الحبيب والمقرَّب.

وهذا هو المعنى الذي يتبين من أسلوب الإنجيل المتداول، انتهى ملخصه. وعلى هذا المنوال كُشفت على سيدنا الميرزا المحترم مراتب قرب الله الثلاث، منها المرتبة التي يمكن تعبيرها بعلاقة البنوة على سبيل الاستعارة والمثال. ولكن هذا لا يعني أن أحدا من المخلوقات ينال مرتبة البنوة حقيقةً، نعوذ بالله منه.

وإن قلتم: أثبتْ لنا هذه المرتبة من الكتاب والسنّة عندها فقط يهدأ بالنا وإلا فلا. فهاكم قول الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[1]. وما لم تتسنّ هذه الحالة بمقتضى الإيمان الكامل أنّى للإنسان أن يذكر الله كما هو مأمور وكما هو مذكور في الآية؟ وكما أن حرف التشبيه "ك" موجود في الآية كذلك استخدم سيدنا الميرزا المحترم أيضا بكثرة أداة الاستعارة وغيرها من أدوات المجاز. ثم فسّر حضرته الآية نفسها، علما أن حرف التشبيه ليس موجودا في رواية الطبراني. "الخلق كلهم عيال الله، وأحبهم إليه أنفعهم لعياله."

فيا صاحبي، ما من قول من أقوال أولياء الله الذي يؤكدون عليه إلا وهو مستنبَط من الكتاب والسنّة. ولكن لا يفهم هذا الأمر كل شخص فيعارضه لأن "الناس أعداء لما جهلوا". غير أن أهل الاستنباط يدركون ذلك تماما. فقد قال الله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾[2].

أما اعتراضكم الثاني فهو: يبدو من بيان الميرزا المحترم أن اتحاد النبي ﷺ مع الله تعالى اتحادٌ حقيقي وهو باطل بإجماع المسلمين. وإذ كان المراد هو الاتحاد المجازي فلا أفضلية للنبي ﷺ قط في ذلك بل يصبح الميرزا المحترم أفضل من النبي لكونه ابن الله.

---

[1] *البقرة:* ٢٠١

[2] *النساء:* ٨٤

الجواب: لا شك أن الاتحاد الحقيقي باطل، وباطل ثم باطل، وآمنا ببطلانه. هذا هو مذهبنا ومذهبكم ومذهب سيدنا الميرزا المحترم. والفرق الوحيد في العبارة هو أنكم تقولون: "اتحاد الممكن مع الواجب باطل"، أما الميرزا عليه السلام فيضيف إلى ذلك ويقول: "اتحاد ذرة الإمكان هالكة الذات باطلة الحقيقة مع الذات الأعلى الواجب وجودُه باطل." وقد قبِلتم أن وصف الاتحاد المجازي حاصل لخدام النبي ﷺ فهو حاصل للنبي ﷺ بالدرجة الأَولى. فلا نزاع بينكم وبيننا في ذلك، ولم تبق إلا شبهة أنه لا تحصل أفضلية أو خصوصية للنبي ﷺ في الوصف المشترك. فيا أحبائي هذا هو سوء فهمكم بالتحديد، ولو أُزيل هذا الخطأ لحُسم الأمر. فهاكم إزالة هذا الخطأ. إن الصفة "المنعم عليهم" مشتركة بين الجميع بدءا من النبي ﷺ إلى المؤمنين الصالحين، قال الله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وقال تعالى في تفسيره: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾[1]. فهل أنتم الذين تدخلون في عداد الصالحين عندي متساوون مع النبي ﷺ في هذا الوصف؟ ما هو جوابكم فهو جوابنا. ولكن دعك من هذا حاليا فإن صفة "المؤمن" تشمل الجميع بدءا من المؤمن الفاسق إلى سيدنا خاتَم النبيين ويُدعى الجميع مؤمنين، فهل المؤمن الفاسق يعادل النبي ﷺ؟ دعك من ذلك أيضا فإن اللفظ "وجود" كلِّي[2] تشترك فيه سلسلة الممكنات كلها من الأدنى إلى الأعلى حتى ذات الله تعالى، فهل يعادل كل شيء ممكن الوجود *(الخلق)* واجبَ الوجود *(الله)*؟ وقد قلت أنا وأنتم في بياننا الأول بأنه باطل. أستطيع أن أقدم لكم مئات الأمثلة على ذلك فماذا عساكم أن تجيبوا عليها؟ ما هو جوابكم فهو الجواب من حضرة المجدد.

---

[1] *النساء: ٧٠*

[2] *الكُلّي: هو مصطلح في علم المنطق يدخل في مفهومه أشياء وأفراد كُثر مثل الإنسان والحيوان، وجمعه "الكُلّيات". ومن أقسامه: الكُلّي المتواطئ والكلّي المشكك. (المترجم)*

فيا أحبائي إن كنتم قد قرأتم كتب المنطق، وإن كانت ابتدائية، لوجدتم فيها الجواب على ذلك بسهولة أن "الكُلِّيات" نوعان: "الكلِّي المتواطئ" الذي تساوي المعنى في أفراده. والثاني هو "الكلِّي المشكِّك" الذي تفاوت المعنى في أفراده. وما يقوله سيدنا الميرزا المحترم هو أن النبي ﷺ بالغٌ في صفة الاتحاد المجازي الذي تسلِّمون به أنتم أيضا مكانا أعلى وأرفع لا يجاريه المسيح ولا غيره سواء أكان ملاكا أم نبيا.

يقول شاعر فارسي ما معناه: لو طرتُ قيد شعرة فوق ذلك لاحترقت أجنحتي لقوة التجلي.

وهذه هي المرتبة التي سمّاها حضرة المجدد مقام الجمع ومقام الوحدة التامة التي بسببها نزلت تلك الآيات في حق النبي ﷺ التي نقلتُها لكم في رسالتي السابقة، وإن كانت واردة بحق خدامه أيضا بصورة ظلية وببركته ﷺ. فقولوا الآن صدقا وحقا هل أنتم عملتم بـــ "لا تقربوا الصلاة" أم أنا؟

اعتراضكم الثالث هو: إن الآية: "دنى فتدلّى..." لا تفيد مبتغاكم.

الجواب: لقد أورد المفسرون عدة أوجه في تفسيرها وكل مفسّر برهن على وجه ذكره وأظهر كونه هو الأنسب. فلكم أن تتخذوا الوجه المختار عندكم مذهبًا لأنه قد سبق أن قبلتم مذهبنا أي الاتحاد المجازي. إن ثبوت هذه البُغية لا تتوقف على هذه الآية وحدها ولكن الذي يفسِر هذه الآية ويستنبط منها معنى أن النبي ﷺ دنا إلى الله تعالى ثم تدلّى أيْ اقترب إلى الخلق من أجل تبليغ الأحكام بل صار أقرب من ذلك- الأمر الذي يتلخص في أن الضمير في "دنا فتدلّى" وغيرهما راجع إلى النبي ﷺ كما يقول معظم المفسرين- ففي هذه الحالة تفيد هذه الآيةُ جيدا الاتحادَ المجازي الذي ذكرتُه في الرسالة السابقة. ولو أردتم هذا التفسير بالشرح والتفصيل لبيَّنته بإذن الله تعالى. وليكن واضحا أيضا أنه كما يكون الجمع مقدّما على الترجيح لدى الخلاف في الأحاديث حتى لا يستلزم إهمالها، كذلك إذا اختلفت أوجه صحيحة في تفسير آية يجب أن يؤخذ

بكل وجه ما أمكن حتى يتم العمل على جميعها وألا يستلزم الإهمال. إني أرى أن تفسير هذه الآية الذي كُشف على حضرة المجدد و لم يُكشف على مجدد خلا بحسب المثل: "كم ترك الأول للآخر" لا مانع فيه. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾[1]. ما دامت خزائن كل شيء موجودة عند الله بكثرة أفلا تشمل تلك الأشياءُ معارفَ القرآن الكريم وأسرار الفرقان؟ فأنها تتنـــزّل دائما في وقتها المناسب على المجدد في الأمة، لذلك سُمِّي مجددا لأنه يأتي بفهم جديد للكتاب والسنة ولا يأتي بشريعة جديدة ... وإن لم يأت بفهم جديد لماذا سُمِّي مجددا إذًا؟ قلتم عن الآية: "ما رميتَ" بأن هذا الوصف جاء بحق الآخرين أيضا فما وجه الأفضلية في ذلك للنبي ﷺ بوجه خاص؟ فقد سبق جوابه من قبل، بأن النبي ﷺ بالغٌ من الكمال من حيث "الكلِّي المشكك" درجة لا يشاركه فيها أحد، سواء أكان ملاكا أم نبيا. فقد حُسمت هذه القضية أيضا.

الاعتراض الرابع هو أن الخطأ الذي صدر منه ﷺ في معركة بدر وفي الحديبية يكون قد صدر من البارئ عزّ اسمه بحسب رأيك.

الجواب: يا أحبائي الأعزاء بغضك الشيء يعمي ويصمّ. من المؤسف حقا، إلامَ أوصلكم بُغضكم غير المبرر لسيدنا الميرزا! إن عين السخط تبدي الـــمَساويا. لقد وردت في كلام سيدنا الميرزا تصريحات كثيرة أن هذه استعارة ومجاز في وصف الاتحاد وليس حقيقة. بل الكلمة الفارسية "آں چناں" التي تفيد المجاز بوجه خاص مذكورة في البيت. ثم العبارة التي تقول بأنه كيف يمكن أن تعادَل ذرة الإمكان هالكة الذات باطلة الحقيقة مع الله الأعلى موجودة أيضا في "توضيح المرام"، ومع ذلك تزعمون أن سيدنا الميرزا يعتقد بوحدة الوجود،

---

[1] *الحجر: ٢٢*

كلا! ثم كلا!! فيا أحبائي إن هذا الاعتراض يقع على مَن يعتقد بالاتحاد الحقيقي، نعوذ بالله منه. وبذلك قد حُسم الأمر.

أما الاعتراض أنه لا يثبت الاتحاد من الآية: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، وإن ثبت فلا جدوى منه لأن وجه الاشتراك فيها هو: ﴿كل شيء﴾.

الجواب: لا شك أن الاتحاد لا يثبت من معنى الآية الظاهري، ومعنى الاتحاد المجازي الذي يستنبطه الأولياء والعارفين من نوع الإشارة هو معنًى خفيٌّ جدا وليس حجة بيّنة على الآخرين. لقد نقلتُ هذه الآية أيضا ضمن الآيات الأخرى ولكن ذلك المعنى الخفي ليس باطلا أيضا لأنكم قد قبلتم الاتحاد المجازي مسبقا بأن هذا الوصف حاصل للخدام الضعفاء أيضا لسيدنا رسول الله ﷺ. وقد ثبت أيضا أن النبي ﷺ حائز على هذا الوصف من الدرجة العليا كـــ "كليٍّ مشكك". ففي هذه الحال تشير الآية المذكورة إشارة خفية على هذا الاتحاد المجازي. إن الشمس والنجوم وجودان منفصلان ولكن لا تلاحَظ النجوم في النهار الساطع بل تُرى الشمس فقط. يقول الشيخ سعدي في ديوانه "بوستان" ما تعريبه:

"إن سبيل العقل معقّد جدا، أما العارفون فليس لهم أحد سوى الله.

يمكن أن يقال ذلك لعارف الحقائق، أما أهل القياس فسيعيبون فقط

إلى قوله: أنّى لأهل الظاهر أن يدركوا أن أهل الباطن يسكنون بلدا لا أهمية

للشمس فيه حتى بقدر ذرة

ولا أهمية فيه لسبعة أبحر حتى بقدر قطرة ماء

إذا رفع الملك رفيع الشأن عَلَمًا، تلاشى أمامه العالَـــم كله

إلى قوله: لعلك رأيت أن يراعة تضيء ليلا في البستان والصحراء مثل الشمس

قال له قائل: يا أيتها المضيئة ليلا لماذا لا تخرجين في النهار؟

فاسمع ما أجابته به هذه الحشرة بدهاء: أكون في الصحراء دائما، ليلا ونهارا،

ولكن لا أتراءى في ضياء الشمس".

وإذا قلتم: ما هذا الاستشهاد من أقوال الشيخ في "بوستان" في المسائل المهمة؟ فجوابه: لقد نقل المولوي محمد حسين عبارة جميلة إثباتا للاتحاد المجازي من كتابٍ للشيخ محيي الدين بن عربي جاء فيه: "غاية الوصلة أن يكون الشيء عين ما ظَهر ولا يُعرف كما رأيت رسول الله ﷺ وقد عانق ابن حزم المحدّث، فغاب أحدهما في الآخر. فلم نر إلا واحدا وهو رسول الله ﷺ. فهذه غاية الوصلة، وهو المعبّر عنه بالاتحاد".

ولنعم ما قيل ما تعريبه: "إن عاطفة الحب بيني وبينك قد وصلت درجة بحيث

لم يستطع المتنافس أن يميز بيني وبينك."

أما الشبهة أنه إذا كان هذا الوصف قاسما مشتركا في كل شيء فما هي الأفضلية للنبي ﷺ في ذلك؟ فقد مضى جوابه مرارا، فاذكرْ "الكليِّ المشكك". ولما كان سياق كلام الميرزا المحترم يدحض بحسب قولكم فكرةَ وحدة الوجود فأين النـــزاع إذاً؟ ولما كانت مسألة وحدة الوجود تفوق فهمكم وفهمي أنا أيضا فأنّى لي أن أتبنّاها؟ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، فتتهمونني دون مبرر.

اعتراضكم السادس هو: الضمير في "صورته" يجب أن يعود إلى مرجع قريب فلماذا تعيده إلى مرجع بعيد؟

الجواب: إن معنى الحديث الذي فهمتموه صحيح أيضا، والاحتمال الذي كتبتُه أيضا صحيح لأن السبب في ترجيحه هو أن مرجع الضمير فيه هو

العمدة[1]، على النقيض من الاحتمال الذي ذهبتما إليه لأن مرجع الضمير فيه هو الفضلة. وإن إرجاع الضمير في متعلقات الضمير إلى العمدة هو الأنسب. وبذلك قد بُتّ في الموضوع.

اعتراضكم السابع هو: كل شيء تراه إنما هو مظهره ﷻ، فأيّة أفضلية حصلت للنبي ﷺ بهذا الوصف؟

الجواب: إن هذا الوصف الذي لا يُتصوَّر أعلى منه يوجد في النبي ﷺ وحده دون غيره. وإن حالة "الكليّ المشكك" وعلاقة البنوة التي حازها المسيح أو مثيله أو غيره على سبيل الاستعارة أقل درجة بكثير من وصف هذه الوحدة التامة التي سبق تفصيلها من قبل. فالملخص أنه يمكن أن تُفهم مراتب قرب الله الثلاث على سبيل الاستعارة أن المقربين من نوع معين ينالون هذا القرب الإلهي دون تشبيه، كما أن الخادم الخاص والمطيع ينال قرب سيده من هذه الدرجة الدنيا ولكنها عظيمة في حد ذاتها. وقد جاء فيها: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا

[1] *ورد في شرح ابن عقيل: "الفضلة خلاف العمدة. العمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في "ضربت زيدا": "ضربت" بحذف المفعول به، وكقولك في "أعطيت زيدا درهما": "أعطيت"... فإن ضرّ حذف الفضلة لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: "من ضربت؟" فتقول: "ضربت زيدا" أو وقع محصورا، نحو: "ما ضربتُ إلا زيدا"، فلا يجوز حذف "زيدا" في الموضعين، إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا، والمقصود نفيه عن غير "زيد"، فلا يفهم المقصود عند حذفه". (شرح ابن عقيل لأبي عقيل الهمداني المجلد ١)*
وعليه فتقدير الحديث المشار إليه: "خلق آدم على صورته" هو: خلق الله آدم على صورته، فإن لفظ الجلالة "الله" المقدر هو الفاعل وهو العمدة، و"آدم" هو المفعول به وهو الفضلة، والأَولى أن يعود الضمير "في صورته" على العمدة وليس على الفضلة. (المترجم)

لله﴾[1]. ومَثل المرتبة الثانية للقرب بلا تشبيه كمثل قرب الابن البار من أبيه وقد أُشير إليها في الآية: ﴿فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[2]. والمرتبة الثالثة للقرب هي أعلى من غيرها، وإن مَثلها على سبيل الاستعارة كمَثل صورة شخص تُرى في المرآة فتوجد فيها كافة صفات صاحب الصورة. والفرق بين هذه المراتب الثلاثة لا يخفى على أهل البصيرة. وهذا هو ملخص كلام حضرة المجدد المذكور في كتابه "توضيح المرام".

اعتراضكم الثامن هو: إذا كان المراد من الاتحاد هو الاتحاد المجازي فلا أفضلية فيه، وإذا كان المراد هو الاتحاد الحقيقي فهو كفرٌ.

الجواب: قد سبق جوابه أن قول الاتحاد الحقيقي كفرٌ دون أدنى شك، أما الاتحاد المجازي فمسلَّم به لديّ ولديكم أيضا، ومدارجه مختلفة كـــ "كليّ مشكك". وإن مقام النبي ﷺ فوق المراتب كلها، ولا يسع أحدا أن يبلغه: "آدم ومن دونه تحت لوائي".

الاعتراض التاسع: لا ضير في استخدام هذا التعبير والأسلوب.

الجواب: فلماذا إذاً تعترضون على سيدنا الميرزا المحترم؟ والاعتراض الذي توجّهونه إليه يقع نفسه على الإمام الشافعي وابن تيمية. قال الشافعي في بيت شعره:

إن كان رفضا حبّ آل محمد فليشهد الثقلان أني رافض

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

إن كان نصبًا حبّ صحب محمد فليشهد الثقلان أني ناصب

وقال ابن القيّم:

فإن كان تجسيما ثبوت صفاته لديكم فإني اليوم عبد مجسّم

---

[1] *البقرة:* ١٦٦

[2] *البقرة:* ٢٠١

ما هو جوابكم من هذه الأكابر فهو الجواب من المجدد. فيا سادتي، ارحموني واقرأوا رسالتي الحالية والسابقة بإمعان، وإلا أقرأ عليكم شطر بيت فارسي تعريبه: يا رب لا تجعل أحدا سيدا لا يرحم.

الاعتراض العاشر: لماذا تنصحنا باتّباع كتاب: "منصب الإمامة"؟ هل نُسخت الآية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾... إلخ.

الجواب: اعذروني من فضلكم، لماذا نصحتموني باتّباع "تقوية الإيمان" هل نُسخت هذه الآية حتى تنصحوني بالعمل بتقوية الإيمان؟ ما هو جوابكم فهو جوابنا. ثم ما وجه ترجيح "تقوية الإيمان" على "منصب الإمامة" وغيره حتى نترك ذلك ونعمل بهذا؟ بل "منصب الإمامة" و"الصراط المستقيم" مرجحّان على "تقوية الإيمان" حتما لأن هذين الكتابين هما المؤلّفان الأخيران، والقول الأخيرُ ينسخ القول الأول. وأقول أيضا متى أوصيتُ بالتمسك بـــ "منصب الإمامة" بل أنتم كتبتم في رسالتكم الأولى أن مولانا إسماعيل الشهيد والمجدد قد شجب في "تقوية الإيمان" المضامينَ المسجّلة في "توضيح المرام" فكتبتُ كرد إلزامي أن مولانا إسماعيل بنفسه قد أشاد بهذه المضامين في "منصب الإمامة" و"الصراط المستقيم". قولوا الآن بالله عليكم، هل أنتم طلبتم أولا العمل بكتاب المجدد مولانا إسماعيل أم أنا؟ ثم أقول: لا تناقض في "تقوية الإيمان" و"منصب الإمامة" وغيرهما حتى يفلت "منصب الإمامة" من اليد بالعمل بتقوية الإيمان أو يحدث العكس لأنه لا يوجد بينهما تناقض وتضارب. أقول في جملتين، فاسمعوا وعُوا: إن زيدا أسدٌ مجازا من حيث شجاعته ولكنه ليس أسدا حقيقةً. ما التناقض بين الجملتين؟ لعلك قرأتَ في كتب المنطق ما تعريبه: "اعلم أن في التناقض ثماني وحدات، وحدة الموضوع والمحمول والمكان... إلى آخره".

التعليمات الواردة في "تقوية الإيمان" محمولة على الحقيقة، أما المعارف والأسرار الواردة في "منصب الإمامة" وغيره فمسطورة على اعتبارات أخرى.

لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة. والذين يرفضون مضامين "منصب الإمامة" يبطلون الحكمة بعينها.

ثم أقول: دعوكم من هذه النـــزاعات كلها، فلا أطالبكم بشيء، اعملوا بـــ"تقوية الإيمان" واعتبروا سيدنا الميرزا المحترم مثل مولانا إسماعيل الشهيد والمجدد، واعتبروا كتابه "توضيح المرام" مثل كتاب "منصب الإمامة". والحالة التي حازها في الأخير المجددُ مولانا إسماعيل الشهيدُ في سبيل الله فقد حازها مجدد هذا الوقت منذ البداية. والأسرار والمعارف التي سُجِّلت في "منصب الإمامة" و"الصراط المستقيم" فقد وردت معارف مماثلة لها تماما في "توضيح المرام". وبذلك قد حُسم الأمر.

يا أصدقائي الأعزاء، لستم غير مقلدين كلِّيًا لا أنتم ولا أنا. فلو شرعنا في البحث والتحقيق في أمر ما غاية ما سنقوله هو أنه قد ورد في "تقوية الإيمان" كذا وجاء في "منصب الإمامة" كذا، ومكتوب في الجلالين كيت، وسُجِّل في الكمالينِ كيت. ولو قمنا بالتوغل العلمي أكثر من ذلك لنقلنا نصوصا كما نقل المولوي محمد حسين من "مسلّم الثبوت" أو "المطوّل" لحمد الله مُلّا حسن و"إرشاد الفحول" و"دائرة الوصول". فقل الآن، أليس هذا تقليدا؟ لا يمكن أن يكون غير المقلد بالكامل إلا من كان ذو نفس قدسية ومؤيَّدا من الله وبعثه الله تعالى مجددا. وبحسب علمي البسيط لم يحصل هذا المنصب لأحد في هذا العصر سوى سيدنا الميرزا عليه السلام. لقد سافرتُ من كالكوتا إلى البنجاب، ومن جبال هملايا إلى مومباي وقابلتُ معظم المشايخ ولكن ما وجدتُه في سيدنا الميرزا المحترم مع عدم الملاقاة ومع بُعد المسافة لم أجده في غيره قط. وإلا كيف كان ممكنا أن أكون من أول مريدي حضرته مع كوني في كِفّة غير المقلدين. يقول شاعر أردي ما تعريبه: إن خادمك هذا لا يعتقد بشيخ ولا بشاب دون الاختبار والامتحان.

لم ولن تسمع قط أن "مسلّم الثبوت" أو "المطوَّل" يُدرَّس عند سيدنا الميرزا المحترم أو يعلَّم "مُلّا حسن حمد الله". ومع ذلك يدعو للمبارزة العلماءَ البارعين في هذه العلوم من الهند كلها ولا ولن يبارزه أحد. إن المولوي محمد حسين الذي يُعد عالما جليلا في هذه العلوم وقد بارز حضرةَ المجدد وناظَرَ، وتعلم ماذا كانت النتيجة! الأسرار والمعارف التي بيّنها حضرة المجدد في هذه المناظرة بغير الاستناد إلى كتاب أو علم معين هي مصداق لـــما لا عين رأت ولا أذن سمعت. أما المولوي محمد حسين فلم يكن في بيانه شيء إلا العلوم التقليدية (وهذه أيضا ليست صحيحة). الأمر الذي يبين بصراحة تامة أن المولوي محمد حسين مقلِّد بكل معنى الكلمة، أما حضرته عليه السلام فهو محقِّق كامل. أفليست هذه المناظرة وحدها آية سماوية عظيمة عند أهل البصيرة على كون حضرة المجدد عليه السلام مجددا ومحدَّثا؟ وإذا كان بعض من كلام حضرته خلافا للمألوف في نظر أحد فهو أولا وقبل كل شيء لا يناقض الأصول الصحيحة في الحقيقة. وثانيا: ألا تعلم أن هناك بعض المسائل في العلوم التقليدية التي تتعارض فيما بينها ولا يوجد الحق إلا في أحد الجانبينِ. ما من فرع من فروع العلم بدءا من علم الصَرف والمنطق والمعاني والبيان وأصول الفقه وأصول الحديث وغيرها إلا ويوجد فيه الخلاف في بعض مسائله. افتحوا أيّ كتاب لهذه العلوم تجدوا أن الأخفش يقول كذا وسيبويه يقول كذا، وابن سينا يتمسك بمذهب كذا والفارابي يخالف هذا القول، وقال الإمام الرازي كذا وكذا، أو قال ابن الصلاح كذا وابن تيمية يعارضه في ذلك، أصلا كذلك عُدّ متأصلا في "توضيح التلويح" ولكن قد دُحض هذا الأصل في "إرشاد الفحول"، وهلمّ جرا. إلامَ أخوض في شرح هذا النوع من الاختلاف؟ ففي هذه الحالة لو بدا لأحد بعضٌ من كلام حضرة المجدد منافيا لأصول الفقه أو أصول الحديث فكيف يثبت أن حضرة المجدد هو المخطئ في ذلك؟ علما أنه يقدم كتاب الله- الذي هو مقدَّم أصلا- في كافة الأدلة الشرعية ومسلَّم به عند جميع فِرق المسلمين. فلينقض الآن أحدٌ

أدلته من القرآن الكريم وإلا بالحديث وإلا بالعقل إن كان على ذلك من القادرين. لقد دُعي علماء الهند للمبارزة فلنر مَن منهم يبرز لمواجهته. وما دام قد ورد عن كتاب الله: ﴿وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[1] أفلا نعُدّ هذه الآية كلام الله تعالى في القرآن الكريم، ونؤمن بها؟

أما القول بأنه يجب أن تظهر علينا جميعا آية بيّنة وواضحة على أن حضرة المجدد مجدِّد وملهَم ومحدَّث بحيث لا يبقى أي حجاب لأحد، فهذا يخالف حكمة الله التي وضعها في الإيمان بالغيب. انظروا، قد أُعطي موسى عليه السلام النبي الجليل وصاحب الكتاب معجزاتٍ عظيمة ولكن الله تعالى أسدل الحجاب أيضا على أعين المعارضين، إذ جعله يقتل قبطيا لكي يكون هذا القتل حجابا دون نبوته على أعين المعارضين. لقد أخبر يونس عليه السلام القومَ المعارضين بالقطع واليقين بنــــزول العذاب ولكن الله تعالى أزال العذاب لكي يكون في نظر المعارضين نوع من الحجاب. وقد أقام أنواع الحجب أمام أعين المخالفين في خلافة الخلفاء الراشدين- مع أن هذه الخلافة كانت بقية النبوة وتتمة الرسالة، وكانت موعودة بكل قوة وشدة- لتصبح الحجب الخفية جليّة في أعين الروافض والخوارج. فيا أصدقائي الأعزاء نِعم ما قال الشاعر بالفارسية ما تعريبه: "لا مندوحة من الكفر في مجال العشق، ولكن من ستحرقه النار إن لم يكن هنا أبو لهب؟"

يقول حكيم الأمة مولانا الشاه ولي الله بأن هذا الإخفاء والحجب يُلقى ليُميَّز المخلصون من المنافقين. فحاصل الكلام أن الطعن الذي توجهونه إلى سيدنا الميرزا يشاركه فيه مولانا إسماعيل الشهيد رحمه الله أيضا. إن اعتبار عبارة "أنا أحمد بلا ميم" حديثا لافتراءٌ كبير وكذب صريح وينافي الحقيقة ولا يصح بحال من الأحوال. سبحانك هذا بهتان عظيم. سوّد الله وجوه الكاذبين.

---

[1] *الأنعام:* ٦٠

ثم أقول بأنه لا يوجد في الجملة "أنا أحمد بلا ميم" حرف التشبيه حتى يُفهم منه معنى مجازي بل يتبادر إلى الذهن المعنى الحقيقي فقط وهو باطل بالإجماع، وذلك على عكس كلام سيدنا الميرزا المحترم حيث وردت فيه كلمات المجاز والاستعارات بكثرة التي لا يمكن أن يُفهم منها الاتحاد الحقيقي قط بل يُفهم الاتحاد المجازي فقط. فقد ورد في البيت لفظ "آن چنان": ... "فقد محا نفسه لدرجة سقطت "الميم" من وسط اسمه". الكلمة الفارسية "آن چنان" تعطي معنى المجاز فقط فلا يمكن أن يُستنبَط المعنى الحرفي على الإطلاق. إننا نؤمن بــ "لا تطروني"، والإطراء الذي اتخذه النصارى مذهبا إنما هو شرك وكفر بحتٌ. ولقد قال سيدنا الميرزا عن هذا النوع من الإطراء بأن طبائعهم قد خبثت بسبب هذا الشرك. ولكن الإطراء الذي مُنع عنه في هذا الحديث هو إطراء كإطراء النصارى وليس الذي يثبت من القرآن والسنة مثل الإطراء الذي مدح به أولياء أمة النبي ﷺ بواسطة القرآن والحديث. أين مُنع من هذا الإطراء؟ إن كلمات الحديث هي: "لا تطروني كما أطرت النصارى" وليس إطراء مطلقا.

فيا أصدقائي، اعتبروا "تقوية الإيمان" شرحا وتفسيرا لــ "لا إله إلا الله"، واعتبروا "منصب الإمامة" أو "الصراط المستقيم" أو "توضيح المرام" تفسيرا لمضامين "محمد رسول الله". ولا يوجد فيها إطراء كإطراء اليهود والنصارى. والسلام خير الختام.

في ١٨٩١/٩/١٢م الموافق لــ ٩ صفر ١٣٠٩ الهجري

العبد المتواضع

محمد أحسن، مدير مصارف ولاية بهوبال

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نارًا

أسئلةٌ ثلاثةٌ لمسيحي
والرد عليها

١٣٠٩ هـ
١٨٩٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده ونصلي على رسوله الكريم

﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾[١]

قبل بضعة أيام أرسل المسيحي المدعو عبد الله جيمز بضعة أسئلة عن الإسلام إلى "الأنجمن" طالبًا جوابها. فردّ عليها ثلاثة من أعضاء "الأنجمن" الكرام وننشرها في هذا الكتيب شاكرين لهم كل الشكر.

الأسئلة

الأول: إن محمدا (ﷺ) كان يشك في نبوته وفي كون القرآن الكريم كلام الله كما جاء في سورة البقرة وسورة الأنعام: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾[٢]. فثبت من ذلك أن محمدا (ﷺ) كان موقنا في قلبه بأنه ليس برسول الله. فلو كان رسولا أو ظهرت على يده معجزة أو عُرِجَ به إلى السماء أو نزل عليه جبريل بالقرآن الكريم لما شكّ في نبوته قط. فإن موقفه هذا يُثبت ارتيابه في القرآن ونبوته بوضوح تام ويثبت أيضا أنه ليس برسول الله.

الثاني: لم يعطَ محمدٌ (ﷺ) أية معجزة قط، كما جاء في سورة العنكبوت: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ أيْ لم تنـــزل عليه ولا آية واحدة لأن "لا" هنا تفيد نفي الجنس. كذلك جاء في سورة الإسراء: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ

[1] *العنكبوت:*

[2] *البقرة: ١٤٨، والأنعام: ١١٥*

بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾؛ فيبدو من ذلك جليا أن الله لم يعطه آية معجزة، ولو أُعطيها في الحقيقة لما شكّ في نبوته أو في القرآن.

الثالث: لو كان محمد (ﷺ) رسولا لما قال مضطرا ردًّا على الأسئلة الموجّهة إليه في ذلك الزمن بأن الله أعلم.. أيْ أنا لا أعلم شيئا، ولما أخطأ في بيان عدد أصحاب الكهف، ولما قال أيضا بأن الشمس تغرب في عين حمئة، مع أن الشمس أكبر من الأرض بـــ ٩٠ مليون مرة، فكيف يمكن أن تغرب في عين حمئة؟[1].

****

[1] ***ملحوظة***: *يبدو أن المسيح الموعود عليه السلام اعتبر السؤال الثالث الذي طرحه عبد الله جيمز السؤالَ الثاني -ربما نظرا إلى أهميته- وردّ عليه باعتباره الثاني، وردّ على سؤاله الثاني في الأخير. أما الخليفة الأول للمسيح الموعود عليه السلام فقد حافظ على ترتيب أسئلة عبد الله جيمز. (الناشر)*

الردود

من قِبل مورد بركات الرحمن ومصدر أنوار القرآن
السيد ميرزا غلام أحمد زعيم قاديان

الرد على السؤال الأول

لقد اقتبس المعترض تأييدا لادعائه آية من سورة البقرة، والآية بكاملها هي: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾[1]. يبدو جليا من سياق الآية أنها لا تتناول ذكر النبوة ولا القرآن الكريم. بل ما تقوله الآية هو بأنه يجب أداء الصلاة من الآن مستقبلين بيت الله الكعبة لا مستقبلين بيت المقدس. فيقول الله جلّ شأنه في هذه الآية بأن هذا هو الحق، أيْ أن أداءَ الصلاة إلى الكعبة هو الحق الذي تقرر منذ البداية، وقد ذُكر ذلك نبوءةً في الكتب السابقة أيضا، فلا تكن-يا قارئ هذا الكتاب- من الممترين في ذلك[2]. وبعد الآية المذكورة آنفا هناك آيات أخرى تتحدث عن الموضوع نفسه فيقول تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾.

إذًا، من الواضح تماما أن هذه الآيات كلها تتحدث عن الكعبة وليس عن أي موضوع آخر. ولأن هذا الأمر الصادر عن استقبال الكعبة عند الصلاة أمرٌ

---

[1] *البقرة: ١٤٨*

[2] هذه إشارة إلى أن هناك إشارات على سبيل النبوءات في الكتب السابقة عن تحويل القبلة؛ انظر إنجيل يوحنا ٤: ٢١ -٢٤ حيث جاء فيه: "قَالَ لَهَا يَسُوعُ: يَا امْرَأَةُ، صَدِّقِينِي أَنَّهُ تَأْتِي سَاعَةٌ، لاَ فِي هذَا الْجَبَلِ، وَلاَ فِي أُورُشَلِيمَ تَسْجُدُونَ لِلآبِ". *(منه)*

عام يشمل جميع المسلمين، فبناء على عموم الحكم قد طمأن الله بعض الطبائع التي تخالجها الوساوس، وقيل لهم بألا يترددوا في استقبال الكعبة بدلا من بيت المقدس الذي كانوا عليه سابقا؟ لقد بيّن الله تعالى بأن ذلك ليس بأمر جديد بل هو ما كان مقدَّرا من قبل وقد أخبر به الله ﷻ بواسطة أنبيائه السابقين فلا ترتابوا في ذلك.

والآية الثانية التي أوردها المعترض تأييدا لادعائه هي من سورة الأنعام وأنقلها بكاملها وهي: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾[1].

يتبين جليا من الإمعان في هذه الآيات أن المخاطَبين بـــ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ في الآية هم أولئك الذين ليس لديهم إلى الآن إلا حظ قليل من اليقين والإيمان والعلم. بل يتبين من الآيات المذكورة في الأعلى أن الأمر: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ الوارد في القرآن إنما هو قول رسول الله ﷺ لأن الجزء الأول من الآية أي: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ أيضا قول رسول الله ﷺ. ومعنى هذه الآيات أنه لا يسعني أن أحتكم إلى غير الله ليحكم بيني وبينكم، والله الذي أنزل عليكم الكتاب مفصلا، والذين أُعطوا علم هذا الكتاب يعلمون جيدا أنه من عند الله. فلا تكن -يا مَن ليس لديه علمٌ- من الممترين.

يُبرهن هذا البحث كله على أن النبي ﷺ لم يكن مرتابا بل كان يمنع الارتياب بتقديم الشواهد والأدلة. إذًا، فإن عزو الشك إلى النبي ﷺ فيما يتعلق برسالته مع كل هذا البيان الواضح الجلي ليس إلا جهل أو تعنت بحت.

---

[1] الأنعام: ١١٥

وإذا انتابت أحدا فكرة أنه إذا مُنع من الارتياب بعض المسلمين الجدد أو المترددين الذين كانوا أضعف إيمانا فكان من المفروض أن يقال: لا "تكونوا" من المرتابين بدلا من القول: لا "تكن" من المرتابين، لأن ضعيف الإيمان ليس شخصا واحدا بل كثيرون، فلماذا إذًا استُخدمت صيغة المفرد المخاطب بدلا من الجمع؟ فجوابه أن المراد من الوحدة هنا هي وحدة الجنس وهي في حكم الجماعة. فلو قرأتم القرآن الكريم من البداية إلى النهاية لوجدتم فيه أسلوبا شائعا أنه يخاطب الجماعة في معظم الأحيان بصيغة المفرد. فانظروا مثلا الآيات: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا * وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾[1].

انظروا الآن إلى محتوى هذه الآيات، إذ من الواضح أن الخطاب فيها في صيغة المفرد موجّه إلى جماعة الأمة الذين خوطبوا فيها أحيانا بصيغة المفرد أيضا. ومعلوم أن النبي ﷺ لم يخاطَب فيها أصلا لأنها تشمل أحكام إكرام الوالدين وتعظيمهما والبرّ والإحسان إليهما، بينما توفّي أبواه ﷺ في الصغر بل في فترة رضاعته. فيتبين من هذه الآيات وآيات أخرى مثلها أيضا أن مخاطبة الجماعة بصيغة المفرد أسلوب متداول وعام في القرآن الكريم وشائع فيه من البداية إلى النهاية. والأسلوب نفسه ملحوظ في أحكام التوراة أيضا إذ يأتي الخطاب بصيغة المخاطب المفرد ويراد به جماعة بني إسرائيل، كما في سِفر الخروج الإصحاح ٣٣: ١١، ١٢، ١٧، إذ خوطب فيه موسى في الظاهر فقد

[1] *الإسراء:* ٢٣ – ٢٥

جاء فيه: "احْفَظْ مَا أَنَا مُوصِيكَ الْيَوْمَ". و"احْتَرِزْ مِنْ أَنْ تَقْطَعَ عَهْدًا مَعَ سُكَّانِ الأَرْضِ الَّتِي أَنْتَ آتٍ إِلَيْهَا"، و"لاَ تَصْنَعْ لِنَفْسِكَ آلِهَةً مَسْبُوكَةً".

فيتبين بكل جلاء من سياق هذه العبارات أن الخطاب فيها موجَّه إلى موسى عليه السلام ولكن ليس هو المقصود به، إذ من المعلوم أن موسى لم يذهب إلى كنعان، ولا يمكن أن يعبد الأوثان إنسانٌ مكسِّرُ الأوثان مثل موسى عليه السلام حتى يُمنع من ذلك لأنه عليه السلام عبدٌ مقرَّب عند الله تعالى بحيث قال عز وجل بحقه: "... وَجَدْتَ نِعْمَةً فِي عَيْنَيَّ، وَعَرَفْتُكَ بِاسْمِكَ."[1]

فالجدير بالانتباه أن الأسلوب المتَّبَع في القرآن والتوراة هو أن المخاطَب في معظم الأحكام الواردة فيهما هو موسى عليه السلام وسيدنا رسول الله ﷺ في الظاهر، ولكنه في الحقيقة موجَّه إلى القوم وأفراد الأمة، ولكن الذي ليس لديه إلمام بأسلوب هذين الكتابين يظن لجهله أن الخطاب أو العتاب موجَّه إلى النبي الذي نزل عليه. ولكن التأمل والإمعان في القرائن يكشف على صاحبه أن هذا خطأ فادح.

ثم يُستأصل هذا الاعتراض كليًّا بالتعمق في الآيات التي أشاد الله جلّ شأنه فيها باليقين الكامل الذي كان يحظى به النبي ﷺ، كما يقول: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾[2] ويقول في آية أخرى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾[3] ويقول أيضا: ﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ

---

[1] اَلْخُرُوجُ ٣٣ : ١٧
[2] *الأنعام: ٥٨*
[3] *يوسف: ١٠٩*

تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[1] أي كشف عليك أدلة صدق الكتاب والرسالة. ثم يقول ﷻ في سورة النجم: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾[2]ويقول أيضا: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى * لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾[3]. أيْ ما كذب قلبُ النبي ﷺ ما رآه من الآيات السماوية على صدقه، أيْ ما ارتاب بصددها. وكذلك لم ينحرف البصر يمينا وشمالا ولم يتجاوز الحدود بل استقر على الحق والصواب، ولقد رأى آيات ربه العظيمة.

انظروا الآن أيها المستمعون الكرام بعدل، وتدبروا بإنصاف يا من تحبون العدل، وتأملوا كيف يبشّر اللهُ تعالى بكل وضوح أن النبي ﷺ كان حائزا على يقين كامل وعلى بصيرة كاملة بنبوته، وأُري آيات عظيمة.

فملخص الجواب هو أنكم لن تجدوا في القرآن الكريم حرفا واحدا ولا نقطة واحدة تدل على أن النبي ﷺ كان مرتابا أدنى ارتياب في كونه أو كون القرآن الكريم من الله تعالى. بل الأمر القاطع واليقيني هو أن اليقين الكامل والبصيرة الكاملة والمعرفة التامة التي أعلن بها النبي ﷺ عن نفسه ثم أثبتها أيضا لا مثيل لها في أي كتاب موجود حاليا قط. **فهل مَن يسمع فيؤمن بالله ورسوله محمد ﷺ ويكون من المسلمين المخلصين؟**

وليكن واضحا أيضا أنه قد نُقل في الأناجيل[4] بعض أقوال المسيح عليه السلام، يتبين من التأمل فيها أنه قد انتابته بعض الشكوك والشبهات في نبوته وكونه

---

[1] *النساء: ١١٤*

[2] *النجم: ١٢*

[3] *النجم: ١٨-١٩*

[4] هذه الشكوك تنشأ من الأناجيل الأربعة، ويحتل إنجيل متّى مقام الصدارة في إثارة هذه الشكوك. *(منه)*

مؤيَّدا من الله في أواخر أيام حياته، منها مقولته التي قالها في اللحظات الأخيرة من حياته: إيلي إيلي لـــمَ شبقتني، أي يا إلهي، يا إلهي لماذا تركتَني؟ فقال هذا الكلام في وقت رحيله من الدنيا تماما، أي في الوقت الذي هو ظهور أنوار لأهل اليقين والإيمان للعيان. وكان من عادته أيضا أنه كلما شعر بنيّة سيئة من أعدائه هرب من ذلك المكان مع أن الله تعالى كان قد وعده بحمايته. فإن ارتيابه وتحيُّره واضح من هذين الأمرين. ثم ما معنى دعائه باكيا بمرارة متناهية طول الليل عن أمر كان يعرف عاقبته السيئة سلفا إلا أنه كان يشك ويرتاب في كل أمر؟ لقد كتبتُ هذه الأمور لدرء هذا الاعتراض من المسيحيين وإلا يمكنني أن أرد على أسئلة من هذا القبيل على أحسن وجه، وأستطيع أن أنزِّه حبيبي المسيحَ عليه السلام -الذي لم يكن استثناء من الضعف البشري- في طرفة عين من كل هذه التهم بنفي ألوهيته وبنوته فقط، ولكن ذلك سيُحرج إخواننا المسيحيين كثيرا.

الرد على السؤال الثاني

لا يغيبنّ عن البال أنه لا تثبت من هاتين الآيتين قط بُغيةُ المعترض واستدلاله على نفي المعجزات. بل يثبت على النقيض من ذلك أنه قد ظلت تظهر حتما على يد النبي ﷺ معجزات يجب ظهورها على يد كل نبي صادق وكامل. ولسوف يتبين ذلك بجلاء تام مما يلي. فالآية الأولى التي حرّف المعترض معناها وقدمها بقطعها من سياقها بُغية تأييد ادّعائه أنقلها هنا مع آيات أخرى تبيّن معناها، وهي:

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[1]، ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ[2]﴾ يقولون لماذا لم تنـزل عليه آيات أي آيات العذاب التي يطلبونها... إن مهمتي هي الإنذار فقط وليست إنزال العذاب من عندي. ثم قال تعالى: قل لهؤلاء الذين يريدون أن تنـزل عليهم آية العذاب: ألا تكفي آية رحمة أنزلناها عليك أيها الرسول الأمي، وهي هذا الكتاب الكامل والجامع الذي يُتلى عليهم؟ أي أن القرآن آية رحمة، ويحقق الهدف نفسه الذي كان الكفار يريدون تحقيقه بآيات العذاب لأن كفار مكة طلبوا آية العذاب لتحل بهم فتبلّغهم مبلغ حق اليقين، وألا يبقى الأمر منحصرا في رؤية العين فقط لأنه كانت هناك إمكانية أن يخطئوا في فهم الآيات المقتصرة على الرؤية وحدها أو أن يغمضوا أعينهم عنها، فقال تعالى لدحض هذه الشبهة والقلق بأنكم إذا كنتم تريدون أن تحل بكم آية فما الحاجة إلى آية العذاب

[1] *العنكبوت:* ٥١- ٥٢

[2] *العنكبوت:* ٥٤

بالذات؟ ألا تكفي آية رحمة لتحقيق هذه البُغية؟ أي القرآن الكريم الذي يبهر أبصاركم بقوة أشعته النورانية، ويُري محاسنه الذاتية وحقائقه ومعارفه وميزاته الخارقة للعادة بكثرة حتى عجزتم عن مبارزته ومواجهته، ويلقي عليكم وعلى قومكم تأثيره الخارق للعادة[١]. ويلقي بظلاله على القلوب ويُحدث تغييرات

[1] الخواص القرآنية الخارقة للعادة التي بسببها يُعدُّ القرآن معجزة، مذكورة بالتفصيل في السور التالية: سورة البقرة، سورة آل عمران، سورة النساء، سورة المائدة، سورة الأنعام، سورة الأعراف، سورة الأنفال، سورة التوبة، سورة يونس، سورة هود، سورة الرعد، سورة إبراهيم، سورة الحجر، سورة الواقعة، سورة النمل، سورة الحج، سورة البيّنة، سورة المجادلة. وفيما يلي بعض الآيات كمثال حيث يقول الله ﷻ:

﴿يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (المائدة: ١٧).

﴿شفَاءٌ لمَا في الصُّدُور﴾ (يونس: ٥٨).

﴿أَنْزَلَ منَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا به الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ (النحل: ٦٦).

﴿أَنْزَلَ منَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بقَدَرِهَا﴾ (الرعد: ١٨).

﴿أَنْزَلَ منَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (الحج: ٦٤).

﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾ (الزمر: ٢٤).

﴿أَلاَ بذكْرِ الله تَطْمَئنُّ الْقُلُوبُ﴾ (الرعد: ٢٩).

﴿أُولَئكَ كَتَبَ في قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ برُوحٍ منْهُ﴾ (المجادلة: ٢٣).

﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ١٠٣).

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ١٠) أي سيبقى القرآن على حالته الأصلية دائما من حيث صورته الظاهرية ومن حيث خواصه أيضا، وسيكون ظل حماية الله عليه دائمًا.

﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ (البينة: ٤) أي توجد في القرآن المعارف والحقائق كلها التي توجد في الكتب الصادقة.

عجيبة وغريبة للغاية. فببركته يحيا باستمرار الذين ماتوا منذ زمن طويل، وتُفتح عيون الذين كانوا عميانا كابرا عن كابر. وتُشفى به أمراض الكفر والإلحاد من شتى الأنواع، ويُشفى المصابون بجذام التعصب شديد الوطأة. وبه يُنال النور وتزول الظلمة، ويتأتّى وصال الله وتنشأ أماراته. فلماذا تهجرون آية الرحمة هذه التي تهب الحياة وتطلبون آية العذاب والموت؟ ثم قال: هؤلاء القوم يستعجلونك بالعذاب ولا يريدون أن يستفيدوا من آيات الرحمة، فقل لهم بأنه لولا ارتباط آيات العذاب بأوقات محددة لكانت قد نزلت منذ زمن طويل. ولسوف يحل بهم العذاب حتما من حيث لا يشعرون.

انظروا الآن بنظر الإنصاف، أين إنكار المعجزات في هذه الآية؟ بل تعلن هذه الآيات بصوت جهوري أن الكفار طلبوا آية الهلاك والعذاب، فقيل لهم أولا بأن الآية التي تهب الحياة موجودة بين ظهرانيكم، أي القرآن الكريم الذي لا يهدف إلى هلاككم بوروده عليكم بل يهبكم حياة أبدية. ولكن إذا حلّت بكم آية العذاب فستهلككم. فلماذا تستجلبون هلاككم بغير حق. ولكن إذا كنتم تطلبون العذاب لا محالة فاعلموا أنه سيصيبكم أيضا سريعا.

إذًا، فقد وعد الله جلّ شأنه في هذه الآيات بآية العذاب، ثم وجّه الأنظار إلى آيات الرحمة في القرآن الكريم التي تحل بالقلوب وتلقي عليها بتأثيراتها الخارقة. أما زعم المعترض أن "لا النافية" تفيد نفي جنس المعجزات، الأمر الذي يستلزم نفي المعجزات كليا، فيدل على جهله قواعدَ الصرف والنحو.

فليكن معلوما أن تأثير النفي يقتصر على نفيٍ مقدّر في إرادة المتكلم، سواء أذُكرت تلك الإرادة تصريحا أو تلميحا. فمثلا إذا قال أحد بأنه "لم يبق للشتاء أثر"، فالواضح أنه يقول ذلك بالنظر إلى الحالة التي تسود بلدته. ولا يصح أن

﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ (الإسراء: ٨٩).*(منه)*

يُفهم من كلامه -وإن لم يذكر اسمه وبلدته ظاهريا- بأنه يدّعي نهاية الشتاء في جميع المناطق الجبلية وبداية الحر الشديد فيها بدلا من البرد. ولا يجوز بحال من الأحوالِ الاستدلالُ من ذلك أن "لا" التي استخدمها في كلامه تفيد نفي الجنس فيجب أَن يمتد تأثيره إلى العالم كله. الوثنيون المغلوبون في مكة الذين آمنوا في نهاية المطاف برسالة النبي ﷺ ومعجزاته كمعجزات، والذين ما كانوا منكرين فقط في زمن كفرهم أيضا بل كانوا يشيعون في بلاد الروم وفارس أيضا أفكارهم الغريبة عن النبي ﷺ بأنه ساحر؛ كانوا يقرّون بالمعجزات ولو بطريق غير لائق. وأنّى كان للذين اعترافاتهم مذكورة في القرآن الكريم أن يستخدموا "لا" لنفي الجنس في كلامهم الضعيف الذي كان مغشًّى تحت أنوار النبوة المحمدية الساطعة؟ فلو كانوا مصرين على الإنكار إلى هذه الدرجة، لما أسلَموا في الأخير باليقين الكامل الذي أثبتوه بإهراقهم دماءهم وبتضحيتهم بأرواحهم؟ إن كلماتهم التي ذُكرت في القرآن الكريم أكثر من مرة في أيام الكفر مخدوعين بقصر نظرهم هي أنهم كانوا يسمون النبي ﷺ ساحرا كما يقول الله جلّ شأنه: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ [1] ويقول ﷻ في آية أخرى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾[٢]. فمن الواضح أنهم كانوا يسمون النبي ﷺ ساحرا عند رؤيتهم الآيات ثم قبلوها أيضا كمعجزات وأسلمت الجزيرة كلها وشهدت على معجزاته ﷺ المقدسة بصدق القلب؛ فكيف أمكنهم أن ينكروا الآيات بوجه عام ويستعملوا في إنكارهم المعجزاتِ "لا" للنفي الذي كان يفوق نطاق احتمالهم وبعيدا عن رأيهم المستمر؟ بل يتضح من القرائن وضوح الشمس أنه كلما ذُكر في القرآن الكريم

[1] *القمر: ٣*
[2] *ص: ٥*

اعتراضُ الكفار بعدم نزول آية على الرسول ﷺ، ذكر أيضا في الوقت نفسه بأهم يقصدون من ذلك: لماذا لا تنـــزل آية مما نطلبه نحن؟[1]

---

[1] ليكن واضحا أن مطالبة الكفار بالآيات لم ترد في القرآن الكريم مرة أو مرتين فقط بل قدِّمت المطالبة نفسها في عدة مواضع. ويثبت من التأمل في تلك المواضع معا بأن كفار مكة كانوا يطلبون من النبي ﷺ آيات من ثلاثة أنواع:

(١) آيات العذاب التي طلبها كفار مكة كما اقترحوها على هواهم.

(٢) الآيات التي أُنزِلت على الأمم السابقة بصورة العذاب أو أماراته.

(٣) الآيات التي يُرفع بها حجابُ الغيب كليا، مع أن رفعه يعارض مبدأ الإيمان بالغيب تماما. فالطلبات التي قدِّمت لإظهار آيات العذاب ردّ عليها القرآن الكريم قائلا: فانتظروا فإن العذاب سينـــزل حتما، بينما رفض إنزال العذاب الذي كُذِّب من قبل، غير أنه قد وُعد بنـــزول العذاب على أية حال وتحقق في نهاية المطاف بواسطة الغزوات. ولكن قد رُفض إظهار الآية من النوع الثالث رفضا باتا. والواضح أن ذلك النوع من السؤال كان يستحق الإنكار فقط ليس إلا، لأن الكفار قالوا: لن نؤمن ما لم نر آية حيث يكون هناك سُلّمٌ من الأرض إلى السماء فترقى به في السماء أمام أعيننا، ولن نؤمن لرقيك أيضا ما لم تأت من السماء بكتاب نقرأه بفتحه بأيدينا، أو تفجِّر في أرض مكة، التي تعاني من شح المياه دائما، قنوات على غرار بلاد القنوات في الشام والعراق، أو يحيا كافة آبائنا الذين خلوا من الدنيا منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا بمن فيهم قصي بن كلاب أيضا لأن ذلك العجوز كان يصدق القول دائما، فنسأله هل أنت صادق في إعلانك أم كاذب؟ فكل هذه كانت آيات كبيرة اخترعوها على هواهم وكانوا يطالبون بها، ولكن ليس ببساطة وسهولة بل واضعين شروطا عديدة ورد ذكرها في القرآن الكريم مرارا. فإن الطلبات من هذا القبيل التي قدّمها أشرار العرب دليلٌ واضح وبيّن للمتفكرين على معجزات سيدنا ومولانا محمد ﷺ الواضحة وآياته البينة ورسالته. والله وحده يعلم إلى أيّ مدى أعيت هؤلاء العمهين وأحرجتهم أنوار صدق سيدنا ومولانا محمد ﷺ، وإلى أيِّ مدى نـــزلت أمطار التأييدات والبركات السماوية التي انبهروا بها وقدّموا مثل هذه الطلبات البعيدة عن الحق والصواب ليعرضوا عنها ويتهربوا منها. والمعلوم أن إظهار مثل هذه المعجزات يخرج عن حدود الإيمان بالغيب. لا شك أن الله جلّ شأنه قادر على أن يجعل سُلّما بين الأرض

فباختصار، لقد أطال المعترض أكثر من حدود القرائن قضيةَ "لا" النافية الواردة في الآية المذكورة. أظن أن العرب لم يطّلعوا على هذا النوع من الـ"لا" النافية حتى في الـحُلم. كانت قلوبهم مطمئنة تماما بصدق الإسلام لذا أسلموا جميعا في نهاية المطاف ما عدا بعضهم الذين استحقوا العذاب الذي وُعدوا به.

وليكن معلوما أن "لا" النافية على النمط نفسه موجودة في كلام المسيح عليه السلام أيضا فقد ورد في إنجيل مرقس:"فخَرَجَ الْفَرِّيسيُّونَ وَابْتَدَأُوا يُحَاوِرُونَهُ طَالبينَ منْهُ آيَةً منَ السَّمَاء، لكَيْ يُجَرِّبُوهُ * فَتَنَهَّدَ برُوحه وَقَالَ: لمَاذَا يَطْلُبُ هذَا الْجِيلُ آيَةً؟ اَلْحَقَّ أَقُولُ لَكُمْ: لَنْ يُعْطَى هذَا الْجِيلُ آيَةً!"[1]

انظروا الآن كيف نفى المسيح هنا بكل وضوح. فلو تدبرتَ لرأيت أن اعتراضك ليس بشيء يُذكر مقابل الاعتراض الذي يرِد على عبارة الإنجيل؛ لأنك اكتفيتَ بتقديم إنكار الكفار فقط، وذلك أيضا ليس إنكارا عاما بل يتعلق بآيات خاصة. والمعلوم أن إنكار العدو لا يفيد الاطمئنان كليا لأنه يقول أحيانا ما يخالف الواقع. أما المسيح فقد أنكر بلسانه إراءة المعجزات وجعل نفي

والسماء ليراه الناس، وأن يُحيي عشرات الملايين من الناس فضلا عن بضع آلاف، ويجعلهم يُدلون بشهاداتهم بلسانهم أمام أولادهم على صدق نبوته ﷺ. فهو قادر على كل ذلك ولكن فكّروا قليلا أنه لو حدث الانكشاف التام على هذا المنوال لتلاشى الإيمان بالغيب الذي هو مدار الأجر والثواب ولصارت الدنيا نموذج الحشر. فكما لن ينفع الإيمان يوم القيامة الذي هو وقت الانكشاف التام كذلك لن ينفع الإيمان نتيجة هذا الانكشاف التام أيضا. بل يُعَدّ الإيمان إيمانا حقيقيا ما بقي فيه شيء من الخفاء. وإذا أزيلت الحجب كلها لما بقي الإيمان إيمانا حقيقيا. لهذا السبب أظهر جميع الأنبياء معجزات واضعين الإيمان بالغيب في الحسبان دائما. لم يُعِدْ نبيٌّ قط إلى الحياة المدينة كلها ليُدلي أهلها بالشهادة على نبوته، ولم يرقَ إلى السماء بالسُّلم على مرأى من الناس كافة ليُري العالَـم كله شعوذة.*(منه)*

[1] مرْقسَ ٨ : ١١-١٢

صدور المعجزات مرتبطا بالزمن. فقال ما مفاده أنه لن يُعطَى جيل هذا الزمن آيةً. فأيّ بيان يمكن أن يكون أوضح لنفي المعجزات من بيانه؟ وأيُّ أسلوب نفيٍ يمكن أن يكون أقوى من أسلوبه؟ وأي "لا" النافية يمكن أن تكون أقوى من نفيه هنا؟

ثم قدّم المعترض ترجمة آية أخرى واعترض عليها بفصلها عن سياقها تماما. ولكن كل منصف بصير يستطيع أن يدرك بالإمعان في كلمات الآية وسياقها بأنه لا توجد فيها كلمة واحدة تدل على نفي المعجزات بل كل الكلمات تشهد بصراحة على أن المعجزات صدرت حتما. فأنقل فيما يلي تلك الآية مع آيات أخرى ذات صلة بها: ﴿وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا * وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾[1]. أي لا شك أننا نهلك القرى كلها قبل يوم القيامة في كل الأحوال أو ننـــزِّل عليها عذابا شديدا. هذا ما قد كُتب في الكتاب، ولكن لا ننـــزِّل حاليا بعضا من آيات الغضب التي نزلت على الأمم السابقة بصورة العذاب لأن الأمم السابقة قد أنكرتها من قبل... فأعطينا ثمود الناقة آيةً تهدي إلى الحق وكانت علامة عذابٍ مقبل، فظلموا بها.. أي الناقةَ التي بسبب كثرة أكلها وشربها لم يبق لسكان مدينة "الحِجر" الذين كانوا من قوم ثمود بركة ماءٍ للشرب ولم يبق لدوابهم مرعى. وبذلك واجه القوم معاناة شديدة وأُصيبوا بحزن ومصيبة قاسية... إن آيات الغضب تكون للتخويف فما الفائدة من طلب آيات العذاب التي كذّبتها أمم سابقة ولم يخافوا لرؤيتها؟

فليكن واضحا هنا أن الآيات نوعان.

(١) آيات التخويف والتعذيب التي يمكن أن نسميها آيات الغضب أيضا.

---

[1] الإسراء: ٥٩- ٦٠

(٢) آيات التبشير والتسكين التي يمكن أن نسميها آيات الرحمة أيضا.

تُظهَر آيات التخويف للكفار شديدي الكفر وذوي القلوب المعوجَّة والعصاة وعديمي الإيمان وذوي الطبائع الفرعونية لكي يخافوا ولتستولي على قلوبهم هيبة غضب الله وجلاله. أما آيات التبشير فتظهر لطلاب الحق والمؤمنين المخلصين والباحثين عن الحق الذين يتحرّون اليقين الكامل والازدياد في الإيمان بقلوب ملؤها المسكنة والتواضع. ولا يريد الله من آيات التبشير التخويف والتهديد بل ليطُمئن عباده المطيعين ويزيدهم إيمانا ويقينا ويهدِّئ قلوبهم المضطربة ويهبها السكينة. فالمؤمن يتلقى آيات التبشير دائما بواسطة القرآن الكريم ويزداد إيمانا وإيقانا. يطمئنّ قلب المؤمن بآيات التبشير ويزول منه الاضطراب والقلق الذي يوجد في طبيعة الإنسان وتنـــزل السكينة على قلبه. فهو يتلقى آيات التبشير إلى آخر يوم من حياته ببركة اتِّباع كتاب الله، وتنـــزل عليه آيات تهبه السكينة والراحة لكي يتقدم في اليقين والمعرفة التي لا حدود لها، ويصل إلى حق اليقين. والمتعة الأخرى في آيات التبشير هي أن المؤمن يزداد يقينا ومعرفة وقوة في الإيمان بنـــزولها وكذلك يزداد حبا وعشقا يوما فيوما نتيجة مشاهدته آلاء الله عزّ اسمه ونِعمه وإحساناته الظاهرية والباطنية والجلية والخفية المليئة بآيات التبشير. فالحق أن الآيات العظيمة الشأن والقوية الأثر والبركة والموصلة إلى المقصود هي آيات التبشير وحدها التي توصل السالك من المعرفة الكاملة والحب الذاتي مقاما هو منتهى المقامات لأولياء الله. وقد ورد في القرآن الكريم ذكر آيات التبشير بكثرة لدرجة لم يجعلها محدودة بل أعطى وعدا دائما أن أتباع القرآن الكريم الصادقين سيحظون بها باستمرار، حيث يقول تعالى: ﴿لَـــهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[1].. أيْ أن المؤمنين سيتلقون آيات التبشير في الحياة الدنيا

[1] *يونس:* ٦٥

والآخرة دائما، وبسببها يظلون يتقدمون بلا حدود في الدنيا والآخرة في ميادين المعرفة والمحبة. وإن نيل آيات التبشير هو الفوز العظيم، أي هذا هو الأمر الذي يوصل المرء إلى منتهى مقام الحب والمعرفة.

ليكن معلوما هنا أن الآية التي اعترض عليها المعترض قد ذكر الله فيها آيات التخويف فقط كما يتبين من: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾، لأنه لو حصرنا آيات الله كلها في آيات العذاب واستنبطنا من هذه الآية أننا نرسل بالآيات كلها تخويفا فقط ولا هدف سواه من ورائها فهذا المعنى باطل بالبداهة. فكما ذُكر آنفا أن الآيات تنـــزل لسببين اثنين، تخويفا أو تبشيرا. فيتناول القرآن الكريم والكتاب المقدس أيضا ذكر هذين النوعين مرارا وتكرارا. فلما كانت الآيات قسمين، فالتفسير الصحيح لكلمة "الآيات" في الآية المذكورة آنفا هو أن المراد منها هو آيات العذاب لأنه لو لم يؤخَذ هذا المعنى للزم أن تنحصر جميع الآيات الصادرة عن قدرة الله في قسم التخويف فقط، وحصرُ جميع الآيات في قسم التخويف يخالف واقع الأمر تماما، ولا يصح بحسب كتاب الله ولا من حيث العقل ولا يجيزه ضمير أيّ شخص طيب القلب.

والآن، وقد تبين جليا أن الآية المذكورة لا تتناول إلا ذكر آيات التخويف فقط من قِسمَي الآيات، فقد بقي الأمر الآخر الجدير بالبحث أنه هل يجب أن يُفهم من كلمة: ﴿مَا مَنَعَنَا...﴾ الواردة في الآية أن الله تعالى لم يُظهر آية التخويف على يد النبي ﷺ مطلقا؟ أو يجب أن يُفهَم أنه لم تُظهَر من آيات التخويف تلك الآيات التي أُظهِرت للأمم السابقة؟ أو المعنى الثالث وهو الأجدر بالاعتداد أن آيات التخويف من كِلا النوعين ظلت تظهر على يد النبي ﷺ إلا بعض الآيات من نوع خاص التي شهدها أمم سابقة فكذّبوها، ولم يعتبروها معجزة؟

فليكن واضحا أن الإمعان في الآيات المتنازع فيها يوحي بجلاء تام أن المعنى الأول والثاني ليسا صحيحين قطعا لأن الاستنباط من الآية أن آيات التخويف

التي نستطيع أن ننــزِّلها وكذلك آيات التعذيب بكل أنواعها وأقسامها، وكذلك التي ما زالت في الخفاء ونحن قادرون على إنزالها بلا حدود؛ لم نرسلها لأن الأمم السابقة قد كذّبتها، استنباط باطل تمامًا؛ إذ من المعلوم أن الأمم السابقة قد كذّبت آياتٍ رأتها، فالتكذيب يستلزم أولا رؤية ما يُكذَّب. أما الآية التي ما شوهدت من قبل فلا معنى لتكذيبها أصلا، مع أن في قدرة الله آيات عظيمة الشأن من الآيات غير المشهودة أيضا التي لا يسع أحدا تكذيبها بل تعنو لها رقاب الناس جميعا لأن الله تعالى قادر على أن يُري الآيات من كل نوع. ثم ما دامت آيات قدرة الله غير محدودة وغير متناهية فكيف يصح القول إذًا بأن الناس شاهدوها كلها في زمن محدود فكذبوها، إذ لا يمكن في زمن محدود رؤية إلا ما كان محدودا في حد ذاته.

على أية حال، المعنى الصحيح للآية هو أن بعض الآيات التي شاهدها الكفار من قبل وكذبوها اعتُبر إنزالها مرة أخرى عبثا كما تدل القرينة أيضا على هذا المعنى، أي أنّ ذِكرَ الله تعالى ناقةَ ثمود بهذه المناسبة يمثّل قرينة قوية على أن الحديث هنا يدور حول آيات التخويف التي رُفضت من قبل. وهذا المعنى الثالث هو الأصح والأصوب.

ثم هناك أمر آخر جدير بتأمل المنصفين وسيتبين من ذلك أن الآية: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ...﴾ تدل على إثبات المعجزات وليس على إنكارها لأن "الــ" في "الآيات" لا يخلو من أحد الأمرين وفق قواعد النحو؛ إما أن تعطي معنى "الكل"، أو معنى "الخاص". فإذا كانت بمعنى "الكل" فسيكون المراد: ما منعَنا من إنزال كل المعجزات إلا أن كذّبها الأولون. وإذا كانت بمعنى "الخاص" فسيكون المراد: ما منعَنا من إرسال الآيات الخاصة (التي يطلبها المنكرون) إلا أن كذّبها الأولون. على أية حال، يثبت نزول الآيات في كلتا الحالتين لأنه لو كان المعنى بأننا لم نرسل جميع الآيات لأن الأمم السابقة كذّبتها لثبت من ذلك إنزالُ بعضها. فمثلا إذا قال أحد: لم أُعطِ زيدا جُلّ مالي لثبت من ذلك جليا

أنه أعطاه قدرا من ماله حتما. وإذا استنبطنا المعنى بأننا لم ننــزِّل بعض الآيات الخاصة لثبت أيضا إنزالُ بعضها الآخر. فمثلا لو قال أحد: لم أُعطِ زيدا بعض الأشياء الخاصة، لكان واضحا من ذلك أنه أعطاه بعض الأشياء الأخرى حتما.

على أية حال، مَن تأمل أولا في سياق الآية التي نحن بصددها ورأى كيف تبين نزول العذاب من كِلا النوعين، ثم رفع نظره مرة ثانية إلى جانب آخر وفكّر هل يصح القول، أَو هل هو أقرب إلى القياس، أن الأولين كذّبوا في زمنهم المحدود بكافة آيات الله وأعماله العجيبة واللامتناهية التي تمُثل للعيان بين حين وآخر نتيجة قدراته غير المحدودة؟ ثم فكّر بالعدل مرة ثالثة بنظر الإنصاف هل ذُكرت هنا آيات التخويف فقط بوجه خاص أو ذُكرت آيات التبشير والرحمة أيضا؟ ثم إذا تأمل للمرة الرابعة في "الــ" الواردة في "الآيات" وأمعن النظر في معناها فلا بد من أن يجد في نفسه بعد هذا التفكير الرباعي –إلا مَن كان بعيدا كل البعد عن الحق والصدق عنادا منه– أن هناك آلاف الشهادات لا شهادة واحدة على أن حرف النفي قد ورد هنا لينفي الآيات من قسم واحد خاص فقط، ولا يؤثر في آيات من الأقسام الأخرى قط، بل يُثبت وجود تلك الآيات بكل جلاء. ويوضح الله تعالى في هذه الآيات بجلاء تام أن آيات التخويف التي يطالب بها هؤلاء الناس الآن لم ننــزِّلها لسبب وحيد، وهو أن الأمم السابقة قد كذّبتها. فإن تكرار إنزال الآيات التي رُفضت من قبل يدل على الضعف ويَبعُدُ عن الله ذي القدرات اللامتناهية. ففي هذه الآيات إشارة واضحة إلى أن آيات العذاب ستنــزل حتما ولكن بأساليب مختلفة. ما الحاجة إلى أن يعاد إنزال آيات أُنزلت لموسى أو التي أُنزلت لنوح أو قوم لوط وعاد وثمود؟ فقد فُسِّرت هذه الآيات بتفصيل أكثر من خلال آيات أخرى بما فيه قوله جلّ شأنه:

﴿وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَ يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ﴾[١]﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٢]، ﴿قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ للهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾[٣] (ما تستعجلون به أي العذاب)، ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾[٤]أي قد أعطاكم الله براهين بينة على رسالتي. ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾[5] ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾[٦]، ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ للهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا﴾[٧] ﴿قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ[٨] لاَ تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلاَ تَسْتَقْدِمُونَ﴾[٩]، ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾[١٠]، ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[١١]، أي سنُريهم آياتنا فيما حول بلادهم.. حتى يتبين لهم

---

[1] الأَنعام: ٢٦

[2] الأَنعام: ١٢٥

[3] الأَنعام: ٥٨

[4] الأَنعام: ١٠٥

[5] العنْكبوت: ٥٤

[6] الأَنعام: ٦٦

[7] النمل: ٩٤

[8] المراد من "اليوم" هنا هو عامٌ، وهذا الأسلوب مستخدَم في الكتاب المقدس أيضا. فبعد عام كامل نزل على أهل مكة عذاب معركة بدر التي كانت المعركة الأولى. *(منه)*

[9] سبأ: ٣١

[10] يونس: ٥٤

[11] فصلت: ٥٤

أن هـــذا النبي صادق. ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [1].

انظروا الآن، كيف أُعطيت في هذه الآيات وعود واضحة وقاطعة بإراءة الآيات المطلوبة، فقد قيل أيضا بأننا سنري آيات بيّنة فتعرفوها. وإذا قال أحد، صحيح أنه قد أُعطيتْ في القرآن الكريم وعود آيات العذاب مرارا بأنها سوف تُظهَر يوما من الأيام حتما، ونقبل أيضا بأن تلك الوعود قد تحققت في العصر الذي أزال الله تعالى فيه ضعف المسلمين ووهنهم بتجلي قدرته وأبلغ عددهم من القلة المعدودين إلى الألوف وقُتل على يدهم جميع الكفار الذين كانوا يطلبون في مكة آية العذاب بكل تمرد وظلم وعدوان واستكبار، ولكن أين يثبت من القرآن أن النبي ﷺ أرى آيات أخرى أيضا إضافة إليها؟ فليتضح أن القرآن الكريم زاخر بذكر إراءة الآيات، وفي بعض الأحيان أشار إلى آياته السابقة أيضا، فانظروا مثلا الآية: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[٢] وفي آيات أخرى ذكَر إجحاف الكفار ثم ذكر إقرارهم بأنهم يرون الآيات ثم يقولون بأنه سحر، فقال: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾[٣]، وفي آيات أخرى أورد شهادات المنكرين حيث اعترفوا برؤيتهم الآيات بكل وضوح، فمنها: ﴿وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾[٤].

وفي بعض الآيات الأخرى ذكر ﷻ بعض المعجزات بصراحة تامة مثل شق القمر التي هي معجزة عظيمة الشأن ونموذج لقدرة الله الكاملة، وقد تناولتها

---

[1] الأنبياء: ٣٨

[2] الأَنعام: ١١١

[3] القمر: ٣

[4] آل عمران: ٨٧

بالتفصيل في كتابي: "كحل لعيون آريا". ومن أراد الاطلاع عليها بالتفصيل فليرجع إلى هذا الكتاب.

وفي هذا المقام يجب الانتباه أيضا إلى أن الذين كانوا يطلبون من النبي ﷺ آيات اخترعوها على هواهم شهد معظمهم في نهاية المطاف على معجزاته ﷺ لأنهم هم الذين انضموا إلى الإسلام ونشروه في مشارق الأرض ومغاربها. وكذلك أملوا في كتب الأحاديث شهادات رؤيتهم المعجزات والنبوءات.

فما أغرب سلوك معاصرينا هذا إذ يكررون تقديم ما أنكره هؤلاء الصلحاء في زمن الجاهلية وتراجعوا وتابوا عنه أخيرا، ولكن لا يقبلون شهاداتهم التي أدلوا بها بعد اهتدائهم إلى الصراط المستقيم. إن معجزات النبي ﷺ تسطع من كل الجوانب والنواحي، وأنّى لها أن تخفى؟! المعجزات التي تثبت بشهادة الصحابة فقط هي ثلاثة آلاف معجزة، أما النبوءات فلعلها تربو على عشرة آلاف نبوءة وقد تحققت في مواعيدها ولا تزال تتحقق. وإضافة إلى ذلك إن بعض المعجزات والنبوءات المذكورة في القرآن الكريم تدخل في حكم المشهود والمحسوس في زمننا هذا ولا يسع أحدا إنكارها، وهي:

الأولى: معجزة آية العذاب التي أُريها الكفارُ حينذاك ولكنها في الحقيقة آية لنا أيضا كأنها مرئية رؤية العين. وذلك لأنها نتيجة حتمية لمقدمات يقينية قاطعة لا يسع موافقا أو معارضا إنكارها بأيّ حال.

هذه المقدمة التي هي بمنـــزلة أساس المعجزة وبديهية جدا ومسلَّمة الثبوت أن آية العذاب هذه قد طُلبت حين كان النبي ﷺ وبضعة من رفقائه يواجهون في مكة مئات المصائب والمعاناة والآلام نتيجة دعوتهم إلى الحق. وكانت تلك الأيام أيام الضعف والهوان على الإسلام لدرجة كان كفار مكة يقولون للمسلمين مستهزئين وساخرين: إذا كنتم على حق فلماذا تواجهون هذا القدر من العذاب والمعاناة والمصائب والآلام على أيدينا؟ ولماذا لا ينصركم الله الذي تتوكلون عليه؟ ولماذا أنتم شرذمة قليلة موشكة على الانقراض؟ وإذا كنتم

صادقين فلماذا لا ينـــزل علينا العذاب؟ وما قيل للكفار في عديد من آيات القرآن الكريم ردّا على تساؤلاتهم هذه في زمن الضيق والمعاناة هو مقدمة أخرى لإدراك عظمة هذه النبوءة لأن تلك الحقبة كانت صعبة جدا على النبي ﷺ وأصحابه بحيث كانت حياتهم محاطة بالأخطار في كل حين وآن، وكان الفشل يواجههم من كل حدب وصوب. ففي هذا الزمن قيل للكفار بصراحة تامة عند طلبهم آية العذاب بأن آية انتصار الإسلام ومعاقبتكم ستُظهَر لكم قريبا. وأن الإسلام الذي يبدو اليوم بذرة صغيرة سيظهر كدوحة عظيمة في يوم من الأيام. والذين يطلبون آية العذاب سيُقتلون بحد السيف وستُطَهَّر جزيرة العرب من الكفر والكافرين، ويقع حُكم بلاد العرب كلها في أيدي المؤمنين. وسيمكِّن الله تعالى الإسلام في بلاد العرب فلن تعود إليها الوثنية أبدا، وأن حالة الخوف الحالية ستُبدَّل أمنًا. وسيحرز الإسلام قوة وينال غلبة مطردة حتى يُلقي بظلال نصرته وانتصاره على بلاد أخرى أيضا وتصل انتصاراته إلى مناطق نائية، وسيقوم له ملكوت عظيم لن يزول إلى نهاية الدنيا.

الآن، من أمعن النظر أولا في هاتين المقدمتين وعلم كم كانت الفترة التي أُدلي فيها بهذه النبوءة فترة ضيق وفشل ومعاناة على الإسلام، وكم كانت النبوءة التي أُدلي بها تتنافى مع الظروف السائدة آنذاك، وكم كانت بعيدة عن التصور والقياس بل كانت تبدو من المحالات العادية الصريحة، ثم تمعّن بالعدل والإنصاف في تاريخ المسلمين الموجود بين أيدي الأعداء والأصدقاء على السواء ليرى كيف تحققت هذه النبوءة بجلاء تام وكيف وقع تأثيرها المهيب على القلوب، وكيف تحققت في مشارق الأرض ومغاربها بكل قوة وجلاء، لاعتبرها نبوءة يقينية وقاطعة ومعجزة مشهودة لا مجال للشك فيها قيد ذرة.

ومعجزة القرآن الثانية التي في حكم المشهودة والمحسوسة لنا هي تلك التغييرات اللافتة والمذهلة التي حدثت في الصحابة ببركة اتّباعهم النبي ﷺ وتأثير القرآن الكريم وصحبة النبي الأكرم ﷺ. فحين نرى كيف كانت حالة هؤلاء

القوم وكيف كانت سيرتهم وعاداتهم قبل نوالهم شرف الانضمام إلى الإسلام، ثم كيف صاروا بعد ذلك ببركة صحبة النبي ﷺ واتّباع القرآن الكريم وكيف حُوِّلوا من حيث أخلاقهم ومعتقداتهم وسلوكياتهم وأقوالهم وسيرتهم وجميع عاداتهم من حالة خبيثة إلى حالة طيبة وطاهرة إلى أقصى الحدود، نضطر- بعد رؤية هذا التأثير العظيم الذي أضفى على كيانهم الصدئ نضرةً ونورا ولمعانا غريبا- إلى الإقرار أن ذلك كان تصرفا خارقا حدث بيد قدرة الله تعالى بوجه خاص. يقول الله تعالى في القرآن الكريم بأنه وجدهم أمواتا فأحياهم، ووجدهم على شفا حفرة من النار فأنقذهم من تلك الحالة المهولة، ووجدهم مرضى فشفاهم، ووجدهم في الظلام فأخرجهم إلى النور. ولإراءتهم هذه المعجزة ذكر الله تعالى في القرآن الكريم حالةَ العرب الرديئة التي كانوا عليها قبل الإسلام، وسرد أيضا خصالهم الطيبة التي نشأت فيهم بعد إسلامهم، ليطلع كل من ينظر في أحوالهم التي كانوا عليها في زمن الكفر على حالتهم التي صاروا عليها بعد إسلامهم، ويعلم بيقين كامل بعد الاطلاع على سوانحهم في كِلتا الفترتين أن هذا التغيّر خارقٌ للعادة الذي يجب أن يسمّى معجزة.

أما معجزة القرآن الثالثة الماثلة أمام أعيننا فهي حقائقه ومعارفه ولطائفه ونكاته المليئة بها عباراتُه الفصيحة والبليغة. لقد قُدِّمت هذه المعجزة في القرآن الكريم بكل قوة وشدة، وقيل بأنه لو اجتمعت الجِنّة والناس على أن يأتوا بنظيرها لما استطاعوا ذلك. إن هذه المعجزة ثابتة ومتحققة الوجود بدليل أنه قد مضى أكثر من ١٣٠٠ عام والقرآن الكريم ينادي في كل مكان في العالم بصوت جهوري ويعلن قارعا الطبول: "هل من معارض"؟ ولكن لم يأت الرد من أي جهة. فيثبت من ذلك بكل صراحة أن القوى البشرية تقف عاجزة عن مواجهة القرآن الكريم ومبارزته. بل لو قدِّمت ميزة واحدة من مئات محاسن القرآن الكريم وطُلب نظيرها لاستحال على الإنسان الضعيف البنيان أن يأتي بنظير جزء واحد منه. فمثلا من محاسن القرآن الكريم أنه يشمل جميع المعارف

الدينية، وما من حقيقة دينية تتعلق بالحق والحكمة إلا وتوجد فيه. ولكن من يقدر على أن يأتي بكتاب توجد فيه هذه الصفة. وإذا كان أحد يشك في كون القرآن الكريم جامعا لجميع الحقائق الدينية فلهذا المتشكك سواء كان مسيحيا أو من الآريا أو البراهمو أو من الملحدين أن يمتحن ذلك كما يحلو له اطمئنانا لقلبه، وأنا أضمن إقناعه بذلك، بشرط أن يتوجه إليّ طالبا الحق. بقدر ما يوجد في الكتاب المقدس من حقائق مقدسة، وبقدر ما في كتب الحكماء من الحقائق والحِكم أو ما أطلعنا عليه من بعض الحقائق التي وردت في فيدات الهندوس صدفة أو بقيت فيها، أو ما اطَّلعنا عليه في مئات كتب الصوفية من نكات الحكمة والمعرفة؛ نجده كله في القرآن الكريم. وقد كُشف عليّ بالقطع واليقين بناء على الاستقراء الكامل الذي أنا حائز عليه منذ ثلاثين عاما نتيجة النظر العميق والمحيط أنه ما من حقيقة روحانية فيها تأثير لتكميل النفس وتربية الذهن وقوى القلب إلا وهي مذكورة في القرآن الكريم. وهذا ليس مما توحي به تجربتي فقط بل هو ما يدّعيه القرآن بنفسه أيضا. ولم أجرّب ذلك أنا فحسب بل ظلَّ آلاف العلماء يشهدون بصدقه منذ القِدم.

ثم معجزة القرآن الكريم الرابعة هي تأثيراته الروحانية التي ظلت محفوظة منذ البداية، أي أن أتباعه يبلغون مراتب القبول في حضرة الله، ويُكرمون بمكالماته ﷻ. يسمع الله أدعيتهم ويجيبهم حبا ورحمة ويُطلعهم على بعض الأسرار الغيبية على غرار الأنبياء، ويميِّزهم عن غيرهم بآيات تأييده ونصرته. هذه الآية أيضا ستبقى قائمة في الأمة المحمدية إلى يوم القيامة، وظلت تظهر منذ القِدم وما زالت موجودة ومتحققة إلى الآن. يوجد اليوم أيضا في الدنيا من بين المسلمين أناس يشرِّفهم الله جلّ شأنه بتأييداته الخاصة ويُكرمهم بالإلهامات الصادقة والصحيحة والمبشرات والكشوف الغيبية.

فيا طلاب الحق، ويا عطاشى الآيات الصادقة والظامئين لها، انظروا الآن بنظر الإنصاف، وتأملوا بعيون طاهرة ما أعلى وأسمى الآيات التي ذكرها الله

تعالى في القرآن الكريم! وكيف هي مشهودة ومحسوسة في كل زمن! لم يبق لمعجزات الأنبياء السابقين أيّ أثر الآن فلم تعد إلا قصصا وحكايات، والله وحده أعلم بمدى حقيقتها، ولا سيما تقع على معجزات المسيح المذكورة في الأناجيل ظلال الشكوك والشبهات لكونها قصصا وحكايات، وما يوجد فيها من مبالغات كثيرة لدرجة يتعذر تنـــزيهها منها كاملا. ولو قبلنا على سبيل الافتراض أن كل ما ورد في الأناجيل الرائجة من البيانات عن المسيح عليه السلام أن العرج والمعاقين والمفلوجين والعميان وغيرهم كانوا يُشفَون بلمسة يده، لا تشوبها مبالغة وهي على ظاهرها ولا معنى آخر لها، مع ذلك لا تُثبت ميزة كبيرة للمسيح عليه السلام.

فأولا، كانت في تلك الأيام بِركةٌ والغوص فيها مرة واحدة في وقت معين كان يُبرئ من الأمراض كلها على الفور كما هو مذكور في الإنجيل. وبالإضافة إلى ذلك قد أثبتت البحوث الممتدة على أزمنة طويلة أن مَلَكَة شفاء الأمراض علمٌ من جملة العلوم ولا يزال المتمرسون فيه موجودين في الدنيا. وهذا العلم يقتضي ممارسة التركيز الشديد وبذل القوى الدماغية وتأثير الأفكار، ولا علاقة له بالنبوة، بل ليس ضروريا أن يكون ممارسُه شخصا صالحا أيضا، وقد ظل هذا العلم رائجا منذ القِدم. وكان بعض من أكابر المسلمين مثل محيي الدين بن عربي، مؤلّف "فصوص الحكم" وكذلك بعض الأكابر من مذهب النقشبندية متمرسين فيه لدرجة لا نظير لهم في عصورهم، بل قيل عن بعضهم بأنهم كانوا يتكلمون نتيجة تركيزهم الكامل مع الأموات حديثا[1] أمام الناس بإذنه تعالى،

---

[1] إن عودة الأموات حديثي الوفاة إلى الحياة لبضع دقائق أو سويعات نتيجة عملية التركيز ليس مما يخالف سنن الكون. فما دمنا نرى بأم أعيننا أن بعض الحيوانات تعود إلى الحياة بعد الممات باستخدام دواء ما فلماذا يُستصعب ذلك في حالة الإنسان ويُعَدّ بعيدا عن القياس؟ *(منه)*

وكانوا يُجلسون مئتين أو ثلاث مئة مريض على يمينهم ويسارهم ويشفوهم بإلقاء نظرة واحدة عليهم. أما بعض الآخرين الضعفاء قليلا من حيث التمرين فكانوا يشفون المريض بلمسه باليد أو بلمس ثوبه. وفي أثناء هذه العملية يشعر الممارس وكأن قوة تخرج من داخله عند تأثيره على المريض وفي كثيرٍ من الأحيان يشعر المريض وكأن مادة سامة تتحرك داخله وتنـــزل إلى الأعضاء في الأسفل حتى تنعدم نهائيا. وهناك كتب كثيرة توجد في الإسلام حول هذا الفرع من العلم، وأظن أن هناك كتبا للهندوس أيضا بهذا الموضوع. الحقيقة أن التنويم المغناطيسي الذي اكتشفه الإنجليز مؤخرا أيضا فرع من هذا العلم.

يتبين من الإمعان في الإنجيل أن المسيح عليه السلام أيضا كان متمرسا في هذا العلم إلى حد ما ولكنه لم يبلغ الكمال فيه. كان الناس في ذلك الزمن بسطاء ولم يعرفوا عن هذا العلم شيئا، لذا فقد حُسب هذا العمل جديرا بالمدح والثناء أكثر من المفروض. ولكن كلما انكشفت حقيقته رويدا رويدا بدأ الناس يتنازلون عن علوّ اعتقادهم حتى أظهر بعض منهم رأيهم أن شفاء المرضى وإبراء المجانين نتيجة هذه الممارسات لا يدل على كمال صاحبها بل ليس ضروريا أن يكون أصحابها مؤمنين أيضا دع عنك أن تشكل تلك الممارسات دليلا على النبوة أو الولاية. ويقولون أيضا بأن تمرينا كاملا لشفاء الأمراض الجسدية وعكوف الإنسان على هذا العمل ليل نهار يضر التقدم الروحاني إلى حد كبير. والشخص مثله لا يستطيع القيام بالتربية الروحانية إلا قليلا جدا، وتقلّ في قلبه قوة الإنارة. فبناء على ذلك يمكن الظنّ أن المسيح عليه السلام كان ضعيفا في مجال التربية الروحانية، كما يقول القسيس "تيلر" متأسفا- الذي يُعدّ شخصا مرموقا منصبًا ومرتبةً علميةً- بأن تربية المسيح الروحانية كانت ضعيفة جدا. وإن أصحابه الذين سُمُّوا حواريين ما استطاعوا أن يضربوا أمثلة عليا من حيث كونهم حائزين على تربية روحانية وفي تكميل قواهم البشرية. (ليت المسيح قلّل من التركيز على شفاء الأمراض ظاهريا وصبّ جُلّ تركيزه واهتمامه على

ضعف حوارييه وأمراضهم الباطنية ولاسيما على يهوذا الإسخريوطي) يقول القسيس المذكور بأنه لو قورنت تربية الحواريين الروحانية واستقامتهم الدينية مع صحابة النبي العربي (ﷺ) لاضطررنا إلى الاعتراف متأسفين بأن حواريي المسيح كانوا متخلفين جدا وغير ناضجين في التربية الروحانية، وإن صحبة المسيح عليه السلام لم توسِّع في قواهم الدماغية والقلبية ما يجدر بالمدح مقابل صحابة النبي (ﷺ)، بل في كل خطوة ظهر في الحواريين الجبن، والفتور في الاعتقاد، وضيق الآفاق، وطلب الدنيا وعدم الإخلاص. ومن ناحية ثانية فقد ظهر من صحابة النبي العربي (ﷺ) من الصدق والإخلاص ما يتعذر نظيره في أتباع الأنبياء الآخرين. فإن هذه التربية الروحانية التي بلغت مبلغ الكمال كان من تأثيرها أنها غيّرتهم تماما وأوصلتهم إلى أعلى المستويات. كذلك ألّف كثير من الإنجليز الأذكياء مؤخرا كتبا اعترفوا فيها أنه إذا نظرنا إلى حالة النبي العربي (ﷺ)- من حيث الرجوع إلى الله، وتوكّله واستقامته وتعليمه الكامل والمطهَّر وتأثيره وإصلاحه خلقا كثيرا من المفسدين وتأييدات الله القادر له الظاهرية منها والباطنية التي تُنسَب إليه في المنقولات- بفصلها عن المعجزات أيضا؛ فإنّ عدلنا يُجبرنا على الإقرار بأن جميع هذه الأمور التي صدرت منه تفوق العادة بلا أدنى شك وتفوق القوى البشرية وتكفي كآية قوية لمعرفة النبوة الصادقة والحقة. ولا يسع أحدا أن يكون كاملا وناجحا في كل هذه الأمور ولا تخالفه تأييدات غيبية مثلها ما لم يكن الله معه.

الرد على السؤال الثالث

الأفكار التي قدّمها السيد المسيحي في عبارته كاعتراض ليست اعتراضا في الحقيقة بل هي مبنية على سوء فهم من ثلاثة أنواع نشأت في قلبه نتيجة قلة التدبر. فنـــزيلها فيما يلي:

الجواب على سوء فهمه الأول هو أنه ليس من علامات نبي صادق قط أن يكون مطّلعا على كل غيب بحد ذاته وبصورة مستقلة مثل الله، بل العلم بالغيب كقدرة وميزة ذاتية خاص بالله وحده. لقد ظل أهل الحق يعتقدون منذ القِدم بوجوب علم الغيب في ذات الله فقط، ويعتقدون باستحالته في الممكنات الأخرى، ووجوبه عنده عزّ اسمه، أيْ يعتقدون أن العلم بالغيب واجبٌ لله، وأنّ من خواصّ هويته الحقّة أن يكون عالما بالغيب. أما فيما يتعلق بالممكنات الأخرى التي هي هالكة الذات وباطلة الحقيقة فلا يمكن أن تشاركه عزَّ اسمه في هذه الصفة ولا في غيرها. وكما يستحيل أن يكون له شريك في ذاته عز اسمه كذلك لا يمكن الشرك في صفاته الأخرى. لذا فإن كون الممكنات الأخرى عالمين بالغيب نظرا إلى ذاهم مستحيل تماما، سواء أكان نبيا أم محدَّثا أم وليًّا، غير أن عباد الله الخواص والمختارين ظلوا ينالون نصيبا من الاطلاع على أسرار الغيب بإلهام الله دائما، ولا يزالون ينالونه الآن أيضا، الأمر الذي نراه في أتباع النبي ﷺ فقط ولا نجده في غيرهم.

لقد جرت سنة الله أنه يُطْلع أحيانا عباده الخواص على بعض أسراره الخاصة، فيحظون برشح من فيض الغيب في بعض الأوقات الخاصة والمقدرة. بل الحق أن المقرَّبين الكاملين إلى الله يُختَبَرون ويُعرفون بأهم يُطْلَعون أحيانا على الأمور المستقبلية أو بعض الأسرار الخفية، ولكن ليس باختيارهم وإرادهم وقدرهم بل ينالون كل هذه النعم بحسب إرادة الله وخياره وقدرته.

والذين يمشون تحت مشيئة الله ويصبحون له كليّا وفيه يفنون، فقد جرت سنته ﷻ معهم أنه يسمع لهم في معظم الأحيان ويكشف عليهم فعله السابق أو مشيئته عن المستقبل في معظم الأحيان. ولكنهم لا يعلمون شيئا دون إعلام الله. لا شك أنهم مقربون إلى الله تعالى ولكن ليسوا آلهة على أية حال. فيفهمون حين يُفهَّمون، يعلمون حين يُخبَرون، ويرون حين يُرَون شيئا، ويتكلّمون حين يُسمَح لهم بالكلام، وهم ليسوا شيئا بحد ذاتهم، بل يتكلَّمون حين تَطلب منهم الكلامَ القوةُ العظمى بواسطة الإلهام، ويرون حين تُريهم ويسمعون حين تُسمعهم. ولا يعرفون شيئا من الأسرار الخفية ما لم يُظهرها الله عليهم. وهذه الشهادة موجودة في سوانح حياة الأنبياء جميعا. انظروا إلى المسيح عليه السلام مثلا كيف يقرّ بعدم علمه حيث يقول: "وَأَمَّا ذلكَ الْيَوْمُ وَتلْكَ السَّاعَةُ فَلاَ يَعْلَمُ بِهِمَا أَحَدٌ، وَلاَ الْمَلاَئكَةُ الَّذينَ فِي السَّمَاءِ، وَلاَ الابْنُ، إِلاَّ الآبُ."[1]. ثم يقول ما معناه بأني لا أستطيع أن أعمل شيئا بل أقول ما يعلّمني الآب، وإن إيصال أحد إلى مرتبة الصادقين ليس بوسعي. ثم يقول: لِمَاذَا تَدْعُونِي صَالِحًا؟ لَيْسَ أَحَدٌ صَالِحًا إِلاَّ وَاحِدٌ وَهُوَ اللهُ[2].

باختصار، لم يدّع أحد من الأنبياء كونه قادرا أو عالما بالغيب. انظروا إلى ذلك العبد الضعيف الذي يُدعى المسيح، والذي زعمه عبدة الخلق الجهلاء إلـــهًا، كيف أظهر في كل مناسبة بقوله وفعله بأنه عبد ضعيف لا حول له ولا قوة، ولا توجد فيه مزية ذاتية. وما أجمل إقراره الأخير الذي لفظ بعده أنفاسه الأخيرة! فقد جاء في الإنجيل بأن المسيح قال لهم، أي للحواريين، بقلق واضطراب شديد -بعد تلقيه خبر اعتقاله- :نَفْسِي حَزِينَةٌ جدًّا حَتَّى الْمَوْت... ثُمَّ تَقَدَّمَ قَلِيلًا وَخَرَّ عَلَى وَجْهِهِ، *(أي سجد)* وَكَانَ يُصَلِّي قَائلًا: يَا أَبَتَاهُ، إِنْ

---

[1] مرْقس ١٣ : ٣٢

[2] مرْقس ١٠ : ١٨

أَمْكَنَ فَلْتَعْبُرْ عَنِّي هذِهِ الْكَأْسُ". أيْ أنك قادر وأنا عبد ضعيف ومتواضع فيمكن أن تزول هذه المصيبة بقدرتك، ولفظ أنفاسه قائلا: "إِيلِي، إِيلِي، لِمَا سبَقْتَنِي".

لاحِظوا الآن، مع أن هذا الدعاء ما استُجيبَ لأن القدر كان مبرما -إذ لا تقوم لإرادة المخلوق الضعيف قائمة أمام مشيئة الله الحاسمة- ولكن المسيح أبلغ تواضعه وتعبّده منتهاهما، آملا قبولهما. ولو علم سلفا أن دعاءه سيذهب سُدًى ولن يجاب قطعا فكيف كان له أن يدعو لإنقاذ نفسه طول الليل إلى الفجر؟ وأنّى كان له أن يوقع حوارييه أيضا مؤكدا عليهم تأكيدا شديدا في مشقة لا طائل من ورائها؟

فكان في باله بحسب قول المعترض بأن العاقبة في علم الله ولا أعلمها أنا. وكذلك سبب بطلان بعض نبوءات المسيح عليه السلام كان في الحقيقة عائدا إلى أنه كان يخطئ أحيانا في الاجتهاد عند شرحها لعدم علمه بالأسرار الخفية، كما قال: "مَتَى جَلَسَ ابْنُ الإِنْسَانِ *(في خلق جديد)* عَلَى كُرْسِيِّ مَجْدِهِ، تَجْلِسُونَ أَنْتُمْ أَيْضًا عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ كُرْسِيًّا.[1]

ولكن يتبين من الإنجيل نفسه أن يهوذا الإسخريوطي حُرم من الكرسي. لقد تناهى إلى أسماعه خبر الجلوس على الكرسي ولكن لم يكن في نصيبه الجلوس عليه. هنا يطرح السؤال نفسه صدقا وحقا أنه لو علم المسيح عليه السلام بارتداد ذلك الشخص وسوء عاقبته لما بشّره بالكرسي بشارة كاذبة قط. كذلك ذهب عليه السلام إلى شجرة التين بُغية أكل ثمرها، ولكن حين وصل إليها وعلم أنه لا توجد عليها ولا حبة واحدة من التين سخط بشدة ودعا عليها غاضبا ولكن دعاءه لم يؤثر فيها تأثيرا سيِّئا قط. فلو علم من الغيب شيئا لما ذهب إلى الشجرة لأكل ثمار لم تحملها.

---

[1] مَتَّى ١٩ : ٢٨

كذلك لمست امرأةٌ جسده فجعل يسأل الناس يمينا ويسارا عمن لمسه. فلو كان له نصيب من علم الغيب لما صعب عليه أن يعرف لامِسه. وذات مرة تنبأ أن الناس في ذلك العصر لن يموتوا ما لم يحدث كل ذلك- أَي عودة المسيح إلى الدنيا وسقوط النجوم- والمعلوم أنه لم يسقط من السماء على الأرض في ذلك الزمن نجم ولم يأت المسيح إلى الدنيا ليقيم الدينونة. أما الآن فقد مضى ١٨ قرنا على ذلك بل أوشك القرن التاسع عشر أيضا على الانقضاء، دع عنك ذلك القرن.

فلباب القول بأن في هذا القدر من الشهادات كفاية لإثبات أن المسيح كان محروما من علم الغيب. وهذه الشهادات ليست مأخوذة من كتاب عادي بل نقلناها من الأناجيل الأربعة. والحال نفسه فيما يتعلق بغيره من الأنبياء الإسرائيليين.

كان يعقوب عليه السلام أيضا نبيا ولكنه لم يعرف ما جرى مع ابنه في برية القرية نفسها. وما لم يكشف الله تعالى على النبي دانيال عليه السلام ماهية حُلمه عن نبوخذنصر وتفسيرَه لم يعلم ما معناه وما تفسيره.

فمن الواضح من هذا البحث كله أن قول نبي بأن هذا الأمر يعلمه الله وحده ولا أعلمه أنا صحيح وفي محله تماما وفيه يكمن شرف النبي وفخر عبوديته، وإن هذه الأمور تزيده شرفا ومكرمة عند مولاه الكريم عز وجل، ولا تستلزم أيّ نقص في نبوته قط. أما إذا كان المقصود هو البحث إلى أيّ مدى عَلِم النبيُّ صلى الله عليه وسلم أسرار الغيب التي تُعلَم بإعلام من الله تعالى فأستطيع أن أقدّم أكبر دليل بهذا الصدد أن نبوءات النبي صلى الله عليه وسلم تزيد أكثر من ألف مرة كمًّا وكيفًا على كل ما ورد من نبوءات الأنبياء في التوراة والإنجيل والكتاب المقدس كله. ويُعلَم تفصيلها من الأحاديث النبوية الشريفة التي دوِّنت بعد بحوث مضنية. أما بيانها الإجمالي فموجود في القرآن الكريم ولكنه جامع وشامل ومقنع ومؤثر، ثم إنه ليس في أيدي المسلمين مجرد قصص كما هو الحال عند أهل الأديان الأخرى،

بل ظل المسلمون يقولون للأمم الأخرى في كل قرن ويقولون اليوم أيضا بأن هذه البركات كلها موجودة في الإسلام إلى الأبد، فتعالوا أيها الإخوة الكرام واختبروا أولا، ثم آمِنوا، ولكن لا يصغي لهذه الدعوات أحد. إن حجة الله قائمة عليهم بأننا نناديهم ولكنهم لا يأتون، نريهم ولكنهم لا يرون. لقد صرفوا عنا عيونهم وآذانهم كليا لكيلا يسمعوا ولا يروا فلا يهتدوا.

وسوء الفهم الثاني الذي قدّمه المعترض هو أن بيان القرآن الكريم عن عدد أهل الكهف ليس صحيحا، ولكنه ادّعاء بحت. لم يقل المعترض شيئا ما هو الخطأ في هذا البيان، وما هو البيان الصحيح مقابله، وما هي الأدلة على صحته حتى نمعن النظر فيها ونردّ عليه ردًّا وافيا. إذا كان للمعترض كلام في بيان القرآن الكريم فكان من واجبه أن يقدّم أسبابه، وإلا فإن تخطئة الشيء هكذا دون بيان الأسباب ليس من شيمة الباحثين عن الحق.

وسوء الفهم الثالث الذي نشأ في قلب المعترض هو أنه قد ورد في القرآن الكريم أن مَلِكا -ورد في القرآن الكريم ذكر تجواله- وصل في أثناء تجواله إلى مقام حيث رأى الشمس تغرب في عين حمئة. والآن يصرف المسيحيون هذا الكلام من المجاز إلى الحقيقية ويعترضون أنه كيف اختفت الشمس الكبيرة الحجم إلى هذا الحد في عين حمئة صغيرة؟ والحق أن كلامهم هذا يماثل كلاما ورد في الإنجيل عن المسيح أنه كبش الله، فيعترض عليه أحد ويقول: كيف يمكن هذا؟ لأن على رأس الكبش قرنين وعلى جسده صوف وما إلى ذلك، ويمشي مُكبًّا على وجهه مثل الدواب ويأكل ما تأكله الكباش.

فيا صاحبي، من أين وممن سمعتَ أن القرآن يدّعي غروب الشمس في عين حمئة حقيقةً؟ بل القرآن الكريم ينقل أفكار هذا الشخص فقط ويقول بأنه قد بدا له كأن الشمس تغرب في عين حمئة. لقد ذُكرت هنا قصة رؤية شخص معين أنه وصل إلى مكان حيث لم تظهر له الشمس تغرب كالمعتاد وراء جبل أو عمران أو أشجار، بل بدت وكأنها تغرب في عين حمئة. والمراد من ذلك أنه

لم تكن بالقرب من ذلك المكان جبالٌ أو عمران أو أشجار بل لم يكن لهذه الأشياء أيّ أثر على مدِّ البصر، بل كانت هناك عين حمئة وبدت الشمس تغرب فيها.

تدبروا في سياق هذه الآيات، هل تتطرق إلى بحث علمي؟ بل ذُكرت فقط قصة تجوال شخص معين إلى مناطق نائية. والمقصود من بيان هذه الأمور هو إثبات أنه وصل إلى مكان غير مأهول. إذاً، إن الخوض في مسائل علم الفلك في هذا المقام غير مجدٍ وفي غير محله تماما. فمثلا إذا قال أحد بأن السماء أثناء الليل كانت صافية تماما من الغيوم وكانت النجوم تتراءى متلألئة في السماء كالنقاط، ثم لو جادله أحد وقال: هل النجوم بحجم النقاط؟ وفتح أمامه كتب علم الفلك لهذا الغرض فلا شك أن تصرفه هذا سيُعَدّ تصرّف الجهلاء لأن القائل لم يقصد من ذلك بيان الأمر الواقع بل قال كلاما مجازيا كما يقوله الناس على جاري العادة.

فيا أيها الذين تشربون دم المسيح في العَشاء الرباني وتأكلون لحمه، ألم تعلموا إلى الآن ما هو المجاز والاستعارة؟ يعلم الجميع أن باب استخدام المجاز والاستعارات مفتوح على مصراعيه في كلام الناس العادي في كل بلد. فيختار وحي الله تعالى التعابير والاستعارات نفسها التي يستخدمها عامة الناس بكل بساطة في كلامهم العادي. ليس من أساليب الوحي استخدام مصطلحات الفلسفة والعلوم الدقيقة في كل مكان ومناسبة، لأن الخطاب يكون موجّها إلى عامة الناس لذا من الواجب أن يكون على قدر فهمهم ويراعي التعابير المتداولة بينهم.

إن بيان الحقائق والدقائق شيء، ولكن ترك التعابير المتداولة والإعراض الكلي عن استخدام المجاز والاستعارات العادية لا يجوز قط لشخص يفرض عليه منصبه أن يتكلم على مذاق عامة الناس لكي يفقهوا كلامه فيؤثر في قلوبهم. فمن المسلَّم به أنه ما من كتاب موحى به أُعرض فيه عن استخدام المجاز

والاستعارات كليّا، أو أجيز التحاشي عنها تماما. هل جاء في الدنيا كلام الله على هذا المنوال؟ فلو أمعنّا النظر لوجدنا أننا نستخدم في كلامنا كل يوم مئات الاستعارات والمجاز ولا يعترض على ذلك أحد. فمثلا يقال في الأردية: الهلال دقيق مثل شعرة، والنجوم كالنّقاط، أو اختفى القمر في السحاب، أو نقول بعد مرور هزيع من النهار بأن الشمس ارتفعت بقدر طول سهم، أو أكلتُ صحن أرز، أو شربت كأس ماء. فكل هذه الأقوال لا تهزُّ قلب أحد ليقول كيف يكون الهلال دقيقا مثل شعرة؟ ولماذا تكون النجوم بحجم النقاط؟ وأنّى للقمر أن يختفي في السحاب؟ وهل قطعت الشمس مسافة بقدر سهم فقط بعد مرور ربع نهار مع أنها تقطع مسافة آلاف الفراسخ في يوم واحد بسبب حركتها السريعة جدا؟ ولا يذهب وهلُ أحد عند ذكر أكل صحن الأرز أو شرب كأس الماء بأن القائل أكل الصحن أو الكأس بعد أن جزّأهما أجزاء صغيرة. بل سيفهم كل شخص بأن القائل أكل ما كان في الصحن من الأرز وشرب ما كان في الكأس من الماء.

لا يحب عاقل وإن كان معارضا أيضا أن يعترض على أمر واضح تمام الوضوح. لقد سمعتُ بنفسي من المسيحيين المنصفين أن هذا النوع من الاعتراضات يثيرها من بينهم أناس جاهلون فقط أو متعصبون من الدرجة القصوى.

هل من السلوك السوي أن يُحمل على الحقيقة ما ورد في كلام الله على سبيل المجاز والاستعارة ثم يُجعل عرضة للاعتراض؟ ففي هذه الحال لن يسلم من الاعتراض أيّ كتاب موحى به. الذين يسافرون في السفن والزوارق يشاهدون كل يوم مشهد طلوع الشمس من الماء وغروبها في الماء، ويتحدثون أيضا كما يرونها فيما بينهم مئات المرات ويقولون مثلا، ها قد طلعت الشمس وها قد غربت. فمن الواضح أنه إذا فتح أحد أمامهم كتب علم الفلك بمثل هذه

المناسبة وخاض في مسائل النظام الشمسي فكأنه يريد أن يسمع منهم: أيها الغبي، أتظنّ أنك الوحيد الذي تعرف هذا، ولا نعرف؟

هذا المسيحي قد أثار الاعتراض على القرآن الكريم وتناسى عبارات الإنجيل التي يقع عليها الاعتراض في الحقيقة. فانظروا مثلا في إنجيل متّى ومرقس حيث ورد فيهما أنكم سترون المسيح نازلا من السماء للدينونة في خلق الله حين تُظلم الشمس ولن يعطي القمر ضوءه، وتسقط النجوم من السماء. الآن، إن علم الفلك نفسه يطرح إشكالا إذ كيف يمكن أن تسقط النجوم على الأرض وتقع في زاوية من زوايا الأرض ممزقة إربا دون أن يتضرر الناس من سقوطها أدنى ضرر بل يبقون سالمين؟ في حين أن سقوط نجم واحد يكفي لهلاك سكان الأرض.

ثم هناك أمر آخر جدير بالتدبر أنه حين تهلك النجوم أهل الأرض نتيجة سقوطها وتمحو آثارهم تماما كيف يصح قول المسيح بأنكم سترونني نازلا من السماء بين السحاب؟ وحين يكون آلاف الناس مدفونين تحت آلاف النجوم مَن سيرى نزول المسيح أصلا؟ ثم كيف تستقيم الأرض وتتزن وهي قائمة ومتوازنة بسبب قوة الجذب في النجوم؟ ومن هم المختارون الذين سيناديهم المسيح من بُعد -كما جاء في الإنجيل- ومن هم الذين يوبخهم؟ لأن سقوط النجوم يستلزم دمارا عاما وهلاكا شاملا بالبداهة بل سيكون مدعاة لقلب الأرض رأسا على عقب.

لاحِظوا الآن، ألا تعارض كل هذه البيانات علم الفلك أم لا؟ كذلك هناك اعتراض آخر يقع على الإنجيل بحسب علم الفلك وهو أنه قد ورد فيه: "إِذَا النَّجْمُ الَّذي رَأَوْهُ فِي الْمَشْرِقِ يَتَقَدَّمُهُمْ حَتَّى جَاءَ وَوَقَفَ فَوْقُ، حَيْثُ كَانَ الصَّبِيُّ."[1] هنا أطلب من الإخوة المسيحيين أن يخبروني من فضلهم ما اسم هذا

[1] مَتَّى ٢ : ٩

النجم الغريب في علم الفلك الذي مشى مع المجوس جنبا إلى جنب؟ ما هذه الحركة وما هي القواعد التي بناء عليها صارت مسلَّمة الثبوت؟ لا أدري كيف يمكن لإنجيل متَّى أن يتخلص من علماء الفلك في أمر سير هذا النجم. يردّ البعض على ذلك متضايقين ومكتئبين بأن هذا ليس قول المسيح بل هو قول متَّى، ولا نعتبره موحى به. وما أجمل هذا الجواب الذي يفضح حقيقة كون الإنجيل موحى به! أقول على سبيل التنازل بأنه إذا لم يكن هذا قول المسيح بل هو قول متَّى أو غيره ولكن قول المسيح -الذي يُعَدّ موحى به واعترضتُ عليه قبل قليل- أيضا يماثل هذا القول تماما. فعليكم أن تثبتوا كيف يتوافق هو الآخر مع قواعد علم الفلك. ويجدر بالتذكر أيضا بأنه إذا لم يكن هذا القول موحى به بل أضافه أحد الناس إلى الإنجيل فلماذا تعتبرون جميع بيانات الأناجيل التي في أيديكم موحى بها؟ ولماذا لا تعلنون بكل صراحة أن كل ما ورد في الأناجيل إنما نقله مؤلفوها -ما عدا بعض الأمور التي قالها المسيح عليه السلام- من بنات أفكارهم وجاءت بحسب عقلهم وفهمهم ولا يمكن اعتبارها منـــزهة عن الأخطاء.

لقد علمتُ من عبارات القساوسة العامة أن هذا الرأي قد رُوِّج أيضا عن الأناجيل بوجه عام أي قد اعتُرف بالاتفاق أن ما ذُكر فيها عن المعجزات وغيرها تاريخيًّا ليس كله موحى به بل كتبه مؤلفو الأناجيل اعتمادا على وسائل خارجية مثل القياس والسماع وغيرهما. فبهذا الاعتراف حاول القساوسة أن يتخلصوا من صولات كثيرة تُشَن على الأناجيل، واعترفوا بأن كل إنجيل يحتوي على عشرة أجزاء من كلام البشر وجزءٍ واحد من كلام الله. ولكن الخسائر التي واجهوها بسبب هذا الإقرار منها أن معجزات المسيح كلها أفلتت من أيديهم و لم يعد عندهم دليل مقنع وقوي عليها لأن مؤلفي الأناجيل وإن سجلوا فيها معجزات المسيح من عند أنفسهم كتاريخ إلا أن بيان المسيح الخالصَ الذي يُعَدّ إلهاما يبدو مختلفًا ومعارضا بصراحة لبيان الحواريين بل ضده ونقيضه أيضا.

والسبب في ذلك أن المسيح رفض مرارا وتكرارا إراءة المعجزة رفضا باتا في بيانه الذي يُحسَب إلهاميا وقال لطالبيها بأنكم لن تُعطَوا أية معجزة. فمثلا طلب هيرودس من المسيح معجزة فلم يُرها. وكذلك تمنى كثير من الناس الآخرين أيضا رؤية الآيات وسألوا المسيح عن آيات أخرى أيضا ولكنه رفض رفضا باتا ولم يستطع إراءتها قط. بل سهر الليل كله وطلب من الله آية أن يُنقذه من أيدي اليهود ولكنه ما أُعطي هذه الآية أيضا ورُدَّ دعاؤه. وبعد أن عُلّق على الصليب قال له اليهود بصدق القلب: فَلْيَنْزِلِ الآنَ عَنِ الصَّلِيب فَنُؤْمِنَ بِهِ، ولكنه لم يستطع النـــزول. فيتبين من كل هذه الأحداث أن الفقرات الإلهامية الواردة في الأناجيل ترفض أن يكون المسيح صاحب معجزات. وإذا كانت هناك فقرة يمكن أن تدل على أنه صاحب معجزات فإنها حمّالة أوجه في الحقيقة، ويمكن أن تُستمَدّ منها معانٍ أخرى أيضا. ولا يبدو ضروريا أن تُحمَل على الظاهر حتما، أو أن يُعتبر المسيح، كيفما اتُّفق، صاحب تلك المعجزات التي ذكرها مؤلفو الأناجيل من عند أنفسهم. ولا توجد فقرة معينة قالها المسيح عليه السلام بنفسه تدل بوضوح على حدوث المعجزات وإثباتها. بل إن كلمات المسيح الخاصة والقوية تدل على أنه لم تظهر منه أية معجزة قط[1]. من الغريب حقا لماذا لا يثق المسيحيون بما يُعَدّ كلام المسيح الخاص ويُعتبَر موحى به، وقد قاله المسيح بنفسه؟ ولماذا يعتمدون ويركزون أكثر من المفروض على أمور ليست موحى بها بحسب اعتراف المسيحيين أنفسهم بل دخلت في الأناجيل كتاريخ، وهي خارجة تماما عن سلسلة الإلهام وتناقض العبارات الإلهامية تماما. فلما كان هناك تناقض بين العبارات الإلهامية وغيرها فما السبيل إلى إزالته إلا

[1] القرآن الكريم يصدّق معجزات ذلك المسيح فقط الذي لم يدّعِ الألوهية قط، لأنه كان هناك مسحاء كثيرون وسيكون في المستقبل أيضا. ثم إن تصديق القرآن الكريم له وجوه متعددة ولا يصدّق بيان مؤلفي الأناجيل قط. منه.

أن تُعتبر العبارات غير الإلهامية غير جديرة بالثقة والاعتداد، وألا يُعتمد على مبالغات مؤلفي الأناجيل؟ إن مبالغاتهم واضحة في كل مكان كما جاء في الفقرة الأخيرة في إنجيل يوحنا وهي: "وَأَشْيَاءُ أُخَرُ كَثِيرَةٌ صَنَعَهَا يَسُوعُ، إِنْ كُتِبَتْ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، فَلَسْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَالَمَ نَفْسَهُ يَسَعُ الْكُتُبَ الْمَكْتُوبَةَ". انظروا إلى حجم المبالغة هنا وكيفيتها، إذ قد وسِع العالَـمُ عجائب الأرض والسماء ولكنه لا يسع سوانح حياة المسيح الممتدة على سنتين ونصف أو ثلاث سنوات فقط! فكيف يمكن الثقة بروايات الذين يبالغون إلى هذا الحد؟

لقد ألّف الهندوس أيضا كتبا من هذا القبيل عن أنبيائهم، وقد جمعوا كومة من الكذب على المنوال نفسه وجعلوا من الحبة قبة. فألقى الافتراء بظلاله القوية على ذلك القوم أيضا وترسخ اسم "رام شندر" و"كرشن" في قلوب الناس من أقصى البلاد إلى أقصاها. الحق أن الكتب المدوَّنة التي تحتوي على افتراءات كثيرة مَثلها كمثل القبور التي تُبيَّض من الخارج كثيرا وتُلمَّع بشدة ولكن ليس في داخلها شيءٌ. أنّى لهؤلاء عديمي الخبرة -الذين جاءوا بعد مئات السنين- أن يعرفوا الأحوال الداخلية وأعطُوا كتبا جاهزة على أنها مباركة وعفيفة وكأنها نزلت من السماء على هذه الصورة تماما. فأنّى لهم أن يعرفوا كيفية إعداد هذه المجموعة من القصص. الأنظار الحادة التي تقدر على أن تمزِّق الحجب وتصل إلى كنه الأمور وتطّلع على حقيقتها وتبطش باللصوص قليلة جدا في الدنيا. أما الأرواح التي تتأثر بسحر الافتراء فكثيرة حتى يتعذر إحصاؤها. فلهذا السبب هلك عالَـم ولا يزال يهلك ويباد. إن الجهلاء من الناس لم يتأملوا قط في قضية هامة، أي قضية الإثبات أو عدم الإثبات، ولم يتنبّهوا إلى مكايد البشر ومخططاتهم التي هي عادة مستمرة وطبيعية وجارية في بني آدم منذ القِدم، فوقعوا في شَرَك الشيطان دون مبرر. إن المكّارين سلبوا من الناس السذج والبسطاء إيمانهم الصادق والمقدس كمثل مشعوذ شرير ينهب من شخص بسيط ألف روبية ويعده بتزويده بذهبٍ قدره مليون روبية أو مليونان، ووعدوهم صدقا

زائفا وبركات كاذبة لا وجود لها ولا ثبوت على أرض الواقع، حتى جعلوهم أسوأ من أنفسهم في الشرور والمكايد والأهواء الدنيوية واتِّباع النفس الأمارة.

وفي الأخير جدير بالتذكر بأن شهادة القرآن الكريم على معجزات النبي ﷺ والنبوءات التي ظهرت على يده وإن كانت مثقال ذرة هي أفضل بألف مرة من شهادة الأناجيل عن معجزات المسيح وغيرها وإن كانت مثل تل كبير. ولكن لماذا هي أفضل؟ لأن بيان الأناجيل هو كلام الحواريين بحسب اعتراف كافة القساوسة المحققين أنفسهم. وأضف إلى ذلك بأن كلامهم ليس مبنيا على شهادة عيان ولم يذكروا سلسلة الرواة أيضا، ولم يدّعوا مشاهدتهم الشخصية قط. أما ما جاء في القرآن الكريم عن معجزات النبي ﷺ فهو مبني على شهادة مقدسة من الله تعالى الصادق والقدوس. ولو كانت هناك آية واحدة في هذا الصدد لكانت فيها الكفاية، ولكن القرآن الكريم زاخر بهذه الشهادات، والحمد لله. والآن يمكن أن نقارن؛ أين تلك الشهادات المبنية على الكذب والمبالغات من شهادة الله تعالى المقدسة التي لا إمكانية للكذب فيها على الإطلاق؟! يقول شاعر فارسي في بيت شعر ما تعريبه. "إن قدرا يسيرا من الفضة خير عند الفطين ذي القلب المتيقظ من مئة تلّة من التراب".

لا حاجة للاستغراب من المفتريات، إذ قد حدث شيء كثير من هذا القبيل ولا يزال يحدث، ويعترف المسيحيون أنفسهم أن كثيرا منهم قد ألّفوا في الأزمنة الأولى كتبا من عند أنفسهم وكتبوا فيها كثيرا من معجزات كبارهم ثم نسبوها إلى الله تعالى وادَّعَوا بأنها من عند الله[1].

[1] يتعذر التحقيق متى أضيفت إلى الأناجيل المبالغات غير المبررة وعديمة الثبوت التي توجد فيها عن معجزات المسيح عليه السلام أو في إطرائه بغير حق. مع أن المسيحيين يعترفون بأنفسهم أن مؤلفي الأناجيل أضافوها إليها من عند أنفسهم ولكنني أرى أنها قد أضيفت رويدا رويدا، إذ قد وجد المزيفون المكارون فيما بعد فرصا كثيرة لذلك. غير أنه صحيح تماما أن كثيرا من الكتب الزائفة التي اشتهرت أنها موحى بها قد ألّفها المسيحيون واليهود في أوائل

فلما كان الزيف والمكر السيّء من عادة النصارى واليهود منذ القِدم لا نجد سببا لاستثناء الأناجيل مثل متّى وغيره من نطاق هذه العادة. مع أنَ هذا المكر والزيف الذي يريدون إخفاءه واضح جليّ من الأناجيل الأربعة، ومثلها في ذلك كمثل المرابي الذي يُظهر سجلاتُه ودفترُ حساباته حالتها الداخلية بسبب التناقض الصريح والشبهات الصارخة فيها. لهذا السبب قد هاجت زوبعةُ

الأيام ونشروها. فبسبب هذا الزيف أُلِّفت أناجيل كثيرة بدلا من إنجيل واحد. يقول المسيحيون بأنفسهم بأنه قد أُلِّفت بعد المسيح عدة أناجيل زائفة من جملتها إنجيل برنابا. هذا ما يقوله المسيحيون، أما أنا فأقول: ما دام هناك تناقض كبير بين تلك الأناجيل والأناجيل الأربعة المتداولة حاليا لدرجة أن إنجيل برنابا ينكر تعليق المسيح على الصليب ويخالف قضية الثالوث أيضا ولا يقبل ألوهية المسيح ولا بنوته، ويبشّر بمجيء نبي آخر الزمان ﷺ بكلمات صريحة؛ فكيف يمكن أن يُقبل ادّعاء المسيحيين الذي لا دليل عليه والقائل بأن الأناجيل التي روّجوها صادقة والتي تخالفها كاذبة وزائفة كلها؟ وبالإضافة إلى ذلك لما كان الزيف حامي الوطيس في المسيحيين إلى درجة أن بعض المكارين المزيفين اخترعوا أناجيل كاملة من عند أنفسهم ونشروها بين القوم بوجه عام دون أن يعترفوا بزيفها أدنى اعتراف، فهل كان تحريف كتاب وتبديله صعبا عليهم؟ ثم حين اعتُرف أيضا أن الأناجيل ما أُلِّفت في زمن المسيح بل رأت الأناجيل الأربعة النور بعد وفاته بستين أو سبعين عاما -أو أقل من ذلك بقليل أو أكثر على اختلاف الروايات- فإن ذلك يثير شكوكا أخرى حول مصداقية الأناجيل، لأنه من الصعب الإثباتُ أن الحواريين كانوا على قيد الحياة إلى تلك المدة أو أن قواهم ظلت سليمة. والآن نوجز القصة ونؤكد للقراء الكرام أن المسيحيين لم يُثبتوا بوضوح قط أن الأناجيل الاثني عشر زائفة أما الأربعة التي يروّجونها فبريئة من الزيف والتحريف. بل الحق أنهم يقرّون بأنفسهم أن تلك الأربعة أيضا ليست كلام الله تعالى خالصة. ولو لم يقرّوا بذلك أيضا لما كان هناك شكٌّ في أن الأناجيل مغشوشة لأن مسئولية إثبات زيف الأناجيل الأخرى وعدم زيف التي يروجونها تقع عليهم ولكنهم لم يتمكّنوا من أداء هذه المسئولية إلى الآن. *(منه)*

الشكوك والشبهات في طبائع المفكرين في أوروبا وأميركا. فيفضلون الإلحاد على قبول إله ناقص ومتغير ومتجسد يرشد إليه الإنجيل.

لقد أخبرني أحد أصدقائي الأفاضل من الإنجليز من أميركا في أكثر من رسالة أنه ما من عاقل فطين في تلك البلاد يعتبر المسيحية بريئة من النقص أو ليس مستعدا لقبول الإسلام. مع أن المسيحيين قد نشروا في بلاد أوروبا وأميركا تراجم القرآن الكريم بالتحريف والتشويه ولكن النور الكامن فيها يعمل عمله في القلوب الطاهرة.

فزبدة الكلام أن حالة من الحماس سائدة في بلاد أميركا وأوروبا في هذه الأيام، وإن معتقدات الأناجيل التي تناقض الحقيقة أوقعت أهلها في قلق واضطراب شديد لدرجة أن البعض أظهروا رأيهم بأنه لم يولَد في الحقيقة شخص اسمه المسيح أو عيسى بل المراد منه هو الشمس، والمراد من الحواريين الاثني عشر هو اثنا عشر برجا.

ثم تتضح حقيقة الديانة المسيحية أكثر من أن العلامات التي حدّدها المسيح عليه السلام للمؤمنين لا توجد فيهم ولا واحدة منها. فقال المسيح عليه السلام بأنكم لو اتبعتموني لصرتم مثلي تماما في كل البركات والقبول، وستُعطَون المعجزات وآيات القبول، وستكون علامة إيمانكم أنكم ستقدرون على إراءة أصناف الآيات وسيكون لكم ما أردتم، ولن يبقى شيء مستحيل أمامكم. ولكن ليس في أيدي المسيحيين شيء من هذه البركات. فهم يجهلون تماما الإله الذي يسمع أدعية عباده الخواص، ويجيب عليهم وجها لوجه رحمة ورأفة منه، ويُري من أجلهم أمورا عجيبة. ولكن المسلمين الصادقين الذين يقومون مقام الصالحين الأسلاف الذين خلوا من قبلهم ويرثونهم يعرفون ذلك الإله ويرون آيات رحمته، ويمتازون مقابل معارضيهم كالشمس مقابل الظلام.

لقد كتبتُ مرارا وتكرارا أنه يجب ألا يُعتبر إعلاني هذا بلا دليل، فهناك فَرق بين الدين الصادق والكاذب في السماء وفرقٌ في الأرض أيضا. والمراد من

الفرق في الأرض هو الفرق الذي يشرحه عقل الإنسان وضميره وسنن الكون في هذا العالم. فعندما تُختَبر المسيحية والإسلام على هذا المحك يتبين بجلاء تام أن الإسلام هو دين الفطرة الذي لا تصنُّع في مبادئه ولا تكلُّف، وليست أحكامه مستحدَثة ولا مصطنَعَة. وليس فيه شيء يضطر المرء إلى فرضه على الآخرين جبرا وقهرا. وكما قال تعالى بنفسه مرارا إن القرآن الكريم يوضح السنن الكونية كافة وحقائقها، ويكشف أسرارها الغامضة، ولا يعرض أمورا مستحدَثة تخالفها، بل يُظهر في الحقيقة معارفها الدقيقة. أما تعليم المسيحيين الذي يستدلون عليه بالإنجيل فيقدِّم على عكس ذلك إلـــها جديدا تتوقف على انتحاره نجاة الدنيا من الذنب والعذاب، وعلى تحمّله الآلام تعتمد راحة الخلق، وعلى تعرّضه للخزي والمهانة أُسّست عزة الخلق. ثم قيل أيضا بأنه إلـــه غريب إذ قضى فترة من حياته منـــزَّها عن الجسم وعن عيوب الجسم، أما في الفترة الثانية فقد أُسِر -لسوء حظ لا يُعرف سببه- في أَسْر التجسد والتحيز الدائم، ولازم روحَه اللحمُ والدم والعظام وما إلى ذلك. وبسبب هذا التجسد الذي سيلازمه إلى الأبد اضطر لتحمّل أنواع الآلام حتى مات نتيجة غلبة الآلام والمعاناة، ثم عاد إلى الحياة فلازمه الجسد نفسه وسيظل يمسك به إلى الأبد، ولن يخلص منه أبدا.

انظروا الآن، هل لفطرة سليمة أن تقبل هذا المعتقد؟ وهل لضمير طاهر أن يشهد بذلك؟ هل يمكن حتى لجزء من سنن الكون أن تجيز هذه الحوادث والآفات بحق الله -الذي لا عيب فيه ولا نقيصة ولا تبديل- بأنه مضطر دائما ليموت لخلق كل العالم مرة ثم لنجاته مرة أخرى؟ ولا يقدر على إظهار صفة أخرى لإفاضة الخير دون الانتحار، ولا يستطيع أن يبعث في مخلوقاته أيّ نوع من الراحة في الدنيا أو الآخرة.

من الواضح أنه إذا كان الإلـــه مضطرا للانتحار لإنزال رحمته على العباد فهذا يستلزم أن يواجه الموت دائما وباستمرار، ويكون قد ذاق طعم الموت عدة

مرات من قبل أيضا، ويستلزم أيضا أن يكون معطّلا عن جميع صفاته مثل إلـــه الهندوس. والآن فكِّروا بأنفسكم، هل يمكن أن يكون كيان عاجز وضعيف مثله إلـــها لا يستطيع أن يوصل إلى خلقه أيّ خير في أيّ زمن إلا بالانتحار؟ هل هذه الحالة من الضعف وعدم القدرة تليق بالله القادر على كل شيء؟ ثم ماذا كانت نتيجة موت إله المسيحيين؟ لا شيء طبعا. لقد زهقت روحه ولكن لم يتضرر بذلك الشيطان وخططه شيئا. بل مازال الشيطان وأشياعه موجودين كما كانوا من قبل. مازالت السرقة والنهب والزنا والقتل والكذب وشرب الخمر[1] والقمار والانغماس في الدنيا والإلحاد والكفر والشرك وغيرها من

---

[1] لقد علمنا من الجرائد الحالية أن مبلغا قدره مائة وستة وثلاثون مليون جنيه إسترليني يُبذل كل عام في سلطنة بريطانيا في عصر الخمر وشربها. ويقول أحد المراسلين بأن مئات حالات الانتحار تحدث في لندن بسبب الخمر. ويقدَّر أن كل رجل وامرأة يشربون أو يقدّمون الخمر بكل سرور وحرية في لندن بالذات سوى عشرة آلاف شخص من جملة عدد سكانها البالغ ثلاثة ملايين نسمة. وما من اجتماع أو جلسة أو حفلة يعقدها سكان لندن إلا وتُدبَّر لها أولا وقبل كل شيء خمرٌ من قبيل "براندي" و"شري" و"الخمر الأحمر". وتُعتبر مقارعة أقداح الخمرة الجزء الأعظم من كل اجتماع. والأغرب من ذلك أن كبار القساوسة والأساقفة أيضا يحتلون مقام الصدارة في تعاطي الخمور في لندن مع اعتبارهم أنفسهم ملتزمين بمبادئ الدين. جميع الاجتماعات التي اتفق لي أن أحضرها بفضل مستر "نكليت" رأيت فيها بضعا من القسس والأساقفة الشباب دائما. لا يُعتبر تعاطي الخمر أمرا مذموما في لندن بل إنها تُشرب فيها علنا بكثرة. وقد رأيت بأم عيني أثناء التنـــزه كثيرا من الإنجليز ماشين في الأسواق كالسكارى وفي يدهم زجاجة خمر، وهكذا دواليك. كما تُرى في لندن نسوة يمشين مترنّحات مع زجاجة خمر في أيديهن. وقد شاهدت عشرات الأشراف والمتحضرين ساقطين في قنوات المياه الآسنة وهم سكارى بسبب تعاطي الخمر. وبسبب الخمر تحدث في لندن أحداث الانتحار كل عام مثل تفشي الوباء الفتاك. (جريدة "رهبر هند" بلاهور، ١ شباط/فبراير ١٨٨٣م)

الجرائم من مئات الأنواع والأقسام موجودة بالشدة نفسها التي كانت قبل صلب المسيح، بل هي في ازدياد. انظروا مثلا إلى زمن كان فيه إلـــه المسيحيين حيا فقد كانت حالتهم عندئذ أحسن مما هي عليه الآن. ولكن منذ أن أصابه

كذلك ذكر شخص آخر أن الزنا متفشٍّ في لندن وأن قرابة سبعين ألف ابن زنا يولدون فيها كل عام. ثم ذكر أمورا مخجلة أخرى يعجز القلم عن ذكر تفاصيلها. لقد قال آخرون بأنه لو قُسم المتحضرون والمثقَّفون من الدرجة الأولى في بلاد أوروبا إلى عشرة أقسام لكان تسعة أقسام منهم ملحدين بالتأكيد وقد تخلوا عن الالتزام بالدين والإقرار بوجود الله تعالى والاعتقاد بالجزاء والعقاب. إن مرض الإلحاد في تزايد مستمر في أوربا، ويبدو أن رحابة صدر دولة بريطانيا لا تكره هذا التزايد قط لدرجة أن بعض الملحدين أشد الإلحاد قد جلسوا على مقاعد البرلمان و لم يُهتَم بهذا الأمر قط. إن تقبيل النساء المحرمات ليس جائزا فقط للشباب بل مستحسَنا في الحضارة الحديثة في أوروبا. لا يمكن لأحد أن يقول بالجزم أن في بريطانيا امرأة لم يقبّلها في زمن شبابها شاب غير محرم. إن الانغماس في الدنيا بالغ درجةً أنْ كتب السيد "آروب ألكساندر" في رسالته الموجَّهة إلي بأنه لا يوجد في نظري من بين جميع المثقفين والمتحضرين الموجودين في هذا البلد شخص واحد نظره مركّز إلى الآخرة، بل يبدو الجميع منغمسين في عبادة الدنيا من قمة الرأس إلى أخمص الأقدام.

يتبين من كل هذه البيانات أن تأثيرات تضحية المسيح التي يسردها القساوسة للسذج في الهند إنما هي افتراؤهم فقط. والحق أن الانقلاب الذي حدث في طبائع المسيحيين بعد اعتناقهم مسألة الكفارة هو أن انتشرت الخمر على نطاق واسع وحُسب الزنا وسوء النظر كحليب الأم، ووصل القمار أوجَه، وتلاشت عبادة الله بصدق القلب والتوجه إلى الحق، غير أن التقيد بالنظام ملحوظ في الحضارة الأوروبية. بمعنى أن الذنوب التي تُرتكب بدون التراضي مثل السرقة والقتل والاغتصاب وغيرها التي منعتها القوانين الملكية من أجل مصلحة الدولة تستأصَل فيها دون أدنى شك. ولكن السبب في استئصال هذه الذنوب لا يعود إلى تأثير كفارة المسيح بل إن خوف القوانين وضغط المجتمع قد أثّر في ذلك. ولولا هذه الموانع لفعل المسيحيون ما يحلو لهم. وأضِف إلى ذلك أن هذه الجرائم تُرتكب في البلاد الأوروبية أيضا كما في بلاد أخرى و لم تُستأصَل من أوربا استئصالا كاملا. منه.

الموت الذي يقال له الكفارة استولى الشيطان على هؤلاء القوم بشكل رهيب وفُتحت آلاف أبواب الذنوب والمعصية وإشباع أهواء النفس على مصارعها. هذا ما يعترف به المسيحيون بأنفسهم. يقول القسيس "فندر" مؤلِّف كتاب "ميزان الحق" إن محمدا (ﷺ) قد بُعث لمعاقبة المسيحيين وتنبيههم نتيجة كثرة الذنوب وانتشار السلوك المشين والفسق والفجور الداخلي فيهم. فتبين من هذه البيانات كلها أن طوفان كثرة الذنوب والمعصية قد ثار بعد حادث تعليق المسيح على الصليب. وهذا يثبت أيضا أن موت المسيح ما كان يهدف إلى تخفيف حدة الذنوب. ولم يكن الغرض منه أنه إذا كان الناس يشربون الخمر كثيرا ويزنون بكثرة قبل موته أو كانوا منغمسين في الدنيا بشدة فستزول ذنوبهم هذه كلها بعد موته، لأنه غني عن الإثبات ولا يسع عاقلا أن يتصور أن هذا القدر من طوفان الفسق والفجور وشرب الخمر والانغماس في الدنيا والزنا المنتشر في البلاد الأوروبية خاصة كان منتشرا قبل موت المسيح كما هو منتشر في العالم الآن، بل لا يمكن إثبات انتشار جزء من ألفٍ منه.

والتأمل في الأناجيل يكشف بجلاء تام أن المسيح لم يكن راضيا البتة أن يقبض عليه اليهود ويُقتل ويُعلَّق على الصليب، لأنه لو كان راضيا بذلك لما بكى طول الليل لدرء هذا البلاء، ولما دعا باكيا بكاء مُرًّا: يَا أَبَتَاهُ، إِنْ أَمْكَنَ فَلْتَعْبُرْ عَنِّي هذِهِ الْكَأْسُ. بل الحق أنه قد قُبض عليه على حين غرة منه دون أن يكون راضيا بذلك، وظل يدعو باكيا إلى آخر لحظة حياته: إيلي إيلي لما شبقتني. يثبت من ذلك بكل وضوح أنه كان يودّ أن يعيش ويقيم في الدنيا لبضع أيام أخرى، وكانت روحه مضطربة لتُنقذ بطريقة ما، ولكنه واجه الرحيل مضطرا.

وجدير بالانتباه أيضا: ما الذي ربحه المسيح بموته بهذه الطريقة من أجل القوم كما يقول المسيحيون؟ وماذا استفاد منه قومه؟ لو عاش أطول لأصلح قومه أكثر ولأزال عيوبهم الكبيرة. ولكن ما الذي أنجزه موته إلا أنه قد أطلت

مئات الفتن برؤوسها نتيجة موته في غير أوانه وظهرت مفاسد كثيرة أدّت إلى هلاك عالَـــم. صحيح أن الأبطال يضحون بحياتهم من أجل مصلحة قومهم ويلقون بأرواحهم في معرض الهلاك لإنقاذ قومهم ولكن ليس عبثا ولغوا كما يقال عن المسيح عليه السلام. بل الذي يضحي من أجل قومه بحكمة أو يلقي بنفسه في معرض الهلاك فإنه يختار للتضحية طريقا أعلى وأسمى وأنفع من بين الطرق المعقولة والمرضية والصائبة التي تنقذ القوم من بعض البلايا وإن أضرت بشخصه أو حتى أزهقت روحه. ولكن لا يُعقل أن يُشنق أحد أو يتناول السم أو ينتحر ملقيا نفسه في غيابات الجُبِّ ثم يفكر أن انتحاره سيكون مدعاة لبحبوحة قومه. فلا يندفع لمثل هذه التصرفات إلا المجانين، وليس ذلك من فعل العاقلين والملتزمين، بل هذا النوع من الموت حرام ولا يُقدم عليه إلا من كان في أقصى درجات الجهل والسذاجة.

الحق والحق أقول إن موت شخص من أولي العزم -إلا إذا كان في ظروف خاصة وبطريقة معقولة ومعروفة من أجل إنقاذ الكثيرين- لا يفيد القوم بل يمثل مصيبة كبيرة ومأتما مريرا. ولو همّ للانتحار شخص يستفيد منه خلق الله أصناف الاستفادة لكان مذنبا عند الله أشد الذنب، وذنبه أكبر من ذنب المنتحرين من المجرمين الآخرين. فيجب على كل شخص كامل أن يدعو الله تعالى لطول عمره لكي يتمكن من إنجاز جميع الأمور التي أودع الله تعالى قلبَه حماسا لها لمصلحة خلق الله. غير أن موت شخص شرير خير له ولخلق الله أيضا لكيلا يتفاقم رصيد شره، وألا يهلك خلق الله نتيجة فتنته المستشرية كل يوم.

وإذا طُرح سؤال: أيّ الأنبياء عرض نفسه للهلاك أكثر من غيره بطرق معقولة وعند حاجات ملحة من أجل إنقاذ القوم وبُغية إظهار جلال الله، وعزم على التضحية بنفسه من أجل القوم؟ آلمسيح أم نبي آخر سواه أم سيدنا ومولانا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم؟ فجوابه الذي يزخر به قلبي ومُلئ له بالحماس والأدلة الدامغة والآيات البينات والشواهد التاريخية طويل جدا لذا أترك بيانه هنا

متأسفا إذ لا يسعه هذا المقال الوجيز. ولسوف أكتبه مفصلا في كتيب منفصل في المستقبل بإذن الله إن أسعفني العمر. ولكنني أقول هنا بالإيجاز مبشِّرا بأن ذلك الإنسان الكامل الذي فدى نفسَه من أجل القوم وبني البشر جميعا هو نبينا الأكرم، أعني **سيدنا ومولانا ووحيدنا وفريدنا أحمد المجتبى محمد المصطفى الرسول النبي الأمي العربي القرشي ﷺ**.

لقد كتبتُ هنا بإيجاز الفرق الملحوظ في الأرض بين الدين الصادق والكاذب، أي الأمور التي يمكن الحسم فيها بالعقل والضمير. أما الفرق الذي يتبين بواسطة السماء فمُهمٌ أيضا بحيث لا يمكن بغيره التمييز بوضوح بين الحق والباطل، وهو أن متّبع الدين الحق يكون على صلة خاصة وقوية بالله تعالى ومطيعا ومظهرا كاملا لنبيه المتبوع ونموذجا لروحانيته وبركاته الباطنية. وكما يُعَدّ الحفيد أيضا ابنا بسبب توسط الابن بينه وبين الجد كذلك الذي يتربّى في ظل اتّباع نبي يُعامَل باللطف والإحسان نفسه الذي يُعامَل به النبي. وكما يُعطَى النبي آيات كذلك يُعطَى هو أيضا آيات بوجه خاص لتقوية معرفته. فمِثل هؤلاء الناس يكونون بمنــزلة آيات حية لإظهار صدق الدين الذي يُبعثون لتأييده. يؤيدهم الله تعالى من السماء ويجيب أدعيتهم بكثرة، ويُطْلعهم على استجابتها. تنــزل عليهم المصائب أيضا ولكن لا لتهلكهم، بل لتَظهَر في نهاية المطاف آيات قدرة الله من خلال تأييدهم بوجه خاص. ينالون العزة بعد مواجهة الهوان، ويُحيَون بعد الممات لتظهر قدرة الله الخاصة من خلالهم.

وفي هذا المقام هناك نقطة هامة جديرة بالتذكر أن الدعاء يُستجاب على وجهين: للابتلاء وللاصطفاء. فيما يتعلق بالابتلاء فيُستجاب أحيانا دعاء المذنبين والعصاة بل الكافرين أيضا، ولكن هذه الاستجابة لا تدل على استجابة حقيقية بل تكون للاستدراج والامتحان. أما الدعاء الذي يُستجاب على سبيل الاصطفاء فيشتَرَط فيه أن يكون الداعي من عباد الله المصطفَين وتظهر فيه أنوار الاصطفاء وآثاره من كل الجوانب والنواحي لأن الله تعالى لا يجيب دعاء

العصاة كاستجابة حقيقية قط بل يستجيب فقط للذين هم صالحون في نظره ويعملون بحسب أوامره. فالفرق بين استجابة الأدعية للابتلاء والاصطفاء هو أن الدعاء الذي يُقبل للابتلاء لا يُشترَط فيه أن يكون الداعي تقيا ومرضيا عند الله، وليس ضروريا كذلك أن يقبل الله دعاءه ويُطلعه على ذلك بمكالمته الخاصة، ولا تحتل تلك الأدعية درجة يمكن اعتبار استجابتها أمرا عجيبا وخارقا للعادة. أما الأدعية التي تستجاب على وجه الاصطفاء فتلاحَظ فيها العلامات التالية بارزة:

(١) يكون الداعي متقيا وصالحا وشخصا كاملا.

(٢) أنه يُطلَع على استجابة الدعاء بمكالمة الله.

(٣) إن معظم الأدعية المستجابة تكون من الدرجة العليا وعن أمور معقّدة، وبقبولها يتبين بجلاء تام أن ذلك ليس من صنع الإنسان وكيده، بل هو نموذجُ قدرة الله تعالى الخاصُ الذي يظهر على الخواص من العباد.

(٤) أدعية الابتلاء تُستجاب نادرا فقط، أما أدعية الاصطفاء فتستجاب بكثرة. ففي كثير من الأحيان يواجه صاحب دعاء الاصطفاء مصاعب كبيرة لدرجة لو واجهها غيره لما وجد للخلاص منها وسيلة سوى الانتحار. فيحدث أيضا أنه كلما واجه المنغمسون في الدنيا والبعيدون عن الله تعالى كل البُعد هموما عظيمة وغموما قاسية وأمراضا وأسقاما وبلايا لا تكاد تزول ييأسون أخيرا من رحمة الله لضعف إيمانهم فيتناولون سُمًّا أو يقذفون أنفسهم في بئر أو ينتحرون بالبندقية أو غيرها. ولكن صاحب الاصطفاء يُنصر بسبب علاقته الخاصة بالله تعالى بطرق عجيبة ولافتة في مثل هذه المواقف الحرجة، وتمسك رحمة الله بيده بصورة عجيبة إلى أن يهتف قلبُ المطّلع على الأسرار عفويا أن هذا الشخص مؤيَّد من الله تعالى.

(٥) يكون صاحب دعاء الاصطفاء محط أفضال الله تعالى بوجه خاص، ويكون الله تعالى له وليًّا في كافة أموره. وإن آثار نور عشق الله وكبرياء نشوة

القبول والاستمتاع بمتعة الروحانية والتنعُّم تكون بادية في وجهه، حيث يقول تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾[1].

﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ* الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ* لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[2] ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةُ أَلاَّ تَخَافُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ* نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾[3]. ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾[4].

---

[1] *المطففين:* ٢٥

[2] *يونس:* ٦٣-٦٥

[3] *فصلت:* ٣١-٣٢

[4] *البقرة:* ١٨٧. اعلموا يقينا أن من علامات الذين يحبون الله حبا صادقا وهو يحبهم ولا يستولي عليهم الخوف ماذا سيأكلون وما يشربون، أو كيف يجتنبون بلاء كذا وكذا، أنهم يُوهبون الطمأنينة فلا يصيبهم الخوف من المستقبل لأنهم يُرزَقون الصبر والسلوان. والعلامة الثانية هي أنهم يكونون كاملين في الإيمان ويسلكون مسلك التقوى، أي يبتعدون عن أمور تعارض الإيمان وتنافي الطاعة. وعلامتهم الثالثة أنهم ينالون في هذه الدنيا بشارات بواسطة مكالمة الله تعالى والرؤى الصالحة، ولهم في الآخرة أيضا من الله عهدٌ لن يُخلَف. وهذه هي المرتبة العظيمة التي هم حائزون عليها. أي أن عباد الله الخواص الذين هم أولياؤه ينالون نصيبا من مكالمة الله والرؤى الصالحة حتما. وإن أكبر علامة على ولايتهم هي أنهم يُكرَمون بمكالمات الله ومخاطباته. وهذه سنة الله جلّ شأنه أن الذين يعرضون عن الأرباب المتفرقة ويؤمنون بالله جلّ شأنه ربًّا ويعلنون أن الله ربنا الوحيد-أي لا ننظر إلى ربوبية أحد سواه- ثم يستقيمون عند الابتلاءات، مهما كانت الزلازل شديدة ومهما هبت العواصف وعمّ الظلام، ولا يتطرق إليهم أدنى تزلزلٌ أو تغيّر أو اضطراب بل يبقون مستقيمين، تنــزل عليهم الملائكة. أي ينالون البشارات بالإلهام والرؤى الصالحة من الله

وليكن معلوما الآن أن درجة المحبوبية والقبول والولاية الحقة التي بينتُ علاماتها بإيجاز لا تُنال دون اتّباع النبي ﷺ قط. ولو أراد أحد من المسيحيين أو

بأني وليّكم وكفيلكم في الحياة الدنيا والآخرة وستنالون في الآخرة ما تشتهيه أنفسكم، أي إذا واجهتم بعض المكروهات في الحياة الدنيا فلا تخافوا لأن كل الهموم والأحزان ستزول في الآخرة، وستنالون جميع مراداتكم. وإذا قال أحد كيف يمكن أن ينال المرء في الآخرة كل ما تبتغيه نفسه؟ قلتُ: هذا ما يجب أن يحدث بالضرورة لأن هذا ما يسمّى النجاة. وإلا فلو نال الإنسان النجاة ومع ذلك ظل يبتغي بعض الأشياء واحترق من أجلها كمدا، ولم يجدها فما معنى النجاة إذاً؟ لأنه في هذه الحالة يمر بنوع من العذاب. لذا فإن مقام النجاة أو الجنة التي هي مقام السعادة العظمى من الضروري أن ينال فيها الإنسان سعادة نــزيهة من كل الوجوه ولا يعكّر صفوه حزن ظاهري أو باطني ولا يستولي على قلبه خطرُ فشلٍ.

صحيح أنه لن تكون في الجنة أمور لاغية وعبثية بل لن تنشأ في القلوب الطاهرة حتى أيّة رغبة فيها. بل ستنشأ في القلوب المقدسة والمطهّرة -التي نُزعت منها الأفكار الشيطانية- رغباتٌ حسنة فقط بحسب فطرة الإنسان الطاهرة ومشيئة الخالق لينال الإنسان سعادته الظاهرية والباطنية والمادية والروحانية كاملة. ويُسمَّى إنسانا كاملا نتيجة ظهور قواه على وجه الكمال لأنه ليس المراد من دخول الجنة محو نقوش البشرية كما يزعم معارضونا من المسيحيين والآريا بل المراد من ذلك أن تلمع نقوش فطرة الإنسان كاملة ظاهرا وباطنا وتعدَّل جميع أنواع الاعوجاج وتتجلى بصورة سليمة تماما الأمور الضرورية لخلق الإنسان الظاهري والباطني.

ثم قال تعالى: وإذا سألك عني عبادي الخواص المخلَصون واستفسروك أين أنا، فليعلموا أني قريب جدا وأسمع دعاء عبادي المخلصين سواء أدعاني عبدي بلسانه أم بقلبه. فقربي ظاهر من ذلك. ولكن عليهم أن يكونوا دائما على حالة تؤهِّلهم أن أسمع دعاءهم. أي أن الإنسان يصبح أحيانا حجابا لنفسه بنفسه حين يترك الحالة الطيبة ويبتعد عنها، فيبتعد الله أيضا عنه. فعليهم أن يُثبتوا لي إيمانهم بي باستمرار لأن ببركة قوة الإيمان يجاب الدعاء سريعا. ولو فعلوا ذلك لنالوا الرشد أي سيكون الله ﷻ معهم دائما، ولن تخذلهم ألطاف الله وهدايته. فباختصار، إن استجابة الدعاء أيضا آية عظيمة لأولياء الله، فتدبر. منه.

الآريين أو اليهود أن يُري علامات القبول وأنواره مقابل متّبع كامل للنبي ﷺ لما أمكن له ذلك مطلقا. والطريق الأمثل للاختبار هو أنه لو هبّ أحد من المسيحيين أو غيرهم لمواجهة مسلم صالح وصادق يتّبع النبي ﷺ بصدق، وقال بأنه بقدر ما ستظهر لك آية من السماء، أو بقدر ما ستُكشف لك الأسرار الغيبية، أو بقدر ما تُنصَر بإجابة الدعاء أو كما يظهر لك نموذج القدرة إظهارًا لمكرمتك وشرفك، أو إذا وُعدتَ بالإنعامات الخاصة بصورة نبوءة، أو إذا أُنبئ بنـــزول التنبيه على معارضك المؤذي، فسأُري أنا أيضا كل ما سيظهر على يدك وكل ما ستُريه أنت، لما استطاع أيّ معارض على هذه المواجهة، بل لن يبرزوا في الميدان أصلا، لأن قلوبهم تشهد على أنهم كذابون ولا علاقة لهم قط بالإلـــه الحق الذي هو نصير الصادقين وولي الصديقين، كما ذكرنا آنفا بالإيجاز. **وهذا آخر كلامنا، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، هو مولانا نعم المولى ونعم الوكيل.**



الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس المواضيع

و، ه، ي

فهرس الأسماء

فهارس الأماكن

فهرس الكتب

فهرس الجرائد والمجلات